الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د

تخصص سياسات عامة

النخب السياسية وعملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بعد 2011

دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر

من اعداد: بن عمار امينة

المناقشة بتاريخ 06 /2024/06 من طرف اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
حفاف سعاد	استاذ	رئيسا	جامعة الشلف
بوضياف مليكة	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة الشلف
جعبوب محمد	استاذ	ممتحنا	جامعة الشلف
ختو فايزة	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة الشلف
صافا يمينة	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة تيارت
قسايسية الياس	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة البليدة 02

2024-2023

شكر وتقدير

جزيل الشكر وكثير الحمد وأعظم الثناء لله، جل جلاله، على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع، طمعا في المزيد بمشيئته.

وعملا بقوله تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم". ومصداقا لقوله عليه السلام: "من أسدى إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا فادعوا له".

أقدم شكري الجزيل إلى أستاذتي الفاضلة المشرفة، الأستاذة الدكتورة بوضياف مليكة على قبولها الإشراف على هذه الأطروحة، فلها مني أصدق التحيات وجعلها الله ذخرا للعلم والمعرفة.

وأثني بجميل بالشكر للجنة المناقشة التي تكبدت عناءً ومشقة في تقييم هذا العمل، قصد إخراجه على النحو المطلوب، فجزاها الله عني كل خير.

والشكر موصول لهيئة التدريس بقسم العلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي على ما بذلوه من جهود أثناء الدراسة النظرية للتأطير المحكم لدفعة 2019.

وإلى كل من جمعتني بهم حلقة العلم وظلت ذاكرتي تحفظ لهم قبسًا من نور علمهم ورفيع أخلاقهم، وعلى رأسهم أخي الدكتور عابد محمد والأستاذ الدكتور جبار عبد الجبار على ما أسدوه لي من نصائح وتوجيهات في إنجاز هذه الأطروحة منذ أن كانت مجرد فكرة.

وأختم شكري بأجل التقدير، إلى كافة الأساتذة والطاقم الإداري الساهرين على إدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي.

لكل هؤلاء قدرنا الله على رد جميلهم.

أمينة بن عمار

الإهداء

لقد كان حلما لا نظن دنوه لكن فضل الله كان عظيما، فمن قال انا لها نالها، وانا لها وان أبت رغما عنها أتيت بها.

اهنئ نفسي التي كانت اهلا لكل المصاعب والتحديات واستطاعت التفاني في اكمال الطريق رغم صعوبة ومشقة المشوار.

الى الأيادي الطاهرة التي ربتني على مكارم الأخلاق وعلمتني ان الدنيا كفاح سلاحها العلم والمعرفة

الى ضلعي الثابت الذي شددت عضدي بهم فكانوا ملهمي نجاحي ومصدر قوتي، خيرة ايامي وصفوتها اخوتي واختي

الى كل من كان عونا وسندا في هذا الطريق

الى كل من علمني حرفا

أمينة بن عمار

مقدمة

مقدمة

برزت فكرة النخبة كأداة تحليل تهدف إلى فهم الواقع السياسي، لا سيما في سياق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها الأنظمة الرأسمالية. واستطاعت ان تقدم بديلاً مثيرًا للاهتمام لمفهوم الطبقة في البيئة الاقتصادية، حيث تسعى إلى إلقاء الضوء على التفاعلات والتحولات السياسية التي تنشأ نتيجة للفوارق الهيكلية المجتمعية، ويؤكد المدافعون عن الأيديولوجية النخبوية على فكرة أن المجتمعات تميل بشكل طبيعي إلى توليد نخبة تتولى مناصب قيادية وتمارس السيطرة على السلطة، وبعبارة أخرى، فإن النخبة ليست مجرد تصوير لواقع معين، بل هي واحدة من الأدوات الأساسية التي تأسست على منهجية قوية تستخدم للتدقيق في التطورات الاجتماعية والسياسية، فالفهم الشامل لطبيعة النخبة وتأثيرها على تكوين الواقع السياسي أمر ضروري لفحص هذا المفهوم.

ففي كل مجتمع توجد فئة حاكمة محدودة تسيطر على المراكز الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهامة، وتلعب دورًا أساسيًا داخل الأنساق الحاكمة، حيث تمتلك هذه النخبة صلاحيات هندسة القرارات أو على الأقل التأثير في صياغتها. وبناءً على ذلك، تشارك بفعالية أكبر من غيرها من طبقات المجتمع في تشكيل الحركة السياسية داخل الدولة والمجتمع باتجاهات مختلفة، سواء بالإيجاب او بالسلب نتيجة للمزايا التي تتمتع بها مقارنة بغيرها من طبقات المجتمع.

وفي ظل تعدد أوجه النخب يأتي مفهوم النخبة السياسية بمثابة أداة قيمة لفهم أحد الانقسامات الحاسمة والأولية داخل تكوين النخب، فهو يشير إلى مجموعة متميزة من الأفراد الذين يقيمون داخل النظام السياسي ويجسدون الديناميكيات المعقدة للعلاقة السلطوية بين من هم في السلطة وأولئك الذين يخضعون للحكم، لذلك يشكل اكتساب فهم شامل لهذه النخبة وإدراك دورها في مجال السياسة، مدخلا أساسيًا يساعد على فهم العملية المعقدة لصنع القرار السياسي، وتأثيرها العميق على كل من المجتمعات والأفراد، وكيفية تشكل مسارات التنمية في نفس الوقت. وعلى العكس من ذلك، فإن وجود هذه النخبة بحد ذاته يثير العديد من الانتقادات والتحديات فقد يتعرض أعضاء هذه النخبة لمزاعم الاحتكار والتلاعب بالسلطة، فإلى جانب دورها في تحقيق الاستقرار السياسي، يمكنها أيضًا أن تسبب القلاقل والاضطرابات داخل المجتمع، استنادًا إلى الأدوات والآليات التي تمتلكها، والعلاقات التي تربطها بأطراف خارجية لها تأثيراتها في الداخل، فالنخبة السياسية قوة حاضرة لها دور ريادي في توجيه وتحديد مسارات المجتمع، باعتبار انها ليست حالة عرضية أو مؤقتة، وانما هي بنية مترسبة في بنية المجتمعات، فلا يمكن لأي ممارسات داخل أي نظام أن تتم من غيرها، بالنظر الى ما تملكه من قدرات ذات صلة بهندسة الأبنية المؤسساتية والاجتماعية، الأمر الذي ارتقى بهذا المفهوم بأن يشكل رافعة في دراسة وتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية سيما القضايا المرتبطة بتوزيع القيم السلطوية في النظم السياسية وفهم الأوضاع التي تمر بها أي دولة.

من ثمة يعتبر موضوع الإصلاح السياسي من بين اهم الموضوعات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بدور النخبة السياسية فيه، والذي اخذ مساحة كبيرة من حيز اهتمامات الباحثين، فالأنظمة السياسية بشكل عام تمر بعدة أزمات ناجمة عن تأثيرات البيئة الداخلية او الخارجية او كلتاهما معا، الى جانب ضعف قدرتها على التعامل مع مختلف المستجدات والتغيرات، الامر الذي يؤثر على بنائها المؤسسي وقدراتها الاتصالية مع جمهورها مما قد يؤدي الى انهيارها، وهنا تتجلى أهمية الإصلاح السياسي باعتباره جوهر العملية السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي والبقاء من جهة وارضاء المحكومين من جهة أخرى.

فالإصلاح السياسي يعتبر ركن أساسي للحكم الصالح وسيادة القانون والمواطنة التشاركية، وانعكاس لقدرة النظام السياسي على التكيف مع المستجدات والمتغيرات، وادراكه الجيد للتحديات والفرص التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية.

فمنذ مطلع الألفية الجديدة، أصبح موضوع الإصلاح السياسي خاصة في العالم العربي ذو أهمية كبيرة نتيجة للتحولات التي طرأت عل المنطقة والتي لم تشهدها طوال عقود طويلة، خاصة بعد ارتفاع المطالب الشعبية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وصولا الى سلسلة الأحداث التي أدت إلى سقوط حكم زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وعلي عبد الله صالح في اليمن، هذه الاحداث كانت بمثابة نقطة تحول تاريخي مست الانظمة السياسية العربية. فمنذ عام 2011 ظهرت ديناميات جديدة دفعت بالعديد من المجتمعات العربية نحو مرحلة سياسية تشبه ما حدث في أوروبا خلال مرحلة الإصلاح الديني او ما سمي بالربيع الأوروبي، الامر الذي أدى الى ظهور الإصلاح السياسي في النسق السياسي كضرورة لمواجهة هذه الرهانات، مما دفع بالمختصين في مجال الإصلاح السياسي الى البحث عن اداة تمكنهم من فهم طبيعة ما يحدث في المنطقة العربية وفهم طبيعة الاحداث وتوقع مساراتها وسيناريوهاتها، اين قام بعضهم بتضمين مقاربة النخبة كأداة أساسية يمكن استخدامها لفهم سبب فقدان النخبة للشرعية ولجوء الشعوب العربية الى خيار الثورة من جهة، واستراتيجياتها الإصلاحية لمواجهة مطالب التغيير من جهة أخرى.

استنادًا إلى الإدراك العميق لأهمية التغيرات الراهنة والتطورات السياسية الجارية، وتأثيراتها على عمليات الإصلاح والتغيير في العالم العربي، نشأت فكرة التصور لدراسة النخبة السياسية ودورها في عمليات الإصلاح السياسي، واسقاطها على النموذجين المصري والجزائري. وتحليل انعكاس التجربتين على سيرورة التغيير وتعزيز الديموقراطية في المنطقة العربية، باعتبارهما الأبرز في مجال الثورات ومواجهة التحديات التي تُهدد أمن واستقرار الدول والمجتمعات.

فمنذ استقلال هاتين الدولتين عن الهيمنة الاستعمارية وحتى الوقت الحالي، اتخذت النخبة السياسية خطوات ومبادرات إصلاحية عديدة. تنوعت هذه المبادرات بين تلك التي تعتمدها الأنظمة السياسية كاستجابة للضغوط الداخلية أو الخارجية، وبين تلك التي تتخذها النخبة بهدف تفادي أي تهديد مستقبلي قد يشكل تحديًا لاستمرارها.

أولا. أهمية الدراسة

يكتسي موضوع دراسة النخبة السياسية وعمليات الإصلاح السياسي في المنطقة العربية أهمية بالغة في فهم التحولات السياسية والاجتماعية التي تعيشها المجتمعات العربية. يقدم هذا التحليل إطارًا مفصلًا لفهم تشكيلة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات من قبل النخبة السياسية، كما يساهم في الكشف عن التحديات والفرص التي تواجه عمليات الإصلاح السياسي، إضافة الى رصد الديناميات الاجتماعية والثقافية التي تلعب دورًا هامًا في توجيه وتحديد السياسات. فمن خلال تحليل النخبة السياسية، يمكن فهم مواضيع مثل الشفافية، التداول السلمي على السلطة، التنافس السياسي، المشاركة المدنية وغيرها من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة في حقل العلوم السياسية، وفي سياق فهم متطلبات الإصلاح السياسي، توفر هذه الدراسة إطارًا للبحث عن حلول فعالة للتحديات التي تواجه المجتمعات العربية، خاصة السياسية منها.

بشكل عام، تُظهر هذه الدراسة أهمية في فهم آليات صناعة وإقرار السياسات العامة والقوى المتحكمة في ذلك، وتوفر أساسا قويا لتطوير البرامج الإصلاحية في المنطقة العربية.

ثانيا. مبررات اختيار الموضوع

لا توجد دراسة علمية تأتي بصورةٍ عرضية، بل يتحكم في اختيار المواضيع مجموعة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية. تلك الاعتبارات تلعب دورًا حاسمًا في توجيه اهتمام الباحث نحو مجال محدد بهدف تحقيق تطوير وتعميق المعرفة العلمية، وتعود أسباب اختياري لهذا الموضوع الى عدة أسباب اذكر منها:

أ. المبررات الموضوعية:

- تميز موضوع الأطروحة بأهمية خاصة لعدة أسباب تتصل بالإشكاليات البحثية والضغوط التي تفرضها المرحلة الحساسة في تاريخ الدول المعنية بالدراسة. بحيث يمثل هذا الموضوع تحديًا علميا وعمليًا يسمح بفحص العديد من المفاهيم والفرضيات والأفكار التي يحاول الباحثين تطبيقها في منطقتنا، والتي يُلاحظ عليها غلبة التقليد واستيراد المفاهيم دون مراعاة للسياق المعيشي للدول العربية وخصوصيتها.
- تظهر التطبيقات العملية عجزًا في التأطير النظري الخاص بهذا الموضوع، إضافة الى قلة الدراسات المرتبطة به. فقد اقتضت الحاجة الى ضرورة المساهمة في الكشف عن العلاقات والتفاعلات بين النخبة الحاكمة وبقية مكونات المجتمع السياسي والمدني. وبذلك، يمكن تحديد ما إذا كانت النخبة الحاكمة تمثل عاملًا إيجابيًا أو سلبيًا في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر ومصر وتأتي هذه الضرورة في سياق التركيز المتزايد على دور النخبة في دراسة مواضيع الانتقال الديمقراطي. حيث أصبح يُعتبر المنظور النخبوي عاملًا أساسيًا ضمن هذه العمليات المعقدة.

- بالنظر إلى القضايا المعاصرة مثل حقوق الإنسان، الحريات الشخصية، المشاركة السياسية، وتوزيع السلطة، يعتبر هذا الموضوع مهمًا لفهم التحديات التي تواجهها الدول محل الدراسة والوطن العربي ككل خاصة في ظل انعكاسات العولمة وثورة التكنولوجيا والاتصالات. وهذا ما يجعل دراسة النظامين السياسيين الجزائري والمصري من خلال نظرية النخبة واستخدام مختلف الأساليب المناسبة للتحليل أمرًا ضروريًا لفهم مسار عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي وتحديد نجاعته في تحقيق متطلبات التحول الديموقراطي المأمول.

ب. المبررات الذاتية

يتماشى الموضوع مع اهتماماتي الشخصية ورؤيتي العلمية، ، الأمر الذي عزز من دافع البحث لدي ورغبتي في المساهمة في ملئ الفجوة في المعرفة الحالية أو في تقديم نظرة جديدة او قيمة علمية في هذا المجال، من شأنها ان تساعد على إيجاد بدائل تعزز من دور النخبة السياسية في رفع كفاءة وفعالية الإصلاح السياسي في الوطن العربي.

كما يعتبر من المواضيع المهمة التي تندرج ضمن مجال تخصصي "الدراسات المقارنة"، ويخدم رؤية المخبر الذي انتمي اليه والمجالات البحثية التي يعالجها.

ثالثا. اهداف الدراسة

كل دراسة علمية تكتسي أهداف يُراد الوصول اليها بعد بحث ووصف الحقائق وتحليلها، وتهدف الدراسة الحالية الى التعرف على دور النخب السياسية في مصر والجزائر في بناء إصلاحات سياسية حقيقية تعبر عن متطلبات الديموقراطية من جهة وعن توقعات الجماهير من جهة اخرى، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- محاولة إثراء المجال المعرفي بموضوع النخبة، بغية المساهمة في تغطية النقص للكتابات والدراسات والبحوث العربية حول هذا الموضوع ولو في شقه النظري والمفاهيمي.
- تقديم رؤية عن الدور الحقيقي للنخب السياسية وتوضيح كيف تعتبر لاعبا أساسيا في توجيه عملية الإصلاح السياسي.
- توضيح واقع التحولات السياسية في العالم العربي واسهامات نخبها من خلال دراسة نموذجي مصر والجزائر.
- محاولة اكتشاف نقاط قوة النموذجين الاصلاحين في كل من الجزائر ومصر وتحويلها الى بدائل يمكن الاستفادة منها وتعميمها على المنطقة العربية.

رابعا. أدبيات الدراسة

في سياق التحضير لإعداد هذه الدراسة تم الاطلاع على مجموعة من الأدبيات والاعتماد عليها في بناء إطار نظري تطبيقي يساهم في تحقيق أهداف الدراسة وتعزيز فهم دور النخبة السياسية في عمليات الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، ومن بين هذه الأدبيات أخص بالذكر:

أ. **جيوفاني بوسينو: النخبة والنخبوية[1](1991):**

تحدث هذا الكتاب عن موضوع النخب والنخبوية في السياسة والمجتمع اين قدم بوسينو في كتابه هذا تحليلًا نقديًا للتفكير حول النخب وحدد مفهوم النخبة وكيف يتم تشكيلها وتطورها في المجتمع، وكذلك بحث في كيفية تأثير النخبة على القرارات والتوجهات السياسية والاجتماعية. يستند الكتاب إلى مفاهيم نظرية في دراسة النخبة وكشف عن كيف يمكن للنخب أن تؤدي إلى التميز والتمييز في المجتمع، ساعد هذا الكتاب في تحديد الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة الخاص بمتغير النخبة، الا انه أغفل فكرة النخب العربية وخصوصياتها وكيفية تشكلها وهذا ما ستحاول دراستنا الكشف عنه.

ب. محمد عابد الجابري: في نقد الحاجة الى الإصلاح[2] (2005):

ج. كتاب من تأليف محمد عابد الجابري نشر سنة 2005، تمحور هذا الكتاب حول مسألة الإصلاح كضرورة ملحة في الفكر العربي بمختلف توجهاته وتياراته، وقدم تحليلاً لهذا الموضوع، بُنيت فكرة الكتاب على عبارة "نقد الحاجة إلى الإصلاح" التي تعني ببساطة التفكير في الإصلاح ليس كمبادرة خارجية أو كشعار يتبناه جهات داخلية، بل كحاجة حقيقية يجب أن تبدأ أولاً بتحديد ماهية هذه الحاجة أو الاحتياجات التي تستدعي الإصلاح في العالم العربي والإسلامي. ثم تحديد أهداف الإصلاح وسبل تحقيقها. مع تأكيده على ضرورة ضبط مفهوم الإصلاح، سواء في السياق العربي الإسلامي أو السياق الأوروبي من اجل توضيح معانيه وأهدافه، والاسهام في تقديم فهم مشترك للمفهوم بين مختلف السياقات، ستحاول دراستنا الاعتماد على هذه الكتاب من اجل تحديد الإطار المفاهيمي والنظري الخاص بمتغير الإصلاح السياسي، وفهم واقعه في الفكر العربي، اما الإضافة التي ستقدمها ستتجلى في اسقاط الأفكار المستوحاة من هذا الكتاب على نموذجي الدراسة مصر والجزائر وتحديد حاجتهما الحقيقية للإصلاح.

[1] - Giovani Busino, **élite et élitisme**, france: presse universitaire de France, 1992.

[2]- محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة الى الإصلاح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

د. **توم بوتمور: النخبة والمجتمع (1988)**[1]:

يعد كتاب "النخبة والمجتمع" لتوم بوتومور واحدًا من الأعمال الكلاسيكية في مجال علم الاجتماع السياسي. يناقش مفهوم النخبة وأثرها في تشكيل المجتمعات الحديثة، يستند الكتاب إلى نظرية النخبة التي طورتها شخصيات بارزة مثل فيلفريدو باريتو، وجايتانو موسكا، وروبرت ميشيلز. يركز بوتومور على دور النخب في السياسة والاقتصاد والمجتمع، موضحًا كيف يمكن لهذه النخب أن تؤثر على القرارات والسياسات التي تحدد مصير المجتمعات.

يفتقر الكتاب إلى الأمثلة العملية الكافية التي توضح كيف تتشكل النخب وتعمل في سياقات مختلفة. كان يمكن أن يعزز الكتاب لو قدم بوتومور دراسات حالة مفصلة عن نخب محددة في بلدان معينة. يركز بوتومور بشكل كبير على النظريات الكلاسيكية للنخبة، مما يجعله يبدو أحيانًا بعيدًا عن الواقع العملي. قد يكون من المفيد لو تم دمج المزيد من التحليلات الواقعية والميدانية لفهم كيفية تأثير النخب على المجتمعات بطرق مختلفة، بينما يقدم بوتومور تحليلاً عميقًا للنخب في السياقات الغربية، إلا أن التحليل للمجتمعات غير الغربية يبدو سطحيًا وغير كافٍ. كان يمكن أن يعزز الكتاب بتحليل أكثر تفصيلاً للنخب في مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

هـ. **أنطونيو كومباتي: النخبة والديموقراطية الليبرالية**[2]

يقدم هذا المقال تأملًا في موضوع مستقبل الحكومة التمثيلية مستخدما المنظور النخبوي للتحليل، منطلقا من فكرة ان الديمقراطيات المعاصرة، تتعرض الى اختلال التوازن بين مبدأ الأقلية(النخبة) ومبادئ الديمقراطية، وينقسم المقال إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يتتبع المراحل الرئيسية لتطور نظرية النخب من أواخر القرن التاسع عشر حتى الوقت الحالي، مشيرًا إلى السمات البارزة لكل مرحلة؛ الجزء الثاني يركز على العناصر التي تميز بين مبادئ الأقلية ومبادئ الديمقراطية التي تشكل أساس الديمقراطية التمثيلية الليبرالية القائمة على أساس الاتصال الأفقي والعمودي؛ أخيرًا، يؤكد الجزء الثالث على ضرورة تقليص الفجوة بين الاتجاه النخبوي والديموقراطي لتعزيز الصلة بين نظرية النخب والديمقراطية التمثيلية.

هـ. **هالة مصطفى: نماذج التحول الديمقراطي والتجربة العربية**[3]

في هذا المقال؛ طرحت الباحثة هالة مصطفى ثلاثة أسئلة رئيسية حول تحليل آليات تفكيك البنية التسلطية. قامت هذه الأسئلة بتيسير هذه العملية من خلال مقارنة التجربة العربية بتجارب أخرى، خاصة في أوروبا والفضائين الجنوبي والشرقي منها، وأيضًا في عدة حالات في أمريكا اللاتينية. ومن ثم، ناقشت

[1]- بوتومور، **النخبة والمجتمع**، تر: جورج حجا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1988

[2] Antonio Campati, Elite and Liberal Democracy: A New Equilibrium?, **Topoi** : an international review of philosophy, numero 22, oct 2021.

[3]- هالة مصطفى،"نماذج التحول الديمقراطي والتجربة العربية"، **مجلة الديمقراطية**، العدد28 ، جويلية 2010.

المقالة قضية استيراد النماذج الأخرى من قبل العرب، مشددة على حجم الفعالية والجدوى في هذا السياق، وذلك للوصول إلى تساؤل أساسي متعلق بفهم الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية. يشير التساؤل إلى مدى كفاءة المقارنة في فهم هذه الخصائص، ويعد هذا شرطًا أساسيًا لدراسة وتقييم تجارب الإصلاح في الواقع العرب. تم اعتماد المقال كمصدر رئيسي لفهم السياق العربي وتحديد الشروط الأساسية التي يمكن من خلالها تطوير برامج إصلاح فعالة، والتي قد تساهم في تحقيق تطور إيجابي في الوضع الحالي.

و. علي ادريس: نمط بناء الدولة وأثره على الانتقال الديموقراطي في المنطقة العربية: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر[1] (2021):

قدمت هذه الدراسة وصفا مفصلا عن معطيات التاريخ واشكاليات الحاضر في تحديد طبيعة وخصوصية الدول العربية وإمكانية تحولها نحو نظم ديموقراطية، حيث ركزت في أحد زواياها على دور النخبة في إدارة عملية الانتقال وكيفية تعاملها مع الجماهير، اشتركت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث المجال البحثي حيث تطرقت الى كل من المنطقة العربية وقارنت نفس حالتي الدراسة الحالية "مصر والجزائر"، واختلفت معها من حيث متغيرات الدراسة ولو انها ضمنيا ركزت على متغير النخبة، حيث ستحاول دراستنا الحالية دراسة النخبة السياسية والإصلاح السياسي في سياقهما العربي وبالتحديد في مصر والجزائر.

ز. سلمي عائشة: دور وتأثير النخب في المرحلة الانتقالية مصر انموذجا 2011-2018[2] (2022):

عالجت هذه الدراسة إشكالية النخب ودورها في إدارة المرحلة الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي في مصر بعد الحراك الاحتجاجي لينار 2011 إلى غاية 2018 حيث قامت بتحليل واقع تعامل مختلف النخب الموجودة على الساحة المصرية على أساس منهجي موضوعي. وقامت هذه الدراسة بوضع فرضية مفادها أن نجاح المرحلة الانتقالية مرهون بمدى الدور الإيجابي الذي تلعبه مختلف النخب في إدارتها لهذه المرحلة وتسبيق الصالح العام، اشتركت هذه الدراسة مع دراستنا في متغير النخبة الى جانب معالجتها لنموذج مصر وهو احد نموذجي دراستنا كما تطرقت الى نفس المجال الزماني الذي عالجته دراستنا، ويظهر الاختلاف بين الدراستين في المتغير التابع حيث ستحاول دراستنا معالجة دور وتأثير النخبة السياسية بالتحديد على عملية الإصلاح السياسي والكشف عن ما اذا كان لها دورا إيجابيا او سلبيا في هذه العملية.

---

[1]- علي ادريس، **نمط بناء الدولة وأثره على الانتقال الديموقراطي في المنطقة العربية: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021.

[2]- سلمي عائشة، **دور وتأثير النخب في المرحلة الانتقالية مصر انموذجا (2011-2018)**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022.

خامسا. إشكالية الدراسة

ترمي هذه الدراسة الى بحث الدور الذي تلعبه النخبة السياسية في عملية الإصلاح السياسي في كل من مصر والجزائر، وتحديد ما إذا كانت النخبة السياسية تحاول لبناء دولة قانون ومؤسسات وترسخ لثقافة الانفتاح والتداول السلمي على السلطة او انها في حقيقتها مجرد تعديلات سطحية الهدف منها امدادها بسبل البقاء وتنفيس الاحتقان في مجتمعاتها، الى جانب محاولة بحث إمكانية اعتماد التجربتين المصرية والجزائرية في مجال الإصلاح السياسي كنماذج معرفية يمكن تعميمها على جميع البلدان العربية، ولمعالجة هذه المشكلة البحثية تم طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم النخبة السياسية في توجيه عملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية وخاصة في الدول محل الدراسة مصر والجزائر؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالنخبة السياسية وعملية الإصلاح السياسي؟ وماهي أبرز الأطر النظرية المفسرة لهما؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين النخبة السياسية وعملية الإصلاح السياسي؟
- هل استطاعت النخبة السياسية في مصر والجزائر ان تجد فضاء يحتضن عملية الإصلاح السياسي بما يتناسب وتطلعات الشعب؟
- هل يمكن للتجربتين المصرية والجزائرية ان تحقيق التقدم والتطور في مستقبل عمليات الإصلاح في مناطق أخرى من العالم العربي؟ كيف يمكن تطوير دور النخب العربية في صياغة مستقبل المنطقة العربية بشكل أكثر فعالية وتأثيرًا؟

سادسا. فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان غياب الإرادة الحقيقية لدى النخبة السياسية يؤدي إلى غياب دورها المحوري في توجيه عملية الاصلاح، ويتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- يرتهن إدراك مفهومي النخبة السياسية والإصلاح السياسي بجملة من المداخل والأطر النظرية المفسرة لهما.
- هناك علاقة طردية بين متغير النخبة السياسية والإصلاح السياسي: فكلما زادت كفاءة النخبة السياسية كلما زادت فعالية البرامج الإصلاحية.
- لم تساهم الإصلاحات السياسية المتعاقبة التي قامت بها النخبة السياسية في مصر والجزائر بأي تغييرات ملموسة على ارض الواقع.
- لا يمكن اعتبار التجربتين المصرية والجزائرية في الإصلاح السياسي نماذج ملهمة يمكن تطبيقها بنجاح في مناطق أخرى من العالم العربي.

و. حدود الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوضع السياسي في دولتين من نفس المجال الجيو_سياسي والثقافي هما مصر والجزائر، بهدف تقديم نموذج يعكس تطور الوضع السياسي في العالم العربي.

يركز البحث على الفترة الممتدة من عام 2011 حتى 2020، وهي الفترة التي شهدت آخر تعديلات دستورية في البلدين، مع أخذ الفترات السابقة لهذه الفترة في الاعتبار. يُعزى ذلك إلى أن فهم تطور الأحداث بعد عام 2011 يكون صعبًا دون النظر إلى المسار الذي سلكته كل من الدولتين، خاصة بعد استعادتهما لاستقلالهما.

سابعا. الإطار المفاهيمي للدراسة

من الناحية المفاهيمية صممت الدراسة انطلاقا من مجموعة من المصطلحات والمفاهيم الرئيسية التي تم الاستعانة بها بشكل مكثف خدمة لمتطلبات الموضوع خاصة في ظل ثراء الدراسات التي اهتمت بما سمي بالمرحلة الثالثة للتحول الديمقراطي باسم "علم الانتقال السياسي"، وتميزت هذه المرحلة بإنتاج مفاهيم كثيرة ضمن مجال شبه مستقل. ورغم غزارة هذا الإنتاج العلمي، إلا أنه كثيرًا ما انزلق إلى فخ الإسقاط الأعمى. فالتركيز على مفاهيم علم الانتقال السياسي أحيانًا يغفل عن السياقات العلمية والسياسية المتنوعة التي تم فيها إنتاج هذه المفاهيم، والتي تظهر بوضوح في أوروبا الشرقية وتختلف بشكل كبير في إفريقيا والعالم العربي من حيث الثقافة والسياسة. لهذا السبب، تهدف التعريفات المقدمة في مقدمة هذا البحث إلى استدعاء بعض عناصر التحليل التي يمكن أن تساعد في تقدم البحث، دون الرغبة في تحديد تعاريف دقيقة ومحددة بشكل صارم تتناسب مع وضع الدول المعنية بالدراسة[1]، بحيث سيتم الاستعانة من حين الى آخر الى بعض المفاهيم في حدود الحاجة اليها بهدف توصيف بعض الحالات التي قد تعجز متغيرات الدراسة عن تحديدها بدقة واذكر على سبيل المثال:

أ. النخبة الحاكمة:

سيتم التركيز في الدراسة على مصطلح "النخبة الحاكمة" بدلاً من "النخبة السياسية" خاصة في الجزئية من البحث الخاصة بالمقارنة، وذلك لأنه يعبر عن المفهوم المستهدف بشكل أدق وأوضح. إذ يمكن أن يشمل مصطلح "النخبة السياسية" جميع الفاعلين في المشهد السياسي، بما في ذلك أصحاب السلطة وقادة الأحزاب والشخصيات السياسية المستقلة. بالمقابل، مصطلح "النخبة الحاكمة" يشير إلى مجموعة محددة من الأفراد الذين يتمتعون بالسلطة الفعلية ويتخذون القرارات في النظام الحاكم، ويمنعون مشاركتها مع أي فاعل آخر ليس لديه صلاحيات ممارسة السلطة. وبالتالي، يعكس هذا المصطلح بشكل أدق طبيعة السلطة والتأثير في الحكم.

[1]- محمد عابد، تسيير المراحل الانتقالية في الدول العربية: دراسة مقارنة الجزائر، تونس، مصر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021، ص 08.

ب. **الربيع العربي**

ظهر مصطلح "الربيع العربي" للإشارة إلى تطلعات الشعوب المطالبة بالتغيير السياسي، ويمكن تتبع أصول هذا المفهوم إلى الفترة التي تعود إلى عام 1848، حيث شهدت أوروبا ظاهرة سميت بـ "ربيع الشعوب"، الذي كانت انطلاقته من في بولونيا عام 1846. ومن ثمة، تم توسيع استخدام المصطلح ليشمل جميع الحالات التي تشابه الظروف التي أطلق منها هذا المصطلح، بما في ذلك "الربيع العربي[1]"؛ الذي أصبح يُستخدم لوصف سلسلة من الاحتجاجات والاضطرابات السياسية والاجتماعية التي اندلعت في عدة دول عربية بين عامي 2010 و2011، واستمرت حتى عام 2014. شهدت هذه الفترة تحركات هامة في السياق السياسي والاجتماعي في عدة دول عربية، نتج عنها تغييرات كبيرة في المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

تم اللجوء الى توظيف مصطلح الربيع العربي لكونه اقترن بفترة هامة في تاريخ المنطقة العربية 2011–2014 وهي عبارة عن فترة مفصلية اهتمت بها دراستنا لاعتبار ان نموذجي الدراسة تأثرا بشكل كبير بالأحداث التي شهدتها المنطقة العربية حينها.

ج. **الإصلاح السياسي والتحول الديموقراطي**

كان مفهوم الإصلاح السياسي صعبًا للفهم والتفسير، حيث أصبح مشوشًا ومبهمًا نتيجة لاستخدامه الواسع والغير الدقيق. ففي العديد من الحالات، فقد مفهومه الأصلي بسبب تفاوت ظروف التطبيق والاستخدام الغير ملائم، فغالبًا ما تشوبه التداخلات والاستخدامات غير دقيقة التي لا تتوافق مع المفهوم الأصلي للإصلاح. ولذا، وجدت الطالبة نفسها في بعض الحالات تستخدم مصطلح "التحول الديموقراطي" كبديل. حيث هناك تقارب وتداخل بين العديد من المفاهيم "الإصلاح، التغيير، الانتقال، التحول" فكلها مفاهيم مرتبطة بدول العالم الثالث ومنه المنطقة العربية. وكل هذه المصطلحات أصبحت تستخدم لوصف التحولات السياسية التي تطرأ على هذه الأنظمة السياسية وتدل على انه هناك تغيرات تطرأ على آلية عملها وتبقى هناك بعض الاختلافات التي ترجع الى إطار السياق الذي وجدت فيه[2]، وعلى هذا الأساس تم الاستعانة بمصطلح التحول الديموقراطي باعتبار ان جميع هذه العمليات السياسية تسعى في الأخير الى التحول من نموذج تقليدي تسلطي الى نموذج حديث ديموقراطي.

ثامنا. الإطار المنهجي للدراسة

ان أصول البحث العلمي التي يجب مراعاتها في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة، تستدعي من أي باحث اتباع جملة من المناهج والاقترابات بغية الوصول إلى النتائج

[1]- عبد التواب مصطفى، إشكاليات وتحديات جديدة: مستقبل التعاون العربي بعد الثورات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 13، أفريل 2013، ص 13.

[2]- محمد زيتوني،" الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية: دراسة حالتي مصر وتونس 2011-2014"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر 03، قسم الدراسات الدولية، 2018، ص 48.

المرجوة، وباعتبار الظاهرة السياسية ظاهرة معقدة ومركبة فإنه يستعصي بحث وكشف جوانب الظاهرة محل الدراسة بمعزل عن تضافر مجموعة من المناهج والمداخل النظرية المفسرة لذلك في إطار ما يعرف "بالتكامل المنهجي"، الأمر الذي دفعنا الى الاستعانة إلى أكثر من منهج بغية احداث التوازن المطلوب في مضمون الدراسة.

أ. الاقترابات:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الاقترابات:

- **اقتراب النخبة**

اعتمدنا في دراستنا اقتراب النخبة على نطاق واسع بهدف تحديد طبيعة النخبة والخلفيات الأيديولوجية العامة، وتمحورت أيضًا حول النخبة المصرية والجزائرية بشكل خاص، بالإضافة إلى ذلك أُستخدم لمعرفة تأثير النخبة على النظام السياسي وعمليات اتخاذ القرار، وكيف تكون علاقتها مع الجماهير، كما وظف أيضًا لتتبع المسار الإصلاحي الذي تبعته هذه النخب في ضوء التحولات التي فرضتها متطلبات البيئة الداخلية والخارجية.

- **الاقتراب القانوني**

تم استخدام الاقتراب القانوني كأداة تحليلية لفهم مدى الالتزام بالقوانين والقواعد القانونية في السياق السياسي والاجتماعي في الجزائر ومصر، وتحليل الجهود القانونية التي تم اتباعها من قبل النخبة الحاكمة في كل بلد بهدف تعزيز الإصلاحات السياسية، الى جانب تقييم مدى التزامهما بالقواعد القانونية ومعرفة ما إذا كانت هناك تطابقات أو خروقات في التنفيذ. هذا يساعد في تحديد ما إذا كانت الجهود القانونية قد حققت نجاحات وعكست إرادة حقيقية للتغيير أو واجهت تحديات أدت الى عرقلة مسار الإصلاح، بمعنى اخر استخدامه كآلية لتقييم مسار الإصلاحات القانونية في البلدين.

- **اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع**

وضع "جويل ميغدال" إطارًا منهجيًا يستهدف كشف خصوصية العلاقة بين الدولة والمجتمع في سياقات متعددة، يركز هذا الإطار على فهم تصرفات وتفاعلات الدولة والمجتمع داخل أنظمة سياسية متنوعة، ويسهم في تحليل تأثير كل منهما على الآخر، يستند هذا النهج إلى مفهومي القوة والقدرة لفهم العلاقة بينهما، كما يبرز أهمية شرعية الدولة ودورها الحيوي في الحفاظ على علاقات مستدامة بينها وبين المجتمع[1].

[1] -Peng Fan , **Challenges to State Governance in FATA—'State-in-Society' Approach,** Abdu wali khan university mardan, jan 2022, p 225.

تم توظيف هذا الاقتراب لتقييم قدرات النخبة الحاكمة على التأثير في المجتمع، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، كما يتيح هذا النهج أيضًا فحص العوامل التي تلعب دورًا في تحديد قوة او ضعف كلا من المجتمع والدولة، وكذا طبيعة العلاقة التي تجمعهما والتي من خلالها نستطيع تحديد مجموعة من المؤشرات كمستوى المشاركة المدنية والسياسية، التعددية السياسية، التعبئة الاجتماعية...الخ، الأمر الذي سيساعدنا على اقتراح حلول لإصلاح وتعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع.

- **الاقتراب النسقي**

يساعد الاقتراب النسقي على فهم وتحليل العلاقة بين هرم النظام السياسي في مصر والجزائر وبيئتهما المحيطة، بحيث سيساعدنا على تحديد الظروف البيئية التي أجبرت هذين النظامين على اتخاذ خطوات نحو خيار الإصلاح السياسي، مع التركيز على تحليل الضغوطات الداخلية والخارجية التي كان لها تأثير على عملية اتخاذ القرار في البلدين (في اطار مدخلات النظام)، الى جانب دراسة دور المبادرات التي تم اتخاذها من قبل النخب الحاكمة في البلدين استجابة لهذه الضغوطات وكيف تم تشكيل سياسات الإصلاح السياسي (في اطار مخرجات النظام)، التي بادرت بها النخبة الحاكمة كردة فعل لاحتواء مختلف المطالب والتهديدات والتحديات التي فرضتها العوامل البيئية، وتغذيتها العكسية.

ب. المناهج:

اعتمدت الدراسة على مجموعة مناهج:

- **المنهج المقارن**

يقول ستيوارت ميل "المقارنة هي دراسة الظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة أو هي ذلك التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"[1]، فالمقارنة في العلوم الاجتماعية هي بديل التجربة في العلوم الطبيعية، فموضوع البحث المنطوي ضمن خلفيات تاريخية عرفتها النخب السياسية وعملية الإصلاح السياسي في كل من مصر والجزائر، يحتم وضع الدراسة في سياق مقارن خاضع لمنطق السلسلة المكانية والزمنية.

واختيار نموذجي المقارنة بين "مصر والجزائر" لم يأتي عبثا او بطريقة عشوائية، بل جاء نتيجة مجموعة من الاعتبارات أهمها، الثقل الجيو–سياسي البارز الذي يميز كلا البلدين والذي نشأ نتيجة لحجم الرهانات والضغط الكبير الذي تعرضا له منذ تصديهما لمواجهة الاستعمار والانتداب الغربي، فقد كان كلا النموذجين في طليعة الصحوة الوطنية في مناطقهم، حيث قاد كل منهما جهودًا جبارة للتحرر وبعدها الإصلاح.

كما أن نموذجي المقارنة يعتمد على تشابههما في ممارساتهما السياسية ورؤيتهما للدولة وعلاقتهما بالمواطن، وتتضمن هذه التشابهات الاعتماد على أنظمة مغلقة وسياسات أمنية قمعية واستراتيجيات تنمية

[1]- محمد نصر عارف، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع، 2002، ص ص 93-94.

محدودة الأثر، الى جانب استنادهما إلى نموذج قانوني مستوحى من المدرسة الفرنسية، مع بعض الاستثناءات التي فرضتها الظروف المحلية والتفاعلات الدولية.

ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة بين البلدين، وأحد أهم هذه الاختلافات هو العامل الزمني المختلف للأحداث التي شهدتها كل من الجزائر ومصر، فقد مرت الجزائر بفترة تحول سياسي في مطلع التسعينات تزامنت مع موجة التحول الديموقراطي الثالثة، بينما شهدت مصر فترة انتقالية خلال موجة الربيع العربي التي تعتبر استثناء عن موجة التحول الديموقراطي وهذا يجعل كل بلد يتمتع بظروف فريدة تميزه عن الآخر.

وتأسيسا على ذلك، حاولنا ان نستخدم هذا المنهج من اجل قياس مختلف المؤشرات التي يمكن ان تربط متغيرات الدراسة عبر توظيف:

مقارنة مكانية عبر الدول والتي اختصت بمقارنة دولتي مصر والجزائر، مقارنة زمانية من خلال المقارنة بين المحطات التاريخية الكبرى التي مرت بها الدولتين سواء من حيث المسار الاستعماري، بناء الدولة، المراحل الانتقالية التي مرت بها الدولتين، الى جانب مقارنة ضمنية استهدفت خصوصيات المنطقة العربية واختلافاتها عن الغرب.

- **المنهج التاريخي**

يظهر أن لكل ظاهرة جذورًا وامتدادات في الماضي، ولهذا يظل التاريخ عنصرًا مساعدًا أساسيًا في التحليل، خاصة عند دراسة الظواهر من منظور مقارن عبر فترات زمنية مختلفة، فالمنهج التاريخي يتيح لنا القدرة على فهم الظواهر الحالية والمستقبلية من خلال استيعاب وفهم الماضي. بفضل هذا المنهج نستطيع تتبع التطورات والتغيرات التي طرأت على مفاهيم مثل النخبة والإصلاح السياسي على مر العصور وكذلك فهم التطورات التي طرأت على النظامين المصري والجزائري في سياق الدراسات المقارنة.

تاسعا. صعوبات الدراسة

لم تخلو هذه التجربة البحثية كغيرها من الدراسات من صعوبات حيث حملت في طياتها عدة تحديات، كانت على مقدمتها الصعوبة التقنية المرتبطة بتعقيد الموضوع وتشعبه الامر الذي تطلب منا فترة طويلة للبحث. مما جعلنا نلجأ الى اعتماد نهج تأليفي يركز على الجوانب الرئيسية دون التفرغ للتفاصيل غير مهمة. حيث تطلبت هذه العملية انتقاء دقيق للأحداث والوقائع التي تكمن فيها أهمية للموضوع، من خلال اعتمادنا على استراتيجية البحث عبر المحاور الكبرى بدلاً من التركيز على الأحداث الثانوية.

ضف الى ذلك، صعوبة تفكيك متغيرات الدراسة وتداخلها وتشابهها مع متغيرات أخرى نظرا لتشعب الموضوع، الامر الذي جعل الطالبة اكثر حذرا في تحديد مفاهيم الدراسة وضبطها.

علاوة على ذلك فإن موضوع الدراسة يحمل نوعا من الحساسية جعل من احتمالية اجراء مقابلات صعبة او حتى مستحيلة نظرا لاستحالة الوصول للنخبة السياسية الحاكمة، اما بالنسبة للبحث البيبليوغرافي فقد كان يستدعي الحذر واليقظة منا نظرا لأهمية الموضوع وانتشاره في الوسائط الإعلامية ووجود العديد

من الإصدارات السمعية والمرئية خاصة في أوساط وسائل التواصل الحديثة، الأمر الذي جعلها عقبة امام البحث لأنها صعبت من عملية الوصول الى المادة العلمية التي تتوفر فيها الشروط العلمية والمنهجية، مما القى على عاتقنا مسؤولية مضاعفة اتجاه تبني الحياد العلمي الموضوعي الضروري لبناء عمل علمي يحترم الأصول المنهجية للبحث.

عاشرا. هندسة الدراسة

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وفحص الفرضيات المشار اليها أعلاه تم تقسيم الدراسة الى أربعة فصول بحيث يحتوي كل فصل على مباحث، تترأسهم مقدمة كمدخل للإطار المنهجي، وخاتمة وجاء تقسيم البحث على النحو التالي:

مقدمة: تضمنت مقدمة الدراسة استعراض أدوات التحليل المنهجي بدءا بالطرح التمهيدي للموضوع وأهميته ومبررات اختياره وأهدافه، بالإضافة الى تسليط الضوء على أهم الأدبيات التي عالجته، مرورا بالإشكالية التي تقوم عليها الدراسة، مع تحديد الفروض الملائمة لها. فضلا على تحديد حدودها واطارها المفاهيمي وصولا عند أهم المناهج والأطر النظرية المفسرة لها ومن ثم إبراز صعوباتها.

تم تصميم الفصل الأول من الدراسة كإطار نظري ومفاهيمي عام لدراسة لكل من متغيري النخبة السياسية والإصلاح السياسي، حيث تم التركيز في المبحث الأول على استنباط التأصيل النظري لمفهوم "النخبة" من خلال التفرقة بينه وبين المصطلحات المصاحبة لاستخدامه، كما تم التطرق إلى مختلف الاتجاهات والنهج التفسيرية لفهم ظاهرة النخبة، أما المبحث الثاني، فاهتم بتحليل متغير الإصلاح السياسي، اين تم استعراض أهم التعاريف والنظريات المرتبطة بهذا المفهوم. كما سلط الضوء على العوامل الرئيسية التي تسهم في عملية الإصلاح السياسي. اما المبحث الثالث حاولنا من خلاله تقديم رؤية حول كيف يمكن توظيف مقاربة النخبة في عملية اصلاح النظم السياسية وتحديد العلاقة بينهما، والتي من خلالها تم استخلاص مؤشرات الدراسة التي سيتم توظيفها في الفصول اللاحقة للبحث.

وجاءت بنية الفصل الثاني في شكل إطار تحليلي للدراسة تم من خلالها تسليط الضوء على واقع كل من الإصلاح السياسي والنخبة السياسية في المنطقة العربية، من خلال التطرق الى الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ودواعي الإصلاح فيها، وكذا بنية وتركيبة نخبها، بالإضافة الى الجهود المبذولة من قبل هذه النخب في سبيل تحقيق الإصلاح السياسي في المنطقة.

اما الفصلين الثالث والرابع فجاءا في صيغة المقارنة حيث حاولنا من خلالهما اسقاط متغيري البحث على نموذجي الدراسة مصر والجزائر والمقارنة بينهما، حيث تم تخصيص الفصل الثالث للمقارنة بين النخبة السياسية الحاكمة المصرية والجزائرية، والفصل الرابع جاء ليتتبع واقع الإصلاح السياسي في البلدين من خلال دراسة مؤشرات المقارنة التي تم تحديدها سابقا في العلاقة، وفي ختام هذا الفصل تم التطرق لأهم الآفاق التي من شأنها ان تعزز فاعلية عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي.

خاتمة: هي بمثابة الحوصلة التي لخصت كل فصول الموضوع، والتي من خلالها تم استعراض نتائج البحث بعد الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية والتحقق من الفرضيات وتقديم مجموعة من التوصيات.

الفصل الاول:

الإطار المفاهيمي والنظري للنخبة السياسية والإصلاح السياسي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنخبة السياسية والإصلاح السياسي

تُعتبر النخبة السياسية من العناصر الحيوية في تشكيل وتوجيه مسار الدول والمجتمعات نظرا لما تحمله من معرفة، خبرة، وتأثير، فهي تتمتع بقدرات تمكنها من قراءة المشهد السياسي والاجتماعي بعمق وتحليل التحديات والفرص، كما يمكن أن يكون تأثير النخبة بمثابة محفز للتغيير أو كعامل مساهم في ترسيخ التفاوت الاجتماعي، فقد اصبح المنظور النخبوي أداة تتيح فهمًا أعمق للعلاقة بين النخبة والجماهير وكذا كيفية صياغة السياسات العامة وعمليات صنع القرار.

ومن ناحية أخرى ظهر الإصلاح السياسي كضرورة ملحة في رحلة تطوير الأنظمة السياسية، حيث يشكل عنصراً أساسياً لتحقيق التحول الإيجابي في هياكل الحكم. باعتباره احد السبل التي تساهم في تحسين الهياكل والآليات الحكومية، وضمان استمراريتها في مواجهة التحديات المتزايدة. كما أصبح يعكس تطلعات المجتمع نحو تحقيق أهداف متنوعة مثل تعزيز الديمقراطية، وتحسين كفاءة الحكم، وتعزيز حقوق الإنسان.

وفي محاولة لمواكبة التطورات ومواجهة التحديات المتنوعة، يرى البعض أن النهج النخبوي أداة فعالة لتحقيق التحول المطلوب. وبالتالي، تلعب النخبة دورًا محوريًا في توجيه عمليات الإصلاح وصياغة الرؤى الاستراتيجية. يعتمد هذا النهج على فكرة أن النخبة تمتلك دورًا مركزيًا في تحديد مستقبل الأمة ويساهم أعضاؤها في صياغة سياسات الدولة واتخاذ القرارات الحاسمة .ومع ذلك، تنشأ تحديات تتعلق بالهيمنة المحتملة لهذه النخبة واستغلال نفوذها لخدمة مصالحها الخاصة .وهذا يتطلب ضمان شفافية النخبة، وتجنب تركيز السلطة في أيدي قلة من دون رقابة أو مساءلة، وتعزيز المشاركة المدنية، وتحقيق التوازن في توزيع السلطة بين مختلف شرائح المجتمع.

في هذا السياق، سيحاول هذا الفصل من الدراسة الكشف عن مفهوم النخبة وآليات تشكلها، بالإضافة إلى تصنيفاتها وأبرز الاتجاهات النظرية والفكرية التي تسعى إلى تفسيرها .علاوة على ذلك، سيتم عرض طبيعة الإصلاح السياسي وأطره التفسيرية، إلى جانب أهم متطلباته، وصولا الى محاولة الربط بين هذين المفهومين وتحديد العلاقة التي تجمعهما وكذا مظاهر تجسيدها على ارض الواقع.

المبحث الأول: النخبة السياسية قراءة في المفهوم والنظريات المفسرة

يعد مفهوم النخبة من المفاهيم البارزة في حقل العلوم السياسية، خاصة وانه استطاع ان يشكل نموذجا معرفيا خاص به جعلته يتحول من مجرد لفظة تصف فئة معينة من الناس الى اداة تحليل مهمة في تفسير الظاهرة السياسية، وعليه سيحاول هذا المبحث تحديد حدود هذا المفهوم، وجهود المنظرين في هذا المجال من خلال استعراض تطور استخدامات هذا المفهوم واختلاف التوجهات الفكرية بخصوصه.

أولا. مفهوم النخبة: أحادية المصطلح وتعدد المفاهيم

تعتبر عملية ضبط المفاهيم من الإشكالات العصية في العلوم السياسية، خاصة عندما يكون المفهوم محل الدراسة يتقاطع مع العديد من المصطلحات المشابهة له، الأمر الذي يؤدي الى صعوبة تحديد مفهوم شامل ومانع متفق عليه من قبل جمهور علماء السياسة في هذا المجال، فلفظة النخبة لازالت تطرح صعوبات مفاهيمية بسبب تعدد الرؤى بشأنها وتباين المصطلحات التي تشير الى هذه الفئة، الأمر الذي يدل على ان هذا المفهوم لم تتضح معالمه بشكل دقيق.

وعليه سيحاول هذا المطلب تقديم شرحا مفصلا لمفهوم النخبة وضبطه بما يتماشى مع الموضوع محل الدراسة، وتحديد استخداماته، وتوضيح خصائصه مع التمييز بينه وبين مجموعة من المفاهيم المشابهة له.

أ. تعريف النخبة:

جاء مفهوم النخبة في سياقه اللغوي والاصطلاحي على النحو التالي:

1. النخبة لغة:

في اللسان العربي: النخبة جمعها **نخب** مشتقة من نخب، انتخب، ينتخب، انتخابا، وانتخب الشيء بمعنى اختاره ونخبة القوم هم خيارهم وصفوتهم، واصطفى الشيء بمعنى اختاره واستخلصه[1].

كما جاء في معجم المصطلحات لفظة "**الصفوة**" فمن صفا فلان القدر أي أخذ صفوها، ومنها استصفى الرجُلُ الرجُلَ واصطفاه أي اختاره، فالمصطفى هو المختار، والصافي والصفي هو النقي من كل شيء، والصفو والصفوة من كل شيء خالصه وخياره وما صفا منه، ويقصد بها عليّة القوم، وهم اقلية ذات نفوذ تحكم الأغلبية[2].

ويفضل بعض الباحثين العرب استخدام كلمة "**السراة**" بدلا من النخبة، ومن أبرز دعاة هذا التعريب المفكر اللبناني **إيليا حريق**، الذي يرى ان استخدام كلمة نخبة أدت الى انحراف الدال عن مدلوله، ولبس ملبس الثقافة العربية التي تضع جملة من التصورات والافعال الحميدة والاصطفاء وحسن الخلق حول كلمة نخبة، ويمكن تقريب المعنى من خلال قصيدة الشاعر **الأفوه الأودي**[3]، التي قدمت دلالة للمفهوم وأوضحت ان كلمة **السراة*** تعبر عن مفهوم النخبة المستخدم اليوم، فالسراة هم صفوة المجتمع الأقدر على ارشاده بالطرق السليمة، فهم مجموعة من اهل الرشد اللذين يقودون وينظمون مجتمع الفوضى.

---

[1]- ابن المنظور، المادة (نخبة)، **لسان العرب**، ج4، القاهرة: دار المعارف، ص 2468.

[2]- أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1989، ص 52.

[3]- علي أسعد وطفة، **في مفهوم النخبة: مقاربة بنائية**، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، الإصدار الأول، ماي 2015، ص07.

* جاءت قصيدة **الأفوه الأودي** على النحو التالي: لَا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لَا سَرَاةَ لَهُمْ * وَلَا سَرَاةَ إِذَا جُهَّالُهُمْ سَادُو، إِذَا تَوَلَّى سَرَاةُ النَّاسِ أَمْرَهُمُ * نَمَا عَلَى ذَاكَ أَمْرُ القَوْمِ فَازْدَادُوا، تُهْدَى الأُمُورُ بِأَهْلِ الرَّأْيِ مَا صَلُحَتْ * فَإِنْ تَوَلَّتْ فَبِالأَشْرَارِ تَنْقَادُ"

في اللسان غير عربي: اشتقت كلمة **Elite** الحديثة والمستخدمة حاليا من الفعل اللاتيني "Eligere" بمعنى قطف واختار او العنصر المختار، وفي حدود سنة 1080 ميلادية باتت "Esler " هي الكلمة المستخدمة وتشير إلى نفس معنى الاصطفاء والاختيار، تستخدم في الفرنسية، الإنجليزية الألمانية، الاسبانية، والايطالية اللفظة الحديثة، وتنطق تقريبا بنفس اللفظة الفرنسية مع تغييرات طفيفة في الرسم توضع بين مزدوجين، وكل المعاني الاشتقاقية تدل على الندرة والقلة وتحيل على الاصطفاء والقطف والانتزاع من رأس الشيء أو من أساسه ما يجعله اكثر تميزا ويدل على الرفعة وعدم الاختلاط مع ما هو مبذول ومبتذل[1].

وفقا لقاموس **أكسفورد (Oxford)** فان النخبة هي اقوى جماعة من الناس في المجتمع ولها مكانتها المتميزة[2].وفي قاموس **روبرت (Le Robert)** فيصفها على انها مجموعة الأشخاص المتميزين في الممارسة الاجتماعية في مجال معين ولهم القدرة على التأثير في المجال السياسي والاجتماعي[3].

وورد في قاموس **لاروس (La Rousse)** ان النخبة من هم الأفضل والأكثر تميزا[4].

انطلاقا من هذا الطرح اللغوي يتضح ان النخبة هي جماعة صغيرة منتقاة من الناس لها القدرة على التأثير بفضل ما تملكه من خصائص متميزة.

2. **النخبة اصطلاحا:**

لم يتفق اهل الاختصاص حول وجود تاريخ أو حقبة زمنية محددة ظهرت فيها فلسفة النخبة الا أن هناك اجماع بينهم على أن هذا المفهوم ضارب في القدم ففي الحقبة اليونانية برز هذا المفهوم في كتابات أفلاطون التي لطالما أكدت على ضرورة ان تكون قيادة المجتمع من قبل فئة ذكية متجسدة في الفلاسفة، اما في الحقبة الفرعونية كانت صفوة المجتمع متجسدة في الكهنة المعينين من قبل الملك، هذا ما يؤكد على وجودها في جميع المجتمعات مع اختلاف طبيعتها وفقا لمقتضيات الزمان والمكان[5].

ثم بدأ استخدام كلمة النخبة في القرن السابع عشر للإشارة على السلع النوعية المتميزة ومن ثم استع المفهوم ليشمل فئات اجتماعية ذات مكانة عالية كبعض الوحدات العسكرية والنبلاء، ووفقا لقاموس أكسفورد فان أقدم استخدام للكلمة كان سنة 1823 حيث كانت تنطبق على الجماعات الاجتماعية، غير أن المصطلح لم يلقى انتشارا في المؤلفات الاجتماعية والسياسية الأوروبية الا مع نهاية القرن

[1]- منير سعيداني، **النخب السياسية والفكرية**، بيروت، الموسوعة العربية للمعرفة، 2007، ص 5، 6.

[2] - **The Oxford English Dictionary**, Vol.111, Great Britain, Oxford University Press, 1969. P.90

[3] - Akoun André et autres, **Le Robert**, seuil, Dictionnaire de sociologie, France, Editions : les presses de Mama, Octobre1999, P.175

[4] - **Dictionnaire la Rousse de Français**, France, Edition : Maury à Malesherbes Mars 2016, P. 139.

[5]- علاق أمينة، **نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم والاشكاليات والأدوار**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 28، مارس 2017، ص 173

التاسع عشر، وثلاثينيات القرن العشرين في بريطانيا وامريكا[1]، ويمكن اعتبار أن صيت المصطلح بدأ في الانتشار بعد تبنيه من قبل الكتابات السوسيولوجية وعلى الأخص بعد ما ورد في كتابات **فلفريدو باريتو** ليكون أول من قدم مدلولا معبرا عن ماهية النخبة.

يستوي القول ان مفهوم النخبة لغاية هذه المرحلة لم تتضح معالمه بحيث كان مجرد لفظة تطلق على فئة معينة لم يتم تحديد طبيعتها او خصوصيتها أو حتى الشروط اللازم توفرها فيها من أجل تصنيفها كنخبة.

- **النخبة عند فلفريدو باريتو1848-1923 (Vilfredo Pareto):**

ترجح معظم الكتابات ان بداية البحث في موضوع النخبة انطلقت من قبل العالم الإيطالي "**فلفريدو باريتو**"، وقد قدم مفهومه للنخبة انطلاقا من المعنى العام وصولا الى معناه الخاص

بناء على السياق التالي:

المعنى العام: يشير هذا المعنى الى "التباين الاجتماعي" أي الى التفاوت الموجود بين فئات المجتمع على المستوى الأخلاقي والفكري فيصبح بذلك مفهوم النخبة يدل على الفئة الأكثر تميزا في مجالها، سواء كان ذلك في الرياضيات أو الموسيقى أو الطباعة ...الخ ومهما كانت طرق تفوقها سواء كانت بطرق شرعية أو غير شرعية[2].

بمعنى انه لا يتم النظر الى فعل الانسان عما إذا كان خير او شر، أخلاقي او غير أخلاقي مستقيم او منحرف، فهو بذلك لا يضفي على مفهوم النخبة أي قيمة او بعد معياري ومن هنا يمكن القول ان:

" المقصود من مفهوم النخبة هذا مرتبط بما يبحث لها من صفات لإسنادها إياها.فمن الممكن أن نجد أرستقراطية من القديسين مثلما نجد أرستقراطية من قطاع الطرق وأرستقراطية من العلماء وأرستقراطية من السراق الخ...فإذا ما اعتبرنا جملة تلك الخصال التي تيسر ازدهار طبقة ما في المجتمع وهيمنتها عليه كان لنا ما سنسميه ببساطة النخبة"[3].

المعنى الخاص: يشير هذا المعنى الى "التخصص السلطوي" أي الى من يمارس الحكم فسلط الضوء على النخبة بذاتها وصنفها الى صنفين: نخبة تحكم بشكل مباشر وغير مباشر، ونخبة لا تحكم

[1]- بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، تر: محمد الجوهري، علياء شكري وآخرون، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 25.
[2]- بوتومور، **النخبة والمجتمع**، **مرجع سابق**، ص ص 6-7.
[3]- منير سعيداني، **مرجع سابق**، ص 11.

تتميز بنفس خصائص الأولى لكنها لا تمارس السلطة، وما تبقى من المجتمع فهم اللاصفوة وليس لهم أي تأثير أو وزن سياسي[1].

كما أشار "**باريتو**" الى الزامية وضع حدود بين النخبة الاجتماعية (social elite) وبين والنخبة الحاكمة (ruling elite) وضرورة التفريق بينهما، فعند الحديث عن المعنى الواسع للنخبة فهو يقصد به النخب الاجتماعية التي تضم صفوة دينية صفوة عسكرية، صفوة صناعية...الخ وإذا ما حاولت احدى هذه النخب ممارسة العمل السياسي أو محاولة التأثير في عملية صنع القرار فإنها ستتحول الى نخبة سياسية بمعنى أن النخبة السياسية تتشكل بعد اعتراف لقلة ما داخل المجتمع بأنها نخبة، ثم تسعى الى الوصول للسلطة أو التأثير عليها[2].

وعليه يمكن القول ان **باريتو** ابتدع مصطلح النخبة بهدف التدليل على القناعة النظرية والعملية التي حصلت لديه من أن المجتمع غير متجانس بالضرورة وأن كل تنظيم سياسي قائم على ثنائية النخبة واللانخبة، الأولى هي العليا محدودة العدد، والثانية هي الدنيا وهي كبيرة وجماهيرية، فمفهوم النخبة وفقا لباريتو يعبر عن فئة متفوقة في مجال تخصصها قد تمارس الحكم أو قد تمتنع عنه، مع اقراره بعدم احقية البعض في الحصول على هذا اللقب باعتبار أن هناك من يتحصل على الامتياز بطرق غير شرعية.

شكل رقم (1) يفسر المنظور النخبوي للمجتمع وفقا لباريتو

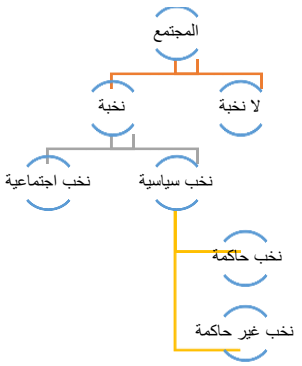

***المصدر**: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.*

[2]- هشام صاغور، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012، ص 05.

- **النخبة عند جاتانو موسكا (Gaeteno Mosca) 1858-1941:**

اعتمد "**موسكا**" في بناء تصوره عن النخبة على البنى الهيكلية للمجتمعات، فهو يؤكد أن كل المجتمعات عبر التاريخ، متقدمة كانت أو متخلفة قد انقسمت الى طبقة حاكمة تعبر عن اقلية تحتكر السلطة وتمارس كل الوظائف السياسية، وطبقة محكومة تعبر عن أكثرية خاضعة للطبقة الأولى على نحو يبدو أحيانا شرعيا وأحيانا تعسفيا، وارجع سبب سيطرة الأقلية على الأكثرية الى كون الأولى أكثر تنظيما ويتمتع أصحابها بميزات التميز والتفوق في حين أن الثانية غير منظمة[1].

وما يؤهل هذه النخبة على السيطرة هو كونها قليلة العدد الأمر الذي يعزز قدرتها على التنظيم والتنسيق فيما بينها لمواجهة الأكثرية المشتتة، الى جانب ما تمتلكه من مؤهلات وصفات مادية وفكرية وأخلاقية فارقة كالثروة، القوة، السيطرة على الجهاز الإداري أو هيئات دينية وما شابهها من قدرات عالية القيمة تجعلها محل التقدير داخل المجتمع[2].

ورغم ضعف الأكثرية الخاضعة الا أن موسكا يسلم بقدرتها على الإطاحة بالحكام في حالة استياءها من سياساتهم المتبعة، الأمر الذي قد يؤدي الى ظهور طبقة حاكمة جديدة من الجماهير تتبنى سياسة تتلاءم مع المصلحة العامة[3].

وتأسيسا لما تم ذكره يمكن القول ان تصورات كل من باريتو وموسكا تصب في بوتقة واحدة فكلاهما اتفقا على أن المجتمع هو عبارة عن مستويين، مستوى فوقي تمثله أقلية تمتلك ما يخولها لممارسة السلطة، ومستوى دوني تمثله أكثرية لا تمتلك سوى خيار الخضوع لتلك الأقلية، غير أن موسكا كان أكثر تحديدا في وصفه للنخبة من خلال ابرازه لأهم عوامل قوتها وما جعلها تتميز عن بقية افراد المجتمع، الا انه لم ينكر دور الجماهير في نقد المنظور النخبوي باعتبار أن لهم القدرة على الإطاحة بالطبقة الحاكمة أو الإبقاء عليها، عكس باريتو الذي فصل بين الحكام والمحكومين واعتبر ان اللاصفوة ليس لها أي وزن سياسي.

- **النخبة عند روبرت ميتشلز 1876-1936:**

استلهم "**ميتشلز**" أفكاره من كتابات "**أفلاطون**" و"**أرسطو**"، واستخدم مصطلح "اوليغارشية*" لوصف النخبة، وحاول دراسة هذا المفهوم من خلال اسقاطه على الحياة السياسية المعاصرة في إطار الحكم الديموقراطي، وخلص الى أن سبب تفوق وسيطرة النخبة يرجع الى ما تمتلكه من قوة تنظيمية، وحاول

---

[1]- بوتومور، **النخبة والمجتمع**، **مرجع سابق**، ص 08.

[2]- حيدر علي حسين، دورين بن يامين هرمز، **أنواع النخب في المجتمع: الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، 2015، ص 85.

[3]- أمينة علاق، **مرجع سابق**، ص 174.

*- الاوليغارشية (Oligarchy)أو حكم الأقلية، هي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالنسب او المال أو السلطة العسكرية. للمزيد من الاضطلاع انظر الموسوعة السياسية على الموقع:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/

اثبات ذلك من خلال قيامه بدراسة لمجموعة من الأحزاب الاشتراكية، وبالتحديد الحزب الديموقراطي الاشتراكي الألماني (الحزب النازي)، حيث توصل الى أن هذا الحزب كان تحكمه اقلية نخبوية حولته فيما بعد الى حزب اوليغارشي، واستنادا على ذلك أسس **للقانون الحديدي للأوليغارشية****في كتابه "الأحزاب السياسية"[1].

وفي وصفه للعلاقة بين النخبة والجماهير، اعتبرها الى حد ما على انها علاقة استغلال فبمجرد وصول القادة الى السلطة فإنهم سيصبحون خلية مكملة للنخبة، فيظهر تضارب المصالح بينهم وبين الجماهير، ونظرا للطبيعة السيكولوجية لشخصية القادة ولتعودهم على ممارسة السلطة، وزيادة عظمتهم وايمانهم بأنفسهم، فانهم سيجدون صعوبة في التنازل عنها لاعتقادهم ان التنظيمات التي يتولونها ستزول بزوالهم. الأمر الذي يدفع بالأقلية الحاكمة الى ايهام الجماهير بضرورة الإبقاء عليهم بحجة أن أي معارضة داخلية ستكون عنصرا تخريبيا وفرصة يستفيد منها الأعداء في الخارج، هذا ما عكس النبرة التشاؤمية لميتشل بخصوص النظام الديموقراطي، الذي يصفه على انه مجرد كفاح النخب من اجل حيازة السلطة، فهذه الأقلية هي من بنت اسطورة الديموقراطية التي تجعل من القائد المنتخب انتخابا ديموقراطيا يعبر تعبيرا دائما عن ارادتها[2]

من خلال هذا الطرح يمكن القول ان سيكولوجية القائد ليست دائما بهذا الشكل فهناك من القيادات التي تميل الى الأسلوب التشاركي والعمل الجماعي، ويبقى نمط القيادة المتبع يتحدد بطبيعة المواقف التي تواجه القائد وكذا بطبيعة الأتباع، فكان من الأجدر **لميتشلز** ان يكون أكثر تحديدا في هذه النقطة والتركيز على الأسلوب القيادي التسلطي، من جهة أخرى يبقى النظام الديموقراطي يطرح إشكالية مفادها هل الشعارات الديموقراطية جاءت لخدمة ديموقراطية نخبوية ام ديموقراطية جماهيرية؟.

- **النخبة عند رايت ميلز (R.Mills):**

يرى "**ميلز**" مفهوم النخبة من منظور القوة، فأفرادها من يسيطرون على القوة في المجتمع مهما كانت طبيعة تلك القوة سياسية، اقتصادية، عسكرية، ويرتبط مفهوم النخبة عنده بعملية صنع القرار، كما أكد على وجود ترابط بين أفراد نخبة القوة ولو اختلفت خلفية القوة التي يستندون عليها، فهم يشتركون في الأفكار والعقليات والأصول الاجتماعية المشتركة وكذا أماكن ومصادر التعليم[3].

** - **القانون الحديدي للأوليغارشية(The Iron of Oligarchy)** : وضع ميتشلز هذا القانون لوصف كيفية تحول الأحزاب من الديموقراطية الى الاوليغارشية، فبرأيه ان كل التنظيمات السياسية تنشأ نشأة ديموقراطية، وتتحول مع مرور الوقت وفقا لقانونه الحديدي الى تنظيمات خاضعة لحكم اقلية متحكمة في مواردهم بهدف خدمة مصالحها الشخصية، ففي النهاية أي قيادة مهما كانت ديموقراطية ستتحول الى قيادة اوليغارشية تتمثل في قلة من الأفراد يسيطرون ويوجهون السلطة بما يخدم مصالحهم للمزيد من الاضطلاع انظر: علي اسعد وطفة، **مرجع سابق**.

[1]- حيدر علي حسين، دورين بن يامين هرمز، مرجع سابق، ص 218.

[2]- بوتومور، **الصفوة والمجتمع**، **مرجع سابق**، ص 08.

[3]- هشام صاغور، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية**، مرجع سابق، ص 09-10.

وفي وصفه لدور النخبة في اتخاذ القرار أشار الى ان عملية اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بالمؤسسات (المؤسسة العسكرية، المؤسسة السياسية والمؤسسات الكبرى) التي تضم نخبا تحتل مراكز مهمة في هرم صنع واتخاذ القرار[1].

بمعنى ان اتخاذ القرار يكون من قبل مؤسسات سيادية وقرارات هذه المؤسسات ما هي الا قرارات نخبها.

وفيما يلي جدول يوضح اهم التعريفات التي تناولها المفكرون الانجلوسكسون بخصوص مفهوم النخبة:

جدول رقم (1) يوضح التعريفات الانجلوسكسونية للنخبة

المؤلف	التعريف	النخبة المقصودة
A.Gidden1974	النخبة تتمثل في الافراد الذين يحتلون مواقع سلطة محددة رسميا على مستوى منظمات اجتماعية اومؤسساتية	سياسية، اقتصادية، قانونية عسكرية، نقابية، دينية.
R.putnam1976	النخبة تتمثل في الأفراد الموجودين في قمة الهرم السلطوي والذين يملكون القدرة على التأثير في القرار السياسي	سياسية، اقتصادية، عسكرية، دينية، مثقفة.
E.sulaeiman 1978	النخبة تتمثل في الأفراد اللذين يحتلون مراكز في السلطة	إدارية، سياسية، مالية.
G.moore 1978	النخبة تمثل الذين بفضل مراكزهم المؤسساتية لديهم إمكانيات كبيرة للتأثير على السياسات العامة الوطنية	سياسية، اقتصادية، كبار الموظفين نقابية، إعلام، جمعيات.

[1] -Matias Lopez, **Elite Theory**, *Sociopedia.isa,* Interdisciplinary Network for Studies of Social Inequality (NIED), Brazil, the Federal University of Rio de Janeiro, 2013, p04

T.dye 1983	النخبة تتمثل في الأفراد الذين يحتلون مراكز السلطة في المؤسسات الكبيرة	رجال الأعمال، الاعلاميون، الحقوقيون، رجال الجيش
G.L.Field J.Higley (1985)	هم الأشخاص القادرين نظرا لمواقعهم في المؤسسات القوية على التأثير بصفة منتظمة في الحياة السياسية الوطنية.	أعضاء الحكومة، الأحزاب السياسية، الاعلاميون، النقابيون.
W.Zartman (1982)	حدد صنفين من النخب، النخبة المركزية تتجسد في القلة الذين يحتلون هرم المراكز السياسية ويلعبون دور جوهري في اتخاذ القرار، النخبة العامة التي لا تملك مواقع هامة في السلطة لكنها عن طريق اتصالاتها المنتظمة مع النوع الأول من النخب تساهم بأفكارها السياسية.	سياسيون، عسكريون، اقتصاديون كبار الملاك، رجال الدين.

المصدر : WILLIAM GENIEYS, NOUVEAUX REGARDS SUR LES ELITES DU POLITIQUE ,**REVUE FRANÇAISE DE SCIENCE POLITIQUE**, JANVIER 2006, VOL.56, P128

بناء على الجدول أعلاه يلاحظ ان النخبة باختلاف تعريفات المفكرين حولها، الا انها دائما مرتبطة اما بخاصية الارتباط بالسلطة سواء بشكل رئيسي او ثانوي، او بخاصية التأثير على الحياة السياسية او العامة، وهناك دائما نخبا تتولى زمام السلطة.

من خلال استقراء المفاهيم السابقة يمكن القول انه من الصعب تحديد مفهوم قار للنخبة بالنظر لتعدد التعريفات الواردة بشأنه، فالمصطلح يحيل إلى مجموعة من الأفراد الذين يتموقعون في مراكز سياسية واجتماعية واقتصادية، وعليه يمكن استنتاج اهم الأفكار التي توضح مدلول النخبة على النحو التالي:

- كل المجتمعات تتكون من أقلية حاكمة وأغلبية محكومة، فجميع الرواد اتفقوا على عدم إمكانية ممارسة السلطة من قبل الجميع.

- الأقليات الحاكمة تتميز بمجموعة من الصفات التي تخولها للقيادة (رغم اختلاف هذه الصفات من مفكر لآخر)، بالمقابل الاغلبية المحكومة مشتتة تفتقر الى الوعي وغير قادرة على تنظيم نفسها.
- جميع المفكرين اتفقوا على ارتباط مفهوم النخبة بالقيادة، الأمر الذي أدى الى غربلة النخبة نفسها وتقسيمها الى نخب حاكمة ترتبط بالأساس بالنخب السياسية، ونخب غير حاكمة قد تكون اقتصادية، صناعية، ثقافية...
- مؤهلات وقدرات النخبة تبقى غامضة وغير متفق عليها، بالإضافة إلى أن مجالات الممارسة التي يمكن أن تبرز فيها تلك المؤهلات والقدرات ليست ذات نفس الصيت أو القيمة المعيارية لدى الجمهور ولا لدى مؤسسات الدولة وقد تختلف من مجتمع لآخر، ولا تتمتع كل النخب بنفس القدر من التأثير في التوازن الاجتماعي ولا بنفس الصلات مع النفوذ السياسي.

وانطلاقا من هذا السياق يمكن تقديم **تعريف اجرائي** للنخبة على النحو التالي:

هي أقلية داخل المجتمع، تسعى الى ممارسة الحكم، أو المشاركة فيه او التأثير على باقي افراده، من خلال ما تملكه من صفات تخولها لذلك، كالتفوق في مجال تخصصها القوة والقدرة على التنظيم والتنسيق، ما يخولها الى قيادة المجتمع بطريقة يبدو ظاهرها شرعي وفي جوهرها قسري، ولا تنحصر النخبة في صنف واحد فقد تكون النخبة من السياسيين او من رجال الدين، او الاقتصاديين، او حملة الشهادات العليا كما قد تكون مزيجا من كل هذه الشرائح، ويمكن حصر مميزات النخبة في قلة العدد، عّلة المكانة والقدرة على التأثير. تعمل هذه الأقلية المفلترة على شغر مناصب حساسة في مؤسسات الدولة واستغلالها بما يتماشى مع مصالحها، نظرا لقدرتها على رسم قواعد اللعبة السياسية، وبالتالي التأثير على الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي، ممارسة الديموقراطية او ممارسة التسلط خدمة لهدف الاستمرار في الحكم.

ب. علاقة النخبة ببعض المفاهيم المشابهة

إذا كان موضوع الدراسة يتقاطع مع مفاهيم عديدة مشابهة له، قد يجعل الباحث ينحرف عن مسار بحثه إذا ما لم يستطع التفريق بين موضوع بحثه وما قد يصب في نفس سياقه، لذا يصبح لزاما عليه وضع حدودا للمفاهيم المرتبطة بموضوعه.

ومفهوم النخبة قد يتقاطع بشكل افقي مع مفاهيم أخرى كالطبقة، المثقف، القيادة وهذا التقاطع غالبا ما يشكل أرضية مشتركة مع هذه المفاهيم، الأمر الذي يدفع الى ضرورة تحديد أوجه الترادف وأوجه التضاد بينها.

1. النخبة والطبقة (Class-Elite):

حظي مفهوم الطبقة باهتمام كبير، خاصة بعد تداوله في الفكر الماركسي، الذي اعتبره وحدة للتحليل وقدم من خلاله تصورا مغايرا للمجتمع، حمل في طياته شحنا مضادة للمضامين الليبيرالية. فالرؤية الطبقية التي تبناها "**ماركس**" و"**لينين**" و"**انجلز**"، ومجموعة من الماركسيين المحدثين أمثال "**اطونيو غرامشي**" و"**سمير أمين**"، ترى أن المجتمعات تاريخيا مقسمة الى طبقتين متعاكستين:

الأولى تملك وسائل الإنتاج وتسيطر، وثانية تملك قوة عملها فقط وتخضع للسيطرة والاستغلال[1].

فالطبقة وفقا للماركسيين هي ظاهرة دخيلة على المجتمعات، وصفة ملازمة لأنظمة الاستغلال، ظهرت بسبب امتلاك بعض الأفراد لوسائل الإنتاج وحرمان البعض الآخر منها

وعرف لينين الطبقة بأنها جماعة كبيرة من الناس تتميز عن بعضها وفقا لتموقعها في النسق الإنتاجي الاجتماعي، ووفقا لعلاقتها بوسائل الإنتاج والتنظيم الاجتماعي للعمل وما تحصل عليه من ثروة المجتمع، فالطبقات هي جماعات من الناس تستطيع احداها استغلال عمل الآخرين وفقا لتباين تمركزهم في النسق الاقتصادي[2].

ويضيف الماركسيون ان الطبقة هي وحدة للتحليل مفسرة للظواهر السياسية، واعتبرها متغيرا مستقلا يؤثر على المتغير التابع المتجسد في النظام السياسي، ويضيف "**غولد ثورب**" أن فهم الحياة السياسية المعاصرة ينطلق من فهم الصراع الطبقي، وأكد على أهمية الطبقات في احداث التغيير والحراك الاجتماعي، وان التغيير في بريطانيا سيكون من خلال صراع الطبقات وعبر نشاط الطبقة العاملة[3].

من خلال ما تم طرحه يمكن القول ان مفهومي الطبقة والنخبة قد التقيا في المعنى العام واختلفا في تفسيراته وجزئياته ويمكن تقديم مقارنة بين المفهومين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح الفرق بين النخبة والطبقة

	النخبة	الطبقة
أوجه التشابه	– المجتمع مقسم الى طبقتين. – أساس الانقسام مصدره القوة النفوذ والسيطرة.	– المجتمع مقسم الى طبقتين. – أساس الانقسام مصدره القوة النفوذ والسيطرة.
	– المجتمع مقسم الى حكام ومحكومين.	– المجتمع مقسم الى ملاك وسائل الإنتاج وعمال.

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997، ص 182.
[2]- مرجع نفسه، ص 183.
[3]- **مرجع نفسه**، ص 186.

أوجه الاختلاف	– التقسيم قائم على أساس فكري، اقتصادي، ديني...	– التقسيم قائم على أساس اقتصادي بحت.
	– التركيز على شريحة واحدة من المجتمع(النخب).	– عدم التركيز على شريحة على حساب الأخرى.
	– المحكومين لهم دور هامشي في الحياة السياسية.	– العمال لهم دور مهم في الحياة السياسية.
	– التغيير يحدث من الأعلى.	– التغيير يحدث من الأسفل.

المصدر: *من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.*

يتضح من الجدول أعلاه انه رغم وجود اختلافات بين المنظورين الطبقي والنخبوي، غير ان المتمعن في طبيعة الطرحين يجد ان الفكرة المحورية لنظرية النخبة لا تخرج عن التصور العام الماركسي الذي يعتمد على التحليل المادي للتاريخ القائم على فكرة الصراع بين الطبقات، فكلا المنظورين يقران بوجود طبقتين في المجتمع على اساسهما يتم التحليل، ليصبح الاختلاف بينهما مرتبط بكيفية النظر الى هاته الطبقتين وعلى أي أساس يتم تصنيفهما.

2. **النخبة والمثقف:**

"المثقف هو ذلك الشخص الذي يملك فن الاتقان والابداع والانماء المعرفي سواء أكان في المجال التحليلي أو النقدي، مستخدما هذه الملكة في اقناع الأخرين في ابداعه المعرفي، ويقبلونه بقناعة تلقائية مؤثرا على أسلوب تفكيرهم وسلوكهم، بعيدا عن شغاله لمنصب مؤسسي ذي مسؤولية أو تمتعه بسطوة مالية"[1]

وفقا "**لتوماس بوتومور**" و"**بروم وسيسلزنك**" المثقفون هم عبارة عن نخبة باعتبار أنهم لا يشكلون طبقة، وعرفا المثقفون على أنهم أقلية لهم القدرة على التأثير في جميع أنساق المجتمع من مؤسسات اقتصادية، إدارية، سياسية وعسكرية، وهذا ما يجعلهم نخبة مثقفة وليس طبقة[2].

ويبرز الاختلاف بين المثقف والنخبة في أن المثقفون هي صفة لأفراد معينين، في حين أن النخبة هي صفة لمجموعة من الأفراد، وما يربط بين المفهومين هو لفظة "النخبة المثقفة" الذي أصبح شائعا كثيرا في الكتابات، مثلما ورد في كتاب بوتومور "الصفوة والمجتمع" الذي وصف فئة رجال الدين (البراهما) كنخبة مثقفة[3].

[1]- معن خليل عمر، **علم اجتماع المثقفين**، الأردن: درا الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص 358.
[2]- فضيل حضري، **تشكيل النخبة الدينية في الجزائر: دراسة ميدانية لمنطقة تلمسان**، رسالة دكتوراه، تلمسان، جامعة ابوبكر بلقايد، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، 2012-2013، ص 53.
[3]- فضيل الحضري، **مرجع سابق**، ص 54.

بناء على ما سبق يتضح جليا ان المثقف والنخبة مفهومان يشتركان في جوهر عملية التأثير ويختلفان من حيث حجم التأثير، فالمثقف يكون تأثيره فردي، والنخبة يكون تأثيرها جماعي، إضافة الى ان المثقف هو من ينشغل بالمعضلة الثقافية وإنتاج القيم الثقافية ونشرها، معتمداً وسائل التأثير في العقليات والقيم والسلوك.

3. النخبة والقيادة:

القيادية السياسية كعملية (Process) يقصد بها قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للحكومة، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع، وبهذا المعنى فإن القيادة السياسية ليست في جوهرها ظاهرة فردية تتعلق بشخص واحد قائد يمارس السلطة السياسية في المجتمع، فانطلاقا من التعريف السابق يمكننا القول أن القيادة كطبقة حاكمة تتضمن عنصرين هما القائد والنخبة السياسية، والقيادة كعملية تضم بالإضافة إلي هذين العنصرين المواقف والقيم، فالقيادة السياسية عبارة عن مصطلح استخدم للإشارة الى القيادة الممارسة من قبل النخبة الحاكمة، ويقصد بها السياسيين المتواجدين على هرم السلطة مثل رئيس السلطة التنفيذية والوزراء، وجاء هذا المصطلح للتفرقة بينه وبين القيادة الإدارية والإداريين الذين يحتلون قمة الهرم الإداري، وبالرغم من أن كلا المفهومين (القيادة والنخبة) يشتركان في عنصر التوجيه في العملية السياسية، الا ان القيادة في جوهرها ظاهرة فردية والنخبة ظاهرة جماعية[1].

ثانيا. نخب ام نخبة: جدلية الانفراد والتعدد

يتجه منظرو النخبة الأوائل أمثال باريتو وموسكا نحو فكرة أحادية النخبة التي تستحوذ مكانتها في قمة البناء الاجتماعي وتلعب دورا استراتيجيا في الحياة الاجتماعية، السياسية والفكرية، غير ان المحدثون الجدد أمثال "**سان سيمون**"، "**سوزان كيلر**"، "**روبرت دال**"، **ريموند آرون**، يؤكدون على وجود اشكال متعددة من النخب التي تعمل سويا بالشكل الذي يضمن توجيه الحياة السياسية والاجتماعية، فالتطورات التي تشهدها المجتمعات فرضت ضرورة وجود انساق متعددة من النخب تتواجد في كل حقل او مجال من مجالات الحياة الاجتماعية ووفقا للطرح التعددي يتم وضع تصنيفات مختلفة للنخبة، كل حسب مجاله.

[1]- محمود خليفة جودة محمد، **اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، https://democraticac.de/?p=550 تاريخ التصفح: 30-04-2020.

أ. النخب (ة) في صيغة المفرد:

تأتي لفظة النخبة في صيغة المفرد عندما يتحول الحديث نحو "**النخبة الحاكمة**" او "**النخبة الموجّهة**"، ووفقا لاستخدامات هذه الصيغة فإنها تشير الى الفضاءات الحكومية والإدارات العليا والطبقة السياسية، وكل من يشارك بصفة مباشرة او غير مباشرة، سرية او علنية في صياغة الاتجاهات الهامة والعامة للدولة وعلاقاتها الخارجية[1].

وتدل هذه الصيغة أيضا على دلالتين، الأولى تشير الى ان الموجودين في مراكز الحكم والمسؤولية هم فعلا الأفضل لان قدراتهم سمحت لهم بأن يَحكموا لا ان يُحكموا، والثانية تشير الى ان أعضاء النخبة الحاكمة فعلا لديهم قدرات مميزة لكنها غير كافية لأن تسمح لهم بممارسة الحكم، الا انها تسهل لهم الدخول في نادي المنتمين الى المراكز العليا لأجهزة الدولة ومؤسساتها[2].

هذا يعني ان لفظة النخبة في صيغة المفرد تشير الى النخبة الحاكمة التي بدورها تنقسم الى فئتين احداهما تمارس الحكم والأخرى تسيطر على المراكز العليا لمؤسسات الدولة هنا يمكن القول اننا في صدد الحديث عن الغاية والوسيلة فاذا كانت الفئة الأولى هي من تحدد الاتجاهات العامة للدولة (الغاية) فان الفئة الثانية هي التي تشرف على تنفيذها باعتبارها مسيطرة على الأجهزة التنفيذية (الوسيلة).

ب. النخب(ة) في صيغة الجمع:

الحديث عن النخب(ة) في صيغة الجمع يقود الى الإشارة على الأقلية التي تحتل مكانة عالية في المجتمع في مختلف النشاطات، والتي استطاعت الوصول الى هذه المكانة بإمكانيات مختلفة سواء عن طريق الوراثة، الاستحقاق، الثروة مع الإبقاء على فكرة التميز، غير ان التركيز هنا ينصب نحو فكرة الوظائف المشغولة فصيغة الجمع توحي الى دولة بمجتمع متنوع ونظام تعددي في كل تجمع انساني متجانس نسبيا، فيكون الحديث اما عن نخب متنافسة في مجال متخصص، او مجموعة نخب مختلفة متخصصة في مجالات متغايرة.

ومن بين النخب البارزة في المجتمع ما يلي:

1. النخبة السياسية:

تعتبر النخبة السياسية اهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، فالشواهد التاريخية تقر دائما بوجود أقلية حاكمة تحتكر المناصب السياسية ومقاليد الحكم، فنظرية النخبة تبني تحليلها للأنظمة السياسية انطلاقا من ثنائية القلة الحاكمة والأغلبية المحكومة، والنخبة السياسية تعتبر اهم مكونات هذه الأقلية الحاكمة.

[1]- حضري فضيل، **النخبة الدينية في الجزائر: دراسة ميدانية بمنطقة تلمسان**، رسالة دكتوراه، تلمسان، جامعة ابوبكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013، ص 13.

[2]- حضري فضيل، **مرجع سابق**، ص 13

يرى الكثير من المفكرين بداية بأفلاطون وصولا لليوم ان النخبة السياسية هي العصب المحرك لمختلف الممارسات السياسية والاجتماعية والعقل المدبر لها، وتختلف وضعيتها ومكانتها من مجتمع لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى، فقديما كانت سلطتها مطلقة وعلاقتها بالنخب الأخرى هي علاقة سيطرة وهيمنة، ونادرا ما تشارك السلطة والحكم[1]، وتتغير مكانة وأهمية النخبة السياسية وفقا للمتغيرات التي تحدث في المجتمع، كما تشكل هذه النخبة فئة اجتماعية متقاربة، رغم بعض اختلافاتها الإيديولوجية والسياسية، وتأتي عبر سبل مختلفة ومتعددة؛ تتأرجح بين بالوراثة والقوة والتعيين والتزكية تارة وبين الانتخاب تارة أخرى[2].

وهي مجموعة الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات التأثير السياسي في عملية رسم السياسة العامة وصنع القرار السياسي، وتضم قيادات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ودرجة تأثيرها مرهون ب: بنية النظام السياسي، تجانس النخب ومدى اتفاقها على الخطوط العامة للسياسة الداخلية والخارجية، واصول تكوينها، وتزداد قوة تأثيرها كلما ازدادت درجة مؤسسية النظام السياسي وفعالية مؤسسات اتخاذ القرار لاعتبار النخبة تحتل مكانة مهمة في هذه المؤسسات[3].

او هي أقلية تتولى مقاليد الحكم تتشكل من زعماء الأحزاب السياسية ورؤساء الحكومات والوزراء وأعضاء البرلمان أو مجلس الشيوخ في بعض الأنظمة[4].

وهناك من يصفها على انها الأقلية الحاكمة والمحتكرة لأهم المناصب الاجتماعية والسياسية، وبيدها مقاليد الشأن السياسي وتتولى مهمة قيادة الاغلبية[5].

وحسب "**ميتشل جينكن**" أورد مفهوم النخبة السياسية في قاموس علم الاجتماع معرفا إياها على النحو التالي: " جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرها وسيطرتها في شؤون المجتمع حيث تتألف في هذه الجماعة أقلية حاكمة يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة وفقا لمعيار القوة والسلطة والنفوذ والتأثير في المجتمع...وذلك نظرا لما تمتلكه هذه الأقلية من مميزات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتأثير داخل المجتمع الأمر الذي يقودها لقيادته"[6].

اما "**بوتمور**" فيرى ان النخبة السياسية انها مجموعة الأفراد التي تمارس السلطة السياسية داخل المجتمع خلال فترة زمنية محددة، وتضم هذه النخبة كلا من: أعضاء الحكومة، القادة العسكريين، النواب

---

[1]- اسعد وطفة، **مرجع سابق**، ص 35.

[2]- ادريس لكريني، النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، تاريخ النشر 14-01-2008، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611 تاريخ التصفح 12-08-2021.

[3]- حيدر علي حسين، دورين بن يامين هرمز، أنواع النخب في المجتمع: الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة، **مجلة جامعة كربلاء**، المجلد 13، العدد 03، 2015، ص 84.

[4]- امينة علاق، مرجع سابق، ص 177.

[5]- محمد يوسف الحافي، ادهم عدنان طبيل، دور النخبة السياسية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، **مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث**، مج 02، عدد خاص، ديسمبر 2017، ص 156.

[6]- علي أسعد وطفة، **مرجع سابق**، ص 35.

البرلمانيين، المستثمرون، رجال الأعمال الكبار وبعض العائلات ذات النفوذ السياسي، الموظفون الاداريون السامون...[1].

كما هناك من الباحثين من يقر بوجود فرق بين النخبة السياسية والطبقة السياسية، فالنخبة السياسية في نظرهم هي التي تتكون عضويتها من أعضاء الحكومة والإدارة العليا، القادة العسكريين، الأسر ذات النفوذ السياسي، اما الطبقة السياسية فهو مفهوم أوسع لا يقتصر فقط على النخبة السياسية الحاكمة بل تتوسع لتشمل النخبة المضادة لها التي تتكون من قادة الأحزاب ليست في الحكم وممثلي المصالح كالنقابات، رجال الأعمال والمفكرين الذين ينشطون سياسيا (بمعنى ان الطبقة السياسية هي مزيج من النخبة الحاكمة ومجموعة من النخب الوسيطة التي تنخرط في العملية السياسية من اجل الحصول على جزء من القيم السيادية لصالح جماعتها)، واما الفرق الجوهري بين النخبة السياسية وباقي النخب، يكمن في كون الأولى تتمتع بامتيازات وصلاحيات تمكنها من تحديد توجهات المجتمع الاقتصادية والسياسية وحتى الأخلاقية في حين تكتفي بقية النخب بممارسة سلطانها ونفوذها في مجال تخصصها وفقط ولا تتمتع بالقدرة على التأثير في توجهات المجتمع او عملية صنع السياسة العامة، ومن هنا تنبع قوة النخبة السياسية لاعتبارها تملك القدرة الكافية لصناعة القرار السياسي داخل الأنظمة السياسية[2].

وهنا يصح القول ان النخبة السياسية هي سيدة او رائدة النخب بمعنى "نخبة النخب" وعصب المنظومة السياسية فامتلاكها للسلطة وتحكمها في صنع القرار يخولها للاستعلاء عن بقية النخب.

وكنتيجة لما تم ذكره نستنتج ان:

النخبة السياسية هي اقلية حاكمة داخل مجتمع النخب، تتمتع بخصائص تميزها عن بقية النخب، تمكنها من توجيه وقيادة المجتمع والتأثير في توجهاته العامة لكونها المخولة والمسؤولة عن صناعة القرار السياسي، والقاطرة التي تقود حركة الإصلاحات والتنمية الامر الذي يدفعنا للقول ان تطور الأنظمة السياسية من عدمه مرهون بمدى مصداقية وقوة هذه النخبة الى جانب وجود إرادة حقيقية لديها لنهوض بالمجتمع، وتتشكل هذه النخبة غالبا من رؤساء الدول، رؤساء الوزرات، الأحزاب، أعضاء البرلمان...الخ

2. النخبة العسكرية:

تعد النخبة العسكرية من أبرز أنواع النخب التي استطاعت ممارسة السلطة والسيطرة عليها لفترة طويلة من الزمن في العديد من الدول، وظلت فيها ببقاء العسكر أنفسهم اما في شكلهم العسكري ماسكين بمقاليد الحكم، او بتحولهم الى الزي المدني، فمثلا في المجتمعات النامية يفوق تأثير الجيش تأثير القادة السياسيين والمثقفين، لاعتبارها دول حديثة العهد بالاستقلال لا تزال فيها النظم السياسية غير مستقرة في

[1]- ادريس لكريني، النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، تاريخ النشر 14-01-2008، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611 تاريخ التصفح 12-08-2021.
[2]- علي اسعد وطفة، **مرجع سابق**، ص 35-37.

طور التشكيل، وهناك فصل تام بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية، وذلك نظرا لطبيعة التكوين العسكري الذي تتلقاه هاته الأخيرة القائم على المبدأ الطاعة والهرمية التسلسلية، الأمر الذي يدفع بالضباط لتشكيل انفسهم في دائرة منغلقة على انفسهم بعيدا عن النخبة المدنية، وما زاد في تميز هذه النخبة اقامتها لمؤسسات تابعة لها من مدارس ومعاهد ومعامل ومختبرات، إضافة الى امتلاكها وسائل القهر المادي مما يصعب من عملية التصدي لها، فتدخل الجيش في الحياة السياسية يمنحه الأحقية في اصدار القرارات ومناهضة من لا يروق له، وبالتالي يصبح الحاكم الحقيقي للدولة ويهيئها للدخول في انقلابات وانقلابات مضادة[1].

الأمر الذي يجعل النخبة الحاكمة امام تحدي صرف العسكر عن الحياة السياسية وجعل تحركاته محل الرقابة الدائمة، من خلال اقناع العسكر بعدم ابداء رأيهم حول الحكومات المتعاقبة سيئة كانت ام جيدة مادامت شرعية، مع ضرورة طاعتها، الى جانب منع الجيش من الخروج على القيادة السياسية، من خلال وضع الأقرباء والأصدقاء وأبناء العصبية المشتركة في مناصب المسؤولية، وانشاء وحدات خاصة داخل الجيش نفسه تنتمي وترتبط بالنظام، او من خلال خلق مؤسسات عسكرية تحاكي الجيش من حيث التسليح مثل سرايا الدفاع والحرس الجمهوري، ويكون دورها الوحيد هو حماية النظام ومواجهة اعدائه الداخليين[2].

3. **النخب البيروقراطية**

وهي مجموعة من الإداريين المتحصلين على تكوين من مؤسسات جامعية ومعاهد متخصصة، الشاغرين لوظائف إدارية، وبفضل خبرتهم الإدارية ارتقوا ليكونوا في مصاف النخب المختصة في صنع القرار الإداري وتسيير وإدارة الشأن العام[3].

4. **النخب الدينية**

"النخبة الدينية هي وسط سوسيوديني يشير إلى فئة تتمتع بقسط متميز من العلم الديني وشؤونه وما يرتب به من وظائف كالإفتاء والقضاء والتعليم، ولها سلطتها العلمية والدينية ولها نفوذها على باقي الفئات الأخرى كما لها مصالحها المشتركة وأدوارها... فهي تتقاطع مع النخبة السياسية في حالة ما أدمجت في الحياة السياسية وسعت إلى الوصول إلى السلطة، فحينها يمكن تسميتهم نخبة سياسية دينية كما هو الحال في إيران وتركيا والجزائر، أو ما يسميهم البعض بالإسلام السياسي"[4].

---

[1]- حيدر علي حسين، دورين بن يامين هرمز، **مرجع سابق**، ص 88.

[2]- **مرجع نفسه.**

[3] - David Nachmias, **Israel's Bureaucratic Elite: Social Structure and Patronage,** Public Adminostration Review**,** Vol 51, N°05, sep 1991, p 413.

[4]- فضيل الحضري، **مرجع سابق**، ص56-57.

تزداد قوة وفاعلية النخب الدينية بمدى قوة ايمان الأفراد وتدينهم، ويعتبر البعض ان نخبة رجال الدين جزء من النخبة المثقفة بل انها كانت في السابق تمثل النخبة المثقفة بعينها، لاعتبار ان المعرفة الدينية كانت رائجة آنذاك ومن يتحصل عليها يملك التميز عن الناس ويفصلهم عنهم، وتختلف العلاقة بين رجال الدين والسلطة؛ فتجد بعض العلماء الملتزمين يسعون إلى التأثير على سياسات الحكومة، بينما يدخل آخرون إلى السلطة لإصلاحها أو لإسقاطها، وهناك رجال دين يحاولون بناء نموذج جديد للسلطة يستند إلى الفتوى ويصدرون أحكامًا حول قضايا عامة لا توجد لها أمثلة في تراث الفقه السابق. وأخيرًا، هناك رجال دين يُنظر إليهم على أنهم وصفاءً أو حُكَّام يمنحون الشرعية التي تحتاجها النخبة الحاكمة للمحافظة على امتيازاتهم، فتنشأ علاقات مصلحية بينهم تهدف إلى المحافظة على الوضع الحالي ومقاومة أي تغيير يمكن أن يؤثر على مصالح الجانبين[1].

5. النخب الأكاديمية:

هي نخب تتسم بالعلم وغالبا ما تكون مصداقيتها لدى الرأي العام اكبر من مصداقية النخب السياسية والاقتصادية في المجتمعات التي تقدر العلم، وعلى الرغم من امتلاكها المكانة الاجتماعية التي تسمح لها بالتأثير في المحيط الاجتماعي العام الا انها لا تتوفر لديها فرصة الوصول الى مكانة النخب الحاكمة او المسيطرة، بل هي نخبة تبرر او تعارض، تؤيد او تواجه اتجاهات النخب الحاكمة، لكن تأثيرها في محيطها الأكاديمي الخاص أشد وقعا وفاعلية، اذا تم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الجمهور الذي يستقبل رسائلها (جمهور الشباب في التعليم العالي من طلاب وباحثين)، فهو فئة تتسم بالتجانس وله قابلية لتغيير اتجاهاته وتعديلها وإعادة تشكيلها، وبالتالي يكون تأثير رسائل النخب الأكاديمية اكثر فاعلية من تأثير النخب السياسية او الاقتصادية لان هذه الأخيرة تستهدف فئة جمهور غير متجانس ويختلف اختلافا كبيرا في قابلية تأثره بمضمون الرسائل الموجهة له[2].

6. النخب الاجتماعية:

هي الفئات التي تنحدر من الشرائح الاجتماعية التي تتمتع بقدرات مادية عالية، مؤهلات ثقافية شأن الشهادات الأكاديمية، الى جانب الانخراط في شبكات علائقية طويلة الأذرع والنفوذ، إضافة الى سمات رمزية تصفها الأدبيات الاجتماعية بالرأس المال المادي والرأس المال الثقافي والرأس المال الرمزي، وهذه المؤهلات تجعل من الافراد المنتمين اليها اكثر تأهيلا من غيرهم فهي تفرز من يتمتعون بأحسن الخصال العلمية او التكنوقراطية، كما تجعلها اكثر قدرة على إعادة انتاج نفسها وعلى توريث آلياتها الأمر الذي يجعل

[1]- حيدر علي حسين، دورين بن يامين هرمز، **مرجع سابق**، ص 94.
[2]-عبد الله بن محمد الرفاعي، **علاقة النخب الأكاديمية النسائية السعودية بوسائل الإعلام**، الرياض، د.د.ن، 2010، ص06.

من كل من يندرجون اليها اقرب الى تبوّؤ مناصب عليا على المستوى الأجهزة الرسمية السياسية والإدارية والعسكرية، او الظهور بثوب القائد النخبوي البديل في حالات التأزم السياسي[1].

7. النخب الاقتصادية:

تشير النخبة الاقتصادية إلى الأفراد الذين يمتلكون قدرًا كبيرًا من الثروة المدرة للدخل ويعتمدون على ملكية الثروة بدلاً من العمل من أجل الدخل، تضم هذه النخبة عادة كبار ملاك الأملاك وأصحاب الصناعات ورؤوس الأموال والثروات. يستمد أفراد هذه النخبة قوتهم من النفوذ المالي الذي يمتلكونه، مما يمكنهم من ممارسة الضغط والتأثير على النخب الأخرى، ولا سيما النخب البيروقراطية، وعلى ظروف المعيشة للجمهور. وهذا يمنحهم سلطة اجتماعية واسعة، وغالبًا ما يستخدمون هذه السلطة للتأثير على السياسات واتخاذ القرارات بما يخدم مصالحهم[2].

من خلال ما تم التطرق اليه سالفا يمكن القول انه رغم ان بعض المفكرين قد ميزوا بين النخب الحاكمة وغير الحاكمة، والبعض الآخر أكد على فكرة أحادية النخبة واقتصارها على النخبة الحاكمة الا انه فيما يتعلق بالنخب غير الحاكمة فإنها لا تقل وزنا عن الحاكمة ولا يمكن انكار أهميتها وقوتها فهي مرتبطة وظيفيا بالسلطة وتتمتع بالقوة وان كانت لا تمارس السلطة السياسية، الا انها تمارس تأثيرها بطرقها الخاصة، سواء على الافراد كما هو حال النخب الدينية وقدرتها على اصلاح الفرد وتوجيهه عقائديا، او على النظام السياسي كما هو حال النخب العسكرية وقدرتها على ممارسة السلطة والانقلاب على الأنظمة السياسية بذاتها، او على البنية الاقتصادية التي تعد من اهم ركائز الدول فتظهر أهمية وقوة النخب الاقتصادية في توجيه الاقتصاد والتحكم فيه.

ثالثا. عملية دوران النخب "بين الاستمرار والتغيير"

المتصفح لتاريخ تشكل النخب يلاحظ انها كانت تقوم عبر الطرق التالية، العبقريات التأملية (الفلاسفة)، الوحي (النخب الدينية بجميع تفرعاتها عبر العصور)، الكاريزما (جميع القيادات التي تمتلك الهيبة والتقدير)، العصبية (النخب الحاكمة عن طريق الوراثة في مختلف الثقافات والحضارات)، والمؤسسات او المنظومات التربوية والتعليمية، كما قد تنتج عن طريق "**الإنتاج الذاتي**" ويتم من خلاله ولادة طبيعية للنخب في إطار ذاتية مجتمعاتها بعيدا عن الآليات السابقة، وتنقسم هذه الآلية بدورها الى انتاج داخلي طبيعي وإنتاج داخلي اصطناعي، او "**الإنتاج الخارجي**" والذي بموجبه يتم ولادة النخب خارج إطار ذاتية مجتمعاتها مستندة على منظومة قيمية او فكرية خارجية، ويكون اما عن طريق التقليد او من خلال قوة

[1]- منير سعيداني، **مرجع سابق**، ص 27.

[2] -Michael Nau Economic Elites, Investments, and Income Inequality, Social Forces (published by**Oxford University Press),** vol 92, N°02, 2013, p439.

خارجية تمارس وسائل الفرض، غير ان هذا الصنف المفروض سيواجه صعوبة في الاتصال والتواصل وعدم الشعور بالانتماء، إضافة الى احتقاره للآخر الأمر الذي يصعب عليه عملية التأثر والتأثير[1].

كما قد يرتبط البحث في تشكل النخب بالمؤسسات والهياكل والأجهزة البيروقراطية المنتجة للنخب، شأن الإدارات الكبرى ذات الصبغة السياسية، وأجهزة السلطة المخولة بممارسة السيادة، الى جانب المؤسسات التكنوقراطية كمؤسسات الجيش، والمدارس التعليمية شأن المدارس العليا مثل المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا او جامعة أكسفورد في بريطانيا[2].

لكن يبقى "**دوران النخبة**" او "**دورة النخبة**" من المفاهيم الأساسية المعبرة عن طريقة انتاج النخب، التي روج لها باريتو فبالنسبة له فان "**التاريخ مقبرة الأرستقراطيات**" وانطلاقا من هذا القول يضع باريتو تصوره حول دور النخبات، وهي عملية يتم بمقتضاها دوران الأفراد بين النخبة الواحدة، او بمعنى اخر حلول نخبة معينة محل نخبة أخرى، فعند انهيار وتجدد الارستقراطيات يلاحظ ان النخبة الحاكمة تتبنى وتتجدد لا من حيث العدد فقط بل من حيث النوع بعائلات تنهض من الطبقة الدنيا[3]، فالنخبة الحاكمة لا تنحصر في الكم العددي لأفرادها بل أيضا في نوعيتهم وذلك نتيجة ولوج الطبقات الدنيا الى الحكم، فقد سعى باريتو الى تفسير دوران النخبة من خلال ما يطرأ على افرادها من تغيرات سيكولوجية من ناحية وما يحدث من تطورات على الخصائص السيكولوجية للمجتمع من ناحية أخرى، ويعزو أيضا الى تفسير قيام الثورات لتراكم عناصر الانهيار الكامنة في المستويات العليا من المجتمع في الوقت الذي تنمو فيه عناصر متفوقة في المستويات الدنيا، ويرجع سبب ذلك الى مفهوم الرواسب حيث يفرق بين الأفعال المنطقية (تسعى الى تحقيق اهداف ممكنة بوسائل ملائمة لتحقيقها) وغير المنطقية (ليست موجهة لتحقيق أي هدف، او تسعى لتحقيق ممكن لكنها تستعين بوسائل غير ملائمة لا تمكنها من تحقيق أهدافها)[4].

أ. دوران النخب عند "باريتو":

كما قدم باريتو تفسيرا لسبب بطء دورة النخب في الأنظمة الاشتراكية، بحيث ربطها بزيادة العناصر الفاسدة التي لاتزال مسيطرة على مقاليد الحكم، في المقابل ازدياد العناصر المتفوقة من حيث النوع في الطبقات الخاضعة، فتحدث حالة من اللااستقرار في التوازن الاجتماعي الذي يصبح مهددا بالانهيار عند أي هزة من الهزات، فالاحتلال او الثورة يحدث اضطرابا يأتي بنخبة جديدة الى مراكز القوة ويخلق توازنا جديدا[5].

---

[1]- منير سعيداني، **مرجع سابق**، ص 29

[2]- **مرجع نفسه.**

[3]- بوتومور، النخبة والمجتمع، **مرجع سابق**، ص 47.

[4]- محمد بن صنيتان، **مرجع سابق**، ص ص 31، 32.

[5]- بوتومور، **مرجع سابق**، ص 48.

وبشكل عام يمكن تلخيص أفكار باريتو حول دورة النخبة كما يلي:

- **دوران داخلي:** يتم من خلال قدرة أعضاء النخبة على احتواء أعضاء من خارج النخبة وضمهم إليهم وبالتالي الغاء احتمالية تشكل نخبة مضادة لهم.
- **دوران خارجي:** عند فشل النخبة من تحقيق الدوران الداخلي تظهر نخبة مضادة تزيح النخبة القائمة وتحل مكانها.
- دورة النخبة عند باريتو متمحورة حول فكرة صعود وهبوط النخب في إطار التحولات السيكولوجية او العاطفية.
- النخب المنفتحة على الأفراد المتفوقين في المراتب الدنيا لها حظوظ أكبر في الاستمرار والديمومة عند سماحها بانضمامهم اليها، فمن وجهة نظر عكسية فان استبدال نخبة بأخرى قد يحدث خللا في الدورة.
- الثورات سببها التراكمات التي تحدث على مستوى الطبقة الحاكمة وبقاء عناصر فاسدة على مستواها وفقدانهم للبقايا التي تمكنهم من ممارسة القوة في المقابل بداية بروز فئات من المستويات الدنيا الى الواجهة تحوز على بقايا تمكنها من ممارسة الحكم وحتى استعمال العنف.

من خلال ما تم استعراضه بخصوص أفكار باريتو لدوران النخب، يلاحظ انه حاول ان يخلق منهجية او قاعدة مفسرة لدورة النخبة وتعميمها، غير انه لا يمكن الجزم بصحة هذا الاعتقاد واخذه كقاعدة عامة. وأفضل مثال على ذلك: الهند التي كان لها عبر ازمنة طويلة شكل نخبوي وطبقي شديد التحجر والصلابة لم يشهد الا تحرك قليل نسبي لأفراد من مستويات دنيا الى النخبة ووصولا الى الوقت الراهن لم يحدث أي حركة ثورية استطاعت استبدال نخبة بأخرى[1].

ب. دوران النخب عند "ماري كولا بينسكا"

ومن بين المساهمين البارزين في تفسير الأنواع المختلفة لدورات النخب بشكل دقيق هي تلميذة "**باريتو**" "**ماري كولا بينسكا**" في كتابها "دورة النخبات في فرنسا" الذي ميزت فيه بين ثلاثة أنماط من دورة النخب[2]:

- **النمط الأول:** الدورة التي تحدث بين مراتب مختلفة من النخبة الحاكمة ذاتها.
- **النمط الثاني:** الدورة التي تحدث بين النخبة وبقية سكان المجتمع والتي بدورها تتفرع الى: أفراد من الطبقة الدنيا ينجحون في الالتحاق بالنخبة القائمة، وأفراد من المستويات الدنيا يشكلون نخبا جديدة تدخل في صراع القوة مع النخبة الحاكمة.

[1]- مرجع نفسه، ص 53.
[2]- محمد بن صينتان، **مرجع سابق**، ص 32، 33.

- **النمط الثالث:** من خلال دراسة أجرتها في المجتمع الفرنسي في الفترة الممتدة بين القرن الحادي عشر والثامن عشر، اوجدت النمط الثالث الذي هو عبارة عن مزيج يجمع بين النمطين السابقين، وكانت هذه الدراسة محاولة لإثبات فكرة باريتو عن دورة النخبة عن طريق تحليل هذه الدورة في مجتمع بعينه، فكل مرحلة من مراحل التاريخ الفرنسي تشهد بروز افراد او اسر معينة ثم تتراجع وتضعف بعد العظمة والنجاح، غير ان "**بينسكا**" لم تتطرق الى حجم الدورة او تأثيرها تطرأ النظام السياسي او الاقتصادي.

ج. دوران النخب عند "موسكا"

اما **موسكا** فانه يصف هذه الدورة في كتاباته كالآتي:

عندما لا تبقى القدرة على القيادة وممارسة السيطرة حكرا على الحكام الشرعيين بل تصبح في متناول عامة الناس، وعندما تظهر خارج النخبة الحاكمة نخبة أخرى لها القدرة على امتلاك القوة والمشاركة في مسؤوليات الحكم الا انها محرومة من السلطة، فهنا يصبح القانون حاجز في وجه قوة عنصرية (المقصود بالعنصرية العناصر المكونة للمجتمع) وعلى إثر ذلك لابد من زوال هذا القانون بصورة او بأخرى، وواصل تأكيده على هذه الفكرة قائلا: تتكون بالضرورة ضمن الطبقات الدنيا طبقة حاكمة أخرى او اقلية موجهة تكون معادية للطبقة التي تتسلم مقاليد الحكم الشرعي، كما يقر موسكا بدورة النخبة التي تصير عبر الصراع بين النخبات واحلال نخبة جديدة مكان نخبة قديمة عن طريق ارتقاء عناصر من المستويات الدنيا، كما اهتم بدارسة مدى سهولة وصعوبة الوصول الى النخبة من خلال مقارنته بين المجتمعات الثابتة والمجتمعات المتحركة بالنسبة الى درجة الانفتاح على النخبة، فقد لاحظ ان من الميزات الهامة من مزايا المجتمعات الديموقراطية الحديثة هي التحرك بين المستويات الاجتماعية ففي المجتمعات الأوربية الحديثة بقيت أبواب الطبقات الحاكمة مفتوحة وتم إزالة العقبات التي كانت تمنع وصول افراد من الطبقات الدنيا، وشهدت عملية الانتقال من النمط التقليدي المطلق للدولة الى النمط التمثيلي الحديث، مشاركة جميع القوى السياسية[1].

وعلى غرار **باريتو** فان **موسكا** لم ينفي تأثير العوامل الخلقية والفكرية لأعضاء النخبة لكنه لم يركز كثيرا على المعطيات النفسية، فهو يرى ان هذه الخصائص مصدرها التكوين الاجتماعي للفرد، هي سمات يمكن أن تتطور وتتعزز على مر الزمن في الطبقات العليا من المجتمع .ومع ذلك، لا يرتبط صعود أو هبوط النخب بالصفات الفردية بل يفسره بنشوء مصالح جديدة وظهور مشكلات جديدة في المجتمع:

"**عندما يحدث خلل في توازن القوى السياسية أي عندما تحدث حالة من الشعور بأنه من الضروري ان تفرض طاقات غير تلك الطاقات القديمة نفسها في إدارة شؤون الدولة، او عندما تفقد الطاقات القديمة بعضا من أهميتها ويحدث تغيير في توزيعها، فالشكل الذي تتركب عليه الطبقة الحاكمة تتغير أيضا، فاذا برز مصدر جديد للثروة، وإذا نمت الأهمية العملية للمعرفة وإذا**

[1]- بوتومور، **مرجع سابق**، ص 55، 56.

انحطت أهمية دين من الأديان او ولد دين جديد، واذا انتشر تيار من الأفكار الجديدة فعندئذ تحدث إعادة ترتيب عميقة في الطبقات الحاكمة"[1].

د. دوران النخب عند "بيرين هنري":

"بيرين هنري" هو الآخر تطرق الى دورة النخبات في مقاله "أدوار التاريخ الاجتماعي للرأسمالية" وصف فيه تطور الرأسمالية وكيف سيطرت طبقات مختلفة من الرأسماليين عليها، فكل تغير في التطور الاقتصادي يصاحبه انقطاع في التتابع والاتصال، والرأسماليون الذين يعايشون هذه التطورات يدركون انهم عاجزين عن التكيف بسبب ظروف مجهولة تقتضي وسائل جديدة لإرضائها فينسحبون من الصراع ويتحولون الى ارستقراطية تشارك في إدارة الشؤون بطريقة غير فعالة تقتصر على التمويل وتأمين رأس المال، في هذه الأثناء يظهر رجال جدد اكثر جرأة ويخضون تجربة التغيير، وأحصى **بيرين** اربع مراحل رئيسية شهدت هذه التحولات، ظهور تجار المدن في القرن الحادي عشر، ظهور التجارة العالمية في القرن الثالث عشر ظهور صناعات جديدة ومدن صناعية في القرن الثالث عشر، الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، وحاول ان يبرز انه في كل حالة من حالات التحول رافقتها ظهور رجال جدد من الطبقات الدنيا استطاعا ان يصبحوا محركي النشاط الاقتصادي.[2]

هـ. دوران النخب عند "شومبيتر"

وبالنسبة **لشومبيتر** فهو يميز بين أنماط مختلفة لدورة مركزا في تحليله على العوامل الاجتماعية والفردية في الدورة، ففي حديثه عن حركة الأُسر عبر الطبقات فهو يربط عملية صعود الفرد بذكائه وتأثير العوامل الاجتماعية، اما عند حديثه عن انهيار طبقات ككل فانه لا يلغي وزن ودور الأفراد الا انه يرى ان التأثير الأعظم يأتي عن طريق التغيرات البنائية المؤثرة في وظائف جماعة النخبة فهو يقول في هذا الصدد "ان وضع كل طبقة داخل مجموع التركيب الوطني يتوقف على الأهمية المعطاة لوظيفة تلك الطبقة، من ناحية أخرى وعلى درجة نجاح الطبقة المذكورة في أداء هذه الوظيفة"، ودعم رأيه بالنموذج الألماني، فقد ظهر فيها المحاربين النبلاء وسيطروا في فترة معينة ثم سقطوا في القرن التاسع عشر نتيجة لظهور وظائف جديدة اكثر أهمية بعد اكتمال نمو نظام اداري وطني واعتماد نظام الإرث في ملكية الأراضي وجاء هذا السقوط بعد تراجع أهمية المبارزة (العراك الفردي وتجريد المجتمع من السلاح)، والاهتمام بالتحولات الاقتصادية التي قامت على الملكية الواسعة للأراضي.

بعد تتبع أفكار المفكرين الأربعة حول موضوع دورة النخب، تم استنتاج وجود تيارين او توجهين يفسران ديناميكية هذه الدورة:

[1]- بوتومور، **مرجع سابق**، ص 56.
[2]- مرجع نفسه، ص 58.

- **الاتجاه الأول** عبر عنه **باريتو** أكد فيه على فكرة ان دورة النخب ما هي الا دورة بين افراد النخبة، حيث جعل من التوازن الاجتماعي موضوعا رئيسيا في بحثه، فالصورة التي رسمها باريتو تجعلنا امام حركة دائرية لا متناهية من صعود وهبوط نخب من خلال دخول عناصر جديدة من طبقات دنيا فيها، او خلع او استبدال نخبة قائمة بنخبة جديدة بحيث يبقى شكل المجتمع والنظام السياسي ثابت لا يتغير ولا يتأثر بهذه الدورة لأن في الأخير الحكم هو حكم الأقلية(النخبة) ولو تغيرت او تجددت، فبالنسبة له ليس من الضرورة التساؤل حول تأثير التغيرات التي تحدث على مستوى النخبة، ولا عن علاقاتها بالجماهير.

شكل رقم (3) يفسر مرتكزات دورة النخب عند باريتو

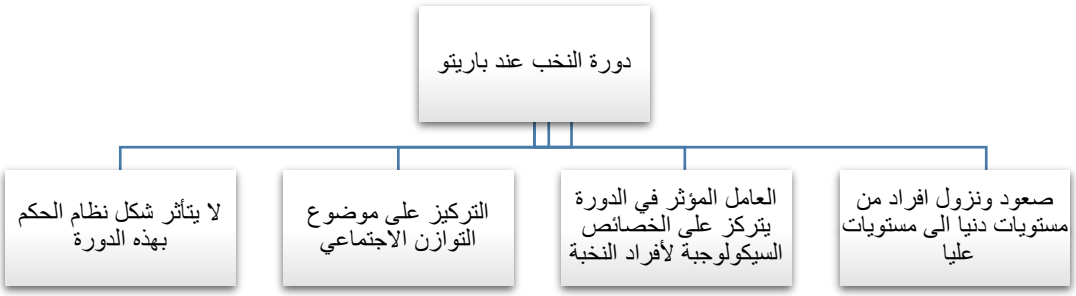

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

- **الاتجاه الثاني** عبر عنه كل من "**موسكا**"،" **بيرين**" و"**شومبيتر**" حيث اتفق الثلاث على ان فئات اجتماعية جديدة (يقصدون نخب جديدة) تنشأ نتيجة تحولات اقتصادية، ثقافية فكرية، وتزيد أهميتها بزيادة أهمية نشاطها، كما انها تساهم في احداث تغيرات على مستوى النظام السياسي والاجتماعي ككل، من ناحية أخرى لم ينكروا تأثير الخصائص الفردية او السيكولوجية، الا انهم لم يجعلوها محور دراستهم مثل باريتو بل كان تركيزهم موجها بالأساس نحو الفئات ذات الوظائف الاقتصادية، الأمر الذي أظهر تأثير الفكر الماركسي عليهم، والذي بدا جليا في استخدامهم لاصطلاح الطبقة بدلا من النخب.

شكل رقم (4) يفسر مرتكزات دورة النخب عند موسكا، بيرين وشوم

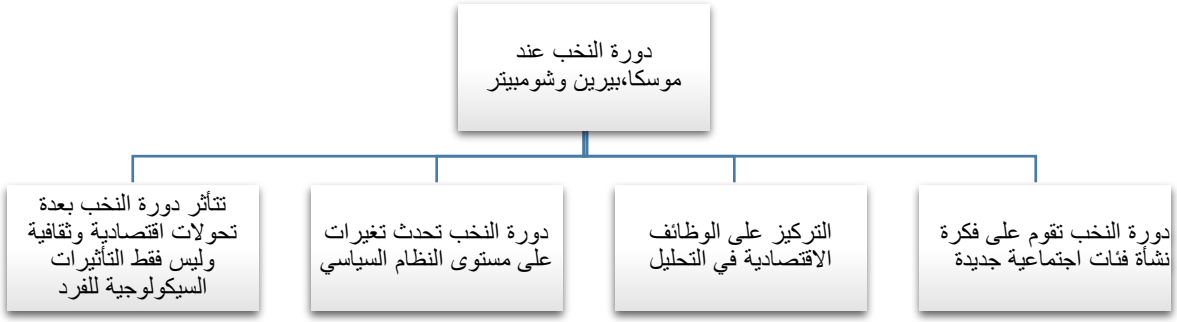

المصدر: **من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق**

من خلال استعراض أفكار المفكرين حول العوامل التي تتحكم في دوران النخبة، يمكن القول إن العوامل المذكورة تشكل بالفعل عوامل أساسية لهذه العملية ومع ذلك، يجب ملاحظة أنها لا تغطي بشكل كامل التغيرات السريعة التي تشهدها المجتمعات في الوقت الحاضر. فقد ظهرت عوامل جديدة يمكن أن تؤثر بطرق متنوعة على هذه العملية، ومن بين هذه العوامل يمكن اضافة العوامل التالية –انطلاقا من رأي الطالبة–:

- التعليم: أصبح التعليم يلعب دورًا حاسمًا في تطور النخبة. فتطور الأنظمة التعليمية والتوجه نحو تعليم ذو جودة عالية وتوفير فرص تعليمية متساوية وتطوير مناهج تشجع على التفكير النقدي والإبداع يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على تكوين نخب جديدة، حيث أصبح يمكن للأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية من الوصول إلى فرص تعليم عالي وتطوير مهاراتهم وأخذ مكانة في مجتمع النخب.
- النظم الديمقراطية والتجديد: النظم الديمقراطية توفر فرصًا أكبر لتجديد النخبة بشكل منتظم. من خلال الانتخابات وفتح المجال امام التنافسية السياسية والمشاركة المدنية التي تجعل من الممكن انتخاب أفراد جدد للمناصب الحكومية والسياسية، مما يسمح بتجديد الأفكار والقيادات. على العكس، الأنظمة التي تعتمد على الحكم التسلطي أو الأوتوقراطي التي غالبًا ما تمنع التجديد بشكل فعال.
- دور التكنولوجيا ووسائل الإعلام: التكنولوجيا ووسائل الإعلام الجديدة قد غيرت المفاهيم حول الآليات التي يتفاعل بها الجمهور مع الأحداث والمعلومات، خاصة مع ظهور الإعلام الرقمي الذي أصبح وسيلة للمشاركة والتعبير عن الرأي. يمكن لهذه الوسائل أن تلعب دورًا مهمًا في تحفيز النقاش العام حول القضايا الهامة وتسهيل وصول الأفراد إلى النخبة وحتى الانخراط فيها.

- تأثير التواصل الاجتماعي: التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يلعب دورًا في تشكيل ديناميات تجديد النخبة. يمكن للأفراد المهتمين بالشؤون العامة والقضايا الاجتماعية أن يستخدموا وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن أفكارهم والتواصل مع النخبة وحتى ممارسة الرقابة عليها خاصة بعد ظهور ما يعرف بالمواطن الصحفي او المواطن المحقق.

فقد أحدثت وسائل الاعلام والتواصل الحديثة تغييرا كبيرا في طريقة التفكير واستطاعت في بعض الدول ان تؤثر على الجمهور وتحركه نحو تبني فكرة الاحتجاجات والثورات تعبيرا عن رفضهم للنخبة الحاكمة وممارساتها، ولهذا بات لزاما ان يتم دراسة كيف يمكن للتقدم التكنولوجي ووسائل الإعلام الجديدة أن تلعب دورًا في توجيه اهتمام الجمهور نحو نخب جديدة وتقديم فرص للأفراد للاندماج في النخبة؟ وهل التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي يلعب دورًا في تغيير ديناميات تجديد النخبة وفتح الباب امام وافدين جدد؟

رابعا. الاسهامات الفكرية والمحاورات النظرية في طرح مفهوم النخبة

في بداية القرن العشرين بدأ ظهور نظريات النخبة كرد فعل ضد التحليل الطبقي الماركسي والنظرة الطوباوية للديموقراطية التشاركية القائمة على فكرة المواطنة التشاركية[1] ويعنى الحقل المعرفي السياسي الخاص بدراسة النخب وجود مجموعة من المقاربات والنظريات التي سعت الى بناء مرجعية نظرية لهذا الاتجاه.

أ. المقاربات المفسرة لمفهوم النخبة

تقوم دراسات النخبة على مقاربتين أساسيتين، المقاربة الوظيفية والمقاربة البنيوية.

1. **الاتجاه البنيوي:**

يركز هذا الاتجاه على افتراض الحضور الكامل للهيمنة في كل نظام اجتماعي، بمعنى انها تأخذ في الحسبان المميزات الجماعية والمشتركة أكثر من العلاقات بين مختلف مجالات النخب، وتقوم بمقارنة نظام العلاقات الحاكم داخل كل قطاع والنظر في مدى النجاح او الفشل المهني والاجتماعي، إضافة الى تحليل البنى التراتبية بين مختلف المجالات[2]. ويتفرع عن هذا الاتجاه ما يلي:

- **المقاربة الموضعية:**

يعتبر "**رايت شارل ميلز**" صاحب هذه المقاربة التي تقوم فكرتها على تحليل المواضع او المواقع في بناء ما، فيصبح تحليل النخب يدرس من خلال تموقعها، لتصبح النخبة تعرف على انها مجموعة تشغل مواقع استراتيجية تسمح لها بالتأثير في عمليات صنع القرار فالتموقع الاستراتيجي يترجم بهيكل يمنح لشاغرها: رموز الهيكل، مكانة مرموقة، الامتيازات تتحول الى دلالات محددة للنخبة، غير ان هذا التعريف

[1] -William GENIEYS, Cepel Montepellier, « **De la théorie a la sociologie des élites en interaction ver un Néo-Elitisme ?,**CURAPP, *Les méthodes au concret*, Paris, PUF, 2000, p 81.

[2]- فضيل حضري، **مرجع سابق**، ص 15.

لم يستطع ان يلغي جدلية العلاقة بين الجودة والاستعلاء، كما تؤكد هذه المقاربة على فرضية ان المواقع المتحصل عليها في بناء رسمي في أي تنظيم او مؤسسة تمنح لشاغرها علاقة جيدة مع السلطة. ويضيف "**سان سيمون**" رأيا أكثر نموذجيا عند حديثه عن وضعية متعارضة بين نخب ظاهرة ونخب حقيقية، فالظاهرة تحدد من خلال معايير موضوعية للموقع اما الحقيقية فهي التي تشغل وظائف أساسية[1].

- **مقاربة السمعة:**

تبنى هذه المقاربة "**فلويت هونتر**" في ابحاثه التي أجراها في أطلنطا –جورجيا–حول بنية الجماعة الضاغطة (community power stracture)، قام من خلالها بتجربة تهدف الى التعرف على من يمارس او يمتلك السلطة في المنطقة، من خلال سؤال الشخصيات المحلية الذين يشتهر انهم على دراية جيدة بالوسط الذين يعيشون فيه، فكانت اجاباتهم تضم رجال السياسة، رجال الأعمال، التجار، ومسيري القطاع العمومي، مركزين في اختيارهم على معايير التقدير خاصة معياري الشهرة والسمعة، أي على المواقع التنظيمية للأشخاص المحددين، كما طلب منهم تقليص اجابتهم الى الربع من المجموع الرئيسي، فخلصوا الى تحديد عدد معتبر من القادة الذين لديهم القدرة على اتخاذ القرارات[2].

- **كرة الثلج:**

نظرا لضعف المقاربات السابقة جاء بيار بيرنهايم بفكرة منهج كرة الثلج، وهو عبارة عن محاولة لدمج التحليلين الموضعي والسمعة، حيث ينطلق هذا التحليل من ان أعضاء النخبة يحددون من خلال مواضعهم ومواقعهم داخل البناء الهرمي (البدء بالمقاربة الموضعية) ثم يواصل المنهج تحليله حيث يتم الطلب من أفراد معنيين وصف من يرونهم مؤثرين بمواقفهم ثم تعاد هذه العملية مع من يتم تعيينهم (أي الانتهاء بمقاربة السمعة)[3].

2. **الاتجاه الوظيفي:**

تركز هذه المقاربة على دراسة وظائف النخب ونشاطاتها، والاحتياجات التي تسعى لتلبيتها، والخصائص الفردية للنخبة، فالوظيفة تهتم بالتعريف المبدئي لمعايير الانتماء التي تحدد الأفراد الذين يكونون النخبة والذين يشكلون فيما بعد جماهير في مختلف المجالات، وقد قدم هذا الاتجاه دراسات حول رجال اعمال، رجال الجيش، أطباء، مثقفين...الخ، وتندرج ضمن هذا الاتجاه المقاربات التالية:

- **المقاربة القراراتية:**

تسمى أيضا بمقاربة تحليل الأحداث، جاءت كرد فعل عن انحراف المقاربتين السابقتين (الموضع والسمعة)، يقوم تحليلها على دراسة تأثير العوامل الرسمية وغير الرسمية الى جانب تقدير السلطة، بالاعتماد على الملاحظة والمشاهدة، قام روربرت دال بتجربة بنيوهافن سنة 1961 حول اتخاذ القرار، من خلال

[1]- فضيل حضري، **مرجع سابق**، ص 15-16.
[2]- مرجع نفسه، ص 16.
[3] - William GENIEYS, op.cit, p 83

دراسة اجراها حول تهيئة العمران للتعليم العالي، حاول من خلالها التعرف على من يتخذ القرارات الهامة (من يقرر او من يحكم)، وكيف تتم عملية الترقية الى مناصب المسؤولية، وقد خرج بنتيجة مفادها ان عملية اتخاذ القرار لا تتم بمعزل عن القاعدة الشعبية فهناك علاقات او تفاعلات ثابتة بين القادة والشعب، وان القادة مجبرين على فهم ما هو مقبول سياسيا من قبل القاعدة، هذا ما يجعلهم امام تحدي تقوية مناعتهم امام المعارضة من خلال ضمان النزاهة امام الجمهور وكسب تأييده[1].

- **المقاربة العلاقاتية:**

هي مقاربة تسمح بضبط وتحديد بعض التفاعلات غير الرسمية التي تربط أعضاء الجماعة وأماكن الالتقاء والتنشئة المشتركة، طرح "بيار بيردو" التحليل العلاقاتي بهدف فهم الثقافات الأصلية التي تتشكل في مختلف الجماعات الاجتماعية داخل مجتمع مقسم الى طبقات، ويأتي دور هذا التحليل لفهم طبيعة العلاقات التي تجمع بين هذه الطبقات، ويمكن وصفه بأنه برنامج موجه لوصف الصراع الإمبريقي بين الطبقات[2].

من خلال ما تم عرضه حول المقاربة العلاقاتية، يلاحظ ان وضع هذه المقاربة ضمن الاتجاه الوظيفي عبارة عن مغامرة لأن تحليلها لا يضم أي نزعة وظيفية.

ب. النظريات المفسرة لمفهوم النخبة

عرف الحقل المعرفي الخاص بدراسة النخب وجود اتجاهات عديدة، حاولت كل واحدة منها تقديم تفسيرات لمدلول النخبة وتقديم نموذج معرفي له، ومن أجل تقديم تصور أوضح لمفهوم النخبة، سيتم فيما يلي عرض أهم الاتجاهات التي عالجته.

1. النظريات التقليدية

اتفق رواد الاتجاه الكلاسيكي على ضرورة وجود فئة متميزة تقود المجتمع، الا انهم اختلفوا حول طبيعة هذه الفئة وخلفياتها ومصادر قوتها، الأمر الذي أدى الى ظهور أربعة اتجاهات منطوية داخل هذا الاتجاه.

- **الاتجاه السيكولوجي:**

يمثل هذا الاتجاه كتابات **فلفريدو باريتو**، التي خلصت الى ان دراسة النخبة قوامها الأبعاد السيكولوجية، فما هي الا نتاج "**للرواسب**" والتي تعني نوع من الخصائص السيكولوجية التي تميز افراد المجتمع وتمكنهم من الوصول الى خانة النخبة وممارسة السلطة، ودأب باريتو على وصف هذا الرواسب بالميول الفطرية للإنسان اتجاه ظاهرة القيادة، وتنقسم هذه الرواسب الى قسمين:

[1] Jacques COENEN- HUTHER, **Sociologie des élites**, Ed Armand Colin/SEJER, Paris, 2004, pp 125-126

[2]- فضيل حضري، **مرجع سابق**، ص ص 19-20.

رواسب التأمل والتفكير: تمكن النخبة من الحكم عن طريق الترغيب، بمعنى اقناع الجماهير بالتصورات والايدولوجيات التي تتبناها ومن ثم فرض السيطرة.

رواسب البقاء والنظام والاستقرار: تمكن النخبة من الحكم عن طريق الترهيب بمعنى استخدام القوة وأساليب التسلط في الحكم[1].

- **الاتجاه التنظيمي:**

يمثل هذا الاتجاه كل من "**موسكا**" و"**ميتشلز**"، ويقوم على فرضية أن دراسة النخبة تنطلق من دراسة قدراتها التنظيمية، لاعتبارها أقلية متماسكة لها قدرة تنظيمية عالية تمكنها من مواجهة معارضيها[2].

- **الاتجاه الاقتصادي:**

يمثل هذا الاتجاه **بيرنهام**، الذي قدم تحليله للنخبة في مؤلفه الشهير "الثورة الإدارية" الذي أكد فيه على ان النظام الرأسمالي سيتحول تدريجيا الى مجتمع تسيطر عليه نخبة إدارية تتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية، متأثرا بالأفكار الماركسية بخصوص الأسس التي تقوم عليها النخبة، حيث رأى أن قوة النخبة وقدرتها على السيطرة مصدرها امتلاكها وتحكمها في وسائل الإنتاج، ويتضح ذلك في قوله: "إذا أردنا ان نحدد الطبقة الحاكمة، فعلينا ان نبحث عن الطبقة التي تحصل على أعلى الدخول"[3]

- **الاتجاه النظامي:**

يمثل هذا لاتجاه "رايت ميلز"، ركز في دراسته لمفهوم النخبة على البناء الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع معين، فالنخبة ما هي الا تشكيل اجتماعي لمن يمتلك القوة في المناصب العليا، ويطلق على النخبة الحاكمة بنخبة القوة، التي تستحوذ على نفوذ وثورة المجتمع، وبصورة عامة هي كبار الأغنياء، الذين يمثلون كبار الموظفين التنفيذيين وأصحاب الأسهم، وكبار جنرالات الجيش، بحيث هذه النخبة لا تتخلى عن قوتها ومكانتها بل تعيد تدوير ذاتها، من خلال التحرك من مركز قوة الى اخر دون المماس بهيبتها، فهي تتحرك من مناصب سياسية الى مناصب اقتصادية، ومن الجيش الى الاقتصاد، ومن الاقتصاد الى الحكومة وهكذا دواليك[4].

ويضيف ميلز ان هذه النخب تتعاون فيما بينها بعقد التكتلات وتشكيل التحالفات، والدخول في العلاقات غير الرسمية كالصداقة والزواج، وهذا ما يعزز قوتها. فالنخبة وفقا لميلز تشكل دائرة تتشابك فيها العلاقات والمصالح الاقتصادية والاجتماعية، مشكلة في جوهرها قوة تحتكر السلطة وتمتلك القوة[5].

---

[1]- علي اسعد وطفة، **مرجع سابق**، ص ص 20-21.
[2]- محمد بن صنيتان **مرجع سابق**، ص 37.
[3]- مرجع نفسه، ص 37.
[4]- علي أسعد وطفة، **مرجع سابق**، ص 31.
[5]- مرجع نفسه، ص 31.

2. النظريات الحديثة

جاءت النظريات الحديثة كردة فعل على النظريات التقليدية وتجسدت فيما يلي:

- **نظرية تعدد النخب (Plural Elite):**

الطرح الذي جاء به أنصار هذا الاتجاه يقتضي تفنيد رأي الاتجاه الكلاسيكي الذي يؤكد على ان القوة ترتكز في يد فئة قليلة، واعتبارها غير مطابقة لواقع المجتمعات المعاصرة فقدم كل من **روبرت دال وريمون آرون** الحجج المفندة لآراء الكلاسيكيون، لاعتبار ان النخبة القيادية مفهوم مغالط، ووجود مجموعة منسجمة تتفق حول اهداف مشتركة لا أساس له من الصحة، فالقوة تتوزع على كامل الجماعات دون ان يتم احتكارها من قبل جماعة على حساب أخرى، وذلك لكون المجتمعات الغربية تضم نخب متعددة أطلق عليها **دال** "مجتمع النخب المتعددة"[1]. وتأكيدا على رأي "**دال**" أضاف "**آرون**" ما يسمى ب "الفئة المسيرة" حيث قسم المجتمع الى أربع فئات نخبوية رئيسية[2]:

- القادة السياسيون الذين هم دائما على صلة بالمتصرفين الإداريين والقطاع الأمني (الجيش والشرطة).
- النخبة الدينية والمثقفون.
- رجال الأعمال والإدارة.
- قادة الجماهير المسؤولون عن توحيد مطالب العمال داخل المجتمع.

وترسيخا للطرح التعددي ظهرت سنة 1963 دراسة "**سوزان كيلر**" التي تطرقت الى تجدد وتغير النخب، ووجود نخب متعددة استراتيجية تكون في جميع المجالات الاقتصادية السياسية، العسكرية، ثقافية وغيرها، بحيث تسعى هذه النخب الى التأثير في المجتمع دون ان تصل الى سدة الحكم[3]، ولكل من هذه النخب وظيفة تنطوي ضمن إطار تخصصها فالنخبة السياسية هي نخبة تحقيق الهدف، النخبة الاقتصادية والعسكرية والأكاديمية تمارس وظيفة التكيف الاجتماعي النخبة الرياضية والفنية تمارس وظيفة الوحدة العاطفية والنفسية لأفراد المجتمع، النخبة الدينية والفلاسفة تمارس وظيفة الاندماج والتكامل الاجتماعي[4].

وفي نفس السياق أرجعت " **كيلر**"صعود وسقوط النخبة الى عوامل عدة، من بينها ارتفاع نسبة التجنيد السياسي القائم على أساس الكفاءة الفردية، بروز أفكار جديدة وبديلة لسابقتها، وكذا ظهور قوى عالمية جديدة عادة ما يصاحبها تغييرات في تنظيم وتجنيد النخب الاستراتيجية، وتضيف ان افراد النخبة ذاتهم

---

[1]- زكرياء مقيدش، **اتجاهات النخبة المثقفة الجامعية في الجزائر نحو الاتحاد المغاربي وسبل تفعيله: دراسة ميدانية 2010-2011**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص 45.

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- زكرياء مقيدش ، **مرجع سابق**، ص 46.

[4]- عبد الله بن محمد الرفاعي، **مرجع سابق**، ص 11.

يساهمون في سقوط نخبهم نتيجة لفشلهم في مواكبة التغييرات الواقعة في البيئة وعدم قدرتهم على التعامل معها أو بسبب رفضهم لفكرة التغيير أصلا[1]، فقد ذكرت "**كلير**" ثلاثة أسباب لتفكك النخب وهي[2]:

- المحافظة **Conservatism** وهي الرغبة في الإبقاء والمحافظة على الوضع الراهن.
- الروتين **Routinisation** أي المحافظة على أساليب قديمة في اختيار عضوية النخبة.
- فقدان الإيمان **Loss of faith** ويعود سبب انهيار أو تدهور النخب إلى فقدان الثقة وفقدان الإيمان بين افرادها ما يؤدي بها إلى التلاشي والزوال.

اما عالم الاجتماعي البريطاني **رالف ميلباند**"، فقد قدم رؤيته انطلاقا من الأفكار الماركسية وتعزيز الطرح التعددي. إنه يعتقد أن الطبقة الحاكمة تتألف من مجموعة متنوعة من النخب، وهذه النخب تتنوع في مجالاتها الثقافية والاقتصادية والفكرية. وتتكامل هذه النخب مع بعضها البعض بطريقة تسهم في إدارة الدولة. وفي هذا السياق، يعكف **ميلباند** على تسليط الضوء على إعطاء أهمية لدور النخبة السياسية في توجيه الحياة السياسية للمجتمع، والتي يصفها باسم "نخبة الدولة(State Elite) "، وهم الذين يكون لديهم السلطة والتأثير في صنع القرارات وتوجيه سير الأمور السياسية. وتنتج هذه النخبة السياسية فروعًا متعددة تعكس المؤسسات الرئيسية للدولة، مثل الحكومة والهيئات المحلية والقوات المسلحة والشرطة والبرلمان، بالإضافة إلى المؤسسات القضائية. تلعب هذه النخبة دورًا حاسمًا في توجيه السياسة وتشكيل مسار الدولة[3].

- **نظرية التداول النخبوي (the circulation of Elite):**

هذه النظرية تقترح أن النخب تفقد تأثيرها وقوتها بعد مضي فترة من الزمن، إما بسبب دخولها في مرحلة من الجمود النسبي التي تجعلها غير قادرة على التواصل مع النخب الصاعدة، أو بسبب حدوث ثورات تجلب تغييرا جذريا وتحل محلها بواسطة النخب الناشئة. وتعتمد استدامة واستمرار مجموعة نخبوية على قدرتها على تجديد نفسها واستيعاب النخب الصاعدة[4].

من خلال عرض نظريات النخبة، يلاحظ انه على الرغم من الاختلاف بين الاتجاهين التقليدي والحديث، إلّا أنّهما لم يحدّدا بدقة الدور الحقيقي للنخب. فقد تركزت معظم الكتابات على النخبة كفئة مميزة وأهملت بالفعل فئة العامة على الرغم من أهميتها. ومن غير الممكن التحدث عن النخب في غياب الأكثرية، حيث يُعتبر وجود النخبة من أجل توجيه هذه الأكثرية. وهذا يجعل من الضروري إعادة النظر في الاهتمام بدراسة النخب في سياق العلاقة القائمة بينها وبين الجماهير.

---

[1] ليلى سيدهم، **دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديموقراطي في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017، ص 34

[2]-**المرجع نفسه**.

[3]R. Miliband ،"The capitalist state : A Relpy to Nicos Poulantzas" N.L.R., No.59 ،Jan-Feb, 1970.

[4]- بوتومور، **الصفوة والمجتمع**، **مرجع سابق**، ص 09.

ومن المهم أيضًا دراسة أدوار النخبة وكيف تخدم المجتمع. يجب وضع معايير لتقييم أداء النخبة ومعرفة ما إذا كانت ممارستهم للتأثير يعتمد على فكرة خدمة الصالح العام أم إنها تخدم مصالحهم الخاصة بما يضمن استمرارية وجودهم.

المبحث الثاني: البنية المعرفية والفكرية لمفهوم الإصلاح السياسي

في ضوء التغيرات السريعة والمتسارعة التي تمر بها العالم في الوقت الحاضر، أصبحت الدول أمام حاجة ملحة لإجراء إصلاحات، بغض النظر عن اختلاف طبيعة أنظمتها. يتعين عليها ذلك من أجل مواكبة التحولات وتلبية تطلعات الأفراد. يُلاحظ أن المواطن اليوم أصبح يسعى إلى مستوى أعلى من الرفاهية، فلم يعد مكتفيا على تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء والشراب. هذا يأتي نتيجة انتشار ثقافة التنوع والانفتاح على العالم الخارجي، مما يضع الدول أمام تحدي الاستجابة لتلك التطلعات والاستجابة لاحتياجات شعوبها وكسب ثقتهم.

ومن الجدير بالذكر أن الإصلاح السياسي يعتبر أحد أهم مجالات الإصلاح، حيث يسعى صانعو القرار إلى تغطية النواقص وسد الفجوات به. وذلك من أجل تطوير منظومة سياسية تتسم بمعايير ديمقراطية يطمح إليها الشعب.

استناداً إلى هذا السياق، سيُركز هذا المبحث على جانب الإصلاح السياسي، مع توضيح مفهومه وتسليط الضوء على التوجهات الفكرية والمعرفية الرئيسية التي تسعى إلى تفسيره.

أولا. مفهوم الإصلاح السياسي وأشكاله

يعتبر الإصلاح السياسي من بين المفاهيم الحديثة والمستقلة في مجال الدراسات السياسية. تتداخل أبعاده مع مفاهيم شائعة أخرى مثل التنمية السياسية، والتحديث السياسي، والتحول السياسي. على الرغم من أهمية ضبط هذه المفاهيم من الناحية المنهجية، الا ان هناك فئة من الباحثين تشير الى أن الجدل الذي تثيره هذه المصطلحات المتشابهة هو مجرد مبالغة لغوية. وبصورة عامة، فإن الحديث عن التغيير أو الإصلاح أو التحديث أو التطوير يمكن أن ينتهي في النهاية إلى فكرة واحدة، وهي تحقيق تغييرات قد تؤثر في النظام السياسي.

أ. تعريف الإصلاح السياسي

جاء مفهوم الإصلاح السياسي في مدلوله اللغوي والاصطلاحي على النحو التالي:

1. في المعنى اللغوي للإصلاح

يقول المفكر محمد عابد الجابر "لا تسعفنا المعاجم العربية القديمة بأي تعريف للإصلاح غير قولها الإصلاح ضد الافساد، وإذا بحثنا عن معنى الافساد ردتنا للإصلاح بقولها الافساد ضد الاصلاح"[1]، فأغلبية المعاجم العربية تجتمع على ان جذر اصلاح مشتق من الفعل أصلح وصلح، والذي يعني تغيير حالة الفساد، فيقال هذا الشيء يصلح لك أي يوافقك ويحسن بك، ويقال صالح لكذا أي فيه أهلية للقيام به[2].

[1]- محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة الى الإصلاح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 17.
[2]- مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 09، جوان 2013، ص 234.

"وإذا كان الفساد هو التلف والعطب في الأمور والانحلال في المجتمع، فان الصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيوب وزوال العداوة والخصومة والشقاق والتخفيف من حدة الصراع فيه"[1]، ويرتبط الإصلاح في القرآن بإزالة ما شاب العلاقات بين الناس من شوائب لقوله تعالى:" **فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ**"[2]، اما عندما يتعلق الأمر بالتوبة فان الصلاح يعني التخلي نهائيا عن الممنوعات والمنهي عنه لقوله تعالى:" **إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ من بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ الله غَفُورٌ رَّحِيمٌ**[3]، غير ان رغم تعدد الخطاب القرآني والحديث النبوي والنصوص التراثية وانشغالها بقضايا الصلاح لاعتبار ان الدعوة المحمدية هي دعوة إصلاحية عميقة سعت الى اخراج الناس من الظلمات الى النور، فانه لابد من القول ان هناك فقر وافقار لمعنى صلاح وإصلاح على صعيد التعريف خاصة اذا قورنت بما هي عليه في المرجعية الاوربية التراثية والمعاصرة[4].

فلفظة اصلاح تقابلها كلمة réforme بالفرنسية وهي كلمة مركبة متبوعة باللاصقة "ré"، التي تفيد معنى الإعادة، و"forme" تعني الشكل او الصيغة، ليصبح معناها العام إعادة الشكل او إعادة الصيغة او إعطاء صورة أخرى[5]. وبالإنجليزية "reform" وهي كلمة مركبة من re+form والتي تعني:

(An action that improves conditions) أي الوضع الذي يحسن الأوضاع[6]

ففكرة الإصلاح في المرجعية الأوربية ترتبط بفكرة "الصورة والمادة" في الفكر اليوناني القديم يعطي أهمية للصورة، فالمادة في تصورهم هي الحالة الأولية لموجودات الأرض التي ليس لها شكل، فهي مثل الشمع يمكن ان يأخذ أي صورة، فالشكل الجميل او القبيح يكون على مستوى تشكل الصورة، ليصبح الإصلاح وفقا للمنظور الأوربي يرتبط مباشرة بفكرة تغيير الصورة حيث يعتبرون ان **الدولة** هي صورة لمادة **السكان**، ويرون ان الإصلاح في أي مجتمع يجب ان يوجه أولا الى الدولة، في حين ان المرجعية الإسلامية تربط الإصلاح بحدوث فساد في الشيء "مادة وصورة" وتدعو الى الرجوع به الى الأصل الذي وجد فيه قبل افساده، فعلى سبيل المثال: في حالة تعطل سيارة يتم اخذها الى الميكانيكي لأجل اصلاح العطل الذي طرأ بها واعادتها الى أصلها السابق أي اصلاح حالة الفساد التي حلت بها، هذا السياق سيؤول الى المعنى العربي للإصلاح الذي يقابله في اللغة الأجنبية repair/réparer، وليس reform/reformer، فاللفظة reformتعني إعطاء السيارة شكلا جديدا اخر غير الشكل التي هي عليه وهذا غالبا ما يكون نحو الأحسن، وهي الأقرب للفلسفة الاوربية للإصلاح[7].

---

[1]- مرجع نفسه، ص 234.
[2]- القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية (01)، ص 177.
[3]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية (89)، ص 61.
[4]- محمد عابد الجابري، **مرجع سابق**، ص 18.
[5]- محمد عابد الجابري، **مرجع سابق**، ص18
[6]- كمال فتاح، محمد حداد، الإصلاحات السياسية والاستقرار السياسي: دراسة في المفهوم والأسس ومضامين البناء والترسيخ، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 212.
[7]- محمد عابد الجابري، **مرجع سابق**، ص 19.

فبالمقارنة بين المعني اللغوي للإصلاح في منظوره العربي واللفظة اللاتينية يظهر ان هناك تباين بينهما، فاللفظة العربية تشير اليه على انه عملية إعادة الشيء الى أصله بعد تعرضه لتلف او انحراف، وهو وصف يظهر كحركة اقل عمقا من الوصف اللاتيني الذي يصفه على انه إعادة التشكيل او إعادة البناء لإعطاء الوضع صورة مغايرة تكون افضل وأحسن من حالتها الأولى[1].

2. في المعنى الاصطلاحي للإصلاح:

موضوع الإصلاح يعتبر أحد الظواهر القديمة التي ترتبط بتشكل المجتمعات. حيث يظهر الحاجة إلى الإصلاح وتعديل المسؤوليات من وقت لآخر بمجرد ان يجتمع ثلاثة أشخاص أو أكثر لتنفيذ أنشطتهم. يُعزى ظهور هذه الحاجة إلى التنوع وتعقيد العلاقات الإنسانية وتطورها المستمر، ومع تقدم المجتمعات وتشكل التنظيمات المؤسسية التي تهدف إلى تنظيم العلاقات وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تطور مفهوم الإصلاح وأصبح يأخذ أشكالًا متنوعة تتوقف على مقتضيات الحاجة وبات يخضع لقواعد وبرامج تحدد مساراته[2].

اما من الناحية الأكاديمية فقد بدأ تداول مصطلح الإصلاح السياسي اعقاب الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وما تبعه من حركات إصلاحية في سياق التحول من أنظمة ديكتاتورية الى أنظمة تحاول الأخذ بالطابع المؤسساتي المعبر عن التوجه الديموقراطي، واخذ هذا المصطلح يأخذ مجموعة من التعاريف في الأوساط الأكاديمية يمكن ذكر منها ما يلي:

"التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج"[3].

يشير هذا التعريف الى إيجابية عملية الإصلاح السياسي بوصفه انه حالة انتقالية تقود نحو أفضل حال، وهو عبارة عن حكم مسبق يصف فعالية ونجاح الإصلاحات السياسية، وواقع الأمر غير ذلك لان نجاح عملية الإصلاح يبقى امرا نسبيا يخضع لمجموعة من الرهانات والتحديات التي قد تعرقل مسار هاته الإصلاحات.

---

[1]- كمال فتاح، محمد حداد، **مرجع سابق**، ص 212.

[2] - Wilbur J. Cohen, Reflections on Political Reform, ***Current History***, Vol. 67, No. 396, AMERICAN POLITICAL REFORM (AUGUST, 1974), p50

[3]- عبد الله بلقزيز، **أسئلة الفكر العربي المعاصر**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998، ص13.

اما موسوعة السياسة فتعرفه على انه "تعديل او تطوير غير جذري في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية دون المساس بها، والإصلاح –خلاف للثورة–ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، فهو أشبه بإقامة دعائم الخشب التي تمنع انهيار المباني المتداعية ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة او تأخيرها"[1].

من خلال هذا التعريف يتضح ان الإصلاح السياسي عملية تحسينية ترقيعية تتم داخل الأنظمة السياسية، تكون بمثابة حركة وقائية او استباقية تهدف الى منع تفاقم الأوضاع وانفجارها وتحولها الى ثورات مطالبة بالتغيير الجذري.

كما يعرفه قاموس أكسفورد على انه حالة تغيير او تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، ويظهر جليا في الممارسات والمؤسسات السياسية الفاسدة او الجائزة، اما قاموس وبستر للمصطلحات السياسية فيصفه بأنه تحسين النظام السياسي من أجل إزاحة فساد او استبداد[2].

اما برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية، يعرفه على انه "تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن توافقا عاما للدستور، وسيادة للقانون، وفصلا للسلطات، وتحديدا للعلاقات فيما بينها"[3]

ويعرفه الباحث محمد شرعة على انه "قدرة النظام السياسي على التكيف مع إيقاع التغير الاجتماعي والإقليمي والدولي وتطوير الآليات السياسية للسلطة والمجتمع بالانتقال من حال الى حال أفضل تحقيقا للنقلة الحضارية والارتقاء الى مستوى الأمم الفاعلة"[4]

من خلال هذا التعريف يلاحظ ربط الباحث عملية الإصلاح السياسي بالبيئة الخارجية، حيث كلما كان تطور او تغيير على المستوى الخارجي، رافقه إصلاحات على المستوى الداخلي.

ويرى"**جايكوب كوهن**" أنه من الصعب تقديم تعريف دقيق للإصلاح السياسي، إذ يُفهم على أنه تغيير سياسي في إطار زمني معين، يمكن أن يكون إيجابيًا أو سلبيًا، قصير المدى أو بعيد المدى. قد يكون ذا طابع قانوني أو دستوري، كما قد يشمل تغييرات في الشخصيات السياسية الرئيسية، ورغم ذلك قد لا يحقق التوقعات المتوقعة منه. وقد يقاومه البعض بوصفه تدخلاً سياسيًا يمكن أن يؤدي إلى كوارث سياسية، وهو ليس ظاهرة سياسية بحتة، إذ يستخدم عادة عندما تنشأ أزمات اقتصادية وضغوط اجتماعية أي ليس مرتبطا

---

[1]- عبد الوهاب كيالي، **موسوعة السياسة**، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص 206.

[2]- محمد بوكماش، الإصلاح السياسي: دراسة في المفهوم والغايات، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد الأول، فيفري 2014، ص 54.

[3]- باهي سمير، **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية: دراسة لنموذجي تونس وليبيا**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، كلي الحقوق والعلوم السياسية، 2018، ص 14.

[4]- محمد شرعة، **تطورات الإصلاح السياسي والديموقراطي في الأردن وتداعياتها على موقعه ودوره**، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006، ص 58.

بالأزمات السياسية فقط. ويضيف "**كوهن**" أن الإصلاح السياسي تلجأ اليه الأنظمة الديكتاتورية والديمقراطية، كما يظهر في الاقتصاديات الرأسمالية والشيوعية، وفي الإدارات المركزية أو المحلية، وفي قطاع الأعمال والمنظمات غير الرسمية، ويعتبره ظاهرة مستمرة ومتكررة، وقد اختصر "**كوهن**" صعوبة دراسة الإصلاح السياسي بقوله: "السياسة غالباً ما يُشار إليها بأنها فن الممكن، ولكن إجراء إصلاح سياسي كبير غالبًا ما يكون فن المستحيل"[1].

3. في المعنى الاجرائي للاصلاح:

من خلال ما تم عرضه يمكن تقديم تعريفا للإصلاح السياسي على النحو التالي:

هو محاولة للتغيير والتحسين نحو الأفضل بغية التأقلم والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة، فهو عملية تمس بنية المؤسسات السياسية ومهامها وسلوكياتها وأساليب عملها بواسطة الآليات القانونية من داخل النظام السياسي، وهذه الإصلاحات يمكن ان تكون ارادية (طوعية) كما يمكن ان تكون قسرية (اكراهية)، قد تخضع لإملاءات داخلية او خارجية، وغالبا ما تأتي كردة فعل نتيجة حدوث أزمات او ظهور حالة فساد، ونادرا ما تأتي كمبادرة ذاتية من النظام في إطار قرارات وقائية استباقية معالجة للنقائص التي يعاني منها المجتمع والنظام السياسي، ويتميز بمجموعة من السمات يمكن توضيحها على النحو التالي:

- مجموعة من التعديلات التي تحاول الإبقاء على الأصل دون المساس بالمبادئ العامة.
- عملية تحاول الانتقال من وضع سيئ الى وضع أفضل.
- لا يقتصر على الجانب السياسي فقط بل قد يأخذ ابعادا مختلفة كالبعد القانوني، البعد الاجتماعي...الخ
- عملية مرتبطة بوجود وضع فاسد فلا يمكن ان يبدأ الإصلاح ما لم يُسبق بفساد، فلا يمكن اصلاح ما هو صالح.
- عملية تدريجية تتم وفق مراحل وخطوات او فترات زمنية مدروسة، وليست عشوائية.
- الاستمرارية؛ فالاصلاح ليس ظرفيا او مؤقتا يمكن زواله او التراجع عنه.

[1] - Wilbur J. Cohen, **Op.cit.,** PP 50,51.

ب. أنماط ومستويات الإصلاح السياسي:

تعتبر عملية الإصلاح السياسي من الظواهر المعقدة والمتنوعة، حيث تتنوع في أنماطها وتتدرج على مستويات متعددة تعكس تعقيدات السياقات السياسية المختلفة التي جاءت بها، ويمكن ابراز اهم هذه الأنماط والمستويات على النحو التالي:

1. أنماط الإصلاح:

يمكن تصنيف اهم أنماط الإصلاح السياسي كما يأتي:

- **نمط الإصلاح من القمة (السلطة):**

يرتبط هذا النوع من الإصلاح بمبادرات النظام السياسي، الذي بموجبه تقوم السلطة الحاكمة بفتح المجال السياسي ومنح الشعب شيئا من السلطة مثل منحه حق ممارسة الحقوق الديموقراطية، يتم اللجوء الى هذا النوع من الأنماط عند بداية شعور النخبة الحاكمة بالتهديد والانشقاق وفقدان شرعيتها، حيث يصبح استخدام العنف غير مجدٍ، فتلجأ الى المبادرة بالإصلاحات أو تقديم وعود بذلك، كتكتيك منها لتجاوز الأزمات والهروب الى الأمام، حتى تمنح لنفسها نفسا تحاول من خلاله صياغة آليات جديدة تمكنها من الاستمرار[1].

تتم عملية الإصلاح وفقا لهذا المسلك تدريجيا، تبدأ بالانفتاح السياسي عبر رفع القيود على بعض الحريات، ثم الشروع في الإصلاحات السياسية بتغيير إجراءات وقواعد متصلة بصنع القرار، ثم ترسيخ أسس النظام الجديد كمنهج لممارسة السلطة[2].

- **نمط الإصلاح من الوسط بالتفاوض او بالتعاقد:**

يرتبط هذا النمط من الإصلاح بالأزمات الناتجة عن الضغوطات الداخلية، او قد يرتبط بعاملين اساسين، اما لضعف او تحسن الوعي والادراك، فتضطر اليه السلطة الحاكمة (نتيجة فقدانها للسيطرة) والأحزاب السياسية (نتيجة ضعفها) ومنظمات المجتمع المدني حيث تقبل الأطراف بالتفاوض، فينتج بينهم عقد او اتفاق يتم الاحتكام ببنوده لتجاوز الصعوبات، وهو ما يصفه صامويل هنتغتون في كتابه الموجة الثالثة ب "الاحلال التحولي". فقد قام بتنصيف عملية الإصلاح الى ثلاثة أنماط: اما عن طريق الإصلاح الفوقي حين تبادر النخب الحاكمة بتبني الديموقراطية، او الاحلال حين تشرف المعارضة على عملية الإصلاح وتحل مكان النخبة الحاكمة محاولة الإطاحة بالنظام التسلطي، او عن طريق الاحلال التحولي الذي يحدث جراء اشتراك النخبة الحاكمة والمعارضة في عملية الاصلاح[3].

---

[1]- محمد شرعة، **مرجع سابق**، ص 55.

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- صامويل هنتغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديموقراطي أواخر القرن العشرين**، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993، ص 185.

- **نمط الإصلاح من القاعدة (المجتمع):**

يرتبط هذا النمط من الإصلاح بقوة الشعب، الذي يفرض التحول الديموقراطي من خلال مسيرات ومظاهرات احتجاجية التي تأخذ طابع العنف أحيانا، الأمر الذي يعزز من قوة المعارضة في النظام السياسي ويضعف قوة النخبة الحاكمة، ومن بين اهم الأسباب التي تؤدي الى هذا النمط من الإصلاح تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعجز الحكومة عن سد احتياجات المواطنين ومعالجة مشاكلهم، فيلجأ الشعب الى الاحتجاج للتعبير عن رغبتهم في التغيير[1].

يسبب هذا النوع من التحول اختلالات على مستوى ميزان القوى، فهو يساهم في زيادة قوة المعارضة واضعاف النخبة الحاكمة وتصدعها خاصة في حالة انهيار شرعيتها.

وفقا لهذا النمط من الإصلاح يمكن ان نستنتج أن عملية الإصلاح، عندما تكون ناتجة عن استجابة لمطالب الشعب، تعتبر حقًا شرعيًا للأمة، حيث يُعتبر الشعب مصدرًا للسلطة. وتكون هذه الإجراءات تعبيرًا عن شرعية سياسية فعلية، تعكس إرادة الشعب وتلبية احتياجاته في الساحة السياسية.

2. مستويات الإصلاح السياسي:

يمكن التمييز بين ثلاث مستويات من الإصلاح السياسي كما يلي:

- **المستوى الأول:** الإصلاح بوصفه استراتيجية للوصول الى اصلاح السلطة، وهو ما يعرف بالمسار الثوري–الاصلاحي، جاء هذا المستوى من الإصلاح في في مقالة "آصف بيات" الموسومة بعنوان ثورات في زمن خاطئ (revolution in bad times)، وصف فيها هذا المستوى من الإصلاح، وحدده في أحد الاشكال التالية:

المسار الطويل السلمي (الثورة الهادئة):

قائم على وجود تيار مضاد للنخبة الحاكم، عادةً ما تنظم الحركات الاجتماعية والسياسية التي تتبع استراتيجية إصلاحية، حملة مستمرة لممارسة الضغط على النظام الحالي لإجراء إصلاحات، باستخدام مؤسسات الدولة القائمة وبالاعتماد على قوتها الاجتماعية – تعبئة الطبقات الشعبية – فتجبر الحركة المعارضة النخبة السياسية على إصلاح قوانينها ومؤسساتها، غالبًا من خلال نوع من الاتفاق التفاوضي. بحيث يحدث الإصلاح في إطار الترتيبات السياسية القائمة. وكان التحول إلى الديمقراطية في بلدان مثل البرازيل والمكسيك في الثمانينيات من هذا النوع. وتتبع قيادة الحركة الخضراء في إيران مساراً إصلاحياً مماثلاً. وفي هذا المسار، يمكن أن يختلف عمق

[1]- محمد شرعة، **مرجع سابق**، ص 56.

الإصلاحات ومداها: فقد يظل التغيير سطحيًا، ولكنه قد يكون عميقًا أيضًا إذا اتخذ شكل إصلاحات قانونية ومؤسسية وسياسية ثقافية تراكمية[1].

المسار الطويل الثوري (ثورة تمرد):

يأتي هذا المسار في شكل حركة ثورية، يتم بناؤها على مدى فترة زمنية ممتدة إلى حد ما، تتكون من قيادة وهيكل تنظيمي معترف بهما، إلى جانب مخطط أولي لنظام سياسي جديد.

بينما ينشر النظام القائم أجهزته الشرطية أو العسكرية لمقاومة أي تغيير، تبدأ الانشقاقات في انقسام الكتلة الحاكمة، فيتقدم المعسكر الثوري إلى الأمام، ويجذب المنشقين، ويشكل حكومة ظل، ويبني هياكل سلطة بديلة. وهذا يتحدى قدرة الدولة على حكم أراضيها، مما يخلق حالة من "ازدواجية السلطة" بين النظام والمعارضة. هذا النوع من الإصلاح عادةً ما يمتلك زعيمًا يتمتع بشخصية كاريزمية على غرار **["لينين"**، أو "ماوتسي تونغ"، أو "**كاسترو**"، أو "**الخميني**"، أو "**ليش فاليسا"]***. عندما تنجح الثورة، فإن حالة ازدواجية السلطة تبلغ ذروتها في معركة تمرد يستولي فيها المعسكر الثوري على السلطة بالقوة؛ فيزيح أجهزة السلطة القديمة ويقيم أجهزة جديدة. وهنا يتم إجراء إصلاح شامل للدولة، مع موظفين جدد وأيديولوجية جديدة ونمط بديل للحكم. تمثل الثورة الكوبية عام 1959، أو الثورة الساندينستية في نيكاراغوا في عام 1979، مثالاً على هذا المسار الثوري. وليبيا لما واجه نظام القذافي تمردا ثوريا تحت قيادة المجلس الوطني الانتقالي الذي تقدم في نهاية المطاف، بدعم من حلف شمال الأطلسي، من بنغازي المحررة للاستيلاء على طرابلس[2].

المسار السريع "انهيار النظام":

قد تكتسب الثورة زخمًا من خلال الإضرابات والاحتجاجات والحراك الشعبي وغيرها من أشكال العصيان المدني. أو من خلال الحرب الثورية التي تطوق العاصمة بشكل تدريجي، بحيث ينهار النظام في النهاية، وسط الاضطراب والانشقاق والفوضى الشاملة. تعمل النخب البديلة على عجل على تشكيل أجهزة جديدة للسلطة، وغالباً في ظروف من الارتباك والفوضى، ويعمل بها أشخاص يتمتعون بخبرة قليلة في المناصب العامة ولا تعتمد محاولات الإصلاح على مؤسسات الدولة القائمة، بل تحاول إقامة مؤسسات جديدة. لقد انهار نظام تشاوشيسكو في رومانيا وسط أعمال العنف والفوضى السياسية في عام 1989؛

---

[1] - Asef Bayat, Revolution in Bad Times, **New Left Review**, Vol 80, March- April 2013, p 50.

*- الشخصيات المذكورة أعلاه تجسد احد اهم القيادات الكاريزمية التي قادت ثورات إصلاحية في دولهم:
لينين:الزعيم البارز للثورة الروسية ومؤسس الدولة السوفيتية.قائد حزب البلاشفة، وكان له دور كبير في إطاحة الحكومة الرومانوفية،**آية الله الخميني،** الزعيم الإيراني الإسلامي. قاد الثورة الإيرانية عام 1979 وأسس الجمهورية الإسلامية في إيران، **فيدال كاسترو:** قاد الثورة الكوبية في عام 1959.أسس دولة اشتراكية في كوبا وصار رئيسا للبلاد لعقود من الزمن، ماوتسي تونغ: قائد الثورة الصينية، أسس جمهورية الصين الشعبية وحكم البلاد من 1949 الى غاية 1976، **ليخ فاليسا**: نقابي وسياسي بولندي تزعم التحركات العمالية، قاد في مرحلة الثمانينات مواجهات عديدة بين الحكومة والنقابات العمالية وانتهت بفوزه برئاسة البلاد في انتخابات 1990 التي تعتبر اول انتخابات ديموقراطية في بولندا.

[2] Asef Bayat, Op.cit., p51.

ولكن خلفه نظام سياسي واقتصادي مختلف تماماً في ظل الهيئة المنشأة حديثاً، جبهة الإنقاذ الوطني، بقيادة إيون إليسكو في وسط من التمرد والانهيار الداخلي[1].

من هنا يتضح لنا ان المستوى الأول للإصلاح يسير على عكس المسار الإصلاحي القائم على وراثة المؤسسات القائمة وإصلاحها من الداخل، بل يأتي نتيجة ضغوطات داخلية قد تؤدي الى التخلي على ما هو قائم وخلق بدائل جديدة مختلفة تماما عن سابقتها، وتقوده قوى جديدة خارج إطار النخبة الحاكمة.

- **المستوى الثاني:** الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة مرتبطة بتحسين ورفع أداء الأنظمة والمؤسسات السياسية والاجتماعية، وهو ما قد يأتي في شكل اصلاح قانوني، اصلاح مالي، اصلاح اداري[2].
- **المستوى الثالث:** الإصلاح الفردي وهو الإصلاح الموجه لإصلاح الأفراد عن طريق استهداف الأبعاد القيمية والأخلاقية، والمعرفية والنفسية وكل ما تعلق بتقويم النفس وتهذيبها[3].

بناء على هذا الطرح يتضح لنا من خلال المستويين الثاني والثالث ان عملية الإصلاح تأتي من خلال المؤسسات القائمة وتستهدف البعد المؤسساتي والبعد الإنساني كما تتم في إطار سلمي تقوم به النخب القائمة على الحكم.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول؛ ان المقارنة بين مستويات الإصلاح السياسي المذكورة أعلاه تقودنا إلى إعادة استعراض الطرح اللغوي للإصلاح من منظوره الغربي والعربي. حيث يُظهر المستوى الأول تقاطعًا واضحًا مع المفهوم الغربي، حيث يُفهم من خلاله الإصلاح كعملية إعادة صياغة أو تغيير جذري في الهيكل أو الصورة، بما يُعتبر تحسينًا قد يلغي الحالة الأولية.

أما المستويات الثانية والثالثة، فتترجمان بشكل أفضل الفهم العربي، حيث يُفهم الإصلاح كعملية إصلاح الخلل وإعادته إلى حالته الصحيحة. هذا يعكس رؤية أكثر تركيزًا على تصحيح النقائص والمشكلات في النظام السياسي أو الاجتماعي، دون الحاجة الضرورية إلى تحويل كامل للهياكل.

وبالمجمل، يبرز الحديث حول مستويات وأنماط الإصلاح كيف يمكن أن يكون لهذه العملية معانٍ وتفسيرات متنوعة ترتبط بشكل رئيسي بالسياق الزمني الذي قامت فيه ومتطلبات البيئة المحيطة، وكذا المعتقدات والخلفية الفكرية للنخبة الحاكمة التي تقوده، وردة فعل النخبة المضادة او القاعدة الشعبية، هذه التركيبة هي التي تحدد المسار الذي يتخذه الإصلاح، فقد يصبح اصلاحا جذريا اذا قادته حركات ثورية

[1] -Ibid.

[2]- هاني عبد الكريم اخو ارشيده، رامي مروان العيسى، اتجاه أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو فاعلية دورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 01، 2018، ص 112.

[3]- **المرجع نفسه**.

مضادة او حركات مدنية واجتماعية، وقد يصبح اصلاحا تجميليا اذا بادرت به النخبة الحاكمة محاولة من خلاله تدارك اخطائها.

ثالثا. أسباب الإصلاح السياسي

ترتبط عملية الإصلاح السياسي بمجموعة من المحددات الناتجة عن العلاقة الارتباطية القائمة بين عملية التأثر والتأثير بين ديناميات البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي، ويمكن التطرق لأهم هذه المحددات على النحو التالي:

أ. **الأسباب الداخلية للإصلاح السياسي**

تتحدد العوامل الداخلية بالاختلالات الصادرة من البيئة الداخلية للدولة وطبيعة النظام السياسي وممارساته، وفي هذا الإطار يمكن تحديد اهم العوامل والأسباب الداخلية التي تستدعي ضرورة المبادرة في الإصلاح كما يلي:

1. القيادة والنخبة الحاكمة:

قد يأتي الإصلاح السياسي في شكل مبادرات من القيادة العليا او النخبة الحاكمة تحاول من خلالها فتح مجالات الحرية، وتحقيق ديموقراطية الواجهة، كما حدث في العديد من دول العالم الثالث، تأتي هذه الخطوة في حالة تعرض النظام لمجموعة من الضغوطات الداخلية والخارجية[1]

2. تراجع او انهيار شرعية النظام:

يقول "**ماكس فيبر**": "النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه ان ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة[2]" فالشرعية مرتبطة بمدى قبول الجماهير بنظام الحكم، ومدى مراعاته لتطلعات الناس والمبادئ السائدة في مجتمع ما.

فالشرعية هي عبارة عن ازمة في جانبها النظري، الا انها تبقى مفهوم نسبي يرتبط فهمه بالإدراك الشخصي للناس، ولا غنى على أي نظام مهما كانت طبيعته التخلي عن مبدأ الشرعية بأي وجه من الوجوه، فلا يمكن لأي ديكتاتور ان يستند في حكمه على القوة البحتة لوحدها، فاذا تمكن طاغية ما ان يتحكم في أولاده او زوجته او مجموعة من المسنين والضعفاء فمن الغالب ان لا يتمكن ان يسيطر على اثنين او ثلاثة بنفس الأسلوب، وعليه لا يمكنه ان يتحكم في أمة مكونة من ملايين الأشخاص، فاذا اخذنا على سبيل

[1]- مزرود حسين، الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فيفري 2021، ص 32.

[2]- بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا واشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص92.

المثال حكم القوة **لهتلر**، لم يكن ليتحقق لولا انصار هتلر (الحزب النازي، فيرماخت*، الجيستابو*) الذين تمكنوا من ترهيب القطاع الأكبر من أفراد الشعب جسديا، فولاء هؤلاء الانصار ليس بسبب إرهاب هتلر لهم بل بسبب ايمانه بشرعية سلطانه، فأي ديكتاتور في نقطة معينة لابد ان يكون له اتباع أوفياء يكنون الولاء له ويؤمنون بسلطانه[1].

لأجل ذلك يحرص أي نظام مهما كامت توجهاته ان يحافظ على الحد الأدنى من الشرعية وتجديدها عندما تقتضي الحاجة، حفاظا على وجوده. فاذا تراجع القبول والتأييد الشعبي تصبح الشرعية أحد دوافع الإصلاح، فوفقا لصمويل هينتغتون فان النظم السياسية في الوقت الحالي تعيش ظروفا مغايرة عن تلك التي عرفتها النظم التقليدية، فسابقا كان لعامل الدين والتقاليد والحق الإلهي للملوك دورا كبيرا في إضفاء الشرعية وتعزيزها في الحكم الاستبدادي، لكن اليوم مع زيادة وعي الشعوب وتعلمها، فقدت تلك المعتقدات التقليدية قيمتها وقدرتها على التأثير، فيضطر النظام الى اجراء إصلاحات جزئية او كلية في نواحي معينة لإعادة اكتساب الشرعية في اطار التحول من النمط التقليدي للشرعية الى النمط العقلاني حسب تصنيف هينتغتون[2].

وتتعدد أسباب تراجع شرعية النظام من نظام لآخر وقد يعود ذلك الى[3]:

- تراجع أداء وفاعلية النظام السياسي خاصة إذا تعلق الأمر بمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لارتباطها بشكل كبير بمعيشة المواطنين.
- تعرض الأنظمة للازمات السياسية بسبب فقدانها للآليات المؤسسية والدستورية التي تضمن استمراريتها خاصة في الدول النامية التي تعتبر مؤسساتها امتدادا لمؤسسات المستعمر.

*- **الفيرماخت (Wehrmacht):** هو جهاز يجسد القوة الدفاعية العسكرية الموحدة (البرية، البحرية، الجوية) في المانيا، كان عنصرا مهما في تنفيذ الجرائم النازية، حيث اثبت تورط هذا الجهاز في تنفيذ جرائم الاشتراكية القومية خاصة في شرق وجنوب شرق أوروبا، كما خاض حرب الإبادة الذي أعلنها هتلر ضد الاتحاد السوفياتي واليهوديين البلشفيين: للمزيد من الاضطلاع انظر:

Ben Shepherd, The Clean Wehrmacht, the War of Extermination, **and beyond, The Historical Journal**, Vol. 52, No. 2 (Jun., 2009), pp. 455-473.

*- **الجيسباتو (secret state police or in germa : Gheime staatpolizei)**: يقصد بها شرطة الدولة السرية، تعرف بأنها اكثر جهاز مجسد للديكتاتورية النازية، كانت تعتبر المؤسسة الرئيسية للنظام الإرهابي الذي تم إدخاله بعد سنة 1933 في المانيا، كان واجبها الرئيسي بموجب قانون 1936 هو "التحقيق ومنع أي ميول مناهضة للدولة" داخل البلاد ثم توسع لتشمل أيضا المناطق المحتلة، كان الجبيستابو نشطا لمواجهة أي حركة تمس الحزب النازي واسم الحزب والدولة والرموز الوطنية، كما كان مسؤولا عن تنفيذ الحملات العنصرية التي شنها النظام ضد المسائل العرقية فيما يتعلق باليهود، ومع الوقت اكتسبت القوة وتطورت من جهاز تحقيق ومنفذ للقوانين الى جهاز هجومي اخذ على عاتقه دورا سياسيا علنيا وتحول الى شرطة فكر مسلحة بالسلاح واصبح غير مقيد بالقوانين ولا بالاعتراضات التي مصدرها عناصر أخرى من النظام النازي:
للمزيد من الاضطلاع انظر:

Robert Gellately The Gestapo and German Society: Political Denunciation in the Gestapo Case Files**, The Journal of Modern History**, Vol. 60, No. 4 (Dec., 1988), pp. 654-694.

[1]- فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، تر: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 31.
[2]- باهي سمير، **مرجع سابق**، ص 26.
[3]- مرجع نفسه، ص 27.

- سيطرة حكام متسلطين على مؤسسات النظام الأمر الذي ينعكس على نوعية مخرجات النظام السياسي القائم وعدم حصولها على التأييد الشعبي بسبب عدم قدرتها على مواجهة المطالب والتكيف مع المتغيرات المحيطة بها.

3. الانقسامات داخل النظم التسلطية:

عادة ما يرافق حدوث انقسامات في اجنحة الحكم مجموعة من التفاعلات، حيث يدخل مجموعة من القادة السياسيين سواء كانوا في الحكم او المعارضة في مفاوضات ويصلون الى توافقات حاسمة في تقرير كيفية إضفاء الفعالية على عملية الإصلاح السياسي، فالعديد من التجارب السياسية للإصلاح تشير الى ضرورة حدوث توافق النخب من اجل تحقيق الإصلاح السياسي ودعم التطور الديموقراطي، فقد حاول العديد من الرواد أمثال "جون هيغلي"، "مايكل بيرتون" "وجنتر" تطبيق متغير التوفيق بين النخب على خبرات الإصلاح السياسي، وتبنيهم فرضية ان الديموقراطية غير مرتبطة بفكرة نمط معين للتنمية او نظام سياسي معين، ولكنها قائمة على التراضي ونمط تعاوني يشمل بناء مؤسسي وتنافس بين القوى والمشاركة الشعبية فالإصلاح السياسي وفقا لهذا المنظور التوافقي لابد ان يحقق عوائد مادية حقيقية من شأنها خلق فرص للقوى السياسية والنهوض بالمستوى المعيشي المادي[1].

فالمعروف عن النظم التسلطية انها في مواجهة دائمة مع المعارضة التي تبحث عن التغيير مما يجعلها تبادر بخطوة التغيير قبل ان تجبر عليه، فهي مدركة لخطورة الاحتفاظ لمدة طويلة بالسلطة، فحسب مارك تومبسون فان السيطرة لمدة طويلة على مقاليد الحكم تجعل الحاكم التسلطي امام خطر شللية النظام، الزمر داخل النظام، تآكل النظام، اغتراب الجماهير وتفاقم تهديد حدوث اضطرابات[2].

4. تغير وتطور المجتمع المدني:

تؤثر مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي والبناء المؤسساتي باعتبارها الوسيط الذي يجمع بين الحكام والمحكومين، فهي أفضل طرق المشاركة الشعبية في البناء والمشاركة في صنع القرار، الأمر الذي يخولها لتكون شريكا في عملية الإصلاح[3]، ويؤدي تطور المجتمع المدني ونمو التنظيمات غير الرسمية، واتساع مواردها واستقلاليتها، الى اضعاف الحكم السلطوي، فتتحول قيم المجتمع من الخوف والخضوع الى عدم التسامح مع النظام التسلطي، وتصير الحريات السياسية والمدنية قيماً عليا لدى الأفراد، فتتسع فئة المطالبين بالإصلاح السياسي لتشمل حتى جزءا من القاعدة الشعبية المؤيدة للنظام السلطوي، بحيث يصبح الأفراد اكثر اقتناعا بفكرة ان الحكم السائد لم يعد له أي ضرورة وان استمراره يضر بمصالح المجتمع[4].

---

[1]- لويشي هشام، **مرجع سابق**، ص 210.
[2]- مرجع نفسه، ص 208.
[3]- باهي سمير، **مرجع سابق**، ص 30.
[4]- لويشي هشام، **مرجع سابق**، ص 211.

5. المستوى الاقتصادي:

يعتبر التوزيع السلطوي للقيم السياسية والاقتصادية أحد الوظائف الأساسية لأي نظام سياسي، فعملية الإصلاح السياسي تتأثر بشكل مباشر بالنمو الاقتصادي في ظل علاقة الترابط بين الاقتصاد والسياسة، ففي هذا السياق يرى صامويل هينتغتون ان العوامل الاقتصادية قد أثرت على الموجة الثالثة للتحول الديموقراطي بثلاث طرق، أولا عن طريق الطفرة النفطية التي شهدتها بعض الدول وانعكاسات قيود الفكر الماركسي التي أدت الى اضعاف النظم الشمولية، ثانيا في أوائل السبعينات حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادي الذي مهد لها طريق الإصلاح السياسي وتحقيق الديموقراطية، ثالثا أدى النمو الاقتصادي السريع الى زعزعة العديد من الأنظمة الشمولية واجبرها على اما السير نحو تبني إصلاحات حقيقية او التصعيد من حدة القمع، فالعامل الاقتصادي يمهد الطريق نحو الإصلاح السياسي، فسواء كان بالنمو السريع او الركود فهو سيؤدي الى اضعاف الأنظمة الشمولية، ولا يوجد دولة من دول العالم الثالث استطاعت الإفلات من تداعيات العامل الاقتصادي خاصة في السبعينات والثمانينات[1].

ب. الأسباب الخارجية للإصلاح السياسي:

بالرغم ان الإصلاح السياسي هو تعبير عن عملية ذاتية تحدث على المستوى الداخلي للدولة الا انه لا يتم بمعزل عن البيئة الخارجية او ما يسمى "بأعاصير قيم العالمية" وتأثيرات العولمة، ومن بين اهم المسببات الخارجية المؤثرة في مسار عملية الإصلاح ما يلي:

1. المؤسسات الدولية والمشروطية السياسية:

تبرز المنظمات الدولية كلاعب مهم في عمليات الإصلاح السياسي من خلال استخدامها لورقة المشروطية السياسية، حيث تلزم هذه المنظمات الدول بمجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية مقابل تقديمها للقروض والمساعدات، كما تؤكد على ضرورة تبني الديموقراطية لاعتبارها القاعدة الأساسية للإصلاح السياسي من خلال إرساء مجموعة من السلوكيات والممارسات التي تحقق مبدأ الشفافية ونزاهة الانتخابات، فاعلية المشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان[2]، غير ان دورها لا يقتصر على ممارسة الضغط فهي تساهم في التعجيل في عملية الإصلاح من خلال تقديمها لحوافز إيجابية للدول التي تدعم الديموقراطية عبر دعمها بالتسهيلات التجارية والتكنولوجيا المتطورة والاستشارات الأجنبية[3].

[1]- صامويل هينتغتون، **مرجع سابق**، ص 120.
[2]- باهي سمير، **مرجع سابق**، ص 33.
[3]- لويشي هشام، **مرجع سابق**، ص 212.

2. عدوى الاصلاح:

العدوى او الانتشار او كرات الثلج او المحاكاة كلها تسميات وضعها هينتغتون لوصف كيف يمكن الاستفادة من نماذج إصلاحية ناجحة استطاعت تحقيق التحول الديموقراطي، بحيث نجاح الإصلاح في دولة يشجع ويحفز دولة أخرى على السير في نفس المسار كما قد تتبع نفس النموذج (أي بمثابة الإصابة بالعدوى)، اما لأنها تعاني من نفس الأعراض او اما لاعتبار ان التحول الديموقراطي دواء لكل المشكلات، او ان الدولة التي استطاعت التحول الى الديموقراطية صارت مثالا يحتذى به[1].

بمعنى ان النموذج الإصلاحي المعتمد في دولة ما ساعدها على تحقيق التحول الديموقراطي، الأمر الذي يجعل الدول الأخرى تتشجع للسعي نحو المباشرة في الإصلاحات وتحقيق التحول الديموقراطي.

3. العولمة السياسية:

يعيش العالم اليوم عصر العولمة السياسية التي تعالج مواضيع أساسية مثل الدولة الحكومات، مخرجات ومدخلات النظام السياسي، السيادة...، والتي حولت التفكير نحو تقبل فكرة ان ظاهرة المجال السياسي العالمي أصبحت تحل ظاهرة المجال السياسي المحلي، فبات الحديث اليوم عن التدفق الحر وغير المقيد للسياسة، وظهور التدخل الإنساني من اجل حماية حقوق الانسان من خلال التدخلات العسكرية بقيادة الولايات المتحدة خاصة بعد احداث 2011، التي فرضت ايقاعا جديدا على النظام الدولي يستدعي العمل بجد للبدء في عملية التحول واحداث تغيير جذري على مستوى الدول النامية بالشكل الذي يحقق التواصل والتفاعل مع الغرب على رأسهم الو.م.أ التي ترفع شعار الديموقراطية والإصلاح في العالم، فقد أصبحت أمريكا ترى في الشمولية تهديدا لمصالحها فبات التحرر السياسي والإصلاح السياسي من أولويات سياستها الخارجية[2].

وختاما لهذا الطرح يمكن القول، أن الإصلاح السياسي ليس بعملية معزولة، بل هو نتيجة تفاعل معقد لعدة عوامل داخلية وخارجية. على المستوى الداخلي، يكمن النجاح في الثبات في قدرة الحكومة ومؤسساتها على التكيف مع التغيير، وهنا يبرز الدور الحيوي للنخبة السياسية في دفع عجلة الإصلاحات وضمان تنفيذها بفعالية. كما يأتي دور الثقافة السياسية في تشكيل آفاق المجتمع نحو التغيير .من ناحية أخرى، يتأثر الإصلاح السياسي أيضًا بالعوامل الخارجية. حيث يمكن أن يكون للتدخل الدولي والضغوط الدولية دور كبير في تسريع أو تعطيل عمليات الإصلاح ويتحدد العامل الخارجي بتأثير الحكومات الغربية، المنظمات الدولية المالية، المجتمع المدني الدولي...الخ.

[1]- صامويل هينتغتون، **مرجع سابق**، ص 168.
[2]- لويشي هشام، **مرجع سابق**، ص 213، 214.

في هذا السياق، يظهر أن النجاح في عملية الإصلاح السياسي على القدرة على توفيق المصالح الداخلية والضغوط الخارجية ومواكبة التغييرات المحلية والدولية بشكل مستدام. وبالتالي يظهر أن تحقيق الإصلاح السياسي يكون ناجحًا عندما يتم استيعاب العوامل الداخلية والخارجية بشكل شامل ومتوازن.

ثانيا. بيئة الإصلاح السياسي ومجالاته

لا يمكن الحديث عن الإصلاح السياسي دون الحديث عن الملامح المعبرة عن تمفصله على أرض الواقع وكذا الظروف البيئية التي مهدت لقيامه.

أ. بيئة الإصلاح السياسي

لا تأتي عملية الإصلاح من فراغ او لمجرد وجود رغبة في الإصلاح، بل دائما ما تأتي ضمن ظروف بيئية معينة تدفع بصناع القرار تبني خيار او حتمية الاصلاح، ومن بين الظروف التي تتم فيها عملية الإصلاح:

1. توفر مبرر للإصلاح:

إن الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة The Context of Crisis، فوجود الأزمة يرافقها دائما الانطلاق في عملية الإصلاح والتصدي لها عن طريق قرارات حاسمة واصلاحات جوهرية، سواء كان مصدر الأزمة خارجيا (فمثلا التهديد الأمني الخارجي يرافقه إصلاحات عسكرية)، او مصدرا داخليا داخلية مثل: تردي الأوضاع الاقتصادية، أو عدم الاستقرار السياسي، أو فقدان الشرعية في نظام الحكم، أو هذه العوامل مجتمعة، فمثلا سياسة الإصلاح التي تبناها رئيس الاتحاد السوفياتي سابقا "غورباتشوف: بالتحول نحو اقتصاد السوق وإلغاء سياسة الأحادية الحزبية مثالا يعبر عن كيفية تبني اصلاح لمواجهة تهديدات الظروف الاقتصادية، والسياسية السيئة في نظام ما[1].

2. توفر عقيدة للإصلاح:

دعاة الإصلاح عادة ما يستندون في دعواتهم الإصلاحية إلى عقيدة فكرية أو إيديولوجية تساعدهم في تبرير أفكارهم الإصلاحية والدفاع عنها، فالدعوة الإصلاحية التي نادى بها الجيل الأول من القوميين العرب من أمثال: الكواكبي واليازجي، ورشيد رضا، ورفاعة الطهطاوي، وغيرهم، كانت نابعة من تأثرهم بالأفكار الغربية، ولاسيما فكرة القومية Nationalism، والإصلاحات الاقتصادية التي تبناها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كانت نتاج تأثره بالعقيدة الاشتراكية، فالخطاب الإصلاحي المستند إلى عقيدة، يتميز بوضوح الرؤية وقوة الحجة فالعلمانية، والديمقراطية، والعقلانية، والمواطنة، هي جميعاً إيديولوجيات يمكن لقادة الإصلاح الاستناد عليها في دفاعهم أو تبريرهم لتوجهاتهم الإصلاحية وإقناع الجماهير بضرورتها، وتبني ايدولوجية معينة لا بعني بالضرورة ان القائد مؤمن منها بل قد تكون لخدمة ظرف معين فيوجد بعض قادة

[1]- محمد تركي بن سلامة، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، **مجلة المنارة**، المجلد 13، العدد 5، 2007، ص ص 153، 154.

الإصلاح من يتبنون أفكاراً إصلاحية تتناقض وعقائدهم السياسية، فعلى سبيل المثال تبنت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة "مارغريت تاتشر" برنامجاً اقتصادياً إصلاحياً قام ببيع القطاع العام إلى القطاع الخاص بالرغم من انتماء تاتشر إلى التيار المحافظ[1].

3. **توفر جبهة للإصلاح:**

كلما اتسعت قاعدة المشاركة في عمليات الإصلاح، زادت شرعية تلك الإصلاحات. يُفهم من ذلك أن الإصلاح الذي يُبادر به من القادة وحاشيته، المعروف أيضًا بـ "الإصلاح من الأعلى"، يجب أن يسعى نحو توسيع مشاركة الفئات السياسية وتوسيع قاعدة الفئات المستفيدة من هذه العمليات. ذلك من أجل تحقيق نجاح واستدامة للإصلاح، حيث يجد الدعم والمقاومة لأي محاولة للتعثر فيه أو الإضرار به، وعليه، ينبغي أن يؤدي الإصلاح الذي يستند إلى مبادئ حريات الفرد وتلبية احتياجاته إلى توسيع دائرة الدعم، وهو ما يتطلب إشراك الجماهير في العملية السياسية. بدون ذلك، قد تظل الإصلاحات بلا تأثير حيث يسهل تجاوزها والتخلي عنها، خاصة في ظل غياب التأييد الجماهيري الذي يحمي ويحافظ على هذه الإصلاحات[2].

ب. مجالات الإصلاح السياسي:

إن مجالات الإصلاح السياسي تمتد لتشمل جوانب حيوية من الحياة السياسية، ويمكن تحديد اهم مجالات الإصلاح السياسي فيما يلي:

1. الإصلاح الدستوري والقانوني:

الإصلاح الدستوري هو عملية إعادة صياغة الدستور بالشكل الذي يجعله مرجعية دستورية حقيقية، مواكبة للتطور الديموقراطي ومكرسة لمبدأ سيادة القانون، فهو يحتل مكانة هامة في الحياة السياسية للدول، ذلك انه يهدف الى عقلنة العمل السياسي والمدني عن طريق تكييف النصوص القانونية وفقا لتطورات الواقع الذي تشهده المجتمعات[3]، فالإصلاح الدستوري لابد وان يقوم على فكرة إقامة دستور ديموقراطي يحدد فلسفة الحكم وطبيعة الأنظمة، من خلال استناده على مجموعة من المقومات الديموقراطية التالية[4]:

- ان تكون السيادة فيه للشعب.
- ان يحترم مبدأ الفصل بين السلطات.
- احترام الحقوق والحريات.
- الاعتراف بالتداول السلمي للسلطة بين الأغلبية والمعارضة.

---

[1]- غابريال الموند، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، تر: هشام عبد الله، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع 1993، ص ص 232-234.

[2]- تركي سلامة، **مرجع سابق**، ص ص 152، 153.

[3]- باهي سمير، **مرجع سابق**، ص 22.

[4]- لويشي هشام، **التنمية السياسية بالوطن العربي: دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنيوية والإصلاح السياسي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص 204.

2. فتح المجال امام الحريات السياسية:

يعتبر موضوع فتح المجال امام الحريات السياسية من الدعائم الديموقراطية الأساسية التي لابد من عملية الإصلاح ان تمسها، وإيجاد قاعدة تشريعية مناسبة لها، وتتعلق هذه الحريات بما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الانسان كحرية التعبير والتظاهر، الحق في المشاركة في الشأن العام...[1]، الا انه يجدر الإشارة ان عملية حماية الحقوق والحريات وضمان سلامة ممارستها تتجاوز فكرة اعتراف الدساتير بها، فهي تتطلب الايمان بها واعتبارها ضرورة وقيمة مجتمعية، فحين يتولد لدى الناس مبدأ التمسك بالحرية، يتكون لديهم الوعي المطلوب للدفاع عنها من بطش السلطة وسوء استخدام الجماعات لها[2].

ويشمل فتح الحريات السياسية كلا من[3]:

- تشكيل الأحزاب السياسية في إطار قانوني دستوري يضم جميع التيارات الفكرية والقوى السياسية، والسماح لها بالتنافس بشكل متكافئ تحت مظلة المبادئ المنصوص عليها في المواثيق الدولية.
- تحرير الصحافة ووسائل الاعلام من الهيمنة الحكومية الى جانب إطلاق حرية تدفق المعلومات، وتحرير القوانين المنظمة لإصدار الصحف وانشاء الإذاعات والقنوات التلفزيونية.
- احترام حرية الرأي والتعبير التي تعتبر اهم دعائم الديموقراطية.
- احترام حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، من خلال تعديل القوانين المقيدة لحرية تشكيل الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية مهما كانت خلفيتها سياسية او اقتصادية او اجتماعية.

3. اصلاح المؤسسات السياسية:

يقصد به الإصلاح الهيكلي الخاص بالنسق السياسي للدولة، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الرسمية أي السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية، او المؤسسات غير الرسمية من أحزاب، جمعيات، اعلام وغيرها، ويهدف هذا النوع من الإصلاحات الى زيادة كفاءة وفاعلية هذه المؤسسات في التكيف مع مختلف المتغيرات البيئية خاصة السياسية، عن طريق استقصاء مدى قدرتها في مد جسور الاتصال بين النظام السياسي وجمهوره، فهي تعد أحد طرق البحث في التغيير المؤسسي، لكونها تتعامل مع جوانب أساسية للنظام، فهي عملية تستهدف التأثير في الأداء السياسي لمختلف المؤسسات من خلال تبنيها مقاربة تنظيمية وقانونية[4].

---

[1]- باهي سمير، **مرجع سابق**، ص 25.
[2]- لويشي هشام، **مرجع سابق**، ص 205.

[3]- المرجع نفسه، ص 206.

[4]- محوز عمر، معمر خديجة، المتغيرات الخارجية ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، العدد 01، جوان 2019، ص 81.

ويعتبر **دافيد ايستون** من الباحثين البارزين في حقل العلوم السياسية الذين استطاعوا تقديم مفهوما للأنظمة السياسية وكيفية تحليلها، فقد عمل على تبسيط الحياة السياسية والنظر اليها على انها مجرد تفاعلات بين النظام السياسي وبيئته، فالحياة السياسية ما هي الا نظام من السلوكيات الناتجة عن التفاعل مع البيئة الخارجية، وبالتالي فان الإصلاح السياسي انطلاقا من هذا المنظور ما هو الا مجموعة من القرارات التي يتخذها النظام السياسي من أجل تحقيق هدف التكيف مع البيئة المحيطة به، فهو يفترض ان النظام السياسي هو نظام تكيفي يمتلك مجموعة من الآليات لمواجهة التوترات والضغوطات التي بدورها تسمح له بالتكيف والحفاظ على وجوده، فالنظام التكيفي لا يكتفي بالقيام بمجرد رد فعل على تأثيرات البيئة بل قد يضطر الى تغيير أهدافه وأبنيته الداخلية، من خلال هذا الافتراض يمكن اعتبار عمليات الإصلاح السياسي على انها ردود أفعال للأنظمة السياسة في إطار خدمة مطلب التكيف مع المتغيرات البيئية، ليصبح بذلك استراتيجية تكيفية يتبناها النظام من أجل تغيير أهدافه وتعديل مؤسساته، كما يمكن الاستعانة بهذا الاقتراب من أجل تتبع مسار عملية الإصلاح السياسي التي تكون بدايتها مطالب في شكل مدخلات قادمة من أحد عناصر البيئة الداخلية او الخارجية، ليتم تحويلها الى مخرجات في شكل قرارات، سياسات، برامج جديدة من اجل التعامل مع متطلبات الإصلاح[1].

4. اصلاح السلوكيات والثقافات:

ويقصد به توجيه الإصلاح نحو الأفراد من خلال الاهتمام بالأبعاد القيمية والأخلاقية والنفسية والإدراكية والسلوكية، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها وبناء قدرات فردية. تهدف هذه العملية إلى منح الأفراد القدرة على الحكم والتمييز بين ما هو صالح وما هو فاسد. كما يسعى الإصلاح لإكسابهم المعرفة العملية والعلمية النافعة، وتطوير القدرة على تمثيل الذات والآخر، والمشاركة في الحياة السياسية.[2]

من خلال ما تقدم، يمكن القول ان مجالات الإصلاح السياسي تحتاج إلى نهج شامل يستند إلى تحليل دقيق للوضع الحالي، حيث يُحدد فيه النقاط التي تتطلب تحسينًا ويبرز المشكلات التي يتعين حلها، مع ابراز أهمية تحقيق الشفافية في العمل الحكومي وتشجيع المشاركة المواطنية وبناء جسور الثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يسهم في إقامة أساس راسخ يدعم نجاح عمليات الإصلاح.

على صعيد آخر، يكمن أهمية تعزيز حكم القانون في ضمان عدم التحيز وتحقيق العدالة. يتضمن ذلك تعزيز استقلالية القضاء وتحسين القوانين بما يتناسب مع احتياجات وقيم المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق التقدم من خلال التعاون الوطني والدولي، مما يمكن من تبادل الخبرات وتعزيز الإصلاح السياسي، خاصة وان تأثير البيئة الدولية اصبح حقيقة لا مفر منها مهما حاولت الأنظمة تجاهلها.

[1]- باهي سمير، **مرجع سابق**، ص 40-42.
[2]- محمد زيتوني، **مرجع سابق**، ص 36.

ففي النهاية، يتعين على مجالات الإصلاح السياسي أن تعتمد رؤية استراتيجية طويلة الأمد شاملة لمختلف المجالات والفواعل، تركز على تحقيق التنمية وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان، وبذلك يمكن تحقيق إصلاحات سياسية فعالة ومستدامة تلبي تطلعات المجتمع وتسهم في التقدم الإيجابي.

رابعا. النظريات المفسرة للإصلاح السياسي

قبل الخوض في مسألة النظريات المفسرة للإصلاح السياسي لابد من الإشارة الى ان حقل العلوم السياسية لا يحتوي بصريح العبارة على نظريات او اقترابات مخصصة لتفسير الإصلاح السياسي، لاعتباره أحد أبعاد التحليل لظواهر سياسية متعددة متصلة بعملية الإصلاح، كالتحول الديموقراطي، التنمية السياسية...الخ

لذا سيتم محاولة تقديم رؤية مفسرة للإصلاح السياسي من خلال الاستعانة بتحليلات نظرية لها القدرة على استيعاب متغير الإصلاح السياسي وابعاده.

أ. الاصلاح السياسي من منظور ليبرالي:

تم التعبير عن هذا الاتجاه من خلال جمع أفكار كل من فرانسيس فوكوياما وصمويل هينتغتون.

1. فرانسيس فوكوياما:

قدم" **فوكوياما**" في كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشرية"، رؤية مفسرة للنظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار النموذج الليبيرالي الديموقراطي الذي اعتبره الحل النهائي للصراع والاختلاف في تاريخ البشرية، وشدد على ضرورة اصلاح المجتمعات وفقا لهذا النموذج.

حاول فوكوياما من خلال النموذج الذي قدمه ان يوضح أسباب سقوط او انحطاك الأنظمة الاستبدادية، واختصرها في الفشل في التكيف مع المستجدات، وقد ارجع أسباب هذا الفشل الى؛ التمسك بفكرة ان المؤسسات التي يملكها النظام أفضل من غيرها لا تحتاج للتغيير[1]، الى جانب فقدان الشرعية التي تعتبر عاملا حاسما في سقوطها، خاصة اذا فقدت أوساط الصفوة، فانتقال عدوى فقدان الشرعية لدى الصفوة المرتبطة بالنظام، خاصة التي تحتكر الحزب الحاكم وأدوات القمع، والقوات المسلحة والشرطة، فأزمة الشرعية في الأنظمة الاستبدادية أراد بها ازمة في صفوف الصفوة[2]، التي تحاول الاستيلاء على مقدرات الدولة وإعادة العمل بالميراثية[3]، فقد شبه الشرعية بمثابة "الاحتياط النقدي" فكل الأنظمة استبدادية كانت او ديموقراطية تمر بأيام حلوة ومرة غير ان الحكومات الشرعية وحدها هي التي تملك ذلك الاحتياط الذي تستعين به وقت الأزمة"[4]، مضيفا الى ذلك عامل ضعف وانهيار الجانب الاقتصادي، فقد كان من الصعب اغتفار الفشل الاقتصادي في ظل النظام السوفياتي خاصة وان النظام نفسه اقام حجة شرعيته على أساس

[1]- علي حاكم صالح، أصول النظام السياسي وتطوره وانحطاطه: مراجعة كتابي فرانسيس فوكوياما عن أصول النظام السياسي، **مجلة سياسات عربية**، العدد 37، مارس 2019، ص 145.

[2]- لويشي هشام، **مرجع سابق**، ص 41.

[3]- علي حاكم صالح، **مرجع سابق**، ص 145.

[4]- فرانسيس فوكوياما، **مرجع سابق**، ص 51.

قدرته على تحقيق مستوى مادي عال لمعيشة شعبه، فأدى هذا الفشل الاقتصادي الى احداث نكسة في النظام ككل وتدهور الثقة به وفضح الضعف في أساس بنائه فعيوب الاقتصاديات الاشتراكية كانت واضحة قبل ثلاثين او أربعين سنة من انهيارها، ومع بداية الثمانينات بدأت تبتعد عن التخطيط المركزي بعد تنامي وعي النخب والقيادة الحاكمة حيث بدأوا يفضلون حياة الثراء والمخاطرة على حياة الأمن والفقر[1].

فكان البديل بالنسبة لفوكوياما انتشار الليبيرالية السياسية التي عرفها بأنها "قاعدة قانونية تعترف بحريات وحقوق معينة للفرد غير خاضعة لسيطرة الحكومة"، ويقصد بالحقوق كما ورد في كتاب لورد برايس عن الديموقراطية، انها حقوق مدنية تعنى بتحرير المواطن وممتلكاته من سيطرة الحكومة، وحقوق دينية تعنى بالسماح بحرية التعبير عن الآراء الدينية وممارسة العبادة، وحقوق سياسية، الى جانب الاقتناع بأيدلوجية الديموقراطية الليبرالية ومبدأ الحرية الفردية وسيادة الشعب، فالديموقراطية حق معترف يكفل للمواطنين نصيبهم في ممارسة السلطة السياسية، كالحق في الاقتراع والمشاركة السياسية، ويعد هذا الحق اهم الحقوق الليبيرالية، ولهذا السبب كانت لليبيرالية صلة وثيقة بالديموقراطية[2].

في هذا الصدد حاول فوكوياما تقديم نموذجا للإصلاح السياسي يتم بمقتضاه الانتقال الى قيم الديموقراطية التي اعتبرها الأكثر عدلاً، وخدمة لمواطنيها والأكفأ اقتصاديا، وانها البديل الوحيد الذي يعترف بأن المواطن كائن أخلاقي راشد قادر على الاختيار[3]، ويمكن ان تستوعب حتى الأنظمة الاستبدادية الشيوعية التي كان يعتبر سقوطها او انهيارها امرا مستحيلا ففي سبعينيات القرن الماضي قال وزير الخارجية الأمريكي هنري كسنجر "**اننا نواجه اليوم حقيقة سافرة هي ان التحدي الشيوعي لن تكون له نهاية**" فقد كان يرى انه من المثالية محاولة اصلاح الأنظمة السياسية في الدول الكبرى المعادية كالاتحاد السوفياتي وأضاف انه من النضج ان يتم قبول العالم على الحال الذي هو عليه وليس على الحال الذي نريده نحن، غير ان فوكوياما يرى في الديموقراطية البديل المناسب لسد فراغ الأنظمة الشمولية[4]، فهو يرى ان عمومية الديموقراطية جعلت حتى رافضيها لا يجهرون بعدائهم لها فمنذ سقوط الاتحاد السوفياتي أصبحت الديموقراطية كلمة "يلوكُها الجميع وليس بالضرورة يطبقا الجميع"[5]، لذا أكد على وجوب تبنيها وفقا لقرار سياسي واع ومقصود، فلا يمكن للديموقراطية ان تدخل من الباب الخلفي، فهي تحتاج قادة وساسة أكفاء يفهمون فن السياسة ويجيدون مهارة تحويل ميول وتطلعات الشعب الى مؤسسات سياسية صامدة، الى جانب تمكنهم من تحييد القوات المسلحة، الحفاظ على الرموز الوطنية، والإبقاء على الصلة التي تربط الحاضر بالماضي، فهو يرى ان انهيار الديموقراطيات متعلق بالقرارات الخاطئة وغير الصائبة للقادة السياسيين وليس

[1] -Francis Fukuyama, The End of History?, **The National Interest**, No. 16 (Summer 1989), p 07.

[2]- لويشي هشام، **مرجع سابق**، ص 54.

[3]- علي حاكم صالح، **مرجع سابق**، ص 146.

[4]- لويشي هشام، **مرجع سابق**، ص 28.

[5]- علي حاكم صالح، **مرجع سابق**، ص 146.

لها أي علاقة بالبيئة السياسية او الثقافية، فهناك امثلة عديدة لدول لا تتوافر فيها شروط حضارية الا انها استطاعت الإبقاء على النظام الديموقراطي فالهند مثلا استطاعت الحفاظ على نظامها الديموقراطي منذ استقلالها سنة 1948 رغم انها ليست بالدولة الغنية، ولا تتمتع بالتماسك القومي[1].

والنموذج الإصلاحي الذي يراه فوكوياما مناسبا للوصول الى الديموقراطية الليبرالية لابد ان يراعي النقاط التالية[2]:

- تطوير موارد الدولة البشرية والعلمية.
- مقاومة الفساد وتجفيف منابعه.
- التكفل بحاجيات الأفراد المادية والمعنوية مثل تحقيق رغبته في التميز والتفرد والتقدير.
- إعادة النظر في القوانين والتشريعات من اجل تحقيق العدالة.
- توفير مبدأ تكافئ الفرص بين الأفراد وتشجيع الابداع والابتكار.
- تبني فكرة الإصلاح على أساس قاعدة ان الدولة ليست اهم من الفرد، الأمة ليست اهم من المواطنين.
- ضرورة ان يكون اصلاح الحقوق السياسية يقوم على فكرة العدالة وليس المساواة.
- الإصلاح السياسي الحقيقي ينطلق من منح الأفراد الحقوق السياسية والحريات المدنية.

كما تحدث على ضرورة اصلاح التعليم لكونه يخلق قاعدة ملائمة لاحتضان الديموقراطية فالتعليم هدفه تحرير العقول من العصبية، فالمثقفون يتعلمون كيف يفكرون فلا يمكنهم طاعة السلطة طاعة عمياء، فالتعليم يجعل الناس يدافعون على مصالحهم ويطالبون بحفظ كرامتهم ويمكن الذهاب بالقول الى ان الصفوة العلمية المديرة لاقتصادات الصناعة الحديثة ستطالب في يوم ما بليبرالية سياسية بالنظر الى ان البحث العلمي يشترط توفر الحرية والتبادل المفتوح للآراء، فقد أدى بروز صفوة تكنوقراطية في الصين والاتحاد السوفياتي الى ظهور توجهات نحو تحرير السوق، ويمتد الأمر ليشمل الجانب السياسي، فالمجتمع العلمي لا يحتاج الى حرية فكرية فقط بل يحتاج أيضا الى مجتمع ونظام سياسي مفتوحين للتحاور الحر، فهو يرى انه "**من الصعب ان نتخيل نجاح الديمقراطية في مجتمع معظم أفراده من الأميين غير القادرين على الاستفادة من المعلومات المتوافرة عن الخيارات المفتوحة أمامهم غير أنه من الخطأ القول بأن التعليم يؤدي بالضرورة إلى الإيمان بالمبادئ الديمقراطية**" فالواقع اسفر على ان ارتفاع مستوى التعليم في دول مثل التايوان، كوريا الجنوبية البرازيل، الصين كان له صلة وثيقة بنشر الديموقراطية[3].

---

[1]- لويشي هشام، **مرجع سابق**، ص 196.

[2]- محمد محمود السيد، مفهوم الإصلاح السياسي، الحوار المتمدن، العدد 3555، نشر بتاريخ 23-11-2011 https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594 اطلع عليه بتاريخ: 16-06-2022.

[3]- فرانسيس فوكوياما، **مرجع سابق**، ص 114-118.

من خلال ما تم ذكره يمكن ملاحظة ان الأفكار الإصلاحية التي جاء بها فوكوياما تؤكد على محورية الفرد وأهميته في عملية الإصلاح حيث اعتبره أولية تتجاوز أهمية الدولة، وكخلاصة نهائية لأفكار فوكوياما يمكن القول انه قام بعملية تشخيصية للأنظمة الاستبدادية حاول من خلالها اكتشاف معالم القصور لديها والتي كانت من أبرزها فقدان الشرعية والانهيار الاقتصادي، وبعد تحديده لمواطن الضعف في هذه الأنظمة حاول تقديم نموذجا اصلاحيا يتم من خلاله الانتقال الى البديل الذي يمكن ان يحل مكان هذه الأنظمة، حيث وجد الخلاص في الديموقراطية الليبرالية التي اعتبرها الحل لنهاية الصراع البشري، أي انه حاول تقديم صيغة جديدة للأنظمة السياسية ولم يكتفي بإصلاح العطل والفساد فيها.

2. صامويل هينتغتون:

حاول هينتغتون تقديم نموذجا اصلاحيا يتم من خلاله تحديد الشروط السياسية التي يتم بمقتضاها الانتقال من أنظمة سياسية تقليدية الى أنظمة سياسية معصرنة ليبرالية، من خلال دراسة قام بها شملت التحول الذي مس بلدان في كل من أمريكا أوروبا وآسيا.

فالإصلاح من وجهة نظر هينتغتون يعني تغير القيم وأنماط السلوك التقليدية، تطوير وسائل الإعلام والتعليم، وتوسيع زاوية الولاء لتتعدى العائلة والقبيلة والقرية لتصل الى الأمة مع توزيع الموارد المادية والرمزية بشكل أكثر انصافا، واستبدال معايير القرابة والنسب في التوظيف بمعايير الكفاءة[1].

فقد ربط عملية الإصلاح بمؤشر توزيع وتمركز النفوذ، بحيث حرص على ان يكون توزيعه معتدلا، لا شديد التمركز ولا واسع الانتشار، فالقضاء على القوى التقليدية يتطلب تغير اتجاه النفوذ نحو عملاء العصرنة، الى جانب تقبل النظام السياسي للقوى الاجتماعية الجديدة وضمها اليه، بحيث يصاحب عملية تطوير الوعي الاجتماعي فرض الجماعات مجموعة من المطالب على النظام السياسي، فيصبح أمام اختبار مدى استيعابه لهذه المطالب، مقابل مدى قابلية هذه الفئة الجديدة للتكيف مع النظام واستعدادها للتخلي عن بعض من قيمها من اجل ضمان عضويتها في النظام، فدخول جماعات جديدة الى خارطة النظام السياسي يعني توسيع نفوذ هذا النظام، فاذا كان النفوذ الاقتصادي يعتمد على توسيع الثروة اعتمادا على التصنيع، فان النفوذ السياسي يقوم على استيعاب جماعات وانماط سياسية جديدة، لتصبح الإصلاح السياسي وفقا لمتطلبات العصرنة يرتبط بتركيز النفوذ او توسيعه او بسطه، فعلى مر العصور ارتبطت عملية عصرنة الأنظمة السياسية بمدى قدرتها على كسب تحديات التكيف، فتمركز النفوذ يكون ضروريا عندما يكون النظام مشتتا وضعيف الوحدة والتنظيم كمرحلة اولية، ثم تتحول المشكلة نحو ضرورة توسيع النفوذ وتقاسمه لاستيعاب الفئة المطالبة بالمشاركة السياسية، وفي مرحلة لاحقة يواجه النظام مطالب الفئات التي سمح لها

[1]- صامويل هينتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، (تر: سمية عبود)، بيروت: درا الساقي، 1993، ص 121.

بالمشاركة من اجل تشتت اكثر للنفوذ، وتكريس وسائل الضبط والتوجيه تكون تبادلية بين الفئات والمؤسسات[1].

ويمكن تلخيص اهم دعائم النموذج الإصلاحي لصامويل هينتغتون في النقاط التالية:

- عدم الاكتفاء بتحويل النفوذ الارستقراطي والديني الى مؤسسات قومية ممركزة وعلمانية، بل يجب على قائد السياسي الاعتراف بمتطلبات الأمة وتقديمها على متطلبات العائلة والطبقة والعشير، فكان ميلاد الدولة الفرنسية الحديثة عندما تخلى لويس الثالث عشر عن الملكة الأم ومطالب عائلتها، لصالح ريشيليو ومطالبه للدولة، وهو نفس ما حدث في أفغانستان سنة 1963 عندما جرد الملك محمد زاهير ابن عمه محمد داوود من صلاحياته كحاكم وحظر عائلته من المشاركة في الحكم، وفي السعودية تعتبر سنة 1964 ميلاد للدولة الحديثة مع حلول الملك فيصل محل الملك سعود، الذي عمل تقديم الصالح العام على متطلبات العائلة، حيث قام بتقليص نفقات الملك وذويه بنسبة 15%، وتحويلها الى قطاعات التعليم والانعاش الاجتماعي[2].
- الاهتمام بإنشاء جيش فعال وموال وعقلاني، وجهاز بيروقراطي عصري يتميز بالتخصص الوظيفي ويكون التوظيف فيه على أساس الخبرة والكفاءة.
- إعادة تنظيم النظام المالي والاتجاه نحو سياسة فرض الضرائب على الجمارك والتجارة.
- إعادة تغيير النظام التشريعي، وتشجيع التطور الاقتصادي والتصنيع، وتحسين الصحة العامة وشبكة النقل والمواصلات، والرفع من جودة التعليم.
- التخلي عن العادات التقليدية المرضية واستبدالها بعادات صحية مثل الغاء فكرة تهميش المرأة وتفعيل دورها.
- تبني خيار العلمانية بفصل الكيان الديني عن كيان الدولة[3].

[1]- صامويل هينتغتون، **مرجع سابق**، ص 122-128.
[2]- مرجع نفسه، ص 144.
[3] - Richard Rose and Doh Chull Shin, Democratization Backwards: The Problem of Third-Wave Democracies, **British Journal of Political Science**,Vol. 31, No. 2 (Apr., 2001), p 333.

ب. الإصلاح السياسي من منظور التغيير التراكمي البطيء:

معظم النظريات التي تنتمي الى هذا التيار تعتبر ان الإصلاح هو عملية تغيير تدريجية تحدث بوتيرة متباطئة ضمن إطار زماني طويل نسبيا، ومن بين هذه النظريات يمكن ذكر ما يلي:

1. النظرية المؤسساتية التاريخية:

تعتبر هذه النظرية أن الإصلاح السياسي يحدث بطريقة بطيئة ومتدرجة، وتعزز طرحها هذا بحجية صعوبة فصل عملية الإصلاح عن هيكلة المؤسسات وما تحمله من موروثات، وثقل الماضي، فالفرضية الرئيسية التي تنطلق منها هي تأثير الماضي في الحاضر، بقدر تأثير الفاعلين في الهياكل سواء الرسمية وغير الرسمية، تُدار المؤسسات بقواعد دستورية وقانونية، وإجراءات سياسية وإدارية رسمية، بالإضافة إلى التعاقدات غير الرسمية، وهذا يعني أنها تسعى دائمًا لتثبيت وتوجيه قواعد اللعبة بين الفاعلين. وهذا يعكس العلاقات التاريخية بين السلطات، حيث تتحكم المؤسسات في تلك القواعد بشكل يعكس العلاقات التي كانت موجودة في الماضي. وبناءً على ذلك، يصبح التأثير الكبير للخيارات التاريخية هو العامل الرئيسي الذي يحدد احتمالات التغيير والخيارات المتاحة في المستقبل[1].

يتضح من هذا الطرح ان عملية الإصلاح السياسي هي عملية متباطئة تقوم على أساس التراكم انطلاقا من مخلفات الماضي وموروثاته.

ومن بين النظريات المفسرة للمؤسساتية التاريخية نظرية "**التبعية للمسار**" او "**الممر**" والتي تعني مجموعة من الخرائط الذهنية او الهيكلية المؤسسية في المجال السياسي التي تتطور تطورا هامشيا بطيئا محدودا وفق "ممر" تحددت حيزه وملامحه بالخيارات الكبرى المتخذة في الماضي، فهو مفهوم يسعى لإبراز ما تخلفه بدايات الأمور والبصمات التي تتركها في تطور السياسة العامة، او هو وصف للحركة التراكمية المبلورة لمنظومات العمل او الخرائط المؤسساتية لنظام فرعي ما، المحددة بسكة معينة يسير عليها العمل العام، وقد جاء بهذا المفهوم من علم الاقتصاد وطبق في المجال السياسي، كانت بدايات استخدامه موجهة لدراسات التنمية المقارنة، ثم تطور في التسعينات ليهتم بدراسة النشأة الاجتماعية والمبادئ والقيم وعلاقات القوة المميزة لها في كل بلد على حدة، لينتهي القول بوجود "مسارات وطنية" يسير وفقها العمل العام في مختلف البلدان[2]، والتي غالبا ما تعبر عن مجموعة من الاختيارات السياسية السابقة المؤدية إلى ترسيخ الاستقرار والديمومة المؤسساتية، والتي تؤدي في النهاية إلى مقاومة التغيير والإصلاح لاعتبار ان تكاليف التغيير تعتبر مكلفة للغاية، وكيف تتحول إلى قيود مانعة للتغيير مشجعة للاستمرارية، مما يجعل السياسة

1 - Alexandre Alfonso. **Instituions, Idées et apprentissage dans la politique d'immigration suisse**. Université de Lausanne (faculté des sciences sociales et politiques).2005.p 12.

2- صالح بلحاج، مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات في الجزائر، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 11، جوان 2014. ص 79.

العامة تحافظ على خصوصيتها وديمومتها لأمد طويل يجعلها راسخة وبمنأى عن التغيير الجذري، فالروتينات المدمجة تجعل المؤسسات القائمة ينظر اليها على انها المؤسسات الوحيدة التي يمكن تصورها[1].

ويعد "**بول بيرسون**" من أشهر أنصار هذا المفهوم، الذي اعتبر ان له قدرة تفسيرية في المجال السياسي عامة والسياسة العامة بشكل خاص، وقد وظفه على نطاق واسع في دراسة إصلاحات دولة الرفاه في أمريكا وبريطانيا[2].

من خلال ما سبق يمكن القول ان التبعية للمسار هي عبارة عن دراسة تقوم على تتبع مسار المؤسسات عبر التاريخ وانعكاساته على قرارات الحاضر والمستقبل، فالبعد التاريخي لهذه المقاربة يعتبر المؤسسات من أكثر المتغيرات أهمية نظرا لقدرتها على تفسير تطورات الأنظمة والمجتمعات السياسية وترسيخها لخيارات سابقة قد تؤدي حتى الى الغاء فكرة التغيير الجذري مما يجعل هذه المؤسسات دائمة ومستمرة عبر الزمن تبني سياساتها العامة وفقا لخيارات الماضي.

2. نظرية الإصلاح بالتعلم:

تحاول هذه النظرية تقديم تفسيرات حول الإصلاحات التي تمس السياسة العامة عن طريق الاستعانة بمفهوم التعلم وتوظيفه في اكتساب المعارف والخبرات وكذا الاستفادة من الأخطاء والتجارب السابقة، الأمر الذي يسمح للحكومة ببناء قاعدة او خلفية من الخبرات والتجارب والمعلومات حول إخفاقات السياسات السابقة، وبالتالي تصبح عمليات إصلاح السياسات العامة تتم انطلاقا من منظور التعلم الذي يقوم على منطق التدرجية والتراكمية[3].

في هذا الصدد طرح الباحث الأمريكي "**هيج هيكلو** (Hugh Heclo)" مفهوم التعلم كآلية لتفسير إصلاح وتغيير السياسات العامة، والذي اعتبره يحدث بصفة دائمة وبوتيرة متباطئة، لارتباطه بالتعديلات التي تمس الفكر أو السلوك الناتج عن التجارب، وعادة ما تكون هذه التعديلات بمثابة تغييرات موجهة للاستجابة للمحفزات التي يتصورها القائمين بشؤون على السياسة العامة، وتنطلق الية التعلم من منطق المقارنة حيث يقوم صناع السياسات دائما بتقييم أعمالهم ومقارنة تجاربهم مع التجارب الأخرى، ما يسمح ذلك بتحصيل معارف جديدة عن السياسات الجارية وبقبولهم بإجراء تغييرات تدريجية[4].

1 - Nicolas Freymond, « la question des institutions dans la science politique contemporaine : l'exemple du neo-institutionnalisme **»,** travaux de sciences politiques**,** nouvelle série N : 15, université de Lausanne, département des sciences politiques, Lausanne 2003.p 29

[2]- صالح بلحاج، **مرجع سابق**، ص 85.

[3]- سهام بن رحو، محاضرة ملقاة على طلبة السنة ثالثة ليسانس تحت عنوان: أنماط الإصلاح السياسي، مقياس: الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، جامعة ابوبكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي واداري، 2021، ص 03.

[4]- **سهام بن رحو**، **مرجع سابق**، ص 03.

بناء على ما سبق يتضح أن التقاليد التي تقوم عليها النظرية المؤسساتية او التراكمية تتفق على تفسير الإصلاح السياسي على انه:

- يقوم اما على تتبع مسار سبق السير عليه او التعلم من مسار سبق العبور منه في إطار الاستفادة من التجارب والأخطاء الماضية.
- الإصلاح وفقا لهذا المنظور يقدم نموذجا اصلاحيا هجينا يجمع بين عناصر قديمة موروثة وأخرى جديدة مستحدثة.
- الإصلاح السياسي هو عبارة عن صورة تراكمية لمجموعة من الخطوات السياسية الصغيرة (Small policy steps).
- الإصلاح السياسي مرتبط بالبعد الزمني (time dimension) يتم بصوة بطيئة بحيث يسمح بملاحظة التغيرات الحاصلة في السياسات العامة ضمن سياق زمني طويل الأمد.

ج. الإصلاح السياسي من منظور التغيير الجذري الشامل:

ينظر أنصار هذا التيار الى الإصلاح السياسي على انه عملية تغيير جذرية تحدث في فترات محددة تحدث فيها القطيعة مع السياسات السابقة، ومن بين اهم النظريات المفسرة لهذا الاتجاه:

1. **نظرية الظروف الحرجة:**

في كتابه "السياسات في الأوقات الصعبة"، صاغ الباحث "بيتر غوريفتش" مفهوم "الظروف الحرجة"، حيث يرى أن إصلاح السياسات العامة يحدث بشكل سريع وثوري نتيجة لحدوث انقلابات في الترتيبات المؤسسية خلال فترات الأزمات الخارجية أو الأزمات الاقتصادية. يعتبر غوريفتش أن هذه الظروف الاستثنائية تجعل مجالي التسييس والسياسات العامة أكثر مرونة. وفي هذا السياق، يقود حدوث الظروف الحرجة إلى صياغة مخطط يمكن من الانتقال السريع والثوري بين المسارات، ويحدث ذلك تحت ضغط الظروف الاستثنائية. يعتبر غوريفتش أن هذا الانتقال يفتح المجال أمام المؤسسات للتفاعل مع فاعلين جدد، مما يؤدي إلى تكوين علاقات جديدة وفقا لطبيعة نفوذهم ودرجة تأثيرهم التاريخ، مما يسمح بتشكيل خيار او حل من شأنه ان يمهد لفترة مؤسسية جديدة ومستقرة يتم بمقتضاها العودة إلى تقييد الخيارات الجديدة في المستقبل[1].

2. **نظرية نافذة الفرص:**

تعرف هذه النظرية بآليات التغيير وإصلاح الجذري للسياسة العامة، تنطلق من دراسة أجندة السياسات العامة التي تنفتح في فترات زمنية معينة تسمح بإدراج مختلف المشاكل والأولويات الجديرة بالدراسة من خلال تدخل فاعلين سياسيين اسماهم"المقالون السياسيون"، ما يؤدي إلى إحداث تغيير وإصلاح جذري في

[1]- شلغوم نعيم، **اصلاح السياسات العامة من منظور إعادة بناء الدول الوطنية دراسة نقدية في التجربة الجزائرية (1999-2019)**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 03، كلية العلوم السياسية، 2021، ص 104.

السياسة العامة، ومن هذا المنظور فإن إدراج المشاكل يتم خلال فترة محددة تسمى فترة انفتاح نافذة الفرصة، التي تضع حدود فاصلة للوظائف والآليات الروتينية للإدارة، فيتم فتح المجال أمام إجراء تغييرات جديدة وراديكالية في السياسة العامة، "، وأول من طرح مفهوم نافذة الفرص الباحث "**جون كينغدون**" الذي وضع هذا النموذج المتعلق بعملية إدراج المشاكل الخاصة في اجندة السياسة العامة. فهو يرى ان الإصلاح السياسي يتحقق عندما تفتح نافذة الفرص التي هي عبارة عن ظرف استثنائي يسمح بحدوث تغيير سياسي كبير يؤدي تلقائيا إلى إجراء إصلاح جذري في مضمون السياسة العامة والذي يحدث نتيجة تصادم التيارات التالية: **تيار المشاكل** (هو الفاعلين المتنافسين حول تحديد المشاكل العامة وتشخيصها يتميز بجو الصراع والفوضى) + **تيار الحلول** (هو الفريق الإداري القائم على إيجاد الحلول الممكنة) + **تيار التسييس** (يجسده الرأي العام والمجتمع المدني والأحزاب السياسية يهتم بالعمليات الانتخابية والتوجهات الحزبية...)[1].

هذه المقاربات تنظر إلى أن الإصلاح على انه يحدث بصفة جذرية، معتبرة أن النظام السياسي لا يسير على مسار مستمر ومستقيم من التطور وإنما يخضع لمراجعات دورية تفرضها ظروف استثنائية تسمح بفتح نافذة امام فرصة التغيير، والتي تؤدي إلى إحداث تغيير واسع خلال فترة زمنية قصيرة، أي ان الإصلاح يأتي عن طريق القطيعة وليس عن طريق التراكم.

د. نظرية التبعية

تقوم هذه النظرية على فكرة دراسة النظم السياسية في الدول النامية كمحاولة لتوسيع مجال الدراسة في حقل العلوم السياسية، وتجاوز التحيز النظري لصالح النظم الغربية، بحيث تركز على دراسة دول العالم الثالث وأسباب تخلفها، التي تراها عاجزة عن هندسة مؤسساتها وأنظمتها بمعزل عن النموذج الغربي فالأوضاع الاقتصادية التي تعيشها هذه الدول من فقر وبطالة ما هو الا حصيلة لسياسات الغرب في مقدمتها الو.م.أ، فلتحليل عملية الإصلاح السياسي في الدول النامية لابد أولا من الإقرار انها ليست الا نتاج ومحصلة لما تطرحه البيئة الدولية وضغوط فواعلها، فمن خلال هذا المنظور تم تفسير أسباب فشل الإصلاحات السياسية في الدول العربية مثلا وتعثر تحول الديموقراطي فيها بعدم قدرتها على تقديم مبادرات إصلاحية ذاتية خاصة بها، نابعة عن قرار داخلي لها يخدم متطلبات بيئتها الداخلية[2].

[1]- شلغوم نعيم ، **مرجع سابق**، ص 105، 106.
[2]- باهي سمير، **مرجع سابق**، ص 39.

انطلاقا من هذا الطرح يمكن القول ان هذه النظرية أكدت على ضرورة الاهتمام بالإصلاح السياسي بناء على متطلبات البيئة الداخلية للدول وهو أمر لابد منه، لكن هذا لا يعني اهمال البيئة الخارجية والتحولات السريعة فيها، فاليوم نعيش في عصر العولمة التي سمحت بتداول المعلومة وتقديم صور مثالية عن العالم المتقدم فأصبحت الشعوب تطالب بحياة مماثلة لحياة دول العالم المتقدم، فبالتالي بات تبني خيار النماذج الغربية ضغطا دوليا ومطلبا شعبيا، حتى ولو كانت البيئة المستوردة للنموذج غير مناسبة او غير مهيأة لذلك، هنا لابد من تحول الحديث نحو كفاءة الساسة وقدرتهم على تكييف نموذج أجنبي وفقا لخصوصية مجتمعاتهم، فلا ضرر في جلب إصلاحات خارجية طالما تم دراستها وتوطينها بما يراعي خصوصية البيئة الداخلية.

وبعد التطرق الى كل من المنظور الليبرالي، المنظور التراكمي، ومنظور التغيير الجذري للإصلاح وجب طرح تساؤلات حول ما هو الاقتراب الأصلح او الأصح الذي يمكن العمل به من اجل الوصول الى نتائج حقيقية لعملية الإصلاح؟ او بصيغة أخرى ما هو حجم الإصلاح المطلوب؟ هل يكون سريع او بطيء؟ هل يكون شامل او جزئي؟ هل يأتي بمبادرات سلمية او عن طريق العنف والثورات؟ او عن طريق مبادرات ذاتية او مفروضة من الخارج؟

تاريخياً، كان الإصلاح يتم بالعنف أو الثورة، ففي ببريطانيا تمكن كروميل باستخدام القوة من تجريد الملك تشارلز الأول من سلطاته وإعطائها للبرلمان إذ حول البرلمان من مؤسسة مؤيدة للسلطة الملكية إلى مؤسسة مقيدة لها ورقيبة عليها، وبذلك دشن اللبنات الأولى للديمقراطية، اما في أمريكا جاء اعلان الاستقلال، ووثيقة الحقوق التي أصبحت مرجعية في الحرية ومصدر إلهام للكثير من الشعوب في النضال من اجل والاستقلال، والتي جاءت عن طريق ثورة 1776 وباستخدام العنف، واخيرا في فرنسا تمكنت الثورة التي قامت سنة 1789م بإسقاط المؤسسات والأفراد الذين مارسوا السلطة واحتكروها بسياسة الكبت والظلم، وجاءت بأفكار الحرية وحقوق الإنسان، وفي القرن العشرين باتت الثورة العنيفة الطريق الأقصر نحو الإصلاح في العديد من دول العالم، مثل: روسيا1917م، وتركيا 1922م، والصين1949م، ومصر 1952م، والعراق 1958م، وكوبا 1959م، والجزائر 1954م، وليبيا 1969م، وكذا العديد من دول شرق أوروبا في أواخر القرن الماضي[1].

كما يمكننا القول انه في الوقت الحالي أصبح العالم يشهد تحولًا جديدًا، حيث تزايد مستوى الوعي لدى الشعوب، وأصبحت أكثر ميلا إلى النشاط السياسي، وباتت العديد من الدول تشهد حركات احتجاجية وثورات شعبية. هذه التطورات اثرت في أجندات الأنظمة السياسية، حيث قامت بعضها بتغيير اتجاهاتها استجابة لهذه التحركات، بينما تواجه البعض الآخر صعوبات في التعامل مع هذه التغيرات، مما أدى إلى تدهور الأوضاع في تلك الدول.

[1]- محمد تركي بن سلامة، **مرجع سابق**، ص 155.

وفي سياق متصل، يلعب عامل تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام دورًا حيويًا، حيث فرضت الوسائل الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي نفسها كقوى تأثير قوية. وقد تسبب هذا التأثير حتمية على الحكومات في مواكبة التطورات التكنولوجية، وبدأ مظاهر هذا التكيف تتجلى في تحول الأنظمة نحو تبني نموذج الحكومات الذكية، وتطوير استراتيجياتها الأمنية لمراقبة هذه التقنيات والتحكم في تأثيرها الكبير الذي أصبح يشكل تحديًا خطيرًا في بعض الأحيان، حيث قد تتحول بعض هذه التقنيات إلى وسيلة لحملات عنف وإرهاب، مما يهدد استقرار وأمن الدول.

ومع ذلك، يظل الزمان والمكان والظروف البيئية هي العوامل التي تحدد إلى أي مدى ينبغي إجراء الإصلاحات والأسلوب المناسب له والمدة الزمنية التي يحتاجها، حيث يجب تحديد الخلل الحاصل ومستوى الإصلاح اللازم، والفواعل التي يمكنها تنفيذه. ومن ثم، تبقى مسألة إصلاح تعتمد على الاستجابة الفعّالة والفاعلة لمختلف العوامل والظروف المحيطة داخلية كانت او خارجية.

المبحث الثالث: العلاقة بين النخبة السياسية والإصلاح السياسي

ان بحث موضوع الإصلاح السياسي يتطلب دراسة تجليات النخبة السياسية وأثر دورها في اتخاذ قرارات إصلاحية ذو بعد سياسي تنموي ينقل المجتمعات العربية من حالة أحسن عن سابقتها، لذلك كان لابد من تتبع وظائف ومهام النخبة السياسية وكيف تساهم في تفعيل مؤشرات الإصلاح وهل فعلا تساعد على الوصول الى الأهداف الكبرى لعملية الإصلاح السياسي كتلك المتعلقة بالتحول الديموقراطي.

وعليه سيعالج هذا المبحث دور النخبة السياسية وكيف ساهمت في تفعيل عملية الإصلاح السياسي من خلال دراسة مؤشرات الإصلاح السياسي التي تم تجسيدها في هذه الدراسة في كل من مؤشر الإصلاح القيمي، والإصلاح المؤسساتي والتشريعي.

أولا. تحليل دور النخبة السياسية وتفاعلاتها مع عمليات الإصلاح السياسي

انطلق هذا المبحث من فكرة محاولة الوصول الى إيجاد علاقة سببية او تكاملية او حتى عكسية بين دور النخبة وتأثيرها في عملية الإصلاح السياسي، والتي قد سبق اعتمادها من قبل الباحثين باعتبار موضوع النخبة من بين اهم التفسيرات المقدمة لظاهرة الإصلاح السياسي والتغيير الهادف الى الوصول واقع سياسي افضل، فقد حاولت هذه الدراسة تقديم إضافة للمحاولات السابقة، بإعادة طرح النظرية وإقامة تصور حول دور النخبة السياسية في عملية الإصلاح السياسي، وتقدير انه يسير في اتجاهين، الناحية القانونية والمؤساستية، وناحية الشعب او الجماهير لتعبئتها وضمان رضاها والتفافها حول المشروعات الإصلاحية، من خلال تأثيرها في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

ان دراسة طريقة إدارة الإصلاح السياسي والقوى المتحكمة فيه تلعب دورا محوريا في تحديد فشل او نجاح البرامج الإصلاحية في تحقيق الأهداف المراد منها، فتراجع دور النخبة وعدم قدرتها على تحديد رؤية واضحة ترسم من خلالها ملامح الإصلاح، يؤدي لا محالة الى التخبط والفشل؛ الأمر الذي قد يفتح المجال امام قوة سياسية ومجتمعية او تحالف بينهما الى تحويل مسار التغيير عكس توجهات النخبة، معيقة بذلك حدوث تغييرات كانت من شأنها تحقيق صالح المجتمع. فقد شهدت الدراسات المرتبطة بالنخبة ثلاثة تطورات؛ الأول ارتبط بالتحول من الطابع القيمي الأيديولوجي الى دراسات تجريبية عن واقع النخب وممارساتها وتأثيرها في سياقات معينة، والثاني تعلق بالتحول الذي طرأ على علاقة النخبة بالجمهور خاصة في ظل انتشار الأفكار الديموقراطية والمضي خلف سياسة ادماج المواطن العادي واشراكه في الشأن العام، اما الثالث فهو تحول اهتمام الباحثين من دراسة توصيف النخبة وخصائصها التعليمية وخلفياتها الاجتماعية، الى التركيز على الأبنية والمؤسسات والبيئة المجتمعية التي تفرز النخب.[1]

[1]- سالمي عائشة، **دور وتأثير النخب في المرحلة الانتقالية: مصر انموذجا (2011-2018)**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022، ص 64.

وعليه فان دور النخبة السياسية يظهر في جميع عمليات التغيير او الإصلاح او الانتقال من مرحلة لأخرى، وليس مرتبطا فقط بحدوث ثورات او حركات احتجاجية فحسب، فالنخبة تلعب دورا هاما بين السلطة والمجتمع[1]، والمتفق عليه انه لا يوجد وصفة سحرية مخصصة لنجاح عمليات الانتقال، بل يوجد تجارب يمكن الاستفادة من خبراتها والتي يمكن تلخيصها في[2]:

- الأمن والاستقرار المجتمعي: بمعنى القدرة على وضع سياسات عامة تؤمن الضمانات لإنشاء قاعدة عريضة للمواطنة، قائمة على المساواة، اشراك المواطن في عملية صنع القرار، حماية حق الأقليات من اية ممارسة ديكتاتورية من الأغلبية.

- التجديد والتخلي عن المنهجية القديمة المبنية على التعصب والانغلاق ورفض الاخر وفتح المجال امام المجتمع المدني وتعزيز الديموقراطية التوافقية، والتي تتيح للنخب التعاون فيما بينها، فمن خلال هذا التعاون يتم صيانة الاستقرار من جهة، ويفضي الى الفعالية من جهة أخرى، فبدون فعالية لا يمكن لأي نظام او مشروع ان ينجح.

- اصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها على النحو الذي سيعزز قدرتها على القيام بوظائفها خاصة تلك المرتبطة بخدمة المواطنين، فضلا عن دعم المجتمع المدني ونشر ثقافة الديموقراطية في المجتمع، فلا ديموقراطية بدون ديموقراطيين.

وبهذا تصبح **استخدامات مقاربة النخبة في التأثير على عملية الإصلاح السياسي وتحديد ملامحه** كالتالي:

ان المضي نحو الديموقراطية لا يتحقق الا من خلال برامج إصلاحية مرتبطة بنخب محددة، تعكس بالدرجة الأولى توجهات هذه النخب وتصوراتها لنظام الحكم، وكذا طريقة تعاملها مع بقية النخب، وبهذا يمكن ان تمييز ثلاث مشاريع مرتبطة بالديموقراطية حيث يرتبط كل مشروع بطبيعة النخبة التي بادرت به:

أ. المشروع الإصلاحي بمبادرة النخبة الحاكمة:

اثبتت التجارب ان النخب الحاكمة في دول العالم الثالث بصفة عامة من بينها الدول العربية تبنت الإصلاح السياسي كوسيلة للانتقال الديموقراطي من اجل استمرارها وبقائها في الحكم وتحقيق التكيف مع مستجدات البيئتين الداخلية والخارجية غير ان هذا التكيف المعمول به لم يؤدي الى بناء أي دولة ديموقراطية

[1] Scott Mainwarnig **,Transition democracy and democratic consolidation: theoretical and comparative issue**, Kellogg Institute: 1998, p 10.

[2]- سالمي عائشة، **مرجع سابق**، ص 65، 66.

بل كانت مخرجاته عبارة عن أنظمة نصف ديموقراطية او نصف تسلطية كما سماها مختصون في النظم السياسية المقارنة، بمعنى ان عملية التكيف انتجت في النهاية أنظمة هجينة[1].

هذا الخليط المهجن سببه بالأساس الصراع الداخلي بين النخبة الحاكمة نفسها، التي يظهر فيها تيارين، تيار تقليدي محافظ غير مؤيد للتغيير، متمسكين بفكرة الحفاظ على الوضع الراهن والبقاء في الحكم ورفض التحول نحو الديموقراطية خوفا منهم من فقدان السلطة، وتيار مضاد إصلاحي مؤيد لفكرة التحول الديموقراطي ليس بنية التحسين والتغيير بل لتغيير أسلوب تعاملهم مع الوضع الراهن وخاصة المعارضة خدمة لنفس هدف المحافظين وهو البقاء في السلطة، وغالبا ما تتحمل هذه النخبة تكاليف باهضة من اجل البقاء، حيث تلجأ الى تسييس الجيش، احداث انشقاقات في صفوف النخبة المؤيدة لهم وخلق صراعات بينهم[2].

وبالتالي فان مشروع الإصلاح السياسي الذي تقوده النخبة الحاكمة، ما هو الا ترجمة لتفوق التيار الإصلاحي في ظل صراعه مع التيار المحافظ خدمة للهدف المشترك بينهما وهو "البقاء والاستمرار"

–بمعنى توافق الأهداف مع اختلاف الأساليب–، لأنه في إطار مواجهة بيئة عدم اليقين او بيئة المجهول تظهر الحاجة الى التغيير وتظهر معها جماعات مقاومة للتغيير وجماعة مؤيدة له هذه التناقضات سببها اختلاف وجهات النظر حول مفهومي الربح والخسارة، فالإصلاح ما هو الا وسيلة للخروج بأقل ضرر من الخسارات للنخبة الحاكمة[3]. باختصار يمكن تلخيص اهم الملامح المميزة لهذا المشروع في النقاط التالية[4]:

- سلطة لا متناهية للنخبة الحاكمة.
- تعددية سياسية وحزبية محدودة او شكلية.
- غياب التعبئة السياسية.
- غياب ايدولوجيا سياسية مؤطرة.

[1] -Abdeslam Maghraoui, « Démocratisation de la corruption au Maroc : réformes politiques dans une culture du pouvoir immuable », **NAQD,** N°19-20, janvier 2004, p 105.

[2]- صمويل هينتغتون، **مرجع سابق**، ص 200.

[3] -Olivier Pinot de Villechenon, **Le pouvoir illégitime**, Paris : Edition lettres du monde, 1993, p 12.

[4]- ليلى سيدهم، مرجع سابق، ص 45.

ب. المشروع الإصلاحي بمبادرة النخبة المعارضة:

ان تبني النخبة المضادة او المعارضة قاطرة الإصلاح السياسي يعني ان ميزان القوة قد تحول لصالحها، فيستحيل للمعارضة ان تتبنى أي مبادرة إصلاحية دون ان تقوم بإضعاف الحكومة القائمة[1] فتحقق هذا الشرط يعني رفع النخبة المعارضة لشعار الإصلاح السياسي تحت راية إعادة التأسيس، أي صياغة خارطة طريق جديدة قائمة على مؤسسات جديدة، مستقلة، محايدة وممثلة لجميع القوى السياسية في المجتمع، تتولى مهمة إعادة توزيع الأدوار السياسية والاجتماعية بالشكل الذي يسمع بكل الأطراف الفاعلين بالمساهمة في بناء قاعدة ديموقراطية، والاعتماد على القيادة الجماعية لإدارة المرحلة الانتقالية تفاديا لوقوع الازمات التي غالبا ما تقع فيها الأنظمة التسلطية فبعد تجاوزها لأزمة التخلص من النظام الشمولي تجد نفسها في ازمة الصراع على الحكم، وعلى اثر ذلك فان فشل النخب المعارضة في العالم الثالث وتراجع دورها يعود الى سبب اعتمادها على المؤسسات القائمة التي أصبحت تعبر ان إرادة الافراد القائمين عليها وتفكر بمنطقهم وتجسد توجهاتهم الشخصية[2].

ويبقى نجاح المعارضة في قيادة مشروع الإصلاح مرهون بمدى التزامها بتلبية متطلبات المجتمع وعدم تكرار ممارسات النخبة الحاكمة والتركيز على اهداف مضبوطة بدقة حتى لا تتشتت جهودها فتسمح لرموز النظام السباق بالبروز مجددا، وهذا يتحقق بالتزامها بما هو متعارف عليه الادبيات السياسية الكبرى التي حددها أبرز فلاسفة علم السياسة[3]، كما يلي:

- أرسطو(Aristote) تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين مع التركيز على الجانب الاقتصادي.
- القديس أوغسطين (Saint augustin) التركيز على العدالة كمعيار للحكم.
- القديس توما الاكويني (Saint thomas d'Aquin) اعتماد المشروعية كأساس للحكم.
- مونتيسكيو(Montesquieu) ضمان الحرية كهدف للنظام السياسي.

ج. المشروع الإصلاحي بمبادرة توافقية بين النخبة الحاكمة والمعارضة

هذا النوع من الإصلاحات يحدث نتيجة تحقيق توازن في القوى بين النخبة الحاكمة والمعارضة. يتمثل ذلك في أن كل طرف يمثل تهديدًا للطرف الآخر. فعندما تدرك النخبة الحاكمة أن المعارضة لديها القوة الكافية لإسقاطها عن السلطة، تصبح مستعدة للتفاوض والمساومة. ومن ناحية أخرى، تدرك النخبة المعارضة أنها بمفردها ليس لديها القوة الكافية لإعادة بناء هياكل الدولة وتحقيق المبادئ الديمقراطية بمعزل عن النخبة الحاكمة. وبالتالي، يتبنى الطرفان خيار "التغيير من خلال الاتفاق"، حيث يتفقون على مشروع إصلاحي وكذا القائمين على تنفيذه. وغالبًا ما تأتي هذه الإصلاحات في ظل ظروف استثنائية وغير مستقرة،

[1]- صمويل هينتيغنون، **مرجع سابق**، ص 218.
[2]- ليلى سيدهم، **مرجع سابق**، ص 46.
[3]- **المرجع نفسه.**

ولا توفر البيئة الملائمة لإعادة بناء النظام الحاكم بصيغة جديدة. بدلاً من ذلك، يتم إعادة ترتيب مكونات الدولة داخل إطارها التقليدي[1].

من خلال استقراء المعطيات السابقة يمكن وصف النخبة بأنها محرك رئيسي لأي عملية إصلاحية مهما كانت طبيعة الأهداف المراد منها، فالإصلاح السياسي ما هو في الأخير الا انعكاس لتصوراتها واتجاهاتها السياسية، فوفقا للنماذج الإصلاحية التي تم ذكرها أعلاه فإن عملية الانتقال الديموقراطي ما هي الا مشروع نخبوي تقوده اما النخبة الحاكمة او النخبة المضادة او كلاهما معا.

ونظرا لتعنت النخبة الحاكمة العربية ورفضها لمشاركة السلطة فان الحديث في بحثنا هذا سيقودنا الى دراسة الإصلاح السياسي بمبادرة النخبة الحاكمة، خاصة اذا تم الأخذ بعين الاعتبار العلاقة التي تجمع النخبة الحاكمة بالمعارضة التي يغلب عليها الصراع بدلا من التوافق، والتي تتميز بالصفات التالية[2]:

- العنف: حيث تلجأ النخبة الحاكمة الى استخدام العنف لصد المعارضة وهو مؤشر يوضح عدم قدرة الطرفين للوصول الى حل بينهما يكون في إطار مؤسساتي قانوني.
- التخلي عن الديموقراطية، فالطرفين ينظر للآخر بنظرة اقصائية، فيحاول كل طرف القضاء على الثاني وهو مؤشر يدل على غياب التنافس وقبول الآخر وهذا ما يتنافى مع أحد اهم مظاهر الديموقراطية.
- التعسف في استخدام السلطة: الذي يظهر من خلال عدم القدرة على التمييز بين الأفراد والمؤسسات، وهو ما يعكس التسلط في استخدام مؤسسات الحكم والبقاء فيها.

فحتى الحكم على ديموقراطية الدول او تحولها الى النظام الديموقراطي يبقى امرا نسبيا، فقد ربط "**هينتغتون**" هذا الموضوع بالمعايير الذي قدمها "**روبرت دال**" التي يجب ان تتوفر في الأنظمة حتى تكتسب صفة الديموقراطية وهي المنافسة، الشمولية والحريات المدنية، فهناك العديد من الدول التي تقوم على مبدأ المنافسة المفتوحة والاقتراع الشامل الا انها تفتقر الى الحريات المدنية، هذه الدول توصف حسب الأدبيات الحديثة على انها "ديموقراطيات دنيا"، وعلى هذا الأساس فان "**دال**" كان اكثر دقة من وصف هينتغتون للديموقراطيات، فطرح هينتغتون يخدم اكثر الديموقراطيات الليبرالية، في حين ان دال قد اكد على انه لا يوجد بلد تتوفر فيه هذه الشروط بشكل كامل، لذلك هو يفضل استخدام لفظة "الأنظمة التعددية" للأنظمة التي تتوفر فيها الشروط بشكل كاف، ومصطلح "الديموقراطية" للنوع المثالي[3].

---

[1]- ليلى سيدهم، **مرجع سابق**، ص 46

[2] Schedler Andreas, « Comment observer la con و solidation démocratique », **Revue internationale de politique comparée,** vol 8, février 2001, p p 230-231.

[3]Renske Doorenspleet, Reassessing the three waves of democratization, **World Politics**, Vol 52, No 03, Apr 2000, p387.

وكخلاصة للقول، يمكن وصف العلاقة التي تجمع النخبة السياسة بعملية الإصلاح السياسي على انها علاقة طردية فكلما زاد توجهات النخبة الحاكمة نحو الديموقراطية كلما كانت الإصلاحات السياسية أكثر فعالية وأكثر استجابة لهذا الهدف والعكس صحيح، علاوة على ذلك فان النخبة السياسية سواء كانت حاكمة او معارضة هي الوحيدة التي بإمكانها ان تباشر بالإصلاح السياسي سواء كان الإصلاح قادم من الأسفل او من الأعلى، ضف الى ذلك فان الإصلاح السياسي ما هو في النهاية الا انعكاس لتوجهات وايدولوجية النخبة فاذا حقق هذا الإصلاح هدف التحول الديموقراطي فهذا يعني ان النخبة الحاكمة عبارة عن نخبة إصلاحية غير مقاومة للتغيير والعكس صحيح، كما يمكن إضافة فكرة انه اذا كان متغير الإصلاح السياسي مرهون فعاليته بالوصول الى الديموقراطية فانه يجب الإشارة ان الديموقراطية المثالية تبقى نسبية، فاذا اخذنا بعين الاعتبار الدول العربية كنموذج حاول التحول من حالة أنظمة تسلطية الى أنظمة ديموقراطية فانه من الصعب تحقيق ذلك في فترة وجيزة او بطريقة متكاملة، فالمسألة تحتاج الى وقت حتى تستقيم الديموقراطية في البلدان النامية بصفة عامة، وذلك لعدة اعتبارات أهمها طبيعة النخبة الحاكمة المتعنتة الرافضة للتغيير، ضعف المعارضة (ان وجدت) وعدم قدرتها على إيجاد بديل مناسب يجعلها قادرة على منافسة الطرف الآخر او حتى اجباره على التفاوض والمساومة في اطار بناء مشاريع توافقية، وبهذا يصبح دراسة الإصلاح السياسي في المنطق العربي متوقف على فكرة مشاريع إصلاحية بمبادرة النخبة الحاكمة وبالتالي ستجد فيها نقص في المنافسة والشمولية والحريات لتكون نتيجة الإصلاح النهائية وفقا لدال عبارة عن الحد الأدنى من الديموقراطية. إذ يمكن ممارسة الديموقراطية حتى في أصعب الظروف، ولكن يتوقف نجاح ذلك على جدية النخبة الحاكمة، واقتناعها وايمانها الحقيقي بالتعددية السياسية والاجتماعية والثقافية ومشاركة السلطة والإدارة العامة مع فواعل أخرى.

كما ان طبيعة هذه العلاقة مرنة وغير ثابتة تتغير وفقا لمقتضيات السياق البيئي والتاريخي والثقافي والاقتصادي للدولة، هذه العوامل هي التي تحدد دور النخبة في عملية الإصلاح السياسي اذا سيكون داعما او مقاوما، فالنخبة لديها تأثير كبير على صياغة السياسات واتخاذ القرارات وكذا تنفيذها وبهذا تأييدها للإصلاح او رفضها له يؤثر بشكل كبير على فعالية ومخرجات البرامج الإصلاحية، ففي حال كانت النخبة مؤيدة للإصلاح السياسي وداعمة للتغيير، فهي ستسعى إلى لعب دور إيجابي في دعم السياسات وتحفيز الإصلاحات السياسية اتجاه هدف بناء أنظمة اكثر ديموقراطية، اما في حالة عدم تأييدها للإصلاح السياسي فهذا يعني انه يوجد تضارب مصالح ومساس لحدود النخبة، فتصبح مصلحتها في الحفاظ على الوضع الحالي وعدم تغييره. في هذه الحالة قد يكون لديها ميل لمقاومة الإصلاحات التي قد تهدد مكاسبها، فتصبح المصالح الشخصية عائقاً أمام الإصلاحات السياسية الجادة، فتتحول النخبة الى مقاومة للإصلاح السياسي ويمكن أن تستخدم نفوذها لمحاولة منع التغييرات التي قد تقلل من نفوذها وتمس مصالحها.

وبناء على هذا الطرح سنحاول من خلال العناوين القادمة تقديم شرح لأهم المجالات التي يمكن ان تحملها المشاريع الإصلاحية التي تقدمها النخبة الحاكمة، مع محاولة تقديم اسقاطاتها في العالم العربي من خلال تقديم تجارب لبعض الدول العربية.

ثانيا. المشاريع البارزة التي تقودها النخبة السياسية في سبيل تحقيق الإصلاح السياسي

خدمة لمطالب الإصلاح السياسي، تبادر النخبة السياسية بمجموعة من المشاريع التي تهدف الى رفع وتحسين مستوى الكفاءة والفاعلية لدى الهياكل المؤسسية والسلوك السياسي للأفراد على حد سواء، سعيًا منها لتحقيق تأثير إيجابي شامل على بنية المجتمع.

أ. مشروع الإصلاح القيمي

تقوم النخبة السياسية بعملية اصلاح الأفراد عن طريق تحكمها بتكوين الثقافة السياسية، فأي مجتمع لابد وان يضم ثقافة سياسية معينة اتجاه السلطة والنخبة السياسية التي تمارسها، هنا يصبح للنخبة السياسية دورا مهما في التأثير على هذه الثقافة سواء بالسلب وبالإيجاب.

1. اتجاهات الثقافة السياسية

هناك جدل حول طبيعة التأثير على الثقافة السياسية إذا ما كان في اتجاه واحد او في اتجاهين، هذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

- **الاتجاه الأحادي:**

يقوم هذا الاتجاه على ان المجتمع يقوم على فئتين الأولى محدودة مسيطرة والثانية واسعة مسيطر عليها، وبالتالي وجود نوعان من الثقافة الأولى "مهيمِنة" تعبر عنها الفئة الأولى الأقوى والثانية "مهيمن عليها" تعبر عنها الفئة الثانية الأضعف، وينتج عن هذه الثنائية سيطرة الثقافة المهيمِنة على الثقافة المهيمن عليها وتوجيهها بطريقة خفية لا واعية، فالمعرفة السياسية والدينية والعقائدية والعلمية والاجتماعية ما هي في الأخير الا ذات مضمون سياسي خفي يراد توظيفها لخدمة المصالح الأيدولوجية للفئة الأقوى، فتصبح آلية تكريس الثقافة المهيمنة تقوم على فرض قيمها وأفكارها وتحويلها الى قيم اجتماعية عامة تتبناها الفئة الأضعف بطريقة غير واعية بالاعتماد على التمويه والاستبعاد، وفي هذا الصدد يتم الاعتماد على النخب الوسيطة كالنخب الإعلامية والفكرية والفنية حتى تكون كهمزة وصل تعمل على تسويق أفكار وقيم النخبة السياسية عند الجمهور، ومثال ذلك عندما يدافع المثقفين القوميين عن الأنظمة القومية او عندما يرجع رجال الدين سبب المشاكل السياسية الى قصور الوازع الديني بدل من اتهام النخبة السياسية، في المقابل تجد الثقافة الشعبية تتميز بكونها ثقافة تابعة، منقادة وتميل الى التكيف والاندماج مع ثقافة النخبة السياسية،

فهي غير عقلانية تميل للعاطفة وتفتقد للحس النقدي، إضافة الى ايمانهم بالقدرية المطلقة الأمر الذي يبعدهم عن التفكير عن المسببات الحقيقية لمشاكلهم[1].

بعض الدراسات تشير إلى هذا الاتجاه باعتباره ناتجًا عن مصادر التكوين القادمة من الأعلى، سواء من النظام السياسي أو النخبة الحاكمة، أو كجزء من نتائج السياسة العامة. وإذا تم اعتبار النخبة المهيمنة كمصدر مكون للثقافة، إيجابيًا أو سلبيًا، فإنها غالبًا ما تُنظر إليها على أنها تسعى لإعادة إنتاج امتيازاتها. لذلك، يرى بعض المفكرين، مثل "فرانسيس فوكوياما"، أن مشاركة النخبة في تكوين "رأسمال اجتماعي" غالبًا ما تكون محاولات لإعادة إنتاج مكاسبها. يرفض هؤلاء المفكرون فكرة أن يكون للنخبة دور إيجابي في تشكيل ثقافة المجتمع، حيث يشدد "فوكوياما" على أن الثقافة تعتمد في النهاية على الدين والتقاليد والتجربة التاريخية المشتركة وعوامل أخرى خارجة عن سيطرة الحكومة. ويرى "فوكوياما" أن النخبة قد تلعب دورًا سلبيًا في هذه العملية، ويفضل أن يكون لعملية الإصلاح القيمي دورًا أكبر للقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومع ذلك، هناك من ينتقد هذا الاتجاه ويرفض مبالغته في إعطائه أهمية للحياة الاجتماعية على حساب الحياة السياسية. يرى البعض أن توجهات المجتمع ترتبط بنظام الحكم وأن السياسات العامة يجب أن تخدم تطلعات المواطنين. في هذا السياق، يعتبر التفاعل بين النخب وغير النخب ضروريًا، حيث تؤثر النخبة المهيمنة بشكل كبير في بناء الثقة السياسية. ويُشير بعض الباحثين، مثل "فارهيم"، إلى أن الحزب السياسي الحاكم يسعى إلى تنفيذ إيديولوجيته بشكل حزبي، ويكسب ثقة فئة من الناس، في حين قد تظل فئة أخرى رافضة لتلك الأيدولوجية مشكلة تيارًا مع المعارضة، وهذا يعكس مظهرًا من مظاهر الثقافة السياسية[2]

- **الاتجاه الثنائي:**

يقوم هذا الاتجاه على أساس مرن من التأثير المتبادل من الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما والنخبة السياسية، وينطلق هذا الاتجاه من مبدأ ان الثقافة السياسية ماهي الا أحد مكونات الثقافة الاجتماعية العامة، ومادام ان أعضاء النخبة السياسية هم جزء من أعضاء المجتمع فان ثقافتهم قد تأثرت بثقافته من خلال عملية التنشئة السياسية التي صاحبتهم طيلة حياتهم الاجتماعية، وما يؤيد هذا الاعتقاد هو ان أعضاء النخبة السياسية ليسوا دائمين بل هم عرضة للتغيير والاستبدال، فعند تولي هذه النخبة مقاليد الحكم وصنع القرار لا تكون بمعزل عن الثقافة السياسية للمجتمع التي تؤثر فيهم وفي أي قرار إصلاحي يتخذونه، فتكون عملية تأثير تبادلية بين النخبة السياسية والثقافة السياسية للمجتمع، فثقافة المجتمع قد تحدد شكل الحكم، عناصر النخبة السياسية من خلال اختياراته في الانتخابات، كما تلعب الخبرات والمواقف التاريخية دورا في اتخاذ مواقف اتجاه عملية اختيار أعضاء النخبة السياسية، فتجد مجتمعات ترتفع لديها درجة الولاء والانتماء للوطن فتكون فيها درجة اهتمام ومشاركة الفرد في الحياة السياسية مرتفعة، الأمر الذي يساهم

[1]- وليد محمد محمد سيد القاضي، **دور النخبة السياسية في تكوين الثقافة السياسية**، 2015، ص 16-19، https://bit.ly/3GAPJVX.
[2]- نادية أبو زاهر، **دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأسمال اجتماعي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013، ص 27-30.

طواعية في عملية النهوض بعملية الإصلاح والتنمية في مجتمعاتها، في حين يوجد مجتمعات تقل فيها درجة الولاء ويرتفع لديها شعور الاغتراب لدى مواطنيها فتصبح نظرتهم اتجاه النظام نظرة تشاؤمية فهم بالنسبة لهم مجرد نظام تسلطي يمارس الوصاية عليهم ويجردهم من رغباتهم.

بيد ان الثقافة السياسية تؤثر على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فالاستقرار السياسي مرهون على الثقافة السياسية السائدة، فالتجانس والتوافق بين ثقافة المجتمع وثقافة النخبة السياسية امر ضروري لضمان الاستقرار في المقابل الاختلاف والتجزئة بين ثقافة الطرفين يشكل تهديدا وضربا للاستقرار، فأي نظام سياسي يحتاج الى ثقافة تغذيه، وهذا ما قد يتجلى من خلال التأثير ثنائي الاتجاه، إضافة الى ضرورة الاقتناع بفكرة ان الثقافة السياسية ترتكز بالأساس على المرحلة التي تسبقها أي التنشئة السياسية والتي تتطلب وقتا طويلا حتى تؤتى نتائجها، فمحاولة النخبة السياسية فرض نموذج ثقافي معين في فترة زمنية قصيرة يعتبر ضربا من الخيال خاصة في ظل موجات التحول الديموقراطي التي أصبحت تهدد استقرار واستمرارية هذه النخب، لكنها تستطيع تعزيز وتقوية بعض القيم مثل التشجيع على ثقافة المشاركة السياسية، الثقة في البرامج الإصلاح السياسي التي ستقوم بها، فتقدم اي برنامج إصلاحي ونجاحه مرتبط بتقبل الأفراد ورضاهم عنه[1].

اجمالا للقول، فان قيام النخبة السياسية بعملية الإصلاح السياسي للأفراد، قد تأخذ شكلين، **شكل إيجابي** حين تسعى هذه النخب الى الموافقة بين الاتجاهات الثقافية العامة للمجتمع واتجاهاتها التي تحاول الوصول اليها فتكون نتيجة ذلك رضا وقبول ودعم الجماهير لهذه النخبة ونجاح المشاريع الإصلاحية، كما قد تأخذ **شكل سلبي** حين تحاول النخبة فرض نموذجها الثقافي الخاص بها على الجماهير بهدف خدمة مصالحها دون الأخذ بعين الاعتبار لتوجهات المجتمع ليصبح بذلك مشروع الإصلاح السياسي متوقف على ما تريد النخبة السياسية اضافته وما تريد حذفه، خدمة لبقائها واستمرارها، وبالتالي الشكل الإيجابي للإصلاح ما هو الا ترجمة لحقيقة عدم وجود فرض مطلق للقيم من قبل النخبة السياسية، فدورها في نشر ثقافة سياسية معينة يبقى نسبيا تبعا لتوجهات الأفراد السائدة، اما الشكل السلبي فهو يوحي بأن المجتمعات تمتاز بثقافة سياسية ضيقة ومحدودة فلا قوة لأفرادها ولا علاقة لهم بالسياسات العامة، الأمر الذي يترتب عنه قيام النخبة بما تشاء، وهنا يدور الحديث ويرجع الى نقطة الانطلاقة القائمة على النظرة الكلاسيكية لثنائية الأقلية المسيطرة والأكثرية الخاضعة.

[1]- وليد محمد سيد القاضي، مرجع سابق، ص 19، 20.

وبالتالي فان للثقافة السياسية دعامتين احداها مرتبطة بالنخبة السياسية، والأخرى مرتبطة بالأفراد، فوعي الأفراد وتمتعهم بثقافة إيجابية تفعل وجودهم في الحياة السياسية ويحد من هيمنة وسيطرة النخبة الحاكمة ويجعلها في بحث دائم عن كسب رضا الجماهير، والعكس صحيح، ضعف ثقافة الأفراد وغيابهم عن الحياة العامة والسياسية يفتح المجال امام النخبة السياسية للقيام بمخططاتها وفرض أيدولوجياتها بكل أرحية.

2. آليات النخبة السياسية في تكوين ثقافة سياسية:

يُعدُّ تعميقُ الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع أحد عوامل الاستقرار الاجتماعي والسياسي بشكل خاص، فالاستقرارُ السياسي يعتمدُ على الثقافة السياسية، إذ إنَّ تحقق التجانسَ الثقافي والتوافقَ بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار، أما التجزئةُ الثقافية بين عقلية النخبة وعقلية الجماهير، فتمثّلُ مصدرَ تهديدٍ لاستقرار النظام السياسي[1]، لذلك تلجأ النخبة السياسية على الأساليب التالية لتكوين الأفراد سياسيا وجعلهم أكثر وعيا وادراكا للواقع السياسي:

- **الاتصال السياسي للنخبة:**

يقصد به نقل القيم والمعلومات والأفكار ذات المغزى السياسي بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، بهدف الاقناع وتحقيق اهداف قد تتعلق بتغيير السلوك والقيم والنظم الاجتماعية، والتي تعتبر عاملا لا يمكن الاستغناء عنه في عملية التوعية والاقناع، وكذا إقامة علاقات سواء بين النخبة السياسية ونظيرتها من النخب الثانية في مختلف المجالات، او مع الجماهير، بهدف توحيد الجهود ومجابهة أي شكل من أشكال الاستبداد، الأمر الذي يؤدي الى تحقيق التعبئة الاجتماعية[2]

- **التعبئة الاجتماعية:**

والتي يقصد بها "جعل الطاقات الكامنة غير المستخدمة للشعب متاحة امام النشاط الجمعي، الأمر الذي يتطلب احداث تغيير في القيادة والتوجيه"، او هي كما وصفها "كارل دويتش": "...ان تجعل الناس عرضة لأنماط جديدة من التنشئة والسلوك"، فهي تشير على وجه التحديد الى المبادئ التي يمكن استخدامها للتأثير على أكبر عدد من الأفراد واقناعه للمشاركة او الانخراط في نشاط معين (مثل المشاركة في الانتخابات، التطوع، السلوكيات المستدامة بيئيا، المشاركة في الاقتصاد المحلي من خلال دعم الأعمال

[1]- هبة علي حسين، دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديموقراطي: العراق انموذجا، **مجلة حمورابي**، العدد 27-28، صيف-خريف 2018، ص 04.

[2]- بوروني زكريا، **النخبة السياسية واشكالية الانتقال الديموقراطي: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة قسم العلوم السياسية، 2010، ص 144.

المحلية وتعزيز فرص العمل...الخ)، يتم بموجبها استخدام وسائل تحفيزية لحشد اكبر عدد من الأشخاص لاعتبار ان التعبئة الاجتماعية توفر فائدة جماعية ضئيلة ما لم يقم بها عدد كبير من الأشخاص[1].

وبالتالي يمكن القول ان التعبئة الاجتماعية تعتبر امرا بالغ الأهمية لإحداث تغييرات إيجابية في المجتمع، هذا المصطلح يشير إلى الالتزام بالمسؤوليات الاجتماعية والمشاركة الفعّالة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفرد والمجتمع، تعتمد فعاليتها على عوامل مثل التواصل المقنع وقنوات التعبئة والشبكات الاجتماعية فهي بمثابة اجراء مرتبط بفهم الفرد للمسؤوليات الاجتماعية ودوره في خدمة وتحسين المجتمع الذي يعيش فيه. وبالتالي التعبئة هي عبارة عن عملية تحضير الجماهير لاستقبال سياسات والمشاركة في تنفيذها، قد تشمل جميع مجالات الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية...الخ.

- **التنشئة السياسية:**

التنشئة السياسية هي مصطلح ظهر في الأدب الإنجليزي عام 1928. يتعلق الأمر بعملية إعداد الفرد للاندماج والتعايش الفعال داخل المجتمع. ومع ذلك، خلال الفترة التي سبقت الخمسينيات من القرن الماضي، لم تكن تعريفات التنشئة السياسية دقيقة، حيث كانت تقتصر في المقام الأول على وجهات نظر المعلمين والفلاسفة. لقد تقاطع مفهوم التنشئة السياسية مع مفاهيم أخرى مثل التعليم، وأصبح موضوع اهتمام علماء الاجتماع وعلماء النفس. نمت أهمية التنشئة السياسية بسبب الدراسات حول الاغتراب السياسي وانفصال الشباب عن الأمور السياسية. وقد أكد المحللون الوظيفيون دورها في الحفاظ على توازن النظام السياسي. أجرى "هربرت هيمان" الفحص الأولي المتعمق للتكوين السياسي في عام 1959. سلط هيمان الضوء على أهمية دراسة السلوك السياسي والفروق بين المجموعات المختلفة. ووصف التنشئة السياسية بأنها تعليم الأنماط السلوكية التي تمكن الأفراد من التكيف مع المجتمع من خلال مؤسساته المختلفة. ربط "غابرييل ألموند" التنشئة السياسية بتعزيز القيم والمواقف التي تعزز التكيف مع النظام السياسي. اما دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية فعرفتها على أنها عملية تلقين رسمي وغير رسمي، مخطط وغير مخطط، وتشمل القيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية في مختلف مراحل الحياة من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة[2].

[1] - Todd Rogers and others, Social Mobilization, **Annual Review of Psychology**, Sep 2017, p 162.

[2]- حفصة عزوز، "التنشئة السياسية"Political Socialization - ، الموسوعة السياسيّة، 30-01-2022، https://political-encyclopedia.org/dictionary/التنشئة السياسية تاريخ التصفح: 21-11-2023

غايتها الأساسية تشكيل ثقافة سياسية متناقلة عبر الأجيال فهي غير مخصصة لفئة معينة ومستمرة زمانا ومكانا، كما قد تكون موجهة لخلق ثقافة جديدة تواكب التطلعات والرهانات المستجدة. فاذا اخذنا الانتقال الديموقراطي كأحد غايات الإصلاح، والذي بات أحد اهم طموحات الجماهير والنخبة على حد سواء، فان تحقيقه مرتبط بخلق ثقافة سياسية ملائمة تظهر في تفكير الحكام والمحكومين، فلا يمكن ان تتحقق الديموقراطية وتستمر بمجرد تدوينها كقواعد دستورية انما يجب ان تمارس الأفكار والحقوق والمبادئ الديموقراطية من قبل الجماهير، مع الزام الحكام العمل بمقوماتها وعدم الالتفاف عليها والتورط في الفساد، لتصبح النخبة السياسية امام تحديين، السعي لتغيير النظام السياسي والسعي لتغيير المجتمع، فالديموقراطية الحقيقية تتطلب حكومة ديموقراطية وشعب ديموقراطي، الأمر الذي يتطلب تنشئة سياسية مبنية على مقومات الديموقراطية، وهنا يمكن القول ان دور النخبة السياسية في الانتقال الديموقراطي ليس مجرد شعارات ترفع او مبادرات تتوقف بمجرد الوصول الى الحكم، بل هي عمل دؤوب مستمر يستهدف تغيير مؤسسات النظام السياسي، وترسيخ الديموقراطية كثقافة مجتمعية، ومقوما للسلوك والتفكير سواء لدى الحكام او المحكومين[1].

شكل رقم (5) يوضح كيف تساهم النخبة السياسية في اصلاح الأفراد

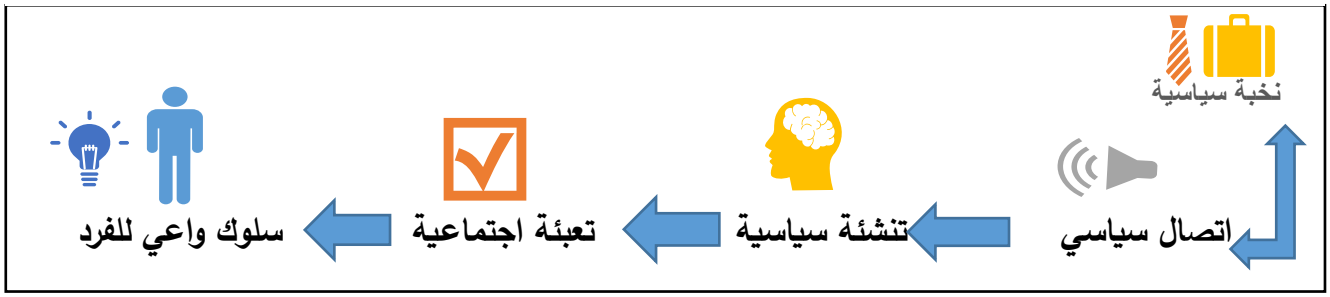

المصدر: من اعداد الطالبة.

ان الأساس الذي يقوم عليه البعد القيمي للإصلاح هو ان عملية الإصلاح تكون بدايتها النفس البشرية فمن خلاله يتم إعادة هندسة المجتمعات وفقا لمخطط تربوي وتثقيفي جديد فإحداث ثورة على مستوى العقول يكون هدفها الغاء العادات والأفكار البالية توفر نوعا من التوافق بين البنية الفوقية والتحتية للأنظمة أي بين النخبة والجماهير، الأمر الذي يؤدي الى إيجاد تناغم وتوافق يسمح باحتواء جميع الاختلافات بين مختلف شرائح المجتمع، أي تهيئة قاعدة شعبية لها القدرة على استيعاب التغيير وحتى المشاركة فيه.

[1]- بوروني زكريا، **مرجع سابق**، ص 146.

فالجانب الثقافي وهو الجانب الأكثر صعوبة واحد أهم المحددات الرئيسية لنجاح الاصلاح في العالم العربي، والنجاح في تحقيقه يعتبر حل للعلاقة الشائكة بين النخب والجمهور فمن خلاله يتخلص الجمهور من لا وعيه وتخرج النخبة من عزلتها عن جماهيرها.

ب. مشروع الإصلاح القانوني والمؤسساتي

غالبا ما تتم عملية الإصلاح السياسي بناء على خصوصية كل بلد، استنادا الى طبيعة نظام الحكم وتوجهات قادته، شدة المعارضة، درجة الضغط الداخلي والخارجي، الأمر الذي يؤدي بالنخبة السياسية او النخبة الحاكمة الى إعادة النظر في بنائها القانوني والمؤسساتي واجراء إصلاحات على مستواهما على النحو التالي:

1. الإصلاح الدستوري والتشريعي

يأتي الإصلاح الدستوري والتشريعي خدمة لمتطلبات العصر، بحيث يتم الحرص على ان لا تتناقض مواده مع المبادرات التي سيقوم بها النظام السياسي، وان يتماشى مع بنود المواثيق الدولية خاصة تلك المتعقلة بحقوق الانسان وحريات الأفراد، بمعنى ان تعكس نصوصه المتغيرات والتطورات، وبشكل عام يحرص الإصلاح الدستوري والتشريعي على ان ضمان النقاط التالية[1]:

- الفصل بين السلطات الرسمية فصلا صريحا واضحا وصريحا.
- تحديد شكل الحكم بما يضمن التداول السلمي على السلطة.
- نزاهة الانتخابات.
- ضمان حرية الرأي والتعبير.
- ضمان حرية المأسسة السياسية والمدنية (حرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية...).
- تكريس مبادئ المواطنة من خلال ضمان حقوق الممارسة لكل فرد مهما جنسه او عرقه او انتمائه الديني والاجتماعي.

تلعب الإصلاحات الدستورية دورًا حيويًا في تنظيم العمل السياسي والإداري. في الواقع، تتمثل أهمية هذه الإصلاحات في تحقيق التوازن بين الهياكل السياسية والاجتماعية، وضمان تكييف النظام القانوني مع تطورات المجتمع وتلبية احتياجاته المستمرة والمتقدمة في مختلف المجالات التي أُنشئت في سبيلها مؤسسات الدولة، فعلى حد تعبير الباحث طارق البشري، يعكس أي تعديل دستوري أو قانوني، سواء من حيث الشكل أو المضمون، تأثيره في العلاقات الداخلية للدولة مع مختلف أجهزتها. يعتبر هذا التوازن بين القوى السياسية

[1]- صونية العيدي، **واقع الممارسة المواطنية في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر: دراسة ميدانية ببعض ولايات الشرق (بسكرة، باتنة وسكيكدة)**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015، ص ص 79، 80.

والاجتماعية أمرًا أساسيًا، حيث يهدف إلى إرساء نظام يعكس تطلعات واحتياجات المواطنين، ويسهم في تشكيل الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية[1]

2. الإصلاح المؤسساتي

ان ا إصلاح المؤسسات يُعَدّ عملية تُقَام بغرض إعادة النظر في هياكل ومؤسسات الدولة، بهدف احترام حقوق الإنسان والالتزام بسيادة القانون، مع تعزيز المساءلة أمام الناخبين. تتسم جهود الإصلاح، التي تعتمد على مقاربة العدالة الانتقالية، بقدرتها على تحقيق المساءلة وتصحيح الأضرار الناتجة عن الانتهاكات، والأهم من ذلك، القضاء على الهياكل والمعتقدات التي أسهمت في وقوع تلك الانتهاكات. لهذا السبب، يتزايد التأكيد على ضرورة تبني هذا النوع من الإصلاح، والذي غالبًا ما يُشجع عليه مبادرات المصالحة، التي تكشف عن الجوانب المؤسسية لأخطاء الماضي[2].

فإصلاح البنية المؤسسية له أهمية بالغة في سياق الإصلاح الدستوري والتشريعي والقيمي. يجب أن ندرك أن الإصلاح المؤسسي هو خطوة أساسية ولازمة لضمان نجاح الإصلاحات القانونية والقيمية. ومن ثم، يمكن تحديد بعض السمات الرئيسية لهذا النوع من الإصلاح التي تم استنتاجها من قراءتنا المتأنية لمجموعة من المصادر والمراجع على النحو التالي:

- الارتباط التناغمي: يتعين أن يكون الإصلاح المؤسسي متناغمًا مع الإصلاحات الدستورية والتشريعية والقيمية. يجب أن يتماشى النظام المؤسسي مع الأهداف والرؤى المحددة في الإصلاح الدستوري والتشريعي.
- الشفافية والمشاركة: يجب أن يشمل الإصلاح المؤسسي عمليات شفافة ومشاركة واسعة النطاق من قبل المواطنين والأطراف المعنية. هذا يساهم في تعزيز الشرعية والقبول العام للإصلاح.
- تطوير الهياكل والأدوار: يتضمن الإصلاح المؤسسي إعادة تقييم وتطوير الهياكل والأدوار المؤسسية لضمان فاعلية العمل الحكومي وتحقيق الأهداف المرسومة.
- تعزيز القدرة والتدريب: يجب تعزيز قدرات الموظفين الحكوميين وتزويدهم بالتدريب اللازم لضمان تنفيذ الإصلاحات بفعالية.
- المراقبة والتقييم: يجب إجراء مراقبة وتقييم دوري لأثر الإصلاح المؤسسي على تنفيذ الإصلاحات الأخرى وتحقيق الأهداف المنشودة.
- مراعاة القيم والمبادئ: يجب أن يكون الإصلاح المؤسسي مبنيًا على القيم والمبادئ التي تسهم في تعزيز العدالة وحقوق الإنسان والديمقراطية.

[1]- سهام زروال، عمراني كربوسة، الإصلاح الدستوري في الخبرة العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 50، 2018، ص 237.
[2]- مركز ICTJ، اصلاح المؤسسات، https://www.ictj.org/ar/institutional-reform، تاريخ التصفح 05-01-2023.

بالتالي، يمكن القول إن الإصلاح المؤسسي يمثل الأساس الذي يجعل من الممكن تحقيق الإصلاحات الأخرى بنجاح وتحقيق الأهداف المجتمعية المرجوة.

خلاصة واستنتاجات

مهما تعددت الاختلافات في زوايا النظر المفاهيمية والنظرية في موضوع النخبة فان القاعدة العامة المشتركة بينها تقر بان النخب هي اقلية من الناس تمارس التأثير على الأكثرية، غير ان تصنيف هذه الأقلية وكيفية انتقاءها هو العامل الذي يضع الاتجاه النخبوي محل جدل خاصة إذا جمع بين الرفيع والوضيع الخيّر والشرير في نفس الصنف لمجرد تفوقهم في ميادينهم حتى لو كان ذلك التفوق غير شرعي، كما ان القضايا المتعلقة بالنخب ترتبط بالقضايا التي يعيشها مجتمع ما في لحظة تاريخية معينة فمهام النخب في حقبة ماضية ليست نفسها مهام النخب في الحقبة المعاشة حاليا، ضف الى ذلك حقيقة تعدد النخب الذي يعد امر حتمي يفرض نفسه رغم عدم توافق الآراء حوله فلا يمكن انكار ان كل مجال يحتاج لفئة تمثله فالمجال الطبي مثلا يحتاج الى نخبة من الأطباء وليس نخبة من الإداريين، لكن هذا لا يلغي فكرة ضرورة التنسيق والتعاون بين النخب في مختلف المجالات من أجل تقديم خدمات حقيقية تليق بأفراد المجتمع، الا انه لابد من الإقرار بفكرة وجود نخبة اقوى او أكثر تأثيرا من الأخرى فغالبا ما تكون النخبة السياسية خاصة الحاكمة منها اكثر فعالية من غيرها، ويبقى هذا الامر نسبي يختلف حسب طبيعة كل نظام فقد تجد في نظام ما سيطرة النخبة العسكرية وفي نظام آخر تفوق النخبة الاقتصادية لكن اذا استطاعت هذه النخب ممارسة الحكم سيتم تصنيفها كنخبة سياسية حاكمة وبالتالي العودة الى فكرة تفوق ما هو سياسي، الا ان ما يعاب على التصور النخبوي ان لفظة النخبة أصبحت تضفي على هذه الفئة شرعية التأثير وتزرع نوع من الثقة لدى الجماهير، كما ان هذا المفهوم يفرض دائما تقسيم المجتمع الى اقلية مؤثرة وأكثرية خاضعة، الأمر الذي قد يؤدي الى حالة من الطبقية المضرة خاصة اذا لم يتم ضبطه فحين تتجرد النخب من دورها النفعي الذي يُحملها مسؤولية توجيه وتنظيم الجماهير، تصبح هذه النخب تقسم المجتمع الى اقلية تستعلي على الأكثرية، فحتى من حيث التسمية تطلق النخبة على ذاتها القابا راقية (النبلاء، الأعيان، العلماء...) بينما يطلق على الأكثرية تسميات دونية (الغوغاء، العبيد، العوام...) الأمر الذي يعمق الهوة بين الفئتين ويحول العلاقة بينهما من علاقة تكاملية الى علاقة صراع.

الامر الذي يتطلب لجوء النخبة الحاكمة إلى نماذج وبرامج الإصلاح، التي من شأنها أن تنشئ حالة من التوازن في علاقتها مع عامة الناس، فمن خلال ما تم عرضه يمكن القول ان الإصلاح السياسي هو ببساطة مظهر من مظاهر رغبة أو إكراه النخبة الحاكمة لإجراء تغييرات استجابة للمطالب الشعبية، من أجل منع الاضطرابات وامتصاص الغضب الشعبي الذي يمكن أن يتصاعد إلى ثورة او عصيان مدني. فهو يعتبر جانبًا حاسمًا يعكس التطلع إلى استقرار المجتمعات ورغبة الأنظمة السياسية في التكيف وتعزيز تقبلها، وبالتالي يصبح وسيلة في يد النخب الحاكمة لمحاولة إرضاء الجمهور وضمان استمراريتها . من جهة أخرى قد يتحول فشل النخب في الاصلاح الى فرصة للجمهور لاستخدام غضبه واحتجاجاته كأساس

للسيطرة على عملية الإصلاح التي فشلت نخبهم في قيادتها، مما يؤدي إلى إعادة توجيه مسار الإصلاح ليصبح من الأسفل إلى الاعلى، أي من القيادة المجتمعية.

ففي النهاية يمكن القول انه من الضرورة ان يتم فهم عمق عملية الإصلاح ومستوياتها ومجالاتها وكذا النموذج المناسب لكل ظرف، وان تستوعب النخبة مطالب جماهيرها ودورها في هذه العملية، والا ستتحول النخبة نفسها الى دافع من دوافع الإصلاح، فيتم التخلي عنها واستبدالها بأخرى خاصة إذا كانت تفتقد الى الشرعية.

الفصل الثاني

الإطار التحليلي للنخبة السياسية وعملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية

الفصل الثاني: الإطار التحليلي للنخبة السياسية وعملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية

تحتل المنطقة العربية مكانة مهمة في مجال الدراسات السياسية، لا سيما فيما يتعلق بدراسة المناطق. ويرجع ذلك إلى وضعها الجيوسياسي، فضلاً عن مواردها البشرية والطبيعية، التي جعلتها هدفًا للقوى الخارجية عبر التاريخ. ومع ذلك، تواجه المنطقة حاليًا تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية ناتجة عن عوامل مختلفة. أحد أهم تلك العوامل هو الآثار المترتبة عن الاستعمار، والتي أثرت بعمق على مفهوم الإصلاح في الفكر العربي. اين سعى العديد من المفكرين الإصلاحيين العرب، مثل محمد عبده ورشيد رضا... الذين كانوا شخصيات بارزة في النخبة العربية خلال تلك الفترة، إلى تطوير خطاب إصلاحي وثيق الصلة بالواقع العربي في تلك الحقبة.

شهدت الدول العربية بعض علامات التغيير بعد موجة التحولات الديمقراطية التي حدثت في أجزاء مختلفة من العالم. فبعد تحررها من الاستعمار، حاولت هذه البلدان تبني طريق الانفتاح ومحاكاة التطور السياسي والاقتصادي والتكنولوجي، واستجابة للضغوط الدولية، تبنت أطروحة التحديث على النمط الغربي، وبهذا أدت مبادرات الإصلاح التي فرضتها البيئة الخارجية إلى وضع قضية التغيير في العالم العربي امام المجهر، وفضحت أزمة الديمقراطية التي تواجهها بعض الدول ووضعت الأنظمة العربية في حرج دولي ومحلي. وفي هذا السياق، ظهرت حاجة ملحة للإصلاح السياسي نظرا لما تواجه هذه الأنظمة من تحديات متعددة، بما في ذلك التحولات الاقتصادية المعقدة، والتوترات الاجتماعية المتصاعدة، والضغوط الدولية المتنوعة، علاوة على ذلك انتشار قضايا مثل الافتقار إلى الشفافية وتركيز السلطة والمشاركة المجتمعية المحدودة. وبالتالي، زادت مسؤوليات النخب الحاكمة العربية، مما اضطرها إلى مراجعة خططها وتصحيح مسارها وإعادة تقييم علاقتها مع الجمهور، لا سيما في ضوء الطبيعة المتغيرة للجمهور المتأثر بالثقافة والبيئة الغربية.

وبناء على هذا الطرح سيحاول هذا الفصل ان يحدد خصوصية المنطقة العربية وأنظمتها ونخبها، مع تسليط الضوء على دور النخبة السياسية في عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي من خلال استقراء لبعض النماذج الإصلاحية التي بادرت بها النخب السياسية العربية.

المبحث الأول: البعد الاستراتيجي للمنطقة العربية وخصوصية أنظمتها السياسية

تحظى المنطقة العربية وأنظمتها السياسية بالاهتمام الكبير من قبل الباحثين في مجال الدراسات الأمنية والسياسات المقارنة، حيث تعد محورًا استراتيجيًا ذا أهمية خاصة في الساحة العالمية، وأصبح فهم الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لهذه المنطقة جوهرًا لتحليل الدور الاستراتيجي الذي تلعبه في العلاقات الدولية.

ومع ذلك، يتضح أن هذه الأهمية وثقلها الاستراتيجي قد انعكسا بطريقة مختلفة في الواقع الراهن. فعوامل القوة التي تميز المنطقة أصبحت تشكل فرصًا للبيئة الخارجية، حيث استفادت الدول الكبرى من الموارد الاستراتيجية والموقع الجغرافي للمنطقة لصالحها.

على الجانب الآخر، أصبحت تلك العوامل تشكل تهديدًا للبيئة الداخلية، حيث أصبحت الدول العربية مجبرة على التصدي المستمر للتحديات والتهديدات الأجنبية. هذا الخطر الأجنبي أصبح جزءًا لا يتجزأ من مسار تطور هذه الدول في مختلف مراحل تاريخها، وأثر بشكل كبير على أدائها في خدمة شعوبها.

أثرت هذه الديناميات الخارجية على الأداء الداخلي للدول العربية وعلى على جودة الحياة فيها وانتشار الفساد بشكل واضح. فالتركيز الزائد على التحديات الخارجية قد أثر سلبًا على قدرة هذه الدول في تحقيق الإصلاح والتنمية وتحسين ظروف المعيشة لمواطنيها. وفي السياق نفسه، استغلت بعض النخب الحاكمة هذا التركيز لترهيب الشعوب وتشتيت أفكارهم بفكرة الخطر الخارجي وتهديده للأمن والاستقرار بغية أهداف شخصية بدلاً من التفكير في الإصلاح وتحسين الحكم.

وعلى أساس هذا الطرح سنحاول من خلال التقديم التالي تقديم اهم مميزات المنطقة العربية والمشاكل التي تعاني منها أنظمتها السياسية وإبراز حاجتها للإصلاح.

أولا. الأهمية الجيو استراتيجية للمنطقة العربية

تشكل المنطقة العربية معطى تاريخي، حضاري واقتصادي في آن واحد فهي نقطة تقاطع بين ثلاث قارات آسيا، أوربا وإفريقيا، وتضم جزء كبير من الشرق الأوسط والشمال الافريقي، وبرزت فيها وازدهرت معظم الامبراطوريات التي لعبت دورا هاما في العالم الغربي[1].

تقع في اهم المناطق الاستراتيجية في العالم، ممتدة من المحيط الأطلسي الى الخليج العربي، ومن بحر العرب جنوبا الى البحر الأبيض المتوسط شمالا، تبلغ مساحتها حوالي13487814 كيلومتر مربع [2]، بحسب معظم التعريفات، "الدول العربية" هي 22 دولة*، تقع كل دولة في واحدة من منطقتين عالميتين عامتين: إفريقيا، خاصة في الشمال (78%)، أو شبه الجزيرة العربية في آسيا(22%). تُعرف هاتان المنطقتان معًا بالعالم العربي، أو الدول العربية، أو البلدان العربية، أو الوطن العربي، بالمجموع، تغطي الدول العربية كثافة سكانية تزيد عن 453 مليون نسمة وفقا لاحصائيات 2022، اللغة العربية الفصحى هي اللغة الرسمية في جميع الدول العربية، مع وجود لهجات عربية متنوعة أيضًا، الدين الإسلامي هو الديانة الأساسية في المنطقة الى جانب وجود أقليات تتبع الديانة المسيحية واليهودية[3].

تحتل المنطقة أهمية كبرى في السياسات الدولية، فهي منطقة فسيفيسائية تحمل في طياتها تنوعا دينيا، إثنيا وثقافيا، فقد كانت ولا زالت مركزا للصراعات عبر التاريخ، بدءا من الإمبراطورية البيزنطية مرورا بالخلافة العثمانية، وصولا الى القضية الفلسطينية، وتتداخل فيها العديد من المحددات التاريخية والحضارية والدينية والتجارية والعسكرية[4].

كما تتبوأ موقعاً استراتيجياً مهماً، حيث تعد مركزاً للنقل التجاري، وتتحكم في مضايق وممرات مائية دولية هامة تمثل شريان التجارة العالمية وتؤمن الوصول إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس، وتعد مجالا للتجارة البحرية بنسبة 30%، ومن أبرز نقاط عبور النفط والغاز الطبيعي إلى دول الاتحاد الأوروبي، بواقع

---

[1] Panayiotis hadjipavhid, The importance of the eastern Mediterranean airs pace, **Eastern mediterranean geopolitical review,** vol 01, 2015, p p 44-60.

[2]- الوطن العربي، https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A تاريخ النشر: 03-10-2024، تاريخ التصفح 09-06-2024.

* - The arab countries are : Algeria DZBahrain BHComoros KMDjibouti DJEgypt EGIraq IQJordan JOKuwait KWLebanon LBLibya LYMauritania MRMorocco MAOman OMPalestine PSQatar QASaudi Arabia SASomalia SOSudan SDSyria SYTunisia TNUnited Arab Emirates AEYemen YE.

[3]- World Population Review, Arab countries, https://worldpopulationreview.com/country-rankings/arab-countries , checked in : 09-06-2024.

[4]- محمد سليمان الزواوي، **بحر النار: تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط**، الرياض، مركز البيان للبحوث والدراسات، 2015، ص 07.

ما يقدر بـ 35% من الغاز و50% من النفط، وتمثل المنطقة أيضاً مركزاً للدعم الأمني، حيث تقف "جدار صد" ضد التهديدات الإرهابية العابرة في اتجاه الدول الأوروبية[1].

فقد أكد "**ماهان**" صاحب نظرية القوة البحرية على الأهمية الاستراتيجية للممرات البحرية في المنطقة وأن قوة الدولة تكمن في طول سواحلها وليس حجمها او مساحتها، فبعد الحرب العالمية الثانية برزت الو.م.أ والاتحاد السوفياتي كقوتين استعماريتين جديدتين، وبات المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف الشمال الأطلسي، ومنطقته الشرقية هي الممر الوحيد للعبور للمحيطات والمياه الدافئة بالنسبة للأسطول السوفياتي، وهذا ما يدل على الأهمية الجيو الاستراتيجية للمنطقة[2].

كما أشار على دور المنطقة التجاري والعسكري الذي تلعبه أكبر من أي مسطح مائي آخر، فقد سعت أمة بعد أمة السيطرة عليها ولا يزال الصراع حولها قائم، وتوجد بالمنطقة أهم المعابر البحرية الدولية على غرار مضيق جبل طارق بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي[3].

ويضيف "**ماكيندر**" "ان مستقبل العالم متوقف على حفظ التوازن في القوة بين الأقاليم الساحلية وبين القوى الداخلية المتوسطية، اذ ان استخدام القوى البحرية لطريق البحر الأبيض المتوسط لن تكون الا بموافقة قوى البحر التي بإمكانها اغلاقه بالحرب الجوية من قواعدها البحرية"، وهو نفس رأي "**ستانسفيلد تورنر**" بقوله بعد حرب الخليج الثانية: "ان هذه الحرب اثبتت مدى أهمية استخدام البحر المتوسط لإيصال التمديدات والتعزيزات الى الخليج، وبالتالي فان كل المعطيات كانت مرهونة باستخدام الخط البحري جبل طارق، قناة سويس، الخليج"[4].

تبرز أهمية المنطقة بصورة كبيرة عند اندلاع الأزمات والحروب حيث تصبح في صلب اهتمامات كل دول العالم، وكانت حرب الخليج لسنة 1990 أبرز مثال على أهمية المنطقة في السياسات العالمية ومصالح القوى الكبرى فكانت تأثيراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مختبرا لنفوذ هاته القوى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[5].

---

[1]- علاء جمعة حسن، **التوترات في شرق البحر المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة**، تاريخ النشر 18-10-2020، https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3/، اضطلع عليه بتاريخ: 04. 01. 2024.

[2]- الوليد أبو حنفية، التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين اتجاه منطقة شرق المتوسط، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 26.

[3]- سمارة فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط(1995-2008)**، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص 21.

[4]- الوليد أبو حنفية، **مرجع سابق**، ص 27.

[5]- لزهر مروك، العلاقات اليابانية-الشرق أوسطية مع مطلع القرن 21: دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق 2003، **المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03**، المجلد 06، العدد 11، 2018، ص 70.

وظلت المنطقة العربية محل تنافس بين القوى الكبرى نظرا لأهمية ثرواتها الاستراتيجية، كالنفط والغاز والمعادن الثمينة، فمضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي ببحر عمان في المحيط الهندي، يمر عبره يوميا من 15 الى 16 مليون برميل نفط وتصل امداداته النفطية الى حوالي 40% من اجمالي الامدادات العالمية، فالسعودية تصدره عبره 80% من امداداتها، الكويت والبحرين 100%، العراق 98%، والامارات 99%، كما يعد النقطة الاستراتيجية الأكثر أهمية في العالم من حيث حجم وعدد الناقلات العملاقة التي تعبره فهذا المضيق يعتبر ممرا حيويا للاقتصاد العالمي ككل.[1]

ويبقى النفط مورد جيو حيوي مهم يجسد قوة صامتة ومؤثرة على الدول غير العربية، فالسعودية لوحدها تستخرج النفط من 23 حقلا منها 11 حقلا من تحت مياه الخليج، و19 حقلا من اليابس، وتملك شركة الزيت العربية الأمريكية "أرامكو" على اكبر حقول العالم البحرية الموجودة في السعودية، اما الكويت التي بدأ عملية التنقيب الجاد عن البترول فيها سنة 1933 فهي تملك اكبر حقل بترول في العالم "البرقان" وحقل "المقوع" وميناء "الأحمدي" الذي يعتبر أكبر موانئ التصدير في العالم، وتشير التقديرات ان احتياطي البترول في الكويت يقدر ب 10 ملايين طن أي بحوالي 24 بالمئة من الاحتياطي العربي و15 بالمئة من الاحتياطي العالمي، اما قطر فيعد البترول فيها عنصر حياتي تقدر عائدات أرباحه ب 95%، كما تعد العراق من اغنى دول المنطقة للبترول التي استغلت مواردها بريطانيا لمدة طويلة قبل التأميم، فقبل اندلاع حرب الخليج الأولى بلغت الذروة الإنتاجية في العراق لحدود 200 مليون طن بترول، ثم بدأ بالتراجع والانخفاض بسبب حرب الخليج الثانية والغزو الأمريكي، وبهذا يعتبر النفط مصدرا للثروة في الوطن العربي، حيث تقدر صادرات النفط 25% من الناتج القومي للدول العربية النفطية وغير نفطية، وحوالي 80% من مجمل الصادرات نحو الخارج في ظل غياب هذه الثروة في الدول الأوروبية وحاجتها اليها[2].

كما تبرز الأهمية الاقتصادية للمنطقة أيضا في الثروة الغازية، فقد بدأت أولى اكتشافات الغاز في المنطقة في بداية الألفية حيث اكتشفت شركة بريتيش بتروليوم حقل غزة مارين على مسافة 35 كلم من قطاع غزة ويقدر مخزونه حوالي 3مليون ترليون من الغاز، وفي سنة 2009 نجح تجمع الكونسورتيوم بقيادة شركة نوبل انرجي الأمريكية في اكتشاف حقل تمار قبالة سواحل إسرائيل، وزادت أهمية المنطقة الاقتصادية بعد التقرير الذي أصدرته هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية سنة 2010 والذي تضمن تقديرات الثروة التي تحتويها المنطقة، فخرجت بنتيجة ان الساحل الشرقي(سواحل كل من سوريا، لبنان، فلسطين، إسرائيل، ومصر)، يزخر بكميات هائلة من احتياطي النفط والغاز غير مكتشفة والتي تقدر ب 122 تريليون متر مكعب من الغاز و 1.7 مليار برميل من النفط[3].

---

[1]- مرجع نفسه، ص 71.

[2]- قلاع الضروس سمير، الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الأوسط والساحل الافريقي: دراسة جيوسياسية مقارنة، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص 568.

[3]- علي حسبن باكير، **اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط**، منتدى السياسات العربية، 2019، ص 2، 3.

انطلاقا مما تم التطرق اليه يمكن استنتاج ان أهمية المنطقة الجيو–استراتيجية تكمن في:

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي: فهي نقطة التقاء قارات العالم الثلاث (اسيا، أوروبا، افريقيا).
- المساحة المكانية الكبيرة.
- نقطة التقاء حضاري ثقافي متنوع.
- تضم المنطقة أهم المعابر البحرية الدولية المتجسدة في البحر الأحمر، بحر العرب، بحر الخليج، البحر الأبيض المتوسط، وما تتضمنه من معابر مهمة: قناة السويس، مضيق هرمز...الخ، مما يجعلها منطقة عبور تجارية هامة بفضل معابرها البحرية الاستراتيجية.
- منطقة حيوية تساعد على إقامة قواعد عسكرية فيها، تسمح من التحرك بسرعة في الأزمات والحروب وبالتالي القدرة على السيطرة على الأوضاع المأزومة.
- الصراعات الجيوسياسية والتوترات في المنطقة تلعب دورًا كبيرًا في تحديد اتجاهات الأمن الإقليمي والدولي.
- مجال طيران وملاحة كبير.
- طول السواحل نظرا للمعابر البحرية الكثيرة والذي ينتج عنه كثرة الموانئ.
- النفط والطاقة: مع وفرة الموارد النفطية، تلعب المنطقة دورًا حاسمًا في توجيه اتجاهات الاقتصاد العالمي وتأثير أسعار الطاقة الأمر الذي يساعدها أيضا على تحقيق تحول اقتصادي، فثروة المنطقة تساعدها على انماء قطاعات متنوعة خارج إطار المحروقات، وهو ما يفتح آفاقًا جديدة لتحقيق إصلاحات اقتصادية فعالة وتنمية مستدامة.

ثانيا. خصوصية الأنظمة السياسية العربية

ان بحث موضوع الإصلاح في الدول العربية، لا يمكن ان يتم دون الخوض في خصوصية وبنية هذه الأنظمة، بكافة ابعادها السوسيولوجية، السياسية الاقتصادية، وكيف انعكست على طبيعة مؤسساتها وبنيتها الفكرية، فتحليل الوضع العربي لا يمكن ان يتم بعيدا عن ماضيه، خاصة وان الجذور التاريخية للاجتماع السياسي العربي ضاربة في القدم ويصعب اختزالها في حقبة زمنية محددة، الأمر الذي يستدعي فهم الخلفية التاريخية التي قامت عليها هذه الأنظمة، فالشكل الحديث للأنساق العربية الذي بدأت من أواخر القرن التاسع العشر وبداية القرن العشرين، لم يُحدث قطيعة مع المنظومة السياسية والثقافية التي كانت سائدة سابقا، بل زاوج بين النموذج القديم والنموذج الحداثي، الأمر الذي أدى الى تهجين الأنظمة السياسية العربية وجعلها نموذجا استثنائيا يتميز بخصوصيات سيتم التفصيل فيها من خلال هذا المبحث.

أ. دستوريا ومؤسساتيا

قبل الخضوع في مسألة تشريح طبيعة البناء الدستوري والمؤسساتي للأنظمة العربية لابد من التمييز بين ثلاثة موجات لنشأة الدساتير في هذه البلدان: **أولا**، بلدان عرفت اول دستور لها قبل الخضوع للاستعمار الأجنبي مثل: مصر عرفت اول دستور لها سنة 1882 في عهد حكم الخديوي، سوريا عرفت اول دستور لها سنة 1920 بعد انعقاد المؤتمر السوري العام الذي تم بموجبه الإعلان عن الاستقلال عن الحكم العثماني وتشكل اول دستور شبه اتحادي يسري على كل من سوريا حاليا، شرق الأردن، لبنان وفلسطين، **ثانيا**، دولا عرفت اول دستور لها اثناء فترة الاستعمار، **ثالثا**، دولا عرفت اول دستور لها بعد تحصلها على الاستقلال مثل المغرب، اليمن، الجزائر[1].

كما كان للاستعمار أثر على تحديد البناء الدستوري في النظم العربية، فأغلب الدساتير العربية تبنت فلسفة غربية في إقامة قوانينها بمعنى انها اكتفت باستيراد نماذج جاهزة[2]، فقد تبنت الدول الحديثة العهد بالاستقلال نموذج النظام السياسي للمستعمر، فالدول التي استقلت عن الانتداب البريطاني تبنت خيار الأنظمة الملكية البرلمانية على غرار مصر والعراق في عهد الملكية، والدول المستقلة عن الاستعمار الفرنسي تبنت النظام شبه رئاسي لتصبح هذه الأنظمة في ظاهرها تعبر عن الثقافة الأوروبية وتحمل في مضمونها سيادة الطابع المحلي العربي الأمر الذي أدى الى احداث تباين بين الشكل والمضمون[3].

فالبناء الدستوري العربي يتميز بالمحافظة وعدم المرونة، فرغم تبني الدساتير العربية لمبادئ الديموقراطية، غير انها لا تتوفر على أي شكل من اشكال التداول السياسي السلمي فلم يحدث ان صارت عملية تغيير في أي نظام عربي بطريقة تلقائية وطبيعية، كما ان اغلب الدساتير العربية تتشابه من حيث تبنيها لنصوص تقر بالحقوق السياسية، كحق تأسيس الأحزاب السياسية، وتؤكد على حرية الرأي والمعتقد، الا انها من حيث التطبيق غير موجودة، فهذه النصوص تتلاشى امام سياسة الاكراه المشروع بمفهومه العربي، الأمر الذي يرفع من نسبة الخوف لدى المواطن مما يجعله يغفل حقوقه وحرياته[4]، فالوثيقة الدستورية العربية تظهر كوثيقة مصممة لتثبيت سلطة الحاكم، وحتى لو وجهت لإحداث تغيير فهذا التغيير سيكون موجها لتغيير الوضع لصالح الحاكم، ويشير في هذا الصدد دانيال برومبرغ ان الدساتير العربية تكتب

---

[1]- العربي بومدين، **العلاقات المدنية-العسكرية وتحديات دمقرطة النظم السياسية العربية دراسة حالة مصر بعد 2011**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020، ص 87.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- عبد الجبار جبار، **التداول على السلطة في الدول العربية: دراسة تحليلية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016، 102.

[4]- علي ادريس، **نمط بناء الدولة وأثره على الانتقال الديموقراطي في المنطقة العربية: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021، ص 115

بهدف اثبات ان السلطات العليا ملكا للحاكم، أي ان كتابة الدساتير والأحكام ليست ضرورية بل كيفية استخدامها وتكييفها لتبجيل وتكريس الحكم [1].

وفيما يخص تنظيم السلطات فان الدول العربية ترفع شعار الفصل بين السلطات غير ان الواقع يقر بوجود خلل في عملية إدارة العلاقة بين السلطات، وترجيح كفة السلطة التنفيذية على حساب بقية السلطات، فقد شبه تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 الدول العربية بدول الثقب الأسود*، اذ تمثل السلطة التنفيذية "مركز ثقل النظام" الذي لا يفلت منه شيء[2] فهي اقوى السلطات ولها صلاحية تحديد الدور السياسي لبقية السلطات والمؤسسات، رسمية كانت او غير رسمية، الى جانب دعم حزب السلطة في ظل سباق التعددية الحزبية "الشكلية" الذي يتحول الى مجرد وسيلة يتمتع بمزايا الجهات التي تدعمه حيث يكون له وزن نسبي حتى لو افتقر الى صفة التمثيل الشعبي او الفاعلية السياسية، الأمر الذي يؤدي الى غياب ميزة التنافسية التي يتطلبها النظام الحزبي الديموقراطي[3].

يمكن القول إن دساتير مرحلة الاستقلال كانت تهدف في الغالب إلى تعزيز السلطة المطلقة، باستثناء الدستور الكويتي الذي قدم استثناءً لهذه القاعدة. وتميزت هذه الدساتير بتراجعها عن مبادئ الدساتير الليبرالية خلال فترة الاستعمار، حيث فقدت مركزيتها وتم تهميشها بشكل كامل. وتأثرت بشكل كبير بالدساتير الاشتراكية، خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أما في المراحل الأولى من الاستقلال، فشلت الدساتير العربية في وضع أسس لنظم الحكم الرشيد والديمقراطي وضعفت هذه الأسس في ظل التحولات العالمية، واكتسبت الدول العربية وجهة نظر استثنائية. ومع بدايات الألفية الثالثة، تغيرت الحسابات الاستراتيجية واتجهت نحو ربط الأمان القومي بالديمقراطية في الدول العربية الأميركية بعد أحداث 11 سبتمبر. وبدأت موجة دستورية رابعة نتيجة للغزو الأميركي للعراق والربيع العربي وأصبحت الموجة الدستورية الرابعة ناتجة عن ضغوط داخلية وخارجية للتكيف مع عمليات التحول الديمقراطي. وتتميز بتحرير نسبي لعمليات انتخاب رئيس الدولة ومحاولة تقييد سلطات الحكم المطلقة، ولكن لا يزال من غير الواضح مدى نجاحها في فك الارتباط من أوصال الاستبداد وتحقيق توازن بين السلطات، وترسيخ مبادئ حكم القانون وتنظيم المؤسسات الأمنية والعسكرية[4].

---

[1]- العربي بومدين، **مرجع سابق**، ص 89.

*- هو ظاهرة فلكية تنتج عن انفجار النجم، حيث ينتج عن هذا الانفجار قوة هائلة على جذب والامتصاص النجوم والأجرام وحتى الضوء، وعدم السماح لأي جسم من الانفلات عن حقل جاذبيته.

[2]- العربي بومدين، **مرجع سابق**، ص 88.

[3]- علي ادريس **مرجع سابق**، ص 115.

[4]- محمود حمد، في: الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري: 2015-2016، **تحرير:** زيد علي وآخرون، **مراحل تطور الدساتير العربية قبل الألفية الثالثة**، تونس: المنظمة العربية للقانون الدستوري، 2017، ص 28، 29.

وعليه من خلال تشريح البناء الدستوري والمؤسساتي في الأنظمة العربية. يمكن استنتاج النقاط الرئيسية التالية:

- **تأثير الاستعمار على البناء الدستوري:**

يشير إلى تأثير الاستعمار في تحديد البناء الدستوري، حيث اعتمدت الدساتير العربية غالباً على نماذج غربية دون أخذ في اعتبارها السياق الثقافي والتاريخي العربي.

- **نقص المرونة في البناء الدستوري العربي:**

يعني أن الدساتير تعتبر وثائقاً مصممة لتثبيت سلطة الحاكم دون توفر عملية فعّالة للتغيير الديمقراطي.

- **تفاوت بين الشكل والمضمون:**

يظهر أن هناك تفاوتًا بين الشكل والمضمون في الدساتير العربية، حيث تحتوي على نصوص تؤكد على حقوق الإنسان والديمقراطية ولكن تفتقر إلى تطبيقها الفعّال بسبب السياسات التي تعتمد على القمع والاكراه.

- **التفوق التنفيذي:**

سيطرة السلطة التنفيذية في النظم العربية، وتهميش السلطتين التشريعية والقضائية، وكيف يلعب الرئيس دورًا مهمًا في توجيه السلطات والمؤسسات بطرق تؤكد على السيطرة القوية للسلطة التنفيذية.

- **نقص التنافسية في النظام الحزبي:**

يظهر أن هناك نقصًا في التنافسية في النظام الحزبي العربي، حيث يتم تفضيل السلطة التنفيذية وحزبها، وذلك على حساب بقية السلطات والأحزاب الأخرى.

بشكل عام، يمكن القول ان هناك صعوبة في تحقيق التقارب بين المظاهر الشكلية والضمنية للديمقراطية في السياق العربي، الامر الذي يعكس التحديات التي تواجه مسارات الإصلاح الدستوري في هذه الدول.

انطلاقا من هذا الطرح يمكن القول ان البنية الدستورية في الأنظمة العربية تقوم على النحو التالي:

شكل رقم (6) يفسر *البنية العامة للدساتير العربية*

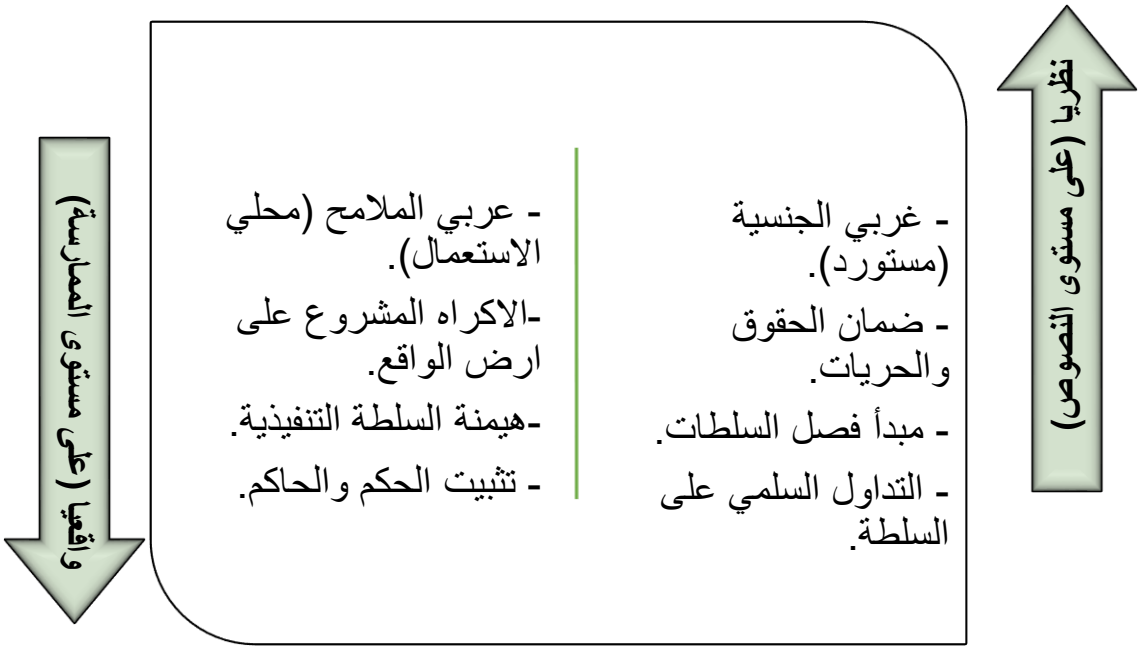

المصدر: *من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.*

ب. سياسيا

لقد مر على البناء السياسي العربي مجموعة من التراكمات التاريخية التي استطاعت ان تساهم في رسم الصورة الحالية للأنظمة السياسية العربية، متأثرا بموجة التحولات العالمية التي عرفها النظام الدولي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فصار ميلاد الدولة العربية يحمل في طياته مزيجا من الإرث العربي الإسلامي والارث الاستعماري ومخلفات النظام الدولي الجديد، وضمن هذا السياق سيحاول هذا المطلب تشريح البنية السياسية للأنظمة العربية من خلال تسليط الضوء على كل من:

1. **التكوين السياسي العربي:**

يعتبر التأزم السياسي العربي ظاهرة متفاقمة وضاربة في القدم، فالمتأمل في سيرورة تاريخ العرب عبر العصور يكتشف ان ما يراه اليوم من ممارسات سياسية، ليست بظاهرة جديدة او نادرة جاءت من العدم، والمشهد الحالي يحاكي العديد من مشاهد سابقة متماثلة يربط بينها منطق يمكن تسميته ب "منطق الأزمة"، حيث كانت الحالة السياسية عند العرب تدار غالبا وفق منطق إدارة الأزمة أكثر من ادارتها وفق منطق الحالة الطبيعية، فلا يمكن للدارس للحالة السياسية العربية ان "يغض النظر عن امتداد خيط واحد متصل من نسيج الازمة العربية ماضيا وحاضرا...وكأن السياسة كعب أخيل في الجسم العربي وفي بنيان الحضارة العربية الإسلامية الغنية بعطائها الروحي والعلمي والإنساني، في ما عدا السياسة واختباراتها

ومحنها و ما عدا الشأن السياسي الذي يعتبر اضعف جوانبها على الاطلاق"[1]، فقد تجنب محمد عبده السياسة بكل تفاصيلها، وحتى لفظة "السياسة" وجذورها من "ساس" و"يسوس"، وانتقده الكثير ورأوا انه تهرب من الشأن السياسي، غير ان القطيعة بين الأمة ومفكريها لم تقتصر على محمد عبده، بل هي امتداد وتأكيد لاستمرارية بين الماضي والحاضر، فقبل قرون أوصى الامام الغزالي ابنه بصريح العبارة "ألا تخالط الأمراء والسلاطين ولا تراهم لأن رؤيتهم ومجالستهم ومخالطتهم آفة عظيمة"، وجاء ابن تيمية بعد الغزالي بثلاثة قرون ينبه بالمرارة نفسها عبر مفارقة صارخة "ان الله ينصر الدولة العادلة وان كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة وان كانت مؤمنة" وهذا دليل على يأسه من عدل الدول "المؤمنة" وانضم اليه محمد عبده في الرأي بعد زيارة لأوروبا حيث وجد حسب تعبيره "اسلاما بدون مسلمين، بعد ان وجد في الشرق مسلمين بدون اسلام"[2].

من جهته ابن خلدون انضم الى فريق المقاطعين، باعتزاله السياسة، وتفرغه من اجل تقديم تفسير للمشهد المعاش في كتابه المقدمة، الذي حاول من خلاله تقديم رؤية حول سبب سرعة تساقط الدول في العالم العربي وعدم قدرة الحواضر العربية العمرانية من حكم نفسها وتوفير الحماية والدفاع الذاتي لكيانها، حيث وصفها بأنها "كانت عيالا على غيرها في الممانعة والمدافعة" وهي عبارة دقيقة تضع تصورا للتبعية العربية في الوقت الراهن فلازالت عيالا على غيرها في الاستراتيجية والتكنولوجيا والاقتصاد، أي ان التبعية هي امر متجذر منذ القدم، الأمر الذي يشكل القابلية للاستعمار وفقا لمفهوم مالك بني نبي[3].

من خلال استقراء هذه الجوانب التاريخية والثقافية يمكن تحديد مجموعة من النقاط الرئيسية التي تمكننا من فهم التحولات السياسية في العالم العربي والأبعاد الراهنة والماضية للتحديات التي تواجه السياسة في هذه المنطقة كما يلي:

- **التأزم السياسي العربي:** التأزم السياسي في العالم العربي ليس ظاهرة حديثة، بل لها جذور تاريخية. حيث يلاحظ استمرارية الأزمات السياسية عبر العصور وكيف يمكن ربط الحالة السياسية الحالية بسياقات تاريخية مماثلة.
- **منطق الأزمة:** يظهر أن السياسة في العالم العربي عادة ما تُدير وفقًا لمنطق إدارة الأزمة بدلاً من إدارة الحالة الطبيعية.
- **التبعية العربية الطويلة:** التبعية في العالم العربي ليست ظاهرة حديثة، بل لها جذور عميقة تعود إلى القدم. هذا يعكس قابلية المنطقة للاستعمار وفقًا لفهم مالك بني نبي.

[1] محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطري: مدخل الى إعادة فهم الواقع العربي**، ط02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص. ص 17، 18.

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- مرجع نفسه، ص 20.

- **التهرب من السياسة:** بعض المفكرين والعلماء في العالم العربي قد اختاروا التهرب من السياسة، مثل محمد عبده وابن خلدون، حيث عبرت هذه الشخصيات عن انعزالها من المشهد السياسي، الامر الذي أدى الى احداث قطيعة بين الأمة العربية وبين أبرز مفكريها، نتيجة لتشاؤمهم من الحالة السياسية.

كما تحدث "ابن خلدون" عن واقع التغيير في العالم العربي، الذي يعاني من فجوة بين المثال والواقع او بين ما هو كائن وما ينبغي ان يكون، ومرد ذلك عدم إدراك دعاة التغيير لمسلمات التغيير وقواعده الفعلية المعبرة عن الواقع الاجتماعي والقوى الفاعلة والمؤثرة فيه حيث يقول في هذا الصدد: " أحوال الثّوّار القائمين بتغيير المنكر من العامّة والفقهاء...يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء، داعين إلى تغيير المنكر والنهي عنه والأمر بالمعروف...فيكثر أتباعهم والمتشبثون بهم من الغوغاء والدهماء، ويعرّضون أنفسهم في ذلك للمهالك وأكثرهم يهلكون في هذا السّبيل، مأزورين غير مأجورين... وأحوال الملوك والدّول راسخة قويّة لا يزحزحها ويهدم بناءها إلّا المطالبة القوية التي من ورائها عصبية القبائل والعشائر"[1] ، وهو تعبير عميق الدلالة معبر عن حال الحركات العربية والدينية الراديكالية والمثالية المندفعة الى التغيير دون الأخذ بعين الاعتبار لقوة الفواعل في الواقع الإسلامي العربي، وهو نفس الأمر مع دعاة التحديث الذين يحاولون غرس ابنية فوقية دون الاهتمام بكيفية نشوء القوى الاجتماعية المهيأة لتقبل هذه الأفكار الجديدة والمستحدثة والدفاع عنها[2].

كما تحدث ابن خلدون أيضا على ظاهرة "السلطة المطلقة" التي تعاني منها المجتمعات العربية في قوله: "ان العرب إذا تغلَّبوا على أوطان أسرع إليها الخراب، والسبب في ذلك أنهم أمة وحشية باستحكام عوائد التوحش وأسبابه فيهم، فصار لهم خُلُقاً وجِبِلَّة، وكان عندهم ملذوذا لما فيه من الخروج عن ربقة الحكم وعدم الانقياد للسياسة... فتبقى الرعايا في ملْكتهم كأنها فوضى دون حكم، والفوضى مهلكة للبشر مفسدة للعمران... وأيضا فهم متنافسون في الرئاسة، وقلَّ أن يُسلِم أحد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته"[3]، بمعنى انه لا بديل للسلطة المطلقة في المنطق العربي لان البديل منها هو الفوضى المطلقة.

لتصبح المعادلة السياسية عند العرب تقوم على القبول بالاستبداد او التعرض للفتنة بدلا من الاستبداد او الحرية الأمر الذي عبرت عنه مقولة عمرو بن العاص "سلطان غشوم ظلوم خير من فتنة تدوم..."[4].

---

[1]- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1983، ص 111.
[2]- محمد جابر الأنصاري، **مرجع سابق**، ص 20.
[3]- عبد الرحمن بن خلدون، **مرجع سابق**، ص 104.
[4]- احمد بن ابي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، بيروت: شركة الأعلمي للمطبوعات، مجلد 02، 2010، ص 130.

الخلل في التكوين السياسي العربي لم يكن سببه ان الإسلام لم يدع الى إقامة الدولة، بل المشكل يكمن في ان الإسلام انطلاقته كانت من حالة اللادولة، انطلق من العشائر أي من بديل الدولة او نقيضها، فوفقا للمؤرخ جواد علي في كتابه "المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام" فانه لم يكن هناك وجود لحكومة مركزية قوية تمارس سلطانها على اهل مكة، فإصدار الأوامر والأحكام كان من اختصاص الأشراف، واحكامهم مطاعة، ولا مخالفة للعرف والعادة وفقا لعرف اهل مكة واهل الجزيرة العربية، فالعرف قانون العرب وانتهاكه هو بمثابة انتهاك لسيادة القانون، وتمرد على النظام " لم تكن في مكة حكومة مركزية بالمعنى المفهوم المعروف من الحكومة، فلم يكن فيها ملك له تاج وعرش، ولا رئيس واحد يحكمها على أنه رئيس جمهورية... ولا مجلس رئاسة يحكم المدينة حكمًا مشتركًا أو حكمًا بالتناوب، ولا حاكم مدني عام أو حاكم عسكري. ولم يتحدث أهل الأخبار عن وجود مدير عام فيها واجبه ضبط الأمن أو مدير له سجن يزج فيه الخارجين عن الأنظمة والقوانين أو ما شابه ذلك من وظائف نجدها في الحكومات، وكل أمرها أنها قرية تتألف من شعاب، كل شِعْب لعشيرة، وأمر كل شعب لرؤسائه، هم وحدهم أصحاب الحل والعقد والنهي والتأديب فيه. وليس في استطاعة متمرد مخالفة أحكامهم"[1].

ويضيف ابن رشد ان العديد من الأقطار العربية الإسلامية قد تفككت فيها الدولة وباتت تعيش وضعية "المدينة الجماعية" أي وضعية اللادولة بحيث الكلمة للقبائل والعشائر وليس للسلطة المركزية، الأمر الذي أبرزه في قوله: "والاجتماعات في كثير من الممالك الإسلامية اليوم انما هي اجتماعات بيوتات لا غير وانما بقي لهم من النواميس* الناموس الذي حفظ عليهم حقوقهم الأولى"، أي الاكتفاء بنمط العيش السائد في المجتمع القبلي الذي يكتفي فيه الناس بالضروريات فقط[2].

أي ان العقلية العربية ومنطق العشيرة من العوامل التي صعبت من قيام دولة إسلامية حديثة العهد بالدين والوحدة السياسية التي مثلت في بدايتها شكلا من اشكال الاتحاد الفيدرالي بين الكيانات القبلية، وعند الحديث عن الجانب التنظيمي للحياة العامة في الإسلام، فان شيخ الإسلام ابن تيمية قد تحدث في كتابه "الحسبة في الإسلام" عن كيفية تنظيم الولايات كولاية القضاء والحرب والمال، وأشار بصريح العبارة ان مصدرها "من الأحوال والعرف"، فهذه التنظيمات هي مسألة أحوال عرفية ومجتمعية أي متعارف عليها بين اهل العصر والبلاد غير ان الدولة الإسلامية لم تجد في الواقع العربي بيئة تدعمها وتستمد منها الدعم في هذا الجانب الفني والعملي من بناء الدولة، الأمر الذي استمر ليكون مصدر إعاقة لها، فالإقناع العقائدي لوحده غير كافي لقيام دولة ثابتة ومستقرة، انما يحتاج بالتوازي الى تأسيس تنظيمي مؤسسي، فالتدبير السياسي يكتسب من خلال العيش الطويل في دولة يشارك المجتمع الأهلي في ادارتها[3].

---

[1]- علي جواد، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، جامعة بغداد، 1993، الجزء الرابع، ص 49.

*- **النواميس**: جمع مفردة ناموس وتعني القوانين والأعراف.

[2]- محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة الى الإصلاح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 212.

[3]- محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطري: مدخل الى إعادة فهم الواقع العربي، **مرجع سابق**، ص 28، 29.

يظهر من خلال هذا الطرح ترى الطالبة ان البنية السياسية العربية تعاني من:

- **الفجوة بين المثال والواقع:** هناك فجوة كبيرة بين الرؤى المثالية والواقع الفعلي في العالم العربي، وعدم فهم دعاة الإصلاح لمسلمات التغيير وخصوصية مجتمعاتهم، فقد واجهت حركات التغيير الراديكالية والمثالية تحديات وكانت عرضة للفشل بسبب عدم اعتبارها للواقع الاجتماعي والقوى الفاعلة في المجتمع.
- **السلطة المطلقة:** تفشي ظاهرة "السلطة المطلقة" في المجتمعات العربية، حيث أصبح يُنظر الى الاستبداد على انه أفضل من التفرج على الفتنة والإضطراب.
- **تأثير العشائرية والقبلية** :العقلية العربية ومنطق العشيرة تعتبر عائقًا أساسيًا أمام بناء دولة حديثة، حيث يسيطر منطق الانتماء القبلي على السلطة، الأمر الذي جعل المجتمعات العربية تعيش في وضعية تفتقر إلى التنظيم، وقد بدأت تجليات هذا الأمر منذ إقامة الدولة في الإسلام التي كانت انطلاقتها من حالة اللادولة إلى الاعتماد على العشائر والقبائل في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية وتبدلها لواقع "المدينة الجماعية" حيث يظهر أن السلطة تنتقل إلى القبائل والعشائر، مما يُظهر الصعوبات في بناء نظام مؤسسي فعّال.
- الاهتمام بـ "من يحكم" كان أكثر أهمية من الاهتمام بـ "كيفية يحكم."

وانطلاقا من هذا الإرث السياسي المثقل بالأعباء، بدأ العرب في العصر الحديث تجاربهم السياسية، بتكوينهم التاريخي الحامل لقرون طويلة من الحكم المستبد والسلطة المملوكية المستوردة من مناطق رعوية بعيدة عن المنطقة العربية، وبعيدة عن مراكز التحضر العربي التي دخلت مرحلة جمود وتراجع حضاري نتيجة التأزم السياسي المتفاقم، غير ان العرب رغم التخلف الذي وقعوا فيه، الا انهم في العصر الحديث يطالبون دائما بأن ينظر إليهم على انهم ورثة ذلك المجد الإسلامي، الأمر الذي ترك فيهم عقدة وجعلهم غير قادرين على التكيف والتعايش مع الواقع الذي يعيشون فيه، متغافلين عن حقيقة ان الدولة الإسلامية آنذاك رغم انها عانت من أزمات سياسية داخلية، الا انها كانت اقوى القوى في عالمها في تلك الحقبة، أما اليوم فالدول العربية لا تملك أي موقع قوى، الى جانب تعرضها لأطماع ومؤامرات التجزئة من قبل القوى الكبرى[1].

فالحالة السياسية العربية لا يوجد بشأنها اختلاف من حيث تأزمها المتفاقم، فكل نكبة جديدة تأتي أعمق من سابقتها، فهي تعاني من تدني مستوى الأداء السياسي والقانوني والإداري للقوى والجماعات الوطنية والشعبية التي استلمت القيادة والحكم والإدارة بعد الحكم الأجنبي أو الأنظمة التقليدية، فمستوى أدائها جاء عكس المأمول منها، ان لم يكن أسوأ من سابقتها، سواء تعلق الأمر بمدى التزامها بأمانة الحكم والحق العام او في طبيعة علاقتها مع المواطنين من الناحية الإنسانية او من ناحية الممارسات الديموقراطية

[1]- محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطري: مدخل الى إعادة فهم الواقع العربي، **مرجع سابق**، ص 30.

أو في نوعية تنظيم وتسيير المرافق والخدمات العامة، أو حتى في سياساتها الخارجية مع باقي الدول، مما دفع بشريحة واسعة من المواطنين تفضل الحكم الأجنبي والتقليدي بمساوئه على الحكم الحالي، ليصبح هذا الطرح مؤكدا لفرضية عدم قدرة العرب على حكم أنفسهم بأنفسهم، فكل المعطيات العربية تؤول الى تحويل هذا الكلام الى واقع، فلم يستطع العرب تقديم إصلاحات حقيقية تحسن من مستوى أدائهم التنظيمي والانتاجي والحضاري في مجتمعاتهم، فالعمل السياسي عندهم تجمد في مستوى الحماسة الوطنية والنضال ضد الاستعمار، فاستطاعوا ان يستلموا الحكم لكنهم فشلوا في اختبار البناء السياسي والحضاري، كأنهم كانوا على استعداد لهدم الحكم الأجنبي والتقليدي دون القدرة على بناء دولة وحكم خاص بهم[1]

يتضح مما تم ذكره آنفا ان تأزم الوضع السياسي حالة متجذرة في الأنظمة السياسية العربية، والحالة التي تعرفها اليوم ما هي الا امتداد لتجارب تاريخية سابقة، فتحقيق إصلاحات حقيقية تتطلب أولا فهم الماضي والاستفادة من تجاربه وعدم تكرار أخطاءه، فالواقع العربي لا يزال يشير الى انشغال العرب بتبجيل امجاد الماضي بدل المضي قدما ومحاولة مجاراة متطلبات الحياة الحديثة، حيث يظهر استمرار النكبات في الأنظمة العربية، مع تدهور مستوى الأداء السياسي والقانوني والإداري للحكومات والجماعات التي استلمت الحكم بعد الفترات الاستعمارية أو النظم التقليدية.

2. التخلف السياسي العربي

يعتبر مفهوم التخلف من المفاهيم الشائعة في الأدبيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما يشكل مدخلا أساسيا في بحوث التنمية والإصلاح، والتخلف السياسي وفقا للمنظور الغربي هو عدم توفر معايير نموذج الديموقراطية الغربية في دولة ما، أي غياب مظاهر التعددية الحزبية والنظم الانتخابية التمثيلية، مقدار تداول الصحف والمجلات، الاستقرار السياسي...الخ، اما في منظوره العربي، فلم تهتم الكتابات العربية بتقديم مفهوم معبر عن هذا المصطلح، واعتبرته من البديهيات التي لا تحتاج الى التعريف، فقد اصبح تعريفه مرتبط بحكم قيمي لا يستند الى أي معيار حقيقي، بحيث أصبحت المجتمعات غير الاوربية تقاس على المجتمعات الأوربية، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجتمع واختلافاته الثقافية والاجتماعية والجغرافية[2]، ليصبح مفهوم التخلف السياسي كالتالي " هو ظاهرة تسيطر على المجتمع غير الأوروبي، متعددة الأبعاد والجوانب، تؤدي إلى محدودية النخبة الحاكمة ومركزية القرار السياسي، وعدم عقلانيته، مع سيطرة ثقافة غير ديمقراطية، ولا تشجع على المشاركة، كما قد ترتبط الدولة المتخلفة بهيمنة الحزب السياسي الواحد أو التنظيم السياسي الواحد، وقد تعاني من عدم الاستقرار وعدم التكامل، ووجود فجوة هائلة بين الأعباء والموارد والاعتماد على تصدير سلعة واحدة، والتبعية الاقتصادية للخارج والاعتماد

[1]- مرجع نفسه، ص 30، 31

[2]- إسماعيل بوقنور، التخلف السياسي العربي: المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية، **دفاتر السياسة والقانون**، جوان 2013، ص 19.

الشديد على القروض الخارجية، وانتشار البطالة، وضعف الميل إلى الادخار، وتفشي الأمية والجهل الشديد لدى الأكثرية من سكانها، وانفجار النمو السكاني ووجود هوة عميقة بين الريف والحضر"[1].

ويرى الباحث "طارق الهاشمي" التخلف هو عبارة عن تدني حضاري يجعل شعبا يعيش في كيانات اجتماعية واقتصادية وسياسية من الجمود لا يسمح له بالتغيير فيها. وذلك بسبب غياب مفهوم الأمة والدولة، حدة التناقضات والصراعات الاجتماعية، ضعف الجهاز الإداري أي ضعف الخدمات، الأمر الذي يؤدي الى عدم تحقيق طموحات الشعب وزيادة الفجوة بين الحاكم والمحكوم وغياب الديموقراطية، اما "عمار بوحوش" فيرجع التخلف العربي الى قلة الاهتمام بالفرد وعدم تشجيعه على الإنتاج، واعطائه المكانة المرموقة التي يستحقها في مجتمعه، حيث أصبح الاهتمام منصب بالآلات التقنية واهمال الانسان الذي يتحكم في تلك التقنيات الحديثة[2]

ومن بين اهم مؤشرات التخلف السياسي في العالم العربي ما يلي:

- **الدولة والحكم:**

تعرف الدولة العربية تراجعا في أغلب مؤشرات الحوكمة المحددة من قبل البنك الدولي فهي تحتل المرتبة الأسوأ من حيث حرية التعبير والمساءلة فقد جاءت في مرتبة أدني من دول جنوب الصحراء في افريقيا، كما تأتي في المرتبة الثانية الأسوأ في العالم من حيث الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، سيادة القانون ومكافحة الفساد[3].

ووفقا لمؤشر الحوكمة العربي الموضوع من قبل "الاسكوا"، والذي يدرس مؤشر الحوكمة العربية انطلاقا من استخدام 13 مؤشرًا من مجموعة بيانات الديمقراطية لتمثيل ثلاث ركائز للحكم الرشيد. وهذا يشمل مكونات سيادة القانون، والمساواة في الوصول إلى العدالة ، وآليات المساءلة والحياد والمشاركة[4]، فإنه لا يوجد أي دولة عربية في حالة تحول ديموقراطي متقدم، ويوجد فقط بعض "النزعات الديموقراطية" حيث يجد المؤشر بعض الاتجاهات المشجعة في بعض الفئات فوفقا لما يكشفه مؤشر الحكم العربي ان الدول التي تؤدي أداء جيدا على مؤشر الحوكمة لديها عموما مستويات منخفضة من الفساد، ومع ذلك يوجد حكومات قمعية وغير خاضعة للمساءلة وينظر اليها على ان مستويات الفساد فيها منخفضا ودرجات عالية في مؤشرات التنمية، وبشكل عام باستثناء تونس، تعاني المنطقة العربية من انخفاض مستويات المساءلة والشفافية، والنصوص القانونية العربية تشير الى طرق وإجراءات قليلة تحد من إساءة استخدام السلطة من

---

[1]- فايز بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في العالم الثالث، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 13، العدد الثالث، 1985

[2]- عمار بوحوش، **مشكلة التخلف في الوطن العربي**، https://bit.ly/3RgdLuj ، تاريخ التصفح: 19-11-2023.

[3]- فايز بكتاش، **مرجع سابق**، ص 21.

[4]-منظمة الاسكوا، نحو مؤشر حوكمة عربي، يوليو 2021،
https://www.unescwa.org/ar/publications/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A، تاريخ التصفح: 19-11-2023.

قبل السلطة التنفيذية وضمان المساءلة الإدارية والحياد الإداري، فعندما يتعلق الأمر بنصيب التنمية البشرية، فان العالم العربي يحقق نتائج معقولة بخصوص نصيب الفرد في الدخل ومعرفة القراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع، خاصة في البلدان التي لديها مستويات عالية من انتاج النفط (قطر، الامارات، البحرين، المملكة العربية السعودية)، ومع ذلك تبدو ان تلك النتائج قد تحققت بالرغم من الدولة وليس بسببها نظرا للإمكانيات الهائلة في المنطقة، ومع ذلك يبقى مؤشر الحوكمة العربي والشفافية سيئا نظرا لأنواع إساءة استخدام السلطة، كما فشلت اغلب الحكومات العربية في معاملة مواطنيها كشركاء لها، فقد خلص العديد من الباحثين الى ان الدول الريعية معرضة بشكل خاص للفساد والمحسوبية وعدم قدرتها على تطوير نظام مؤسساتي قوي فوجود مؤسسات إدارية تتمتع بالفعالية والكفاءة يعتبر امرا نادرا في المنطقة العربية[1].

ويظهر مؤشر الديموقراطية الصادر عن مجموعة وحدة الأبحاث الاقتصادية ايكونوميست "Economist" البريطانية الذي يختص بقياس الديموقراطية بناء على مدى التزام الدول بمعايير التعددية الحزبية، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، الحريات المدنية والتي تضع تقييمها من 0 الى 10، تدهور ترتيب دول شمال افريقيا والشرق الأوسط في مؤشر الديموقراطية لعام 2022، على النحو التالي:

[1] - ESKWA, **Towards an Arab Governance Index**, Beirut: United nation house, 2021, p 22-30.

شكل رقم (7) لخريطة *تظهر دول العالم على مؤشر الديموقراطية لعام 2022 حسب نوع النظام*

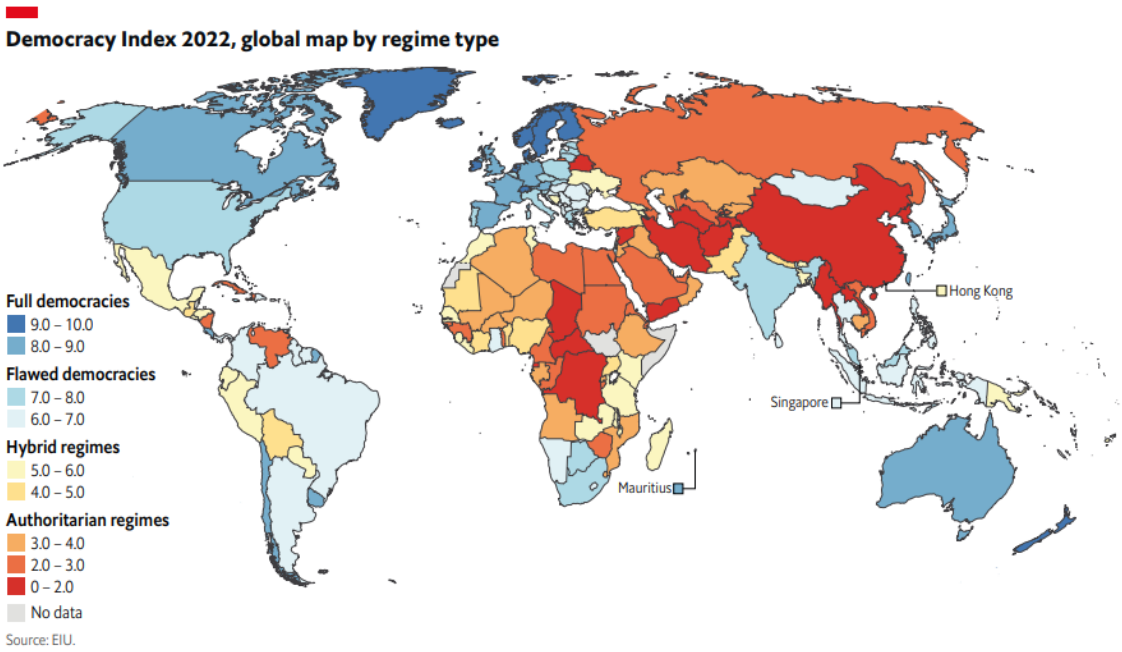

المصدر: ECONIMIST INTELELLIGENCE, Democracy Index 2022 : Frontline Democracy and the Battle for UKRAIN, The Economist Intelligence Unit Limited, 2023, p 05_

تظهر الخريطة اعلاه، تواجد 5 دول عربية في أدنى مراتب التصنيف (سوريا، اليمن، ليبيا، السعودية، السودان) بمعدل [0–2.0] وباستثناء تونس وموريتانيا التي تواجدت في صنف الأنظمة الهجينة، صنف التقرير كل الدول العربية المتبقية في صنف الأنظمة السلطوية.

- **ضعف القيادة السياسية:**

تشير المؤشرات في العالم العربي على تفكك النخب المؤسسية، الرسمية منها وغير الرسمية، حيث أصبحت تعاني من مجموعة من المشاكل أبرزها اعتبار افراد النخب أنفسهم أكبر من المؤسسات التي ينشئونها او ينضمون اليها، فتغيب عنها قواعد العمل المؤسساتي وضوابطه إضافة الى عدم وجود أي بوادر حول تعميق مفهوم التعددية او تفعيل المجتمع المدني حيث ترتبط نشأة هذه المؤسسات بأغراض سياسية وانتخابية لا غير، كما تعرف تدخل السلطة لاستثمار التناقضات الداخلية بين المعارضة بهدف تفريغ الأطر المؤسسية الفارغة المضمون الى جانب بروز مشكلة غياب قيادات فعالة، حيث غالبا ما تفشل القيادات الرسمية وأجهزتها في كسب احترام شعوبها وتأييدهم، بسبب ممارستهم الاستبدادية المتوارثة، وعدم وجود

نخب مضادة فاعلة لها الجرأة على فضح السلوكيات القمعية للنخب الحاكمة، وابتكار وسائل وأساليب لها القدرة على مواجهة هذه الممارسات[1].

- **ضعف مؤسسات المجتمع المدني:**

يعتبر المجتمع المدني من الركائز الأساسية المعبرة عن الديموقراطية، غير ان الديموقراطية العربية لها خصوصية تنفرد بها، فالحكومات قد اعترفت بالحقوق السياسية للمواطنين لكنه بقي اعترافا شكليا لم يتم تفعيله والعمل به في الواقع، فسواء الأحزاب، النقابات، الجمعيات واتحادات الطلبة وغيرها كلها موجودة في الوطن العربي وغالبا ما تقودها نخب ثقافية، غير ان الخلل يكمن في كون الأنظمة العربية ذات طبيعة شمولية ومركزية، لها صلاحيات وضع قيود قانونية وإدارية تحد وتقلل من فاعلية المجتمع المدني.

فمن الناحية الشكلية يعبر العدد المتزايد لجمعيات المجتمع المدني العربية عن مؤشر تشجيع هذا النوع من التنظيمات ودعمها، اما من ناحية المضمون يبقى هذا الدعم مؤشر لإحكام السيطرة والاحتواء، حيث تقوم السلطة بترتيب هذه الجمعيات وتصنفيها وفقا لدرجة ولاءها للسلطة الأم، فتفقد هذه التنظيمات جدواها وتتحول من ممثلة للمجتمع والصالح العام الى أجهزة تابعة للسلطة وخادمة لمصالحها وهو الإمر الذي يتناقض مع مؤشر الديموقراطية المرتبط باستقلالية المجتمع المدني، ومن بين ابرز المعيقات التي تواجهها الهيئات الجمعوية المدنية العربية هو عامل التمويل الذاتي، الذي يبقيها في حاجة دائمة لدعم وتمويل الدولة الى جانب مشاكل أخرى تتعلق بسوء التسيير والصراعات الداخلية، وعدم وضوح الرؤية والاهدا، وقد يعود ضعف أدائها الى نقص الخبرة في العمل الجمعي وغياب الثقافة المدنية والدستورية لدى قادتها[2].

- **أزمة الشرعية وارتفاع معدلات العنف ضد مؤسسات الدولة:**

الشرعية في الوطن العربي شرعية صورية تأتي بها أجهزة الحكم ومؤسساته الرسمية بالأساليب التعبوية، الأمر الذي يجعل هذه الأنظمة تشعر بالتهديد والقلق الدائم، فتحاول ترسيخ فكرة انها قوية من خلال ممارستها للاستعمال القسري والتعسفي للقوة والتصدي لأي وجه من أوجه المعارضة، مستخدمة في نفس الوقت سبلا متعددة لدعم شرعيتها سواء عن طريق الترهيب او الترغيب، الا أنها في السنوات الأخيرة أصبحت عاجزة عن استيعاب حتى المعارضة الصورية، فقد واصل الحكام في الانفراد بالقيادة والفكر والايدولوجيا، مستمرين في ممارسة الحكم الأبوي، فيرى هدسون "إن مسألة الحكم المركزية في العالم العربي هي مسألة الشرعية السياسية، فالنقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه، هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية وللسمة الاستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة"[3].

---

[1]- فايز بكتاش، **مرجع سابق**، ص 24.

[2]عربي بومدين، **مرجع سابق**، ص 94.

[3]- خميس والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 105، 106.

الأمر الذي يؤدي الى ظهور أزمة ثقة بين الحكام والمحكومين وعدم رضا الأفراد على هذه السلطة، والتعبير عن سخطهم عن طريق أعمال عنف ضد النظام القائم كالقيام بالإضرابات والاحتجاجات وأحيانا أعمال شغب واغتيالات، وهو الأمر المعبر عن حالة الدول العربية، فمعظمها يعاني من الاحتجاجات والاضرابات المتتالية في مختلف القطاعات، الى جانب أعمال الشغب التي أصبحت من المظاهر العادية في شوارعها، وقد وصل الحد في بعض الدول الى حدوث اشتباكات مسلحة بين المواطنين والسلطة، فالمواطن العربي أصبح أكثر عدائية اتجاه السلطة، ووجد في القوة والفوضى السبيل الأمثل للوصول الى مطالبه، لتصبح لغة العنف والعنف المضاد هي اللغة المستخدمة بين الطرفين، فالأنظمة العربية هي الأخرى جلها يلجأ الى العنف لضمان استمرارها، فتستخدم العديد من الأساليب لتخويف الرعية، فهي لا تمل من سياسة الترهيب من خطر العميل الداخلي المعارض لسياستها، والعدو الخارجي المتربص بها سواء المستعمر التقليدي او الغزو الامبريالي او العدو الصهيوني، او الجار المجانب عن طريق خلق أزمة حدودية مع دول الجوار، كما قد تلجأ الى اعلان حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية لإثارة الرعب لدى الجماهير بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية[1].

بمعنى ان الشرعية في الوطن العربي تظهر كظاهرة ذات طابع صوري، حيث تعتمد الحكومات على استخدام أساليب تعبوية لتعزيز شرعيتها. واعتمادها على القوة والترهيب لمواجهة التحديات، مع عجزها في فهم التحولات السياسية والمعارضة حتى في صورها السلمية. ومن هنا، يستخدم المواطنون القوة والفوضى كسبيل للتعبير عن انزعاجهم وتحقيق مطالبهم، مما يعكس التصعيد في التفاعل بين السلطة والمجتمع. وفي النهاية يمكن الإشارة إلى أن الأنظمة العربية تلجأ إلى سياسات الترهيب وإثارة الرعب لضمان استمراريتها، مما يفتح المجال لنقد طبيعة الحكم في هذه الدول.

- **انتشار الفساد وانهيار الدولة:**

تعد ظاهرة شخصنة السلطة وزيادة محورية القائد لدرجة ان يصبح رمزا من رموز الدولة أحد اهم مسببات انتشار الفساد وغياب الشفافية، بحيث تصبح هذه الدولة عبارة عن اقطاع خاص بالقائد وحاشيته، غير معنيين بالمساءلة القانونية او المالية أو الأخلاقية، وتعتبر الدول العربية من اكثر الحالات تعبيرا على ظاهرة نمو الفساد واستشرائه، فالفساد بأبعاده المختلفة قد تجذر في هذه الأنظمة لدرجة أصبح بنية مؤسسية متكاملة لها القدرة على إعادة انتاج ذاتها، فلم يعد الفساد مقتصرا على ممارسات النخبة الحاكمة في اطار الفساد الكبير بل توغل وبات يصعب الفصل بين فساد الهرم السياسي وقاعدته، فقد اصبح الفساد الصغير المتمثل في الرشاوي والعمولات وغيرها يلعب دور صمام الأمان ضد انفلات الأوضاع السياسية والاجتماعية[2].

[1]- أمين بلعليفة، ازمة الدولة في المنطقة العربية بين هشاشة النموذج وصعوبة التحديث، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 14، العدد 04، 2021، ص 21، 22.

[2]- أمين بلعليفة، **مرجع سابق**، ص 23.

ج. اقتصاديا واجتماعيا

تنفرد المنطقة العربية بمجموعة من المميزات الاقتصادية والاجتماعية، جعلتها تتمفصل ضمن نموذج سوسيو–اقتصادي خاص بها، واهم ما يميز هذا النموذج:

1. اقتصاديا:

تقع المنطقة العربية في منطقة استراتيجية مهمة في العالم، الى جانب امتلاكها لإمكانيات طبيعية وديموغرافية هائلة بيد انها تعاني من هشاشة نظامها الاقتصادي، ومرد هذا الضعف مجموعة من الأسباب اهمها:

- **العامل الاستعماري:**

يعتبر العامل الاستعماري من بين العوامل المفسرة لتراجع وتدهور الوضع الاقتصادي العربي، فمن خلال دراسة وتحليل العلاقة بين الظاهرة الاستعمارية والبنية السوسيواقتصادية للدولة العربية الحديثة – بالأخص في مرحلة البناء وبداية التشكل–، تجلى ما يعرف بالنمط الاستعماري للإنتاج، والذي يقصد به تمفصل المنظومة الاقتصادية في ظل الهيمنة الاستعمارية للإنتاج، اين تقوم القوى الاستعمارية بانتقاء النسق الاقتصادي الذي يخدم مصالحها، ومن بين مظاهر المجسدة لهذا النمط، التقسيم الاستعماري لأشكال البنية والبيئة الاقتصادية العربية، فتجد المستوطنات الزراعية في الشمال الافريقي، نظام المزارع الكبرى في العراق، الرأسمالية في مصر، التعدين في الخليج، التجارة في سوريا[1]. فعملية التغلغل الاستعماري في البنيات الاجتماعية العربية هي التي أحدثت نمطاً جديداً متميزاً من علاقات الإنتاج، ترتب عليه خضوع البنيات العربية في طبيعة وقوانين وآفاق تطورها لمسيرة البنيات الاجتماعية الاستعمارية ثم الإمبريالية، وبتعبير آخر خضوع هذه البنيات الاجتماعية العربية لما يصيب البنيات الاجتماعية الاستعمارية والإمبريالية من تطورات وتغيرات، إن هذا الخضوع هو جوهر التبعية أو هو التبعية نفسها وبذلك فإن التخلف العربي في شتى مناحي الحياة، هو نتيجة لتبعية بنيوية تجمع في ديناميتها بين المعطيات الداخلية والخارجية، حيث ترتبط عمليات البناء والتحديث وتكييف الهياكل الاجتماعية المحلية في الدول التابعة؛ ارتباطا عضويا مع حاجات المراكز الرأسمالية المتقدمة، ويعكس ذلك الارتباط تحالفا بين رأس المال الأجنبي والفئات المحلية المسيطرة، ما يؤدي بالضرورة إلى المحافظة على البنية الاقتصادية التقليدية خدمة لطرفي العلاقة، ويؤثر أيضا على التكوين الطبقي في تلك المجتمعات، فضلا على أن العوامل التاريخية والموضوعية لتخلف البنية الاقتصادية العربية هي التي جعلت من مسألة تحديد أولويات المبادرات الاستثمارية داخلها، تتم وفق طلب الأسواق الخارجية[2].

[1]- علي ادريس، **مرجع سابق**، ص 87.
[2]- مرجع نفسه، ص 88.

وفي سعيها للتخلص من الموروث الاستعماري، قررت بعض الدول العربية اعتماد نظام الحزب الواحد والنهج الاشتراكي، مما أدى إلى استبعاد العديد من أعضاء النخبة الاقتصادية في ذلك الوقت. نجحت هذه الدول في تحقيق تنمية اقتصادية إلى حد ما في بادئ الأمر. ومع ذلك، مع بداية ثروة النفط في عام 1973 في الدول العربية، حدث تحول في هيكل القوة وتم تشكيل صفقات جديدة بشأن النفط، حيث أصبحت الدول العربية مشترين وبائعين مع الغرب. أدت هذه التحولات إلى عكس المصطلحات الاستعمارية السابقة وتغيير نظرتها إلى الغرب من عدو استعماري إلى شريك في مجال النفط. بدلاً من مفهوم "الاستقلال"، أصبح "الاعتماد المتبادل" هو النهج الرئيسي[1]. ومع تزايد الأعباء المالية على الدول العربية وتراجع قيمة النفط، توجهت نحو الاعتماد على الدعم الخارجي لتمويل المشاريع التنموية. في هذا السياق، تعاونت النخب الحاكمة مع الدول الأجنبية، وخاصة دول الاستعمار، مدعيةً محاولة ضمان رفاهية شعوبها. ومع ذلك، كان الهدف الحقيقي لهذه التعاونات هو الحفاظ على مواقع النخب الحاكمة. وأدت هذه السياسات إلى إقامة حواجز أمام عمليات الحوار الاجتماعي في هذه الدول، حيث دعمت القوى الاستعمارية النخب بهدف محاربة القومية والهوية العربية، مما أدى إلى ضعفها وتقويض جهود الحوار والتفاهم على جميع الأصعدة

حتى النهج الاشتراكي الذي تبنته العديد من الدول العربية، لم يكن كاختيار ذاتي مصدره متطلبات وقناعات نابعة من البيئة المحلية، ولم يأتي كنتيجة لحركة سياسية او حركة شعبية حاولت تطبيق المبادئ العليا للاشتراكية، او جاء عن طريق حزب سياسي اشتراكي، بل كان عبارة عن اختيار ذرائعي شكلي عقب الانقلابات العسكرية ورد جميل للاتحاد السوفياتي الذي كان داعما لحركات التحرر، أي ان نتيجة هذا الخيار هي بمثابة تعبير عن اشتراكية من دون اشتراكيين[2]، وحتى تبني خيار الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الليبيرالية والخصخصة، لم يكن إصلاحا حقيقيا للمنظومة الاقتصادية بقدر ما كان استجابة لضغوطات واغراءات الرأسمالية ومؤسساتها الجديدة، ليصبح النظام الاقتصادي العربي عبارة عن رأسمالية هجينة مشوهة لنمط الإنتاج الرأسمالي، فلا هي بالبرجوازية ولا بالطبقة العاملة، حيث تجسد افرازا لنموذج رأسمالية "**الدولة التابعة**" أي انها تجمع بين نقيضين الرأسمالية والتبعية، فقد عملت الأنظمة العربية على بناء مشروع حداثي في اطار مجتمع تقليدي دمرته الرأسمالية الكولونيالية، وبذلك خلقت جهازا بيروقراطي مركزي يقوم على مبدأ الهيمنة والسيطرة على مؤسسات الدولة ومنفصلة عن المجتمع المدني[3].

[1] Mohamed Sid-Ahmed, Interview with Mohamed Sid-Ahmed, (The Johns Hopkins University Press)-Vol. 2,1981, p 49.

[2] عبد الجبار جبار، **مرجع سابق**، ص 101، 102

[3]- مرجع نفسه، ص 103.

- **النظام الريعي:**

تقوم سياسة الدولة الريوع على مبدأ استخدام ما تتلقاه من مدفوعات مقابل استخدام عوامل الإنتاج الثابتة، لتغطية وتمويل شبكة واسعة من الخدمات والرعاية الاجتماعية للسكان فالاقتصاد العربي يمثل حالة خاصة استثنائية لنموذج التوزيع دون خلق الثروة وعلى مدى سنين طويلة استطاعت هذه السياسة القائمة على العائدات الريعية ان تحافظ على الوضع السياسي والاقتصادي القائم في العديد من الدول التي تتمتع بامكانيات مالية ضخمة نتيجة الثروة الطاقوية التي تملكها مثل ليبيا، الجزائر، دول الخليج العربي، فقد استطاعت الجزائر مثلا ان تتخطى موجة الربيع العربي من خلال شراء صمت الجماهير عن طريق توزيع عائدات البلاد الضخمة من النفط، أي تقديم رشوة اجتماعية بغية شراء السلم الاجتماعي مثل ما وصفها "ناصر الجابي"، غير ان التذبذب في قيمة أسعار النفط وزيادة التنافسية العالمية والنمو الديموغرافي الكبير، افقد هذا النموذج فعاليته وادى الى اهتزاز شرعية الأنظمة العربية وسحب منها القدرة على المقاومة، وهو الأمر الذي تجلى خلال احتجاجات المنطقة العربية نهاية 2010[1].

من جهة أخرى ساهم هذا السخاء الريعي في انتشار مظاهر الزبونية وخلق الولاءات، اذ يشير نزيه الأيوبي في هذا الصدد الى ان وفرة العائدات النفطية للدولة تمكنها من جعل المجموعات القائمة زبائن لها، الى جانب خلق مجموعات جديدة من ناحية الوظيفية كزبائن جدد تعتمد على الدول من الناحية البنيوية، الأمر الذي يدفع بتعميق وتجذر ظاهرة الفساد فيها، ويمثل الريع احد العوامل المعيقة لعملية التحول الديموقراطي، اذ تشير مدرسة الاقتصاد السياسي ان اضعف الأنظمة النيابية موجودة في الدول الريعية، إضافة الى ان 23 دولة ريعية في العالم لا تتوفر واحدة منها على الديموقراطية، ويضيف بنجامين سميث في دراسة اجراها على 117 دولة ان هناك علاقة بين الاقتصاد الريعي وغياب الديموقراطية[2].

- **الفساد الاقتصادي:**

شهدت الدول العربية انتشارًا وبائيًا للفساد، حيث أظهرت شبكات المحسوبية التوسع في هذا الظاهرة. وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2017 حول مؤشرات مدركات الفساد، احتلت ست عشرة دولة عربية من بين العشرين المدرجة في التقرير مواقع أدنى من المتوسط العالمي، الذي يبلغ 43 نقطة (على مقياس يتراوح بين صفر (فاسد جدا) ومئة (نظيف جدا)[3].

وتظهر التقارير التي أعدتها مؤسسة كارينغي للسلام أن المنطقة العربية، على الرغم من تمركزها الاستراتيجي وثرواتها الهيدروكربونية وطاقاتها الشبانية، تواجه تحديات كبيرة.

[1]-عربي بومدين، **مرجع سابق، ص** 84، 85.
[2]- عربي بومدين، **مرجع سابق** ، ص 85.
[3] -Transparency International Organisation، Corruption Perception Index 2017, 21 february 2018, https://www.transparency.org/en/news/corruption-perceptions-index-2017#table

ففي دراسة أجرتها المؤسسة في عام 2016، أكد مئة من القادة العرب أن الفساد يعد ثاني أكبر تحدٍ يواجه المنطقة بعد التوجه الاستبدادي. وقد أبرمت الحكومات العربية اتفاقيات استبدادية تعتبر كعقود اجتماعية ضمنية، تستبدل فيها الرفاه الاجتماعي بالاستكانة والاستقرار. وتيسر طبيعة الاقتصاد الريعي للنخبة العربية الاستفادة من منافع هذا النظام، خاصة في السبعينيات بفعل الإيرادات الهيدروكربونية الكبيرة، ولكن في الثمانينات، وبسبب التخمة العمالية والنزوح الريفي، أصبحت الجمهوريات العربية تواجه صعوبات في توليد العملة الصعبة للحفاظ على نظم الرفاه الاجتماعي[1].

تجاوبًا مع هذه التحديات، بدأت الدول العربية في تبني إصلاحات ليبرالية في السوق، بدعم من قروض التصحيح الهيكلي من الصندوق الدولي والبنك الدولي. في الدول ذات الكثافة العمالية العالية، تم تفكيك وخصخصة القطاعات العامة بعد الذروة التي وصلت إليها في السبعينيات، مما أدى إلى إعطاء الكثير من المشاريع الاقتصادية الكبرى إلى الحاشية النظامية فقد أظهر البنك الدولي ادلة تثبت أن الشركات ذات الارتباطات السياسية تتمتع بامتيازات اقتصادية في عدة دول في الشرق الأوسط، مع تعطيل نمو الشركات الصغيرة التي يُفترض أن تكون المحرك الرئيسي لخلق الوظائف. تم أيضًا استغلال أموال الدولة وتحويل الاحتكارات العامة إلى احتكارات خاصة، واعاقة دخول المنافسين إلى السوق وقد تجلى هذا بشكل واضح في الحالة المصرية[2].

من خلال ما تم عرضه يمكن القول ان خصوصية الأنظمة الاقتصادية العربية قائمة على فكرة محاولة التخلص من موروث استعماري من خلال تبني نموذج اقتصادي مستورد من دولة اجنبية او استعمارية بشكل أخص، ليصبح النظام الاقتصادي فيها نظاما هجينا يخضع لإملاءات خارجية، حاول الانفتاح بتبني تغييرات هجينة غير عقلانية لم تسمح له بمضاهاة النموذج الغربي الليبرالي، فنتج عنه تفشي مظاهر الفساد، استفادة النخبة الحاكمة من الثروات واحتكارها لمصادرة القوة، الى جانب تبني السياسة الريعية في الدول المالكة للثروات الطاقوية، وتوظيفها في اطار اسكات الجماهير وشراء رضاهم عن طريق توزيع عائدات النفط، ليصبح واقع الاقتصاديات العربية قائم على فكرة، اما ان تتبنى نموذجا مستوردا تفشل في تجسيده على ارض الواقع نظرا لعدم ملائمته لخصوصيتها المحلية، او تتبنى السياسة الريعية كسبيل لسد الاحتياجات وتقديم الخدمات في اطار ما يعرف بشراء السلم الاجتماعي كل هذه الممارسات تفسر التوجهات البراغماتية للنخبة الحاكمة التي تسعى لتحقيق مصالحها وارضاء مصالح ومطالب خارجية، على حساب الصالح العام.

[1]- جوزيف باحوط، وآخرون، **الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو نمو عادل**، مركز ماركوم كير كارنيغي للشرق الأوسط، https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78162 تاريخ التصفح 20-11-2023

[2]- جوزيف باحوط، وآخرون، **الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو نمو عادل**، مركز ماركوم كير كارنيغي للشرق الأوسط، https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78162 تاريخ التصفح 20-11-2023.

2. اجتماعيا

مر العالم العربي بمجموعة من التغيرات الديناميكيات التي جعلته ينفرد بخصوصية تميزه عن غيره من المجتمعات، فمن الخطأ ان يتم ربط الخصوصية العربية بالإسلام فقط او بالصراعات الطائفية، فالمجتمع العربي مجتمع فسيفسائي ذو تعقيدات عالية، يضم العديد من القطبيات المتنازعة والمتنافسة. فهو مجتمع في حالة تغير وتحول مستمر، يتسم بالتكامل تارة وبالتناقص تارة نتيجة للتراكمات التي افرزتها جذوره الحضارية والثقافية وحتى النضالية[1].

أثر البعد التاريخي في تجسيد الخصوصية العربية، فقد تعاقب على المنطقة العربية محطات عديدة ساهمت في تحديد الشكل السوسيولوجي الحالي للعرب، فقد عرفت المنطقة حضارات عديدة، وعايشت مرحلة الخلافة الإسلامية، مرورا بالوجود العثماني وصولا الى الفترة الاستعمارية، كل هذه التراكمات ساهمت في ترسيخ التصورات والادراكات العربية وقولبتها في مسارات معينة في إطار الممارسات السياسية العربية، ومن بين أكثر الظواهر انتشارا في المنطقة العربية ظاهرة الولاء القبلي الذي يعد أكثر الولاءات التقليدية انتشاراً ووضوحاً وتأثيراً في الحياة العربية، فلاتزال هذه الظاهرة منتشرة رغم محاولات السلطات في احتواء القبائل وضمها اليها، فقد أصبحت قيمة الولاءات التحتية تنافس قيمة الولاء للدولة، فالمواطن العربي يستمد قيمه وتعاليمه من الاسرة التي تعتبر الكيان الحاضن لاهتماماته ومحور نشاطاته[2].

الأمر الذي أدى الى تفشي ظاهرة الاغتراب وتأزم العلاقة بين المواطن ودولته واستمرارية تجذر النظام الأبوي، ويمكن توضيح الخلفية الاجتماعية للعرب من خلال تقديم مثال عن العملية الانتخابية كأحد أبرز الممارسات السياسية التي تظهر فيها ملامح العصبية والانتماء القبلي في الوطن العربي والتي يبرز فيها ما يلي:

- **الناخب العربي:**

المواطن العربي له تركيبة هجينة تزاوج بين الحداثة والتخلف، جسده يتغنى بالحداثة وعقله عالق في الأفكار التقليدية، يمارس مظاهر التحضر في مأكله وملبسه وحتى في طريقة كلامه الذي يضم مزيجا من اللغة العربية واللغات الأجنبية، فيتصور لنا لوهلة انه قد نجح في الالتحاق بقطار الحداثة، غير ان الواقع يثبت عكس ذلك، فهو يكفيه نداء قَبلي بسيط ليظهر من خلاله ولائه لعشيرته ونزعته القبلية فرغم انتقاده للجهوية ومنطق "بني عمي" واعتبارها تخلفا، ورفعه لشعارات المواطنة وضرورة تحمل المسؤولية في

[1] William B. Quandt, Halim Isber Barakat, The Arab world : society, culture, and state, **Foreign Affairs (Univeristy of California Press)**-Vol. 72, Iss: 3, Jan 1993, p210SQé

[2]- عربي بومدين، **مرجع سابق**، ص 82.

اختيار المرشحين الأكثر كفاءة وجدارة، الا أنه يوم الانتخابات يتصرف بما تمليه عليه العادات والتقاليد، فيدلي بصوته لابن قبيلته، ويقدم ولائه للقبيلة على حساب ولائه للأمة والدولة[1].

وعادةً ما يميل الناخب العرب إلى إيلاء تقييم أداء النظام الاقتصادي أهمية أكبر من تقييم أدائه السياسي، وفي إطار دراسة سلوك التصويت في العالم العربي، تلعب المحسوبية والزبونية دورًا في تفسير زيادة أو انخفاض نسب المشاركة، خاصة بين المواطنين ذوي الدخل المرتفع. كما تلجأ بعض الأنظمة السياسية أيضًا إلى "شراء الولاء او الذمم" من خلال توفير حوافز مادية لإقناع الناخبين بالمشاركة في الانتخابات والتصويت لطرف معين. ومع ذلك، لا تؤدي هذه الإجراءات بالضرورة إلى زيادة الثقة في النظام أو التقييم الإيجابي للأداء الاقتصادي للحكومة[2].

- **عائلية السلطة:**

ويقصد بها إضفاء طابع عائلي او قبلي على السلطة بل على كل الممارسات السياسية، عن طريق اعداد الأبناء لخلافة اباءهم في الحكم، الى جانب تولي أبناء المنطقة او القبيلة او أبناء العم دهاليز السلطة، سواء بصورة ظاهرية او مستترة، وتتوسع هذه الظاهرة لتشمل التنظيمات الحزبية والنقابية فتبرز حالة من **قبلنة** الحزب من خلال الاعتماد على قبيلة معينة للفوز في الانتخابات المحلية. وتشترك الأنظمة العربية الجمهورية والملكية في ظاهرة قبلنة الحياة السياسية في جميع مستوياتها، وان كانت تحمل نسبة من الشرعية في الأنظمة الملكية[3].

- **الحملة الانتخابية**

تتميز الحملات الانتخابية العربية بطابع دعائي خاص بها يختلف تماما عما هو معمول به في الغرب فهي توظف فيها الفلكلور او ما يعرف بالتراث الشعبي، فالأنظمة العربية تحاول ان تزرع في الفرد منذ نشأته عصبية الانتماء، وضرورة تقديس ذلك الانتماء وعدم التخلي عنه فيكفي في الحملات ان يتم الإشارة الى الأمثال الشعبية المتداولة التي نشأ الفرد عليها لتحريك عاطفته والتأثير عليه، فمثلا يقال ان فلان طيب الأصل، لتوقيره وتبجيل شرفه، فتظهر الحاجة الى مساعدته والتضامن معه اذا كان مرشحا للانتخابات، كما يتم اللجوء أيضا الى توجيه الحملة الانتخابية وفق بعد ديني، فيتم التأكيد على نسب المترشح الشريف وادعاء انه ينتمي الى آل البيت، او انتماءه الى احد الزوايا او الطرق الصوفية[4].

---

[1]– محمد خداوي، "الانتخاب في الوطن العربي: بين الولاءات الأولية والمد الديموقراطي"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد السابع، جوان 2012، ص 50–52.

[2] Carolina de Miguel and others, Elections in the Arab World: Why Do Citizens Turn Out?, **Comparative Political Studies,** Vol 48, N 11, Apr 2015, p 1356.

[3]- محمد خداوي، **مرجع سابق**، ص 50-52.

[4]- مرجع نفسه، ص 50-52.

هذه الممارسات توضح ان المجتمعات العربية محكومة بعوائد وأفكارٍ ورواسب اجتماعية تَحدّ من فعاليتها وقدرتها على التأثير في مجرى التاريخ وإحداث نقلة نوعية في الفكر والفعل الحضاري، بسبب تمسكها ببعض السلوكيات والممارسات السلبية التي لا تزال متأصلة في الفعل والضمير الجمعي، وأنظمة التفكير التي تعيق حركية التغيير الحضاري وتحدّ من فعاليته، ويمكن تلخيص أبرز المشاكل التي تعاني منها المجتمعات العربية في[1]:

- سيادة المنطق الشعبوي الغوغائي على العقلانية والبراغماتية العلمية.
- التمسك بفكرة المنقذ والرجل الخارق والشخصية المحورية، وانتشار هذه الاعتقادات حتى عند النخب.
- التعصب للآراء وتقديس القبيلة والعش وتغليبها على المصلحة العامة .
- غياب التفكير المنهجي المنظم، وطغيان العشوائية والارتجالية في اتخاذ القرار.
- سيادة المنطق التبريري لمرض العجز الذاتي، والمواقف العدمية، أي انتشار السلبية والاقتصار على التوصيف دون اقتراح الحلول.
- وَحْدَوِيّةُ وسُلْطَوِيّةُ التفكير الذي يتولد عنه "المنطق الأحادي الاقصائي".
- القيم السلبية الموروثة التي كبلت الارادة الجماعية كالغرور، الأنانية، التعالم الاستعلاء، الذاتية... (الأفكار الميتة والمميتة).
- طغيان النزعة الذَّرِيَّةِ على التفكير (كما يقول بن نبي)، أي غياب التحليل المتكامل والنظر للمشكلة من زاوية واحدة دون استجماع كافة الأبعاد والأسباب.
- سيادة المنطق الحَدّي المتطرف وغياب الوسطية والاعتدال في الفعل أو الترك.
- تفشي ظاهرة الاتكالية على الآخر وغياب روح المبادرة، هذا ما يظهر جليا في ظاهرة جلب النماذج الإصلاحية جاهزة من البيئة الخارجية.

استنادًا إلى هذا السياق، يمكن القول إن الخصوصية في المجتمع العربي تأثرت بشكل بارز بالسياق التاريخي الغني في هذه المنطقة، حيث عاشت المنطقة فترات زمنية مليئة بالحضارات والصراعات السياسية. ورغم التطورات الحديثة التي يشهدها العالم اليوم، إلا أن طابع الولاء القبلي يظل سائدًا في المجتمع العربي، رغم جهود السلطات في دمج القبائل. حيث يظهر تناقض واضح بين التغني بالحضارة ظاهريا والتمسك بالتقاليد، خاصة في سياق العمليات الانتخابية. فالمواطن العربي يعبر عن تناقضات واضحة بين قيم

[1]- حرز الله محمد لخضر، مقومات ومعوقات التغيير الحضاري في المجتمعات العربية، نشر في 26-08-2019، https://bit.ly/46vGssw، تاريخ التصفح: 25-02-2023.

الحداثة والتمسك بالتقاليد، ويظهر تأثير العائلة والقبيلة في نقل السلطة وتوجيه حملات الانتخابات. هذه الديناميات تعكس تحديات المجتمعات العربية، مثل تفوق التفكير الشعبوي وانتشار ظاهرة الولاء القبلي، مما يشكل عائقاً أمام التقدم والتحول الحضاري، حيث يصبح التحدي في المستقبل مرتبطًا بتجاوز هذه الصراعات وتحقيق توازن بين التقدم والحفاظ على الهوية والتقاليد الثقافية.

المبحث الثاني: طبيعة وخصوصية النخب السياسية العربية

يعتبر مفهوم النخبة ضرورةٌ وحاجة حياتيّة، فهو لصيق بالمجتمعات على اختلافِها فصحيح ان الدور الرئيسي للنخبة هو التأثير في المجتمع، لكنها هي الأخرى تتأثر بطبيعة الخلفية السوسيولوجية السائدة فيها، فبمقارنة وجيزة بين النخب الغربية والعربية تجد انهما تلتقيان من حيث الدلالة، ولكن تختلفان في ولاءتها وأساليب العمل، فقد برزت نخب عربية وإسلامية أثرت بشكل ملموس في إثراء الساحة الفكرية العربية–الإسلامية بما أشاعته من مواقف وأفكار وما أثارته من حركة حوار وسجال في الساحة العربية، متأثرة في طرحها بالخلفية الدينية وبالبعد القومي العربي، الا انها في مرحلة لاحقة حاولت التنصل من خصوصيتها واستعارة خصائص مثيلتها الغربية، فاصطدمت بالقناعات المحلية المتشبثة بالهوية والانتماء الحضاري، لتجد نفسها امام صعوبة الغاء التناقض الموجود بين النموذج الغربي والسياق المجتمعي العربي ذو الطابع العشائري والقبلي والعائلي.

ضمن سياق هذا الطرح لابد من فهم الخلفية السوسيولوجية والتاريخية التي انطلقت منها النخب العربية، من خلال دراسة واقع الفكر النخبوي من منظوره العربي الإسلامي.

أولا. تحليل النخبة في الفكر العربي والإسلامي

تتأثر فكرة النخبة في تكوينها العربي الإسلامي بالتكليفات التاريخية والدينية والمجتمعية التي جعلتها تتبنى مظهرًا مميزًا مقارنة بنظيرتها الغربية، فالنخبة وفقا لهذا المنظور عبارة عن:

أ. النخبة من المنظور العربي

تخضع مفردة النخبة في المعجم العربي السياسي الى عدة استخدامات، وارتبطت استعمالاته بنشأة العلوم الاجتماعية العربية وما صاحبها بقضايا كبرى، الأمر الذي اعطى للمفهوم عدة مصطلحات معبرة عنه وعدة استخدامات فكانت استخدامات المصطلح كما يلي[1]:

- في أواسط سبعينات القرن العشرين لم يخضع مصطلح النخبة الى الكثير من التدقيق المفاهيمي فقد كان الاهتمام آنذاك منصبا حول التأكد من إجرائية المصطلح مقارنة بالمصطلحات القريبة له، او بالتركيز على ما هو وظيفي كدراسة أدوار النخب وعلاقتها بالمجتمع، ثم تواتر استخدام المصطلح من قبل المؤرخين العرب في البحوث المرتبطة بتاريخ الحركات الوطنية المقاومة للاستعمار وفي الدراسات المتعلقة بتشكل النخب الفكرية وتوجهاتها خاصة في المغرب العربي، تلتها استخدامات علماء علم الاجتماع السياسي في البحوث المتعلقة ببنية الأنظمة العربية ونفوذها مع اهتمام خاص بمصر.

[1]- محمد منير سعيداني، **مرجع سابق**، ص 20-22.

- ثم حاول البعض التأسيس لمفهوم النخبة بالعودة الى بعض المفاهيم السياسية التي كانت متداولة في الآداب العربية والإسلامية وفي كتب المناقب والتراجم، وفي التاريخ السياسي العربي من خلال استئناف الفكر الخلدوني وما يكتنفه من رياسة العصبيات واعتبرت حلا بديلا لإشكالية اللجوء الى مصطلحات ماركسية بحتة وصعوبة توظيفها لاعتبار ان المجتمعات العربية ذات خصوصية بنيوية وسمات تاريخية واجتماعية تدعي استخدامها لمفاهيم غير طبقية، كما اضافت بعض الأدبيات العربية بعض المصطلحات المعبرة عن النخبة غير مرتبطة بالمجال السياسي مثل الإطارات لدى باحثين المغرب العربي او الملاكات لدى باحثين المشرق العربي، ويرجع ذلك الى استخدامهم للترجمة الحرفية للمصطلحات المقابلة لها في الفرنسية والانجليزية، إضافة الى ذلك كانت استخداماتها جد محدودة تقتصر على الإشارة على اللذين يحتلون مناصب تسييرية إدارية او تقنية في المجال الاقتصادي او الأكاديمي البحثي.
- بعدها خضع المصطلح الى خصوصية الشأن العربي خاصة في مرحلة النهضة العربية الإسلامية التي شهدت لمزيج بين ما هو جديد وقديم، وطني وأجنبي، ففي منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تم الاستعانة بمصطلحات ذات طابع إسلامي مثل: **أهل العقد والحل، الأعيان** (لفظة ذات طابع اقتصادي اكثر فهي تحمل في طياتها رنين طبقي اذ تجمع بين الثروة والجاه والنفوذ السياسي)، **الخاصة** (هو مصطلح اكثر قربا ودلالة لمصطلح النخبة، فاستخداماته تشير بصورة غيرة مباشرة الى أصحاب النفوذ السياسي والسلطة مع اخضاعها لشروط الانتقاء والاختيار).

تأسيسا على ما سبق يمكن القول ان الفكر النخبوي عند العرب يعاني من شح وندرة الكتابات فيه مقارنة بالغرب، فاذا كانت كتابات الغرب مهتمة بتحديد ماهية النخبة وكيفية تشكلها ومميزاتها، فان معظم الكتابات العربية تركز عمن يحكم في الأنظمة السياسية العربية وماهي طبيعة النخبة الحاكمة فيها، فجل الاجتهادات في هذا الموضوع اقتصرت على وصف طبيعة النخب المسيطرة على مقاليد الحكم دون الخوض في تجربة التنظير والمساهمة بإضفاء لمسة عربية حول ماهية النخبة من منظورها العربي.

ب. النخبة من المنظور الاسلامي

أظهر التاريخ الإسلامي أن النخبة كانت موجودة منذ زمن النبي وأصحابه، حيث كان النبي يقود مجموعة من الأفراد الذين يُعتبرون أن لديهم امتيازات خاصة على الآخرين، تتمثل هذه الامتيازات في معرفتهم العميقة بالدين وحملهم لقيم وأخلاق حسنة، وكذلك في دورهم الحيوي في حماية المجتمع ورعايته. تظهر هذه القيم والفضائل بشكل رئيسي في قصص الأنبياء المذكورة في القرآن، حيث تُعتبر هذه القصص مرجعًا تاريخيًا للمجتمع الحديث، وتُستخدم كدروس وإرشادات للعيش حياة أفضل، وظهرت كلمة النخبة في القرآن الكريم من خلال مصطلح "الملأ"، الذي يعني القادة والأشراف وكبار الشخصيات والوجهاء في المجتمع. وقد تكررت هذه الكلمة ثلاثين مرة في القرآن، مما أبرز أهمية النخبة ودورها في بناء الحضارة وتعزيز الإيمان، تُبرز الآيات التي تحتوي على هذه الكلمة أهمية النخبة وتسلط الضوء على الصفات التي تميزها، مثل الذكر الدائم لله في جميع الظروف والتفكير الدائم في هدف وفائدة خلق الله. وفي نفس الطرح يضيف "شهاب القريشي" على أن النخبة يجب أن تكون قادرة على صياغة فهم لمعنى الحياة وأن تظهر إبداعًا في تحقيق ذلك، لذا بتعين على النخبة الدينية دراسة القرآن وتطبيقه باستمرار، ونقل القيم الواردة فيه لتكون دليلًا أو توجيهًا للمجتمع والدولة والأمة، وأن تولي اهتمامًا للآيات الإلهية المتجلية في الطبيعة، وأن تظهر هذه القيم في سلوكها وتُستخدم باستمرار كنماذج يُحتذى بها[1].

كما عرف الفكر الإسلامي مجموعة من المصطلحات التي تعبر عن نفس دلالة النخبة، من بينها[2]:

أ. **أهل الحل والعقد:** هو مصطلح ارتبط بالنخبة السياسية في التراث الإسلامي غير أنه مع تمدّد الأيّام تطور ليشمل النّخبة بمفهومها الفكري والثّقافي أيضا، ومصطلح أهل الحلّ والعقد لم يُذكر في النّصوص الشرعيّة من كتاب أو سنَّة ولم يكن متداولا في عصر الصّحابة وإنَّما هو مصطلح اجتهاديٌّ شاعَ على ألسنة الفقهاء وفي عباراتِهم ليترسخ بعد ذلك في عمق التراث السياسي الإسلامي، تم استخدامه للتعبير عن طوائف متعددة في المجتمع المسلم لوصف ممثلي قطاعات متنوعة من أصحاب السلطة في المجتمع، فالولاة وقادة الجيوش يعبرون عن السلطة التنفيذية، قادة القبائل يعبرون عن السلطة المجتمعية، والعلماء والفقهاء يمثلون سلطة القضاء والافتاء، بحيث يكمن دور اهل الحل والعقد في إدارة شؤون الجماعة بالإمضاء او المنع، فالمصطلح في معناه الواسع في الواقع هو تعبير عن المصطلح القرآني "اولو الأمر"، لكن تكمن الإشكالية

[1] Efa Ida Amaliyah, Agus Nurhadi, The Concept of Elite (Thoughts of Antonio Gramsci and the Study in Islamic Studies), **Fikrah: Jurnal Ilmu Aqidah dan Studi Keagamaan**, Volume 10 N 2, 2022, pp 273-275.

[2]-كمال حبيب، نحو بناء لمصطلح النخبة من منظور إسلامي، **مجلة البيان**، العدد 124، 1998، ص 26.

فيه انه بقي مفهومًا هلاميا غير واضح المعالم، وغير محدّد الآليّات سواء في طريقة الانتقاء أو أسلوب العمل.

ب. **أهل الشورى:** هي أحد التفرعات او القطاعات التي تندرج تحت لواء اهل الحل والعقد يكمن دورهم في التشاور مع أعضاء السلطة التنفيذية قبل اتخاذ أي قرار سياسي.

ج. **أهل الاجتهاد:** هم الفقهاء الذين يمنحهم تخصصهم وتمكنهم من أمور الشريعة والدين ان يكونوا مراجع فقهية لأهل الحكم والجماهير للتعرف على الأحكام الشرعية الاجتهادية ومن بينهم يتم اختيار القضاة والمفتين.

هنا يجدر الإشارة ان الفقهاء لم يركزوا عن انتقاء المصطلحات بدقة لوصف هذه الفئات من المجتمع المسلم، فالملاحظ ان اهل الحل والعقد هي مزيج من اهل الشورى وأهل وهذا مرده في الواقع الى بساطة المؤسسات في بدايتها، وحين بدأ تعاظم وتعقد دورها انفصلت كل مؤسسة وتحدد بشكل واضح النخبة التي تحكمها.

د. **العصبية***: هي مفهوم اعتمده عالم الاجتماع "**ابن خلدون**" كأداة تحليلية موجهة لفهم الاجتماع العربي الإسلامي، معتمدا في تحليله على عامل القرابة والانتماء العشائري، الذي اعتبره أهم مسببات القوة ومن ثَمّ الحكم والسيطرة، الى جانب عامل النسب، كما أشار أيضا الى عامل الدين واعتبره هو الآخر مصدرا للقوة يزيد من شدة العصبية وهو لوحده كافٍ لتأسيس اجتماع بشري كما حدث في الدولة النبوية الأولى، كما تحدث عن عصبية الدولة التي تستخدم **الموالي****
كقاعدة سياسية كما حدث في الدولة العباسية حين لجأ المعتصم العباسي للأتراك وجعلهم عصبية الدولة.

(*) **العصبية:** "العصبية في اللغة هي الطي الشديد، وكل شيء استدار بشيء فقد عصب به...ويقال عصب القوم بالرجل عصبا أي احاطوا به لقتال او حماية، وعصب قوم بنسبهم احاطوا بهم، وعصبة الرجل بنوه الأقربون"، وهي أيضا "ان يدعو الرجل الى نصرة عصبته والتألب معهم على ان يناولهم ظالمين كانوا او مظلومين" للمزيد من الاضطلاع انظر: **ابن المنظور، اللسان، المادة (عصبية)، ج01، ص 602.**
فالانتماء والقرابة احد المميزات العربي المتمسك بعصبيته التي تعتبر رمز قوته ونصرته والتي بها يمنح حقوق المواطنة، ومن مظاهر عصبية الفرد لنسبه انتمائه وولائه لعشيرته والافتخار بها والانتصار لها ظالمة او مظلومة، فيروى ان رجلا من الأزد كان يطوف بالبيت الحرام ويدو لأبيه فقيل له: "الا تدعو لأمك، فقال: انها تميمية"، والعصبية قد تتجاوز حتى الرابطة الزوجية فقد طلق حسان بن ثابت زوجته الأوسية حين تفاخرت عليه بقومها، كما ان العصبية تبقى قائمة في حالة الحرب والسلم، فقد ظهرت عصبية النسب والانتماء لدى ابي لهب عم النبي عليه الصلاة والسلام، والذي كان اشد كفرا وعداء له، فحين ظهر انه سيلحق ضرر للنبي من كفار قريش قال للرسول: يا محمد امض لما صنعت، فاصنعه...لا واللات لن يصلوا اليك حتى اموت، ولما سب ابن الغيطلة النبي اقبل عليه أبو لهب ونال منه.

** **الموالي**: لموالي جمع مولىً، ولها في اللغة دلالات كثيرة، فهي تعني السيد، والمالك، والمؤيد، والحليف، والجار، والشريك. أما الشرع الإسلامي فقد اختص الكلمة في معنيين فقط: مولى العاتقة ومولى الموالاة، ثم أصبحت الكلمة -موالي-بعد الفتوحات الإسلامية تعني المسلمين من غير العرب، وكانوا في الأصل أسرى حرب، أصبحوا في منزلة الرقيق، ثم أسلموا فأُعتقوا، وأصبحوا موالي، فقد اقترن إسلامهم بدخولهم في خدمة العرب وتحالفهم معهم، وصاروا في الوقت نفسه موالي حلف وموالاة، وكان دخول الموالي في الإسلام لعدة أهداف منها: السبب الديني، ولتحسين ظروفهم الاجتماعية، والاقتصادية، وحصولهم على عطاء أكثر.

للمزيد من الاضطلاع انظر: ايمان علي بالنور، **دور الموالي في سقوط الدولة الأموية (41-132ه، 661-750م)**، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، 2008.

وبالتالي تصبح العصبية أساساً للوحدة وأحد مصادر القوة، ويمكن اعتبارها الوجه الأقرب لتحليلات المنظور النخبوي، أو بتعبير أدق فهي المنظور النخبوي في صيغته العربية الإسلامية. وعليه يمكن تقديم تعريفا لمصطلح النخبة وفقا للمنظور الإسلامي على النحو التالي؛ هي خلاصة منتقاة من الافراد ينتمون الى جميع القطاعات المشرفة على شؤون الصالح العام وتمارس عملية التوجيه والحكم بناء على خلفية او مرجعية إسلامية.

في الإسلام يتم ترتيب أوضاع الناس وفقا لما يعرف "بالتمييز الوظيفي"، أي درجة امتثال الناس لأوامر وأحكام الإسلام، فالسّباق للخيرات ارفع درجة من المقتصد المؤمن والمقتصد المؤمن ارفع درجة من الذي يقترف المعاصي، ليصبح معيار الانتخاب مرتبط وظيفيا بمدى الالتزام بالدين الإسلامي، ومن هنا درجة الالتزام لا تنحصر فقط على العبادات بل هي اشمل من ذلك وتتوسع لتمس جوانب الحياة بدءً بممارسات الأفراد الضيقة وصولا الى الممارسات العليا السياسية، فالفرز الاجتماعي والسياسي للنخبة من المنظور الإسلامي لا يستند الى امتلاك القوة السياسية فقط بل يستند الى الوصول الى المثالية الإسلامية التي تُعنى بتحويل الدين الإسلامي الى واقع حي متحرك، لتكون النخبة الإسلامية في العهد النبوي والراشدي هي **نخبة الخبرات الاسلامية** فجيل الصحابة الذين شاركوا في بناء هذه الخبرة يعبرون عن النخبة المرجعية للأجيال التي تلتها، لاعتبارهم الجيل الذي استطاع أن يجسد النموذج الأكثر تمثيلا للإسلام في واقعه وممارساته، ليصبحوا بذلك الصفوة التي وضعت أسس الربط بين الشريعة والواقع بأساليب منهجية تحولت بعد ذلك الى مذاهب فقهية[1].

والمعيار الذي تقوم عليه تصنيفات النخبة في المنظور الإسلامي تلغي فكرة ان القوة السياسية هي أساس تصعيد النخب في البناء السياسي، كما يلغي فكرة الصراع والتنافس على امتلاك القوة السياسية هو القانون المتحكم في سلوك النخب، ذلك لكون السلطة السياسية في المنظور الإسلامي تعتبر محنة وابتلاء وليست شيئا مرغوبا فيه، فهذا الاتجاه يربط بين غايات العملية السياسية بما وراء الدنيا أي بالآخرة، وهو ما يجعل الصراع والتدافع بين النخب محكوماً بضوابط أخلاقية تخفف من نتائج حدة الصراع وتجعله في المستوى الذي يحافظ على الفعالية السياسية للمجتمع[2].

إذا كان المنظور النخبوي لدى الغرب يركز على فكرة الأقلية الحاكمة والأكثرية المحكومة بحيث ينظر الى هذه الأكثرية على انها مجرد كمّ عددي يرضخ لتوجيهات الأقلية الفاعلة فان المنظور الإسلامي يلغي فكرة اقصاء الآخر ويرفض ان يكون أي فرد ينتمي الى الإسلام ان يكون مجرد قيمة عددية سلبية يتم تجاهلها، فالمسلم له موقف إيجابي من الكون والخلق والخالق لقوله تعالى: " **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**

[1]- كمال حبيب، نحو بناء لمصطلح النخبة من منظور إسلامي، **مرجع سابق**، ص 26
[2]- كمال حبيب، نحو بناء لمصطلح النخبة من منظور إسلامي، **مرجع سابق**، ص 26

تَامُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ"[1]، وقال أيضا: "**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً**"[2]، أي ان النخبة لم توجد من اجل ان تقف كطرف مضاد للجماهير بل وجدت من ان تكون جزء منهم وتعمل لصالحهم، وفي حالة فساد نخب يتم افراز نخب مضادة (بمعنى دوران النخبة)، ففي كل حالة تم فيها فساد النخبة فإن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ينتج نخبة جديدة تعمل على منازعة النخبة الفاسدة والنقض في شرعيتها والتاريخ الإسلامي يشهد بقدرة النخب الجديدة على إزاحة النخب الفاسدة وتحقيق شرعية جديدة، فالدولة الأموية نازعتها النخبة العباسية واستطاعت هزيمتها وتأسيس الدولة العباسية وفي إطار الدولة العباسية ظهرت دول في مناطق الأطراف مثل السلاجقة، كما ظهر الطولونيون والإخشيديون ثم الدولة العثمانية، وكل دولة كما هو واضح تسمت باسم مؤسسيها وهؤلاء المؤسسون يمثلون النخبة الحاكمة[3].

بناء عليه، فإن تعبير النخبة من منظوره الغربي هو شبيه لمصطلح العصبية، لاعتبارهما يركزان على إيجاد مصادر للقوة، غير ان الغرب يشجعون فكرة الصراع المفتوح بلا ضوابط بما انه سينتهي في نهاية المطاف بامتلاك السلطة (أي الغاية تبرر الوسيلة)، في المقابل فان جاء المنظور الإسلامي لسد هذه الثغرة من خلال أخلقة وضبط الصراع، والموازنة بين مصلحة الافراد والجماعات، بمعنى لا يتم الانفراد بالحكم والسلطة بهدف السيطرة بل بهدف ممارسة الحكم المرتبط بخدمة المجتمع وتحقيق تطلعاته.

ثانيا. الارهاصات الأولى لتشكل النخب العربية

تتفق معظم الدراسات ان النخب العربية عبارة عن كتلة متجانسة من حيث النشأة والتكوين، ومن حيث الخلفية الثقافية والفكرية، والدينية، ويبقى المسار السياسي المختلف الذي عاشته كل دولة هو ما يحدد تجربتها الخاصة بها، مع ذلك تبقى الفوارق جزئية بين النخب العربية، فالواقع ان تشكل النخب العربية كان انعكاسا لظروف تاريخية ومعطيات اجتماعية خاصة[4]، فقد عرف الفكر النخبوي العربي مجموعة من التطورات، عبر من خلالها عن خصوصية المرحلة المعاشة فقد كانت متطلبات كل مرحلة تفرز تيارا سياسيا معينا والنخب التي برزت فيها وكيف حاولت هذه النخب الوصول الى نموذج علمي وعملي يجسد خصوصية المجتمعات العربية وأسلوب الحكم فيها، وهناك اجماع على تقسيم تاريخ تطور النخب العربية الى ثلاثة مراحل أساسية.

---

[1]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 110.
[2]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 143.
[3]- كمال حبيب، **مرجع سابق**، ص 26.
[4]- خليدة كعسيس خلاصي، النخب في العالم العربي: الواقع والأدوار، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021، ص 341.

وفيما يلي عرض لأهم المراحل التي مر بها الفكر النخبوي في العالم العربي:

أ. المرحلة الاصلاحية

لم يتم تشكل الفكر النخبوي في العالم العربي بمعزل عن الآخر أي الغرب، فبين جدلية الرِّدة عليه والرغبة فيه تفاقمت المواقف والآراء لتشكل تراكما معرفيا تم من خلاله احداث نهضة فكرية، فظهر تيارين متضادين، أحدهما يرى في الإسلام حاضنة حامية للهوية الدينية، والآخر يرى في الإسلام مظاهر التسلط وتدمير المجتمعات العربية ومنع نهوضها لقد بدأت هذه المرحلة التي مهدت للوعي النهضوي على أنقاض انهيار الإمبراطورية العثمانية، وكانت توجهات التيارين المتضادين قائمة على ظل هذا الانهيار، ساعين الى امتلاك فرصة للاستثمار في هذا السقوط العثماني وتفعيله مرة ثانية كل حسب توجهاته[1]، مثلت هذه المرحلة بداية الوعي العربي بفكرة "الفعل النهضوي" نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، جاءت نتيجة تأثر مفكري تلك الحقبة بالتحولات التي عرفها الغرب والتأثر بالفكر الأوروبي بشكل خاص من جهة، وعلى سياسة محاولة صهر الخصوصية العربية وربطها بالأتراك من جهة اخرى[2]، فظهر كل من:

1. **التيار الإسلامي:**

مثل هذا التيار شخصيات بارزة مثل الكواكبي، جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، رشيد رضا، وخير الدين تونسي. هؤلاء شكلوا نخبة فكرية ذات طابع ديني، حاولوا تمييز الإسلام والأمة الإسلامية عن غيرها بوجهة نظر تتناول التحديات الغربية. حيث رفضوا الاستعمار واعتبروه آفة، مؤكدين بأن الغرب يمتلك حضارته الخاصة. حاول هؤلاء الرواد استغلال انهيار الدولة العثمانية وتوجيهها نحو اتجاه يعارض التوجه الغربي الذي كان يصوغ الإسلام كمرادف للأتراك وتصوير الغرب على انه حر والشرق مستبد. كما حاولوا تقديم نموذج فكري جديد خاص بهم لتصحيح الاعتقادات المتأثرة بتصرفات الأتراك[3]، لم تنجح جهودهم لعزل أفكارهم عن التأثير الغربي. تمحور خطابهم حول حملة إصلاح ديني تنويرية تشبه تلك التي تكشفت في أوروبا. اتخذت الدعوة إلى التحديث في عالم الخطاب الديني مسارًا مختلفًا، عرف باسم الليبرالية العربية الجديدة. وقد ابتكرها رفاعة الطهطاوي، الذي كان معجبًا بالنموذج الليبرالي الفرنسي، ونضال الأفغاني من أجل الحرية ضد الاستبداد، ومحمد عبدو، الذي كان يطمح إلى إحداث ثورة في الفكر الديني الإسلامي من خلال الاستفادة من التجارب الأوروبية[4].

---

[1]- محسن الموسوي، **النخبة الفكرية والانشقاق: تحولات الصفوة العارفة في المجتمع العربي الحديث**، قطر: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2021، ص 14.

[2]- خليدة كعسيس خلاصي، **مرجع سابق**، ص 341.

[3]- محسن الموسوي، **مرجع سابق**، ص ص 13، 14.

[4]- عبد الوهاب شعلان، **هواجس النخب العربية وقضاياها الفكرية: الاستشراق، الإصلاح الديني، الأنتليجسيا، اللغة والهوية**، مصر: مكتبة الآداب علي حسن، 2013، ص ص 32، 33.

يتضح من خلال هذا القول ان الإسلاميين لا تقوم أفكارهم بالاستناد على التراث الثقافي الديني بل الى المذاهب الفكرية الأوربية، فقد حاولوا الاضفاء على الإسلام صبغة غربية.

2. **التيار العلماني:**

لقد مثّل التيار العلماني مجموعة من الرواد من بينهم علال الفاسي، وعزوزي، وقاسم أمين، وفرح أنطوان، وشبلي شميل، وسلامة موسى، وغيرهم، الذين اعتنقوا منظورًا متصلا بعمق مع الأيديولوجية الغربية. على سبيل المثال، يعبر عزوزي عن اعجابه بفرنسا وإنجلترا ويربط التقدم والحرية بوجودهما ووصف ذلك في كتابه اليقظة العربية بقوله ان فرنسا هي "مشعل الحضارة والحرية الأسطع اشعاعا". يعطي هؤلاء العلمانيون الأولوية للحاجة الملحة لربط الحياة الاجتماعية بروح العصر والتأكيد على التعاون الاجتماعي والمساواة. لقد طرحوا شعارات تظهر الالتزام بالسعي وراء الحرية وتحديث المفاهيم الاجتماعية، من خلال تركيزهم على مفاهيم مثل التقدم والظهور، وعملوا جاهدين لدمج الفكر الداروينيّ** في التفكير العربي لتفكيك فكرة الركود ورفع دور النخبة المثقفة وتحديث المفاهيم التقليدية وتجاوز مفاهيم الاستقرار والثبات في الفكر الشرقي من خلال دمج عناصر جديدة واحتضان التحديات الفكرية، فالفكر الشرقي في أدبيات الرحالة والمستعمرين والمثقفين المرافقين للحملات الاستعمارية متهم بالثبات وصده للتغيير، وبهذا حاول المفكرون العرب المجيء بفرضيات ومنهجيات المناقشة في الحقل المعرفي العربي، محاولين ابراز نيتهم في التغيير والمضي قدما، انسجاما مع ما هو جديد، آخذين من الآخر لإلغاء فرضياته بما يعني قبولهم للتهمة ضمنيا[1].

اما "علال الفاسي" فقد أخص دراسته بما يعرف ب "**الارستقراطية الفكرية**" الذي حاول من خلالها المزاوجة بين إسلامية السلف وعروبته، وبين الحرية الاوربية والليبيرالية فهو يحيل بديموقراطية الغرب ويعترف بها كسبيل فكري منهجي يمكن المجتمع الإسلامي في حاضره من الاستناد الى ماض الأصول، دون المحاكاة العمياء، فالفاسي يصر على ضرورة الارستقراطية الفكرية لكونها تجدد وتكيف الوضع حسب روح العصر مع الإبقاء على التاريخ والارتباط به، كما انها قادرة على إشاعة ما هو مغاير لمنطق الشارع

- **الداروين: هي نظرية علمية ظهرت في حقل علم الأحياء من قبل العالم **تشارلز داروين** في أواخر القرن التاسع عشر، تتحدث هذه النظرية على التطور عن طريق الانتقاء الطبيعي، فالنباتات والحيوانات التي تتكيف بشكل أفضل مع بيئتها فقط هي التي ستبقى على قيد الحياة لإعادة إنتاج جيناتها ونقلها إلى الجيل التالي ولن تعيش الحيوانات والنباتات التي لا تتكيف بشكل جيد مع بيئتها لتتكاثر، اما **الداروبنية الاجتماعية** جاءت كمحاولة من قبل علماء علم الاجتماع بهدف تصدير أفكار داروين الى هذا الحقل، والتي أصبحت تعني بعد تكييفها: الجماعات والأعراق البشرية تخضع لفكرة الانتقاء الطبيعي نفسها التي يشير اليها "تشارلز داروين" في النبات والحيوانات، وبناء عليه فان العرق الضعيف سيتلاشى وتختفي ثقافتهم وعاداتهم في حين يستمر العرق القوي في التطور والارتقاء، وقد استخدم مصطلح الداروينية الاجتماعية على اية محاولة لتطبيق الانتخاب الطبيعي في أي مجال من محالات الحياة البشرية سواء السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية، يعد هربرت سبنسر صاحب مقولة البقاء للأصلح من بين اهم المدافعين عن الداروينية الى جانبه كل من والتر باغوت وويليام غراهام.
للمزيد من الاضطلاع انظر: منظمة الباحثون السوريون، **الداروينية الاجتماعية نظرية علمية ام ايدولوجية توسعية؟**، https://www.syr-res.com/article/22567.html

[1]- محسن الموسوي، **مرجع سابق**، ص 17، 18.

الذي يعتبره موروثات واعراف وخرافات احتلت حيزا واسعا في المجتمعات، كما يرى الفاسي ان هذه الارستقراطية هي النخبة القادرة على مصارحة الحاكم والمحكوم "فالأمة يجب ان تخاطَب في كل شؤونها بكامل الصراحة وبكل بيان"، الا ان نخبته هي الأخرى تتعالى عن بقية فئات المجتمع[1].

وفي هذا الاطار يلاحظ ان هذه المرحلة في الفكر النخبوي العربي، عرفت بروز نخب فكرية بحتة مهدت لمشروع توعوي ونهضوي، حاولت باختلاف توجهاتها الى إقامة مرجعية فكرية مؤسسة لحقل معرفي عربي له القدرة على إثبات خصوصية المجتمعات والأنظمة العربية، من هنا جاءت ازدواجية الطرح على فكر النخب العربية بين تيار يحاول الانفصال عن الآخر مع الإبقاء على البعض من مميزاته وتيار يحاول التشبث بالآخر والاستفادة من تجاربه وعدم الرغبة في استئصاله، والجدير بالذكر ان هذه النخب لم يظهر لديها أي نقاش حول إيجاد نخب حاكمة أو محاولة وصولها الى الحكم بل كان هدفها تغيير المجتمع، رفض الاستعمار، الحفاظ على الهوية الدينية، حماية الإسلام من التشويه (الإسلاميون)، رفع شعارات الديموقراطية والحرية، الارتقاء والتطور التخلص من عقدة التقاليد والثوابت (العلمانيون)، أي انها لم تستطع الخروج عن إطار جدلية الأنا والآخر.

ب. المرحلة الثورية:

سيطر الفكر الثوري على أفكار النخبة خلال هذه الحقبة، فقد كان هدفهم تحقيق التحرر من الاستعمار البريطاني والفرنسي، الذي تسبب في معاناة معظم البلدان العربية .بالإضافة إلى ذلك، سعوا إلى بناء الوحدة الوطنية العربية .خرج العرب من الحرب العالمية الثانية بعد القتال من أجل الاستقلال عن القوى الغربية .كانوا يعتقدون أن الاستقلال الحقيقي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الوحدة، مما يسمح لهم بالتحكم في مواردهم والقضاء على الاعتماد .غير أن الاستعمار قسّمهم إلى بلدان منفصلة، ولكل منها هويتها السياسية الخاصة .لذلك، كانت الخطوة التالية بعد الحصول على الاستقلال هي توحيد الأمة في كيان سياسي واحد يشمل جميع الدول العربية من المحيط إلى الخليج .بدأت أسس هذه الوحدة بالتبلور مع إنشاء جامعة الدول العربية، بعد الاستقلال الجزئي لبعض الدول العربية[2].

عقب هذا التأسيس اصطدم العرب بقيام دولة إسرائيل عام 1948، وسمي بعام النكبة لاعتبار ان أسباب قيام إسرائيل نابع من عوامل خارجية، فقد كان جزء كبير من البلدان العربية لا يزال تحت طائلة الاستعمار وحتى الدول التي استقلت كانت لا تزال تعاني من التبعية السياسية والاقتصادية، وقد رأى العرب ان في قيام إسرائيل كدولة غريبة في قلب وطنهم يشكل تهديدا كبيرا على وجودهم كأمة، فكان ردهم بالتخلي عن الأنظمة الليبرالية في الدول المستقلة واحلالها بأنظمة عسكرية رفعت شعار القضاء على إسرائيل وتحقيق

[1]- مرجع نفسه، ص 20، 21.
[2]- الفضل شلق، الأمة والدولة والنخبة، **مجلة الاجتهاد**، العدد 14، 1992، ص 05.

الوحدة العربية، معتبرين ان القوة هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة إسرائيل، ولما كان الجيش هو موضع قوة فقد تم الترحيب به في الحكم غير مبالين على ما إذا تحققت الديموقراطية ام لا[1].

كان النظام العسكري الناصري (نسبة لجمال عبد الناصر) هو المثال النموذجي بالنسبة لبقية الأنظمة العربية، فقد اعطى جمال عبد الناصر طرح وحدوي ذو بعد كوني أعاد الى الأذهان الوحدة الأولى التي كانت على يد الرسول عليه الصلاة والسلام التي كانت مشروعا كونيا فقد كان الطرح الناصري في اعين الجماهير العربية متفوقا على أي طرح آخر وأصبحت الأمة متوحدة في مواقفها السياسية معبرة عن ذلك بتأييدها لجمال عبد الناصر، وتجلى هذا التأييد عندما اصطدم الطرح الوحدوي الناصري برفضه من قبل نخبة مضادة عبر عنها الاخوان المسلمون الذين تعرضوا للقمع والعنف من قبل النظام العسكري، ودعم جماع الأمة لهذا القمع واعتبار الاخوان المسلمون تيار غير وحدوي يهدد وحدة الأمة، ولاق هذا التيار عداء جماهيريا، الا ان الدولة القومية التي علقت الجماهير آمالها فيها لم تستطع تحقيق التنمية المرجوة والتخلص من التبعية، حتى انها تخلت عن شعاراتها في تحرير فلسطين، خاصة بعد سلسلة الهزائم المتواترة على العرب على رأسها انفصال سوريا عن مصر سنة 1961 الذي أدى الى احداث تمزق في الذات العربية، تلتها الهزيمة امام إسرائيل سنة 1967 الأمر الذي اظهر هشاشة الوضع العربي، ضف الى ذلك الابتعاد والتخلي عن المصلحة القومية وإعطاء أولوية للتنمية القطرية الداخلية، الى جانب ظهور نزاعات بين الأقطار العربية (منازعات على الحدود، الصراع حول المياه القطرية، منع استثمار عائدات النفط في القضايا العربية الكبرى ومنحها للغرب، التآمر ضد الأقطار المجاورة)[2].

يتبين من هذ الطرح أن هذه المرحلة تميزت بسيطرة الفكر القيادي المرتكز على شخص واحد وليس فكر نخبوي، فشعارات القومية والوحدة العربية كانت مرهونة بشخص جمال عبد الناصر والتفاف الأنصار حوله.

ج. مرحلة ما بعد الاستعمار

غلب الغموض والالتباس على المفهوم القومي العربي، في سياق الاختلافات والتناقضات التي اعتبرها القوميون مصطنعة بالرغم من توفر العوامل الموحدة من لغة ودين وثقافة وتاريخ وطني مشترك ضد النفوذ الغربي، بحيث لم يتم الاتفاق على مفهوم موحد للقومية العربية ولا تصور واضح لمقوماتها وآليات تفعيلها، فتأرجح مسار الفكر العربي خلال القرن العشرين بين المبادئ القومية والاشتراكية والليبرالية، وقد واجهت بالمجمل فشلا ذريعا الى حد ما مع بعض النجاحات النسبية، مخلفة وراءها ميراثا من المبادئ والأفكار بقيت بعيدة عن الجماهير وغير مؤثرة في مواقفها وذلك بسبب انحصارها في قالب النخب المعزولة أصلا عن جماهيرها، رافق ذلك تحولات دراماتيكية في نظام الحكم في مصر والتي نتج عنها توقيع اتفاقية

[1]- الفضل شلق، **مرجع سابق**، ص 06.
[2]- الفضل شلق، **مرجع سابق**، ص 6-8.

كامب ديفيد على يد **أنور السادات**، التي نسفت كل الآمال العربية، رافق ذلك تصعيد مكانة النخب الاسلامية التي عملت سرا منذ حقبة الاستعمار وحكم الملك الى ان سنحت لها الفرصة للظهور في زمن السادات ولجوئه اليها لضرب القوى اليسارية والناصرية[1].

الا انها اصبحت لاحقا معادية للتيار الليبرالي المنحاز الى المشروع الصهيو–امريكي الذي يعتبر المحرك الرئيس للمنطقة العربية، من خلال خلقه لأنظمة حكم استبدادية فاقدة لشرعيتها بسبب فشلها في تحقيق طموحات شعوبها وفاقدة لمشروعيتها القانونية بسبب ما تمارسه من تزوير في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتابعت النخب المسيطرة في مشروع التمسك بالحكم والحفاظ على مكانتها عن طريق سيطرتها على الثروات العربية وعلى خيوط السلطة السياسية بما في ذلك القوانين والقضاء والتعليم وتحويل الجيوش العربية وأجهزتها الأمنية لصالحها، في المقابل حدث تراجع كبير في مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الفقراء والمهمشين[2]

في نفس السياق حدثت انتكاسة كبيرة للأفكار الاشتراكية والماركسية التي تمسكت بها النخب العربية، بالرغم من غنى تراثها الفكري والنظري، ويعود ذلك بسبب فشلها في تحقيق اهدافها لتأسيس بدايات حقيقية للتغيير المجتمعي وتحقيق العدالة الاجتماعية فقد اصطدمت بعوائق عدة منها الانظمة الديكتاتورية التابعة في معظمها للنفوذ الاستعماري الغربي، وبدعم من حلفائها من أصحاب المصالح من تجار ورجال أعمال وزعماء قبائل، فضلا عن تفشي مظاهر البيروقراطية الفاسدة، انتهت بمفكريها وقياداتها الاشتراكيين في السجون والمعتقلات والمطاردة الأمنية، وتغير اتجاه النخب نحو الفكر الليبرالي مع تركيزها على الحريات السياسية، الا انها اهملت العدالة الاجتماعية، واستمرت معاناة القاعدة الشعبية من الإفقار والتهميش من قبل انظمة الحكم، فصارت هذه الفئات المهمشة في حالة تخلف فكري بسبب درجة الفقر والجهل والخضوع للطبقة الحاكمة المهيمنة[3].

في إطار هذه الخلفية المأزومة بدأت إشكالية الديمقراطية بالظهور في الخطاب السياسي العربي كمشكله مركزية تناولتها العديد من الأبحاث والندوات والمؤتمرات بعنوان أزمة الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان العربي، وشكلت هذه القضية جوهر ازمة النخب العربية التي أدت بدورها إلى التردي الوضع الاجتماعي العربي، والتي ظهرت تجلياته بشكل واضح عقب ما سمي بثورات الربيع العربي ابتداء من

[1]- ديمة امين، **واقع النخب في العالم العربي**، صحيفة ميسلون، 9 جويلية 2016، http://maysaloon.news/%D8%A7%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%87%20%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86.html?aid=-1 تاريخ التصفح 21-11-2021.

[2]- **ديمة امين، واقع النخب في العالم العربي، صحيفة ميسلون، 9 جويلية 2016، http://maysaloon.news/%D8%A7%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%87%20%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86.html?aid=-1 تاريخ التصفح 21-11-2021.**

[3]- **المرجع نفسه.**

2011، التي كانت بداية مرحلة جديدة من التساؤلات حول مصير الجماهير العربية وحقوقها المشروعة في العدالة والتنمية.

ثالثا. تصنيفات النخب العربية

تأخذ تصنيفات النخب العربية عدة أشكال تماشيا مع طبيعة النظام السياسي التي تتواجد فيه والسياق الاجتماعي الذي تظهر فيه، ومن بين أبرز التصنيفات التي تعرفها النخب العربية ما يلي:

أ. النخب التقليدية التكيفية

تجسدها العائلات الملكية في الأردن والمغرب والخليج العربي، التي استطاعت الوصول الى الحكم اما بالتعاون مع القوى الغربية او اما بجعلها بديلة عن القوى الاستعمارية في الحكم او عن طريق النسب والانتماءات الاسرية، التي عززت وجودها وشرعيتها عن طريق ردع الجبهات المضادة لها والسماح بتواجد معارضة شكلية، تجنيد الوصاية الدينية كأداة للسيطرة انشاء جيوش خاصة لحمايتها، مع ضم التكوينات القبلية لصفها والقيام بتكتلات داخلية مع القبائل كما حدث في الأردن من دعم الانتماءات العائلية والقبلية في الانتخابات النيابية، الى جانب انشاء أجهزة بيروقراطية قائمة على مظاهر الزبائنية والوساطة بدلا من الكفاءة والجدارة بهدف كسب الولاء، ويتميز حكمهم بتفشي الخلافات العرقية والقبلية والمذهبية والفساد، بالإضافة الى عدم احترام حقوق الانسان وغياب الشراكة الحزبية والجمعوية[1].

ب. النخب الثورية التعبوية

تشكلت هذه النخب من رحم الطبقات الوسطى وشرائحها وخاصة الدنيا منها من صغار الموظفين والعسكريين، واستطاعت تولي الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية، رؤيتها شمولية تعتمد على سياسة الحزب الشمولي الواحد كما كان الحال في مصر، العراق، الجزائر، سوريا، اليمن والسودان، وتتمايز من بلد لآخر في تعاطيها مع الديموقراطية، تعيد انتاج نفسها من خلال الحزب المسيطر والتحالفات القبلية والطائفية الضيقة، فالعصبية القرابية هي الشرط الجوهري لإنتاج نخب السلطة، كما تعول على أدوات السيطرة الأمنية والعسكرية وكذا الجهاز البيروقراطي الذي هو في الأصل من صناعتها، ودعم شرعيتها عن طريق الخطاب القومي الوحدوي والاصلاحيات الاقتصادية والاجتماعية، وفي بعض البلدان مثل سوريا ومصر والعراق، اوجد العسكريون الصيغة المثلى للتحالف مع القوميين العقائدين والتكنوقراط ومن هذه التركيبة برزت عدة نخب سياسية حاكمة[2].

[1]- زهير محمد عبد الهادي، **التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية الجديدة على ضوء نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الثانية**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع، 2007، ص ص 32، 33.

[2]- زهير محمد عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص 33، 34.

ج. النخب الإصلاحية التحديثية

تجسدها النخب الحاكمة في كل من تونس ولبنان، اعتمدت هذه النخب على النموذج الغربي للتنمية، فكانت تركز على الخطاب الأيديولوجي الديموقراطي القائم على مبادئ التمثيل النيابي، المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وقيام المجتمع المدني بمكوناته، غير ان الطابع الليبيرالي الذي قاعدته الطبقة الوسطى انتهى بالحكم المستبد بطابعه العسكري او المدني بسبب عدم اشراك القاعدة الشعبية في الحكم. مثال ذلك **لبنان**، تأسس "لبنان الكبير" بقرار فرنسي عام1920 ، ولمصلحة الطائفة المارونية على حساب الطوائف الأخرى، وارتبط الكيان منذ انشائه على قاعدة الحصص الطائفية وتوازن المصالح رغم تجربته الديمقراطية واللّيبرالية، فمازال الحكم في يد عائلات توارثت السياسة كما توارثت الأملاك، فطبيعة الصراع النخبوي ونظام الحكم السياسي اللبناني ارتبط ارتباطاً تاريخيًا بالفساد السياسي والمالي والطابع الزبوني للدولة وأجهزتها البيروقراطية وعلاقاته حتى أصبح جزءًا من الحياة الطبيعية لهذا النظام[1].

د. النخب الإسلامية

تعرف بالصحوة الإسلامية السياسية، تمثلها الحركة الفكرية الإسلامية التي ظهرت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بقيادة جمال الدين الافغاني، محمد عبده ورشيد رضا وانبثق عنها حركة الاخوان المسلمين في مصر على يد حسن البنا عام 1906 والحركات الجهادية والسلفية، واستطاعت ان تحقق نجاحات في الدول العربية رغم ما تتعرض له من قمع ومعارضة لنشاطها من قبل النخبة الحاكمة، لكونها استطاعت ان تكون بديلا قويا في الحياة السياسية العربية، خاصة بعد إخفاقات الحركات الاشتراكية التي سيطرت على الحكم وتحولت الى أنظمة نخبوية سلطوية، وعجز الأحزاب عن طرح حل حقيقي يحقق طموح وتطلعات الجماهير. وقد برزت النخب الإسلامية بشكل كبير بعد حرب لبنان 1982 وحرب الخليج الأولى والثانية، وما يميز هذه الفئة انها ولدت من واقع شعوبها ولا تعاني من اغتراب سياسي او اجتماعي او ثقافي في بيئتها، وتعتبر النخب الإسلامية الوافد الجديد التي التفت حوله الجماهير العربية بعد اقتناعها بتناقض مصداقية النخب والأحزاب التقليدية، ويرى الناس في الإسلاميين الأمل الذي يستطيع ممارسة مهام معارضة الفساد وجميع الاختلالات[2].

وهناك من يضع تصورا آخر لطبيعة النخب العربية ويصنفها على نحو التالي:

[1]- مرجع نفسه، ص 37.

[2]- زهير محمد عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص 38، 40.

أ. نخب فكرية

عرف الحقل المعرفي العربي النخبوي اهتماما بالنخب الفكرية، حيث كانت الأكثر استخداما بعد النخب السياسية، وتجلت الدراسات المختصة بالنخب الفكرية في شكل الاهتمام بالاتجاهات الفكرية وأسماء وروادها وأسماء زعماءها، مقسمة إياهم الى نخبة موالية وناقدة في علاقاتها مع السلطة السياسية، ونخب متجذرة او منبتة في علاقاتها مع المجتمع.

ب. نخب عسكرية

ركزت بعض البحوث والدراسات العربية على استخدام مصطلح النخب العسكرية نظرا لما شهدته العديد من الأقطار العربية شأن مصر، الجزائر، العراق وسوريا منذ بداية خمسينات القرن العشرين من سيطرة ضباط عسكريين لمواقع سلطة، نتيجة ما قاموا به من تحركات وانقلابات افتكوا بها مقالد الحكم سواء من أيدي قيادات استعمارية او ايدي قيادات عسكرية أخرى او قيادات مدنية، وقد استطاع البعض من المهتمين بهذه النخب ان يؤسسوا مداخل تحليلية خاصة بها، وأوضحت هذه الدراسات ان النخب العسكرية عندما تستلم الحكم، تلجأ الى استراتيجية تفرض بموجبها على المجتمع مسارا تنمويا محددا، مع عقدها لعدة تحالفات مع شرائح من الإداريين من كبار الموظفين والتكنوقراطيين من كبار المتخصصين المتمتعين بالقدرات الفنية الفائقة، ويصاحب ذلك تأسيس بناء قانوني واتخاذ تدابير ذات وقع محدد تستميل بها طبقات محددة تجعلها مستفيدة من التغييرات التي احدثتها لتخلق بذلك قاعدة شعبية تعزز من جودها وتشرع من مشروعيتها[1].

ج. نخب اقتصادية

اهتمت الدراسات الحديثة على تتبع الممارسات الاقتصادية في الأقطار العربية التي عرفت تحولات هامة، التي كانت من اهم مظاهرها انتقال النفوذ الاقتصادي من ايدي كبار الفلاحين الى ايدي اثرياء جدد من وكلاء التجاريين ابان الاستعمار او الفاعلين الاقتصاديين في مجال الاستثمارات الضخمة في الخليج العربي مثلا، فبات مصطلح النخب الاقتصادية كثير التواتر في الكتابات العربية وجاء موازيا مع البحوث الأوروبية خاصة تلك المرتبطة بإنتاج البنى الاجتماعية وآليات الهيمنة والخضوع والتوريث، وهي نفسها البنى والآليات التي تمكن الطبقات المسيطرة اقتصاديا (والتي عادة ما تكون هي المهيمنة سياسيا) من ان تكيف الأسباب التي تساعد من ورثتها ان يكونوا شريحة من بين صفوفها مؤهلة للصعود كنخب اقتصادية قائدة للتحول الاجتماعي الذي ينقل من المجتمع الصناعي الى المجتمع ما بعد الصناعي الذي صار يعرف اليوم بالمجتمع المعلوماتي او الاقتصاد الرأسمالي المعولم[2].

[1]- منير سعيداني، **مرجع سابق**، ص 23.
[2]- مرجع نفسه، ص 24.

من خلال تقصي مراحل تطور النخب العربية يلاحظ انه تأرجح بين مبادئ الإسلامية والقومية والاشتراكية والليبرالية، محققا بعض النجاحات النسبية مقابل إخفاقات كبيرة، والتي قد تعود سببها الى نقص الخبرة في آليات العمل السياسي، القمع والاستبداد الموروث عن الاستعمار، العمل بمعزلة عن الجماهير، فحتى النخب التي استطاعت الوصول للسلطة اغلبها حققت ذلك من خلال الانقلابات العسكرية، او الارتباط بقوى اجنبية، او بالتحالف مع النخب الاقتصادية، وليس من خلال اكتسابها الشرعية من الجماهير. ويبقى القاسم المشترك بين تطور النخب العربية انه بدأ يتجلى مع بداية الاستقلال وتركيزه على كل ما هو سياسي وايديولوجي وصراع على السلطة، مع اهمالها للمشروع الاجتماعي والثقافي.

المبحث الثالث: جهود النخبة السياسية في تحقيق الإصلاح في المنطقة العربية

ان دراسة موضوع الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، يرتبط أساسًا بالجهود التي تقوم بها النخب الحاكمة، وذلك نظرا إلى الطابع المغلق لأنظمتها وتسيير النخبة الحاكمة لمختلف جوانب الحياة السياسية واحتكارها، حيث يُمنع في هذه الأنظمة أي مظهر من مظاهر التنافس السياسي أو المشاركة المدنية، مما يجعل المبادرات الإصلاحية في العديد من الحالات تكون فوقية وتأتي من النخبة نفسها. وغالبا ما تكون هذه الإصلاحات تهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام وتعزيز مصالحها الخاصة، حيث يتم تصميم هذه المبادرات بشكل يخدم أولاً وأخيرًا الأغراض والأهداف الاستراتيجية للنخبة الحاكمة.

وعلى إثر ذلك، سيتناول هذا المبحث واقع الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية العربية، مسلطًا الضوء على ممارسات النخبة الحاكمة ودورها في تشكيل المشهد السياسي. اين سيتم توضيح كيف تكون المبادرات الإصلاحية غالبًا مصدرها النخبة الحاكمة، وكيف يتم تنظيم هذه المبادرات بطرق تحافظ على هيمنتها وتجنبها التحديات الفعّالة للسلطة.

أولا. صمود النخبة العربية ومقاومتها للإصلاح السياسي

منذ استقلال الدول العربية الى غاية انتهاء الحرب الباردة، استطاعت هذه الدول بصيغتها الجمهورية والملكية المحافظة على ثبات أنظمتها بفضل الصفقة التي جمعت بينها وبين القوى الدولية آنذاك أي الاتحاد السوفياتي سابق والولايات المتحدة الأمريكية، التي مفادها "بقاء واستمرار أنظمة الحكم مقابل ضمان المصالح الدولية" الأمر الذي جعل المنطقة العربية عصية عن التغيير ولها حصانة على الإصلاح على خلاف باقي دول العالم مثل أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، فتغيير الحال العربية لم يكن مرغوبا فيه دوليا آنذاك كون المنطقة كانت من اهم ساحات صراع الحرب الباردة، فالمتطلبات البيئية حينها كانت تستدعي الحفاظ على مناطق النفوذ، الأمر الذي يفسر فشل واجهاض كل محاولات التغيير المحلية التي بادرت بها القوى السياسية داخل أنظمتها[1].

ومع انتهاء الحرب الباردة وتغير موازين القوى، تراجعت قيمة هذه الصفقة وبدأت التهديدات تتوارى على المنطقة من الداخل والخارج، فوفقا للباحث "فريد زكريا" ان الشرق الأوسط هو الاستثناء الوحيد في السياسة الأمريكية التي كانت تعتمد معها على سياسة "الاستقرار والمصالح الأمريكية في مقابل بقاء الأمر الواقع" معتمدة على فكرة الحكومات العربية بنخبها الحاكمة هي الفاعل الوحيد وانها تملك من الوسائل والقوة الكافية لتفي بجانبها من الالتزام، لكن بعد احداث سبتمبر 2001 انهت الولايات المتحدة الأمريكية صفقاتها

[1]- مصطفى جاسم حسين، التغيير والإصلاح في العالم العربي: بحث في أسباب الظاهرة، **مجلة دراسات دولية**، العدد 58، 2013، ص 116-118.

مع المنطقة العربية بعد ثبات عجزها عن الالتزام بواجباتها، وانتهى بذلك التحالف التاريخي مع الغرب الذي دأب على تجميد الأوضاع في المنطقة وسحب الاستثنائية التي منحت في السابق للأنظمة العربية الحليفة[1].

إن نهاية الوصاية الغربية على المنطقة لم تشير بأي حال من الأحوال إلى ضعفها أو انكسارها عن مبادئها الأساسية.، فقد استمر طغيان حكامها ومواصلة تسلطهم، فالدعم الغربي للحكام العرب وطول فترة حكمهم مكنتهم من اكتساب خبرة مضاعفة في عملية قمع واضطهاد شعوبها، الا ان الاختلاف هذه المرة ظهر في تراجع قيمتها الاستراتيجية بعد حقبة طويلة من السياسات الغربية التي ثابرت على دعم النظم القائمة وتعزيز مواقع النخب المسيطرة عليها، فأصبحت النخب الحاكمة تعيش حالة من القلق والاضطراب لم تألفه، وذلك مرده ان هذه النخب كانت تستمد مقومات حكمها واستمراراها في الحكم من الدعم الخارجي وليس الدعم والقبول الداخلي، مما جعلها تواجه ضغطين؛ ضغط خارجي نتج من زوال الحاجة الى خدماتهم وضغط داخلي نتج عن افتقادهم للحد الأدنى من الشرعية[2].

لكن سرعان ما تمكنت النخب الحاكمة ان تجدد عقدها مع الغرب من خلال الاستثمار في ملف الإرهاب، فبعد هجمات سبتمبر 2001 تبنت الولايات المتحدة الأمريكية اجندات جديدة بخصوص الشرق الأوسط هدفها الرد على التهديدات الإرهابية وإعادة هيكلة المنطقة، وتبني حجة نشر الديموقراطية في العالم العربي للتغطية على تجاوزتها واضفاء الشرعية لتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول، وانضمت الدول الأوروبية الى خط الإصلاح بعد ان طور الاتحاد الأوروبي، في سياق تنظيم العلاقات بين ضفتي المتوسط، مفهوم المشاركة المتوسطية بهدف تأهيل البلدان العربية للانخراط في السوق العالمية والمشاركة فيها، وأصبح التغيير في العالم العربي هدفًا ملحًا. وتحول الإصلاح تدريجيًا إلى مشروع خارجي، أدى الى التحالف بين الدول الصناعية والنخب الحاكمة العربية في حرب على الحركات الاحتجاجية الإسلامية ومحاصرتها، وعلى الرغم من أن الدول الكبرى رأت تنامي هذه الحركات كتحذير خطير، الا أن النخب العربية رأت في هذا التنامي فرصة لتجديد التفاهم مع الدول الصناعية والعودة إلى مفهوم الأمن والاستقرار كمفاهيم مركزية في قيادة المنطقة[3].

كانت النخب تأمل في أن تشكل التهديدات الإرهابية حافزًا إضافيًا لدفع هذه الدول لتبني مواقف النظم الحاكمة وكأداة وحيدة لاحتواء المعارضات السياسية ووضع الحواجز أمام تدفق الحركات الإسلامية. اعتبرت أن أفضل ما يمكن للدول الصناعية فعله معها هو تجديد العقد الوكالة الذي ربطها بها في الماضي كمكافأة على الخدمات التي قدمتها لضمان الأمن والاستقرار والحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن، وما

[1]- مصطفى جاسم حسين، **مرجع سابق**، ص 119.
[2]- دينا شحاته، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسات الدولية**، العدد 184، 2011، ص 10.
[3]- برهان غليون، اشكالية الاصلاح وإشكالاته في العالم العربي، **الحوار المتمدن**، العدد 1539، تاريخ النشر 3-5-2006، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=63807، تاريخ التصفح 07-01-2024.

خلفه ذلك من مخاطر تعميق الفجوة بين النخب الحاكمة العربية والمجتمع. في الواقع، كان موقف الدول الصناعية متشابهًا إلى حد كبير مع موقف النظم العربية في رؤية الاستقرار والحفاظ على الوضع القائم كمصلحة استراتيجية للجميع، مما دفعهما لتجنب التحول الديمقراطي قدر الإمكان. لذلك، لم تلحظ اتفاقات الشراكة المتوسطية والتعاون الاستراتيجي ضرورة تغيير قواعد ممارسة الحكم في المنطقة، بل كانت تسعى إلى تحسين الأداء الإداري والسياسي للنظم الحاكمة من خلال تقديم إغراءات مادية وسياسية وكذا توسيع قاعدة الانفتاح الاقتصادي، واعتبارها أفضل ضمانة لدفع النظم القائمة تدريجيا نحو الاصلاح والانفتاح[1].

ومن جهة أخرى، استطاعت النخبة العربية الحاكمة ان تلعب على أوتار البيئة الداخلية وتضمن خضوعها من خلال الاستفادة من الموقف التاريخي السلبي للرأي العام العربي تجاه السياسات الأمريكية في المنطقة، اين تم نزع المصداقية عن خطاب الإصلاح الأمريكي والأوروبي. خاصة بعد تدهور الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي والإنساني في العراق، نجحت هذه التطورات في تحشيد الرأي العام ضد فكرة الإصلاح القادم من الخارج، حيث أصبح يمثل نموذجًا سلبيًا للتدخل الأجنبي واقتنعت شرائح واسعة من الرأي العام بفكرة أن الاستقرار يُفضل على الإصلاح، وأن بعض الأنظمة ترى الإصلاح، خاصة الديمقراطي، على أنه تهديد لأمنها، وهكذا ظهر الإصلاح المتوعد في نظر الرأي العام كمشروع أجنبي يهدف إلى إخفاء خطط جديدة لاستعادة الهيمنة الاستعمارية الغربية على البلدان العربية أو التلاعب بمصيرها. وبالتالي، لم تتبقى للقوى المنظمة الملتزمة بالإصلاح ضمن إطار المعارضة وهيئات المجتمع المدني سوى اللجوء إلى موقف الدفاع بدلًا من الهجوم، وتوجيه جهودها نحو التبرؤ من اتهامات الانتماء للغرب أو التورط في سياقات الضغط الدولي التي تهدف إلى تشديد الضغط على الأنظمة العربية لاستخلاص تنازلات استراتيجية أو سياسية حيوية[2].

هنا يقودنا الحديث الى استنتاج أن النخب العربية نجحت في تقويض واجهاض أي محاولات للإصلاح التي قد تعزز تقدم مجتمعاتها، وباتت قضية الإصلاح تتأرجح بين تناقضات البيئة الداخلية والخارجية، وذلك مرده إدراك النخب أن تنفيذ الإصلاح السياسي يعني التخلي عن بعض من مكاسبها، مما يعني خطر فقدانها للسلطة. وترى أن أي تغيير سياسي، بغض النظر عن حجمه، قد يتسبب في التداخل مع مصالحها ويقلل من نفوذها. وبناءً على ذلك، عملت النخب العربية قدر المستطاع تجنب مباشرة الالتزام بالإصلاح السياسي، مفضلة الاحتفاظ على الوضع الراهن وتمويه شعوبها من خلال المبادرة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

[1]- برهان غليون، اشكالية الاصلاح وإشكالاته في العالم العربي، **الحوار المتمدن**، العدد 1539، تاريخ النشر 3-5-2006، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=63807، تاريخ التصفح 07-01-2024.

[2]- **مرجع نفسه.**

ثانيا. استراتيجيات النخب السياسية العربية في الإبقاء على الوضع القائم

على مر السنين، اتبعت النخب العربية سلسلة من الاستراتيجيات التي كانت تهدف إلى تحقيق استمراريتها في الحكم وتعزيز مكانتها، وقامت بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات، ولكن كانت هذه الإصلاحات في الغالب تصب في صالح مصالحها الخاصة، بدلاً من تحسين أوضاع الشعوب، حيث كانت دائما تسير نحو تثبيت عضويتها من خلال احتكار السلطة والسيطرة على المشهد السياسي والعام. ويمكن تلخيص أهم الاستراتيجيات الإصلاحية التي بادرت بها النخب العربية للحفاظ على مكانتها كما يلي:

أ. الإصلاح المؤسساتي دون مشاطرة السلطة:

تلجأ النخبة السياسية الحاكمة لاتباع هذا النموذج لإدخال الإصلاح للمؤسسات الرسمية، وهو يقوم على فكرة المحافظة على الحكم وعدم مشاركته مع إرضاء القوى المطالبة بالتغيير سواء كانت داخلية او خارجية، بحيث يتم تمويه المعارضة واغراءها للانضمام الى اللعبة السياسية، لتكون فرصة نجاحهم فيها ضئيلة، لكنهم يتمسكون بأمل انهم سوف يكتسبون القوة اللازمة لمواجهة النظام الحاكم والضغط عليه في الوقت المناسب[1].

البحرين نموذجا:

البحرين تعتبر من النماذج التي اعتمدت أسلوب إصلاح المؤسسات دون نقل أو مشاركة السلطة منذ سنة 1999 عندما استلم الملك حمد الحكم. وقبل توليه العرش، شهدت البلاد خمس سنوات من الاضطرابات التي نجمت عن التهميش السياسي والاقتصادي للشيعة، الذين يشكلون 70% من التركيبة السكانية. ولكن بعد تولي الملك حمد الحكم، قدم وعودًا بإجراء إصلاحات شاملة وبناء سلطة جديدة مستقلة عن سلطة عمه. في الواقع، قام بتغيير هيكل النظام السياسي بسرعة، حيث حول البلاد إلى ملكية دستورية وتنصيب نفسه ملكًا. كما عمل على تقليل التوترات العنيفة بين الشيعة والسنة، وحظي بدعم واسع في استفتاء أجري في عام 2001 حيث تم اعتماد ميثاق وطني وعد بعودة الحياة البرلمانية التي توقفت منذ عام 1975. صدر الدستور الجديد في عام 2002 وأعاد الحياة إلى البرلمان، ولكن بسلطات أقل مما كانت عليه في الدستور السابق. تم إنشاء مجلس عليا في البرلمان بسلطات أوسع، وتم إلغاء قوانين الطوارئ والأمن الخاص، وتم العفو عن نشطاء المعارضة. بالإضافة إلى ذلك، تمت مكافحة التمييز وصدرت قرارات تضمن الحق في تكوين الجمعيات وحرية التعبير والمشاركة لجميع المواطنين البحرينيين[2].

[1]- مارينا اوتاي ميشيل دل، **الأنظمة الحاكمة ومأزق الملك في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي**، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2007، ص 10

[2]- Awtborn, A.. Political reform in the Arab world: A new ferment?, *Carnegie papers*, N52, 2004,p 11.

بالمقابل، رفعت الجمعيات السياسية شعارات مقاطعة الانتخابات التشريعية لعام 2002 احتجاجًا على الإصلاحات الجارية. باستثناء جمعية "الوفاق"، والتي تُعتبر أكبر قوة ضمن التيارات الشيعية، والتي قررت المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2006 بهدف الفوز بالأغلبية البرلمانية .ومع ذلك، حاول النظام الحاكم الحيلولة دون فوز "الوفاق" من خلال تلاعبه في تقسيم الدوائر الانتخابية. قام أيضًا بمحاولة تغيير تركيبة السكان من خلال منح الجنسية للعمال العرب السنة القادمين من سوريا والأردن، بالإضافة إلى الأفراد السنة القادمين من شبه القارة الهندية. كل هذا بهدف تقليل فرص "الوفاق" في الفوز. وفي النهاية، انتهت الانتخابات بفوز الأحزاب السنية بالأغلبية البرلمانية، بينما حصلت "الوفاق" على 17 مقعدًا فقط من أصل 40. ورغم دخولها البرلمان، واجهت صعوبات بسبب صرامة اللوائح التنظيمية للبرلمان ونقص خبرتها السياسية. وبدأت "الوفاق" تلجأ إلى استراتيجية الانسحاب من الجلسات. وعلى الرغم من ذلك، استمرت الحكومة في السيطرة على الأمور وتمكنت من تمرير القرارات والقوانين حتى في غياب "الوفاق"، نظرًا لتوفر النصاب القانوني. وهكذا تحول نواب "الوفاق" من كونهم نوابًا معارضين إلى نواب يقومون بتقديم خدمات وممارسة الاحتجاجات من جلسة إلى أخرى[1].

يصعب إنكار الجهد الذي بذله الحاكم في سبيل الإصلاح، خصوصًا أنه ساهم في تعزيز حقوق الإنسان والحريات المدنية. ومع ذلك، فان الإصلاح الذي يأتي من القمة لا يشير بوضوح إلى الرغبة في الاستمرار في هذا المسار، خاصة في ظل التوترات الإقليمية بعد حرب العراق والتهديدات التي تشنها إيران ضد الأنظمة السُنية. هذا يجعل النخبة الحاكمة أكثر حذرًا تجاه مشاركة السلطة. على الرغم من قدرتها على السيطرة على المعارضة في الوقت الحالي، إلا أن هذه القصة لا تزال بعيدة عن النهاية في ظل استمرار الوفاق في المطالبة بحقوق أكبر[2].

استنادًا إلى هذا النموذج، يمكن القول إن النخبة السياسية في البحرين قامت بتنفيذ إصلاحات تخدم مصالحها الخاصة من خلال إنشاء مؤسسات جديدة وتوسيع مجال المشاركة السياسية. ومن الممكن أن عدم نجاح "الوفاق" في الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها يعود جزئيًا إلى قرارهم بالمشاركة في اللعبة السياسية وفقًا للقواعد التي وضعتها النخبة الحاكمة، بهدف تعزيز نفوذهم وتعزيز وجودهم عندما تتاح لهم الفرصة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الانقسامات داخل النخبة المعارضة قد أسهمت في تشتيتها وتقوية النفوذ للحكومة الحاكمة، خاصة بعد حدوث تقسيمات حول مشاركتها في الانتخابات، وهذا ساهم في تشكيل برلمان يتكون أساسًا من أعضاء سنة ومعارضة منشقة.

[1]- عبد الهادي خلف. حصيلة عشر سنوات من محاولة الاصلاح السياسي في البحرين. **اوراق المتابعة السياسية**، العدد 24، ديسمبر 2008. ص 04.

[2]- مارينا اوتاي ميشيل دل، **مرجع سابق**، ص ص 11، 12.

ب. القبول بالمعارضة والمجتمع المدني:

ان واقع الحال يشير الى ان جميع الحكومات في كافة بلدان العالم مهما اختلفت خصائصها، ترغب في الحد من تأثير المعارضة، او بالتعبير الأصح انها اذعنت لوجودها، وليس كل الدول التي تقبل بوجود أحزاب سياسية متعددة تقبل حقيقة بوجود معارضة سياسية بصدق، والدول التي أجبرت على قبول المعارضة في ظروف غير مؤاتية تسعى دائما الى تحرير نفسها منها عندما تتحسن الظروف.

فقلة من الدول العربية التي تتم فيها عملية الإصلاح من قبل النخبة الحاكمة تقبل بشرعية القوى المعارضة، كما حدث في الكويت أين أجبرت العائلة الحاكمة على الاعتراف بسلطة عائلات التجار وبالتالي تشكيل برلمان منتخب، دون ان يتخلى أي فرد من العائلة الحاكمة على فكرة التخلص من هذا البرلمان، وسوريا لا تسمح بقيام أي حزب غير الأحزاب التابعة لحزب البعث الحاكم، فالسياسة التي تتبعها الدول تتمثل في احكام السيطرة على أي عملية إصلاحية، فالإصلاحيون المتواجدون في الحكم لا يرحبون بفكرة فتح المجال امام معارضة غير مقيدة، ويبررون الحدود التي يرسمونها امام المعارضة او المنافسين بحجة انهم غير مسؤولين وضعفاء، وهي حجة واهية لتغطية قناع القمع، فالمفروض ان ضعف المعارضة يسهل من عملية السيطرة على المعارضة وضمها الى اللعبة السياسية بطرق سلمية غير تهديدية بدلا من حظرها، لكن لابد من الإشارة ان هذا الزعم يتضمن جانبا من الصدق، فالإصلاحيون من النخبة الحاكمة غالبا ما يكونون اكثر مرونة وتفتحا من المعارضة فمثلا: لولا ضغط الحكام بشدة على بعض الجماعات الإسلامية لما فازت النساء بحق التصويت في الكويت، فالمعارضة التي لا تتوقع ان تصل السلطة تأخذ مواقف متطرفة او معاكسة للسلطة الحاكمة اتجاه قضايا معينة بغية كسب الاهتمام الشعبي، كما ان الكثير منها غير ديموقراطية في ممارساتها حالها حال النخبة الحاكمة، حيث تسيطر عليها فئة صغيرة لمدة زمنية طويلة دون ان تحاول تجديد نفسها، في نفس الوقت لا يمكن للإصلاحيين التخلي تماما عن المعارضة لأن الأمر سيتنافى مع فكرة الإصلاح والتغيير كما سيظهر انهم يميلون الى القمع، كما انهم يدركون في نفس الوقت ان بعض منظمات المجتمع المدني ضمها يعود بالفائدة لتنفيذ البرامج الإصلاحية[1].

فتجد النخبة الحاكمة نفسها أمام حقيقة لا مفر منها، وهي ضرورة ضم وجمع التوجهات السياسية المختلفة للمعارضة والمجتمع المدني. فجهود الإصلاح السياسي غالباً ما تظل عقيمة في ظل غياب تنوع الآراء والرؤى المقدمة من قبل فئات المجتمع. لذلك عادةً تلجأ النخبة الى احتواء نشطاء المجتمع المدني واستقطابها الى هياكل حكومية شبه رسمية بهدف تحقيق الشرعية وتهدئة المعارضة والفئات الفاعلة في المجتمع. ومع ذلك، تظل الثقة بين الأطراف هشة بسبب سياسات التهميش والترهيب المستمرة ضد مجموعات المجتمع المدني. يدرك الإصلاحيون أهمية إشراك المعارضة والمجتمع المدني لتحقيق تنوع في وجهات

[1]- مارينا اوتاي ميشيل دل، **مرجع سابق**، ص 17-27

النظر، ولكنهم في الوقت نفسه يخشون عواقب زيادة قوة المعارضة، لذا تتجه جهودهم نحو تضمين واستيعاب المعارضة ضمن حدود معينة، بهدف منعهم من اكتساب قدر كبير من النفوذ، وذلك من أجل منع تداول السلطة[1]، فالسماح بالتنافسية والتنوع يؤدي الى خلق نظام سياسي أكثر انفتاحاً وشفافية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة المساءلة والتدقيق والرقابة على الإجراءات الحكومية، ويقلل من مركزية السلطة لصالح المعارضة والمجتمع المدني.[2]

اليمن نموذجا:

اضطرت الحكومة اليمنية الى قبول المعارضة كإجراء احترازي لمنع تقسيم البلاد الذي تم توحيده بصعوبة. فقد اندمجت الجمهورية العربية اليمنية في الشمال والجمهورية الديمقراطية الشعبية اليمنية في الجنوب، وتم الإعلان عن تعدد الأحزاب في اليمن بمزامنة مع إعلان تشكيل الجمهورية اليمنية في 22 مايو/أيار 1990. تعزز هذا التطور بصدور القانون الذي ينظم الأحزاب في 16 أكتوبر 1991.

وفي الأعوام الأولى للتجربة الديمقراطية، ظهرت أكثر من 46 منظمة وحزب سياسي، وقد لعبت دورًا مهمًا في الساحة السياسية. وقبل عام 1990، كانت الأحزاب السياسية في اليمن تنشط بسرية نتيجة لخوفها من الاضطهاد الأمني، باستثناء حزب المؤتمر الشعبي العام في الشمال والحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب. وذلك لأن نظام الجنوب أو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كان يعتمد نمطًا اشتراكيًا يحكمه الحزب الواحد[3]

كان اليمن يشهد دعمًا خارجيًا مشتدًا للأقسام الشمالية والجنوبية، حيث كان الشمال يحظى بدعم من الغرب، بينما كان الجنوب مدعومًا من الاتحاد السوفيتي .تم التوصل إلى اتفاقية الوحدة بين حزب المؤتمر الشعبي العام في الشمال والحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب، ونظرا لعامل التوحيد فانه أصبح وجود حزبين سياسيين على الأقل امر غير قابل للتفاوض او الإلغاء، وبعد مرور فترة من التوقيع على الاتفاقية، قام مناضلون سابقون في حزب المؤتمر الشعبي العام بتأسيس حزب التجمع اليمني الإصلاح الإسلامي في محاولة لجذب أنصار الحزب الاشتراكي اليمني من خلال دعوتهم إلى تبني نموذج للمحافظة الدينية، ويعتبر هذا الحزب خالة فريدة من نوعها مقارنة بالأحزاب الإسلامية في العالم العربي وذلك لاعتباره

[1]- Damodaran A., **'Civil Society, Environment, and Trade: The Role of Stakeholders'**, *India, Climate Change, and The Global Commons*, 2nd edn (Oxford, 2023; online edn, Oxford Academic, 22 June 2023), https://doi.org/10.1093/oso/9780192899828.003.0012, accessed 24 Nov. 2023.

[2] - Bregolat, E.. **The Second Chinese Revolution**. Royaume-Uni: Palgrave Macmillan, 2016, p 219-220.

[3]- محمود الطاهر. *الأحزاب السياسية في اليمن وأبرز تحالفاتها في إعادة بناء الدولة*. نشر بتاريخ 25 04, 2019 https://www.noonpost.com/content/27503 تاريخ التصفح 12 03, 2023.

لم يدخل معترك الحياة السياسية بوصفه جزءا من المعارضة بل بدأه مشواره كحليف للسلطة قبل ان ينقلب عليها ليصبح حزب المعارضة الأبرز مع نهاية التسعينات[1]

ورغم تبني خيار التعددية الا ان الحزبين المسيطرين حرصا على الاحتفاظ بسلطتهم وعدم مشاركتها الى غاية 1994 حيث تأزمت الأوضاع من جديد ودخلت البلاد في حرب أهلية، برز بعدها الشمال كجزء مسيطر على البلاد نظرا لاحتوائه على أكبر عدد من التركيبة السكانية، وخسر الحزب الاشتراكي نفوذه في الوزارة وخسر نصيبه المتساوي من الحقائب الوزارية مع حزب المؤتمر الشعبي بسب تراجعه عن الالتزام بالوحدة، واستمرت سيطرة حزب المؤتمر بزيادة عدد مقاعده في البرلمان، مع الإبقاء على تواجد الحزب الاشتراكي رغم النكسة التي تعرض لها[2].

وظل وجود المعارضة مستمرا في النظام اليمني، وفي 1997 أعلن حزب الإصلاح انسحابه من الحكومة وتحوله للمعارضة ككيان مستقل عن بقية المعارضين، مبررا تغير موقفه بحجة عدم رغبة حزب المؤتمر ورئيس الدولة صالح عبد الله في ادخال إصلاحات ديموقراطية، وقبل الانتخابات البرلمانية لسنة 2003، اعلن التجمع انضمامه الى مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة الذي كان يضم الحزب الاشتراكي اليمني وأربعة أحزاب صغيرة مشكلين ائتلافا ضد الحزب الحاكم تحت تسمية "أحزاب اللقاء المشترك" واضعين برنامجا انتخابيا جماعيا ونسقت مواقفها بشأن المترشحين، وطالبت بتوفير ضمانات ديموقراطية واصلاحات سياسية هامة، وجاءت نتيجة الانتخابات بفوز الحزب الاشتراكي ب 7 مقاعد، الناصريين ب 3 مقاعد، وانخفض عدد مقاعد التجمع من 53 الى 45[3].

وبهذا سمح الحزب الحاكم الذي يملك الأغلبية البرلمانية الساحقة وكل أدوات القوة والسيطرة بقيام معارضة بدلا من القضاء عليها، نظرا لضعف الدولة، ولكون حزب الإصلاح ذو جذور قبلية عميقة، أي ان النخبة الحاكمة قد أدركت ان الإصلاح الذي يشرف عليه من الأعلى يتلاءم مع السماح بوجود معارضة دون مشاطرتها السلطة[4].

ج. تغيير اجتماعي دون اصلاح المؤسسات:

هناك نماذج إصلاحية تبادر بها النخبة تقوم من خلالها بإصلاحات جدية في جميع النواحي التي يكون لها أثر فوري ومباشر على المواطنين مثل حقوق الانسان، الحريات الشخصية، إصلاحات اقتصادية، في المقابل ترك البنية المؤسساتية دون أي تغيير يذكر.

[1]- عمرو حمزاوي، بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمع اليمني للإصلاح، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2009، ص 03.
[2]- مارينا اوتاي ميشيل دل، **مرجع سابق**، ص ص 19، 20.
[3]- عمرو حمزاوي، **مرجع سابق**، ص 08، 11.
[4]- مارينا اوتاي ميشيل دل، **مرجع سابق**، ص 19، 20.

المغرب نموذجا:

بداية من تسعينات القرن الماضي قامت المغرب بعمليات إصلاحية ثابتة بوتيرة بطيئة خلال حكم كل من الملك الحسين الثاني وابنه محمد السادس، أدت الى تحسين حالة البلاد في مجال حقوق الانسان، والاهتمام بقضايا العنف وتعويض الضحايا، مع اجراء تحسينات في مجال الأحوال الشخصية والعائلية، إضافة الى السماح بالمشاركة في الانتخابات وفتح المجال امام الحزب الإسلامي لخوض السباق الانتخابي، هذه التغييرات جعلت البلاد اكثر انفتاحا خاصة وانها اتخذت طابع الديمومة والاستمرارية، فقد تواصلت حملة الإصلاحات لتمس المجال الاقتصادي والتنموي[1]، الا انها لم تحدث أي تغييرات سياسية، فعلى مستوى بنية المؤسسة التشريعية حرصت النخبة الحاكمة على تصميم النظام الانتخابي لصالح التشت البرلماني ومنع ظهور حزب مهيمن يمكن أن يتحدى السلطة الملكية، يُنظر إلى النظام الانتخابي المغربي والانتخابات كأدوات لتحديد النظام الحزبي ونموذجا اصيلا "للاستبداد الانتخابي"، واستمالة الأحزاب السياسية، والسيطرة على التغيير السياسي، وضمان مرونة النظام الاستبدادي[2].

أثارت الانتخابات التشريعية لعام 2007 اهتمامًا كبيرًا، في الساحة المغربية المحلية والدولية، وباءت التنبؤات على ان البلاد ستبلغ معلما سياسيا مهما بعد سماحها للتيار الإسلامي الدخول للمسار الانتخابي، لكنها لم تحل القضايا المحيطة بالنظام السياسي، فقد كان من المتوقع ان يحصل حزب العدالة والتنمية على أكبر عدد من الأصوات، لكن جاءت عكس التوقعات، بسبب النتائج المحددة مسبقًا والطريقة المعقدة التي تُترجم بها الأصوات إلى مقاعد بموجب القواعد الانتخابية للبلاد حتى انه لم يدعى للمشاركة في الحكومة الائتلافية الجديدة، الى جانب الانخفاض الهائل في نسبة المشاركة التي بلغت 37%[3]، فالسلطة باقية دائمة في يد الملك، فالإصلاح في المغرب لم يقصد به يوما الوصول الى الديموقراطية بل الى بيئة أكثر ليبرالية والى حكم أفضل، فالمغرب يبرز أهمية تحقيق هذين العنصرين مع توضيح الحدود التي تقيد أي اصلاح قد يمس الحكم.

انطلاقا مما تقدم نستنتج ان هذا نوع من الإصلاح قدم فكرة عن كيفية التغيير من الأعلى، فالنخبة الحاكمة تحاول ان تقدم إصلاحات من شأنها تغيير حال المجتمعات وإدارة التحول الاجتماعي، لكن دون المساس ببنية المؤسسات الرسمية حفاظا على استمرارية حكمهما وسلطانها، وربما يعود سبب هذا الامتناع عن احداث تغييرات سياسية الى طبيعة نظام الحكم الملكي الذي يقوم على فكرة التوارث، فالتوجه نحو

[1]- مرجع نفسه، ص 16.

[2] - Inmaculada Szmolka**. Parliamentary elections under Mohammed VI's reign (2002–2021),** Mediterranean Politics**,** Vol 28, N 02, March 2023, p44-50.

[3] - Andrew Barwig, **How electoral rules matter: voter turnout in Morocco's 2007 parliamentary elections,** The Journal of North African Studies, Vol. 14, N02**,** Feb 2008**,** p 294-304

الانفتاح السياسي سيؤدي تلقائيا الى السير نحو نظام ديموقراطي الذي من بين اهم خصائصه التداول السلمي على السلطة، انتخابات نزيهة، المشاركة السياسية...الخ الأمر الذي يتنافى وطبيعة الحكم الملكي.

وبناء على مجموعة النماذج الإصلاحية المقدمة من اعلى هرم السلطة في بعض النظم السياسية العربية، يتضح ان عملية الإصلاح السياسي عبارة عن مبادرات متواضعة يتم ابطالها من قبل النخبة نفسها بممارستها لإجراءات ثانية متناقضة، فالنخب السياسية العربية على ادراك تام ان تبني أي اصلاح حقيقي يعني بالضرورة الغاء وجودها لصالح صعود نخبة جديدة، فهي تخشى ان تصدر إصلاحات قد تمس الحدود التي رسمتها لنفسها، لتبقى مسألة الإصلاح السياسي في الوطن العربي مرهونة بين احتمالين، الأول هو تبني إصلاحات تمس بنية المؤسسات من الناحية التقنية دون ان تعطيها روح الديموقراطية المعمول بها في الغرب والتي من اهم مظاهرها التداول السلمي على الحكم، اما الثاني هو تبني إصلاحات حقيقية تتماشى مع درجة الضغوطات الدولية والمحلية مع تحمل ضريبة خسارة السلطة.

خلاصة واستنتاجات

من خلال عرضنا لكل من البعد الاستراتيجي للمنطقة العربية وطبيعة نظمها ونخبها، وكيف يتم التعامل مع عمليات الإصلاح السياسي، تم الاستنتاج ان الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية لم تسهم بشكل إيجابي في تحسين أوضاع شعوب المنطقة، ولم يتم الاستفادة منها في بناء أنظمة فعّالة قادرة على تنمية المجتمعات وتقديمها نحو مصاف الدول المتقدمة. بل على العكس، أظهرت هذه الأهمية تدهورًا في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الأمني للمنطقة نظرا للصراع الدائم بخصوصها وغلبة المصالح الشخصية على المصالح العامة، الأمر الذي أدى الى انتشار الفساد، وغياب العدالة والشفافية، إلى جانب احتكار النخبة للسلطة ومنعها لأي مظهر من مظاهر الديمقراطية.

ترجع اسباب هذا التدهور بالدرجة الأولى إلى طبيعة النخبة العربية باعتبارها المسؤولة عن صنع السياسات والقائدة للمشاريع التنموية والاصلاحية، فطبيعة نشأة النخب العربية يختلف عن منظوره الغربي الذي تطور كرد فعل على التصور الطبقي الذي قدمه ماركس بشأن السلطة السياسية، وركز على وجود مجموعات اجتماعية غير متجانسة تؤدي إلى حكم الأقلية. اما في السياق العربي، تأثر هذا المفهوم بتشوش البنية الاجتماعية وغياب الانقسام الطبقي، مما أثر على تراجع التفكير في تشكيل القيادات السياسية والاجتماعية بمنظور طبقي أو نخبوي صريح، واكتفى بالاستلهام من أطر التفكير السلطاني العربي– الإسلامي التقليدي المستند إلى الإرث الأبوي والحكم المطلق، وأكثر ما ميز هذه النخب عزلتها عن جماهيرها، فوصولها إلى السلطة غالبًا ما يكون من خلال التوريث أو الانقلابات العسكرية أو انتخابات غير نزيهة، وليس من خلال تأييد الجماهير، وعلى الرغم من تدهور علاقتها مع شعوبها، إلا أنها استمرت في إهمال مشروع الإصلاح السياسي الذي من شأنه أن يمنحها شرعية أكبر.

فالمتابع لطبيعة الإصلاحات السياسية التي تنفذها النخبة العربية يلاحظ بأنها إصلاحات سطحية تهدف إلى تعزيز النظام الاستبدادي والإقصائي بدلاً من تغييره أو التخلي عنه، غير راغبة في الخروج عن الإطار الذي أنشأته منذ البداية. محتكرة جميع الجوانب المتعلقة بالموارد المادية والمعنوية للسلطة ومنع أي طرف آخر ان يشاركها فيها. الى جانب تهميش حركات المجتمع المدني وجعلها غير فعالة، متجاهلة حقيقة أن الإصلاح السياسي لا يمكن أن يحدث بمعزل عن الشعوب أو عن طريق تضليلهم أو التهرب منهم، وتضيق الحريات عليهم ومنع مشاركتهم السياسية. فالنخبة العربية لابد ان تدرك ان التحدي الأساسي لأي إصلاح في أي نظام يكمن في النجاح في إشراك جماهيرها بنجاح في العملية السياسية، ليس فقط لأنها شرط أساسي لتحقيق الأهداف التحويلية المرجوة للإصلاح، ولكن الأهم من ذلك أنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن للأفراد من خلالها الخضوع للتغيير الشخصي، وتعزيز مشاعر الجمعية لديهم، وتنمية الشعور بالولاء والانتماء لأمتهم.

الفصل الثالث

النخب السياسية وبناء الدولة في الجزائر ومصر: جذور ومنطلقات

الفصل الثالث: النخبة السياسية وبناء الدولة في الجزائر ومصر: جذور ومنطلقات

تتأرجح عملية تأسيس الدولة وتشكيل النخبة الحاكمة بين مسار تاريخي طويل ومعقد، متأثرا بالتحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعصف بالدول عبر العصور، وعليه سيحاول هذا الفصل من الدراسة تتبع المعالم الكبرى التي ساهمت في بناء الدولة وظهور النخبة الحاكمة في مصر والجزائر. حيث سيتم بدايةً تقديم نظرة موجزة حول البيئة التاريخية التي نشأت فيها الدولة والنخبة الحاكمة، من ثم الانتقال إلى الفترات الحديثة حيث تأثرت الدولتان بالاستعمار والحكم الاستعماري، كما سيتم أيضا تسليط الضوء على التشابك الثقافي والسياسي في تاريخ مصر والجزائر، وكيف انعكس ذلك على تشكل وتطور النخبة الحاكمة وأثره على مسار بناء الدولتين. فمن المهم فهم التاريخ السياسي للبلدين الذي هو بالأساس نتاج تفاعلات معقدة بين الشعوب المحلية والقوى الأجنبية المستعمرة. كما سيساعد هذا التحليل على فهم جذور القضايا الحالية والتحديات التي تواجه النظامين، فضلاً عن دور النخبة الحاكمة في تشكيل السياسة واتخاذ القرارات.

انطلاقا من هذا الطرح سيتم من خلال مباحث هذا الفصل التركيز على الفترات الزمنية الرئيسية التي تشكلت فيها الدولة الحديثة والنخبة الحاكمة في كل من مصر والجزائر، مع إيلاء اهتمام خاص للتغيرات الاجتماعية والسياسية التي أثرت على هذه العملية. كما سيتم تسليط الضوء أيضًا على دور الشخصيات الرئيسية والأحداث الحاسمة التي ساهمت في تحديد مسار النخبة الحاكمة وبناء الدولة في كل من مصر والجزائر، إلى جانب تحديد هيكلة النخبة الحاكمة.

المبحث الأول: كرونولوجيا تطور بناء الدولة والنخبة الحاكمة في الجزائر ومصر

شهد تاريخ الاجتماع السياسي في مصر والجزائر الكثير من التحولات والتطورات على مر العصور، حاله حال مختلف الأنظمة حول العالم، ومرد ذلك ديناميكية التعاقب الحضاري والحراك الديموغرافي وكذا تغير وتطور الأفكار والمفاهيم في جميع مجالات الحياة، فثمة ظروف ومحطات مشتركة جمعت بين مصر والجزائر ساهمت في تصميم الشكل الحالي للنظامين، فكلاهما عايشا تجربة الحضارة الإسلامية، والخلافة العثمانية، إلى جانب الغزو الغربي، كما مر البلدين بتجربة التحول التي مست دول العالم الثالث في القرن العشرين، غير أن معايشة نفس التجربة التاريخية لا يعني بالضرورة التشابه التام بين النظامين، لذلك ستحاول هذه الدراسة الكشف عن مواطن التشابه والاختلاف المميزة لكليهما من خلال وضع التجربتين المصرية والجزائرية تحت مجهر المقارنة.

أولا. الإرهاصات الأولى لتشكل الدولة في الجزائر ومصر

قبل المباشرة في عرض ملامح تشكل الدولة في مصر والجزائر، يجدر الإشارة إلى أنه من الصعب تحديد تاريخ محدد للانطلاق منه، وذلك نظرا للتجربة التاريخية الواسعة للبلدين وتعرضهما للعديد من الأحداث التاريخية، فتجد أغلب الدراسات تربط تاريخ نشأة الدولة العربية سواء المشرقية أو المغربية بمرحلة الاستعمار الأوروبي، وهذا ما سيتم التفصيل فيه في هذا الجزء.

تُدرج بعض الدراسات التاريخية انطلاقا من معيار تصنيف الدول العربية من حيث تعاملها مع الخبرة الاستعمارية، كلا من مصر والجزائر في نفس المجموعة التي كانت قائمة قبل الاختراق الأجنبي للمنطقة العربية، فقد ساهمت التجربة الاستعمارية للبلدين إلى حد كبير في تحديد ملامح المرحلة التأسيسية لهما. وقصد التعرف على التجربتين المصرية والجزائرية، سيتم من خلال العنصر التالي الوقوف على العوامل والظروف التي أحاطت ببداية تأسيس الدولتين والمقارنة بينهما.

أ. تشكل الدولة في الجزائر

مرت الجزائر بتجربة حافلة بالمحطات التاريخية، ومر عليها العديد من الحضارات وتعرضت لتجارب استعمارية كثيرة، فالشكل الحالي للدولة الجزائرية جاء نتيجة لمجموعة من التراكمات التي خلفها النوميديين، الرومان، الحضارة الإسلامية، الاسبان، العثمانيين، والاحتلال الفرنسي، والعرض التالي سيوضح أحد هذه المحطات الهامة التي أسهمت بشكل كبير في تحديد ملامح الدولة الجزائرية الحديثة:

تشير كلمة "الجزائر" إلى الشكل المعاصر للمغرب الأوسط؛ الذي يعد امتدادا للدولة التي كانت قائمة منذ القرن السادس عشر "إيالة الجزائر"، ثم تجددت من الناحية الرمزية في الفترة الممتدة 1832-

1848 مع شخصية الأمير عبد القادر، ثم عادت للظهور بعد تجاوز الاستعمار الفرنسي، ليصبح البناء السياسي في الجزائر هو تعبير عن محصلة لثلاث تجارب تاريخية بارزة[1] وهي:

1. المرحلة التأسيسية الأولى:

مرت الجزائر كدولة بظروف سياسية صعبة، تخللتها صراعات ونعرات قبلية ومذهبية حتى في عهد الخلافة الإسلامية، ففي القرن السادس عشر وفي سياق هذا الضعف، تصاعد الخطر الاسباني والإيطالي لدرجة اختراقهما لموانئ جزائرية واحتلالها، مع إلزام سكان المدن الساحلية بدفع الجزية، مما دفع بالجزائريين إلى الاستنجاد بالإخوة بربروس (عروج وخير الدين) أي اللجوء إلى الدولة العثمانية التي كانت القوة البارزة آنذاك التي لها القدرة على التصدي للقوى الأوروبية، فأطلق الغربيون على العهد العثماني في الجزائر تسمية "نيابة الجزائر"، وعرف الحكم العثماني فيها أربع مراحل: عهد البايات، عهد الباشات، عهد الأغوات، وعهد الدايات[2].

تراجعت مكانة وقوة الخلافة العثمانية في الجزائر في عهد الدايات، وأصبح تواجدها شكلي يقتصر على إصدار مراسيم التعيين والتعاون في الحروب، حيث أصبح الحاكم هو الذي يعين الوزراء ويشكل مجلس الدولة، فالجزائر في هذا العهد تمتعت بحرية العمل السياسي مقارنة بالعهود السابقة، وبنت جيشا قويا، واستقلت بميزانيتها عن الدولة المركزية العثمانية، وصكت عملتها الخاصة، كما كان داي الجزائر يبرم المعاهدات، ويرسل البعثات الديبلوماسية الى الدول الكبرى باسم الجزائر، ويعلن قرار شن الحروب، كل هذه العوامل كانت توضح الاستقلال السياسي الجزائري.

استطاعت الخلافة العثمانية في الجزائر أن تكفل الأمن والاستقرار وصد العدوان الخارجي، إلى جانب المساهمة في تشييد العمران وتنظيم الحياة بطريقة حضارية، إلا أن كل شيء قد زال واضمحل بدخول الاستعمار الفرنسي بعد تراجع قوة الخلافة العثمانية وبداية ظهور انتفاضات شعبية، وفساد الدايات في الجزائر وسوء استخدامهم للمال العام الأمر الذي أضعف خزينة الدولة وأعاق عملية التنمية، وهذه تعتبر الأسباب الكبرى التي سهلت على الاستعمار الفرنسي الاستيلاء على الجزائر سنة 1830، واضعا حدا للتواجد العثماني كمرحلة مميزة من مراحل نشوء الدولة الجزائرية[3].

2. المرحلة التأسيسية الثانية:

تجسدت هذه المرحلة في جهود الأمير عبد القادر الذي حاول أن يبني ميلاد دولة الجزائر بأسلوب ذاتي في الفترة الممتدة 1832-1848؛ حيث قام بقيادة حملة مقاومة ضد الاحتلال الفرنسي بعد مبايعته

---

[1]- على إدريس، **مرجع سابق**، ص 142.

[2]- توفيق بن بابا علي، **بناء الدولة والمجتمع في الجزائر: دراسة في التجربة البومدينية 1965-1978**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص 61، 62.

[3]- توفيق بن بابا علي، **مرجع سابق**، ص 64.

كقائد من قبل قبائل وقيادات الزوايا الصوفية غرب البلاد ووسطها، وتحت قيادة احمد باي في الشرق، فبادر بجهود معتبرة لها القدرة على صد قوة كالقوى الفرنسية، فباشر بوضع مجموعة من الإجراءات التنظيمية ساعدته على وضع نموذج تنظيمي لدولة ذات نمط هرمي تسلسلي يتكون من قائد أعلى وخلفاء ينوبون عنه في بقية المقاطعات، كما تمكن الأمير عبد القادر توحيد ثلثي البلاد تحت إمارته، وتفوق في تكوين جذور دولة تتفوق سياسيا عن تلك التي بناها العثمانيين، فقد حملت دولة الأمير شعار الإسلام والمساواة واستطاع أن تبايعه القبائل كأمير للمؤمنين فتمكن بفضل القوة السياسية الشرعية التي اكتسبها أن يصمد 17 سنة أمام فرنسا كبطل سياسي وعسكري وديني في تاريخ الجزائر الحديثة[1]. لتصبح دولة الأمير عبد القادر الدولة العربية الوحيدة القائمة على بيعة شرعية وإرادة شعبية حقيقية، قائمة على مؤسسات الحكومة، مجلس الشورى، جهاز الكتابة العامة ومؤسسة الجيش الذي خصص له مكتبا خاص يهتم بمن يريد التطوع فيه، كما اهتم بتدريس وتثقيف الشعب الجزائري وحماية أصالته المعرفية والأخلاقية، واستطاع بذلك إرهاق كاهل فرنسا ماديا وعسكريا وسياسيا، وأرغمها على التفرغ له وإعداد جيش يفوق قدراته حتى تمكنت من هزيمته[2].

3. المرحلة التأسيسية الثالثة:

بدأت بوادر التجربة التأسيسية الجديدة بعد انقضاء قرابة قرن من قيام دولة الأمير عبد القادر، حيث قامت هذه المرحلة على فكرة التحرير والإعلان عن الكفاح المسلح سنة 1954؛ عرفت هذه المرحلة ميلاد حركة سياسية جديدة عصرية في بنيتها وايدولوجياتها، تهدف إلى انبعاث دولة الجزائر واستقلالها، خاصة بعد زيادة وعي الجزائريين وتفطنهم لسياسية التغريب والتهجين التي كان يمارسها الفرنسيين على أبناء الجزائر، فظهرت هذه الحركة لتجمع بين الجماهير المهمشة سياسيا واجتماعيا واجتمعت على هدف واحد هو **الاستقلال**، ورغم تباين توجهاتهم الايدولوجية، فقد كان أعضاءها عبارة عن مزيج من مثقفين، شيوعيين متخرجين من المدرسة الفرنسية، مسلمين سلفيين، وطنيين شعوبيين، هذا التنوع الإيديولوجي والطبقي أعطى دفعة جديدة للمجتمع خاصة بعد زيادة تمادي الاستعمار في سياسته التغريبية، حيث أصبحت الحركة الوطنية تسير بخطىً ثابتة اتجاه تبني العنف الثوري والعمل المسلح، ممهدة لاندلاع الثورة المسلحة معلنة القطيعة مع كل أنواع الحكم القديمة التي مرت على تاريخ الجزائر[3]. حيث استمر النشاط الثوري حوالي 8 سنوات استطاع فيها الثوار الوصول إلى هدف الاستقلال الكلي عن فرنسا سنة 1962 والإعلان عن تشكل الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

[1]- محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994، ص 76.
[2]-مرجع نفسه، ص 76.
[3]- توفيق بن بابا علي، **مرجع سابق**، ص 66، 68.

بعد استقلال الجزائر لم تتم عملية بناء الدولة وفقا للمنحى المتوقع حصوله نظريا، فمسار الانتقال من الجزائر الثورة إلى الجزائر الدولة تخللته مجموعة من الأزمات؛ أبرزها تنامي مستويات الصراع بين أعضاء الحركة الوطنية حيث يقول أحمد مهساس في هذ الصدد:

"...**وقد نتج عن ذلك وعلى حساب الثورة نشوء مجموعات وتيارات متناقضة فيما بينها، وبالفعل فإن الصراعات الناشئة قسمت القوى الوطنية، وفتت البنى المكونة أثناء النضال، وهكذا حدثت تشققات وأبرمت تحالفات، لا على أساس التفاوتات الإجتماعية–الإقتصادية، بل انطلاقا من الميول الشخصية، أو من ضرورة السيطرة على السلطة**"؛ أي أن الرغبة في تملك السلطة أدى إلى تآكل وضمور مفهوم القيادة الجماعية الذي كان أيام الثورة، وبداية عصر الانقلابات على شرعية زعمائها، فقد كانت آخر نتائج اجتماع مجلس الثورة الطعن في الشرعية التاريخية التي كان جزء منها في يد المجلس الوطني للثورة، وجزء في يد الحكومة المؤقتة التي تشكلت سنة 1958، ممهدةً لبداية انفجار أزمة صائفة 1962 التي ميزها الصراع بين العسكريين (قيادة الأركان العامة للجيش) والسياسيين(أعضاء الحكومة المؤقتة)[1].

إن الظروف التي أحاطت المشهد السياسي بعد الاستقلال أثرت على مشروع بناء الدولة الذي صار محاطا بأزمات امتدت انعكاساتها على المدى البعيد، وقد عبر يوسف بن خدة عن ذلك بقوله: "لقد كتبت أزمة 1962 نهاية للنزعة الوطنية، التي كان يجسدها نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم حزب جبهة التحرير الوطني الذي قاد كفاح الشعب الجزائري نحو الاستقلال.فالحركة التي تولت هذه المهمة التاريخية تلقت عام 1954 ضربة قاسمة في قمة هرمها، ولازمها هذا الشرخ ولم تستطع إصلاحه، واستمر يستفحل إلى غاية 1962، وحرم جبهة التحرير من استكمال دورها في بناء الدولة الجزائرية...غير أن انقلاب 1962 الذي قادته قيادة الأركان لجيش التحرير الوطني، كان الأكثر ضراوة، فقد حرف مجرى الثورة، وأفرز نظاما توتاليتاريا أفضى بالجزائر إلى ما هي عليه اليوم"[2].

لتدخل الدولة المستقلة في أزمات جديدة سببها التباين الأيديولوجي بين الفكر السياسي والعسكري، الذي بات أحد أسباب عرقلة مسار بناء الدولة الجزائرية الجديدة رغم استقلالها عن القوى الأجنبية، فأخذ الصراع بعدا داخليا، وتحول بين القوى التي كانت حاملة لقضية التحرر.

[1]- علي ادريس، **مرجع سابق**، ص 145.

[2]- BenyoucefBenkhedda, **La crise de 1962**, (Alger : dahleb, 1997), P92.

ب. تشكل الدولة في مصر

مر على تكون الدولة المصرية مجموعة من المراحل التاريخية التي مهدت لبناء الشكل الحديث لمصر، ويمكن تلخيص أهم هذه المراحل كما يلي:

1. **عهد محمد علي**

أثبتت الدراسات أن مصر منذ الفتح الإسلامي كانت عبارة عن ولاية خاضعة للسلطة المركزية للخلافة الإسلامية، ثم الخلافة العثمانية واستمرت على هذا الحال إلى غاية نهاية الوجود العثماني فيها، ثم بدأت ملامح تكوُن الدولة المصرية الحديثة ببروز شخصية محمد علي الذي أرسلته قوات الباب العالي كقائد للقوات البانية للتصدي للحملة الفرنسية على مصر (1798-1801)، واستطاع سنة 1801 تحقيق النصر، الأمر الذي اكسبه شعبية في الأوساط المصرية وجعله يرغب في الانفصال عن الحكم العثماني وتشكيل دولة مستقلة عن الباب العالي، وقد سببت هذه الرغبة في إبعاده وتعيينه واليا عن جدة في المملكة العربية السعودية وتعيين خورشيد باشا واليا جديدا على مصر، مما أدى إلى رفض الشعب المصري لهذا القرار، وإصراره على إبقاء محمد علي واليا على البلاد، وهو ما مهد لحكمه خلال الفترة الممتدة من 1805 إلى 1848، حاول خلال هذه الفترة تجسيد برنامجه الموافق لرغبته السابقة في الانفصال، و خلق مناخ سياسي حر، كسب تأييد الطبقة العليا، وتجنيد القوى السياسية للمطالبة بالاستقلال التام عن السلطة العثمانية، حيث تؤكد كل الدراسات التاريخية المصرية أن بناء الدولة الحديثة كان طموحا شخصيا لمحمد علي، ثم انتقل من بعده داخل الأسرة الحاكمة[1].

لم يتم بناء الدولة المصرية بشكل كلي في فترة محمد علي، فهو ساهم في بناء الهوية المصرية ووضع اللبنات الأولى للبناء السياسي المصري، ففي عام 1837 اصدر "وثيقة السياستنامية*" حدد من خلالها الخطوات الأولى لبناء أجهزة الدولة حيث انشأ وزارة الدفاع والتجارة والتعليم وجهاز بيروقراطي، وفي سنة 1839 اصدر وثيقة مبادئ الحرية والمساواة المحددة للحقوق والحريات، حيث سبب هذا النشاط خلافا بين محمد علي والباب العالي، ما فتح المجال أمام التدخل الأوروبي لتسوية الخلاف، نتج عن ذلك إصدار معاهدة لندن سنة 1840 تم بموجبها الاعتراف بالاستقلال الداخلي لمصر والاعتراف بأحقية آل محمد علي بالحكم عن طريق التوارث، وبدأ العمل بهذا المبدأ بعد ثمانية سنوات عندما تدهورت الحالة الصحية لمحمد

---

[1]- علي إدريس، **مرجع سابق**، ص 141.

*- **السياستنامية:** كلمة تتكون من مقطعين: "سياسة" بمعنى القانون الذي ينظم سلطة التعزير والتي هي من حق الحاكم السياسي، و"نامة"بمعنى كتاب،والترجمة الحرفية لكلمة "السياستنامية"هي"كتابالسياسة". وكلمة السياسة تحريف لكلمة"ياسة"أو"إلياسة"، وهي القوانين التيوضعها جنكيز خان للمغولوهي أول قوانين وضعية تطبق في ديار الإسلام، حيث، طبقت بشكل واسع في عصر المماليك إلى جانب الشريعة الإسلامية، فقد كان هناكحكام الشرع وحكام السياسة وهم الأمراء المماليك الذين بدؤوا بتطبيق"إلياسة"على أقضية الجند، ثم اتسع الأمر إلى أقضية الناس، وبالتالي فان مصطلح السياستنامية الذي اطلق عن قوانين محمد علي هو مجرد إشارة على انها مجرد احكام وضعية وليست شريعة او ووحيا سماويا، وقد اشتهر محمد علي بإصداره ثلاث سياستنامات، الأولى سنة 1829، الثانية سنة 1835 والتي بقت مجهولة بالنسبة للمؤرخين، والثالثة السياستنامية الملكية سنة 1837 وهي اشهر واحدة. **للمزيد من الاضطلاع** انظر:
عماد احمد هلال، السياستنامية الثانية: صفحة مجهولة من تاريخ التشريع الجنائي في عصر محمد علي، **مجلة الروزنامة**، العدد الثامن، 2010.

علي، فتم إحالة الحكم إلى ابنه إبراهيم، ثم انتقل إلى عباس ابن إبراهيم، ثم سعيد ابن عباس خلال الفترة (1848-1863)، حيث تميزت هذه الفترة بالركود وعدم إحداث أي تغييرات فيها[1].

2. عهد الخديوي:

في سنة 1863 وصل إسماعيل الخديوي إلى سدة السلطة، واستطاع تحريك حالة الركود التي عرفها النظام المصري في الفترة التي مضت، ففي سنة 1866 قام بإصدار لائحة تتضمن إنشاء أول مؤسسة تمثيلية في تاريخ مصر يتكون من 75 عضوا منتخبا، وفي سنة 1879 أقام وزارة أحال إليها جميع صلاحيته المطلقة، مع إصدار مشروع دستور يتضمن تحديد المؤسسات السياسية وتفعيل مبدأ الفصل بين وظائفها، وزيادة الاهتمام بترسيخ الروح الوطنية لدى عامة المصريين المطالبين بالاستقلال التام، الأمر الذي دفع بالقوى الاستعمارية بالتحرك وإقالة الخديوي من الحياة السياسية في مصر[2].

فخلفه ابنه توفيق الخديوي، الذي جاء نشاطه عكس توقعات القوى المستعمرة التي كانت تتوقع منه منع تجسيد الإصلاحات التي جاء بها والده، فقد كانت فترة حكمه حافلة بالأحداث استطاع فيها أن يساهم في صقل التجربة السياسية المصرية، بدءا بثورة العرابي سنة 1881 التي رفعت شعار مصر للمصريين والمطالبة بالهوية ورفض التدخل الأجنبي، فجاء دستور 1882 مكرسا لهذا الطلب واستجابة للمطالب الشعبية، الأمر الذي أدى إلى اجتياح مصر من قبل إنجلترا وتجميد هذا الدستور واستبداله بدستور 1883، ثم دخلت مصر مرحلة ركود جديدة دامت 12 سنة، استأنف بعدها المصريون نضالهم بقيادة زعامات شعبية أمثال مصطفى كامل 1895، سعد زغلول 1919، وقيادات سياسية أمثال الخديوي عباس 1895-1914، السلطان حسن الكامل 1914-1917، السلطان فؤاد 1917-1922، وانتهى الأمر بإعلان استقلال مصر عن بريطانيا*سنة 1922[3].

3. انقلاب 1952 ونهاية النظام الملكي

شهد العقدان اللذان سبقا عام 1952 سلسلة من الأحداث والتراكمات، تنذر بأحداث مهدت الطريق لتغييرات في البيئة السياسية في مصر، فقد عرفت فترة الثلاثينات والأربعينات نشاطا سياسيا قويا، ظهر فيها مجموعة من التجمعات السياسية على شاكلة حزب **الوفد**، حزب **السعدي** المنشق عن حزب الوفد، الحزب **الوطنين المستقلون**، إلى جانب جماعات سياسية أخرى أكثر ميلا لتبني الأساليب النضالية مثل جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا سنة 1928 والتي انتشر نطاقها في فترة الأربعينات لتشمل

[1]- محمد رفعت، **تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة**، مصر،المطبعة الأميرية،1963، ص 204.
[2]- علي إدريس، **مرجع سابق**، ص 144.

*- أُعلن عن استقلال مصر عن بريطانيا سنة 1922، كما تم إبطال معظم النصوص المتعلقة بالحماية بمقتضى معاهدة 1936، غير أن مصر بقت ضمنيا تحت الحكم البريطاني، وظل السفير البريطاني مايلزلامبسون في نظر المصريين شخصية المفوض السامي البريطاني.
[3]- مرجع نفسه، ص 145.

2000 فرع في إنحاء مصر، وبلغ عدد أعضاءها خمسمائة ألف عضو، بالإضافة إلى جماعة مصر الفتاة، الجماعة اليمينية التي تأسست سنة 1933 من قبل المحامي احمد حسين، والتي تحولت إلى حزب سياسي فاشي سنة 1938[1].

طوال فترة الأربعينات، استمر تسارع الأحداث وبدأ ظهور معاناة الشعب المصري وتهميش الطبقة البرجوازية المصرية، وفي سنة 1936 بادر الجيش بخطوة نحو فتح أبواب الالتحاق بسلك الضباط أمام عامة الشعب من الطبقة الدنيا والوسطى، وبالتالي نقل معاناة وإحباطات الفرد المصري إلى صفوف الجيش، وبدأت تتشكل داخله جماعات راديكالية وخلايا سرية، وتواصلت الأحداث إلى غاية سنة 1942 حيثما وقعت حادثة القصر الشهيرة عندما قامت الدبابات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين، وإنذار الملك فاروق من قبل السفير البريطاني ومطالبته بالتخلي عن العرش إذا لم يعهد النحاس باشا بتشكيل الحكومة الجديدة، فتجلى بشكل واضح من يحكم مصر في الحقيقة، الأمر الذي صعد من وتيرة اليأس والسخط لدى الجماهير المصرية وإحساسهم بالإهانة، وبحلول سنة 1946 دوت أصوات الشعب المصري في مختلف أنحاء البلاد من خلال حركات الشغب الطلابي والنقابي معبرين عن رفضهم واحتجاجهم على التدخل البريطاني[2].

تلت هذه الأحداث الهزيمة في أول حرب عربية–إسرائيلية سنة 1948 الأمر الذي ضاعف من مشاعر الإهانة والإحباط لدى صفوف الجماهير والجيش حيث قال هوبوورد في هذا الصدد: "وضعت الحرب في فلسطين الضباط الأحرار بشكل حاسم على طريق الثورة،لقد كان عبد الناصر قائدا لوحدة من وحدات الجيش التي تحركت إلى فلسطين، أصيب بالذهول من عدم انعدام الكفاءة ونقص الاستعدادات في صفوف المصريين الذين كانوا يقاتلون عددًا أقل منهم بكثير"[3].

في عام 1949، تأسست اللجنة التأسيسية التي ساهمت في تكوين ما أصبح يعرف بخلية الضباط الأحرار، وكانت تتألف من جمال عبد الناصر، حسن محي الدين، كمال الدين حسين، وعبد المنعم عبد الرؤوف. كان جميع هؤلاء الأعضاء مرتبطين بجماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والحزب الوطني. في عام 1950، انضم إلى اللجنة أنور السادات، عبد اللطيف البغدادي، والشقيقان صلاح وجمال سالم، إلى جانب عبد الحكيم عامر، لتشكيل حركة سياسية داخل الجيش. هذا الأمر كان فارقًا هامًا، حيث جسدت حركة الضباط الأحرار نوعًا من الجبهة الوطنية داخل الجيش، جمعت بين مختلف التيارات المعارضة، بما في ذلك الشيوعيين والإخوان المسلمين. ونشأت بذلك معارضة عسكرية تمثيلية بقيادة جمال عبد الناصر، الذي نجح في توحيد مجموعة من الضباط اتفقوا على مجموعة محدودة من المبادئ لإعادة تشكيل مصر.

[1]-Derek Hopwood, **Egypt: politics and society (1945-1981)**, London, 1982, p22.

[2]- مايسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر دراسة حالة للنخبة الوزارية**، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1993، ص 36، 37.

[3] -Derek Hopwood,**op cite**., p 36.

وطالب عبد الناصر جميع الذين يعملون معه بتنظيم علاقاتهم مع منظماتهم السياسية لتجنب تسريب المعلومات الأمنية. لم يكن يطلب من معاونيه التخلي عن أيديولوجياتهم، بل كان يطلب فقط تحويل روابطهم مع المنظمات خلف الولاء لحركة الضباط الأحرار.[1]

في عام 1952 شهدت مصر أزمة حكومية حادة حيث تعاقبت أربع حكومات من يناير إلى يوليو 1952، وروجت التكهنات بأن الشيوعيين أو الإخوان المسلمين قد يكونوا الورثة الطبيعيين للسلطة السياسية، نظرا لتنظيمهم ووعيهم السياسي وشعبيتهم الكبيرة، ورغم ذلك، فإن كلتا الجماعتين لم تستطعا استغلال هذه اللحظة. بل، قادت المجموعة الصغيرة والسرية من الضباط التي تشكلت داخل الجيش انقلابًا ضد النظام الملكي، ففي 23 يوليو تحرك الجيش المصري بقيادة الضباط الأحرار لاحتلال القاهرة، وفي 26 يوليو مجبرين الملك فاروق على التخلي على العرش لصالح ابنه، بحيث تم تنفيذ الانقلاب بكل سهولة دون اللجوء إلى العنف، وفي 11 يونيو 1953 أي بعد مرور 11 شهرا الغي النظام الملكي في مصر، وتم الإعلان عن بداية عهد الحكم الجمهوري[2].

من خلال عرض التجربتين المصرية والجزائرية في محاولاتهما لبناء الدولة، انطلاقًا من مرحلة التواجد العثماني وصولاً لمرحلة الاستقلال عن الاستعمار الأجنبي، وبعد إخضاعهما للمقارنة، يُلاحَظ وجود مجموعة من النقاط المتشابهة ومجموعة من الاختلافات التي ميزت بينهما. فقد عاشت كل من الجزائر ومصر تجربة بناء دولة صعبة، شهدت تورطًا من اللاعبين الأجنبيين والمحليين والممارسات التي حرّكت النزعة التحررية لأبنائها.

ومن الملاحظ أن البلدين عاشا تجارب متشابهة، حيث مرّا بتجارب الاستعمار الأجنبي ومواجهة التواجد العثماني وغزو استعماري فرنسي مشترك. كما تشابكت مساراتهما في تحقيق هدف الاستقلال وتأسيس هوية ذاتية خاصة بهما، مع خوض تجارب مختلفة للانقلابات العسكرية.

ويظهر الاختلاف بينهما في فترات الاستعمار ونوعية الاستعمار وتداعياته. ففي الجزائر، كانت نزعة التماسك دائمًا تعتمد على التهديد الخارجي والخطر الأجنبي، الذي دفع نحو تبني فكرة الحدود والسيادة الترابية التي كانت غير موجودة قبل القرن السادس عشر. وظهرت شخصيات مثل الأمير عبد القادر، نشطت في سبيل بناء دولة مستقلة، ومن ثم تطورت مع الوقت إلى حركة تحريرية وطنية لجأت إلى العنف لمقاومة السيطرة الأجنبية، في المقابل كانت تجربة الاستعمار في مصر مختلفة تمامًا، فقد نجحت الجهود

[1]- Selma Botman, Egyptian communists and the free officers: 1950–54,**Middle Estern Studies,** Vol. 22, Iss: 3, Jul 1986, pp 350-366.

[2] Selma botman ,**op cite.,** pp 350-366.

العثمانية في إزاحة الوجود الفرنسي قبل أن يتمكن من التغلغل فيها. واكتفت تجربتها الاستعمارية بالتبعية للباب العالي والحماية البريطانية، والتي لم تعرقل أو تمنع حدوث أي تطورات سياسية كانت قد بادرت بها بعض الشخصيات غير المصرية. ففي الفترة التي ظهر فيها طموح محمد علي لوضع الأسس الأولى للهوية المصرية والرغبة في الانفصال عن السيطرة العثمانية وقعت الجزائر في قبضة استعمار تذويبي من قبل فرنسا، حاول تذويب الإرث التاريخي للجزائر واستبداله بالثقافة الفرنسية.

استمر الحراك السياسي والاحتجاجات الشعبية في مصر طوال فترة الوجود البريطاني، وهو ما عكس إرادة المصريين في عدم التدخل الأجنبي في شؤونهم. وفي النهاية، تم إعلان استقلال مصر عن النفوذالبريطاني، وقامت جماعة الضباط الأحرار بالانقلاب العسكري السلمي على الملك فاروق وإلغاء النظام الملكي والإعلان عن قيام الجمهورية المصرية.

وبتحليل ما سبق، يمكن القول انه بالرغم من التباين في تجارب الاستعمار والاستقلال بين مصر والجزائر، إلا أن كلتا البلدين تمكنتا من تحقيق استقلالهما وتحديد مسارهما السياسي الخاص.

ثانيا. السياق السوسيولوجي وأثره على بناء الدولة في الجزائر ومصر

تعتبر الدولتان المصرية والجزائرية من الدول العربية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على التوالي. وقد مرت كلتا الدولتين بتحولات سياسية واجتماعية هامة خلال العقود الماضية، وتعَدّ العوامل الاجتماعية والسياسية السوسيولوجية بمثابة محفِّزات لتشكيل الدولة وتطويرها في مصر والجزائر. وعلى الرغم من وجود بعض التحديات، فإن تأثير هذه العوامل قد أسهم في تعزيز هوية الدولتين فقد تركت العوامل السوسيولوجية أثرًا بارزًا على بناء هذه الدولتين. وفيما يلي نستعرض تأثير السياق السوسيولوجي في بناء الدولة في مصر والجزائر.

أ. الجزائر والإرث القبلي

خضع تحليل البناء السوسيولوجي لدول شمال إفريقيا لاتجاهين اثنين، الأول مرتبط بتوجهات الانثربولوجيين الغربيين، والثاني متعلق بالفكر الخلدوني الذي يعتبر المرجعية الأساسية التي يعول عليها الباحثين المختصين في دراسة المنطقة، ويضع التصورين الغربي والخلدوني وصفا للبنية السوسيولوجية للمجتمع الجزائري باعتباره أحد مكونات الشمال الإفريقي على النحو التالي:

1. **التحليل الغربي:**

يقودنا تشريح بنية المجتمع المغاربي التقليدي إلى مفارقة تشير إلى أنه على قدر ما كان موحدا ومندمجا نظريا وتشريعيا؛ على قدر ما كان نفوذ الحكم المركزي يختلف من حيث القوة والضعف من منطقة لمنطقة، فالرسم التخطيطي لهذا المجتمع يوضح أنه كان ينقسم إلى مجالات نفوذ عديدة تختلف درجة الرقابة

فيها حسب درجة القرب أو البعد من المركز، حيث يتوزع هذا البناء على ثلاثة دوائر كبرى فالدائرة **الأولى** يتمركز مجال نفوذها وقوتها في المدن ويتفرع عنها ثلاثة أبعاد (بعد عسكري، تجاري وديني)، تتميز هذه الدائرة بقيام إمارات ودول فيها، وتلجأ إلى استراتيجية ضم بعض القبائل إلى صفها وإعفائهم من الضرائب مقابل استخدامهم وتوظيفهم لإرضاء مختلف الأطراف، أما الدائرة **الثانية** فهي عبارة عن منطقة وسيطة تسكنها القبائل المخضّعة تكون حول المدن والقبائل الصديقة للسلطة ويدير شؤونها أعوان محليون معينون من المركز، كما يتم إخضاعها لضرائب مثقلة، وبخصوص الدائرة **الثالثة** فهي غير واضحة المعالم، وهي لا تهدد الحكم المركزي وفقط أثناء تمردها، بل هي قادرة على الاستيلاء على الحكم أو حتى بناء دولة[1].

أثارت خصوصية هذا النموذج عدة تساؤلات حول كيفية تحليله، وكيفية التمييز بين الحكم المركزي والمجتمع القبلي، الأمر الذي استغله الانثربولوجيون الغرب وعلى وجه الخصوص المدرسة الاستعمارية في تقديم نتيجة تم تلخيصها في نظرية **الأنصاف الشهيرة**، التي تشير إلى أن النظام الاجتماعي كان قائما على فكرة التضاد بين الوحدات الاجتماعية.

ولا يوجد فيه حكم مركزي، حيث تكون هذه الوحدات في حالة صراع دائم وتلغي بعضها البعض من خلال التحالفات، ليكون التحليل مفاده أنه الدولة عبارة عن موروث من العصور الغابرة يستغلها الإنسان من خلال الانقسامات وبالتالي تجريد المجتمعات المغربية –بما فيها الجزائر–من قيمة الحكم المركزي ووصفها على أنها منافية تماما لمفهوم الدولة، فأغلب المحللين الغرب ينكرون فكرة وجود كيانات سياسية في هذه المجتمعات، مع التأكيد على فكرة طغيان الطابع القبلي، بحيث كان للقبيلة الدور الأبرز في قيام الدول وانهيارها[2].

[1]-عبد الباقي الهرماسي،**المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط03، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 13.
[2]- عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 14.

والشكل التالي يلخص الأفكار الغربية حول بنية المجتمع المغاربي:

شكل رقم(8) يفسر بنية المجتمع المغاربي من المنظور الغربي

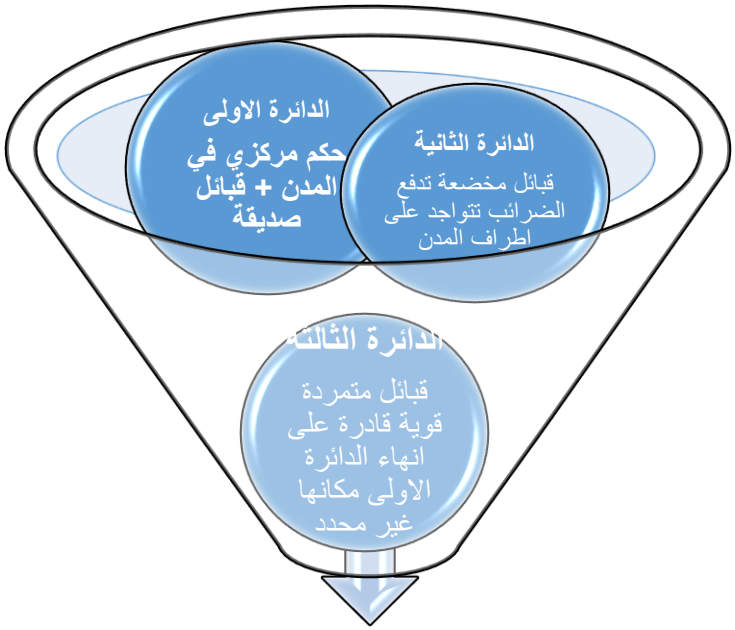

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

الشكل أعلاه يوضح الدوائر الرئيسية المكونة للمجتمعات المغاربية والمعبرة عن البناء الهيكلي لهذه المجتمعات، والتي تكون عن حكم مركزي في المدن يعتمد على حاشية من القبائل المتعاونة، قبائل في الوسط تخضع لسيطرة وتحكم الدائرة الأولى، وقبائل متمردة في الحواشي غير محددة بمكان معين لها القدرة على القضاء على الدائرة الأولى.

2. التحليل الخلدوني:

يعد اسهام عبد الرحمن ابن خلدون من اشمل دراسات دول المغرب العربي –بما فيها الجزائر–التي استطاعت تفسير تطور وتدهور هذا الاجتماع السياسي، فلم يكتف في طرحه على دراسة الانقسامات والصراعات كما هو حال التحليل الغربي، بل استطاع أن يطرح بديلا أكثر شمولية وتوسعا، حيث تمكن من أن يقدم أهم الشروط التي من خلالها يمكن بناء حكم مركزي مراعيا خصوصية هذه البيئة.

- **الانقسام والالتحام**

استطاع ابن خلدون من خلال هذا الشرط أن يضع طرحا له القدرة على وصف أسباب تدهور الحكم وأسباب صموده عن طريق تقديم مفهوم العصبية، والتي تعني النزعة إلى الالتحام والنزعة إلى الانقسام، اللذان تواجدا منذ العصر الوسيط في المنطقة، والتي تعني:

- ***الالتحام:***

يقصد به التوافق والاتحاد وهو أمر ضروري لعملية البناء، حيث تزيد هذه النزعة بين البدو مقارنة بالحضر، فمن المستحيل تصور بناء سياسي واجتماعي على أرضية منقسمة اجتماعيا ومختلفة ثقافيا، فهو يعتبر أن الالتزام هو شرط لازم وليس كافيا وحده لبناء دولة[1].

- **الانقسام:**

اعتبر ابن خلدون المجتمعات المغاربية أكثر ميلا للانقسام، لذلك تجده يميل إلى استخدام كلمة العصبية في سياق الحديث عن صعوبة بناء دولة في المجتمعات الانقسامية فهو يقول في هذا الصدد:

"**والبربر قبائلهم في المغرب أكثر من أن تحصى، وكلهم بادية وأهل عصائب وعشائر، وكلما هلكت قبيلة عادت الأخرى مكانها والى دينها منم الخلاف والردة، فطال أمر العرب في تمهيد الدولة بوطن افريقيا...**"[2]

فازدواجية استعمال العصبية يدل على وعي ابن خلدون بالمعايير الأساسية لبناء الهياكل السياسية والاجتماعية، فالانقسام مؤدي إلى هلاك الدول والالتحام يؤدي إلى بنائها.

- **الزعامة**

ظهور زعامات تتولى مهام القيادة، ويقصد بها النخبة المسيطرة والعصبية المهيمنة، والتي يعتبرها أمر أساسي لتحقيق الاستقرار والالتحام خاصة في مجتمعات تميل إلى الانقسام وتسعى إلى تقليص نفوذ الحكم المركزي، ولا يمكن ظهور مجموعة متفوقة إلا بعد ظهور درجة من التمايز، وقبول سلطة سياسية متحكمة يشترط مجموعة من الشروط لابد من أن تتوفر في النخبة المسيطرة، يوضحها ابن خلدون فيما يلي:

"**إذا نظرنا في أهل العصبية، من حصل لهم الغلب...وجدناهم يتنافسون في الخير...الحياء من الأكابر والمشايخ...الانقياد مع الحق والداعي إليه، وإنصاف المستضعفين...التدين بالشرائع والعبادات...التجافي عن الغدر والمكر والخديعة، ونقض العهد وأمثال ذلك، علمنا أن هذه خلق السياسية قد حصلت لديهم واستحقوا بها أن يكونوا ساسة لمن تحت أيديهم**"[3].

[1]- عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 16.
[2]- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تونس: الدار التونسية للنشر، 1994، ص 215، 216.
[3]- عبد الباقي هرماسي، **مرجع سابق**، ص 17.

- **الدين**

يقول "سوندر (Saunder)" أن ما ميز العرب عن المغول، أن المغول لم يعرفوا أي نبوة دينية واكتفوا بتقمص أساليب عيش الشعوب التي احتلوها حتى ذابوا وانصهروا فيها، في حين أن العرب استطاعوا تأسيس حضارة متميزة إمارات بفضل الإسلام[1]، لهذا يرى ابن خلدون أن الدين هو احد عوامل الاستقرار حيث وصف الإسلام انه احد أسباب توحيد القبائل في إطار ما يعرف "بالأمة"، فالحركات الدينية التي مست المغرب العربي في إطار الحكم الأموي جعلت من المنطقة أرضية لنشاطها، واستطاعت أن تؤسس فيها فرق فرعية ذات خصوصية مغربية كان لها الفضل في التقريب بين القبائل وخلق إيديولوجية بينهم تساعد على تعزيز نزعة الالتحام وإفراز نخبا في هذا المجال: "قد كان بالمغرب من القبائل كثير من يقاومهم في العدد والعصبية أو يشف عليهم، إلا أن الاجتماع الديني ضاعف قوة عصبيتهم بالاستبصار والاستماتة"[2].

بتحليل أقرب لما سبق، يمكن استنتاج أن العصبية، الدين، والزعامة المكونات الثقافية والبنيوية لبناء المجتمعات المغاربية بشكل عام والمجتمع الجزائري بشكل خاص، بالرغم من النزعة الانقسامية التي كانت تغلب على طابع بناءها، لتصبح محصلة الاجتماع المغاربي في العصر الوسيط قائمة على مميزات التالية:

- ملتحمة لمواجهة الخطر الخارجي وحماية خصوصيتها الاجتماعية والثقافية.
- منقسمة داخليا بسبب الصراع على السلطة والتملك.
- التدين والتمسك بالعقيدة.
- نخب متفوقة متميزة مشكلة عصبية الغالب تحصل على مهام القيادة.

3. التحليل الماركسي:

في القرن التاسع عشر تغير شكل السلطة في الشمال الإفريقي، حيث استبدلت القاعدة القبلية بقاعدة الجيش، مشكلة نظاما جديدا يطلق عليه "الباتريمونالية –Patrionalism" والذي يقصد به "الملكية العسكرية" وهي أحد صور السيطرة الأبوية والإقطاعية، تمتاز باحتكار القائد للجيش وللإدارة، فماكس ويبر يعتبر السلطنة أو الشخصانية في الحكم ما هي إلا تجسيد للسيطرة الباتريمونالية، ففي نظره السلطة تتكون عندما تكون الإدارة والقوة العسكرية آلة في يد الحاكم، لكن يبقى امتداد التنظيم القبلي لهاته المجتمعات يحد من هذا الحكم، فالجهات الحاكمة بعناصرها الإدارية والعسكرية تعتبر من المكونات الاجتماعية الجديدة المصطنعة المجلوبة من البيئة الخارجية، التي تحاول توحيد البلاد، وجمع المجموعات المشتتة، ليصبح جهاز الدولة أداة للغزو، فصارت دولة القرن التاسع عشر أكثر قدرة على حكم الناس، والمحافظة على وحدة

[1]John Joseph Saunder, **The Nomade as Empire builder: A compirasion of the Arab Mangol conques**t, Diogenes, n 52, 1956, pp 79-103.

[2]- عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 17، 18.

سياسية دنيا بفضل هذه الأجهزة، مكتسبة فن الحكم، وأصبح الحكام خبراء في تعاملهم مع القبائل واستغلالهم للخلافات التي بينهم، وأكثر دراية بكيفية استخدام نفوذهم، وتوظيفها بالقدر الذي تتحمله الجهة المستهدفة، كما عملت هذه الأجهزة المستحدثة على أضعاف سكان الأطراف خاصة بعد استمرار تمسكهم بنظام القانوني الخاص وسلطتهم الداخلية، ممتنعين عن التعامل مع سلطة الدولة[1].

شكل رقم(9) يوضح تطور المجتمع المغاربي

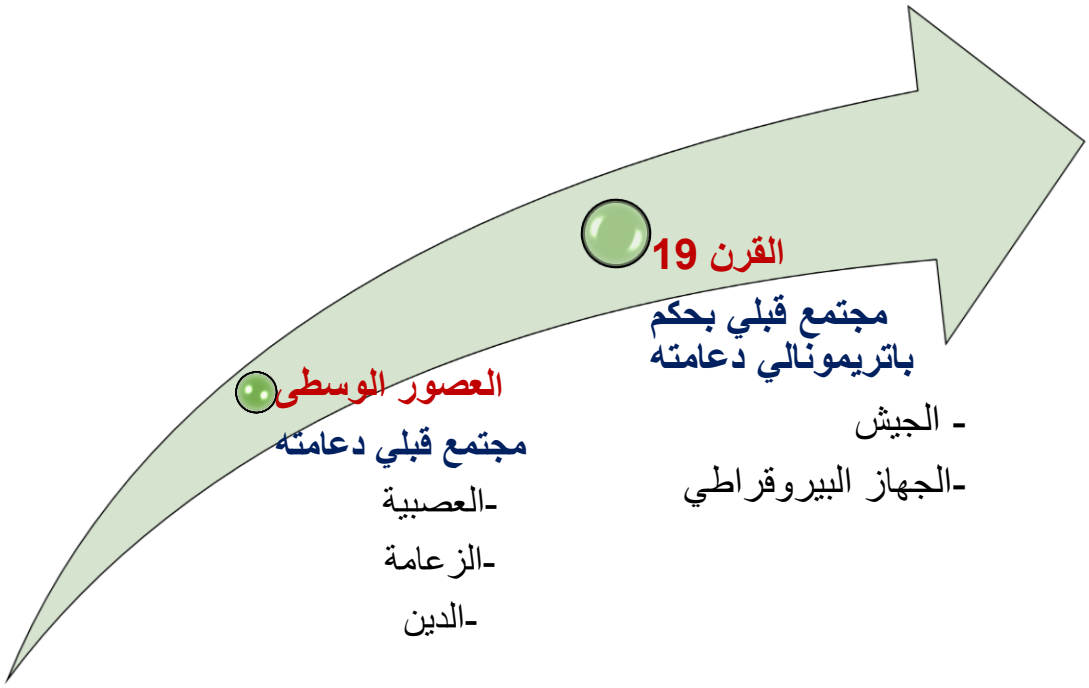

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

يوضح الشكل أعلاه تطور المجتمع المغاربي من الشكل الخلدوني المفسر لطبيعة المجتمعات المغاربية القائمة ذو الطبيعة القبلية القائمة على دعائم الدين، الزعامة، والعصبية إلى الشكل الباتريمونالي لماكس ويبر حكم الملكية العسكرية الذي دعامته الجهاز البيروقراطي والجيش، والذي يحاول القضاء على الشكل القبلي التقليدي.

[1]- عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 20-22.

ب. مصر وجذور الدولة المركزية

لم يأخذ موضوع بناء الدولة المصرية حقه في الدراسات، فأغلب المحاولات التي ظهرت بهذا الخصوص كانت من خارج حقل العلوم السياسية، وقد يرجع مرد ذلك تأثر الباحثين المصريين بالمدرسة السلوكية الأمريكية، واهتمامهم بدراسة النظام السياسي كوحدة للتحليل بدلا من دراسة الدولة، حيث يقول علي الدين هلال: "الإشكالية الحقيقية في الدراسة السياسية هي العلاقة بين الدولة والمجتمع، أي العلاقة بين مؤسسات الدولة من ناحية والقوى الاجتماعية وتفاعلاتها من ناحية أخرى"، خاصة وان مصر تعتبر من البلدان الراسخة في قدم مؤسساتها وتجانس مجتمعها، وتاريخ نشأتها يختلف تماما عن تاريخ بقية البلدان العربية التي ساهم الاستعمار الأوروبي من صناعتها وتحديد ملامحها[1].

تعد المركزية الوظيفية وتركيز السلطة من أبرز ملامح التراث المصري، والتي يعود جذورها بشكل أساسي إلى نظام الري الذي قام عليه الاقتصاد المصري منذ القدم، وما يتطلبه من ضبط إداري ورقابة أمنية، الأمر الذي عزز من دور ومكانة الحاكم الذي كان يمارس أدوارا ضخمة في تنمية مصادر المياه وتحسينها، فضلا عن توزيعها والتحكم في الصراع القائم عليها[2]، وقد تطرق ابن خلدون إلى مركزية الحكم في مصر بقوله "...وبعكس هذا أيضا الأوطان الخالية من العصبيات، يسهل تمهيد الدولة فيها، ويكون سلطانها وادعا لقلة الهرج والانتفاض... ولا تحتاج الدولة فيها إلى كثير من العصبية كما هو الشأن في مصر... إذ هي خلو من القبائل والعصبيات، فملك مصر في غاية الدعة والرسوخ لقلة الخوارج وأهل العصائب...إنما هو سلطان ورعية"[3].

فعلى عكس الجزائر ،غابت عن مصر النزعة الانقسامية، وغلب فيها الحكم المركزي ونزعة الالتحام، فقد تحدد واقعها السياسي والاجتماعي نتيجة التفاعل بين الاجتماع الإنساني والمعطى الطبيعي الايكولوجي لنهر النيل، الذي يعد سبب قيام الحضارة الفرعونية أول بناء سياسي عرفته مصر[4]، فالطابع المركزي لمصر ساهم في بناء علاقة قوية بين المجتمع والدولة، تولد عنه شعور الاعتزاز والفخر، فمعظم المصريين تعودوا على ظاهرة الدولة أكثر من العرب الآخرين، وقد برزت في هذا المجال تيارات فكرية مصرية أمثال لويس عوض، أنور عبد الملك وعادل حسين وغيرهم، مؤمنة بقناعة أن نهضة مصر لن تتحقق إلا من خلال الدولة[5].

[1]- نزيه نظيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 11، 12.
[2]- مرجع نفسه، ص 43.
[3]- عبد الرحمن ابن خلدون، **مرجع سابق**، ص 215، 216.
[4]- علي إدريس، **مرجع سابق** ص 153.
[5]- نزيه نظيف الأيوبي، **مرجع سابق**، ص 203.

بناء على هذا الطرح، يمكن القول إن المركزية هي محور فهم البناء الاجتماعي السياسي المصري، فقد لازمت هذه الخاصية الدولة المصرية وترسخت لدى مجتمعها لتصبح من البديهيات المتعارف عليها في مصر، على عكس الدول العربية الأخرى –على رأسها الجزائر–التي كان تاريخها تاريخ البحث عن سبل لترسيخ هذه المركزية وجمع شتات مجتمعها.

ثالثا. تاريخية تكون النخبة الحاكمة في الجزائر ومصر

تعَدُّ دراسة أصول تكوين النخب وإنتاجها أمرًا حيويًا يساهم في فهم توجهات الدول ومصائر مجتمعاتها، وطريقة ممارسة السلطة، وصناعة السياسات العامة وتنفيذها. يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى توضيح الآليات التي تم من خلالها استلام السلطة في مصر والجزائر بعد الاستقلال، وتحديد أعضاء النخبة الحاكمة. ففهم هيكلية النخبة السياسية الممثلة لمجتمع معين يبدأ من خلال دراسة هندسة تأسيسها، التي تتكون من الخلفية التاريخية والعلمية والاجتماعية لأعضائها، بالإضافة إلى مبادئهم الأيديولوجية وصفاتهم الشخصية. تلك العوامل تنعكس في سلوكياتهم السياسية وتؤثر في مواقفهم وإدارة العملية السياسية.

أ. الجزائر

يجب على الباحث الذي يسعى لفهم النخبة الجزائرية أن يأخذ في عين الاعتبار مراحل التطور التي مرت عليها هذه الأخيرة؛ بداية بالفترة الاستعمارية حيث تأثرت النخبة الجزائرية بالاستعمار وسياسته المجحفة، ثم تأتي مرحلة الثورة التحريرية التي أسست لهياكل هامة مثل حزب جبهة التحرير الوطني FLN وجيش التحرير الوطنALN ؛ واللذان استطاعا الحفاظ على تأثيرهما على النظام السياسي الجزائري عبر جميع مراحل تطوره أثناء الثورة وبعدها، هذه العوامل تشكل قاعدة تحتم على الباحث أن يراجعها لفهم تركيبة النخبة الجزائرية وتوجهاتها السياسية.

1. قبل الاستقلال:

إن الخصوصية التي ميزت تشكل النخبة السياسية الجزائرية، جعلت من الدراسة تصدم بصعوبة التحليل، ومرد ذلك المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر وتأثير الاستعمار عليها، فغداة الاستقلال انقسمت هذه النخبة الى فئتين، الأولى جسدت الطبقة المتعلمة في المدارس الفرنسية ذات التكوين الإداري البيروقراطي، والثانية جسدتها عامة الناس وهي الفئة الغالبة التي قادت ثورة التحرير، فأصول النخبة الجزائرية كان سياسيا أيديولوجيا وليس عرقيا كما حاول البعض الترويج له، فالكثير من الباحثين وعلى مقدمتهم وليام كوندات يرى أن تقسيم النخبة السياسية الجزائرية خلال الاستعمار لم يكن تقسيما عرقيا بين عرب وبربر رغم مساعي الاستعمار لتطوير سياسة بربرية في الجزائر، ففي نهاية القرن التاسع عشر حاولت فرنسا

ترسيخ سياسة تحاول من خلالها دمج القبائل –على الأقل– في الثقافة الفرنسية حتى وان لم يستطع العرب ذلك[1].

توجت هذه السياسة بالفشل نظرا لقلة عدد المنتسبين اليها إلا أنها تركت آثارا عميقة على التوجهات الأيديولوجية لمن انخرطوا فيها، ويضيف البعض عامل التمركز الجغرافي لأصول النخبة الجزائرية الذي ساهم هو الآخر في ترك انطباع أن الصراع النخبوي في الجزائر هو صراع عرقي، لكنها على خلاف ذلك تماما فالصراع النخبوي فيها عبارة عن صراع تنافسي إقصائي ترجمه اتجاهين رئيسين يتصارع فيما بينهما ظهرا خلال ثورة التحرير[2]، وكان هذا التنافس قائم على ابعاد وخيارات سياسية وثقافية وليس عرقية، بدليل أن النخبة الحاكمة في الجزائر عبارة عن مزيج لمختلف الأعراق الموجودة في المجتمع[3].

فكان الصراع يتمحور حول بعدين ثقافين جسدهما تيارين بارزين؛ الأول التيار العروبي (Arabophone) الباحث عن هوية وطنية نابعة من الذات، والثاني التيار الفرنكفوني (Francophone) المتأثر بالثقافة الغربية، فالتيار الأول يرى في الثاني أنه رمز للتبعية متنصل من هويته ومنصهر في الآخر، أما التيار الثاني فيرى أن التيار الأول رمز للتخلف والرجعية، وهذين التوجهين جاءا نتيجة التراكمات الثقافية التي عاشتها الجزائر منذ الاستعمار، فكان الصدام دائما متواجد بين ما هو إسلامي–غربي، عربي–فرنسي[4]، وهذا الصدام الحضاري بين المستعمِر والمستعمَر فسره جورج بلاندي بقوله:

"إن السيطرة الممارسة من قبل أقلية أجنبية سواء من الناحية العرقية أو الثقافية على غالبية محلية ضعيفة ماديًا، يخلق حالة من الصراع الثقافي بين ثقافتين مختلفتين. الثقافة الأولى هي ثقافة متطورة بقوة اقتصادية سريعة النمو وتتبع الديانة المسيحية، في حين أن الثقافة الثانية تعتبر متخلفة ولديها اقتصاد بدائي ولا تنتمي إلى الديانة المسيحية. يكون هذا الصدام دائمًا ذو طابع تنافري بين المجتمعين، مما يستدعي من المستعمِر الحفاظ على وجوده داخل المستعمرات، ليس فقط بالقوة، ولكن أيضًا بالاعتماد على نظام من التبريرات الزائفة والتصرفات النمطية"[5].

---

[1] ليلى سيدهم، **دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديموقراطي: 1989-2016، رسالة** دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر 2017، ص 78.

[2]- ليلى سيدهم، **مرجع سابق**، ص 78.

[3]Bruce Maddy-Weitzman, **The Berber Identity Movement and the Challenge to North African States** Texas: University of Texas Press, 2011, p 79.

[4]-Djamel Guerid, **«** Algérie : dualité de la société et dualité de l'élite, les origines historiques **»,** dans : Omar Lardjane, **Elite et société : Algérie & Egypte**. Alger: Casbah Editions, 2007, p 56.

[5]**Philippe Lorenzo**, « Frédéric Abécassis, Gilbert Meynier, Pour une histoire Franco-algérienne. En finir avec les pressions officielles et les lobbies de mémoire », Lectures [En ligne], Les comptes rendus, mis en ligne le 07 mai 2012, consulté le 12 juin 2023. URL : http://journals.openedition.org/lectures/8337 ; DOI : https://doi.org/10.4000/lectures.8337

عادةً، تتأثر البرجوازية، أو الأقلية المتمدنة، بهذه التصرفات النمطية قد يكون ذلك بسبب اعتقادها وتقبلها لثقافة المستعمِر، أو لمحاولتها الحفاظ على مصالحها وحماية ممتلكاتها. في كلا الحالتين، تفقد الأقلية المتمدنة هويتها الاجتماعية والثقافية والدينية التي تربطها بمجتمعها الأصلي وفي بعض الأحيان، قد تتحول إلى حليف يخدم مصالح المستعمِر ضد أبناء مجتمعها، وقد انطبق هذا الوصف على الحالة الجزائرية حيث انقسمت النخبة إلى أقلية من الاندماجيين المرحبة بالاستعمار، وأغلبية من الوطنيين الرافضة لهذا الاستعمار، وما زاد من حدة الانقسام قانون 1865 الذي يعترف بالجنسية الفرنسية للجزائريين الأصليين، الذي لاقى ترحيبا كبيرا من أنصار الاندماج وسخطا للاتجاه الرافض باعتباره محاولة لطمس الهوية الجزائرية[1].

أما الباحث "علي مراد" وصف النخبة الجزائرية في هذه الفترة بأنها طبقة ثنائية اللغة، حيث حصلت على تعليم مزدوج يجمع بين الحضارة العربية والحضارة الفرنسية، كما اتفق معظم الباحثين على أن النخبة الجزائرية في ذلك الوقت كانت تتطور ببطء وعددها قليل، وبدأت بالظهور في القرن التاسع عشر. ويضيف الكاتب الفرنسي **جورج بوسكي** بأنها مرت بمرحلة تطور بطيء ومؤلم، ففي عام 1907، أشار الباحث الفرنسي **الود** إلى أن عدد المثقفين الجزائريين لم يتجاوز 450 مثقفًا، أما المؤرخ "**لوري بوليو**" وصف هذه النخبة بأنها "النخبة الأوروبية–الجزائرية". وأضاف الاشتراكي "**جون لوراس**" أن النخبة الجزائرية كانت تتعثر بين الحضارة الإسلامية والحضارة الفرنسية، حيث قال:

"**وضعنا الشباب الجزائريين فوق حضارتين. ففقدوا موطئة قدميهم بسرعة في حضارتهم ولم يتمكنوا من تقديم أنفسهم لنا"، من ناحية أخرى، قارن سيرفر صحفي فرنسي ومؤلف من الجزائر الشباب الجزائري بالشباب المصري والأتراك من حيث الطموح والتطلع للقيادة السياسية ولعب دور رئيسي في شؤون بلادهم، ووصفهم بأنهم فخورون، واعين بأنفسهم ويحملون أفكارًا مناهضة للفرنسيين، لكنهم لم يرفعوا راية الجزائر للجزائريين. على سبيل المثال، كما كان الأتراك يحاولون استعادة أمجاد إمبراطوريتهم، أو كما كان المصريون ينادون بشعار "مصر للمصريين"**[2].

استمر هذا الوضع الى غاية 1954 حين اندلعت ثورة التحرير وتوحدت الجهود من اجل طرد الاستعمار، وفي سنة 1956 وبالتحديد في مؤتمر الصومام ظهر الصراع من جديد بين النخبة ليأخذ شكلا آخر ومستوى جديد، وهذا ما سيتم توضيحه في الجزئية اللاحقة.

[1]- ليلي سيدهم، **مرجع سبق ذكره** ص 80.

[2]- BelkacemSaadallah, The rise of the Algerian elite: 1900-14, **Journal of modern African studies**, N O5, 1967, p p 69, 70.

2. بعد الاستقلال:

يرى الباحث "**رياض الصيداوي**" بأن ملامح تشكل النخبة السياسية الجزائرية تعود بدايتها إلى أيام الثورة التحريرية، حين بدأ ظهور التنافس على القيادة بين الجناح السياسي والجناح العسكري، الذي مر بمراحل عديدة منذ انطلاق الثورة التي تعد بحد ذاتها تفضيلا للكفاح المسلح على النضال السياسي.

بدأ الصراع بين النخبة العسكرية والسياسية الجزائر منذ انعقاد مؤتمر الصومام، حيث أقر "عبان رمضان*" وحلفاؤه أولوية العمل السياسي على العسكري والنشاط الداخلي على الخارج. الأمر الذي أثار عدم رضا العسكريين والسياسيين النشطاء في الخارج. ورفض "أحمد بن بلة" هذا المنهج، متهما عبان بالهيمنة على المؤتمر واستغلال نقص الخبرة السياسية للعسكريين، وتبنت البعثة الخارجية موقفًا مع القادة العسكريين ضد عبان ومجموعته، وقامت بالتحالف معهم ضد محاولاته لتحكم في الحركة الثورية. بعد أن تم اعتقال البعثة الخارجية في فرنسا في أكتوبر 1956 وإلقاء القبض عليهم وسجنهم في أكتوبر 1956، استغل الجناح العسكري الفرصة لتغيير التوازن وعقد مؤتمر ثان في القاهرة في ديسمبر 1957، ملغيًا أفضلية السياسيين وإقرار التكافؤ أو حتى التفوق العسكري، وتم استدراج عبان رمضان إلى كمين واغتياله في مراكش في ديسمبر 1957، بتهمة محاولة تصفية القادة العسكريين. هذه الواقعة تمثل استمرارًا لأسلوب التآمر وتسوية الحسابات في مواجهة الجهة المضادة، مشيرين إلى تأثير الطابع السري والصراع الخفي الذي استمر حتى بعد الاستقلال.[1]

ويمكن تقسيم ملامح تشكل النخبة الحاكمة في الجزائر بعد الاستقلال من خلال فترة الأحادية والتعددية السياسية:

- **مرحلة بداية الصراع وبروز التيارات المتنافسة:**

عشية الاستقلال عاد الصراع على السلطة ليبرز من جديد بين السياسيين والعسكريين في صائفة 1962 والتي كان الحسم فيها لكفة الجيش بقيادة هواري بومدين وحليفه السياسي احمد بن بلة، يليها الانقلاب العسكري في 19 جوان 1965، ثم التدخل العسكري سنة 1992 لتوقيف المسار الانتخابي، هذه

---

* - **عبان رمضان**: سياسي من منطقة القبائل، من بين اهم واقوى الشخصيات في الثورة الجزائرية. انضم إلى حزب الشعب الجزائري عام 1944 وكان مسؤولا عن ولاية بجاية، ثم عنابة. أدخل السجن من سنة 1950 إلى بداية 1955 ثم أصبح عضو لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1956 كان يهيمن على أجهزة الثورة بقبضة من حديد وذلك نظرا لطاقته وحزمه الذي لا يعرف التردد. وهو بطبيعته ثوري على النسق اللينيني. ويؤمن بنظرية العمل الإرهابي في المدينة الكبيرة. وقد كان يقول إن دق ناقوس الإنذار في مدينة الجزائر يساوي مائتي قتيل في الجبال. وكان رجلا شديد الذكاء، له موهبة رفيعة في التنظيم. وقد تنقل في كل مكان في الجزائر، رابطا بين رجال العصابات وعاملا على تحسين الأساليب. للمزيد من الاضطلاع انظر:

رياض الصيداوي، مرة أخرى، نحو استثناء جزائري: سيسيولوجيا النفور من مفهوم الزعيم الكاريزمي،
http://riadh16.blogspot.com/2009/01/blog-post_28.html

[1]- رياض الصيداوي،**صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 3**، http://rsidaoui.blogspot.com تاريخ التصفح 4-06-2023

الشواهد التاريخية توضح العلاقة الصراعية بين العسكري والسياسي، كما تقدم رؤية تفسيرية لمكانة الجيش وتأثيره في توجهات النظام السياسي الجزائري[1].

وفي نفس الصدد يضيف "مصطفى حداب" أن المشاركة في الثورة أو المشروعية الثورية، أهم مكسب وأبرز السبل المؤدية لبلوغ مراكز سياسية خاصة في مرحلة الأحادية الحزبية، وهذا المكسب كان من نصيب جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني باعتبارهما المؤسستين اللتين شاركتا في الثورة، فاستفاد أعضاءها لاسيما العسكريون من التعيينات في المناصب السياسية، وان كان النظام السياسي قد استقطب بعض من التكنوقراط المرتقين في السلم الإداري، أما النخبة العلمية والثقافية فقد كان دورها هامشيا في هذه الفترة[2].

كما أشار "**رياض الصيداوي**" إلى خصائص بنيوية أخرى ذات نزعة انقسامية ميزت النخبة السياسية الجزائرية، وهي التمايز الأيديولوجي والثقافي، ففي المرحلة الاستعمارية كان هناك حرص شديد من قبل نشطاء الثورة حول مسألة تحقيق الوحدة بين مختلف الشرائح، وعدم تبني أي أيدولوجية من قبل جبهة التحرير الوطني، وتم إقرار ذلك بصريح العبارة في بيان اول نوفمبر 1954، رغم الاختلاف الذي كان بين مناضليها على حد تعبير **محمد لبجاوي** "فمنهم مثلا بن بو لعيد الذي كان مالكا عقاريا وتاجرا كبيرا، وزيغود يوسف كان حدادا، ومراد ديدوش كان ابنا للبرجوازية، كذلك بن مهيدي، في حين أن رابح بيطاط لم يكن إلا عاملا مثله مثل محمد خيضر...أمّا بن بلة وكريم بلقاسم وآخرون فينتمون إلى أصول فلاحية..."، إلا انه بمجرد الاستقلال بدأ تضارب الايدولوجيات بين التيارين المتنافسين، فظهر أنصار التوجه الاشتراكي وأنصار التوجه الليبرالي، فريق إسلامي ضد قلة من اللائكيين، فضلا عن الاختلافات الثقافية التي قسمت النخبة إلى معربين ومفرنسين، لتميل الكفة لفترة معينة لصالح الاشتراكيين ذو التوجه الإسلامي والمعرب[3].

---

[1]- **مرجع نفسه.**

[2]- بوروني زكرياء، **مرجع سابق**، ص 188.

[3]- رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 9**، http://rsidaoui.blogspot.com، **تاريخ التصفح 04-06-2023**

جدول رقم (4) يوضح الاختلاف الأيديولوجي للنخبة الحاكمة في الفترة 1958-1994

الشخصية	المنصب				الايدولوجية
	رئيس الجمهورية (1962-1989)	وزير الدفاع (1962-1989)	رئيس حكومة (1958-1991)	امين عام لجبهة التحرير (1962-1994)	
أحمد بن بلة	✓		✓	✓	اشتراكي-إسلامي-عربية
هواري بومدين	✓	✓	✓	✓	اشتراكي-إسلامي-عربية
شاذلي بن جديد	✓	✓	✓	✓	ليبيرالي-إسلامي-عربية
فرحات عباس			✓		ليبيرالي-إسلامي-فرنسية
يوسف بن خدة			✓		اشتراكي-إسلامي-فرنسية
قاصدي مرباح			✓		اشتراكي- فرنسية
أحمد عبد الغني			✓		ليبيرالي-اسلامي-عربية
مولود حمروش			✓		ليبيرالي-إسلامي-عربية
عبد الحميد الابراهيمي			✓		اشتراكي-إسلامي-عربية
محمد خيضر				✓	ليبيرالي-إسلامي-عربية

شريف بلقاسم				✓	ليبرالي–إسلامي–عربية
محمد صالح اليحياوي				✓	اشتراكي–إسلامي–عربية
عبد الحميد مهري				✓	اشتراكي–إسلامي–عربية
محمد شريف مساعدية				✓	اشتراكي–إسلامي–عربية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: رياض الصيداوي، *صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 9.*

من خلال الجدول أعلاه يتضح هيمنة التوجه الاشتراكي على رئاسة الدولة (2 من أصل 3) فلم تشهد الرئاسة تحولا إلى الليبرالية إلا مع وصول الشاذلي بن الجديد، أي بعد 17 سنة من الاستقلال (1962–1979)، كما كان هناك تفوق اشتراكي فيما يخص رئاسة الحكومة إلى غاية التحول إلى الليبرالية مع الشاذلي، وزارة الدفاع تولاها الاشتراكي والليبرالي بشكل اين تم الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ووزارة الدفاع وأمانة الحزب (شخصنة السلطة)، ويوجد توازن بين الاتجاهين على أمانة الحزب، أما من الناحية الثقافية فنلاحظ تفوق الفريق المعرب على الفريق المفرنس، وهيمنة مطلقة للإسلاميين.

ومرد ذلك ان التيار الاشتراكي يحمل أهمية كبيرة نظرًا لتمثيله للطبقات الفقيرة وكونه القوة الرئيسية في جيش التحرير الوطني. وبذلك حقق الاشتراكيون هيمنة على الجيش بفضل دورهم البارز في ساحات القتال وإيمانهم بفكرة العدالة الاجتماعية، فقد أكد هواري بومدين على أهمية استمرار الطريق الاشتراكي، مشيرًا إلى أن المقاتلين لم يثوروا ليصبحوا جزءًا من الطبقة الخماسية للملاك الجزائريين، متأثرا بالمد الاشتراكي العالمي وتلقيه دعمًا ماديًا وديبلوماسيًا قويًا، بما في ذلك أموال وأسلحة، مما قوّى موقعهم. هذه العوامل قوَّضت موقع التيار الليبرالي الذي كان يمثل الطبقة الغنية، والتي كانت الأقلية في الجزائر، رغم محاولات الليبراليون الدفاع عن المشروع الليبرالي ودور الطبقة البرجوازية في الثورة، واعتبروا ان جيش التحرير الوطني بأنه لم يكن قادرًا على القتال والاستمرار دون دعم الملاك[1].

وفيما يخص الجانب العقائدي الديني فقد عرف الهيمنة المطلقة للإسلاميين، فمنذ تواجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان الدين هو عامل الاحتماء الذي من خلاله تم حماية الهوية الجزائرية من الذوبان

[1]- رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 10**، تاريخ التصفح 05-06-**2023**، http://rsidaoui.blogspot.com

والانصهار مع الآخر خاصة في ظل محاولات فرنسا لمحو الجانب العربي الإسلامي واستبداله بثقافتها، فاستغلت جبهة التحرير الوطني عامل التمسك بالدين ووظفته لتكون الثورة ذات بعد ديني إسلامي، فكان اسم الصحيفة الرسمية للثورة "المجاهد" التي كتبت في أول عدد لها "قد مثل الإسلام في الجزائر بدقة، آخر ملجئ لقيمها التي حاول الاستعمار القضاء عليها. فلم يكن غريبا إذن أن يساهم، بعدما امتزج بالوعي الوطني، في انتصار القضية الجزائرية العادلة[1]".

أما أستاذ علم الاجتماع السياسي "ناصر الجابي" فقد أشار إلى عامل آخر يؤثر على عملية تشكل النخبة السياسية الجزائرية، وهو عامل الكثافة السكانية والحضور الثقافي المميز لبعض المدن، فقد سجل في مقاله حضور هام وقوي لمدينة تلمسان في وسط النخبة السياسية مقارنة بمدن غربية ثانية، وأما من خلال دراسته لعينة من رؤساء الحكومة الجزائرية فقد توصل أنه إلى جانب عامل الخلفية العسكرية أو المدنية، والانتماء اللغوي والجهوي في دراسة بناء النخبة السياسية الجزائرية، فان العلاقات الشخصية والاقتراب من دوائر صنع القرار من العوامل المهمة المساهمة في تجنيد النخبة السياسية[2].

- **مرحلة تصاعد الصراع:**

عرفت الفترة الممتدة من 1978-1988 مجموعة من الصراعات الداخلية بين أعضاء النخبة، فالشخصيات التي كانت تطالب بالخيار الليبيرالي والتي انضمت مجبرة إلى الخيار الاشتراكي المفروض لم تتخلى عن أفكارها وتوجهاتها، وعادت لتظهر من جديد في فترة الثمانينات، فقد كانت هذه المرحلة مرحلة انقسام ايدولوجي للنخبة الحاكمة في الجزائر خاصة بعد الازمة الاقتصادية التي مست اغلب دول العالم.

فقد أدركت النخبة استحالة الاستمرار في الخيار الاشتراكي في ظل هذه الأزمة، وانقسمت إلى تيارين؛ تيار اشتراكي محافظ يصر على الاستمرارية في الاشتراكية مهما كانت النتيجة، والثاني إصلاحي يبحث عن بدائل لتعويض انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد، والذي وجد أن أفضل خيار والأكثر واقعية هو التخلي عن الاشتراكية والأحادية الحزبية. علاوة على ذلك ظهرت نخبة جديدة ولدت من رحم القومية الوطنية الاشتراكية، وهي النخبة الممثلة للتيار الإسلامي الذي تراجع عن تأييده لبن بلة وهواري بومدين، بعد إدراكه أن الاشتراكية ليس بوسعها احتضان مشروع دولة إسلامية كما تنص عليه الشريعة، كما لعب هذا التيار دورا بارزا في صياغة سياسة التعريب لقطاع العدالة والتربية إضافة إلى قانون الأسرة لسنة 1984 ، ومن العوامل التي ساهمت في توسيع هذا التيار هو الاحتكاك بالمعلمين الذين استعانت بهم الجزائر من مصر والعراق وفلسطين والذين كان أغلبهم ينتمي "لحركة الإخوان المسلمين"[3].

[1]- رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 11**، تاريخ التصفح 06-06-2023.
[2]-بوروني زكرياء، **مرجع سابق**، ص 191.
[3]- ليلي سيدهم، **مرجع سابق**، ص 87.

بعد تراجع الوجود الاشتراكي وسقوط نماذجه العالمية، تم التخلي عنه في توجيه الممارسات السياسية والاقتصادية في الجزائر، والمضي نحو التوجه الليبرالي والاعتماد على اقتصاد السوق وفتح المجال أمام التعددية السياسية، فنتج عنها صراع جديد جمع بين ثنائيتين الإسلامي السياسي الصاعد والجيش الذي وقف أمام الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مع عدم تقديم أي تبرير لتدخلاتهم.

خاصة وان البعد الإسلامي كان عاملا حاضرا يعول عليه في فترات سابقة، الأمر الذي يمكن تفسيره بتخوفهم من فقدان السلطة والتحكم في توزيع القيم بين الإسلاميين، من جهة أخرى تم تأييد هذا الموقف من قبل الأحزاب العلمانية، فمن الطبيعي أن تفرز التعددية السياسية تنوعا وتنافسا بأشكال مختلفة، كان مكبوتا في مرحلة الأحادية الحزبية، فهي تقتضي ثقافة التنوع، تقبل الاختلاف، والتداول السلمي على السلطة، فمن الناحية النظرية افرز تبني التعددية في الجزائر ظهور ثلاث تيارات على نحو مشابه لأغلب الدول العربية؛ وهي تيار الوطنيين، الإسلاميين، العلمانيين[1].

نتج عن الصراع الجديد للسلطة مرحلة عصيبة مرت بها الجزائر أطلق عليها تسمية العشرية السوداء، وهي الفترة التي استمرت في الجزائر من عام 1991 إلى عام 2002، شهدت صراعًا دمويًا وعنيفًا على السلطة بين الحكومة الجزائرية والجماعات المسلحة الإسلامية، ففي 1991، أجرت الجزائر انتخابات تشريعية حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) تقدمًا كبيرًا.

ولكن الحكومة الجزائرية ألغت الانتخابات وحكمت بفرض حالة الطوارئ، فبعد قرار إلغاء الانتخابات ثار غضب الإسلاميين. ودخلت الجزائر في مرحلة نزاع مسلح وارهاب بين جماعات مختلفة. و في عام 1994 تم إنشاء الجمعية الوطنية الانتقالية كهيئة تشريعية مؤقتة للحكم، وتعيين اليمين زروال رئيسا للبلاد وقائدا للمرحلة الانتقالية الجديدة محاولا فيها أحداث إصلاحات سياسية ومساعي للسلام، ليتم إعادة انتخابه سنة 1995، في 11 سبتمبر 1998 أعلن الرئيس زروال إجراء انتخابات رئاسية مسبقة وبها أنهى عهدته بتاريخ 27 أبريل 1999 ليخلفه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كمترشح حر ووحيد بعد انسحاب بقية المترشحين المنافسين بحجة دعم الجيش له، تم بمجيئه الإعلان عن خطة المصالحة الوطنية التي تهدف إلى إنهاء العنف وتحقيق المصالحة الوطنية[2].

لقد استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في بداية عهدته أن يجمع كل القوى والتيارات الوطنية، الإسلامية وحتى الاستئصاليين من اجل المصالحة الوطنية وإصدار قانون الوئام المدني كغطاء شرعي لإخماد نار الفتنة وعودة الأمن والاستقرار، واحتواء العنف، فبمجيء بوتفليقة تم التخلي عن العنف كآلية لحل النزاعات وتبني استراتيجية الاستقطاب السياسي، الزبونية السياسية وتنويع تشكيلة الحكومة لتخرج من

[1]- مرجع نفسه، ص 190، 191.

[2] - James McDougall, The Fragile and Resilient Country, 1992–2012, **Published by Cambridge University Press,** 30 June 2017, p 292-294.

إطار الحزب الحاكم، كما عرفت فترة حكمة قلب الموازين في أوساط النخبة المسيطرة حين تم إعادة جماعة بومدين للواجهة السياسية، فالفترة الأولى من حكمه تحولت من الصراع حول من يحكم إلى الصراع حول من يملك، فقد لقي بوتفليقة دعما من الجيش سنة 1992، وعرف كيف يحكم العصا من الوسط ويتعايش مع قادة الجيش[1].

وخلال فترة حكمه، استقرت الأوضاع داخل النخبة الحاكمة في الجزائر بشكل كبير، وذلك بسبب تدفق إيرادات النفط الضخمة التي تمتعت بها البلاد في ذلك الوقت، فقد أتاحت هذه الإيرادات للنخبة السياسية الحاكمة اكتساب تأييد واسع من مختلف فئات المجتمع الجزائري، كما تميزت هذه المرحلة بوجود حالة من الازدهار الاجتماعي، حيث تم تلبية العديد من احتياجات الاستهلاك والرفاهية.

وهذا ما مكن النخبة السياسية الحاكمة من تمرير مشروع تعديل دستوري في عام 2008، فتح الباب أمام تعدد الفترات الرئاسية والسماح للرئيس بالترشح لولاية ثالثة. وبالرغم من الدور المهم الذي لعبته النخبة السياسية الحاكمة آنذاك، إلا أنها تعرضت لانتقادات عديدة. واشتكى البعض من تجمُّد حركة التناوب في المناصب القيادية، وخاصة منصب رئيس الجمهورية، حيث استمر الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في منصبه منذ انتخابه في عام 1999 إلى غاية تنحيته في عام 2019 بعد أربع فترات رئاسية. وبالرغم من وجود توجهات بأن بقاءه في المنصب لفترة طويلة يعود إلى دوره كضامن وحيد لشبكة المصالح الداخلية التي تشكلت منذ توليه السلطة وتطورها، إلا أن هذا الأمر لاقى انتقادات من البعض[2].

انطلاقا من العرض السابق، يمكن القول أن الصراع والنزعة للانقسام حالة مرضية مزمنة لازمت هيكلة بناء النخبة الحاكمة في الجزائر، الأمر الذي يؤكد الطرح الخلدوني لمميزات بناء المجتمع الجزائري، فحسب الأحداث الواردة أعلاه نلاحظ وجود نزعة الالتحام ضد العدوان الخارجي الفرنسي رغم الاختلافات الأيدولوجية والثقافية وحتى الطبقية التي ميزت الملتفين حول الثورة، مع وجود صراعات داخلية انقسامية سببها الصراع على السلطة ورفض تفوق أي طرف على الثاني، مع التأكيد على البعد الديني كعامل لكسب الأحقية والأفضلية في فترة من الفترات، إلى جانب الميل إلى تدوير النخبة الحاكمة بدلا من تجديدها. فرغم الصراعات التي كانت على الحكم وأساليب التسيير إلا أن الشخصيات لم تتغير وظلت نفس الوجوه تتكرر على المشهد السياسي الجزائري، ويمكن توضيح أصول النخبة الجزائرية وتياراتها من خلال الشكل التالي:

[1]- كواش منال، "دور النخبة السياسية في بناء الدولة: الجزائر نموذجا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 01، 2021، ص 495.
[2]- **المرجع نفسه**.

شكل رقم (10) يفسر أصول النخبة الجزائرية وتطوراتها

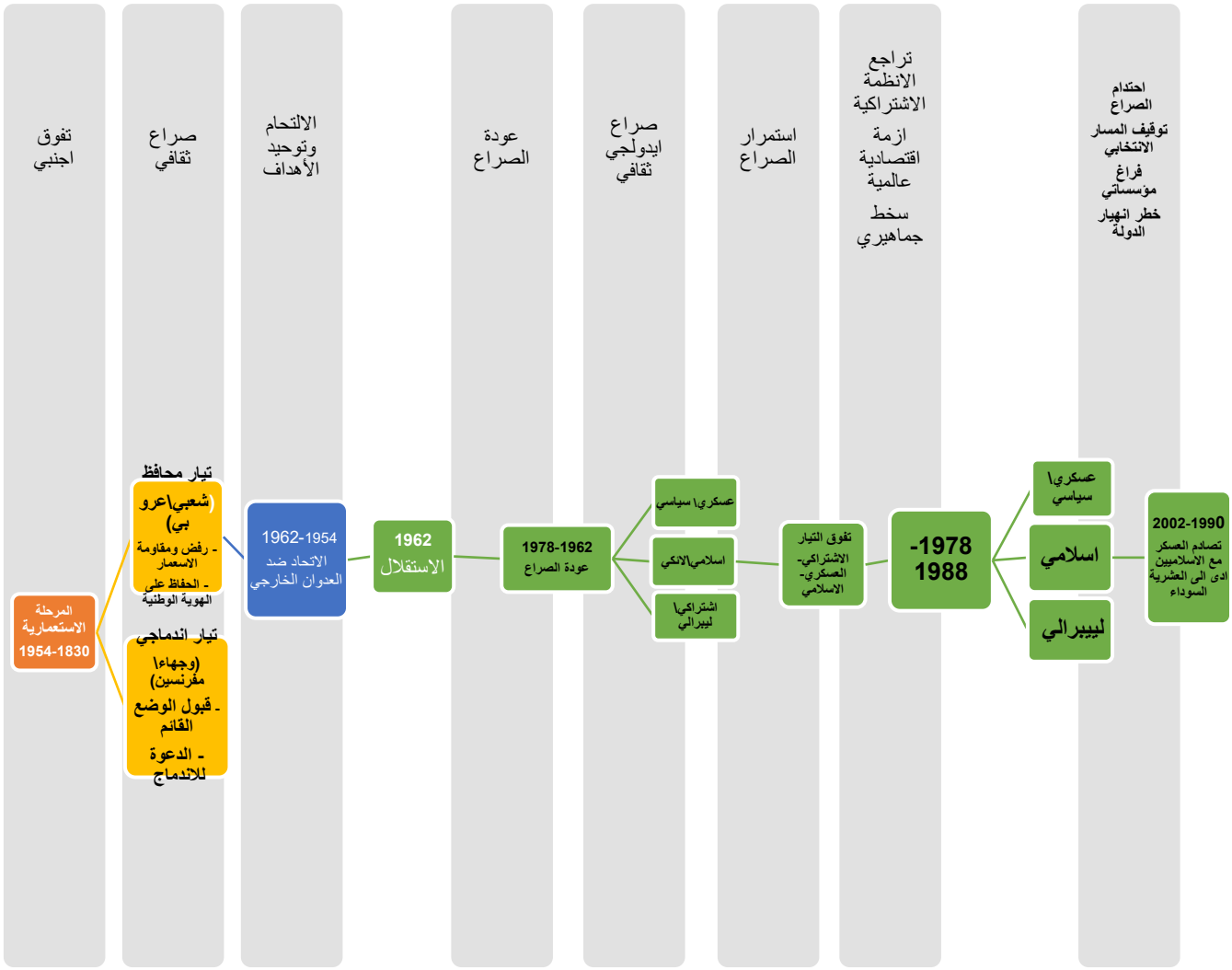

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

يتضح من الشكل أعلاه أن النخبة في الجزائر تميل إلى النزعة الصراعية، والتي تتميز بأربعة أبعاد، بعد اجتماعي في شكل وجهاء–شعبي، بعد اقتصادي في شكل اشتراكي–رأسمالي ليبرالي، بعد سياسي تجسد في القوميين الوطنيين والاندماجيين، بعد ثقافي تمثل في الإسلاميين–علمانيين، فرانكوفون–معربين.

ب. مصر

ارتبط تشكل النخبة السياسية في مصر بالعديد من العوامل التي ارتبطت معظمها بشخص الحاكم، ويمكن تلخيص أهم المحطات التي مرت عليها عملية إنتاج النخبة السياسية المصرية على النحو التالي:

1. النخبة السياسية الحاكمة في زمن جمال عبد الناصر:

بعد استقلال مصر ونجاح الانقلاب العسكري، كانت المهام الرئيسية للنظام الجديد تأمين سيطرته على مؤسسات الدولة وضمان الاستقرار الداخلي، مع التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاستقلال الوطني. في السنوات الأولى، حاول النظام تعزيز سيطرته على الجيش، الذي كان من السهل السيطرة عليه بسبب تماثل هويته مع هوية الضباط داخل الجيش، مع تحديد موقع القوى السياسية في المجتمع والقضاء عليها، والعمل على تعزيز شرعية النخبة السياسية الحاكمة وخلق دعم شعبي لها، كما نقل النظام ملكية النشاط الاقتصادي إلى السلطة، مما زاد من دور الإطار السياسي، ونظرًا لقلة خبرة النظام الجديد في الحكم، استعان بعناصر سياسية ذات خبرة من النخبة السياسية الوطنية القديمة، مثل تعيين علي ماهر، سياسي مدني مستقل، رئيسًا للوزراء في محاولة لكسب ثقة الجماهير وتوضيح توجهاته. أيضا، استمر استخدام شخصيات من النظام القديم وتوظيف أعضاء من الحزب الوطني وزعماء الإخوان المسلمين[1].

كل الشخصيات التي تم استدعائها أو الإبقاء عليها لم تلبث طويلا في الحكم بعد ثبات عدم ملائمتهم لنمط الحكم الجديد كما يتوخاه العسكريون، فرغم خبراتهم الواسعة إلا أن ميراثهم السياسي أعاق الميول الجديدة للنظام، وظهر الصراع بينهم حول قانون **الإصلاح الزراعي***، وما زاد حدة التوتر الخطوة التي اقبل عليها الجيش نحو إلغاء الأحزاب والجماعات السياسية، وبعد 46 يوما استقال علي ماهر من منصبه وتم تعيين محمد نجيب محله من قبل الجيش، لكونه يملك احتراما كبيرا من الجيش ومن الشخصيات التي يعول عليها لضمان استمرار تأييد القوات المسلحة، وبعد الإعلان عن قيام الجمهورية المصرية في جوان 1953 أصبح اللواء **محمد نجيب** أول رئيسٍ للبلاد، ورئيسا لمجلس **قيادة الثورة**** التي كانت قيادته الفعلية من قبل جمال عبد الناصر، الذي تولى قيادة وزارة الداخلية إلى جانب منصب نائب رئيس الوزراء[2].

---

[1]- مايسة الجمل، **مرجع سابق**، ص 38-48.

*- **قانون الإصلاح الزراعي**: صدر بعد الانقلاب العسكري في يوليو 1952، هدف إلى تحقيق توزيع عادل للثروة والدخل في الريف المصري. يشكل هذا القانون خطوة رئيسية في تحقيق التغييرات الهيكلية في النظام الزراعي. استهدف إلغاء نظام الاستعمار الزراعي وتجزئة الأراضي الكبيرة لتوزيعها على الفلاحين والعمال الزراعيين بشكل أكثر عدالة. كما وضع حدًا لحجم الملكية الزراعية. كما شمل القانون تحسين ظروف العمل وزيادة الإنتاجية الزراعية. أدى صدور هذا القانون إلى استقالة وزير الزراعة علي ماهر، وأثار رفضًا وتمردًا من قبل بعض الشخصيات السياسية والكبار ملاك الأراضي، وقاد عدلي لملوم أكبر ملاك الأراضي تمردًا مسلحًا ضد القانون، معبرًا عن رفضه للتغييرات التي جلبها، وأعلنت عدة شخصيات سياسية معارضتها له.

** يعتبر **مجلس قيادة الثورة** أحد اهم مخرجات الانقلاب الثوري تشكل عقب نجاح ثورة 23 يوليو عام 1952، تولىاللواء محمد نجيب رئاسة المجلس من عام 1952 حتى عام 1954، وفي عام 1953 صدر القرار الجمهوري رقم 01 بتعيين الصاغ أركان الحرب/ محمد عبد الحكيم عامرقائدًا عامًا للقوات المسلحة ومنحه رتبة اللواء. ثم تولي رئاسة المجلسجمال عبد الناصر من عام 1954حتى عام 1956، تولى المجلس حكم مصر من 14 نوفمبر 1954 حتى 24 يونيو 1956، أي الى غاية تنصيب جمال عبد الناصر رئيسا للبلاد. للمزيد من الاضطلاع انظر:
الموقع الرسمي للرئاسة المصرية، https://bit.ly/47QLKQi

[2]- مايسة الجمل، **مرجع سابق** ص 38، 39.

وفي سنة 1954 تم إعادة تنظيم الحكومة وكان الجهاز البيروقراطي الأكثر تأثرا بعمليات التغيير فحوالي نصف البيروقراطيين الذين كانوا يمارسون مهامهم في عهد الملك فاروق كانوا ضحية للجان التطهير، كما شهد التنظيم السياسي إعادة هندسة شاملة حيث تم تهميش جميع العناصر السياسية النشطة ليصبح مجلس قيادة الثورة الجهة الوحيدة المنفردة بالسلطة. في المقابل واصلت حركة الإخوان نضالها رغم قرار توقيف النشاط السياسي، وذلك نظرا لخبرتها النضالية المكتسبة من تاريخهم في مجال العمليات السرية، فقد أصبح الإخوان تهديدا للنظام خاصة وأن أسلوب الحظر الذي فرض على الجماعات السياسية لم ينفع معها مقارنة بالعناصر الحزبية الأخرى، ففي 26 أكتوبر 1954 حاول أحد أعضائها محمود عبد اللطيف اغتيال جمال عبد الناصر أثناء إلقاءه لكلمة أمام الجماهير في الإسكندرية، وكانت هذه الحادثة سببا في تغيير مصير كل من جمال عبد الناصر والإخوان حيث يقول في هذا الصدد فاتيكيوتيس "إن الطلقات التسع المشؤومة التي أطلقها عبد اللطيف لم تؤدي إلى تمكين عبد الناصر من قمع آخر الحركات القوية المعارضة له وحسب، بل أنها أدت إلى تحويل مشاعر الجماهير لصالح الحاكم المطلق الصاعد، وحيث انه في كل مرة يطلع فيها من بعد تلك الحادثة كانت تتجمهر نحوه أعداد غفيرة من المفعمين بالحماس وكأنه قد استحوذ تماما على عقولهم "[1].

بعد فترة وجيزة ظهر صراع في السلطة، بين فريق مؤيد لمحمد نجيب وفريق مؤيد لجمال عبد الناصر، وفي 23 فيفري 1954 استقال محمد نجيب من منصبه كرئيس لمجلس قيادة الثورة، وعُين عبد الناصر نفسه رئيسا للوزراء وأُعلن عن خلو منصب رئاسة الدولة إلى غاية عودة الحياة الدستورية للبلاد، بعدها تم إعادة تعيين محمد نجيب رئيسا للوزراء من في 28 فيفري 1954 قبل الجيش وبموافقة عبد الناصر تفاديا لحدوث أي اصطدامات خاصة بعد ظهور ملامح الاضطراب داخل المجلس، إلا انه كان مجرد رئيسا صوريا، إلى غاية 1954 تولى عبد الناصر من جديد رئاسة الوزارة، ثم انتخب رئيسا للجمهورية سنة 1956[2].

على العموم فان المناخ السياسي الذي ميز مصر بعد ثورة يوليو 1952 كان يميل باتجاه واضح نحو تقوية الحكومة المركزية وتركيز السلطة، وكان أنصار المجتمع السياسي في مواجهة أنصار التنظيم الفني (البيروقراطي)، وحسم الأمر وباتت أمور السياسة مقتصرة على قضايا الإدارة وتطبيقاتها، وكانت انشغالات الحكومة تصب حول كسب التأييد الشعبي والموظفين الحكوميين، فكانت النتيجة التوجه نحو تبني صيغة أحادية التنظيم السياسي بدلا من التعددية الحزبية، فقد صدرت إعلانات دستورية في بين عامي 1953 و1962 كان محتواها ينص على تقوية السلطة السياسية والقيادة السياسية للزعيم الكاريزمي الذي

[1]-مرجع نفسه، ص 49.
[2]- مرجع نفسه، ص 40.

هو مصدر السلطة ومركز السلطة التنفيذية وجهازها البيروقراطي، إلى جانب غياب الصراع السياسي في عملية اتخاذ القرار[1].

وفيما يخص تشكل النخبة السياسية في الفترة الناصرية فقد كان عبد الناصر يميل لاستقطاب آهل الثقة والولاء على أهل الخبرة، حيث كان مرد هذه الثقة المعرفة الشخصية والقرب من دائرة صناع القرار، بعيدا عن الاعتبارات الأيديولوجية أو التنظيمية[2]، ويلاحظ الباحث هرير ديكمجيان (HrairDekmejian) انه في عهد عبد الناصر كانت المؤسسة العسكرية أهم مصدر للنخبة السياسية*، ويؤيد فاتيكيوتيس هذا الرأي مضيفا أن المناصب الوزارية والبيروقراطية الهامة كانت من نصيب ضباط الجيش الموثوق بهم، مع وجود بعض التعيينات للمدنيين الموثوق بهم في صفوف النخبة، لكن تبقى سلطتها ثانوية مقارنة بنفوذ العسكريين، وكان دمج العسكر في الحياة السياسية يتم من خلال ثلاث استراتيجيات؛ **أولها** تولي الحقائب الوزارية الرئيسية من قبل الضباط البارزين في مجلس قيادة الثورة، وبدورهم يقومون بتعيين المدنيين للعمل تحت إدارتهم، **الثانية** تعيين الضباط في المركز الثاني في الوزارات التي يتولى رئاستها المدنيين، **الثالثة** تعيين الضباط التكنوقراطيين الذين يجمعون بين الخلفية العسكرية والإدارية وهي تعد أفضل استراتيجية لتغطية استيلائهم على الحكومة[3].

في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى ضرورة تفريق سيطرة الجيش على الحكومة، السلطة وعملية صنع القرار، فحسب نزيه الأيوبي المؤسسة العسكرية لم تفرض سيطرتها على رئيس الجمهورية بل هي كانت أفضل بديل يمكن اللجوء إليه في غياب الإطارات المؤهلة، فنظرا لحداثة النظام الجديد وقلة خبراته لجأ عبد الناصر إلى كوادر الضباط للعمل في الجهاز الإداري[4].

ان التركيبة الاندماجية بين الجناح الكاريزمي والجناح العسكري لم تدم طويلا، فبعد مدة من الزمن تمكن الجيش من تعزيز موقعه، فقد استطاع العسكريون من خلال الوظائف الهامة التي شغلوها في مجال القيادة الاقتصاد، الديبلوماسية والإدارة المحلية أن يحتلوا كجماعة وظيفية مكانة سياسية مرموقة في الدولة،

---

[1]- نزيه الايوبي، **مرجع سابق**، ص 99.

[2]- مرجع نفسه، ص 100.

*- يقول لويس عوض أن جمال عبد الناصر قد أدلى بتصريح لصحفي انجليزي معروف بيتر مانسفليد -في ما معناه- أن نجاح ثورة 1952 كان يعود لأصدقائي الضباط الأحرار، لكن أول مشكلة واجهتني بعد هذا النجاح هو كيف أبعد زملائي من الضباط عن الجيش فأنا لا أؤمن انه من حق الجيش الانشغال بالسياسية، وليس من المعقول معاقبة من عمل معي وجازفوا بأرواحهم بفصلهم عن القوات المسلحة أو إحالتهم إلى المعاش، بدل ذلك عملت على مكافأتهم على دورهم في الثورة والاستفادة منهم من خلال توزيعهم على الإدارات الحكومية والمؤسسات لتسييرها وتشديد الرقابة على امن الدولة، كما خدمت جيش مصر بتنقيته من ضباط انشغلوا بأمور سياسية، ويرى لويس عوض أن عبد الناصر قد خدم مصر فعلا بتطهيره للجيش فقد جنبها شرور الانقلابات العسكرية التي تعرضت لها بعض الدول مثل سوريا والعراق، إلا انه في نفس الوقت قد أساء إلى المنتوجية المصرية بتوظيفه ضباط قليلي الخبرة، محدودي الثقافة عن الحياة المدنية، إلى جانب وجود فئة منهم فاسدة نهبت المال العام. للمزيد من الاضطلاع انظر:

لويس عوض، **أقنعة الناصرية السبعة**، بيروت: دار الرقي، 1987.

[3]- مايسة جمل، **مرجع سابق**، ص 52.

[4]-NazihAyubi, **Bureaucracy and politics in contemporary Egypt,** London: ST Anothony s center, Ithaca press,1980, p 176.

وهو الوضع الذي أطلق عليه فاتيكيوتيس اسم "دولة العسكر"، ومع مرور الوقت ازدادت الامتيازات الوظيفية لهذه الجماعة وتوسعت عددا وتسليحا، الأمر الذي احدث شرخا في وحدة كيان الدولة السياسي والقانوني، خاصة عندما بدأ ظهور بوادر الصراع بين جمال عبد الناصر وقيادة الجيش المتمثلة في **عبد الحكيم عامر*** بعد نكسة 1967، حين أصبح الجيش مثل "دولة داخل الدولة" على رأي نزيه الأيوبي، له ميزانيته الخاصة، ونظام خاص للترقية والمكافآت والعقاب، وما زاد تدعيم القوات المسلحة واستقلالها وظيفيا وسياسيا، إحساس القيادة العسكرية بحاجة القيادة السياسية إليها، ويرجع سبب عدم تخلي عبد الناصر عن سطوة عامر عبد الحكيم والمؤسسة العسكرية إلى حاجة عبد الناصر لكسب شرعية حركة الجيش بدلا من اهتمامه بكسب الشرعية من القاعدة الشعبية[1].

استمر النموذج السياسي الناصري يلون الحياة السياسية في مصر إلى غاية وفاة جمال عبد الناصر سنة 1970.

وعليه، يمكن القول أن نظام الحكم في مصر بعد ثورة يوليو 1952، اخذ نهجا سياسيا ذو طابع بيروقراطي أمنى أو عسكري، قائم على مبدأ الأحادية ورفض التعددية الحزبية مشجعا الأسلوب الاندماجي على الأسلوب التنافسي خاصة في ظل غياب الاختلافات الايدولوجية في أوساط النخبة والتي من شأنها أن تحرك عامل الصراع والتنافس كما هو الحال في الجزائر، إلى جانب بروز واضح لقوة ونفوذ الزعيم الكاريزمي الذي اجتمعت في يده جميع السلطات من خلال سيطرته على الجيش، الحكومة والجهاز البيروقراطي.

أما عند الحديث عن النخبة السياسية الحاكمة، فان طريقة تشكلها آو إنتاجها مصدره قوة التعيين التي يملكها الرئيس، والذي جعل من معيار الولاء والعلاقات الشخصية شرطا لهذا الاختيار، فظهر في الوسط السياسي المصري تفوق البنية العسكرية للنخبة، التي عكست شبكة المنافع الشخصية التي تحكمت في الانخراط في صفوف النخبة، فعامل الانتماء كان أحد عوامل فهم بنية النخبة السياسية المصرية، فالملاحظ أن اختيارات عبد الناصر لم تكن اعتباطية فقد ضم الى وسطه دفعته المعروفة بالضباط الأحرار، وهي نفس الدفعة التي قادت انقلاب 1952، وهم في نفس الوقت هم أعضاء دفعة واحدة من خريجي الكلية البحرية.

*- **عامر عبد الحكيم**: هو أحد رجال ثورة يوليو 1952. كان صديقا مقربا من الرئيس جمال عبد الناصر، شهدت حياته بعد نجاح ثورة 23 يوليو/تموز 1952 تغيرات جوهرية وسريعة، فرقي وهو في الرابعة والثلاثين من العمر إلى رتبة لواء، وأوكلت إليه مهمة قيادة القوات المسلحة، وأصبح عام 1953 القائد العام للقوات المسلحة المصرية، ثم عين نائبا لرئيس الجمهورية في 6 مارس/آذار 1958،واستمر في هذا المنصب حتى أغسطس/آب 1961، حيث أضيفت إليه مهمة رئاسة اللجنة العليا للسد العالي، ثم رئاسة المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي في أبريل/نيسان من العام نفسه، وتولى قيادة الإقليم السوري بالنيابة عن جمال عبد الناصر بعد توحيد مصر وسوريا، فضلا عن قيادة القوات المسلحة المصرية في حرب 1967،كما لعب دورا مهما بنفوذه داخل المؤسسة العسكرية في تنفيذ قوانين التأميم والإصلاح الاجتماعي، اقتنع بفكرة مركزية الدولة، فكان -بمساعدة بعض الأجهزة الأمنية والعسكرية-أحد مراكز القوة التي أثرت على التجربة السياسية في مصر طوال العهد الناصري. بعد الهزيمة المدوية لعام 1967 تنحى عن جميع مناصبه، وفرضت عليه الإقامة الجبرية، ثم مات منتحرا. **بالاعتماد على مجموعة من المراجع**.

[1]- نزيه الايوبي، **مرجع سابق**، ص 114، 115.

2. النخبة السياسية الحاكمة في فترة حكم انور السادات

بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في أكتوبر 1970، تولى أنور السادات الحكم وكانت شخصيته هي الأنسب لتلك الفترة المتخمة بالانقسامات. كان السادات يُعتبر شخصية قابلة للسيطرة والتحكم وكان يُنظر إليه على أنه وسيلة للتحكم في الحكم. الا النخب المعتدلة أظهرت تأييدها للسادات نظرًا لاستقراره المؤسسي وميوله المعتدلة. فقد تمثل تعيين السادات استمرارًا للسياسات التي اعتمدها عبد الناصر بعد حرب 1967، كان لديه القدرة على جمع الجماهير حول شخصية محافظة وحاملة لميراث جمال عبد الناصر. لم يتوقع أحد في السلطة أن يظهر السادات كرجل دولة حقيقي له القدرة على أن يشدد قبضته على الحكم، أو حجم التأثير الذي يمكن أن يحدثه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فقد تمكن من تحجيم المعارضة داخل النخبة وإزالة أية تحديات للسلطة من خلال ثورة التصحيح في عام 1971. هذه الحملة أسفرت عن إقالة كبار المسؤولين وتوقيف أعضاء في الحزب وجهاز الأمن، مما قوّض أي تهديد محتمل للسادات وضمن مركزه كزعيم للدولة بلا منافس وزعيما لنخبة سياسية مؤيدة[1].

في نفس السنة واصل السادات تحركاته من خلال سيطرته على السلطتين التنفيذية والتشريعية، فقبل إجراء الانتخابات التشريعية الجديدة قام بإقصاء الاتحاد الاشتراكي من التدخل في العملية الانتخابية من خلال منعه من إجراء الفحص التقليدي الذي كان يقوم به من اجل التأكد من أهلية المترشحين للسباق الانتخابي، ليصبح كل المتنافسين يتمتعون بنفس الفرص نظريا، وكان الهدف من هذه الخطوة هو تقليص رقابة زعامات الحزب وجهاز الأمن على العملية الانتخابية حتى يقلل من قوتهم داخل السلطة التشريعية.

إلى جانب ذلك فقد استخدم صلاحياته كرئيس في تعيين وتنصيب شخصيات في مواقع سياسية وإدارية هامة في مختلف أجهزة الدولة لكي يضمن وجود قاعدة مؤيدة له، كما حافظ على مجموعة من الوجوه الناصرية التي كانت تمثل الجناح المعتدل، لتدعيم شرعيته أمام الجماهير، كما كانت هذه المجموعة هي نفسها التي كان عبد الناصر قد اختارها لتنفيذ سياساته الجديدة الليبرالية بعد هزيمة 1967، وكانوا في نفس الوقت يحملون نفس ميوله[2].

وواصل نشاطه بإصداره دستور 1971 الذي تم إعداده من قبل البرلمان والحزب الحاكم (الاتحاد الاشتراكي)، وعرضه على الاستفتاء الشعبي لإقراره، ورغم عزم الرئيس على تبني الديموقراطية والانفتاح السياسي، إلا أن الدستور كان معبرا عن امتداد فلسفة ثورة يوليو 1952، الأمر الذي فسره البعض في كون السادات خلال بداية فترة حكمه لم يكن قد تمكن من بناء شرعية مستقلة له خارج عباءة النظام الناصري،

[1]- مايسة الجمل، **مرجع سابق**، ص 79-83.

[2] - Mark Neal cooper N, **The transformation of Egypt**, London: croom Helm, 1982, https://read-ebooks.club/sl-SNSZH-D7256/signup-ramble/#/z=wpfqih5R7yJbPbTXvzZtsA/variation=default/q=4330427-the-transformation-of-egypt-rle-egypt-cooper-mark-n/s1=/s2=/s3=/s4=/s5=/source_id=443ed029-2269-503a-ee44-3a36418e5189/project=yYMfRn/mh_offer_id=/dp=iTwClpC2ujqtQqWWDemBpM/m=/c_color=/source=Referral/software=Browser/domain=cdn.ebxu2la.club/ checked in 10-06-2023.

بل كان حريصا على مواصلة التزامه بنهج عبد الناصر وانه امتداد له، بهدف المحافظة على دعم القواعد الاجتماعية المرتبطة بثورة يوليو خاصة من الفلاحين والعمال، فأبقى على النهج الاشتراكي وسياسة الحزب الواحد، واستمر على هذا الحال إلى غاية انتصاره في حرب أكتوبر 1973، أين تمكن من خلال الكاريزما التي اكتسبها بفضل هذا الفوز أن يبني قاعدة شرعية مستقلة له وبدأت نخبة نظامه تعبر عن توجهاته الجديدة خاصة في المجال السياسي، حيث توجه نحو التعددية الحزبية واستحداث مواد خاصة بإنشاء مجلس الشورى وتنظيم الصحافة[1].

وبهذه الخطوات الاستراتيجية ضمن السادات غياب منافس له على الحكم بالقضاء على النخبة المضادة، كسب قاعدة سياسية وبيروقراطية مؤيدة له، كسب شرعية من الجماهير، مع تكوين نخبة سياسية خاصة به ومساندة له.

وفي 1974 أعلن عن سياسة الانفتاح الاقتصادي، ففي عهده اقترنت التحررية الاقتصادية بالتسلطية السياسية، واللامركزية اقتصادية بالمركزية سياسية، نظرا للمميزات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في مصر لأسباب تتعلق بالتقاليد السياسية والدستورية المصرية، إلا إن السادات رغم حمله لمشروع الحرية والديموقراطية فقد ذهب بمسألة شخصنة السلطة إلى مستوى آخر متفوقا على جمال عبد الناصر من حيث عدد المناصب والألقاب(رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، رئيس القوات المسلحة، الرئيس الأعلى للسلطة، رئيس الهيئة القضائية، رئيس الحزب الحاكم، رئيس مجلس الصحافة، مفوض عام في جميع المجالات العسكرية والاقتصادية وكل ما هو متصل بالأمن القومي)، إلى جانب إلغاءه للمادة الدستورية المحددة لعدد مرات تجديد العهدة الرئاسية، هذا السلطان المطلق في الحكم وصفه "ريموند هينبوش" بالجمهورية الملكية أما "بييير" ميريل فوصفه بدولة الرئيس[2].كما قام بالقضاء على الناصريين الذين كانوا يدافعون عن القيادة الجماعية التي لم تكن مقبولة بالنسبة لهفكان أسلوب السادات في الحكم يتميز بطابع "الفرعون الوحيد[3]".

شكّلت فترة حكم السادات تغييرًا هامًا في السياسة الخارجية لمصر، حيث قرر التخلي عن فكرة الهوية العربية القومية. بدلاً من ذلك، ركز السادات على تحقيق الوطنية كهدف سياسي لحكمه. كان يعتقد أن توفير ظروف ملائمة للتحرير الاقتصادي وجذب رأس المال الأجنبي سيكون له فوائد هائلة لمصر. جاء هذا التحول في المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية بهدف جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز النمو الاقتصادي[4].

---

[1]- عبد الرحمن عبد العال، "تحولات النخبة السياسية ومفهوم المواطنة في دساتير مصر الحديثة"،**المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 07، العدد 14، 2022، ص ص 35، 36.

[2]- نزيه الأيوبي، **مرجع سابق**، ص 153.

[3] Inna Kostyrya,Nataliia Yanchenko, Ibn Khaldun’s Concepts in the Mirror of Arab Politicaland Economic Identity**, Nuvum Jus**,Volume 17 No. 1, Jul 2023, p 149.

[4]**Ibid.**

وفي سنة 1975 تقرر قبول تعدد التوجهات السياسية، ومن ثم السماح بإنشاء "المنابر" للتعبير عن التوجهات الفكرية والسياسية داخل الاتحاد الاشتراكي، في ظل الالتزام بمجموعة من المبادئ أهمها؛ الحل الاشتراكي، الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، ونظرا لتوافد عدد كبير من المنابر للانضمام قرر السادات السماح بقيام ثلاثة منابر فقط، تمايزت الآراء السياسية حول هذه الخطوة بين مؤيد ومعارض، حيث وصفها المعارضون على أنها محاولات للتغطية على فشل سياسة الانفتاح الاقتصادي[1].

ثم أخذت هذه الخطوة بعدا آخر سنة 1976 حين تم السماح بتحول المنابر إلى أحزاب سياسية والسماح لها بإصدار صحف لها تعبر عن توجهاتها، ومع ذلك استمر النظام في رفض أي أحزاب ذات توجهات دينية بحجة تهديدها للوحدة الوطنية، وكذلك منع أي أحزاب تمثل الاتجاه الناصري، لتصبح بذلك خلاصة التجربة الساداتية طغيان الطابع السلطوي والرقابي على الطابع التنموي الاقتصادي الذي تم ادعائه، فقد اعتبر "نزيه الأيوبي" أن أداء الحكومة كان "أقوى من اللازم فيما لا يلزم وأضعف من اللازم فيما يلزم" هذا ما وصفه ميردال باسم "الدولة الرخوة" لعجزها عن تنظيم إجراءات واطر من شأنها احتواء جهود التنمية الشاملة[2].

من خلال العرض السابق، والذي تناول أهم ممارسات السادات اتجاه النخبة السياسية يمكن القول انه استمر أو أبقي على الممارسات السابقة المتعلقة بتعيين النخبة السياسية بالشكل الذي يخدم هدف بقاءه في الحكم، فتبنى استراتيجية تكوين قاعدة سياسية مؤيدة له مقابل القضاء على أي شكل من أشكال المنافسة على السلطة أو المعارضة على سياساته وتوجهاته، فهو بذلك أنهي مسألة الصراع على السلطة، لينفرد بسلطان ونفوذ تجاوز به النفوذ الناصري، فحتى حين سمح بالتعددية الحزبية جعلها تعددية منحصرة في توجهاته وتخضع لرقابته، الأمر الذي يؤكد على استمرارية مركزية الحكم في مصر وبروز لشخص القائد.

3. النخبة السياسية الحاكمة في زمن حسني مبارك:

انتهت الحقبة الساداتية باغتياله في 6 أكتوبر 1981، ثم جاء صوفي أبو طالب ليشغل منصب رئيس الجمهورية في الفترة الممتدة من 6 إلى 14 أكتوبر 1981، ثم عين محمد حسني مبارك رئيسا للجمهورية–خريج الكلية العسكرية–بعد فوزه باستفتاء شعبي، والذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية بعد تعيينه من قبل السادات في الفترة الممتدة من 1975–1981، امتدت فترة حكمه الى غاية سنة 2011 تنحى فيها عن منصبه عقب ثورة 25 جانفي[3].

---

[1]- هدير محمد إبراهيم قنديل، الأحزاب السياسية في مصر في حقبة الساداتية (1971-1981)، **مجلة دراسات**، العدد 56، يونيو 2022، ص ص 131،132.

[2]- نزيه الايوبي، **مرجع سابق**، ص 154-156.

[3]- موقع الرئاسة المصرية، https://bit.ly/47QLKQi تاريخ التصفح 10-06-2023،

استمر مبارك على نهج سلفه في العمل في إقرار التعددية وتبني سياسة الإصلاح الاقتصادي، وأعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وتزايد حدة الضغوطات الداخلية والخارجية على نظام مبارك، قام في سنة 2005 قبيل اجراء الانتخابات الرئاسية بإجراء تعديل دستوري يسمح باختيار رئيس الجمهورية عبر الانتخاب وليس الاستفتاء أي فتح المجال أمام التنافسية في السباق الرئاسي، كما أضاف في سنة 2007 مجموعة من التعديلات تعتبر الأهم في عهده في مجال إعادة صياغة توجهات النظام السياسي إذ تم تعديل المادة الأولى من دستور 1971 ونص فيها صراحة ولأول مرة على أن مصر دولة نظامها ديموقراطي يقوم على أساس المواطنة، فضلا عن تخفيف شروط الترشح للانتخابات الرئاسية وحذف كلمة "الاشتراكية" من جميع مواد الدستور، والجدير بالذكر أن هذه التعديلات قد تعبيرا عن الإرادة الكاملة للنخبة السياسية، وليست نتيجة لمفاوضات أو ضغوطات من المعارضة أو المجتمع المدني[1].

وواصل في سياسة نزع الصبغة العسكرية عن مجلس الوزراء، متعمدا التهميش السياسي الظاهري للقوات المسلحة المصرية، إلا أن "جمهورية الضباط" كما وصفها يزيد صايغ لم تزل يوما –خاصة وان مبارك شخصية عسكرية– بل توسعت بأشكال جديدة ولتصبح الدعامة الأساسية لنظام مبارك خاصة بعد 1991، حيث أصبح الدور الجديد للمؤسسة العسكرية يتناقض تماما مع مهامها الأولى في ظل التصور الناصري الذي كانت تعتبر عامل تغيير اجتماعي (من منطق الثورة من الفوق)، أما ضمن نظام مبارك فقد دمج القوات المسلحة وجردها من الايدولوجية السابقة، وتم استقطاب كبار الضباط إلى النظام الجديد الذي ابرز ميزاته النفوذ والمحسوبية، وتجريدهم من ممارسة الدور السياسي، لكن بدل من أن تختفي عن الساحة أصبحت تلعب دور الغائب\الحاضر الطاغي حيث استطاع الضباط التغلغل في الحياة المدنية لدرجة أصبح وجودهم امرا طبيعيا بعد استمالة ضباط القوات المسلحة عن طريق "بدل الولاء"؛ وهي عبارة عن وظائف في القطاع الحكومي يشغلها الضابط رفيع المستوى بعد تقاعده، فيضاف له بدل معيشي ثاني إلى جانب راتبه التقاعدي مقابل ضمان ولائه والتخلي عن ممارسة السياسة [2].

ثمة مجموعة من الظروف التي دفعت بمبارك إلى تبني آلية ضم الضباط إلى نظام المحسوبية – التي تتطلب زيادة الإنفاق العسكري–، أهمها القضاء على احتمالية صعود أي رجل عسكري يمكن أن يشكل تحديا لسطلته، ويعتبر إقالة وزير الدفاع أبو غزالة سنة 1989 مثالا صارخا على ذلك، فقد كان يتمتع بشعبية كبيرة سواء لدى أوساط القوات المسلحة أو بين عامة الشعب، إضافة إلى تصاعد حدة الصراع مع التيار الإسلامي خاصة بعد محاول اغتيال مبارك سنة 1995 في اديسا بابا، الأمر الذي أدى إلى تسريع انضمام سلك الضباط إلى النظام رغم عدم وضوح ذلك في البداية، حيث تم تشتيت الانتباه اتجاه زيادة الاعتماد على الأجهزة الأمنية بزيادة عددها ورفع ميزانيتها إلى ثلاثة أضعاف، إلا أن بروز الأجهزة الأمنية

[1]- عبد الرحمن عبد العال، **مرجع سابق**، ص 36

[2]- يزيد صايغ، **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (الشرق الأوسط)، اوت 2012، ص 04.

كقوى رادعة للإسلاميين كان عبارة عن غطاء يخفي توسع القوات المسلحة فقد "**أصبح عسكريون متقاعدون يشغلون وظائف في جميع مستويات الحكم المحلي، حيث عملوا كذراع تنفيذية وأمنية موازية تتبع في نهاية المطاف الرئيس**"، وبهذا استطاع مبارك من خلال سياسة دمج القوى العسكرية بنظام المحسوبية ان يتولى مجمل سلطة القرار السياسي وليس مجرد السيطرة على جهاز الدولة[1].

كما عمد على سياسة تنويع الفواعل الأمنية من خلال تفعيل دور المديريات الثلاث: مباحث أمن الدولة، مديرية المخابرات العسكرية ومديرية المخابرات العامة، بهدف أضعاف المؤسسة العسكرية من جهة، وبناء شبكة أمنية قوية تلتف حول نظامه من جهة أخرى، وبذلك تصبح هذه الشبكة الأمنية المتكونة من فروع عسكرية وشبه عسكرية في تنافس مستمر على السلطة الأمر الذي يجعل الجهاز الأمني غير مركز وقوي[2]

ويمكن تحديد أهم مميزات النخبة في عهدي السادات ومبارك فيما يلي[3]:

1. اختفاء تنظيم الضباط الأحرار على بنية النخبة السياسية كتنظيم مهيمن طيلة العهد الناصري، وتراجع نسبة العسكريين في صفوف النخبة في عهد السادات ومبارك ففي أواخر عهد عبد الناصر كانت تجسد نسبة 38%، وتقلصت في عهد السادات إلى 7% بعد حرب أكتوبر، أما في عهد مبارك لم تزد عن 15%.
2. بروز المدنيين في تشكيلة النخبة حيث تزايد عددها في أواخر سنوات حكم عبد الناصر إلى 21,4% إلى 30% في عهد السادات ثم إلى 40% في عهد مبارك.
3. تزايد وجود رجال الأعمال في صفوف النخبة نظرا لسياسة الانفتاح الاقتصادي، خاصة في عهد مبارك، الأمر الذي تجلى في تزايد وجودهم في البرلمان، وشغلهم ست حقائب وزارية في حكومة أحمد نظيف.

ومع ذلك ظلت النخبة العسكرية التي ترمز إلى ثورة 1952 خلال عهدي السادات ومبارك مركز الثقل والنخبة المركزية، بغض النظر عن تقلص نسبة تواجدها في التشكيلة الوزارية أو النيابية، وبقية النخب هي مجرد نخب وسيطة مساعدة لها، وذلك راجع إلى انتماء الرئيس إلى هذه النخبة والذي يجسد مركز القلب فيها، وهو ما عكسه مبارك من خلال إعادة بعث الحياة في جمهورية الضباط، حيث أصبح العسكريون متواجدون في كل المناصب السياسية والإدارية وحتى الاقتصادية بتحولهم إلى رجال إعمال.

[1]- مرجع نفسه، ص 6، 7.
[2]- العربي بومدين، **مرجع سابق** ص 175.
[3]- مرجع نفسه، ص 33، 34.

وبشكل عام يمكن توضيح أبرز الخصائص المميزة للنخبة في جمهورية مصر، كما يلي:

1. التفوق العسكري فكل رؤساء مصر عبارة عن شخصيات عسكرية.
2. صراع مستمر بين جناح الرئاسي والجناح العسكري (صراع عسكري–عسكري).
3. حماية مصالح: الجناح الرئاسي متمسك بالجيش باعتباره الحامي الأول لوجوده، والجناح العسكري متمسك بشخصية الرئيس نظرا للامتيازات التي يمنحها كل رئيس لهم.
4. اكتساب الجيش شرعيته من الجماهير بعد مجموعة الانتصارات التي حققها منذ 1952.

من خلال عرض أصول تكون النخبة الحاكمة في مصر والجزائر يمكن تلخيص أهم العوامل المميزة لها في الجدول المقارن التالي:

جدول رقم (3) أهم العوامل المحددة لشكل النخبة الحاكمة في مصر والجزائر

زاوية المقارنة	الجزائر	مصر
النشأة	بداية تشكل النخبة قبل الاستقلال.	بداية تشكل النخبة بعد الاستقلال.
أبرز التيارات المتصارعة	صراع بين الجناحي العسكري والسياسي على السلطة.	صراع بين العسكريين على السلطة بين الجناح الكاريزمي والجناح العسكري.
مصدر تشكل النخبة	تشكل النخبة الحاكمة وفقا لطبيعة الجناح المتفوق.	تشكل النخبة الحاكمة وفقا لميول الرئيس.
دور المؤسسة العسكرية	مشاركة المؤسسة العسكرية في الحكم ولو ضمنيا.	دور حمائي للمؤسسة العسكرية.
نوع القيادة	قيادة جماعية.	قيادة فردية كاريزمية.

نوعية الصراع	صراع مبني على التنوع الأيديولوجي	صراع خال من الاعتبارات الايديولوجية
الموقف من التيار الديني	تبني النزعة الدينية في عملية التأثير مقابل محاولة القضاء على التيار الإسلامي بمجرد محاولته الوصول إلى السلطة.	عدم الاعتماد على الخطاب الديني والقضاء على التيار الإسلامي وعدم السماح له بالبروز.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

يتضح من الجدول أعلاه أن النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر ومصر تخضع لتوجهات القائمين على الحكم، فيمكن القول انه يوجد تدويرات في هذه النخبة دون وجود إنتاجية حقيقية، فمن يصعد إلى سدة الحكم يختار الفريق الذي يراه مناسبًا له، بالإضافة إلى ذلك يلاحظ بروز الجناح العسكري في البلدين، مما يشير إلى قوة ومكانة المؤسسة العسكرية وقدرتها على لعب دور سياسي هام. ففي كل من الجزائر ومصر يعتبر الدور الثوري للمؤسسة العسكرية سببًا لقوتها وتأثيرها في صنع القرارات واحتلال مناصب سياسية هامة، حتى لو كان ذلك غير معلنٍ.

ومع ذلك، يوجد بعض الاختلافات في النموذجين المذكورين ففي مصر، يرتكز الحكم بشكل كبير على شخصية الرئيس، مما يعزز من فكرة مركزية الحكم. بينما في الجزائر، من الصعب تحقيق الانفراد بالحكم. إضافة إلى التماس تنوع في الجزائر بين ما هو سياسي وعسكري وقوة المنافسة بينهما وذلك راجع للاختلافات الأيديولوجية والطبقية والثقافية للنخبة المسيطرة، في المقابل تجد في مصر تكرار نفس الصورة النمطية للمنافسة المبينة على الخلفية العسكرية للنخبة أي "الشلة العسكرية" التي تخرجت من الكلية الحربية وقادت ثورة 1952، الأمر الذي يلغي تنوع الأفكار والتوجهات ويسهل من عملية قراءة الطرف المنافس لأنهم يعبرون عن نفس الانتماء.

علاوة على ذلك، يتفق النموذجان في الدراسة على الخوف من التيارات الإسلامية والعمل على كبح نشاطاتها. ويعكس ذلك قوة وخطورة هذا التيار، الأمر الذي أكدته التجربة الجزائرية حين فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات وتغلبت على النخبة المسيطرة من أول تجربة لها.

المبحث الثاني: تركيبة النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر ومصر

يقصد بالنخبة الحاكمة أولئك الذين استطاعوا الحصول على اعلي مواقع في السلطة، سواء بحكم صفاتهم الشخصية أو بحكم الارتقاء بالأقدمية، أو بحكم ظروف أخرى تاريخية أو علاقات شخصية أو غيرها من المعايير الأخرى. فالمنصب السامي يعتبر أحد المعايير الذي من خلاله التمييز بين النخبة الحاكمة والنخبة غير الحاكمة، فحتى في خضم الحديث عن النخبة الحاكمة فان أفرادها غير متساوين من حيث النفوذ وقوة التأثير، وهذا راجع إلى المنصب الذي يشغله والى قوة الجماعة أو الجناح الذي ينتمي إليه، وعلى هذا الأساس ينقسم أعضاء النخبة الحاكمة الى قادة رئيسين Top Leaders وقادة ثانويين Secondary Leaders.[1]

وبناء على هذه المعايير سيتم تحديد تصنيفات أعضاء النخبة الحاكمة في كل من مصر والجزائر، اعتمادا على مفهوم نخبة القوة "لرايت ميلز"، الذي كان يفصل بين الدوائر الثلاث الكبرى المكونة للنخبة الأمريكية (السياسية، العسكرية، الاقتصادية)، غير أن نماذج الدراسة (مصر والجزائر) ستنحرف قليلا عن مسار هذا التصنيف نظرا لخصوصية البلدين والقوى البارزة فيه.

أولا. تركيبة النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر "بعد الاستقلال"

تتكون بنية النخبة الحاكمة في الجزائر من مجموعة من التيارات، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أ. الجيش

لعبت المؤسسة العسكرية دورًا محوريًا في المشهد السياسي للجزائر منذ حصولها على الاستقلال في عام 1962. وينبع تأثيرها من شرعيتها التاريخية، والقيادة الكاريزمية للعقيد هواري بومدين وتأثيرات خطاباته الشعبوية التي كانت تستهدف بالدرجة الأولى هدف معالجة الفقر. ومع ذلك ومع بداية الثمانينيات، تضاءلت الشرعية التاريخية للجيش، وفقد الخطاب الشعبوي الذي كان مؤثرًا في السابق مصداقيته.

ويقول فؤاد الخوري في مجال آخر "إن الجيش العقائدي ليس معد لأداء دوره على الحدود فحسب وإنما للمساهمة في بناء المجتمع وتطويره"، فقد استطاع جيش التحرير الجزائري أن يتميز عن جميع جيوش العالم منذ لحظة نشأته، فعندما أسس الثوار جيش التحرير الوطني أسسوا معه جبهة التحرير الوطني فتم المزج بين العسكري والسياسي، فالمقاتل في ساحة القتال عضو في الحزب لتصبح المسؤوليات تتراوح بين سياسية وعسكرية حسب ما تقتضيه الحاجة فتجلت ظاهرة السياسي–العسكري، حاول السياسيون فرض تفوقهم، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل. من بين هذه المحاولات، محاولة إزاحة هواري بومدين في مؤتمر طرابلس عام 1962 عندما قامت قادة الحكومة الجزائرية المؤقتة بعزله. ومع ذلك، رفض ضباط الجيش

[1]- عبد القادر المشري، **النخبة الحاكمة في الجزائر: 1989-2002**، رسالة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص 48.

ومساعدي بومدين هذا القرار وأعلنوا تضامنهم الداخلي وانتمائهم لقائدهم الكاريزمي. وقد تجلى هذا الحدث كمنعطف حاسم في مسار الجزائر السياسي، حيث أثبتت المؤسسة العسكرية تفوقها وسيطرتها على صنع القرارات السياسية، وتوحيد صفوفها الداخلية في مواجهة التدخلات السياسية[1].

وتعود قوة الجيش وتفوقه إلى الخصائص السياسية العسكرية لقادته، حيث لم يكونوا مدربين احترافيين ولم يخضوا تعليمًا عسكريًا رسميًا، بل كانوا في الأساس نشطاء سياسيين صعدوا إلى الجبال لتنظيم الثورة بالإضافة إلى ذلك، يميل العسكريون إلى الانضباط، وتتميز علاقاتهم بكونها هرمية وليست أفقية. أما السياسيون، فكانوا في صراع دائم بينهم، حيث تتغير تحالفاتهم حسب التغيرات في الوضع، وكانت مصالحهم متباينة. بينما كان العسكريون، وخاصة قادة هيئة الأركان، متحدين تنظيميًا، ويؤمنون بشكل نسبي بالسلطة الهرمية، ومنضبطين ومطيعين للقائد[2].ويمكن تقسيم قيادة الجيش الجزائري إلى ثلاثة أجيال:

1. الجيل الأول "ضباط جيش التحرير الوطني"

يقصد بهم المناضلين في صفوف الحركة الوطنية، والذين كانوا ينتمون إلى المنظمة الخاصة، حزب الشعب، حركة الانتصار للحريات الديموقراطية بجناحها الشبه عسكري وأهم ما ميز الجيل الأول لخصه هواري بومدين بمقولته:

"نحن لسنا جيشا محترفا، نحن أولا وأخيرا مناضلين من أبناء الفلاحين والعمال، ومن المثقفين الوطنيين الشرفاء، حملوا السلاح دون أي تدريب سابق أو أي خبرة عسكرية، وذلك من أجل القتال ضد المستعمر، ومن هؤلاء تكون جيش التحرير خلال حرب التحرير، ومنهم أيضا تكون الجيش الوطني"[3] واختاروا بعد الاستقلال الاستمرار في الحياة العسكرية واحتلوا مناصب مهمة، كما عرفوا باهتمامهم المفرط بالحياة السياسية، على اعتبار أنهم التحقوا بجيش التحرير الوطني بهدف تحرير البلاد من المستعمر لا بنية امتهان أو احتراف الحياة العسكرية[4].

2. الجيل الثاني "ضباط الجيش الفرنسي"

يجسده الطلبة الذين تلقوا تكوينا علميا وعسكريا في الجامعات المدنية والأكاديميات العسكرية خارج الوطن، وانقسم هذا الجيل إلى مجموعتين؛ الأولى تكونت في الوطن العربي(مصر، سوريا، لبنان، العراق) من بينهم اهواري بومدين، أما الثانية فتعرف بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي وتعرف هذه المجموعة بدفعة لاكوست، فمن اجل الإبقاء على الجزائر فرنسية اتبعت فرنسا سياسة تجنيد جزائريين وإقحامهم في

---

[1]- رياض الصيدواي، **سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك**، الحوار المتمدن، العدد 1887، تاريخ النشر 2007\04\16، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94105 تاريخ التصفح: 2023\06\25.

[2]- مرجع نفسه.

[3]- لطفي الخولي، **عن الثورة وبالثورة وفي الثورة: حوار مع بومدين**، لبنان: دار القضايا، 1975، ص 97، 98.

[4]- كريمة بلهواري، النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة والتغيير،**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد 03، العدد 08، 2015، ص64.

مناصب مسؤولية قصد احتواءهم، فتم إرسالهم الى سان ميكسان وتخرجوا كضباط عاملين، سعت فرنسا من خلال هؤلاء الضباط خلق قوة ثالثة من اجل عزل الثورة وإفشالها، كما قامت فرنسا بإبعاد هؤلاء الضباط إلى الوحدات العسكرية الموجودة في فرنسا وألمانيا، لكن هذا لم يمنع التنسيق بينهم وبين جيش التحرير الوطني عن طريق فدرالية جبهة التحرير بفرنسا من أجل فرارهم من الجيش الفرنسي والالتحاق بالثورة عن طريق تونس، مشكلين بالإضافة إلى الثوار الجزائريين جيش الحدود في الجبهة الشرقية[1].

3. الجيل الثالث "ضباط الاستقلال"

الجيل الثالث من الجيش يُمثل ضباط الاستقلال الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الجزائرية بعد الاستقلال، مثل المدرسة المتعددة الأسلحة في شرشال ومدرسة البحرية الوطنية في تامنفوست. تلقى هؤلاء الضباط تدريبًا وتربصات في روسيا وبعض الدول العربية، خاصة في القاهرة وبغداد، ورغم عدم مشاركتهم في الثورة التحريرية بسبب صغر سنهم، إلا أن الجيل الثالث يتميز بعدة جوانب؛ أولًا، معيار ترقيته يعتمد على كفاءتهم واحترافيتهم المهنية ومدى استيعابهم للعلوم العسكرية. وهذا يعني أن الترقية تتم بناءً على الكفاءة والمهارة العسكرية، ثانيًا، يبتعد هذا الجيل إلى حد ما عن الصراعات السياسية. يركزون بشكل أساسي على العمل العسكري وأداء واجباتهم المهنية، ويحاولون الابتعاد عن الصراعات والتدخلات السياسية[2]

باختصار، الجيل الثالث من الجيش الجزائري يتميز باستقلاليته عن جيل الثورة، ويركز على الكفاءة والاحترافية العسكرية، ويحاول الابتعاد عن الصراعات السياسية.

إن الضباط السامين في الجيش الشعبي الوطني في الفترة الممتدة 1989-2002 والذي وصل عددهم حوالي 63 ضابطا ساميا تتراوح رتبهم بين جنرال، لواء وفريق، لم يكونوا يتمتعون بنفس القوة والتأثير فقد كانت هناك عوامل تحدد قوة ونفوذ أي ضابط وهي الرتبة العسكرية، طبيعة المنصب العسكري ودرجة قوة الجناح الذي ينتمي إليه، فعلى سبيل المثال الجنرال الذي ينتمي إلى قيادة الأركان أكثر قوة من الجنرال الذي ينتمي إلى ناحية عسكرية معينة، والجنرال في الأمن العسكري أكثر قوة من الجنرال في القوات البحرية، فحتى المناطق العسكرية كانت تلعب دورا في تحديد هاته القوة فالمنطقة العسكرية الأولى أكثر قيمة لاعتبارها قريبة من قيادة الأركان وتشرف على عاصمة البلاد واحتوائها على ثلثي الجيش، وبحكم المساحة الشاسعة للجزائر أعطت لكل من قادة الدرك، قادة النواحي العسكرية، وقادة الأمن العسكري دورا شبه مطلق في معالجة الأزمات الأمنية وتسيير حالة الطوارئ[3].

[1]- عبد القادر المشري، **مرجع سابق**، ص 49-52.
[2]- كريمة بلهواري، **مرجع سابق**، ص 64، 65.
[3]- مرجع نفسه، **ص** 53، 54.

أ. السياسيون

يعتبر السياسيون الجناح الثاني الذي ترتكز عليه السلطة في الجزائر، فهم يعكسون الواجهة المدنية للسلطة، وتتجسد صورتهم في رئاسة الجمهورية ووزارتها، أعضاء البرلمان، ومختلف الهيئات الدستورية الرقابية والاستشارية. وتاريخيا وبالمحاكاة مع الجناح العسكري فان النشأة الأولى للمؤسسات السياسية في الجزائر الحديثة منبثقة من مؤتمر الصومام الذي اهتم بالنشاط السياسي، فقد ألحّ قادة المؤتمر وفي مقدمتهم عبان رمضان على أولوية السياسي على العسكري، هذه القاعدة التي أدت في النهاية إلى التأثير على العلاقات بين القادة وبالتالي أدت الى ظهور صراعات بين السياسيين والعسكريين حسب وجهة نظر سليمان شيخ[1].

تتميز الحياة السياسية في الجزائر بظاهرة الصراعات بين الأجنحة المكونة للنخبة السياسية الحاكمة. وتدور الصراعات بين العسكريين والسياسيين حول من يتولى الحكم، وأيًّا كان يبقى تفسيرًا غير مقنع. لهذا حاول الباحث "سليمان شيخ" تقديم تفسيرٍ أكثر دقة لفهم هذا الصراع من خلال عرضه لمصطلح "السياسي والسياسي–العسكري" بدلا من السياسي–العسكري[2]؛ وهو فعلا أكثر تعبيرا، فالمناصب السامية في حقيقتها تجمع بين ما هو عسكري وسياسي، فالكثير من العسكريين تقلدوا مناصب سياسية وإدارية ودبلوماسية، مما يجعل من الصعب التحدث عن العسكريين والسياسيين بمعناهما الخالص. كما قد يعتقد البعض أن هناك فصل بين الوظائف العسكرية والسياسية، ولكن التحليل الدقيق للحقائق يثبت خطأ هذا الاعتقاد، فلم يحدث في تاريخ الجزائر المعاصر أن انقسم القادة إلى سياسيين وعسكريين. والصراعات التي تظهر هي بالأساس صراعات على السلطة بين عدة أجنحة، حيث يحتوي كل جناح على أعضاء عسكريين وسياسيين، تتجلّى هذه الحقيقة بوضوح عند تحليل طبيعة التحالفات وخلفيات المتحالفين، مثل التحالف بين السياسي حسين آيت احمد والعسكري محندو الحاج، والتحالف بين قائد الأركان هواري بومدين وأحمد بن بلة، وما إلى ذلك. إلا انه لا يمكن نفي وجود صراعات بين السياسي والعسكري، ولكنها تظل نسبية، فالعسكري يحتاج إلى الدعم السياسي، والسياسي بدوره يحتاج إلى قوة عسكرية تحميه وتضمن استمراره في السلطة.

ومن هنا تتجلى العلاقة التبعية والمنفعة المتبادلة بين جناحي السلطة، مما ينفي فرضية الصراع الكامل بينهما. ووفقًا لما يقوله المؤرخ الجزائري "محمد حربي"، يتواجد لكل جناح إطارات سياسية وأجهزة مراقبة، وهذه الديناميكية تعكس وجود دولة مبنية على الشبكات الزبونية[3].

ج. التكنوقراطيون والبيروقراطيون

كانت ولا تزال النخبة التكنوقراطية والبيروقراطية أحد الأعضاء الحيوية للنخبة السياسية الحاكمة في الجزائر، فهي المسؤولة عن تصميم وتنفيذ السياسات العامة التي تخدم مصالح السلطة منذ الاستقلال، في

[1]- Slimane Cheikh, **L'Algérie en arme ou le temps de certitude**, Alger : Casbah Edition, 1998, p259.
[2]**Ibid**, p 260.
[3]- مشري عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 62، 63.

حين يقتصر دور ممثلي الشعب في تزكية مشروع القانون الذي أعده التكنوقراطيون على أعلى مستوى في الدولة، وتواجدهم في أعلى مستويات السلطة يثير التساؤل والجدل حول ما إذا يمارس التكنوقراطيون والبيروقراطيون السلطة إلى جانب السياسيين والعسكريين[1].

تركت فرنسا بعد خروجها من الجزائر جهازا إداريا معقدا، أين قامت السلطات الجزائرية في عهد بن بلة بإدماجه كقطاع عمومي مع المحافظة على نمط إدارته الغربية، أوكل إليه بالدرجة الأولى إدارة الشؤون الاقتصادية، فقد ارتبط ظهور البيروقراطية في العديد من الدول بتوجيه الاقتصاد في ظل الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتوزيع فائض القيمة يصبح من اختصاصها، الأمر الذي يقوي جهازها الإداري الذي يعكس الطابع التسلطي للحكم ، فنتج عن ذلك ظهور نخبة تكنوقراطية جديدة؛ عندما صار استقلال الجزائر حتمية لا مفر منها أعدت فرنسا جيشا من الإداريين والعاملين في مختلف القطاعات ليتقلدوا مناصب المسؤولية بعد الاستقلال، وبهذا بقيت الإدارة على بقايا فرنسا ومخططاتها وفقا لشهادة المجاهد "محمد العربي مومني"[2].

وتُعتبر الباحثة "**مغنية الأزرق**" من بين أهم الأسماء المهتمة بالبيروقراطية في الجزائر، فقد قدمت طرح طبقي مزجت فيه بين أفكار كارل ماكس وماكس فيبر وماوتسيتونغ ولينين، معتبرة أن البيروقراطيين مستقليين عن السياسيين والعسكريين.

ترى الباحثة، من دراستها للطبقة في الجزائر، أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج قد لا تكون معيارًا وحيدًا لتحديد الطبقة. فعادةً ما تكون الملكية في القطاع العام لصالح الدولة، وفي القطاع الخاص لصالح الأفراد. ولكن في الجزائر، تجاوزت ملكية الدولة حدود القطاع العام لتشمل مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، يصبح تحليل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج غير كافٍ. وبالتالي، تُعرف الطبقة في الجزائر بناءً على ملكية وسائل الإنتاج وأسلوب تملك قوة العمل، وتعتمد على مفهوم الطبقة المهيمنة لتحليل العلاقات الطبقية في المجتمع الجزائري. ترى الباحثة أن الطبقة المهيمنة قادرة على استيعاب السيطرة السياسية والبيروقراطية كفواعل تسيطر على قوة العمل. وتُظهر أربعة مؤشرات تدل على وجود الطبقة المهيمنة، وهي السيطرة على ملكية وسائل الإنتاج، والسيطرة على التنظيم والتوزيع الاقتصادي لفائض القيمة، والسيطرة على التوجيه الأيديولوجي، واتخاذ القرار[3].

وفي تحليلها للبنية البيروقراطية في الجزائر، وصفتها بأنها بنية عمل تأسست لخدمة الاقتصاد الرأسمالي في بيئة تهدف إلى تحقيق أهداف اشتراكية، هذه الازدواجية أدت إلى قصور الجهاز البيروقراطي في تنفيذ السياسات في السنوات الأولى من الاستقلال، وترصد الباحثة وجود جماعتين بيروقراطيتين في الساحة الجزائرية: جماعة الإدارة العليا في الدولة، التي تلقت تدريبًا في الفترة الاستعمارية، ولم تكن لها

[1]- مرجع نفسه، ص 69.
[2]-كريمة بلهواري، **مرجع سابق**، ص 66,
[3]- مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة الاستعمار والتغيير الاجتماعي-السياسي**، تر: سمير كرم، لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية ،1980، ص 182.

ارتباط بالطبقة المهيمنة بسبب قوة ودور العسكريين في الحياة السياسية، لكنها استطاعت الحفاظ على مصالحها من خلال اتباع استراتيجية الاحتكاك وعدم التصادم مع الطبقة المهيمنة. أما المجموعة الثانية، فقد شغلت الوظائف الوسطى والدنيا في الهرم البيروقراطي، ولكن دورها التاريخي سمح لها بممارسة سلطات أكبر في الواقع، وتصور نفسها كجزء من الطبقة المهيمنة وأنها قائدة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية[1].

يمكن استنتاج أن النخبة البيروقراطية والتكنوقراطية تكونت بالدرجة الأولى من الفئة البرجوازية، وهي نخبة منفصلة عن النخبة السياسية ويمكن أن تكون نخبة مهيمنة إذا توفرت على الشروط التي حددتها الباحثة، إلا أنها تراه أمرا مستبعدا نظرا لهيمنة القوة العسكرية التي اعتمدت على سياسة محاكاتها وعدم منافستها أو التصادم معها حفاظا على مصالحها، يعول عليها في تنفيذ السياسات العامة، البيروقراطيون يعبرون عن الجهاز الإداري المنفذ لمختلف السياسات، والتكنوقراط يقودون مشاريع التنمية.

يعتبر الباحث "**مشري عبد القادر**" أن البيروقراطيون والتكنوقراطيون لهم دور فاعل في بناء النخبة الحاكمة، ويؤكد على أهمية دورهم الذي يعادل دور السياسيين والعسكريين. ويرجع ذلك إلى قدرتهم على إدارة المؤسسات الاستراتيجية على المستوى المركزي والمحلي، بالإضافة إلى سيطرتهم على قطاع النفط من خلال الإشراف على شركة النفط الوطنية الجزائرية "سوناطراك" والقطاع المصرفي والبنكي، وتنظيم التجارة الخارجية.

أما الباحث "**محمد بوخبزة**"، فيرى أن التكنوقراطيون يتميزون بالحياد ويمتلكون قدرات تقنية ومعرفة تنظيمية وإدارية للمؤسسات والأنظمة، ولديهم القدرة على قيادة عملية التنمية ومع ذلك يشير إلى أن الحقائق التاريخية والسياسية في الجزائر تدحض فكرة حياد النخبة التكنوقراطية. فعلى مر التاريخ، سواء في فترة حكم الحزب الواحد أو في فترة التعددية، كانت هذه النخبة تقاوم المشاريع التي لا تخدم مصالحها.

فقد قاومت مشاريع الثورة الزراعية وسياسة التصنيع التي أطلقها هواري بومدين بسبب ارتباطها بالبرجوازية الريفية والتجارية، وبالتالي كانت مصالحها الفئوية تتعارض مع سياسات بومدين، ولا يمكن نسيان أن الإدارة الجزائرية هي موروث استعماري، حيث تلقى أعضاؤها تعليمهم في المدارس الفرنسية، وكان هدف فرنسا من هذه السياسة هو خلق قوة ثالثة من الجزائريين تمثل يد فرنسا في الجزائر مهمتها حماية المصالح المادية لفرنسا بعد الاستقلال[2].

[1]- مغنية الأزرق، **مرجع سابق**، ص 168-196.
[2]- مشري عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 72.

من جهتها اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على بناء مدارس تعليمية تجسد نمط المدارس الفرنسية، مثل المدرسة الوطنية للإدارة والمدرسة متعددة التقنيات والمعهد الوطني للفلاحة وغيرها، هذه المدارس ساهمت في تنمية نواة صلبة من التكنوقراطيين والبيروقراطيين الجزائريين، الذين أقاموا تحالفات مع السياسيين والعسكريين، وقد أنتجت أيضًا بعض رجال الأعمال على المستوى المحلي والمركزي[1].

ووفقًا لعالم الاجتماع الفرنسي "**بيار بورديو Pierre Bourdieu**"، يتمتع هؤلاء النخبة بسلطة رمزية تتحقق من خلال امتلاكهم رأسمال رمزي، وهو المعرفة، والفعالية الرمزية، وهي القدرة على تجسيد الرؤى والأهداف على ارض الواقع. وقد وصف هذه السلطة بأنها "سلطة خلق الأشياء بالكلمات"[2]. فقد لعب الرأسمال الرمزي دورًا كبيرًا في وصول البيروقراطيين والتكنوقراطيين إلى السلطة وشغلهم مناصب سياسية هامة، مثل منصب رئيس الحكومة. وتحوّلوا إلى سياسيين ماهرين، مثل أحمد غزالي، وأحمد أويحيى، وأحمد بن بيتور، وبلعيد عبد السلام.

ومع ذلك، تجعل الخصوصية الجزائرية الرأسمال الرمزي وحده غير كافي للوصول إلى السلطة. فالفرد يحتاج أيضًا إلى أن يكون لديه علاقات مع النخبة الحاكمة. ويشير الباحث "**مصطفى هداب**" إلى وجود نمطين لاختيار الإطارات ضمن النخبة. النمط الأول هو النمط السياسي العسكري، الذي يشمل جميع الأفراد الذين شغلوا مناصب في الجيشأو جبهة التحرير الوطني. فعلى الرغم من عدم امتلاكهم المؤهل العلمي، إلا أن لديهم رأسمال اجتماعي وسياسي مكنهم من الوصول إلى مناصب سياسية، ودبلوماسية، وعسكرية هامة.أما النمط الثاني، فيستند إلى الرأسمال المعرفي، حيث تحتوي معظم الإدارات العليا وخاصة الوزارات على نسبة معتبرة من الموظفين الذين تم ترقيتهم بناءً على مستوى المعرفة الأكاديمية والخبرة المهنية[3].

ويضيف "**عبد الناصر جابي**" وجود ارتباط وثيق بين نوع التكوين العلمي والقطاعات الوزارية، فالتكنوقراطيين والبيروقراطيين المفرنسين توكل إليهم قطاعات تقنية، أما المعربين فتوكل إليهم قطاعات تتعلق بالتربية والثقافة. ويقول جابي في هذا الصدد:" سيطرة النخب المعربة القريبة من جمعية العلماء المسلمين في الكثير من الأحيان بالتدرج على القطاعات الأيديولوجية والتربوية والإعلام، في حين مُنحت الإدارة والتصنيع وغيرها من الإدارات التقنية إلى النخب المفرنسة"[4]، هناك فئة ثالثة من هذه النخبة التي تتمتع بطابعٍ انجلو–ساكسوني ولها علاقات بفواعل دولية، مثل البنك الدولي، وتتأثر بشدة بالأفكار الاقتصادية الأمريكية. ومن بين الشخصيات البارزة التي تجسد هذا الاتجاه يمكن ذكر شكيب خليل ومحمد تمار ويزيد زرهوني. أما فيما يتعلق بخلفيات التكنوقراطيين والبيروقراطيين، فهي متنوعة للغاية. فمنهم من

[1]- مرجع نفسه، ص 168.

[2] - Pierre Bourdieu, **Chose dites**, Paris : éditions de minuit, 1987, p 167.

[3]- مشري عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 68.

[4]- عبد الناصر جابي، **الانتخابات: الدولة والمجتمع، الجزائر**، الجزائر: دار القصبة، 1998، ص 25.

يتميز بالتسلط، مثل أحمد أويحيى، ومنهم من يتميز بالهدوء والرزانة، مثل مراد مدلسي ومحمد صالح المنتوري. وهناك من يتميز بالصلابة والنفوذ والقوة، مثل مولود حمروش وبلعيد عبد السلام، ومنهم من يتميز بالمرونة والقدرة على التكيف، مثل أحمد غزالي. هذا التباين الشديد يجعل من مسألة تشكيل فئة متجانسة في الفكر والعمل مستبعدة، وبالتالي، يلجؤون لتشكيل تحالفات مع أولئك الذين يمتلكون خلفية فكرية وأهداف ومصالح مشابهة لهم. فهم لا يتمتعون بوحدة قوية ومتماسكة تجعلهم منافسين للسياسيين والعسكريين. بل هم منقسمون تبعًا للمصالح الاقتصادية والسياسية المتعارضة للأجنحة المختلفة في النخبة الحاكمة. فتجد بعضهم يتحالف مع السياسيين وبعضهم مع العسكريين والبعض الآخر مع رجال المال والأعمال[1].

من خلال هذا العرض تستنتج الطالبة ان النخبة التكنوقراطية والبيروقراطية تتميز بالنقاط التالية:

- النخبة التكنوقراطية والبيروقراطية كقوة مستقلة:

تعتبر النخبة التكنوقراطية والبيروقراطية قوة مستقلة عن القوة السياسية والعسكرية، تتمتع هذه النخبة بالخبرة والمهارات التقنية في مجالات مثل الاقتصاد والإدارة. وعلى الرغم من استقلاليتها، فإنها يمكن أن تشكل تحالفات مع القوى السياسية والعسكرية عندما تتطلب الظروف ذلك، مستفيدة من توازنات القوة والمصلحة المشتركة.

- انقسامات داخل النخبة:

تتنوع النخبة التكنوقراطية والبيروقراطية ويتباين أعضاؤها في الرؤى والأهداف. يمكن أن تنشأ اختلافات بينهم نتيجة للاختلافات الفكرية والثقافية والسياسية. على الرغم من ذلك، قد يكون لديهم تفاهم مشترك بشأن قضايا محددة تتعلق بالتنمية والإدارة وتحقيق المصلحة العامة.

- كفاءات علمية وخبرات مهنية

يعتبر أعضاء النخبة من الخبراء ذوي الكفاءات العلمية والخبرات المهنية العالية، فهم يمتلكون معرفة واسعة وخبرات متعمقة في مجالاتهم التخصصية. تلك المعرفة والمهارات تمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة وإدارة الشؤون الحكومية والمؤسسات بفاعلية وكفاءة.

- دور النخبة في تسيير وتنظيم شؤون الدولة

[1]- مشري عبد القادر، **مرجع سابق** 169-173.

نظرًا للمهارات التقنية والإدارية التي يتمتع بها أعضاء النخبة، جعلتهم يلعبون دورًا هامًا في تسيير وتنظيم شؤون الدولة، فهم يستخدمون الخبرة والمعرفة في وضع السياسات العامة وتنفيذها، وتحسين الأداء الحكومي، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يعد التنوع في الآراء والمعرفة داخل النخبة فرصة للاستفادة من رؤى متعددة واختبار الأفكار المختلفة لتحقيق أفضل النتائج.
- تستخدم النخبة التكنوقراطية والبيروقراطية المعرفة العلمية والتجربة العملية لتحليل التحديات المعقدة، ووضع السياسات والبرامج الفعالة إلى جانب تقديم النصح والاستشارات الفنية للقوى السياسية والعسكرية، وهذا يساعد على تحقيق التوازن والتناغم بين الجوانب السياسية والتقنية.

ج. نخبة رجال الأعمال

خلال فترة الاستعمار في الجزائر، كان رجال الأعمال والمال مهمشين، ولم تكن هناك برجوازية كبيرة، وكانت نشاطاتها الاقتصادية الرئيسية تتركز على الزراعة والتجارة، بينما كانت الصناعة تسيطر عليها الشركات الاستعمارية.وفي فترة حرب التحرير الوطني، ظهرت البرجوازية الجزائرية المتوسطة ولعبت دورًا هامًا في دعم الثورة وبناء الدولة الجزائرية المستقلة. فقد كانت معظم الإطارات العليا في ذلك الوقت تنتمي إلى البرجوازية الصغيرة والمتوسطة[1].

بعد الاستقلال، تطورت هذه البرجوازية وبدأت تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صنع القرار، خاصة بعد تحول الدولة نحو الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق. ساهم هذا التحول في تغيرات هيكلية عميقة في صفوف البرجوازية، حيث أصبحت تحتكم إلى 10% من الثروة الوطنية، وتمكن 6% من رجال الأعمال من السيطرة على الاقتصاد الوطني بأكمله. وقد أدى ذلك إلى تشكل فجوة كبيرة بين الأقلية الثرية والأغلبية الفقيرة. ويكشف تحديد مصدر ثروة رجال المال ورجال الأعمال عن خصوصية النخبة الحاكمة في الجزائر عن وجود طريقتان لاكتساب الثروة في الجزائر، الأولى هي الاستثمار بواسطة الموارد الذاتية، والقليل فقط يتبع هذا المسار. أما الثانية، فتتمثل في استغلال المال العام وتحويله إلى ثروة خاصة من خلال عمليات غسيل الأموال. وفي سنة 1990 تم إقرار قانونا يتعلق بتحرير التجارة، سمح لأعضاء النخبة الحاكمة باستغلال مناصبهم لتجميع ثروات هائلة وتشكيل احتكار جديد يتمتع به الأقوياء في السلطة والأشخاص القدماء الذين كانوا يعملون في النظام. وهؤلاء يسيطرون على البنوك والجمارك والموانئ والضرائب. وفي هذا السياق، يشير الصحفي جيلالي حجاج إلى أن "بارونات السلطة والأشخاص القدماء

[1]M.Raffinot et P.Jaquent, Le capitalisme d’état algérien, Paris : Maspero, 1977, p 42.

الذين كانوا يعملون في النظام، بالإضافة إلى الخريجين من القيادة العسكرية أو الأمن، يشتركون في استحواذهم على أهم أسواق الاستيراد ويولون اهتمامًا خاصًا للمنتجات ذات الطلب المتزايد"[1].

كما شجع قرار إنهاء احتكار الحكومة الجزائرية للتجارة الخارجية المستوردين من القطاع الخاص الشروع في نشاطهم وتطويره مستغلين فترة الأزمة الأمنية، وبدأ نشاطهم يتطور بشكل ملحوظ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وظهروا بعد عودة السلام بصفتهم أعضاء في الشركات العائلية أو رجال أعمال عصاميين، وفي غضون أقل من عشر سنوات، استطاعوا تحقيق الثراء وتجميع ثروات هائلة[2].

بعد تولي "عبد العزيز بوتفليقة" رئاسة البلاد في عام 1999، ارتفعت أسعار النفط، مما فتح الباب أمام إعادة بناء البنية التحتية المتضررة للبلاد وجذب حلفاء سياسيين من بين الطبقة الجديدة من رجال الأعمال الذين ضمنوا عقودًا حكومية مقابل دعم سياسي ومالي للرئيس. ومع ذلك، لم يؤدي اندماج القطاع الخاص في المشهد السياسي إلى زيادة في المنافسة أو تعزيز الديمقراطية، بل كان يعتبر استراتيجية لتنويع التحالفات والحفاظ على احتكار السلطات[3].

إن الميزة الأساسية التي تميز رجال المال والأعمال في الجزائر هي أنهم رجال سياسة، وعسكريين، تكنوقراطيين وبيروقراطيين، ولا يتمتعون بأي خلفية برجوازية أو ارستقراطية، وأغلبيتهم لم يستطيعوا تكوين ثرواتهم بجهودهم الذاتية، كما أنهم لا يملكون قيما أو ثقافة رأسمالية متعلقة بالاستثمار والإنتاجية كما كان هو حال الدول الغربية، وبالتالي تجد هذه البورجوازية لا تملك مشروع مجتمع ليبرالي أو ديموقراطي، ولا يشكلون وحدة متجانسة فهم ينقسمون إلى تيارات وطنية محافظة أو يسارية متطرفة[4]، في هذا الصدد يقول ماكس فيبر في كتابه الشهير العلم والسياسة أنه هناك طريقتين للممارسة السياسة؛ الأولى تقتضي أن يعيش الإنسان ويحيا من أجل السياسة، ويعني أن يجعل الإنسان السياسة هدفا في حياته بهدف التعبير عن قيمته، أو من اجل خدمة قضية معينة أو بنية ممارسة السلطة، أما الثانية فهي أن يجعل الإنسان من السياسة مصدرا للرزق فيعيش من السياسة[5]، والواقع الجزائري يجسد فكرة ويبر إذ أن أغلبية الفاعلين من النخبة الحاكمة يتخذون من السياسة مصدرا لتجميع الثروات، فلعبة المال والأعمال في الجزائر ما هي إلا أحد أوجه اللعبة السياسية الكبيرة والمعقدة، فرجال المال الذين لا تكون لديهم علاقات فاعلة أوساط النخبة الحاكمة يضعف تأثيرهم وأحيانا يتعرضون لغطرسة البيروقراطيين، في حين تجد من تحولوا إلى أثرياء

[1]- مشري عبد القادر، **مرجع سابق** ص 174، 175.

[2]- Pierre Bergel, Brahim Benkhalef, Les « nouveaux riches » de l'importation algérienne: des agents de la transformation sociale et urbaine?**, Journal of mediterranean geography**, N 116, 2011, p 118.

[3]Michael J. Willis, Politics and Economics: **Politics and Economics: Hydrocarbons, Clientelism and Corruption** Oxford Academic Books, 2023, p 135-140.

[4]- مشري عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 176.

[5]Max Weber, **Le savent et la politique**, Alger : Enag éditions, 1991, p 64.

بفضل المال العام ومناصبهم السياسية هم الفاعلين المسؤولين عن حركة الاقتصاد الوطني، فالسياسة في الجزائر هي التي تصنع المال والأعمال من رحم النخبة الحاكمة، ومرد ذلك النظام الريعي الذي تقوم عليه الجزائر، فمن يحتكر السلطة يحتكر الريع والثروة[1].

وفي هذا السياق يمكن القول ان تطوّر دور رجال الأعمال والبرجوازية في الجزائر يعكس تغيرات كبيرة عبر العصور، حيث شهدت البرجوازية تطورًا ملحوظًا منذ فترة الاستعمار حتى مرحلة ما بعد الاستقلال. بدءوا كفئة مهمشة أثناء الاستعمار، ثم تحولوا إلى داعمين فعّالين للثورة خلال حرب التحرير، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال، بدأوا يلعبون دورًا مؤثرًا سياسيًا واقتصاديًا. ومع تحول الدولة نحو الانفتاح الاقتصادي، حدثت تغييرات في ديناميات الثروة والسلطة، ونشأت فجوة اقتصادية واضحة، وأصبحت الطبقة الاقتصادية الرائدة تسيطر على مصائر الاقتصاد وتجعل من السياسة مصدرًا رئيسيًا لتحقيق الثروة. استغل أفراد النخبة مواقعهم لتحقيق ثروات هائلة، واستفادوا من الثروة الريعية للبلاد. هذا التطور في دور رجال الأعمال والبرجوازية في الجزائر أدى إلى تشكيل هيكل اقتصادي وسياسي يتسم بالتفاوت الكبير في توزيع الثروة، حيث تركزت في يد القلة. وبالتالي، يتمتع رجال المال في الجزائر بتأثير سياسي كبير.

ثانيا. تركيبة النخبة السياسية الحاكمة في مصر "بعد الاستقلال"

تنقسم النخبة السياسية الحاكمة في مصر إلى مجموعة من الأجنحة تمثل كل واحدة توجهات ومصالح تتحكم في مواقفها، ويمكن استعراض بنية هذه النخبة على النحو التالي:

أ. النخبة المركزية (Top Leaders):

لا تتأسس النخبة الحاكمة في مصر على أساس التوازن بين عناصرها بل على أساس التفافها حول الشخصية المركزية الأولى في المجتمع، لتصبح توجهات النخبة مرهونة بشخصية وتوجهات الرئيس، ويكمن الاختلاف في أنه في كل مرحلة تاريخية يتغير الدور المركزي الذي تلعبه أي فئة من فئاتها (رجال سياسية، رجال جيش، رجال اقتصاد)، ويتحدد هذا الدور ضمن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. وتتجسد النخبة المركزية في مصر في:

1. مؤسسة الرئاسة:

تتفق معظم الدراسات أن نقطة الارتكاز التي تلتف حولها النخبة في مصر تتمثل في مؤسسة الرئاسة التي تسيطر بشكل جلي على صنع القرار السياسي، وقد تصل إلى درجة احتكار بهذه المهمة والانفراد بها، وذلك نظرا للصلاحيات التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية إلى جانب الامتياز العرفي الذي يمتلكه، ويمكن أن تتوسع النخبة المركزية إلى دائرة النخبة الوزارية والتشريعية. فيتميز أعضاء النخبة التنفيذية بكونهم متعلمين تعليما عاليا، وينتمون إلى أصحاب المهن المتخصصة خاصة مجالات الهندسة، الاقتصاد، الحقوق

[1]- مشري عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 180.

وإدارة الأعمال، فقد مثلت هذه التخصصات مجتمعة ما يعادل 65,5% من الوزراء، الأمر الذي يمكن أن يصبح مؤشر على التداخل بين النخبة السياسية والنخبة العلمية في مصر، فقد كان تمثيلهم يتفق مع كفاءتهم ومؤهلاتهم العلمية أكثر من مؤهلاتهم السياسية، بمعنى أن انضمامهم لصفوف النخبة كان يعكس تمثيلا لنخب علمية ومهنية وليس لمجموعة سياسية ذات فعالية سياسية أو توجهات معبرة عن تيار سياسي معين[1].

إلى جانب الأعضاء البارزين في المجالس التشريعية كرئيس مجلس الشعب ومجلس الشورى ونوابهم، لاعتبارهما الأكثر ارتباطا بالتوجهات العامة لمؤسسة الرئاسة ويعينون بإيعاز من الحزب الحاكم، إما نوابهم فبالرغم من تواجدهم في الظل إلا انه يتم انتقائهم من بين الوزراء السابقين أو من بين النقابيين البارزين آو التنظيم القضائي، كما يمكن لدائرة النخبة المركزية أن تشمل الأمين العام وأمين التنظيم للحزب الحاكم، لما لهما من تأثير في اختيار القيادات ومرشحي المجالس الشعبية والمحلية، وغالبا ما يشغلان مناصب وزارية[2]

2. النخبة العسكرية:

إن أصول النخبة العسكرية في مصر تعود إلى حركة التحديث التي قادها محمد علي، الذي قام ببناء جيش ومنح كبار ضباطه اقطاعات من الأراضي، مما جعل ضباط الجيش الجماعة الاستراتيجية الأولى في مصر ومكونًا رئيسيًا في بناء السلطة والمجتمع. وقد اقترنت بذلك مكانة أكبر لهذه النخبة الاستراتيجية نتيجة للسبق الزمني لظهورها، مقارنة بمن التي تأخر ظهورهم. ويمكن من هنا تفسير سبب غلبة النخبة العسكرية على باقي التصنيفات النخبوية الأخرى، حيث حصلت على فرصة أكبر لتحقيق المكاسب، بما في ذلك الوصول إلى سدة الحكم وتولي مكانة مركزية في صناعة القرار[3]، وعلى الرغم من التحول نحو الحياة المدنية بعد نهاية حكم عبد الناصر وظهور عناصر غير عسكرية مثل رجال الأعمال في الحكم، استمر ضباط الجيش في كونهم قوة موازية للعناصر المدنية واستطاعت مؤسسة الجيش الحفاظ على قوتها ومكانتها أمام المؤسسات الأخرى بالرغم من انخفاض أعداد العسكريين مقابل ازدياد أعداد التكنوقراط. فالنظام كان مضطرًا للحفاظ على التوازن بين القوى، وضمان مكانة بارزة لضباط الجيش الأحرار. وما زاد من مكانة الجيش الانتصار المحقق في حرب أكتوبر 1973، حيث أثبت الجيش مهنيته واحترافيته. وأصبح أبطال أكتوبر من الضباط هم المسيطرين على حقائب الوزارات ومناصب في مجلس الشورى.

ويعود سبب استمرار قوة الضباط أكثر من أي جماعة أخرى إلى عوامل عدة أهمها[4]:

---

[1] مايسة الجمل، **مرجع سابق**، ص 153,

[2] احمد زايد، النخب **السياسية والاجتماعية: مدخل نظري مع إشارة خاصة لتشكلها في مصر**، في: النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر، مركز البحوث العربية والإفريقية، 2005، ص 52، 53.

[3] - احمد زايد، **مرجع سابق**، ص 56.

[4] - احمد زايد، **مرجع سابق**، ص 56.

1. انتماء رئيس الدولة إلى الجماعة العسكرية، مما يجعله جزءًا من مؤسسة الرئاسة التي تتألف من خلفية عسكرية. وبالتالي، تكون مؤسسة القوات المسلحة الأقرب لمؤسسة الرئاسة، خاصةً وأن رئيس الجمهورية يجمع بين منصبي الرئاسة وقيادة القوات المسلحة.

2. تعتبر القوات المسلحة أكثر المؤسسات استقلالية، حيث تمتلك ميزانية منفصلة وتسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بناء المرافق وتوفير الطعام وإنتاج الأسلحة. وتتمتع بالكفاءة اللازمة لتكون العنصر الحاسم في إدارة الأزمات.

3. يتوجه المتقاعدون من المؤسسة العسكرية إلى الحياة المدنية بعد التقاعد، حيث يتولون إدارة مؤسسات هامة ويشغلون مناصب حساسة كوكلاء وزارات ورؤساء مجالس. ومنهم من يتجه للقطاع الخاص ويتحول لرجل أعمال.

ب. النخبة الوسيطة (Secondary leaders):

يقصد بها النخب التي تدور في فلك النخب المركزية حيث تبتعد وتقترب من المركز وفقا لمسار النضال السياسي الذي تنخرط فيه، وهنا يقصد بأسلوب النضال "المداهنة" والتي تعني مواكبة الخطاب السياسي والاهتمام بركوب الطريق لا باستقامته، أو أسلوب "المناوئة" والتي تعني المعاندة ورفض الخطاب القائم ونقده وقد يصل إلى رفض الشرعية ومحاولة نزعها، فالممارسات السياسية في مصر حسب رأي احمد زايد تنقسم إلى ممارسات غالبة تهدف إلى المساهمة في إضفاء الشرعية للنظام السياسي، وممارسات مهمشة تحاول نقض هذه الشرعية والتشكيك فيها ومحاولة انتزاعها[1].

1. نخبة رجال الإعمال

بعد التحول الذي طرأ على النظام المصري في فترة السبعينات والذي ترتب عنه التغير الأيديولوجي على مستوى النخبة المركزية، وتبنيها سياسة الانفتاح الاقتصادي والتقليص من دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، والتوجه نحو تحرير السوق وتشجيع تداول رأس المال والمحلي والأجنبي، برزت نخبة رجال الأعمال إلى الصدارة وتراجعت أمامها نخب أخرى، وظهر معها خطابات مساندة لهذه الفئة، وهو سلوك فسر كمحاولة من الدولة لحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها النظام الناصري، وازداد نفوذ هذه النخبة خلال فترة الثمانينات والتسعينات، وأصبحت هي الموجه الرئيسي للاقتصاد خاصة أمام تراجع دور الدولة وتخاذل قوة الجماعات الأخرى، وانعكست هذه القوة بتزايد عدد رجال الأعمال في المجالس

[1]- مرجع نفسه، ص 54

التشريعية حيث ضم البرلمان سنة 1995 إلى سبعة وثلاثين، إلى جانب تبنيها خطاب ليبرالي عن طريق تنظيمات جمعيات رجال الأعمال[1].

إلا أن هذا لا ينكر وجود علاقات مصالح جمعت بين النخبة الحاكمة والنخبة الاقتصادية، فتاريخياً تشير العلاقات غير الرسمية بين رجال الأعمال والنخبة السياسية في مصر إلى وجود صلات وثيقة وتعاون بينهما. ففي فترة السادات، يُشار إلى رجال الأعمال مثل عثمان أحمد عثمان وسيد مرعي كأشخاص بارزين في الساحة السياسية المصرية. فعثمان، على سبيل المثال، كان يتمتع بعلاقات وثيقة مع الدوائر النخبوية حتى في عهد عبد الناصر وبرز كأكثر شخصية ذات نفوذ في عهد السادات، وكانت له صلات في جهاز المخابرات المصرية في الخليج، كما أقام علاقات مع جماعة الإخوان التي هربت من مصر إلى السعودية. وبفضل هذه العلاقة استطاع أن يخدم السادات في زمن لاحق، بدأ عثمان نشاطه في قطاع الأعمال في الأربعينيات وأسس شركة "المقاولون العرب"، التي استفادت من إجراءات التمصير التي تم تنفيذها بعد العام 1956، وتمكنت الشركة من الحصول على عقد بناء السد العالي في عام 1958. وفي عام 1971، قدم عثمان خدمة سياسية للسادات عندما اندلعت المظاهرات الطلابية، حيث قام بالتواصل مع عناصر من الإخوان المسلمين في محاولة لتشكيل تحالف ضد العناصر اليسارية في الجامعات. وعلى الرغم من نجاح هذا التحالف مؤقتًا، إلا أنه لم يدم طويلاً، فصفقته مع الجماعات الإسلامية ارتدت الى قتله في النهاية[2]

في سنة 1973 تحصل على أول منصب وزاري له، وفي سنة 1976 تولى رئاسة المجموعة البرلمانية لمحافظة الاسماعلية داخل مجلس الشعب، كما تولى منصب رئيس نقابة المهندسين سنة 1978، وسمحت علاقته المقربة من السادات التي وصلت لمرحلة المصاهرة (زواج ابن عثمان من بنت السادات)، وتوافق اتجاهاتهما من التأثير في بعض السياسات العامة في إطار التوجهات العامة للسادات.

أما في عهد مبارك خلال فترة التسعينات، كانت الشركات الكبرى معتمدة على الدولة لجني الأرباح، وافتقد القطاع الخاص إلى تمثيل سياسي في أوساط السلطة، فكل مفاتيح المؤسسات غير رسمية كانت تابعة لحاشية الرئيس حيث كانت تتكون من بيروقراطيين قادمين من خلفيات عسكرية وأمنية مدنية واستخبارية، ولم يكن هناك إلا حيز ضئيل من رجال الأعمال المستقلين، إلى غاية 2004 حين عين احمد نظيف رئيسا للوزراء في حكومة تشكلت أساسا من رجال أعمال وتكنوقراط من ميول نيوليبرالية وبذلك تم منح وزارة التجارة والصناعة الى قطب من أقطاب القطاع الخاص، المهندس رشيد محمد رشيد رئيس يونيليفر ميدل ايست، وبالمثل تم تعيين أمين أباظة، صاحب إحدى أكبر شركات تجارة المحاصيل في مصر، كوزير

[1] -Zaki Moheb, **Egyptian Business Elites: Their Visions & Investment Behavior,** EGYPT: Dar El Kutub, 1999, p 80-134.

[2]- مايسة الجمل، **مرجع سابق**، ص 198.

للزراعة. وحاتم الجبلي، الذي يحمل أسهماً ويدير عددًا من المستشفيات والمختبرات الخاصة، كوزير للصحة. تقريبًا، كان جميع هؤلاء الوزراء الجدد رؤساء شركات تملكها عائلات أعمال في المجالات التي تغطيها الوزارات التي تم تعيينهم فيها[1].

في الوقت نفسه، ازدادت أهمية رجال الأعمال في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في ذلك الحين، وعملوا على تبني أجندات تدعم توسع القطاع الخاص في البرلمان. وكان من بين الشخصيات البارزة، على الرغم من سمعته السيئة، أحمد عز، رجل أعمال في قطاع الحديد والصلب، الذي أصبح شخصية مركزية في الحزب الحاكم ورئيساً لجنة الموازنة في البرلمان. وبعد الانتخابات التي جرت في عام 2000 و2005 و2010، انضم عدد متزايد من رجال الأعمال إلى الحزب الوطني الديمقراطي. وبهذا الشكل، بدأت تظهر شخصيات القطاع الخاص بوضوح أكبر وتعبر عن مواقفها في نظام حكم مبارك، حيث تحول الحزب الوطني الديمقراطي لخدمة مصالح هذه الطبقة البورجوازية الصاعدة[2].

وتميزت الفترة الممتدة من 2004–2011 بظاهرة زواج غير مقدس بين المال والسلطة السياسية في مصر، مع زيادة تأثير رجال الأعمال على قرارات الدولة وترقية مصالحهم الشخصية، خاصةً لأولئك الذين لديهم ارتباطات سياسية. الأمر الذي يساعد على فهم السبب وراء تسارع عمليات خصخصة الشركات العامة بعد عام 2004، وتحرير حركة التجارة، وتخفيف القيود على القطاعات التي تسيطر عليها الدولة وشركاتها التابعة. وكان أحمد عز يعد مثالًا صارخا لهذه التحولات، حيث قام بتعديل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار في عام 2007 لصالح شركته التي كانت تحتكر 61٪ من سوق الحديد والصلب، ولم يكن هو الوحيد الذي قام بهذه الممارسات، حيث استفاد كل رجال الأعمال الذين كانت تربطهم علاقات مع عائلة مبارك. وفي الفترة الأخيرة من حكم مبارك، كان هناك ارتباط وثيق بين رجال الأعمال الكبار والنخبة البيروقراطية في مصر. تسببت هذه العلاقة في برز فكرة التوريث على الساحة وتمهيد الطريق لجمال مبارك لخلافة والده في منصب الرئاسة. كانت هناك مصالح مشتركة في تعزيز الحرية الاقتصادية وإزالة القيود عن الاقتصاد. ومع ذلك، كان رجال الأعمال يسعون أيضًا للحصول على الحماية السياسية والوصول غير المتكافئ إلى الأصول وحصص السوق. بالإضافة إلى ذلك، أدت مسألة التوريث إلى توترات داخل الطبقة الحاكمة، حيث بدا أن دائرة رجال الأعمال المقربين من جمال مبارك يتنافسون مع جماعات نافذة أخرى، خاصةً تلك المتمثلة في الهيئات العسكرية والبيروقراطية المدنية. وقد نشأ منافسة حادة للوصول إلى الأصول التي تمتلكها الدولة، وخلافات بشأن نطاق ووتيرة عمليات الخصخصة والتحرير[3].

[1]- عمرو عادلي، **أكبر من ان تسقط: الشركات الكبرى المصرية بعد ثورة 2011**، لبنان: مركز كارنيغي للسلام الدولي، 2017، ص 16.
[2]- عمرو عادلي، **مرجع سابق**، ص 17.
[3] - عمرو عادلي، **مرجع سابق**، ص 17.

ومع ثورة يناير، وبعد القضاء على مشروع التوريث، تراجع دور رجال الأعمال في الساحة السياسية، وانتقل مركز الثقل السياسي إلى الجيش وتم إقصاء الشركات الخاصة الكبرى، مع الإبقاء على رجال أعمال وشركات مرتبطة بالجيش. وبشكل عام فان توجهات هذه النخبة مرتبط بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، بحيث تتكيف حسب متطلبات التغيير، تتميز بكونها آنية تظهر في مواسم معينة، وليست تراكمية، ففي 2011، بمجرد أن أثيرت قضية انهيار السلطة، اتجه العديد من رجال الأعمال نحو إقامة علاقات مع جماعة الإخوان المسلمين، رغم عدم امتلاكهم أي توجه إسلامي. فغايات هذه النخبة تتغير وتتلون مع المرحلة المعاشة، حيث اعتمدت في مرحلة الانفتاح الاقتصادي على تحقيق الربح، ثم حاولت في مرحلة الخصخصة الاستحواذ على الأملاك. ولم ينجحوا في تمثيل الطبقة الرأسمالية بشكل فعّال. وحتى عندما نشأت الفرص للانفتاح الاقتصادي، استخدموا التحالفات مع السلطة كوسيلة لحماية مشاريعهم[1].

2. الجهاز البيروقراطي:

يعتبر الجهاز البيروقراطي من ركائز نظام الحكم في مصر، ويعود امتداده لفترة حكم محمد علي، وظل مرافقا للنظام المصري إلى يومنا هذا، اتبعت حكومة الثورة طابع البيروقراطية الأمنية التي كان لها دورا كبيرا ف التأثير على نشاطات الدولة، فنزيه الأيوبي اعتبر الجهاز البيروقراطي الضخم أهم مخرجات ثورة يوليو، هذا الجهاز الذي استطاع توليد طبقة جديدة من المديرين والتكنوقراط (مدنيين وعسكريين)، ما لبث أن يتحول في ظل الظروف السياسية والاجتماعية السائدة إلى نخبة متميزة استطاعت الحصول على مكانة مرموقة وتأثير واضح في المجتمع، فأي مراقب للشأن المصري يلاحظ ظاهرة تضخم وتعقد جهازها البيروقراطي الذي يضم هياكل تنظيمية متعددة ومتنوعة، فبعد 1953 شهدت مصر تحولات طبقية أدت إلى استبدال الطبقة القديمة المالكة للأراضي بنخبة رسمية منحدرة من الطبقة الوسطى والمتكونة من التكنوقراط والمديرين والضباط وصارت هذه الفئة هي المتحكمة بشؤون القطاع العام الجديد خاصة في المجال الاقتصادي[2].

فظهور النخبة التكنوقراطية ما هو إلا مظهر من مظاهر "التبرقط" الشامل للمنظمات والأنشطة السياسية، كما أن عملية التبرقط لم تقتصر فقط على المثقفين والمهنيين بل امتدت لتشمل مختلف مكونات وعناصر النظام السياسي بما في ذلك الجيش، فالمؤسسة العسكرية تعتبر من أبرز المنظمات البيروقراطية وأكثرها هرمية. فالبيروقراطيون عسكريون كانوا أو مدنيون يتعاملون مع السياسية معاملة بيروقراطية، حيث يرونها عملية تنظيمية رشيدة لابد من أن تدار بالشكل الذي يمنع تضييع الوقت حول مسألة اختلافات الفكر

[1]- عربي بومدين، **مرجع سابق**، ص 165، 166.
[2]- نزيه الايوبي، **مرجع سابق**، ص 104، 105.

وتباين المصالح فهم يميلون إلى التوجيه الفني والتقني، وعلى هذا الأساس قام العسكر في مصر بتحويل النظام السياسي إلى "دولة إدارية" تطورت مع الزمن لتأخذ المزيد من ملامح "الدولة التكنوقراطية"[1].

فمنذ حوالي 200 عام، تمكنت البيروقراطية في مصر من بناء هيكل سيطرتها وفرض قواعدها. وتعتبر هاته الأخيرة أداة فعالة للسيطرة الاجتماعية والتحكم في قوى المجتمع وتحديد دينامياته وحدود تحركاته. بشكل عام، يمكن القول إنها ساهمت في توطيد السلطة السياسية والعسكرية في البلاد. ومن الصعب مناقشة مسألة التغيير والانتقال الديمقراطي دون إعادة هيكلة الأطر البيروقراطية التي تنظم الحكم[2].

والواقع يكمن في أن طبيعة النخبة البيروقراطية المعززة بتقاليد السلطة المركزية، تعد مصدرًا رئيسيًا لتنفيذ السياسات في جميع المراحل والظروف التي مرت بها مصر منذ عام 1952م. فالالتزام البيروقراطي لا يزال يسيطر على الساحة، وخدمة هدف البقاء في المناصب العليا هي الهدف الأساسي للمسؤول البيروقراطي. وهذا يؤدي إلى تكوين ارتباط مصلحي ومنفعي بين مكونات النظام، مما يجعل النخبة البيروقراطية مستقلة تمامًا عن عملية صنع السياسات. ومن هنا يتحول البيروقراطي إلى أداة رئيسية في يد السياسي، حيث يستخدمه لتحقيق أهدافه، وعادةً ما تتجذر البيروقراطية في مؤسسات الدولة حتى تصبح آلة في يد الحاكم وتمتد آثارها إلى المجتمع بأكمله، وحتى إلى الحاكم نفسه[3].

من خلال ما سبق عرضه، يمكن استنتاج أن النخبة البيروقراطية تعمل كحليفة للسلطة وتعتبر أداة في يد النخبة الحاكمة، فإذا كانت عملية صنع السياسة العامة تتم على مستوى النخبة الحاكمة، فان مرحلة تنفيذها تتم على مستوى الجهاز البيروقراطي المطلع على الأحكام والقوانين واللوائح التنظيمية، والذي يتمتع بالمهارة الفنية اللازمة، ويبقى العامل الرئيسي الذي يحرك هذه السلوكيات هو خدمة المصالح المتنوعة.وبالتالي، لا يوجد مانع من أن يكون الجهاز البيروقراطي في خدمة السلطة طالما يضمن البقاء على قمة التسلسل الهرمي للجهاز الإداري.

3. النخبة الدينية:

يقصد بها النخبة السياسية التي تنادي بالمنهج الإسلامي كمصدر للحكم وتأتي جماعة الإخوان المسلمين في قلب هذه النخبة، والتي تتميز بعلاقتها الصراعية مع النخبة العسكرية، فلطالما تحسبت النخبة العسكرية من هذه الجماعة وعملت على إبعادها من الوصول إلى السلطة أو المشاركة في صنع القرار[4].

---

[1] نزيه الايوبي، **مرجع سابق**، ص 105، 106.
[2] عربي بومدين، **مرجع سابق**، ص 164.
[3] - **المرجع نفسه.**
[4] - محمد نور البصراتي، دور النخبة السياسية في إعادة هيكلة النظام: مصر نموذجا (2010-2014)، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 13، العدد 03، جويلية 2017، https://platform.almanhal.com/Reader/2/107561 تاريخ التصفح: 17-06-2023.

حيث تُعَدّ جماعة الإخوان المسلمين إحدى الحركات الرئيسية المعارضة للأنظمة السياسية في مصر. إلى جانب كونها من بين أهم الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وأوسعها انتشارًا في العالم العربي ودول العالم الإسلامي وامتدت لتصل إلى أوساط الجاليات الإسلامية في الغرب.

تأسست جماعة الإخوان المسلمين في مارس 1928 في الإسماعيلية على يد الشيخ حسن البنا، ثم انتقلت إلى القاهرة وانتشرت في مصر والمناطق العربية والإسلامية. تركزت فلسفتها على تحقيق إصلاح شامل في المجتمع الإسلامي من خلال تنمية الفرد والأسرة والمجتمع، ثم بناء حكومة وفقًا للأسس الحضارية للإسلام. بدأت تجربة العمل السياسي خلال مرحلة كفاحها لرفع سيطرة الاستعمار الإنجليزي عن مصر. ولعب الإخوان دورًا داعمًا لانقلاب الضباط الأحرار في عام 1952 وتعاونوا مع الحكومة الجديدة، ولكن سرعان ما توترت العلاقة بينهما. خاصة بعد فشل محاولة اغتيال الرئيس المصري جمال عبد الناصر في عام 1954، أين تم حظر الجماعة واعتقال آلاف أعضائها وتعرضهم للتعذيب. ومع ذلك، استمرت الجماعة في التوسع سرًا. وأدى هذا الصراع بين الجماعة والسلطة المصرية إلى تحول هام في فكر الإخوان، والذي كان واضحًا في كتابات سيد قطب، أحد أعضاء الجماعة ومفكريها المشهورين[1].

بعد تولي الرئيس المصري الراحل أنور السادات السلطة في عام 1970، أُطلق سراح جميع معتقلي الحركة، وأعيد فتح مقرها واستمرت في العمل، لكن دون غطاء قانوني وبقيت على هذه الحال حتى بداية عهد مبارك. كانت علاقة الجماعة مع نظام حسني مبارك سيئة ومتوترة في أغلب فتراتها، ولكن الجماعة استمرت في وجودها العلني ومواصلة عملها كما كانت في عهد أنور السادات.

شهدت العشرية الأولى من حكم مبارك فتحًا جزئيًا تجاه الجماعة، حيث سعت الجماعة لمزيد من التوسع والتمدد، وشاركت لأول مرة في الانتخابات البرلمانية في عام 1984، ومن ثم شاركت أيضًا في انتخابات 1987 البرلمانية، مع منتصف التسعينيات، أعاد مبارك اعتقال أعضاء الجماعة وأحال العشرات منهم إلى محاكم عسكرية بتهمة الانتماء لتنظيم غير مرخص. ولم تمنع المطاردات والمضايقات وعدم الترخيص السياسي الجماعة من المشاركة في الانتخابات البرلمانية، حيث حصلت على 88 مقعدًا برلمانيًا في انتخابات 2005، أي ما يعادل 20٪ من المقاعد. ولكن الجماعة لم تحصل على أي مقعد في انتخابات 2010، واعتبر عدم نزاهة هذه الانتخابات أحد أسباب ثورة يناير 2011.[2]

[1]- بي بي سي نيوز، نبذة عن الإخوان المسلمين في مصر، تاريخ النشر: 6-07-2013، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130706_ikhwan_profile تاريخ التصفح: 17-06-2023.

[2]- الجزيرة، **الإخوان المسلمون**، تاريخ النشر 11-11-2014، https://bit.ly/3sVCxYc تاريخ التصفح: 17-06-2023.

بعد ثورة 25 يناير 2011 حصلت عدة تغييرات على بنية هذه النخبة حيث توسعت لتشمل الجماعات السلفية والجماعة الإسلامية اللتان كانتا ممنوعتان من ممارسة أي نشاط سياسي قبل 2011[1].

وفي أول تشريعيات بعد الثورة فاز الإخوان المسلمون بنحو 40% من مقاعد مجلس الشعب وشكلوا أكثرية برلمانية للمرة الأولى في تاريخهم، إلا أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت حكما في 14 يونيو/حزيران 2012 بعدم دستورية قانون الانتخابات، أعقبه قيام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل مجلس الشعب بالكامل، وفي انتخابات مجلس الشورى فاز الإخوان بنحو 60% من مقاعده، وانتخب القيادي بالجماعة أحمد فهمي رئيسا له، وتميزت العلاقة بين الإخوان والمجلس العسكري بالتوتر وتراوحت بين الجذب والشد، وأثناء مرحلة الانتخابات الرئاسية رشح الإخوان اثنين من أعضاءها –محمد مرسي وخيرت شاطر– تحسبا لمنع الشاطر من الخوض في السباق الانتخابي، وهو الأمر الذي حدث فعلا، حيث شارك رئيس حزب الحرية والعدالة، محمد مرسي، في انتخابات الرئاسة ضد 12 مرشحًا آخرين، وتصدرت حملته الجولة الأولى من الانتخابات[2].

وفي 30 يونيو 2012، أُنتخب مرسي رئيسا للجمهورية المصرية، ليصبح أول رئيس مدني منتخب في البلاد ومن تيار إسلامي بنسبة 51.73 % صوتًا نتيجة الإرادة الحرة للشعب، لكن لم يلبث طويلا حتى تعرض لردود فعل تدعي بأنه لا يستطيع توفير الديمقراطية المطلوبة خاصة أولئك الذين دافعوا عن إدارة مبارك، ونتيجة لفيض من ردود الفعل تُركت إدارة مرسي في موقف صعب أمام المجتمع الدولي، وأسفرت التطورات عن انقلاب عسكري، وأطيح بإدارة مرسي بعد مرور عام على توليه الحكم[3]، حيث نُظِّمت مظاهرات من قبل قوى معارضة تطالب بتنحيه. وفي أعقاب هذه المظاهرات، قام وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بانقلاب عسكري، أطاح فيه بمرسي وعطل العمل بالدستور المصري لعام 2012 وحل مجلس الشورى. بعد الانقلاب العسكري، تعرضت جماعة الإخوان المسلمين لحملة أمنية عنيفة، حيث تم اعتقال معظم قادتها، بالإضافة إلى الآلاف من أعضاء الجماعة والحزب، وتعرضوا لاضطهاد شديد، حيث قتل الآلاف من أعضاءها، خاصة خلال مجزرة فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة، وعلاوة على ذلك أعلن المجلس الوزاري في 25 ديسمبر 2013 المصري المؤقت تصنيف جماعة الإخوان المسلمين بأنها "جماعة إرهابية"، وتمت مصادرة أموالها وإغلاق مقرها[4].

---

[1]- محمد نور البصراني، **دور النخبة السياسية في إعادة هيكلة النظام: مصر نموذجا (2010-2014)**، https://platform.almanhal.com/Reader/2/107561 تاريخ التصفح: 17-06-2023.

[2] - Houssem Darwish, **Survival, Triumph and Fall: The Political Transformation of the Muslim Brotherhood in Egypt,** London: Palgrave Macmillan, 2014, pp108,109.

[3]- إنسان للدراسات الإعلامية، تأثير الإخوان المسلمين على مستقبل مصر، قراءة فكرية، تاريخ النشر: 14-02-2023، **https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611** تاريخ التصفح: 17-06-2023.

[4]- الجزيرة، **الاخوان المسلمون، موقع سابق**.

من خلال ما تقدم، يمكن الاستنتاج أن نخبة التيار الإسلامي اعتمدت خطاب المناوئة ورفضت الخطاب السياسي القائم، وحاولت بناء نهج خاص يستند إلى قيمها الإسلامية. مشكلةً بذلك العنصر الأكثر خطرًا ومنافسة للسلطة وقوة معارضة بارزة، فعلى الرغم من سياسة الحظر التي تم تطبيقها ضدهم، إلا أنهم نجحوا في الاستمرار واثبات وجودهم من خلال نشاطهم السري المتواصل والذي اعتمدوه منذ بداية تشكلهم، الأمر الذي يعكس خبرتهم في النشاط السياسي، ناهيك عن عمرها التأسيسي الذي يفوق العمر التأسيسي للضباط الأحرار بسنوات، فقد استطاعت الجماعة بعد غياب طويل عن ساحة المنافسة إثبات جدارتها في أول سباق رئاسي لها، الذي تُوج بالقمع من قبل العسكر ومنعها من مواصلة المشوار، وهذا أن دل على شيء فهو يدل على صحة الطرح المتعلق بقوة المؤسسة العسكرية ودورها البارز في ممارسة السلطة من جهة، والخوف الدائم من التيار الإسلامي من جهة أخرى، فصعود الإسلاميين إلى الحكم قد يؤدي لا محالة إلى دورة إنتاجية لنخب جديدة بدلا من دوران نفس النخبة القديمة وبالتالي إقصاء المجموعة القديمة وإلغاء الزبائنية السياسية.

وعلى العموم يمكن القول ان النخبة السياسية المصرية تأخذ أربعة أبعاد رئيسية:

- بعد سياسي تجسده مؤسسة الرئاسة بمكوناتها.
- بعد عسكري تجسده مؤسسة الجيش.
- بعد إسلامي تجسده جماعة الإخوان المسلمين والتي تأخذ شكل النخبة المضادة.
- بعد اقتصادي يجسده رجال الأعمال.

وبعد عرض تركيبة النخبة الحاكمة في مصر والجزائر والمقارنة بينهما تم استنتاج اهم نقاط التشابه والاختلاف بينهما وتحديدها على النحو التالي:

جدول رقم (4) يوضح اهم الاختلافات والتشابهات لتركيبة النخبة الحاكمة في مصر والجزائر

نوع النخبة	التشابهات	الاختلافات
نخبة رجال الأعمال	**التأثير السياسي:** في الجزائر ومصر، يظهر تأثير رجال الأعمال في السياسة بشكل واضح. يحتلون مواقع قيادية في الحكومة والبرلمان، مما يمكنهم	**بداية الظهور والتأثير:** في الجزائر، بدأ دور البرجوازية يظهر خلال حرب التحرير، بينما في مصر، زادتأثير رجال الأعمال بشكل كبير بعد التحول في فترة السبعينات والثمانينات.

	من التأثير على صنع القرار وتشكيل السياسات الاقتصادية. **الارتباط بين الأعمال والسياسة:** يعكس الوصف لكل من البلدين وجود علاقة وثيقة بين النخبة الحاكمة ورجال الأعمال. يشير ذلك إلى أن الثروة والنجاح الاقتصادي يمكن أن يكونان نتيجة للعلاقات السياسية. **الاستحواذ على الثروة:** في الجزائر ومصر، يظهر أن نسبة قليلة من رجال الأعمال تسيطر على نسبة كبيرة من الثروة الوطنية، مما يسهم في تشكيل فجوة كبيرة بين الأقلية الثرية والأغلبية الفقيرة. **المصالح:** في الجزائر ومصر تسعى نخبة رجال الأعمال الى تحقيق مصالحها الخاصة وتغيير توجهاتها أينما وجدت مصلحتها مع استغلال فترات الأزمات السياسية في تجميع الثروة.	**مصادر الثروة:** رجال الأعمال في الجزائر يعتمدون على استغلال المال العام لتحقيقثرواتهم، بينما يتنوع مصدر ثروة رجال الأعمال في مصر بين الاستثمار بواسطةالموارد الذاتية واستغلال المال العام من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق والاستفادة من فرص الاستثمار وسياسة الخصخصة من خلال العلاقات الشخصية مع أعضاء النخبة الحاكمة خاصة في عهد مبارك. **البيئة الاقتصادية والتنظيمية:** في مصر، شهدت فترة ما بعد النظام الناصري إصلاحات اقتصادية وتحريرًا اقتصاديًا أكبر، مما أدى إلى زيادة دور القطاع الخاص. في الجزائر، قد تكون البيئة التنظيمية أقل تحرراً بالنسبة لرجال الأعمال، فقد استمر تأثير النظام الريعي لفترة طويلة. **الفكر الاقتصادي:** نخبة رجال الأعمال في الجزائر لا تمتلك خلفية برجوازية أو ارستقراطية، وأغلبهم لم يكون ثرواتهم بجهودهم الذاتية فهؤلاء رجال الأعمال لا يملكون قيمًا أو ثقافة رأسمالية تتعلق بالاستثمار والإنتاجية في حين يظهر أن هناك تنوعًا في خلفيات رجال الأعمال في مصر، حيث يمثلون مختلف القطاعات ويتبعون خططاً اقتصادية متنوعة.

النخبة البيروقراطية والتكنوقراطية	**من حيث التأثير:** في كلتا البلدين تلعب دورًا هامًا في تصميم القرارات السياسية وتنفيذها، ومن أعضائها من يتولى مناصب سياسية سامية. **من حيث التنظيم:** في كلتا البلدين تخضع هذه النخبة الى الهرمية في التنظيم والعمل متأثرة بنموذج المؤسسة العسكرية. **من حيث الأهداف:** تسعى هذه النخبة الى خدمة هدف البقاء في الحكم وتولي مناصب عليا وضمان البقاء على قمة التسلسل الهرمي للجهاز الإداري.	**من حيث النشأة والتاريخ:** في مصر: يعود تاريخ النخبة البيروقراطية والتكنوقراطية في مصر إلى حقبة حكم محمد علي في القرن التاسع عشر. شهدت تطورًا هامًا بعد ثورة يوليو في 1952، حيث أصبح لها دور أساسي في توجيه السياسات.وتحولت نحو اتباع نموذج البيروقراطي الأمني حيث قام العسكر بتحويل النظام السياسي الى "دولة إدارية" يتحكم فيها من خلال النخبة البيروقراطية والتكنوقراطية. بينما في الجزائر، تكونت بعد الاستقلال متأثرة بالجهاز الإداري المعقد الموروث من الاستعمار. **من حيث التعاون والصراع:** مصر: النخبة تعمل بشكل تعاوني مع السلطة لتحقيق مصالح متبادلة، وتستند إلى تفاعل مستمر يخدم مصلحة النخبة والنظام. الجزائر: النخبة في الجزائر قد تتنازع وتتحالف مع الأطراف المختلفة داخل النظام وتحسن استغلال الفرص لتعزيز مكانتها دون التصادم المباشر مع منافسيها. **التأثير على الحكم:** مصر: النخبة تشكل جزءًا محوريًا في تنفيذ السياسات وضمان استمرار النظام الحاكم من خلال توطيد مركزية الحكم والسلطة العسكرية بحيث تعتبر أداة يستخدمها السياسي والعسكري لتنفيذ السياسات مقابل ضمان بقائهم في المناصب العليا.

		الجزائر: النخبة لديها تأثير ملموس على صنع القرار وتنفيذه، وتلعب دورًا مهمًا في تحديد مسارات السياسة والاقتصاد في البلاد، تعتبر هذه النخبة مستقلة ومنفصلة ومنافسة للنخبة السياسية والعسكرية، ولها القدرة على الهيمنة الا انها فضلت ان تتفاعل مع السلطة بطريقة تحافظ فيها على مصالحها، فهي نخبة منقسمة تبعًا للمصالح الاقتصادية والسياسية المتعارضة للأجنحة المختلفة في النخبة الحاكمة. فتجد بعضهم يتحالف مع السياسيين وبعضهم مع العسكريين والبعض الآخر مع رجال المال والأعمال.
النخبة السياسية	النخبة السياسية في كل من مصر والجزائر تتسم بتنوعها وتفاعلها المعقد، حيث يلعب التحالف بين السياسيين والعسكريين دورًا حيويًا في تشكيل الحكم واتخاذ القرارات. الصراعات بين السياسيين والعسكريين في البلدين نسبية، حيث يحتاج كل جناح إلى الآخر لضمان استمراره في السلطة.	**النقطة المركزية للسلطة:** مصر: تركز السلطة حول مؤسسة الرئاسة، حيث يحتل رئيس الجمهورية مكانة مهمة ويتمتع بصلاحيات واسعة، مما يجعل النخبة السياسية تتركز حول هذه المؤسسة. *الجزائر:* السلطة في الجزائر تنقسم بين العسكريين والسياسيين، وتتمثل واجهتها المدنية في رئاسة الجمهورية ووزارتها. **الخلفية الفكرية:** مصر: تتميز النخبة التنفيذية بالتعليم العالي والخبرات المهنية، حيث يشكل أعضاؤها قادة بتخصصات هندسية، اقتصادية، قانونية، وإدارية، مما يعكس تداخلًا بين النخبة السياسية والعلمية. *الجزائر:* يبرز السياسيون والعسكريون في النخبة

		بكفاءة عالية، وتتشابك خلفياتهم السياسية والعسكرية، مما يجعل الحدود بينهما غير واضحة. **الصراعات والتحالفات:** في مصر، يتسم التفاعل داخل النخبة السياسية بالتعاون مع السلطة، حيث يتجلى التناغم والتفاهم بين العسكريين والسياسيين. يشكلون تحالفًا يلتف حول مؤسسة الرئاسة والحزب الحاكم، مما يعزز استقرار النظام وتحقيق الأهداف المشتركة. أما في الجزائر، تظهر صراعات على السلطة بين العسكريين والسياسيين. ومع ذلك، يسود التفاعل والتعاون بين هاتين الفئتين نتيجة لتبادل الدعم السياسي والعسكري. يظهر أن هناك تفاهمًا استراتيجيًا يمنع وجود انفصال كامل بين السياسيين والعسكريين، مما يسهم في تحقيق استقرار النظام وتحقيق كل طرف لمصالحه.
النخبة العسكرية	يشترك النظامين المصري والجزائري في خاصية قوة النخبة العسكرية وتفوقها في مختلف مراحل التطور التي مر بها البلدين، حيث يتمثل الجيش الجزائري في القوة التي خلقت الدولة، مما منحها تفوقًا في صناعة القرار والسيطرة على السلطة. وقد امتزجت العناصر السياسية والعسكرية بشكل فعّال،	

	حيث شكل ذلك تجانسًا بين العسكريين والسياسيين. على الجانب الآخر، كانت مصر تشهد تواجدًا مستمرًا للعسكر في الحياة السياسية، حيث تمتلك مؤسسة الجيش قوة ومكانة بارزة. ورغم التحولات في الهياكل الحكومية وظهور عناصر غير عسكرية، فإن العسكريين استمروا في التأثير وحافظوا على مكانتهم في صناعة القرار والسيطرة على السلطة، واستمرار قوة العسكر يرجع جزئيًا إلى تاريخهم في البناء الوطني ودورهم الرئيسي في تحقيق الاستقرار والأمن.	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

يوضح الجدول أعلاه تصنيفات النخبة المصرية والجزائرية المؤثرة في دائرة الحكم، وأوجه التشابه والاختلاف بينها من خلال استعراض زاوية المقارنة التي تم اعتمادها لتحديد التشابهات والاختلافات.

خلاصة واستنتاجات

مرت عملية بناء الدولة في مصر والجزائر بمسار طويل ومعقد، حيث تأثرت البنية السياسية والاجتماعية لكل من هاتين الدولتين بمجموعة متنوعة من العوامل منذ فترة الاستعمار وحتى الحركات الوطنية، ومن التحديات الاقتصادية إلى التنوع الثقافي والديني، ولعبت هذه العوامل دورًا حاسمًا في رسم الشكل الحالي لكل دولة. بواسطة تحليل هذه العوامل وروابطها، يمكن فهم تطور الدولتين والمسار الذي اعتمداه للوصول إلى الوضع الحالي في مصر والجزائر. يتميز النظامين السياسين بسيطرة العقل السياسي والثنائية (العسكري–سياسي) عليه. وترافق هذه السيطرة رغبة قوية في السيطرة على كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. كما لوحظ وجود نخبة سياسية بارزة تمثل التيار الديمقراطي وتسعى لإحداث الإصلاح والتحديث في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن هناك نخبة عسكرية تمتلك نفوذًا مشابهًا للسياسيين، وتمارس سلطتها في الكواليس. على الرغم من تصاعد الصراعات بينهما من حين لآخر، إلا أن هناك تكاملًا بينهما نظرًا للمصالح المتبادلة. فالعسكري يحمي وجود السياسي، والسياسي يدعم العسكري ويجسد توجهاته. هذه الثنائية "عسكري–سياسي" تشكل القلب النابض للنخبة الحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، لا تقل أهمية النخبة البيروقراطية والتكنوقراطية عن السياسيين والعسكريين، حيث تعتبر قوة تقنية قادرة على الحفاظ على ديناميات الحكم وتنظيم المجتمع فهي أداة فعالة للسيطرة الاجتماعية والتحكم في قوى المجتمع وتحديد حدود تحركاته هذه النخبة ساهمت في توطيد السلطة السياسية والعسكرية في البلاد. ومن الصعب مناقشة مسألة التغيير والانتقال الديمقراطي بدون إعادة هيكلة الأطر البيروقراطية التي تنظم الحكم. لذا، يبقى التحدي الأساسي هو إحداث تغيير حقيقي يشمل توازن القوى بين النخبة السياسية والعسكرية والبيروقراطية، أما نخبة رجال المال والأعمال فهي عبارة عن جماعة براغماتية تتواجد أين تجد مصلحتها فلا يهمها من يحكم أو كيف يتم الحكم ما دامت مصالحها مضمونة، كما تعكس هذه الجماعة الوجه الثاني للنخبة الحاكمة وتلاعباتها بالمال العام وتجميع الثروة.

ومن بين أهم الاستنتاجات التي يمكن تسجيلها من هذا الفصل:

1. الاستعمار: يمكن أن تكون إحدى العوامل الرئيسية التي أثرت على تشكيل الدولتين هي فترة الاستعمار. فمصر كانت تحت الحكم البريطاني والجزائر تحت الحكم الفرنسي لفترة طويلة. هذا التأثير الاستعماري شكل البنية السياسية والاجتماعية للدولتين وترك أثرًا عميقًا.
2. الحركات الوطنية: ظهرت حركات وطنية في كل من مصر والجزائر، وكانت لها دور كبير في عملية بناء الدولة. هذه الحركات سعت إلى الاستقلال والتحرر من الاستعمار والسعي نحو الحكم الذاتي وتأسيس هوية وطنية قوية.

3. العوامل الاقتصادية: العوامل الاقتصادية تلعب دورًا هامًا في تشكيل الدولة. تأثرت مصر والجزائر بتحديات النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة، وهذا يؤثر بدوره على التوزيع الاجتماعي والهيكل الاجتماعي في البلدين.
4. التنوع الثقافي: مصر والجزائر تتمتعان بتنوع ثقافي كبير. يتطلب إدارة هذا التنوع التوازن والتفاهم بين مختلف المجموعات العرقية والثقافية والدينية في البلدين.
5. حالة الصراع التي تنشأ بين الفواعل المكونة للنخبة الحاكمة في مصر والجزائر مصدرها التناقضات والاختلافات في أنماط التنشئة الاجتماعية والتعليمية والسياسية حيث تجد منهم الوطنيين، القوميين، اللائكيين، الإسلاميين، ليبراليين، اشتراكيين...الخ الأمر الذي يعرقل من بناء رؤية مشتركة للقضايا، مما يؤدي إلى الانقسامات والصراعات.
6. هناك تشابه في تركيبة النخبة المسيطرة على الساحة السياسية وصنع القرار في مصر والجزائر.

الفصل الرابع

الآفاق المستقبلية للنخبة السياسية والإصلاح السياسي في المنطقة العربية

الفصل الرابع: الآفاق المستقبلية للنخبة السياسية والإصلاح السياسي في المنطقة العربية بعد 2011.

ان مسألة الإصلاح السياسي في الوطن العربي ليست جديدة على الإطلاق، حيث بعود تداول هذه القضية إلى السبعينات القرن الماضي حينما بدأت الدول العربية، وخاصة تلك التي استعادت استقلالها بعد فترات الاستعمار مواجهة صعوبة في تنفيذ برامج تنموية فعّالة. عدا بعض البرامج التقليدية التي تم تنفيذها استنادًا إلى توصيات المؤسسات الدولية المتعلقة بالتوجه صوب الاقتصاد المفتوح، فقد كان هناك نقص حاد في الرؤى الواضحة للإصلاح واستمرت حالة الانغلاق السياسي والاقتصادي والتدهور الاجتماعي إلى غاية الثمانينات. بدأت الأزمات العربية تتفاقم بسبب فشل السياسات في مواجهة مطالب الشعوب. واندلعت ثورات الخبز في العديد من الدول العربية، وعلى الرغم من ذلك، نجحت السلطات في السيطرة على هذه الحركات بتنفيذ تعديلات محدودة في السياسة الاقتصادية، والسماح بهامش من النشاط السياسي مما أتاح لنشاط المعارضة المحظور فرصة للظهور.

وصوب الانتقال إلى التسعينات، عادت الأزمة للتصاعد بظهور موجة من حركات المد الإسلامي المعارض. الذي تحول في بعض البلدان الى نخب مضادة تنافس النخب الحاكمة على السلطة، ومع دخول الألفية الجديدة، زادت التحديات بسبب متطلبات العولمة التي تجاوزت حدود الدول الوطنية، الى جانب تأثر المنطقة بأحداث هجمات 11 سبتمبر والحرب الأمريكية ضد العراق، لتصبح المنطقة العربية ككل تخضع لمنطق مقاربة مكافحة الإرهاب النابع من المنطقة، الى جانب تأثرها بمبادرات دولية تعنى بالإصلاح السياسي والديمقراطي كجزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير. استمر الوضع العربي في التدهور، مع تصاعد موجات الحراك السياسي والاحتجاجات. فظهرت منظمات دفاع عن حقوق الإنسان ونخب فكرية وسياسية تطالب بالانفتاح السياسي ومكافحة الفساد. هذا الوعي المجتمعي أدى في النهاية إلى حركة سياسية شعبية في السنوات من 2010 إلى 2014، قادت الشعوب العربية إلى تجاوز الاستثناء العربي في التحول الديمقراطي.

وعلى إثر هذا الطرح سيحاول هذا الفصل الكشف عن مسار النخبة الحاكمة في مجال الإصلاح السياسي بعد عام 2011، من خلال تسليط الضوء على تجربتي مصر والجزائر والمقارنة بينهما. بهدف تقديم تصور للأوضاع في العالم العربي من خلال هذين النموذجين، واستنتاج اهم الافاق والتحديات التي تواجهها المنطقة بخصوص هذا الموضوع مع محاولة تقديم بدائل وتوصيات قد تساهم في فهم الوضع بشكل أفضل وتساعد في إرساء سياسات او برامج إصلاحية فعالة تتوافق ومتطلبات وخصوصيات البيئة العربية.

المبحث الأول: منطلقات الإصلاح السياسي في الجزائر ومصر بعد عام 2011

بعد أحداث الربيع العربي، شهدت كل من مصر والجزائر حركة إصلاحية نشطة في مجالات متعددة. كانت هذه الحركة ردًا على الأوضاع الصعبة والضغوط التي واجهت النخب الحاكمة. بالنظر إلى الاضطرابات السياسية وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتزايد الغضب الشعبي، حيث اندلعت احتجاجات شعبية شديدة الحدة تطالب بتغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي نتيجة لتردي الوضع المعيشي في البلدين. كان هذا الضغط الشعبي الهائل هو ما دفع الحكومتين في مصر والجزائر إلى إعادة النظر في أجنداتها السياسية وتبني برامج إصلاحية متعددة تهدف إلى التعامل مع الوضع الصعب واستعادة الاستقرار والثقة الشعبية. ومن خلال هذه البرامج، بدأت النخب الحاكمة في تنفيذ تغييرات هيكلية تتوافق مع تطلعات الشعب محاولة المضي نحو نظام أكثر ديمقراطية وشفافية.

وبناء على هذا السياق سيحاول هذا المبحث التطرق الى اهم العوامل التي دفعت بالنخبة الحاكمة في مصر والجزائر نحو تبني حتمية الإصلاح السياسي.

أولا. العوامل التي مهدت للإصلاح السياسي في مصر

تعدّدت الدوافع التي دفعت النخبة السياسية الحاكمة في مصر إلى اعتماد الإصلاح السياسي كوسيلة للتحكم في الأوضاع السياسية التي كانت تتجه نحو التدهور. ويمكن توضيح هذه الأسباب وتقسيمها على المراحل التالية:

أ. ثورة يناير: مشروع الجمهورية الثانية

تناولت العديد من الدراسات مسألة غياب الفعل الثوري لدى المصريين وذلك نظرا لطبيعة الشخصية المصرية وخصوصيتها التي تميل بشكل فطري ومفرط الى الإذعان والخضوع وقبول الوضع القائم مهما كان متدهورا، فالمصريون لا يثورون فقد تعودوا على الصبر على حكامهم مهما بلغ طغيانهم، فوفقا للكاتب المصري جمال حمدان في كتابه "شخصية مصر" قد لخص الى ان الشخصية المصرية قائمة على خمسة اركان: التدين، الاعتدال، المحافظة، الواقعية والسلبية، واكد على سمة الاعتدال التي اعتبرها من اهم الصفات التي تجعل المصريين لا يثورون، مؤكدا ان "مصر تحتاج الى ثورة نفسية بمعنى ثورة على نفسها أولا وعلى نفسيتها ثانيا...اي تغيير جذري في العقلية والمُثل وايدولوجية الحياة...ثورة في الشخصية المصرية وعلى الشخصية المصرية.. ذلك هو الشرط المسبق لتغيير شخصية مصر وكيان مصر ومستقبل مصر"[1]، وأضاف أيضا ان سلبية المواطن إزاء الحكم هي التي جعلت الحكومة هي كل شيء في مصر والمواطن نفسه لا شيء؛ فكانت مصر دائماً مجسدة في حاكمها وهذا هو أساس وأصل الطغيان الفرعوني والاستبداد

[1]- جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**، القاهرة: عالم الكتب، 1981، ص ص 523، 524.

المزمن حتى اليوم فالمصري "بفرط الاعتدال مواطن سلس ذلول، بل رعية ومطية لينة، لا يحسن إلا الرضوخ للحكم والحاكم، ولا يجيد سوى نفاق السلطة والعبودية للقوة، وما أسهل حينئذ أن يتحول من مواطن ذلول إلى عبد ذليل[1]".

ومن جهة أخرى، يُرجَّح أن سبب عدم ميل المصريين للثورة يعود إلى اوضاعهم المعيشيَّة الصعبة، التي لم تترك لديهم الوقت الكافي للتمرُّد فاضطروا للتنازل والاستسلام، ويُضاف إلى ذلك بعض التفسيرات التي تُشير إلى غياب هياكل مؤسّسية منظَّمة لعملية التحول الثوري وتأتي على رأسها استقالة النخبة وتفرُّغها لمصالحها الشخصية، وملاحقة المال والشهرة والسلطة، مما ساهم في تعثُّر عملية التغيير، وتضيف بعض التفسيرات أن اتساع هامش الحريات نسبيًا خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير، ساهم في تقليل السخط والغضب الشعبي. وفي إطار اختزال الانفتاح السياسي في ديمقراطية "التعبير" فقط، بدلاً من ديمقراطية "التغيير" وتداول السلطة، تمكن النظام من السماح بحركات شعبية للتعبير عن التذمر والاحتجاج، ووظف هذه الحريات كسبيل لتفريغ الضغط الشعبي، بدلاً من تلبية مطالب التغيير وتحقيق التوازن بين الاستجابة لتطلعات الشعب والحفاظ على السلطة. وفي ظل غياب بديل مناسب وانعدام الثقة في القوى والأشخاص السياسيين والاجتماعيين أصبح من الصعب على الجماهير المستكينة الثقة في أي حلول أو تغييرات محتملة. وبالتالي، فإنهم يفضلون الاحتفاظ بالوضع الحالي، على الرغم من تحفُّظاتهم وغضبهم، إذ يرون أن تحمُّل تكاليف الاضطرابات الجديدة والمجهولة قد يكون أكثر تكلفة[2].

غير انه مع نهاية 2010 تغير المشهد في مصر وكُسر الاستثناء المصري مع العدوى التي نقلتها الثورة التونسية والتي جاءت بافتتاحية الربيع العربي كرد فعل على فشل الأنظمة العربية في الاستجابة لتطلعات شعوبها، وكانت هذه البداية لفصل جديد في التاريخ العربي المعاصر. لهذا وجب التساؤل لماذا ثار المصريون ما هي الأسباب التي دفعت بهم الى التخلي عن طباعهم التي تحلوا بها منذ القدم؟ من اجل الإجابة عن هذا التساؤل سيتم من خلال الطرح القادم تقديم نظرة عن الواقع المصري ووصف الأوضاع والظروف وتحري الأسباب التي كانت سائدة قبيل 11 يناير 2011 والتي كانت بمثابة مداخل جوهرية هيأت للحظة انفجار الثورة الشعبية ضد النخبة السياسية الحاكمة.

[1]- جمال حمدان، **مرجع سابق**، ص 545، 546.
[2]- بشير عبد الفتاح، **إشكالية الفعل الثوري عند المصريين**، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 21.07.2010، https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2010/201172110562826540 9.html تاريخ التصفح: 25.07.2021

1. الأسباب السياسية

على الرغم من تبني مصر لنظام التعددية الحزبية لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن الا انها لم تعرف تحولا ديموقراطيا حقيقيا، فالنظام المصري يفتقر الى وجود أسس قانونية دستورية قانونية تجسد ما يعرف بالدستور الديموقراطي، فالتحول الديموقراطي في مصر لم يكن تحولا حقيقيا بل هو عبارة عن هامش ديموقراطي يتسع ويضيق حسب توجهات وإرادة السلطة الحاكمة[1].

فالنظام المصري يصنف ضمن فئة الانظمة الرمادية التي تقع بين الحرية الديموقراطية والسلطوية الكاملة، فهناك من يصفها على انها "شبه تسلطية" او "التسلطية التنافسية" او "الديموقراطية الشكلية" او "ديموقراطية غير ليبرالية"، وهناك من يرى انها اقرب الى مفهوم "النظام الانتخابي السلطوي" وهو أسلوب تبنته العديد من الدول في أوروبا الوسطى، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط، شمال افريقيا، والذي يعبر عن حركة زائفة من الديموقراطية المؤسسية غير قابلة للانعكاس، فهذا النظام يجمع بين خصائص كل من النظامين السلطوي والديموقراطي، ومن بين ابرز خصائصه فتح المجال امام التعددية الحزبية، الى جانب تنظيم انتخابات بصورة دورية كما هو حال الأنظمة الديموقراطية، لكن مع تحكم وسيطرة السلطة التنفيذية على نتائج هذه الانتخابات بغرض الحفاظ على الوضع الراهن وارضاء المجتمع المحلي والدولي بصورة شكلية، ومن خصائصه أيضا ان غالبا من يسيطر على الحكم في هذه الأنظمة هم العسكر الذين يمتلكون الأسلحة في حين ان المعارضة لا تمتلكها، مما يسمح للحكام من عكس عملية التغيير السياسي، فمن الممكن ان تخسر النخبة الحاكمة الانتخابات وتبقى دائما في السلطة وبهذا يتم تحويل الانتخابات الى من آلية للإصلاح والتحول الديموقراطي الى مصدر الى تكريس النظم الشمولية[2].

وبالتالي أصبح النظام المصري يمثل نموذجا لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديموقراطي من محتواها الحقيقي، حيث صُممت عملية التحول فيها على نحو يكرس من قدرة النظام على الاستمرار في السلطة، باعتماده على آليات دستورية، قانونية، سياسية وأمنية.

عايش النظام المصري ازمة هيكلية حادة لسنوات طويلة من أبرزها هشاشة قاعدة النظام، نتيجة انتشار الزبونية حيث انعدم عامل الانتماء وأصبح الولاء مرتبطا بمصالح مباشرة ومؤقتة، الى جانب زواج السلطة بالمال التي كانت من اخطر نتائجها منح أصحاب الثروات مساحات واسعة من الأراضي في اطار "اقطاع

[1]- كمال علي احمد أبو شاويش، **ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2013، ص 23.

[2]- منتدى البدائل العربية للدراسات (مؤسسة بحثية)، السلطوية الانتخابية: المفهوم والحالة المصرية، الورقة الأولى، القاهرة، 2011، ص 04-07.

عقاري" اكثر فسادا من سياسة الاقطاع الزراعي القديمة[1]، من هنا تراكمت مجموعة من الأسباب السياسية التي أدت الى اندلاع الثورة في عهد حسني مبارك، يمكن ذكر أهمها على النحو التالي:

- **غياب التوازن بين السلطات:**

يُعتبر غياب التوازن بين السلطات أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تفاقم الأزمة البنيوية وفشل التحول الديمقراطي في النظام المصري. حيث تسيطر السلطة التنفيذية بشكل كبير على السلطتين التشريعية والقضائية، واصبح التفرد والاستبداد بالسلطة يمثل أحد ابرز الملامح الرئيسة للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية. وبحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الحياة السياسية في مصر منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين، فإن رئيس الجمهورية يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها إياه الدستور والقانون. ويشكل هذا الوضع استمرارية لتقاليد "الفرعونية السياسية "التي أصَّل لها المفكر جمال حمدان[2].

- **جمود النخبة الحاكمة وتكلسها:**

يصف عبد الرحمن الأبنودي مصر بأنها "دولة العواجيز" التي تتميز بالقيادات السياسية المُتماسكة والمُترهلة. حيث تُظهر النخبة الحاكمة علامات الشيخوخة العمرية والفكرية، وتتشبث بأساليب إدارة الشؤون العامة القديمة والبالية. هذه النخبة قد شاخت في مواقعها التنظيمية وأصبحت النزعة التكنوقراطية هي المسيطرة في تعيين الوزراء. وأصبحت ظاهرة الوزير غير السياسي المعمر في المنصب أبرز صفة في نخبة الرئيس مبارك لكونها تحتوي على وزراء غير سياسيين وذوي مكانة مُتقدمة في السن[3]

- **تعددية حزبية شكلية وضعف المشاركة السياسية:**

تميز الحزب الديموقراطي منذ تأسيسه باحتكاره للأغلبية البرلمانية، فمنذ تبني مصر للتعددية الحزبية الى غاية يناير 2011 يوجد في الساحة السياسية ما يقارب 33 حزبا معظمها مجهول عند المصريين ودورها شبه منعدم، فقد استطاع الحزب الديموقراطي ان يبرز ويسيطر على اللعبة السياسية لاعتبار ان رئيس الدولة هو رئيس الحزب، علاوة على ذلك تسخير أجهزة الدولة لخدمته نظرا للتداخل الموجود بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب ويظهر هذا جليا خلال السباق الانتخابي[4]، ففي سنة 2010 قامت أجهزة الأمن بالتحكم في عملية الانتخابات البرلمانية لسنة 2010، حيث تم منع العديد من المراقبين من الدخول إلى

---

[1]- كمال علي احمد أبو شاويش، **مرجع سابق**، ص 24.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 07.08.2011، https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201187105658651422.html تاريخ التصفح: 05.08.2023.

[3]- كمال علي احمد أبو شاويش، **مرجع سابق**، ص 25.

[4]- حسنين توفيق إبراهيم، موقع سابق.

مراكز الاقتراع وتلاعبت بالنتائج لصالح مرشحي الحزب الوطني، الذين حصلوا على غالبية المقاعد في البرلمان (420 من أصل 508 مقعد)[1]،). تجسدت العملية السياسية في مصر كـ "مسرحية ذات سيناريو محدد"، حيث يكمن هدفها في تحقيق نتائج تخدم مصالح الحزب الحاكم، بالإضافة إلى ذلك، تم فرض قيود على المجتمع المدني والأحزاب السياسية، مما أدى إلى ضعف الحضور والمشاركة السياسية. وقد تم توقيف أعضاء من المعارضة، وفُرضت قيود شديدة على الإعلام المستقل والمنظمات غير الحكومية[2]، ليكون النظام التعددي في مصر أقرب الى نظام الحزب الواحد منه الى نظام التعددية المتعارف عليه[3].

كما بات المصرين في حالة عزوف عن السياسة نظرا لعدة اعتبارات، فالأحزاب السياسية غالبيتها بلا قاعدة شعبية حقيقية، فقد شهدت مصر تمويتا منظما للسياسة سواء على مستوى النقابات او الجمعيات او الأحزاب السياسية حيث تم تغييبها قسرا، مع استخدامها كديكور يوهم من خلاله الحاكم للعالم ان لديه نظام حكم ديموقراطي[4]

إضافة الى استمرار نهج تزوير الانتخابات مما أدى الى جعل الناخبين على قناعة تامة ان النتائج محسومة سلفا وأصواتهم لا قيمة لها[5]، كما قام النظام بتقويض المشاركة السياسية من خلال فرض قيود على المجتمع المدني والأحزاب السياسية، مما أدى إلى ضعف الحضور والمشاركة السياسية، مع ممارسة القمع السياسي والتعذيب، الأمر الذي أثر على تفاقم الاحتجاجات. فالجدير بالذكر أن اختيار يوم 25 يناير للثورة لم يكن مصادفة، بل جاء في اليوم الوطني للشرطة كتعبير عن رفض القمع والعنف الذي مارسته أجهزة الأمن تجاه المواطنين[6].

- **طرح ملف التوريث:**

في ظل تدهور الحالة الصحية للرئيس حسني مبارك، أثيرت تساؤلات كثيرة على المستوى المحلي والدولي حول ماذا سيحدث بعد رحيله، ومن سيكون الشخص القادم لقيادة البلاد. وبدأت الانتقادات والشكوك تتجه نحو جمال مبارك، نجل الرئيس، وتصاعدت التنبؤات بشأن وجود أجندات تستهدف توريث الحكم؛ فقد لوحظ تزايد النشاط السياسي لجمال مبارك، الذي انضم إلى الأمانة العامة للحزب الحاكم رافعا راية التيار الإصلاحي. هذه الخطوة أثارت استياء المواطنين وأدت إلى تساؤلات حول نواياه وعزمه على السيطرة على

[1]- فرحي رشيدة، مصر: تحديات بناء الدولة على ضوء ثورة 25 يناير، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 02، 2022، ص 219.
[2]- مركز كارنيغي للسلام، الانتخابات المصرية: المقاطة والحملات والمراقبون، 19 أكتوبر 2010، https://carnegieendowment.org/2010/10/19/ar-event-3068 تاريخ التصفح: 07.08.2023
[3]- حسنين توفيق إبراهيم، موقع سابق.
[4]- كمال علي احمد شاويش، **مرجع سابق**، ص 38.
[5]- مرجع نفسه، ص 27.
[6]- فرحي رشيدة، **مرجع سابق**، ص 219.

السلطة الحاكمة بعد والده. وما عزز هذا الطرح التعديل الذي اجري على المادة 74 من دستور عام 1971، والتي أكدت أن المرشح الفعلي لخلافة الرئيس هو ابنه[1].

اجتمعت الظروف المذكورة لتشكل مشروعًا للتوريث، الأمر الذي بدأ يهدد شرعية النظام الحاكم في مصر وأثار استياءً وغضبًا شعبيا. هذه التطورات السياسية التي تسعى الى الانتقال من النظام الجمهوري إلى النظام الملكي –وهو ما يعد تخليًا عن مبادئ ثورة يوليو 1952–أدت إلى تحفيز مشاعر الوطنية لدى المصريين، وجعل المعارضة تتحالف وتتكاتف لمواجهة هذا المشروع. ويمكن القول بوضوح أن استمرار السيطرة الأسرية على الحكم ومحاولات التوريث أدت إلى تصاعد التوترات السياسية وأحدثت احتقانًا بين الشعب والنظام. وتأثر الوضع السياسي بشكل سلبي، وكان لها دور كبير ومباشر في تفجير ثورة يناير ومطالبة المصريين بالتغيير والديمقراطية[2].

باختصار، استمرار التمسك بالتوريث وتمادي السلطة الأسرية في الحكم كانا سببًا رئيسيًا في نشوب الاحتجاجات وثورة يناير التي هزت النظام القائم وطالبت بإجراءات جذرية لتحقيق التغيير والديمقراطية.

2. **اقتصاديا واجتماعيا:**

تجسدت الأسباب الاقتصادية والسياسية في:

- **الاقتصادية:**

تطرق الكاتب جلال امين في كتابه "مصر ومصريين في عهد مبارك" الى جملة من الأسباب التي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت الى تدهور الأوضاع في مصر، والتي ذكر على مقدمتها غطرسة النخبة الحاكمة وعدم مبالاتهم بما يعاني منه عامة الشعب، والازمات الاقتصادية المتكررة منذ تبني سياسة تحرير الأسواق والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد في السبعينيات، ابتداء من انتفاضة 1977، مرورا باحتجاجات العمال والمصانع ومختلف الطوائف من الموظفين الى الشوارع خلال العشرين سنة الأخيرة، فانتفاضة 25 يناير اقترنت فيها الدوافع الاقتصادية بالسياسية، حيث تم المطالبة بالخبز مع الكرامة، مع المطالبة بسياسة اقتصادية تلغي الفوارق الطبقية، ففي سنة 2004 خطت مصر خطوة كبيرة بتوقيعها اتفاقية الكويز مع الو.م.أ وإسرائيل التي تسمح بدخول منتجات مصرية الى السوق الأمريكية دون أي رسوم جمركية شرط ان تحتوي على نسبة من انتاج إسرائيل، وفي 2005 قفزت الاستثمارات الأجنبية الى مصر الى ضعف ما كانت عليه في السنة التي سبقتها وتضاعفت مرة أخرى في السنتين اللاحقتين ثم تهافت المستثمرون العرب على شراء الأراضي في مصر، لتعلن الحكومة المصرية بقيادة احمد نظيف ارتفاع الناتج القومي من 4% الى 7% في ظرف سنتين بفضل الحكومة الجديدة بعدما كان ثابتا لعقدين من الزمن أي ان عهد التنمية قد بدأ ومعاناة الفرد المصري الاقتصادية التي استمرت عشرين سنة قد انتهت بعد تدارك

[1]- **المرجع نفسه**.

[2]- كمال علي احمد بوشاويش، **مرجع سابق**، ص 26، 27.

خطأ بسيط تجسد في سوء اختيار شخصية رئيس الحكومة، تزامنا مع هذا التصريح كان لا يزال فقراء مصر يعانون من اجل الحصول على رغيف الخبز وقد تفاقم الوضع لدرجة رفض أصحاب المخابز اعطائهم العدد الذي يريدونه[1].

كما أكد جلال امين في كتابه "ماذا حدث للثورة المصرية" ان التجربة المصرية لا تشبه التجربة الصينية، فالصين استطاعت ان تحقق معجزة اقتصادية بفتح مجال الإنتاجية امام المستثمرين الأجانب والسماح لهم بالتصرف في ارباحهم كما يشاءون –أي تحقيق الأرباح يقابله شرط الإنتاج– الا ان مصر فتحت المجال امام المستثمرين الأجانب وقدمت لهم ما لا يجب تقديمه؛ كصفقة بيع بنك الإسكندرية، بيع أراضي من ميدان التحرير لشركة فرنسية، بيع مباني واراضي جامعة الإسكندرية، وكل هذه الصفقات كانت عبارة عن صفقات فاشلة للدولة حيث كان ثمن البيع اقل بكثير من الثمن الحقيقي المستحق[2].

وفي تقرير أُصدِرَ عام 2011 من قِبَل منظمة "Global Financial intégrité"، جاءت مصر في المرتبة الثالثة في قائمة تهريب الأموال إلى الخارج في قارة إفريقيا، بواقع معدل سنوي يبلغ 6.4 مليار دولار. أثّر هذا الفساد الاقتصادي بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي، إذ أدّى إلى نشوب حوالي 161 اضراباً في عام 2001، و83 اضراباً في عام 2003، وأيضاً اضراباً في أبريل من عام 2008، وصولاً إلى حوالي 700 اضراب في عام 2010. وقد تجاوز عدد المضربين خلال الفترة من 2001 حتى 2011 مليون عامل على الأقل. [3]

وتمكن رجال أعمال مصريين بارزين من السيطرة على قطاعات كبيرة تابعة للدولة، ففي العقد الأخير تمكنت النخة الاقتصادية ان تبني مكانة هامة في نظام حسني مبارك وأصبحت قادرة على التأثير في اتجاهات السياسة العامة، فاحتجاجات 2011 قد عبرت أيضا عن غضب المصريين من فساد هذه النخبة، ومع ذلك تمكن رجال الأعمال رغم الأوضاع المتوترة في البلاد من الحفاظ على إمبراطوريتهم التجارية[4]

هذه التداعيات الاقتصادية أثرت بشكل كبير على المجتمع المصري فقد أضاعت مصر العديد من الفرص للنمو الاقتصادي، وظل المصريون يواجهون قيودًا اقتصادية ونقصًا في الوظائف وتفاوتًا متزايدًا بين الأغنياء والفقراء، إذ أدّت إلى تفاقم الفقر نتيجة ارتفاع أسعار السلع بنسبة 25% منذ عام 2007. وفي المقابل، استفادت الطبقة البرجوازية من تلك السياسات الاقتصادية، حيث تَوَلّدت سياسة توحيد المال والسلطة

[1]- جلال امين، **مصر والمصريون في عهد مبارك: 1981-2011**، دار الشروق، 2011، ص 08-108.
[2]- جلال امين، **ماذا حدث للثورة المصرية**، دار الشروق، 2012، ص 46-53.
[3]- فرحي رشيدة، **مرجع سابق**، ص 218.
[4] - Stephan Roll, **Egypt's Business Elite after Mubarak A Powerful Player between Generals and Brotherhood (Reaserch paper),** Germany: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2013, p05.

جنباً إلى جنب مع سياسة الخصخصة فقد تمّت خصخصة نحو 400 مؤسسة حكومية، ما أفضى إلى تعزيز مكاسب مجموعة محدودة من رجال الأعمال[1]. بمرور الوقت، ظهرت مصران؛ –مصر الأغنياء بمجتمعاتها الميسورة الفخمة ومصر الفقراء بمدنها المكتظة ومعاناة مجتمعها، والحكومة لم تفعل أي شيء لتصحيح الوضع [2]. هذا الواقع أثار قلقًا كبيرًا بين الجماهير وأدى إلى تراكم مجموعة من المطالب، من أبرزها ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية.

- **الاجتماعية:**

تدهورت الحالة الاجتماعية للمواطن المصري وأصبح يعاني من تدهور مستمر لحالته المعيشية، نظرا لتراكم مجموعة من العوامل، **أهمها**[3]:

- ارتفاع مستويات معدلات الفقر وعجز المواطن عن تلبية احتياجاته اليومية، حيث بلغت نسبة المصريين الذي يعيشون تحت خط الفقر 40 بالمئة (بمعدل دولارين يوميا)، وبلغت نسبة من يتجاوزون هذا الخط 23 بالمئة (بمعدل اقل من دولارين يوميا) سنة 2010.
- ارتفاع معدلات البطالة (حيث ارتفع بحوالي 3,2 بالمئة في ظرف سنة واحدة، ففي سنة 2010 بلغ معدلها نسبة 9 بالمئة ووصل الى نسبة 12.2 بالمئة سنة 2011)، خاصة لدى أوساط الشباب خريجي الجامعات وعدم قدرتهم على الحصول على وظائف تتلاءم مع تخصصاتهم ومستواهم العلمي.
- ازدياد ظاهرة المهمشين وسكان المقابر والعشوائيات في مصر مع تنامي الاكتظاظ والزخم الكبير في المدن فالقاهرة تعاني من انفجار سكاني فهي لوحدها تضم 20 مليون نسمة (وهذا مؤشر مهم لفهم الفعل الجمعي والاحتجاجي).
- غياب الرعاية الصحية ففي سنة 2010 اشارت الاحصائيات الى وجود 7.6 طبيب لكل 10 آلاف نسمة، ناهيك على ان اغلب الاسر الفقيرة لا يتوفر لديها تأمين صحي بسبب البطالة او بسبب عمل اربابها في القطاع غير المنظم.
- غياب الأمن الغذائي
- انهيار منظومة القيم بسبب شعور المواطن المصري بالإحباط والظلم وفقدان ثقته في الحكومة بسبب انحيازها لرجال الاعمال وأصحاب النفوذ على حساب البسطاء، فنتج عن ذلك انتشار الفساد الصغير في الممارسات العادية للناس في القطاعين الحكومي والخاص، حيث أصبحت الرشوة الصغيرة والكبيرة واجبة يتم دفعها علنا دون أي خجل، فقد أشارت الدراسات الى ان نسبة الرشوة

[1]- فرحي رشيدة، **مرجع سابق**، ص 218.

[2] - Alaa AL-DIN ARAFAT, Hosny Mubarek and the future of democracy in Egypt, New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2009, p 06.

[3]- Doaa S. Abdou, Zeinab Zaazoum, THE EGYPTIAN REVOLUTION AND POST SOCIO-ECONOMIC IMPACT, **Topics in Middle Eastern and African Economies,** Vol. 15, No. 1, May 2013, p 102-105.

بين موظفي الدولة قد وصلت الى 55%، الى إضافة انتشار المحسوبية وغياب العدالة الوظيفية لتصبح قيم النفعية، التواكل والصعود على اكتاف الآخرين هي الصفات الغالبة في المجتمع، كما شاع التسيب واللامبالاة وتراجعت قيمة الأمانة، وبذلك اصبح الفساد هو القانون الذي لا يجب الخروج عنه.

- تراجع قيمة العلم والعمل حيث تراجع التفكير العلمي وحظوظ المفكرين والمتعلمين في العمل الذي أصبح مقصورا على أصحاب الواسطة او خريجي الجامعات الأجنبية.

وبالتالي يمكن القول انه عندما يفشل النظام في تحقيق الحد الأدنى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تصبح الثورة حتمية لابد منها.

3. تصاعد موجة الحركات الاحتجاجية:

في عهد مبارك، اتسمت حالة الطوارئ بمجموعة من القوانين الاستثنائية استجابة لأزمة الشرعية فقد تم منح جهاز أمن الدولة سلطات غير عادية في حظر التظاهرات، وفرض الرقابة على وسائل الإعلام، ومراقبة الاتصالات الشخصية، واعتقال الأفراد بمحض الرغبة، واحتجاز السجناء لفترات غير محددة دون توجيه تهم، وتقديم المتهمين إلى محاكم عسكرية خاصة دون إمكانية الطعن، كما تم منع المصريين من ممارسة حق التجمع السلمي، ولجأت الدولة إلى فرض قيود تشريعية واستخدام عنف مفرط لمنعهم من ممارسة هذا الحق[1].

غير ان الخمس سنوات الأخيرة من عهد مبارك شهدت تصاعد لموجة الحركات الاحتجاجية، وكان اضراب المحلّة* في سنة 2006 نقطة تحول في تاريخ الحركات خاصة وانه امتد ليشمل جميع القطاعات. لقد عرفت مصر نوعين من الاحتجاجات احتجاجات سياسية وأخرى اجتماعية، فالسياسية كانت بدايتها في سنة 2000 مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وانتقلت الى القضايا الداخلية مع تأسيس الحركة المصرية

[1] - Luca Mavelli, **Secularism, Postsecularism, and States of Exception in the 2011 Egyptian Revolution and Its Aftermath,** In: **Towards a Postsecular International Politics** New Forms of Community, Identity, and Power; By luca mavelli and Fabio petito, ED: Palgrave Macmillan, 2014, pp 171-172.

*- **المحلّة نسبة الى شركة المحلّة:** تمثل شركة مصر المحلة نموذجاً للمقاومة العمالية والنهضة العمالية التي ساهمت في تشكيل مقدمات ثورة 25 يناير. في ديسمبر 2006، قام عمال مصنع غزل المحلة بإضراب استمر لمدة ثلاثة أيام، مما أجبر الحكومة على التفاوض معهم وتلبية مطالبهم، التي تمثلت في صرف مكافأة سنوية تعادل أجر شهرين تحت بند الأرباح. في سبتمبر 2007، نفذ عمال المحلة إضرابًا آخر أثناء شهر رمضان استمر لأسبوع كامل، للمطالبة بتحسين الأجور وتحسين أوضاع العمل وإقالة الإدارة الفاسدة للشركة المملوكة للدولة.
بالرغم من أن معظم الإضرابات والاحتجاجات العمالية كانت محصورة في مطالب محددة لشركاتهم أو مصانعهم، إلا أن مظاهرة في فبراير 2008 من قبل عمال مصنع غزل المحلة جذبت انتباه الجماهير، حيث خرج عشرات الآلاف من العمال للمطالبة بتحقيق الحد الأدنى للأجور في مصر، والذي كان محددًا عند 1200 جنيه شهريًا. هذا المطلب أصبح شعارًا مركزيًا للحركة العمالية في مختلف القطاعات. من الجدير بالذكر أن الحركة العمالية في مصر شهدت تصاعدًا ملحوظًا في تلك الفترة، حيث حققت الإضرابات انتصارات ملموسة، وبدأت تجذب اهتمام القوى السياسية. وفي 6 أبريل 2008، تم التخطيط لإضراب عام في مصر، وهو ما دفع حركة شباب 6 أبريل وغيرها من الحركات السياسية إلى دعم هذا الإضراب. استطاع عمال المحلة أن يكونوا جزءًا مهمًا في إحداث التغيير وان يكون لهم السبق في زعزعة نظام مبارك قبل ثورة 25 يناير.
بالإضافة إلى ذلك، قامت المحلة بإعلان استقلالها عن النظام في فترة حكم الإخوان المسلمين كرد فعلًا غير متوقعة على أحداث قصر الاتحادية، تعبيرًا عن مشاركتهم في النضال الوطني أكثر من مجرد نضالهم العمالي. للمزيد من الاطلاع انظر: صحيفة حزب الإرادة الشعبية، https://kassioun.org/syria/item/11780-2015-01-16-09-35-49 .

من اجل التغيير "كفاية" (كفاية ظلم– كفاية فساد– كفاية بطالة) سنة 2004 فرغم ان قدرتها على حشد الجماهير اتسمت بالمحدودية لم تتجاوز المئات في اوفر تظاهراتها (ليس من السهل اقناع مواطن مصري بسيط يعاني من الفقر ويلحق قوت يومه بان يجعل من مسألة الإصلاح أولوياته)، الا انه مفعول هذه الحركة كان اكبر من الحركة نفسها فقد استطاعت ان تلعب دورا كبيرا في نشر ثقافة الاحتجاج فهي التي مهدت الطريق للجيل الثاني من الاحتجاجات؛ وهي الاحتجاجات الاجتماعية والفئوية وجزئية الحيز والمطالب، التي كان ميدانها مقرات العمل بدلا من الشارع للتعبير عن ضرر العاملين من التعسف وانتهاك حقوقهم من طرف رؤساء العمل، حيث انتقلت عدواها من مصنع لمصنع ومن قطاع لآخر بداية من مصانع النسيج وصولا الى قطاعي الصحة والتعليم، بحيث يكون لكل قطاع يوما خاصا به للاحتجاج، وساهم النجاح النسبي لهذه الاحتجاجات الى الانتقال الى مرحلة اشمل من النشاط بحيث يصبح الاحتجاج يطال كل القطاعات في يوم موحد للضغط اكثر على الحكومة، مؤسسة بذلك لجيل ثالث من الاحتجاجات المتمثل في الاضراب العام[1]. واستطاعت هذه الاحتجاجات عن تحافظ على سمتها "منزوعة الدسم" كما وصفها عمرو الشوبكي؛ بمعنى بعيدة عن المطالب والتيارات السياسية.

4. الممارسات القمعية لجهاز الشرطة:

أكثر ما ميز عهد مبارك هو استخدامه المفرط للقهر والتعذيب الذي لم يعد مقتصرا على الناشطين السياسيين، بل تجاوز ليطال حتى المواطنين المدنيين في اقسام الشرطة التي أصبحت مراكز للتعذيب واهدار الكرامة، وصنفت مصر في عهده من بين أكبر الدول التي تضم سجونا غير قانونية، تمارس فيها شتى أنواع التعذيب، وشهدت أكثر من 100 ألف قرار اعتقال سياسي، وأكثر من 7 آلاف دعوى تظلم وتعويض بسبب الاعتقالات، هذه الأرقام الخيالية لم تسجل في أي دولة ديكتاتورية ثانية، وأصبحت مصر تصنف في ترتيب اخر عشر دول من حيث الحريات والشفافية[2]

ووفقا لتقارير حقوقية فان سلطات الأجهزة الأمنية قد توسعت لدرجة تحول مصر الى دولة بوليسية بامتياز؛ حيث يوجد مليون ونصف رجل امن وشرطة، وسجون متمرسة في التعذيب، كما توسع نشاط هذه الأجهزة في الأعوام الأخيرة في حملات المداهمات العشوائية خاصة في حالة حدوث تفجيرات او اعتداءات طائفية، فتلجأ الى احتجاز عائلات بأكملها كرهائن لإجبار المطلوبين على تسليم انفسهم، لتصبح هذه الممارسات بمثابة الفلكلور حسب وصف احمد سيد النجار ، كما يرى الحقوقي منتصر الزيات ان كليات الشرطة تدرس طلبتها ثقافة الاستبداد وتصنع منهم ضباطا منحازين للسلطة متسلحين بجميع أدوات السب

[1]- عمرو الشوبكي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن)، تحرير: عمرو الشوبكي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 02، 2011، ص، ص 15، 16.

[2]- كمال علي احمد بوشاويش، **مرجع سابق**، ص 37

والقهر والتعدي على حقوق الانسان في المقابل غياب أي حماية للمصريين من حملات التعذيب التي يتعرضون اليها[1].

5. عدوى الثورة التونسية (ثورة الياسمين):

اندلعت الثورة في تونس في 18 ديسمبر 2010 قبل 38 يوما من اندلاع الثورة في مصر، تُشير ثورة الياسمين الى الحركة الاحتجاجية التي أسفرت عن إسقاط حكومة بن علي، مُلهمةً بذلك التغيير السياسي في مناطق مختلفة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أصبحت مصدر الإلهام الرئيسي والشرارة التي أشعلت فتيل الربيع العربي. جلبت الثورة تغييرات جوهرية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس، بما في ذلك تأسيس أحزاب سياسية جديدة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ذات طابع متعدد الأحزاب[2].

هذا النجاح اظهر عنصرين مهمين وملهمين لبقية الشعوب؛ الأول ان الشعوب العربية قوتها في اتحادها وخروجها للشارع، الثاني تجسد في الموقف الحيادي للجيش وفر المساندة للشعب، وبهذا كان السبق لتونس في الهام الشعوب النائمة وتعزيز ثقتها بقدرتها على التغيير وتطلعاتها للحرية، فالتجربة التونسية فتحت المجال لخيار الثورة الذي كان من قبل مجرد فكرة خيالية تطرح في الاعمال الأدبية من باب التفاؤل والحلم[3].

خلاصة للقول، توجد عدة عوامل أساسية أثّرت في اندلاع ثورة يناير 2011 في مصر. فالثورات نادرة وتحتاج إلى مجموعة من الأحداث تربط فيما بينها عوامل بنيوية "تجتمع معًا" في مرحلة فاصلة من تاريخ البلاد، وفي العادة تكون عنيفة.

تسبّب تراكم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نمو الاستياء والغضب بين الشعب. وتفاقم الفساد السياسي والاقتصادي، وهوّجمت القيم وتراجعت المعيشة بفعل البطالة وتدنّي المستوى المعيشي. كما تعرّضت الطبقة المتعلمة للإقصاء أمام نفوذ رجال الأعمال والمال. واستخدمت الدولة أساليب القمع الشرعي لتقييد الحريات وتعنيف المواطنين، وكانت سياساتها غير فعّالة في تلبية احتياجات المواطنين. نتيجة لذلك، اندلع الغضب والاحتجاجات من قبل المواطنين البسطاء، وانضم إليهم شرائح واسعة من المجتمع المصري، مما أدى إلى ثورة شعبية.

وبعد تحليل الأسباب التي أدت الى الثورة يُلاحظ أن هناك عوامل كبرى رئيسية أسهمت في تفجير الثورة بشكل أكبر:

---

[1]- كمال علي احمد بوشاويش، **مرجع سابق**، ص 37.

[2] - Md Muddassir Qumar, **Politics of change in Middle East and North Africa after Arab spring a lost decide**, (1st ed.). London: Routledge, 2022, p 92 .

[3]- ، كمال علي احمد بوشاويش، **مرجع سابق**، ص 41.

أولاً؛ كان لنجاح إطاحة الشعب التونسي بزين العابدين بن علي تأثيرا هائلا على الثورة المصرية. كان بمثابة مثال ملهم يحتذى به المتظاهرون المصريون.

ثانيًا؛ –وربما الأهم –لم يكن للثورة قيادة مركزية. لم يبرز أي لاعب كقائد محتمل يمكنه التفاوض مع نظام مبارك. لم تكن الأحزاب العلمانية ولا جماعة الإخوان المسلمين مسيطرة بشكل مباشر، وكانت الاحتجاجات مدعومة من قبل شريحة عريضة من المجتمع المصري أي كانت عبارة عن ثورة شعبية بامتياز بعيدة كل البعد عن تحقيق مصلحة لأي جهة معينة.

ثالثًا؛ كان اختيار المنظمين تاريخ 25 يناير استراتيجيًا وليس مصادفة: فقد كان عطلة رسمية مخصصة للشرطة. وقد وجد هذا رد فعل في أوساط الجمهور المضطهد وولد المزيد من التأييد خاصة في ظل القمع الممارس من قبل أجهزة الشرطة الذي تمادى ليمس عائلات بأكملها.

في الختام، تلخص هذه العوامل الأساسية الدوافع والسياق الذي أدى إلى اندلاع ونجاح ثورة يناير 2011 في مصر، والتي أدت في النهاية إلى تغييرات هامة في النظام السياسي واستقالة الرئيس حسني مبارك.

ب. الإطاحة بنظام مبارك وإدارة المرحلة الانتقالية

جاءت عملية الإطاحة بالرئيس حسني مبارك على مراحل:

1. **الجولة الأولى 2010–2011:**

في صيف عام 2010، وسط شائعات عن اعتلال صحة الرئيس مبارك، ورد أن بعض الشخصيات في الحزب الوطني الديمقراطي دعمت حركة لدعم ترشيح نجله جمال مبارك. حظيت المبادرة التي أطلق عليها اسم "التحالف الشعبي / حملة دعم جمال مبارك" باهتمام بتعليق ملصقات دعائية في أحياء القاهرة تحمل شعارات مثل "جمال مبارك حلم / أمل الفقراء"، و "مصر تناديكم،" و "جمال مبارك بداية جديدة لمصر[1]."

ساعدت هذه الشعارات الاستفزازية على تقويض النظام من خلال التحفيز المباشر للتعبئة السياسية. شعر معظم المصريين أنهم محتقرين من قبل مبارك ونجله وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، مما شجعهم أكثر على النزول إلى الشوارع –ليس فقط لمعارضة الانتخابات المزورة ومشروع التوريث، ولكن أيضًا ضد جميع سياسات وممارسات النظام فقد أشار أحد المتظاهرين في ميدان التحرير: "أفضل أن تدهسني الدبابات على أن أعيش عبداً لمبارك. ولن أتحرك من هنا ما لم يُسقط مبارك". وعلى حد تعبير الأمين العام للحزب الوطني محمد رجب، فإن "تلاعب أحمد عز في الانتخابات البرلمانية وإقصاء جميع قوى المعارضة من

[1]- Alaa AL-DIN ARAFAT, op.cit, p 05

مجلس الشعب كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير". كانت انتخابات 2010 بداية النهاية للحزب الوطني الديمقراطي ومبارك[1].

في 25 يناير 2011 انطلقت موجة المظاهرات المصرية وتحولت من مجرد دعوة وجهها معارضون غير حزبيين على شبكة الانترنت الى حركة احتجاجات لم تعرفها مصر منذ سنوات وخرج الملايين من المتظاهرين في القاهرة وكبرى المدن الى الشوارع فقد قدر عدد المحتجين في ميدان التحرير بين 40 و50 ألف محتج لتكون أكبر تظاهرة ذلك اليوم[2].

قادت حركة 6 ابريل مع الشباب المصري المظاهرات، ثم انضمت اليها جماعة الاخوان المسلمين وحركة كفايات، وقوى سياسية واجتماعية عديدة تنادي رافعة شعار الإصلاحات، منددة بقمع الجهاز الأمنية لهم، رافضة أداء النخبة الحاكمة مطالبة إياها بالرحيل، بدأت الاحتجاجات في القاهرة ثم امتدت لتشمل مدن أخرى مثل الإسكندرية، الاسماعلية، بورسعيد...الخ، ووجهت الاحتجاجات بحملة من الاعتقالات حيث وصل عدد المعتقلين 860 من المتظاهرين، مما زاد من حدة الغضب الشعبي، وادى تعند النخبة الحاكمة وسوء ادارتها للأزمة الى انتشار الفوضى، سرقة الممتلكات العامة والخاصة، وفرار الآلاف من المسجونين، الأمر الذي أدى الى انفلات امني غير مسبوق، حيث انسحب قوات الامن والشرطة من مواقعها[3] بعد عجزها عن قمع الجماهير في ميدان التحرير خاصة بعد عدم مبالاتها بحالة الطوارئ التي اعلنها الرئيس وحين وجد النظام نفسه مدفوعًا إلى الزاوية؛ عرض بعض التنازلات البسيطة للغاية؛ إذ صرَّح مبارك أنه استمع للجماهير؛ ولكنه أعلن أن دستور 1971 يطالبه بإكمال فترته حتى النهاية، وهو نفس الدستور الذي قد تم تفصيله للحفاظ على الديكتاتورية التي كان يسعى المعارضون لإنهائها، فكانت استراتيجية إنقاذ النظام نموذجية بالنسبة إلى نظام شمولي يقع تحت الضغط؛ وهي القيام ببعض تدابير إصلاحية ليبرالية تجميلية[4]، وفي 29-01-2011 طلب الرئيس السابق" حسني مبارك من حكومة أحمد نظيف تقديم استقالتها، والمضي في إصلاحات سياسية ودستورية، وتم تحقيق بعض المطالب المتمثلة في[5]:

- تعيين اللواء عمر سليمان نائبا للرئيس، ثم تفويضه بشكل رسمي لممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية في2011/01/10.
- البدء بحوار وطني مفتوح مع جميع قوى المعارضة بما فيهم شباب حركة 25 يناير 2011

---

[1]- **ibid.**

، باسم جلال القاسم وربيع محمد الدنّان، **مصر بين عهدي مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، تحرير: محسن محمد صالح، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016، ص 12.

[3]- لخضر حبيطة، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011 (2011-2015)، **مجلة مدارات سياسية**، ديسمبر 2017، ص 244، 245.

[4]- احمد هاشم، **الجيش والدولة في مصر: تشابك العسكري والمدني**، تر: محمود محمد الحرثاني، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص 16.

[5]- لخضر حبيطة، **مرجع سابق**، ص 245.

- الاستجابة للمطالب الشعبية لاستكمال الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وفق خارطة طريق كان قد أعلن عنها مبارك بموجب تفويضه لنائب الرئيس لتحقيق ذلك.
- المضي في انجاز التعديلات الدستورية للمواد 76 ،77،88،93، 198من الدستور المصري لعام 1971، وإلغاء المادة (179) الخاصة بحالة الطوارئ.

الا ان المتظاهرين رفضوا هذه التغييرات وأصروا على رحيل الرئيس، وتصاعدت الأصوات المطالبة بتنظيم انتخابات رئاسية جديدة ليقنيهم التام بعجز النخبة الحاكمة عن تأدية أدوارها فواصل مبارك مراوغاته بإعلانه يوم 31-01-2011 عن تشكيلة حكومية جديدة تخلو من 15 وزيرا سابقا من حكومة احمد نظيف وكلف احمد شفيق بتشكيل حكومة جديدة[1]، الا ان تحركات المحتجين لم تتوقف ففي 01-02-2011 احتشد اكثر من مليون شخص في ميدان التحرير في القاهرة تلبية لدعوة القوى السياسية للقيام بمظاهرة مليونية للمطالبة برحيل الرئيس، صرح حينها مبارك انه لا ينوي الترشح لعهدة ثانية وانه يرغب بالاستقالة الا انه متخوف من ان تغرق البلاد في فوضى.[2]

بدأت مرحلة التغيير تتضح معالمها حيث تم الشروع في اجراء حوار وطني مفتوح واجراء تعديلات دستورية بموجب قرار جمهوري رقم 54 صدر في 08 فبراير 2011 يقضي بتشكيل لجنة متخصصة بمسؤولية إجراء التعديلات الدستورية على أن تنهي عملها في أقل من شهر ابتداء من إعلان هذا القرار، تحضيرا للانتقال السلمي للسلطة خاصة وان ولاية مبارك كان من المقرر انتهائها في سبتمبر 2011، في 10 فيفري 2011 أصدر رئيس الحكومة قرار بتشكيل لجنة من كبار القضاة لتقصي احداث يناير، اما الحزب الحاكم فقد بادر هو الآخر بإحداث إعادة هيكلة في بنيته حيث تم تنحية جمال مبارك وصفوت الشريف من امانة الحزب وتعيين حسام بدراوي امينا عاما للحزب الحاكم، الا انه قدم استقالته بعد ستة أيام من تعيينه، نظرا لعدم رضا المتظاهرين عن هذه الإصلاحات ومواصلتهم المطالبة بتنحية الرئيس، وفي 11 فبراير 2011 اعلن نائب الرئيس عمر سليمان عن تخلي الرئيس مبارك عن رئاسة البلاد بعد 18 يوما من الاحتجاجات[3].

2. الجولة الثانية 2011-2013:

تميزت هذه الجولة بما يلي:

[1]- احمد هاشم، **مرجع سابق**، ص 246.
[2]- باسم القاسم، ربيع الدنان، **مرجع سابق**، ص 14.
[3]- لخضر حبيطة، مرجع سابق، ص 245، 246.

- **عودة العسكريين:**

نجحت الثورة في تحقيق أهم هدف لها، والذي كان يتمثل في إقالة الرئيس حسني مبارك وإلغاء مشروع التوريث. وبالفعل، تم الإعلان عن تنحي الرئيس عن الحكم وتسليم السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. منذ ذلك الحين، أصبحت هذه المؤسسة مسؤولة عن تلبية متطلبات الثورة وإدارة عملية نقل السلطة خلال فترة التحقيقات الرئاسية والبرلمانية. كما تولت مهمة وضع دستور جديد، وهذا الدستور الجديد سيضع البلاد في مرحلة جديدة من تاريخها، والتي يُشار إليها في الأوساط الأكاديمية والسياسية بـ "الجمهورية الثانية."

بعد إقالة الرئيس حسني مبارك من منصبه، قام المجلس العسكري بوضع خارطة طريق انتقالية في فبراير ومارس 2011. وفي 14 فبراير 2011، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإعلان الدستوري الأول، الذي مثّل بداية المرحلة الانتقالية التي استمرت لمدة 6 أشهر. بموجب هذا الإعلان، تم تعليق العمل بدستور عام 1971 وتجميد البرلمان الذي انتخب في عام 2010. ومنحت المؤسسة العسكرية صلاحيات واسعة تشمل إعادة هيكلة القوى السياسية وإدارة الشؤون العامة. كان هذا الإعلان بمثابة بداية جديدة لتغيير الوضع السيادي والسياسي تحت إشراف المؤسسة العسكرية. ثم صدر الإعلان الدستوري الثاني في 10 مارس 2011، الذي منح المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية إدارة شؤون البلاد، بما في ذلك اتخاذ القرارات التشريعية وتعيين رئيس الوزراء والوزراء، فضلاً عن سلطات تنفيذية أخرى[1]. ومع ذلك، كان الدستور النهائي الصادر في 30 مارس 2011 مثارًا للقلق، حيث لم يتم تعليق العمل بالدستور المعدل لعام 1971 فقط، بل قامت لجنة من سبعة أعضاء معينة من قبل المجلس العسكري بتقديم 11 تعديلاً على دستور 1971 وطرح للاستفتاء الشعبي في 19 مارس 2011، وحاز على نسبة قبول قدرت ب 77.2٪ من أصوات المشاركين. تمت إضافة 15 مادة أخرى أيضًا إلى الإعلان الدستوري للمرحلة المستقبلية، مما قوي بعض من صلاحيات المجلس العسكري[2]، كما أعلن ان للمجلس الحق في اصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية. الى جانب التحضير لإقامة الانتخابات النيابية في سبتمبر وبعدها بستة أسابيع او أكثر يتم اجراء السباق الانتخابي الرئاسي مع التأكيد على الغاء حالة الطوارئ قبل الانتخابات[3].

وبالتالي عادت المؤسسة العسكرية إلى الصدارة في المشهد السياسي مجددًا، بعد فترة انحسار تدريجي لدورها السياسي. وبالرغم من ظهورها الواضح كقوة مؤثرة منذ ذلك الحين، حيث أصبحت تتدخل

[1]- عبد الله فيصل علام، **العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديموقراطي في مصر يوليو 1952-يوليو2013**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط01، 2018، ص 128.

[2] - Omar Achour, Collusion to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt, **Broking Doha Center Analysis Paper,** Number 14, March 2015, p 26.

[3]- لخضر حبيطة، **مرجع سابق**، ص 247.

في الأمور العامة بشكل علني، الا انها تجنبت بذكاء أي تصرف يعرضها للنقد أو يلقي عليها مسؤولية محددة، فقد كانت تترك الحكومة تتخبط لوحدها في مواجهة السخط الشعبي، فكانت لا تريد المجازفة بان تتراجع مكانتها، او ان تخسر دورها كحامي للشرعية الدستورية، او ان تتأثر مصالحها الاقتصادية اثناء عملية نقل السلطة، فكان لابد من ان تدير المرحلة الانتقالية بنفسها من خلال مجلس عسكري يتوقع منه تحقيق النتائج التالية: كتابة دستور جديد، اجراء حوار وطني شامل، تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية[1].

- **صعود الإسلاميين:**

لقد كان التيار الإسلامي مستعدا سلفا منذ عقود من الزمن لجني ثمار هذا النوع من الثورات، فاذا كان الجيش والشرطة قد مثلا نموذجا حيا "للدولة العميقة" فان الإسلاميين بمعظم اطيافهم مثلوا نموذجا "للمجتمع العميق"، فالجماعات الإسلامية رغم حظر نشاطها لأكثر من ثمانين سنة حتى اطلق عليهم تسمية "المحظورة" الا انها استطاعت ان تعزز وجودها على مستوى المجتمع خاصة في الأرياف، كما استطاعت ان تشكل رأسمال اجتماعي ضخما وحشد الجماهير لصالحها، من خلال الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها على مستوى المؤسسات الصحية ومراكز الدروس التعليمية، والاجتماع اليومي وجها لوجه مع الشعب على مستوى المساجد، والتمسك بعادة التجمع الأسبوعي العام بعد صلاة الجمعة حتى في البلدان المتقدمة، هذا التنسيق السياسي والمأسسة جعل من الاخوان المسلمين الأكثر استعدادا لتولي مقاليد الحكم[2]، فهي الوحيدة التي بقيت في الساحة السياسية ورافقت الشعب طيلة فترة الحكم الشمولي، كما تعتبر الوحيدة التي تتمتع بالقدرة على التنظيم خاصة في ظل تراجع واختفاء أي مشاريع تقدمية او قومية، وشيخوخة معظم الأحزاب التقليدية، فلم يبقى في ظل هذا الفراغ السياسي، سوى هذه القوى كبديل سياسي قادر على استلام زمام الأمور، فقد ظلت جماعة الاخوان المسلمين في صراع طويل مع النظام السياسي منذ 1952، وفتحت لهم ثورة يناير أبواب العودة للمنافسة في الساحة السياسية، بعد حضرها عن النشاط السياسي طوال فترة حكم مبارك، ويصف الباحث إريك تراجر في معهد واشنطن لدراسة سياسة الشرق الأدنى جماعة الاخوان المسلمين بأنها: "الجماعة الأكثر تنظيما في مصر، والأكثر قدرة على حشد مؤيدين لها، ويرجع الباحث سبب هذا التنظيم الى طبيعة العضوية في الجماعة، وتنظيمها التراتبي الهيراركي وهذا حسب رأيه ما يضمن ولاء أعضاءها، بالإضافة الى كون الجماعة تجمع بين الاتجاه الدعوي، الاتجاه السياسي والاتجاه الاجتماعي الخدمي"[3]، ففي النهاية استطاعت ان تكون بديلا للنخبة المخلوعة رغم انها لم يكن لها أي مساهمة حقيقية

[1]- - لخضر حبيطة، **مرجع سابق** ، ص 128، 129.
[2]- جمال سند السويدي، احمد رشاد الصفتي، **حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والافول**، الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 03، 2015، ص ص 313، 314.
[3]- كمال علي احمد أبو شاويش، **مرجع سابق**، ص 60، 61.

في انطلاق الثورة فلم تتخذ أي قرارا مركزيا يخص المشاركة في المظاهرات غير انها لم تمانع أيضا مشاركة افرادها فيها، خاصة اذا اخذ بعين الاعتبار ان 5 الاف من أعضاءها اعتقلوا سنة 2010[1].

تم اجراء اول انتخابات نيابية بعد ثورة يناير التي امتدت من 28-11-2011 الى 11-01-2012، واعلن عن نتائجها في 21-01-2012، وتم الإشادة على هذه الانتخابات من قبل منظمات حقوقية عديدة ووصفت بانها حدث تاريخي في التحول الديموقراطي لمصر، وانها تمت بشفافية مقارنة بانتخابات سابقة، وأوضحت النتائج فوز النخبة الإسلامية على الأغلبية من المقاعد لمجلس النواب ومجلس الشورى حيث تحصلوا على 235 مقعدا أي بنسبة 47.2% من مجلس النواب و180 مقعدا من أصل 264 من مجلس الشورى (بقية المقاعد يعينها الرئيس المنتخب القادم)، وبعد الانتخابات الرئاسية استطاع حزب الحرية والعدالة بعد التحالف الذي شكله ان يتحصل على 105 مقعد، الا انه في 14-06-2012 اسفرت المحكمة الدستورية العليا المصرية عن عدم دستورية المجلس وان تكوينه باطل منذ البداية، كما قضت بعدم مباشرة حق العزل السياسي[2]. كان السبب الرئيسي وراء هذا القرار توتر العلاقات بين الاخوان والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في الفترة الممتدة من يناير 2012 الى يونيو 2012 التي كانت تعكس حالة من الصراع المسيطر عليه الامر الذي لخصه اللواء عمر المختار في كلمته "أياً كان انتماء الأغلبية في مجلس الشعب، فإنهم محل ترحيب كبير، لأنهم لن يتمكنوا أبداً من فرض أي شيء لا يريده الناس" عكس هذا التصريح ميزانَ القوى في البلادِ حينذاك، فعلى الرغم من مشاركة أكثر من 26 مليون مصري في التصويتِ لمجلسِ الشعب في البرلمان، كان هذا المجلسُ مؤسسةً ضعيفة الصلاحيات. وبالإضافةِ إلى ذلك، كان أداءُ العديد من النوابِ الإسلاميين في البرلمان لا يعكس التوقعات المرتقبة لأول مجلس شعبٍ منتخبٍ بُحرّية. وفي يونيو2012 وبقرارٍ صادرٍ من المجلسِ الأعلى للقوات المسلحة، جرى حلُّ مجلسِ الشعب وأسفر هذا القرارُ عن تركيزِ جميع السلطاتِ التشريعية في يدِ المجلسِ الأعلى للقوات المسلحة، وذلك قبل أيامٍ فقط من الموعدِ المقررِ لتولي أول رئيسٍ مدنيٍ لمصر منصبَه في 30 يونيو 2012 وكان ذلك، في واقعِ الأمر، انقلاباً أبيض مرن غير دموي[3].

شارك في الانتخابات الرئاسية 13 مرشحا ولم يستطع أي مترشح حسم السباق لصالحه في الجولة الأولى التي جرت بتاريخ 23 و24-05-2012، فتم إعادة الجولة بين المترشحين اللذان حصلا على المركزين الأولين محمد مرسي وشفيق احمد، وانتهى السباق بفوز محمد مرسي بنسبة 51.73% وتسلم السلطة من قبل المجلس الأعلى في 30-06-2012 لأول رئيس مدني[4].

[1]- باسم القاسم، ربيع الدنان، **مرجع سابق**، ص 13.
[2]- باسم القاسم، ربيع الدنان، **مرجع سابق**، ص 19.
[3] - Omar Achour, **op.cit**, p 13.
[4]- باسم القاسم، ربيع الدنان، **مرجع سابق**، ص 20

بعد تولي مرسي الرئاسة بات الصراع صريحا بينه وبين المجلس العسكري بقيادة المشير محمد حسين الطنطاوي، واشتدت المواجهة بينهما بين شهري يوليو واغسطس 2012، ففي 10 يوليو 2012 اسقطت المحكمة الدستورية وبدعم من المجلس العسكري، اول قرار لمرسي بعد توليه الحكم المتعلق بمحاولة إعادة عقد البرلمان المنحل، فقد كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يهدف إلى اضعاف الرئاسة والحفاظِ على سلطاته التشريعية، وأصدرَ ملحقاً دستورياً في يوليو2012 يفوضه بتوليَّ صلاحياتِ البرلمان المُنْحلّ، بما في ذلك السلطةِ التشريعية، والحق في تشكيلِ جمعيةٍ دستورية والاعتراض على المواد الدستورية، وجاء الرد من الرئيس في 5 أغسطس بعد احداث سيناء التي قتل فيها 16 جنديا على يد القوات المسلحة، واطاح بعدد من اكثر الجنرالات نفوذا، ففي 12 أغسطس، أصدر مرسي قراراتٍ عزلَ فيها كلاً من طنطاوي ونائبه، ورؤساء أجهزة كلّ من المخابرات العامة، والحرس الجمهوري، والشرطة العسكرية، ومديرية أمن القاهرة، وقوات الأمن المركزي من مناصبِهم، وتعيين الفريق عبد الفتاح السيسي وزيرا للدفاع[1].

استمر مرسي في تحركاته محاولا حماية الثورة ومواجهة المحاولات التي تهدف الى اسقاطه، فأعلن بتاريخ 22-11-2012 قرار إعادة محاكمة رموز النظام السابق، ومنح لنفسه صلاحيات مفتوحة اتجاه أي خطر يهدد ثورة يناير او الوحدة الوطنية او إعاقة مؤسسات الدولة عن أداء أدوارها، بموجب هذا الإعلان أصبحت قرارات الرئيس نهائية ونافذة، غير قابلة للطعن بأي شكل من الاشكال امام أي جهة كما لا يجوز التعرض لقرارته بالإلغاء او وقف التنفيذ (بمعني السيطرة على السلطة القضائية وتجريد المحكمة العليا من صلاحيتها)، وهذا من توليه السلطة الى غاية نفاذ عملية تحضير الدستور* وانتخاب برلمان جديد. اثار هذا الإعلان ردود فعل معارضة عديدة، فهناك من وصفه بانه انقلاب على الشرعية والقانون، كما اعتبر انه بداية لترسيخ ديكتاتورية جديدة، وقالت مستشارة نائب رئيس المحكمة العليا ان السلطة القضائية امام مواجهة رئيس مارق على الشرعية، في حين وصفه محمد البرادعي انه محاولة لإجهاض الثورة ونسف لمفهوم الدولة والشرعية، في المقابل رحبت جماعة الاخوان بهذا الإعلان ودعمته[2].

جعل هذا الإعلان خصوم الرئيس" مرسي"، وقادة الجيش، يقلقون بشكل كبير من تزايد نفوذه المحتمل. وهكذا تصاعدت الأزمة عبر الأقوال والأفعال بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية، وأصبحت الخيارات مفتوحة بين الطرفين، فجماعة الإخوان تطلق التصريحات والقرارات المفاجئة التي أربكت الجيش، الذي اعتبرته هو العقبة الوحيدة التي تقف في وجهها، وفي المقابل فان قيادة الجيش تدرك أيضا أن سعي الإخوان للإطاحة بقياداته هي محاولات جادة ومعركة أخيرة يريدون حسمها حتى يدوم حكم.

---

[1] - Omar Achour, **op.cit**, p 13-16.

*- اعلنت اللجنة العليا المشرفة على الاستفتاء نتيجة الاستفتاء إذ وافق الشعب على الدستور بأغلبية قاربت الثلثين (63.8%) بينما رفض الدستور 33.2%، انظر الموقع الرسمي للاستفتاء على دستور 2012: https://referendum2012.elections.eg/

[2]- باسم القاسم، ربيع الدنان، **مرجع سابق**، ص 21.

ج. الانقلاب على مرسي

ازداد تأزم الأوضاع في مصر بعد اعلان الرئيس، الذي كان بداية الغضب الشعبي وتحريك الشارع من جديد ضد قرارات مرسي، التي اعتبروها اعتداء على القضاء والمحكمة الدستورية العليا، الى جانب رفضهم لسياسة اخونة الصحافة ومحاصرة الإعلاميين، وتعالت الأصوات المطالبة بالثَّأر للشهداء الذين استشهدوا في فترة حكمه، كما طالبوه بالتحضير لانتخابات استباقية، مستنجدين بالجيش لإنقاذ البلاد، الذي كان هو الآخر مدركا ان هناك محاولات لعزله عن قيامه بدوره الوطني واهانة قياداته السابقة والحالية وانتظار الفرصة الملائمة لأخونة قياداته وعزل قادته الحاليين (تداولت حينها اشاعات حول محاولة اقالة السيسي)، كما ان الجيش لم يعد يراهن على مؤسسات الحكم لإنقاذ البلاد من حرب أهلية خصوصا مع تردي الأوضاع الاقتصادية، وانطلاقا من هذه الازمات صرح رئيس الأركان صدقي صبحي في تصريح صحفي ب " استعداد الجيش لتلبية مطلب الشعب والنزول الى الشارع اذا ما احتاجه بعد ثانية واحدة" وأضاف بعده الفريق الأول عبد الفتاح السيسي في لقاءه مع طلبة كلية الحربية "إن الجيش المصري هو الكتلة الصلبة المتماسكة والعمود الفقري الذي ترتكز عليه اركان الدولة المصرية، وهو جيش جميع المصريين بجميع طوائفهم وانتمائهم"، الامر الذي جعل الرئيس على يقين تام ان وزير الدفاع يخطط لخلق مؤسسة موازية لمؤسسة الرئاسة، وانه يرفض الخضوع لأوامر رئيس الجمهورية، ويمهد لمفاجآت غير متوقعة في اطار الصراع المكتوم بين الطرفين.[1]

أدت التراكمات التي شهدها المشهد السياسي المصري نتيجة التصادم القوي بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الجيش، وتدهور الوضع الاقتصادي الى دخول مصر في اضطرابات سياسية جديدة تم فيها ادانة مرسي من قبل المعارضين واتهامه بتكريس السلطة في يد الاخوان المسلمين، فتم تأسيس "حركة تمرد"* التي حظيت بدعم تيارات وقوى وشخصيات بارزة في المعارضة أبرزها جبهة الإنقاذ الوطني، وحركة كفاية والجمعية الوطنية للتغيير ونقابة المحامين ورئيس حزب الدستور الدكتور محمد البرادعي ومؤسس التيار الشعبي حمدين صباحي ، بدأت نشاطها في القاهرة ثم انتشرت حملتها في باقي المحافظات لجمع توقيعات سحب ثقة من مرسي، وبذلك وفرت الحركة الغطاء الشعبي للانقلاب على الرئيس (22 مليون توقيع) ودعت لمظاهرات 30 يونيو 2013.[2]

في 30-06-2013 انطلقت المظاهرات في مختلف المحافظات المصرية مطالبة برحيل مرسي، في اليوم الموالي أصدر المجلس العسكري بيانا لكافة القوى السياسية انه سيتحمل مسؤولية ما سيحدث وانه سيقوم بإعلان خريطة عمل مستقبلية، وتزامن مع ذلك استقالة بعض الوزراء والمستشارين لمرسي، في 02-

[1]- مصطفى بكري، **الجيش والاخوان: اسرار خلف الستار**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013، ص 411-417.

*- حركة تمرد: حركة شبانية مصرية معارضة للرئيس باشرت عملها منذ ابريل 2013 دعت الى سحب الثقة من الرئيس واجراء انتخابات رئاسية مبكرة، هدفت الى استعادة الثورة المصرية وان لديهم تصور لما بعد مرسي يتمثل في انتقال السلطة الى رئيس المحكمة الدستورية بحيث يكون رئيسا شرفيا مع تشكيل حكومة تكنوقراطية يرأسها شخصية سياسية تحظى بقبول شعبي.

[2]- باسم القاسم، ربيع الدنان، **مرجع سابق**، ص 22، 23.

07-2012 ردت الرئاسة المصرية ببيان ترى فيه ان بيان الجيش يحمل دلالات يمكن ان تتسبب في احداث خلل في المشهد العام الوطني، وفي 03-07-2012 أعلن وزير الدفاع "عبد الفتاح السيسي" عن عزل الرئيس "مرسي" وتسليم السلطة ل "عدلي منصور" رئيس المحكمة الدستورية العليا. بعدها تم عقد اجتماع جمع بين وزير الدفاع وشخصيات سياسية ودينية بارزة على شاكلة "محمد البرادعي"، وشيخ الأزهر "أحمد الطيب"، "البابا تواضروس الثاني"، وممثل عن حزب النور، وممثل عن حركة تمرد، واتفقوا على خريطة مستقبل لبناء مصر[1].

دخلت مصر في مرحلة انتقالية بقيادة "عدلي منصور" أصدر فيها اعلانا دستوريا يتضمن 33 مادة تحدد كيفية إدارة هذه المرحلة، في 23-09-2013 أصدرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة حكما بحظر نشاط جماعة الاخوان المسلمين واي مؤسسة تابعة لها، مع حجز جميع ممتلكاتهم وادارتها بما يتماشى مع القوانين المصرية، وتم ادانة جماعة الاخوان بتهمة الإرهاب واعتبارها منظمة إرهابية ومحاكمة أعضائها، اما الرئيس مرسي فقد تم محاكمته بتهمة التحريض على العنف وغيرها من القضايا. وتم تأييد التعديل مشروع الدستور المعدل عن نسخة 2012 بنسبة 98,1 بالمئة، وفي 26-03-2014 أعلن "السيسي" استقالته عن الجيش والانضمام الى السباق الانتخابي الى جانب "حمدين صباحي"، في 03-06-2014 أعلنت لجنة الانتخابات عن فوز "السيسي" بنسبة 96,9 بالمئة، وبهذا عاد المشهد السياسي المصري الى ما كان عليه قبل تنحي مبارك، حيث عادت المؤسسة العسكرية لتتصدر المشهد السياسي المصري، وتمسك بزمام الأمور بعد سيطرتها على مؤسسة الرئاسة، وعودة جماعة الإخوان المسلمين كحركة محظورة من ممارسة أي نشاط سياسي[2].

من خلال ما تم ذكره يمكن استنتاج أن الحراك السياسي الذي شهدته مصر ما هو الا تعبير عن السخط الواضح من قبل القوى الاجتماعية، نتيجة عجز النظام عن تلبية توقعات الشعب، فالتراكمات التي افرزتها الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد دفعت الشعب المصري إلى الخروج للشوارع، حيث طالب بحقوقه المشروعة. تُعد هذه الظاهرة استثنائية، إذ تمكنت من كسر قاعدة السكوت والخضوع التي طالما اعتبرت الشعب المصري ملتزمًا بها. وبشكل عام، اظهر هذا التحليل في أحد جزئياته كيف أن التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكذا المحيط الخارجي، يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في تحفيز التحولات والتحركات الجماهيرية، وتعزز من إرادة الشعوب في تحقيق تحسينات في واقعهم المعيشي والسياسي.

[1]- لخضر حبيطة، **مرجع سابق**، ص 251.
[2]- **مرجع نفسه**، ص 252.

نجحت ثورة يناير في تحقيق هدفها في تغيير القيادة السياسية، إلَّا أنَّها عانت من عدم القدرة على تحويل نمط الحكم بشكل جذري، فعلى الرغم من تسلُّم رئيس مدني للحكم، إلا أنه فشل في إدارة البلاد بفاعلية. وزاد من تفاقم الوضع من خلال قراراته التي أثرت على علاقته بالشعب ومؤسسات الدولة، فقد تبيَّن أنه كان يسعى لتحقيق أجندة فردية مرتبطة بجماعة محددة لا تمثل توجهات الشعب بأكمله.

فضلاً عن ذلك، تصاعدت التوترات وصراعات النخبة الحاكمة خاصة بين رئيس الدولة والمؤسسة العسكرية التي تاريخيًا كانت تتبنى مواقف معادية للتيار الإسلامي. رفضت المؤسسة العسكرية فكرة فقدانها للسلطة، نظرًا لمكانتها التاريخية المرموقة ودورها الحاسم في النظام المصري، سواءً بشكل ظاهر أو خفي. فبعد اشرافها على المرحلة الانتقالية التي تلت الرئيس مبارك، تم تسليم الحكم لأول رئيس مدني تفوق بجدارة في اول سباق انتخابي نزيه شهدته مصر، نشب صراع بين المؤسسة الرئاسية والمؤسسة العسكرية، واثرت الاحتكاكات بينهما على استقرار البلاد وانتهى الصراع بتأكيد دور الجيش وترسيخ مكانته بناءً على الثقة التي يحظى بها من الشعب المصري بسبب مكانته التاريخية المرموقة التي اكتسب من خلالها ما يعرف بالشرعية الثورية.

وعلى العموم فان فترة الانتقال السياسي في مصر كشفت عن عدة نقاط مهمة:

- المؤسسة العسكرية تُعَدُّ الركيزة الأساسية للدولة المصرية، حيث تتحكم في مختلف جوانب الحياة السياسية. وهي تمثِّل الجزء العميق للدولة الذي لا يمكن تجاوزه في أي سياق سياسي.
- الجيش يُفضِّل الحفاظ على دوره الحاسم في صنع القرار السياسي، دون المساومة على ذلك مع أي جماعة أو كيان مدني، بغض النظر عن انتمائها الفكري أو السياسي.
- تأثير الجيش في صياغة القرار السياسي واضح في مختلف مراحل التحول السياسي. وقد أسهم دعمه العلني للقوى المدنية المناهضة للنظام في إعادة بناء النظام بطريقة مشابهة للسابقة.
- تفوق الجيش في تجربة الحكم والإدارة على الجماعات السياسية، فجماعة الإخوان، يفتقرون للخبرة في هذا المجال. هذا الفارق في الكفاءة ساهم في عرقلة تطورهم وإسقاطهم من منصة الحكم.

في الختام، تظهر فترة ما بعد ثورة يناير في مصر العديد من التحديات السياسية التي أثرت على شكل الحكم والمؤسسات. يبرز من بين هذه التحديات العلاقة المعقدة والمتوترة بين مؤسسة الرئاسة والجيش، حيث تم تأكيد دور الجيش كقوة مؤثرة لا يمكن تجاهلها في المشهد السياسي المصري. كما أظهرت المرحلة الانتقالية التي مر بها النظام المصري أن القرارات الحاسمة ما زالت في يد المؤسسة العسكرية، مما ساهم في استمرارية النمطية السياسية التي استمرت لعقود من الزمن، وعدم حدوث تغيير جذري كما كان يطمح له العديد من نشطاء الثورة. وبهذا يمكن وصف هذا الوضع بأنه تغيير داخل الأنظمة وليس تغييرا في للأنظمة نفسها.

ثانيا. العوامل التي مهدت للإصلاح السياسي في الجزائر

شهدت الجزائر هي الأخرى تطورات عديدة أدّت إلى اعتمادها لعمليات الإصلاح السياسي، حيث شهدت فترات من الاضطرابات سببها مجموعة من الظروف والأسباب الخاصة دفعت بالنخبة الحاكمة نحو اتخاذ إجراءات إصلاحية. يمكن تحديد هذه العوامل كما وتقسيم مراحلها كما يلي:

أ. احتجاجات 2011:

بعد انطلاق الثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010 والاعلان عن موت "البوعزيزي" بعد اضرام النار في نفسه ليكون الفتيل الذي أشعل نار الثورة، بدأ صيتها بالانتشار وانتقلت عدواها الى الدول العربية في أسابيع قليلة، بل حتى في أيام مصر 25 يناير، اليمن 27 يناير البحرين 14 فبراير، ليبيا 15 فبراير، سوريا 17 فبراير من عام 2011. اما الجزائر فكانت اول من تأثر بها ففي يومي 5 و7 يناير 2011 شهدت مدن عديدة احتجاجات سميت ب "انتفاضة الزيت والسكر" الا انها لم تتطور الى ثورة شعبية ولم تعكس أي تغييرات جذرية على غرار بقية البلدان العربية[1].

بدأت هذه الانتفاضة في مدينة وهران عاصمة الغرب الجزائري ثم انتشرت لتصل الى الشرق والوسط لتتحول بعد يوم من انطلاقها الى حركة احتجاجية وطنية اخذت تغطية إعلامية لا بأس بها[2]، كان سببها الرئيسي ارتفاع أسعار بعض المواد الرئيسية بنسبة تجاوزت 40 بالمئة، مما اثار غضب الشعب وخروجهم الى الشوارع للاحتجاج، كانت بدايتها سلمية غير ان مجموعة من المخربين ابعدوها عن مسارها بسبب ممارستهم لأعمال شغب واصطدامهم مع قوى الأمن فتحولت الى اشتباكات دامية مع شرطة مكافحة الشغب سقط فيها قتلى وجرحى من الطرفين، وهناك من رجح فرضية ان الاوليغارشية النافذة استغلت الاحداث التونسية والغضب الشعبي فحركت الشارع ضد الحكومة للضغط عليها واجبارها على التراجع عن قانون كبار المتعاملين الماليين والتجار باستعمال الصكوك والتحويلات المالية من اجل القضاء على الاقتصاد الموازي[3]، الا انها لم تدم طويلا ولاقت رفضا شعبيا بسبب التخوف من إعادة تجربة العشرية السوداء.

صورة أخرى للاحتجاجات التي تزامنت مع ما يسمى بموجة الربيع العربي تجسدت في شكل احتجاجات جزئية ارتبطت بقطاعات مهنية معينة مثلتها المحامين، الشرطة، الحرس البلدي، الأطباء المهندسين، المعلمين حيث بلغت هذه الاحتجاجات ذروتها سنة 2010، إضافة الى احتجاجات أخرى من طرف سكان الجنوب كان سببها إحساس اهل المنطقة بالتهميش ورفضهم لمشاريع استثمارية كانت ستقام

[1]- محمد حمشي، عبد النور بن عنتر، حراك 22 فبراير 2019 وانتفاضات الربيع العربي: حدود سردية الاستثناء الجزائري، **مجلة عمران**، المجلد 11، العدد 43، شتاء 2023، ص 50.

[2]- معاش الطيب، رشيد بكاي، كرونولوجيا الاحتجاجات والحراك الشعبي في الجزائر-محطات تاريخية-، **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلد 03، العدد 01، مارس 2021، ص 198.

[3]- محمد حمشي، عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 50.

في المنطقة مثل مشروع الغاز الصخري، كل هذه الاحتجاجات تم امتصاصها واحتوائها من قبل النظام بحلول متنوعة وذلك جراء البحبوحة المالية التي كان يتمتع بها حينها[1].

تعددت وجهات النظر التي اهتمت بتحديد الأسباب التي مكنت الجزائر من ان تبقى في منأى عن ثورات الربيع العربي وان تشكل استثناء رغم انها كانت اول من تأثر بالمد الثوري التونسي مقارنة بالبلدان الأخرى (مصر بشكل خاص)، الا انها سرعان ما اخمدت الاحتجاجات فيها، وتأرجحت الاعتقادات بين العديد من الفرضيات؛ فهناك من فسرها لأنها ظلت محدودة الانتشار ومحدودة من حيث القضايا التي انصبت عليها، وهناك من رأى ان انزلاقها نحو اعمال الشغب والتخريب منحت السلطة الحجة اللازمة للجوء الى استخدام القوة، كما يضيف البعض ان المعارضة لم تستغل الفرصة لتبرز وتستثمر في الاحداث لتحويلها الى سلاح للضغط على السلطة، واخرون يرون ان المجتمع والسلطة تعلم من تجربة العشرية السوداء في عشرينيات القرن الماضي ان لا "يلدغ من الجحر مرتين"[2].

لا يمكن انكار ان الحركة الاحتجاجية في الجزائر كانت في طور النمو وقتها فقد تضافرت عوامل محلية مع عامل العدوى الإقليمية انتجت هزة في الشارع الجزائري لا يقل خطورة عن مثيله التونسي، الا ان الفعل الاحتجاجي حينها افتقر الى عامل التعبئة والتنظيم فلم يتمكن من الصمود الا أياما معدودة، فمالت الكفة لصالح النظام لغلبة العوامل المحلية مثل عنف الدولة، سياسة شراء السلم الاجتماعي والذاكرة الوطنية[3]؛ فثورة أكتوبر 1988 التي وصفت بأنها ضجيج صبيان، تولد عنها تحول ديموقراطي فاشل انتهى بأزمة أمنية بلغت تكلفتها 200.000 قتيل وقرابة مليون مفقود وجريح، ناهيك على الاثار الجانبية من ايتام وأرامل، هذه التجربة منحت البلاد "مناعة" جنبتها التقاط عدوى الثورة، فقد اطلق العديد من السياسيين الجزائريين تصريحات عبروا فيها عن رفضهم لفكرة الربط بين ما حدث في الجزائر بداية 2011 وموجة الحراك العربي التي اجتاحت العديد من الدول العربية[4].

وبهذا أصبحت الجزائر في تلك الفترة حالة استثنائية تستحق الاهتمام، نظرًا لقدرة الحكومة على تفادي تأثيرات الربيع العربي واهتزازاته، بل ازدادت قوتها بعد الأحداث التي جرت في شتاء 2011، فقد أصبحت الجزائر رمزًا للاستقرار السياسي والأمني في المنطقة وانعكست قوتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب. وبعد مضي وقت من بداية الربيع العربي، وتصاعد تأثيراته باندلاع الحروب الأهلية في ليبيا واليمن وسوريا، وتحول الأخيرة إلى مركز للإرهاب عبر الحدود، زادت هذه التطورات من اهمية وقوة الحكومة الجزائرية، فبدأت تأخذ هذه التطورات بعدم مبالاة كبيرة، حيث زادت

[1]- معاش الطيب، رشيد بكاي، **مرجع سابق**، ص 198.

[2]- محمد حمشي، عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 51

[3]- مرجع نفسه، ص 52.

[4]- محمد سي البشير، الجزائر والربيع العربي: مخاطر على الأمن القومي وتأجيل للديموقراطية، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد 07، العدد 01، 2012، ص 326.

قناعتها بأنها قد أصبحت محصّنة ضد الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة. اتبع النظام الحاكم سياسة تناقض ديناميات الربيع العربي تمامًا، من خلال اعتماد نمط "التغيير للحفاظ على الوضع القائم" او "التغيير من اجل اللاتغيير"، وتكريس مظاهر التآمر والفساد، مع تركيز على شراء الاستقرار الاجتماعي على حساب التنمية. مما أدى إلى تغذية مشاعر الحرمان والاستياء العام. والأكثر من ذلك، بدأ النظام يروج لشعور جماعي بالذل والاهانة[1].

ب. حراك 22 فبراير 2019

في عام 2013، تدهورت الحالة الصحية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث أصيب بسكتة دماغية أفقدته القدرة على الحركة والتحدث، ومع ذلك لم يمنعه هذا من الترشح لعهدة رئاسية رابعة في عام 2014 ونجح في الفوز بها. كان متوقعًا سابقًا أن ينهي ولايته ويتنازل عن السلطة بعد انقضاء فترة ولايته، ولكنه اختار استمراريته وأعلن ترشحه لولاية خامسة في 10 فبراير 2019[2]. وقد كان إصرار محيط الرئيس في استنساخ تجربة العهدة الرابعة وترشيح الرئيس من جديد اثر بالغ في تحريك الشعب خاصة بعد شعورة الإهانة نتيجة لحادثة الصورة(الكادر) الرمزية للرئيس المقعد والمغيب عن الساحة السياسية، هذه الحادثة تعتبر النقطة التي أثارت حركة احتجاج شعبية واسعة بدأت بشكل مستقل عن انتماءات حزبية أو سياسية. وقد تميز هذا الحراك بطابعه الشعبي وتنوع مكوناته وهويته، حيث لم يسمح أي جهة سياسية أو انتماء حزبي بالاستيلاء عليه او ركوب موجاته[3].

لم يكن ترشح عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة هو العامل الوحيد وراء هذا الحراك فالنظام استمر في تبني أساليبه البالية في الحكم منذ عام 1992. فقد شهدت الجزائر أزمة اقتصادية حادة خلال سنة 2018، أثرت سلبًا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وانعكست عواقب هذه الأزمة بشكل أكبر بعد تراجع احتياطي الصرف وتسجيل عجز كبير في ميزانية الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط. فاضطر النظام إلى فرض ضرائب جديدة على المواطنين ورفع أسعار السلع الأساسية، في المقابل عمد على حماية امتيازات الأثرياء الجدد المتحالفين مع كبار المسؤولين، ففي هذا السياق؛ عملت السلطة على تشكيل انطباع عام بعدم إمكانية محاسبة هؤلاء واسترجاع القروض المالية الكبيرة التي استفادوا منها. كل هذه الظروف والتراكمات أدت إلى تنامي اليأس بين الشعب وفقدان الثقة في الحكومة والنظام، ونتيجة لهذه الأوضاع، بدأ الحراك الشعبي في 22 فبراير من دون قيادة واضحة، وابتدأ بمطالب بسقف مطالب محدودة تقتصر على

[1]- Mohamed Hemchi, Abdennour Benatar, The 2019 Hirāk and the Arab Spring Uprisings The Limits of the Algerian Exception Narrative?, **ALMUNTAQA**, vol 06, No O2, June 2023, p p 33,34.

[2]-**ibid**, p 34.

[3]- معاش الطيب، رشيد بكاي، **مرجع سابق**، ص 199.

رفض ترشح الرئيس لولاية خامسة. لكن سرعان ما تطورت المطالب لتشمل إقالة رموز النظام والدعوة لتشكيل لجنة انتخابات مستقلة تعبر عن تطلعات الشعب.[1]

فيما يخصّ موقف رئاسة الجمهورية من الحراك، تمّت ملاحظة غياب الرئيس بسبب مرضه. وفي هذا السياق، قام شقيقه ومستشاره، السعيد بوتفليقة، بتولّي السلطة بطرق غير رسمية وغير معلنة، وبدون أي صفة دستورية. لجأت الحكومة سياسيا إلى تكوين تحالف سياسي مع بعض الأحزاب وشخصيات مؤثرة في المجتمع المدني لتبرير صحة دستوريتها. اما امنيا فقامت باستغلال جهاز المخابرات، الذي تم تكوينه من قبل الرئيس بوتفليقة وربطه إداريا بمكتب الرئاسة، من قبل السعيد بوتفليقة لتعزيز نفوذه من خلال تجنيد شخصيات من الجيش والاستخبارات بما في ذلك القادة السابقين في جهاز المخابرات كالجنرال محمد مدين والجنرال خالد نزار. واقتصاديا قامت بتكوين شبكة من الفاسدين في القطاع الاقتصادي[2].

في بداية الأحداث حاولت السلطة اللجوء الى العنف لكبح الحراك، لولا تدخل الجيش؛ فبالرغم من موقفه من الحراك الغير الواضح في اول الامر وتحذيره من خطر الوقوع في انفلات أمني، الا انه كان عاملا حاسما في افشال مخطط العهدة الخامسة، فقد منع عناصره وعناصر الشرطة التي هي بالأساس تابعة الى رئاسة الجمهورية من التدخل، علاوة على ذلك تعهد قائد الأركان في أكثر من مرة بحماية الحراك، لتجد الرئاسة نفسها في مواجهة الشعب والجيش، حاولت الرئاسة المماطلة باتخاذ إجراءات شكلية كتنحية عبد المالك سلال بعد تسريب مكالمة هاتفية له مع احد رجال الاعمال علي حداد يتوعدان فيها بتعنيف الحراكيين، كما حاولت فتح المجال للحوار والتفاوض مع نشطاء الحراك عبر الاستعانة بشخصيتين ديبلوماسيتين "رمطان لعمامرة والاخضر الابراهيمي" من اجل إيجاد مخرجا للازمة، وأخيرا اقالة حكومة أحمد اويحيى وتعيين حكومة تصريف اعمال، الا ان الحراك اصر على مواقفه ورفض كل هذه المحاولات وصعد من مطالبه من أسبوع لآخر[3].

وتواصلت تحركات الرئاسة من اجل احتواء الحراك لكن هذه المرة من خلال التركيز على الجيش لإدراكها ان تجاوز الأزمة لن يتم الا باستعادة الجيش محاولة بذلك اجراء تغييرات هيكلية على قيادته، واجري عدد من الاجتماعات السرية بين ممثلين عن الرئاسة بما في ذلك مستشار الرئيس وشقيقه، إلى جانب قائد جهاز المخابرات بشير طرطاق وقائد المخابرات المتقاعد الجنرال توفيق، وبعض قيادات الأحزاب السياسية.

[1] - **Algeria 2019: From the Hirak Movement to Elections**, Report 01, DOHA: Arab Center for Research & Policy Studies, Feb 2020, pp. 01, 02.
[2] - **Ibid.**, pp. 03,04.
[3] - **Ibid.**

في هذا السياق، استدعت قيادة الجيش اجتماعًا عاجلاً في 30 مارس من اجل تفعيل مواد من الدستور (المادة 102 والمادة 8 والمادة 7) التي يتم من خلالها الإلغاء الآلي لترشح الرئيس الحالي وإنهاء ولايته ونزعه نهائيًا من السلطة، بسبب عجزه عن أداء مهام منصبه، وتم إعادة السلطة للشعب ليختار رئيسا له وفقا للأليات الدستورية المتاحة، وبهذا فقدت الرئاسة غطائها الدستوري الهش، ومباشرة القبض أعضائها للتحقيق معهم ومحاكمتهم، وملاحقة الفارين منهم بأوامر دولية[1]. هذه الخطوات أدت إلى تغييرات كبيرة في المشهد السياسي والعسكري للبلاد.

بدأ موقف الجيش بخصوص الأوضاع السائدة يتجلى منذ 2018 اين بدأ بإضعاف الجناح الرئاسي من خلال تصفية أبرز شخصياته، فقد تم عزل قائد جهاز الأمن الوطني الجنرال عبد الغني هامل، الذي يعتبر من الشخصيات المقربة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، على خلفية تورطه في قضية تهريب الكوكايين(701كغ)، وهذا ان دل على شيء فهو يدب على وجود صراعات بين اقطاب النظام[2]، فالجيش هو الذي اكتشف القناطير السبعة المحجوزة من المخدرات وليس الشرطة، وحققت في القضية الاستخبارات العسكرية وليس الشرطة القضائية، وقيل ان الجنرال هامل كانت لديه خلافات مع قائد اركان الجيش الفريق قايد صالح، ولهذا أدى انتقاده لأمور تتعلق بالتحقيقات الى ازاحته من المشهد[3]

وتبعت هذه الخطوة عملية تجريد الرئاسة من جميع اذرعها المركزية والمحلية من خلال عزل جميع الكوادر الأمنية التي نصبها الجنرال هامل كمحاولة منه لبناء شبكة قوية تدين بالولاء للرئاسة ويعول عليها في حال تأزم الأوضاع السياسية في البلاد[4].

ووفقا لمجلة الجيش، فقد تمت حركة تغيير واسعة على مستوى المؤسسة العسكرية حيث باشرت قيادة الجيش في احداث تغييرات جذرية على مستوى قيادات الجيش والنواحي العسكرية واطارات وزارة الدفاع، ووصفت على أنها حركة عادية تدخل في اطار الترقيات والتداول على السلطة[5]، لكنها قُرأت على انها حركة تكتيكية من الجيش كان الهدف منها اضعاف نفوذ الرئاسة داخل الجيش، فمعروف عن قيادات النواحي العسكرية بالاستقرار وعدم خضوعها لمنطق التعيين والاقالة السريع كما هو حال المؤسسات المدنية، ففي سنة 2018 تم تنحية 12 جنرالا من بينهم قادة النواحي في ظرف ستة أسابيع، ويعتبر هؤلاء من الرموز العسكرية التي توصف بالقوة والنفوذ ومنهم من كان مترشحا لخلافة الفريق قايد صالح، كما عُرف عنهم توليهم لمناصب عليا في الجيش لفترة طويلة من الزمن، واشتهر بعضهم في العشرية السوداء

---

[1] - **Ibid.**

[2]- مصطفى فرحات، قضية الكوكايين ومستقبل الرئاسيات في الجزائر، الجزيرة نت، نشر بتاريخ 18-06-2018، https://bit.ly/47TO35v تاريخ التصفح: 20-08-2023.

[3]- مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، تقرير الحالة الجزائرية، في: التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية، رقم 04-الجزء الثاني، إسطنبول: جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، 2018، ص 257، 258.

[4] - **Algeria 2019: From the Hirak Movement to Elections, op.cit,** p 06

[5]- لامية بن دادة،" تنصيب قادة جدد العسكرية الأولى والثانية والرابعة والسادسة"، مجلة **الجيش**، العدد662 ، سبتمبر 2018، ص 8-16.

لتواجدهم على خط المواجهة المباشرة مع الجماعات الإرهابية، كما ارتبطوا بتثبيت سلطة الرئيس بوتفليقة، ومع ذلك تم إحالة خمسة منهم الى القضاء العسكري وتعتبر خطوة نادرة في تاريخ الجيش، فباستثناء محاكمة الجنرال مصطفى بلوصيف في الثمانينات، لم يحدث ان احالت المؤسسة عددا من ضباطها السامين، الامر الذي يؤكد استشراء الفساد داخل الجيش الذي كان بعيدا كل البعد عن مبدأ المساءلة والرقابة ومن التهم الموجهة للمعتقلين الثراء غير المشروع، استغلال الوظيفة، الى جانب اتهامهم مجموعة منهم بولائهم للرئيس بوتفليقة ومجموعة أخرى متهمة بولائها لجنرالات سابقين أمثال الجنرال خالد نزار والجنرال توفيق[1].

هنا يمكن القول انه بهذه الطريقة استطاعت المؤسسة العسكرية ان تحقق هدفين استراتيجيين؛ الأول تجريد الرئاسة من أي نفوذ داخل الجيش والشرطة، والثاني غربلة صفوف الجيش من أي شخصيات يمكن ان تشكل خطرا او تهديدا لقيادة الأركان، وضمان التفاف الضباط السامين خلف قائد اركان الجيش، وبهذا تأرجح ميزان القوة لصالح الجيش، وصارت الجزائر تعيش على وقع تجاذبات بين مراكز النفوذ في السلطة، في إطار صراع نخبوي "سياسي–عسكري" يحمل في طياته رغبة كل جناح الاستحواذ السلطة خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية.

ومع انطلاق الحراك الشعبي، كان موقف الجيش في البداية حذرا ومترددا، ففي 26 فبراير 2019 وصف قائد الأركان في خطاب له ان المشاركين في الحراك ب "المغرر بهم" و"المغامرين" ويتم استغلالهم من قبل جهات مشبوهة اتجاه "مسالك غير آمنة بل غير مأمونة العواقب"، لكن سرعان ما تغير موقفه وتراجع عن الخطاب السابق، معترفا بشرعية الحراك، وكان الإعلان عن هذا الموقف بمثابة عزل نهائي لمؤسسة الرئاسة، الا ان الحراكيين كانوا يدركون ان موقف الجيش المساند ما هو الا طريقة لاحتواء الحراك بطريقة تسمح بالخروج من الأزمة دون المساس بنفوذه ومكانته في هرم السلطة السياسية، وبدأت تظهر محاولات الجيش في استيعاب الحراك من خلال خطاباته التي أصبحت تمدح سلمية الحراك وتنظيمه، والتركيز على مطالبه التي اعتبر بعضها قابلة للتحقيق والبعض الآخر تعجيزي تقع خارج اطار المسار الدستوري، كما نجح الجيش في خلق تيار جديد داخل الحراك جسد ثنائيتين، احداهما داعمة للجيش "البادسيين النوفمبريين"، والثانية وصفوا بالعملاء للخارج "الزواف" (نسبة للجزائريين المجندين في صفوف الاستعمار الفرنسي اثناء احتلاله للجزائر)، أدت هذه الثنائيتين الى تقويض الحراك وتغييره عن مساره حيث تراجع إصرار الجماهير على مطلب التغيير الشامل الذي رفضه الجيش، وصار اقل تماسكا ووحدة رغم زيادة عدد المشاركين فيه كل أسبوع، بسبب الخلاف بين المتظاهرين وبدأت المسيرات تشهد طرد المشاركين بسبب التشكيك في انتمائهم الى التيار الوطني النوفمبري[2].

[1]- مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، **مرجع سابق**، ص 361، 362.

[2]- **Algeria 2019: From the Hirak Movement to Elections, op.cit,** pp 07, 08.

بعد تفكيك وحدة الحراك عملت قيادة الجيش على حصر مطالبه في مسألتين أساسيتين؛ الأولى سياسية تمثلت في تعطيل مسار الانتخابات وعزل الرئيس بوتفليقة، والثانية اقتصادية تمثلت في محاربة الفساد، هنا بدأ جوهر الخلاف بين الجيش والحراك فالجيش قدم بديل التغيير الإصلاحي في إطار ما يسمح به الدستور المقرر والمعدل من قبل الرئيس المرفوض، وعن طريق المؤسسات القائمة التي تدين بولائها للسلطة القائمة في حين ان مطلب الحراك كان يدعو للإصلاح الجذري والشامل والتوجه نحو هندسة سياسية جديدة تعزز القطيعة مع النظام السابق، الا ان الحراك لم يقدم أي برنامج او قيادات بديلة للإدارة المرحلة الانتقالية[1].

ج. الانتخابات الرئاسية 2019

قبيل الانتخابات الرئاسية تجلى انقسام سياسي حاد بين صفوف النخبة حيث انقسمت الى فريقين؛ الفريق الأول يؤيد مطالب الحراك الشعبي، بما في ذلك رحيل جميع الرموز السياسية وغير السياسية من الحكومة السابقة، كما عارضوا تنظيم الانتخابات الرئاسية في هذه الظروف، معتبرينها فرصة لنظام الحكم السابق لتجديد نفسه بوساطة منظومة تشريعية قديمة وانتخابات غير نزيهة، وبمشاركة شخصيات مرتبطة بالنظام السابق. اما الفريق الثاني فيمثل السلطة الفعلية ويشمل قائد هيئة أركان الجيش "قايد صالح" والرئيس المؤقت "عبد القادر بن صالح" وحكومته وبعض الأحزاب السياسية والشخصيات العامة. هذا الفريق يروج للحل الدستوري ويعتبره السبيل للحفاظ على استقرار البلاد والحد من التدخلات الخارجية. فلطالما عبر الفريق قايد صالح منذ سقوط الرئيس بوتفليقة عن تفضيله للحل الدستوري الذي يبدأ بتفعيل المادة 102 وينتهي بتنظيم انتخابات رئاسية جديدة، كما أكد على ضمانه لحق التجمهر والتظاهر السلمي كل جمعة، مع التدخل عندما تقتضي الحاجة حفاظا على سلامة المتظاهرين والوطن بعدما توفرت لديه معلومات حول محاولة زعزعة الاستقرار من قبل ايادي خارجية، فنظم انتخابات رئاسية يوم 12 ديسمبر 2019 استكمالا للمسار الدستوري من جهة وخروجا آمنا من الأزمة السياسية الحادة[2].

وفي النهاية، أدرك العديد من الجزائريين أن الأزمة السياسية قد طالت، وأن الانتخابات الرئاسية قد تكون جزءًا من الحل. ولذلك، بدأت خطة الحكومة المعلنة بإجراء الانتخابات تحظى بتأييد واسع. خاصة وان آفاق الحراك الشعبي لم تكن واضحة بالنسبة للجميع وظل يفتقر لرؤية يمكن ان يعول عليها لحل الأزمة، مما دفع بعض الجزائريين للمشاركة في الانتخابات على اعتبار أنها خطوة نحو حل الأزمة. ومع ذلك، رفض بعض المشاركة فيها نتيجة لعدم تمثيل الحراك الشعبي، كما ظهرت أصوات معتدلة تؤيد المشاركة في الانتخابات دون التخلي عن الضغط من أجل المكاسب الإضافية، مما أثر على تحول قناعات

[1] -ibid.

[2]- بلغيث عبد الله، الانتخابات الرئاسية في الجزائرية ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2019، ص 03، 04.

البعض من المترددين[1]. وعلى إثر ذلك، قدرت نسبة المشاركة في الانتخابات ب 41.07% على مستوى التراب الوطني، و39.88% كنسبة مشاركة عامة، واسفرت النتائج عن فوز عبد المجيد تبون بالأغلبية المطلقة من الأصوات بنسبة 58.13%، وتم إعلانه رئيسا للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية من قبل المجلس الدستوري، وفقا للمادة 89 من الدستور[2].

من خلال دراسة مسارات التحول في المجتمع المصري والجزائري، نلاحظ وجود نقاط تشابه واختلاف تجمع بين البلدين. تم التوافق في البلدين على نمط التغيير الثوري القادم من القاعدة، حيث اضطرت الشعوب في كلا البلدين الأنظمة إلى التحرك نحو الإصلاح نتيجة لتراكم الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مر الزمن. وقد لعبت المؤسسة العسكرية دورًا حاسمًا في عملية التغيير، إذ شكلت نواة السلطة خلال فترة الانتقال، حيث كانت مكلفة بالحفاظ على وحدة الوطن واستقراره، بالإضافة إلى دعمها للجماهير. هذا الموقف عزز موقف الجمهور تجاه النخبة السياسية الحاكمة، التي فقدت دعم الجيش الذي كان يحميها ويدعمها في السابق.

أما الاختلاف بين البلدين يتجلى في طبيعة التجربة المعيشية لكل بلد. على سبيل المثال؛ ثورة يناير في مصر كانت تجسيدًا لما حدث في الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، حيث سبقت الجزائر الثورة المصرية بفترة تصل إلى عشرين سنة. ففي الجزائر؛ كانت مظاهرات الاحتجاج تستند إلى رفض الوضع السياسي المنغلق والتدهور الاقتصادي. وفي تلك الفترة، تبنت الجزائر إصلاحات سياسية واقتصادية تهدف إلى الانفتاح، مما أدى إلى تبني مسار انتخابي جديد وتعددية سياسية. توّج بفرز التيار الإسلامي في الانتخابات، الذي تم إقصاؤهم من قبل الجيش، مما أدى إلى صراعات دموية. من ناحية أخرى، في مصر، تكرر نفس السيناريو غير انه منح التيار الإسلامي فرصة للحكم على عكس الجزائر، على الرغم من محاولات الجيش لتقييدهم. وهذا أثر على السيناريو الذي تلا ذلك، حيث فشلت جماعة الاخوان ولم تثبت جدارتها وعاشت مصر أحداث عنيفة أسفرت عن خسائر وضحايا (أبرزها مجزرة رابعة*)، وعاد الجيش من جديد الى الصورة وقام بتنحية الإسلاميين.

---

[1]- **Algeria 2019: From the Hirak Movement to Elections, op.cit,** pp 24.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 78، ديسمبر 2019، ص 17.

*- مجزرة رابعة العدوية: في 14 اغسطس/آب 2013 تجمهر المعتصمون ضد عزل الرئيس محمد مرسي مطالبين بعودته إلى الحكم في ميدان رابعة العدوية شرقي القاهرة، فتدخلت قوات الأمن لفض الاعتصام وأوقعت عددا كبيرا من القتلى والجرحى، ووصفت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحادثة بأنها "إحدى أكبر وقائع القتل الجماعي لمتظاهرين سلميين في يوم واحد في تاريخ العالم الحديث"، اختلفت التقديرات في عدد القتلى والمصابين في المجزرة، فورد في تصريحات لقيادات من الإخوان المسلمين أن عدد القتلى تجاوز 3 آلاف قتيل، إضافة إلى آلاف الجرحى والمصابين، وذهبت قيادات أخرى إلى أن عدد القتلى بلغ 5 آلاف. للمزيد من الاضطلاع انظر:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/4/22/%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9

وبشكل عام، يمكن تلخيص النقاط المتشابهة والمختلفة بين التجربتين فيما يلي:

أ.النقاط المتشابهة:

1. **نمط التحول الثوري من الأسفل:** في كلتا الحالتين، تطورت الثورات نتيجة لتراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية على مر الزمن، مما دفع الشعبين إلى المطالبة بالتغيير والإصلاح.
2. **الدور العسكري في عملية التحول:** في كلا البلدين، تدخلت المؤسسات العسكرية كنواة للسلطة خلال فترات الانتقال السياسي، متحملة مسؤولية الحفاظ على الاستقرار والوحدة الوطنية، ومساندة الجماهير، وهذا الموقف من قبل الجيش أثر على موقف النخبة الحاكمة وزاد من عزلتها.
3. **تداول السلطة والتجربة الديموقراطية:** في كلا البلدين، تم التحول إلى تجربة ديمقراطية بعد التحولات الثورية، حيث تم تنظيم انتخابات تعددية الأطراف وفتح المجال امام المنافسة السياسية.

ب.النقاط المختلفة:

1. **التوقيت والزمن السياسي :**تأخرت ثورة يناير المصرية عن ثورة الجزائر بما يقرب من عشرين سنة، مما جعل تجربة الجزائر تسبق تلك المصرية في الزمن، وقد تأثرت بذلك بالتطورات الإقليمية والدولية.
2. **التعامل مع الإسلاميين :**في الجزائر، تم اقصاء التيار الإسلامي من الحكم مبكرًا بعد فوزهم في الانتخابات، مما أدى إلى ازمة أمنية. بالمقابل، منحت مصر الفرصة للإسلاميين للمشاركة في الحكم، وهذا كان له تأثيره على مسار التحول في البلدين.
3. **تجربة الحراك السلمي:** تجربة حراك 22 فبراير في الجزائر تميزت بمناعة على العنف والانفلات الأمني، مما ساهم في المحافظة على استقرار المجتمع والنظام، بينما عاشت مصر تجربة أحداث عنيفة في بعض الفترات التي شهدت مواجهات وتدهورًا أمنيًا.

باختصار، يجمع المجتمعان المصري والجزائري على نمط التحول الثوري وتدخل العنصر العسكري في عملية التحول، ولكنهما يختلفان في التعامل مع الإسلاميين والتجربة الديمقراطية، كما اثبتت التجربتين مكانة وتفوق المؤسسة العسكرية.

المبحث الثاني: تحليل تقييمي لمسارات النخبة السياسية الحاكمة اتجاه عمليات الإصلاح السياسي في الجزائر ومصر بعد 2011

بعد تجربة موجة التغيير التي شملت النظم الحاكمة في مصر والجزائر، والتي تمكنت خلالها هذه الدول من تفادي تفاقم الاحتجاجات والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني، تأتي تحديات جديدة أمام النخبة السياسية الحاكمة. هذه التحديات تتمثل في ضرورة استجابة تطلعات الشعب واستعادة ثقته ورضاه من جديد. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال خطوات جذرية تتضمن التخلي عن أساليب القمع وتطوير نظام ديمقراطي يعتمد على حقوق الإنسان ومبادئ الحرية والعدالة.

من هنا، يتعين على النخبة السياسية الحاكمة أن تتخذ إجراءات جادة لإعادة هيكلة النظام وتحقيق التغيير المطلوب. يتضمن ذلك تقديم برامج إصلاحية شاملة تستجيب لمختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بحيث تكون هذه البرامج مبنية على مبادئ المشاركة والشفافية والعدالة، وان تتبنى نمطاً جديداً من الحكم يستند الى تحقيق توازن بين جميع التيارات السياسية والاجتماعية، وأن يتضمن تفعيل حقوق الإنسان وحماية للحريات الأساسية.

سيحاول هذا المبحث الى تسليط الضوء على برامج الإصلاح التي تم تبنيها في مصر والجزائر بعد 2011 وتحليلها بما يتناسب مع مسار التحول نحو دولة ديمقراطية. اين سيتم التركيز على كيفية تنفيذ تلك الإصلاحات، ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة، وهل تساهم في بناء دولة ديمقراطية تحقق العدالة والاستقرار.

أولا. مبادرات الاصلاح الدستوري والمؤسساتي في الجزائر ومصر

يعد الإصلاح الدستوري وسيلة للمجتمعات للتأقلم مع التغيرات والتحديات، وضمان استمرارية النظام القانوني والسياسي في ضوء التطورات المتسارعة في العالم الحديث. قد تكون الحاجة إلى الإصلاح الدستوري ناتجة عن عدة عوامل، منها الاحتياجات والتطلعات الشعبية. كما يمكن أن تنبع الحاجة إلى الإصلاح من التحديات السياسية والاقتصادية التي تتطلب تكييف النظام الدستوري مع الواقع الجديد. يمكن أن يشمل الإصلاح الدستوري تعديلات في مختلف جوانب الدستور مثل توزيع السلطات، وحقوق الإنسان، والنظام الانتخابي، وغيرها من المسائل الهامة. علاوة على ذلك فإن الإصلاح الدستوري ليس بالعملية السهلة، حيث يتعين أن يتم بموجب إجراءات محددة، قد يشمل ذلك تصويت البرلمان للموافقة عليه، أو حتى اللجوء إلى استفتاء شعبي في بعض الحالات.

لجأت كلا من النخبة المصرية والجزائرية الى الإصلاح الدستوري كآلية لتعزيز الإصلاحات السياسية بعد احداث 2011، حيث طرأت مجموعة من التعديلات على دستور البلدين، كان أبرزها:

أ.الإصلاح الدستوري والمؤسساتي في الجزائر

مرت الإصلاحات الدستورية في الجزائر بعدة مراحل، حاولت من خلالها النخبة الحاكمة الاستجابة لمتطلبات الجماهير وتهدئة الأوضاع، وجاءت الإصلاحات الدستورية الجزائرية على النحو التالي:

1. التعديل الدستوري 2012:

بدأت بوادر الإصلاح تتجلى في الجزائر بعد رفع حالة الطوارئ التي استمرت منذ 1994، وباشر النظام السياسي بخطوات نحو الإصلاح قادها بنفسه، ففي 15 ابريل 2011 القى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة خطابا شهيرا قدم فيه وعودا للمضي قدما نحو إصلاحات جديدة، وكانت أولى مبادراته تشكيل هيئة مشاورات سياسية برئاسة عبد القادر بن صالح، مهمتها مباشرة الحوار مع القوى السياسية الجزائرية حول اهم مقترحات الإصلاح، اجرت هذه الهيئة سلسلة من الحوارات مع شخصيات وطنية وقوى السياسية والمجتمع المدني في فترة 21 ماي الى غاية 21 جوان 2011، تم فيها مراجعة الدستور من اجل تعديل قوانين عضوية موجودة او صياغة قوانين جديد، الى جانب مناقشة نوع النظام الأنسب للحكم البرلماني او الرئاسي بدلا من الشبه الرئاسي السائد، عدد العهدات الرئاسية ومدة كل عهدة، الى جانب مسألة الإبقاء على مجلس الأمة من عدمه، وخلصت هذه النقاشات بتقرير نهائي رفع لرئيس الجمهورية ووضع بناء عليه رزنامة لمباشرة الإصلاحات[1].

قدّم الرئيس بوتفليقة تعديلات على مشاريع القوانين العضوية للبرلمان وذلك لمناقشتها والموافقة عليها. تمت مناقشة هذه المشاريع خلال جلسات البرلمان في الدورة الخريفية المنعقدة في 4 سبتمبر 2011. وقد اتسمت هذه الجلسات بجدل حاد بين مؤيدي ومعارضي إصلاحات الرئيس[2]، حيث تضمنت المشاريع التالية[3]:

- مشروع القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات: اهم ما ميز هذا القانون الجديد هو نصه على انشاء "اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات" أعضائها قضاة معينين من طرف رئيس الجمهورية، تتمثل مهمتها الرئيسية ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، الى جانب انشاء "اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات" تتكون من ممثلي الأحزاب، ممثلي المترشحين الاحرار وبعض الشخصيات الوطنية.
- مشروع القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية: اعطى هذا القانون مرونة أكثر لنشاط الأحزاب السياسية من خلال تقليل الشروط اللازمة لاعتماد حزب سياسي، وساهم في خلق فضاء للمنافسة السياسية، فبعد تبني هذا القانون بلغ عدد الأحزاب المرخصة 18 حزبا خلال

[1]- علي بلعربي، الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي: المضامين والأهداف، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص ص 189، 190.

[2]- محوز عمر، معمر خديجة، المتغيرات الخارجية ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 99.

[3]- علي بلعربي، **مرجع سابق**، ص 190-193.

الشهرين الاولين من سنة 2016، ووصل عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2017 الى 60 حزبا هذا ما يدل على مرونة إجراءات تأسيس الاحزاب

- مشروع القانون العضوي رقم 12-03 الهادف لتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة: جاء هذا القانون لينص صراحة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة الذي تم بموجبه فرض نظام الحصص (الكوتا) لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وضمانا لإلزام الأحزاب بهذا القانون، جاءت احكام المادة 05 صارمة، حيث نصت على الغاء القوائم الانتخابية إذا لم تتقيد بالنسب الموضحة في المادة 02.
- مشروع القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام: الذي فتح المجال امام التعددية الإعلامية، ورفع القيود عن الصحفيين واعفائهم من عقوبة السجن، وتعزيز مبدأ الرقابة من خلال انشاء سلطة لضبط السمعي البصري والصحافة المكتوبة
- مشروع القانون العضوي رقم 12-06 المتعلق بقانون الجمعيات.

2. التعديل الدستوري 2016:

جاء التعديل الدستوري لسنة 2016 متأخرا حيث انتظر رئيس الجمهورية انقضاء الانتخابات الرئاسية في أفريل2014، مرت عملية مراجعة الدستور لسنة 2016، على ثلاث مراحل من المشاورات في السنوات 2011، 2012، 2014، ساهمت في اعداده جميع القوى السياسية الى جانب الكفاءات الوطنية والنقابات المهني، بهدف منح التعديل طابعا توافقيا، تميزت اشغال هذه المشاورات بالسرية التامة، وخرجت بنتيجة نهائية تتضمن تعديلا جديدا عن طريق قانون رقم 16_01 الصادر في 07-03-2016 المتضمن التعديل الدستوري، بعد الموافقة عليه من قبل المجلس الدستوري، وأعضاء البرلمان دون عرضه الى الاستفتاء الشعبي[1]، جاء هذا التعديل لسد الثغرات التي يعاني منها الدستور، واستجابة لمطالب البيئة الخارجية خاصة العربية جراء ما عاشته من تحولات عميقة، إضافة الى تداعيات الثورة، ومحاولة للتخلي عن الشرعية الثورية[2]، وتكمن المحاور الأساسية لهذا التعديل في[3]:

1- حصر العهدات الرئاسية باثنين فقط.
2- حصر التشريع بأوامر في حالات معينة واستثنائية.
3- تعزيز الدور الرقابي للبرلمان على الحكومة.
4- دعم المعارضة السياسية ومنع التجوال السياسي.
5- تعيين الوزير الأول بعد موافقة الأغلبية البرلمانية.
6- دسترة الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات.

[1]- بختي نفيسة، مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر، مجلة البحوث في القانون والعلوم السياسية، المجلد رقم 02، العدد 04، 2016، ص 97.
[2]-**المرجع نفسه.**
[3]- علي بلعربي، **مرجع سابق**، ص ص 194، 195.

7- انشاء المجلس الوطني لحقوق الانسان.

وفي هذا صدد يرى "فتحي بولعراس" انه لا يمكن اعتبار الإصلاحات القانونية التي اتبعها النظام الجزائري تغييرا حقيقيا، حيث اعتبرها انها لا تعدو ان تكون مجرد عملية استبدال قوانين بأخرى لا تختلف عن سابقتها بشيء، في الوقت الذي كان متوقعا ان تبادر النخبة الحاكمة بتغيير شامل للنظام الذي يحكم منذ قرابة نصف قرن، يكرس للديموقراطية وإرساء أسس دولة القانون، خاصة في إطار التغيرات الجذرية والعميقة التي مست المنطقة العربية، فالجزائر لا تحتاج الى قوانين بل مشكلتها الحقيقية تكمن في مدى التزامها وتطبيقها للقوانين الموجودة، ففاعلية الإصلاحات السياسية لا تقتصر على اصدار بعض القوانين من دون بعد سياسي واضح[1]. فما حدث من تعديلات سنة 2012 هو استبدال قوانين بأخرى لم تمس الجوهر، الأمر الذي استدعى إعادة النظر فيها من جديد وإصدار تعديلات 2016.

وفي نفس الصدد يضيف عبد الحميد مهري ان ما سماه النظام من إصلاحات سياسية لا ترقى الى تطلعات الجزائريين، باعتبار ان مطالب الشعب تدعو الى تغيير الأوضاع لا الإصلاح، وان تجاهل رغبة الشعب ما هو الا عثرة امام تطور الجزائر، فالتغيير الشامل أصبح ضرورة في ظل العجز الكبير للنظام في حل المشاكل التي يعاني منها، وأكد على وجود حرية ظاهرية في الجزائر بقيت حبرا على ورق، فالنظام لا يمانع في تغيير قوانين مادام يتعلق الأمر باستمراره[2].

ان الهدف الحقيقي من هذه الإصلاحات ما هو الا تجديد السلطة لنفسها والحفاظ على الوضع الراهن، نظرا لغياب الإرادة للتغيير، فحسب تقارير رابطة الدفاع عن حقوق الانسان تراجع ترتيب الجزائر في مجال ممارسة الديموقراطية، اين احتلت المرتبة 130 عالميا من أصل 168 بالنظر الى مؤشرات: الثقافة السياسية، أداء الحكومة، والمشاركة في الحياة السياسية، ويشير نفس التقرير الى اشتراك الجزائر مع النظم التسلطية في منطقة الشرق الأوسط وشرق آسيا في انتهاك حقوق الانسان، الفساد، المحاباة، سيطرة فئة قليلة على ثروات البلاد، إدارة رديئة، قدرة شرائية متدنية، بطالة مترفعة، تضخم، وغياب التداول على السلطة[3].

3. التعديل الدستوري 2020:

منذ بداية حراك فبراير 2019 كان مضمون المطالب الشعبية واضحة، تغيير النظام ورحيل النخبة السياسية الحاكمة القائمة آنذاك، من اجل تجسيد القطيعة مع ممارسات الماضي، فكان الحراك الشعبي امام جدل حول المطالبة بإقامة دستور جديد او الاكتفاء بالدستور القائم وتعديله، جاءت هذه المطالب

[1]- فتحي بولعراس، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجية البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، صيف 2012، ص 17.

[2] - Hacen ouali, Abdelhamid Mehri :à propos des réformes politiques 'je ne perçois aucune volonté de changement chez le régime', EL WATEN , 28-08-2011 .

[3]- فتحي بولعراس، **مرجع سابق**، ص 18.

الشعبية على اثر التعديل الأخير لسنة 2016 الذي أتاح الفرصة للجمهور للمشاركة في تعديل الدستور، الذي اصبح عملية مشتركة بين عدد من المؤسسات الدستورية والإرادة الشعبية، او بين المؤسسات الدستورية فقط على حسب التعديلات المقترحة، من اجل وقاية النص الدستوري من الممارسات التي تنتقص منه، وجاءت هذه المبادرة لحماية الدستور من العبث به وفقا لأهواء النخبة الحاكمة، نظرا لإقدام كل رئيس جديد على تبني دساتير جديدة او تعديل الدساتير القائمة لأكثر من مرة، هذه الممارسات انعكست على قدسية النص الدستوري الامر الذي دفع بالتساؤل حول جدوى تبني أفضل النصوص الممكنة في ظل غياب إرادة سياسية تحترم ذلك[1].

من هذا المنطلق، كان اول تعهد للرئيس المنتخب عبد المجيد تبون بعد فوزه بالانتخابات بإجراء تعديل دستوري عن طريق استفتاء شعبي، والعمل على صياغة تعديلات عميقة وكفيلة بتحقيق مطالب الحراك، أساسها التكريس الفعلي للنظام الديموقراطي ودولة القانون، كل ذلك في اطار دستور توافقي يكون ثمرة حوار وطني جدي بعيدا عن أي شكل من اشكال الاقصاء، وبالتالي استطاع ان يتبع أسلوبا مغايرا عن سابقه وبهذا استطاع ان يكرس القطيعة مع ممارسات النظام خلال فترة حكم بوتفليقة الذي عدل الدستور ثلاث مرات بالاعتماد على تصويت البرلمان فقط[2].

وبهذا كانت خطوة الاستفتاء الشعبي بمثابة اول محطة قانونية وسياسية في إطار تكريس مشروع الإصلاح المعلن من قبل رئيس الجمهورية، وآلية لإضفاء المزيد من الشرعية على السلطة خاصة في ظل الظروف غير العادية التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية. جاءت نتائج الاستفتاء الشعبي على التعديل الدستوري لسنة 2020 على النحو التالي:

جدول رقم (5) يوضح نتائج الاستفتاء الشعبي على التعديل الدستوري لسنة 2020

	العدد الإجمالي للناخبين المسجلين بما فيهم الجالية	العدد الإجمالي للناخبين المصوتين بما فيهم الجالية	نسبة المشاركة	الأصوات المعبر عنها	الأصوات الملغاة		المصوتون بنعم	المصوتون ب لا
النتائج النهائية	24,466,618	5,661,551	%23,84	5,024,239	637,308		3,356,091 بنسبة	1,668,148 بنسبة

[1]- نصر الدين بوسماحة، الجزائر: قراءة قانونية في التعديل الدستوري ل 01 نوفمبر 2020، تونس: المنظمة العربية للتعاون الدستوري، 2021، ص 01، 02.

[2]- مرجع نفسه، ص 06.

33.20%	66.8%							

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 72، ديسمبر 2020، ص 04.

ومن بين التعديلات التي جاء بها الدستور الجديد:

- **إعادة تنظيم السلطات:**

ورد نص التوازن بين السلطات لأول مرة وبشكل صريح منذ التعديل الدستوري لسنة 2016 ضمن الديباجة والمادة 15، وجاء هذا التعديل بمثابة الإقرار بتغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية في فترات سابقة، فالبرلمان بغرفتيه لم يكن يملك أي قوة لمواجهة او مراقبة السلطة التنفيذية التي انفردت بإدارة الشؤون العامة للبلاد مستمدة قوتها من الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها رئيس الجمهورية، ونظرا لأهمية مبدأ الفصل بين السلطات كان من المتوقع ان يكون على رأس الإصلاحات التي سيشملها التعديل الدستوري لسنة 2020، وبالفعل ورد في الديباجة ان الدستور يكفل الفصل بين السلطات مضيفا عبارة "والتوازن بينها"، الا ان لجنة الخبراء المختصة بتعديل الدستور والمعينة من قبل رئيس الجمهورية لم تعكس أي نية في الالتزام بهذا التكليف رغم وضوح محاوره، حيث استبعد من مجال تعديل المقترحات طريقة انتخاب أعضاء مجلس الأمة خاصة ما يتعلق بالثلث الرئاسي، حيث تم الإبقاء على اختصاص رئيس الجمهورية في تعيين هذا الثلث، وهو ما يعتبر بحد ذاته مساسا جوهريا بمبدأ الفصل بين السلطات[1].

اما فيما يخص العدالة، فهناك عدة ملاحظات جوهرية تؤكد على عدم استقلاليتها والاستمرار في نفس نهج التبعية؛ فقد ورد في المادة 169 (159 سابقا) ان القضاء مستقل ويضمن الرئيس الجمهورية هذه الاستقلالية، وهو نص متناقض في صياغته فكيف يتحقق الاستقلال اذا كان لايزال رئيس الجمهورية هو الذي يكلفه وليس النص الدستوري التأسيسي، كما تم تغيير تسمية السلطة القضائية التي مجرد كلمة العدالة وهي ما يعتبر اضعافا لهذا القطاع في اسمى وثيقة قانونية في الدولة بعد تجريدها من لفظة السلطة التي تساوي القوة، علاوة على ذلك تم دسترة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء وخضوعه للسلطة التنفيذية وهو تكريس آخر للتبعية، فقد كان من الاجدر مراجعة مسألة استقلالية من خلال ابعاد السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية كرئيسا لمجلس القضاء وكذا قضاء الحق العام، الى جانب مراجعة مسألة سمو المعاهدات على قوانين الجمهورية حيث يتم تطبيق المعاهدات الدولية دون دمجها ضمن قوانين الجمهورية[2].

[1] _ نصر الدين بوسماحة ، **مرجع سابق**، ص 06، 07.

[2] - محمد زيتوني، عبير بوعكاز، قراءة تحليلية في التعديل الدستوري الجزائري \2020، **مجلة الرائد للدراسات السياسية**، المجلد 02، العدد 04، جوان 2021، ص 27.

- **تقليص مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية:**

يعتبر مطلب الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية من بين اهم مطالب الحراك الذي رفع شعار لا للعهدة الخامسة تعبيرا منهم عن رفضهم للعناد السلطوي للرئيس، هذا ما دفع الى إعادة النظر حول مهام السلطة التنفيذية، فورد في الباب الثالث الخاص بتنظيم السلطات فصل بعنوان رئيس الجمهورية، وورد في هذا الباب إعادة تنظيم صلاحيات رئيس الجمهورية بهدف الحد من تمركز المهام في يده والقضاء على السلطوية، من خلال تحديد فترة الحكم بعهدتين متتاليتين او منفصلتين، كما خفف من صلاحيات الرئيس المطلقة في تعيين الوزراء واشتراط ان تتم بعد اقتراح رئيس الحكومة، كما اقر على اجتماع المحكمة الدستورية وبدون اجل في حالة استحالة ممارسة مهام الرئاسة بسبب مرض الرئيس، وبعد ثبات مانع العجز تقترح بأغلبية ثلاثة ارباعها على البرلمان التصريح بثبوت المانع بدلا من اجماع أعضاء المجلس الدستوري كما كان معمول به سابقا، هذا النص عالج اهم مطالب الحراك الذي بعدما أشار بشكل واضح للحالة الصحية لرئيس الجمهورية[1]، كما عالج المشرع الدستوري العجز البدني المثبت الذي لازم الرئيس السابق، وكان من بين أحد أهم مسببات الحراك، من خلا تكليف رئيس مجلس الأمة باعتباره رئيسا للدولة في حالة تثبيت العجز البدني للرئيس[2].

كما قيد الدستور الجديد سلطات رئيس الجمهورية في إعلان حالة الطوارئ أو الحصار لمدة تصل إلى 30 إذا ادعت الضرورة، جاء هذا التعديل بهدف رفع القيود على حريات الأفراد، الى جانب الحد من صلاحياته في الحالات الاستثنائية نتيجة أي خطر قد يصيب المؤسسات الدستورية او استقلالها او سلامة ترابها، حيث قيدها في 60 يوما بعدما كانت مفتوحة في الدستور السابق، وتم توجيه القرار بشكل أكثر تشاركية من خلال توجيه خطاب للأمة واجتماع البرلمان وجوبًا، وسيتم عرض القرارات التي تم اتخاذها خلال فترة الحالة الاستثنائية على المحكمة الدستورية لإبداء الرأي بشأنها. وتم تقييد تمديد حالة الاستثنائية بموافقة أغلبية أعضاء البرلمان ومجلس الأمة، وذلك بعد أن كان من الممكن في الدستور السابق تمديدها بلا حد زمني معين[3].

هذه التعديلات لم تعكس تغييرات جوهرية تخص الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية. فبمقارنة بسيطة بين أحكام الفصل الأول من الباب الثالث في هذا التعديل والفصل الأول من الباب الثاني من التعديل الدستوري لسنة 2016 لنتحقق من عدم تقليل صلاحيات رئيس الجمهورية، بل على العكس قد تم تعزيزها في بعض الحالات فعلى سبيل المثال[4]:

---

[1]- عيساني فؤاد، يوضياف مليكة، أثر الحركات الاحتجاجية على الدساتير في الجزائر دراسة حالة اثر حراك 22 فيفري 2019 على مشروع الدستور الجزائري الجديد، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 1021.

[2]- مرجع نفسه، ص 1022.

[3]- عيساني فؤاد، يوضياف مليكة، **مرجع سابق**، ص 1022.

[4]- نصر الدين بوسماحة، **مرجع سابق**، ص 08، 09.

– في المادة 91 من الوثيقتين: تحتوي على صلاحيات بارزة لرئيس الجمهورية في إدارة شؤون البلاد. تم نقل محتوى المادة 91 من 10 فقرات إلى 13 فقرة، مما يشير من الناحية الشكلية إلى إضافة 3 فقرات إضافية للنص، أو بالحقيقة 4 فقرات إذا تم دمج محتوى الفقرتين 1 و2 في فقرة واحدة. وبالتالي، يتعزز دور رئيس الجمهورية وصلاحياته في إدارة شؤون البلاد، كما تم إضافة محتوى جديد في الفقرة 2، الذي ينص على أنه يمكن لرئيس الجمهورية أن "يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان". هذه الأحكام أثارت نقاشًا ومواقف متباينة بسبب القراءة القانونية السابقة لأحكام الدستور الجزائري والعقيدة العسكرية ذات الطابع الدفاعي، التي عادة ما تمنع مشاركة الجيش في عمليات عسكرية خارج حدود البلاد.

– في المادة 92 من الوثيقتين: يُمنح رئيس الجمهورية العديد من الصلاحيات في مجال التعيين في الوظائف والمهام. وتظل هذه المادة بنفس المضمون الأساسي، باستثناء إضافة صلاحية جديدة تتعلق بتعيين الأعضاء المسؤولين عن سلطات الضبط. ومع ذلك، يمكن اعتبار هذه الإضافة مجرد تفسير لصلاحيات تنص عليها القوانين التي أُنشئت بموجبها هذه السلطات، بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ رئيس الجمهورية بصلاحية التعيين في العديد من المؤسسات الأخرى. يشمل ذلك تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة، وتعيين أعضاء في المحكمة الدستورية التي استبدلت المجلس الدستوري، ورئاسة المجلس الأعلى للقضاء، وتعيين أعضاء في هيئات استشارية مختلفة تنص عليها الدستور، وتعيين أعضاء في السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وغيرها من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والحساس.

بهذا الشكل، يحمل رئيس الجمهورية مسؤولية تعيين العديد من المسؤولين في مؤسسات الدولة والهيئات الاستشارية والقضائية والانتخابية والاقتصادية، وذلك وفقًا للقوانين والأنظمة التي تنظم عمل هذه المؤسسات.

وتعقيبا على الإصلاح الدستوري في الجزائر، يرى الباحث "بن ناصر بن طيب" أن التعديلات الدستورية في الجزائر ما تزال تعتبر تقليدية. كما يؤكد على أهمية التفريق بين دساتير القوانين ودساتير البرامج وفقًا لمفهوم موريس دي فيرجيه. فدساتير القوانين تأتي موسومة بالاختصار في عدد الفصول وتتميز بدقة الصياغة والحبكة وتضمن المبادئ الدستورية، في حين أن دساتير البرامج تأتي غالبًا معقدة بعدد كبير من الفصول وصياغة عامة ومليئة بالتفاصيل المفتوحة للتفسير والتأويل. وهذا يجعل الدساتير الجزائرية تميل أكثر نحو دساتير البرامج بدلاً من دساتير القوانين. ويضيف الباحث "عبد الله هوادف" أن التعديلات الأخيرة لن تقدم تغييرًا جوهريًا في طريقة ممارسة الحكم ولن تؤثر بشكل كبير في العلاقة بين الدولة والمجتمع. وتشير تحليلاته إلى أن هذه التعديلات ستحظى بالدعم نتيجةً للشبكة الوثيقة من العلاقات والتواصل بين النخب السياسية والمجتمع المدني. وحتى التوقيت الذي اختارته الحكومة لطرح هذه التعديلات، فقد كان مناسبًا جداً نتيجة توقف الحراك الشعبي بسبب الإجراءات الاحترازية المتخذة بسبب جائحة كورونا، مما أدى

إلى تخفيف الضغط على السلطة. وبشكل تقليدي، تعاملت المعارضة مع هذا التطور من خلال محاولة استغلال الفرص لتحقيق مكاسب دستورية كبيرة. [1]

ب. الإصلاح الدستوري والمؤسساتي في مصر

صدر في مصر العديد من الوثائق الدستورية منذ قيام ثورة يناير 2011، وبلغ عددها ثلاثة عشر وثيقة دستورية، تم إقرار ثلاثة منها عن طريق الاستفتاء الشعبي، فعقب تنحية الرئيس حسني مبارك من الحكم وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد من 11 فبراير 2011 الى غاية 30 يونيو 2012 تم اصدار خمس وثائق دستورية، وبعد تولي محمد مرسي الحكم من 30 يونيو 2012 الى غاية 30 يونيو 2013 تم اصدار اربع وثائق دستورية أهمها الدستور الذي تم الموافقة عليه في الاستفاء الشعبي في ديسمبر 2012، وبعد عزل مرسي وانتخاب رئيس جمهورية جديد في يونيو 2014 تم اصدار اربع وثائق دستورية أهمها دستور 2014 الذي تم تمريره بعد طرحه على استفتاء شعبي الذي نظم يومي 14 و15 يناير 2014[2].

وعليه سيتم تسليط الضوء على دستوري 2012 ،2014، 2019 لاعتبارهم اهم الوثائق الصادرة بعد 2011.

1. مقارنة بين دستوري 2012 و2014

تعددت وجهات النظر حول دستوري مصر الصادران سنة 2012 و2014، فالاتجاه الممثل لجماعة الاخوان يرى بأن لجنة الخمسين المعينة والمكلفة بتعديل دستور 2014 ما هي الا لعبة بيد المؤسسة العسكرية، بينما يصر الاتجاه المضاد المؤيد للانقلاب العسكري على ان المشروع الدستوري الجديد البلاد من وثيقة اخوانية كانت ستؤدي بالبلاد الى كارثة كبيرة، وهناك من يرى ان الطرحين غير صحيحين، فدستور عام 2012 لم يكن إخوانيا وان حمل بعض الدلالات المعبرة عن ذلك، كما ان دستور 2014 لم يكن من صنع المؤسسة العسكرية وحسب بل عكس أيضا توجهات ورغبات "النخبة المدنية العلمانية التقليدية".[3]

حاولت الجمعية التأسيسية المخولة بكتابة دستور 2012 اجراء تسويات ترضي جزء كبير من نخبة مؤسسات الدولة العميقة وكسب تأييدها، مع محاولة الحد من هيمنة مؤسسة الرئاسة، فجاء المشروع الجديد ليشمل جميع النخب بما في ذلك الشرطة والقضاء، وقد شهدت الجمعية التأسيسية في النصف الأول من اجتماعاتها حوارات جدية ودستورية بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، تناولت فيها مواضيع هامة

[1]- محمد زيتوني، عبير بوعكاز، **مرجع سابق**، ص 29.
[2]- يسري محمد العصار، مقارنة بين دستور 2012 و2014 في مصر، **مجلة كلية القانون الكويتية العالمية**، العدد 41، ديسمبر 2022، ص 35.
[3]- المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، **دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ودستور 2014**، الدوحة، 2014، ص 02.

مثل القضاء العسكري، ميزانية المؤسسة العسكرية، بنية النظام الحاكم، المحكمة الدستورية، والنيابة العامة، الى جانب الموقف من رموز النظام القديم، غير ان الإعلان الدستور الثاني الذي صدر في نوفمبر 2012، سبب شرخا في المشهد السياسي وعطل الحوارات الداخلية مما دفع بالجمعية التأسيسية الى التعجيل في كتابة دستور 2012، وكان اهم ما ميز هذا الدستور وضوح نزعته السياسية في بعض مواده التي حاولت إرضاء اغلب القوى الفاعلة في المشهد السياسي المصري، مثل أجهزة الدولة العميقة، القوى السلفية المتحالفة، القوى السياسية الممثلة للثورة، محاولة تشكيل تحالف بين القوى السلفية والقوى المدنية والدولة العميقة، وبهذا كانت محصلة هذا الدستور محاولة إرضاء الدولة والثوار[1].

في المقابل عكست عملية صياغة دستور 2014 انعدام أي مظاهر الديموقراطية، وتم انتقاده فور صدوره لاعتباره "دستور الدولة لا دستور الثورة"، في إشارة إلى كون الرابح الأكبر فيه ليس الشعب، وإنما الدولة ومؤسساتها وبخاصة القوات المسلحة والقضاء، اين تم تعيين جميع أعضاء اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور وليس انتخابهم كما جرى في دستور 2012، واقصاء جميع معارضي الانقلاب بشكل متعمد، كما غابت الشفافية في عملية كتابته حيث لم تكن هناك أي تغطية إعلامية لاجتماعات اللجنة، ولم ينشر محاضر الاجتماعات للاطلاع عليها بشكل عام[2].

وبشكل عام جاءت مواد دستور 2014 مشابهة لدستور 2012، فقد تم إعادة صياغة بعض المواد والإبقاء على مضامينها فقط من اجل الانتقاص من عمل أعضاء اللجنة السابقة التي أشرفت على صياغة الدستور المعطل، والترويج لفكرة انه تم صياغة دستور جديد تماما، وفيما يخص أبرز المواد التي مسها التعديل:

- **صلاحيات رئيس الجمهورية:**

جاءت صلاحيات رئيس الجمهورية في دستور 2014 مماثلة بدرجة كبيرة لصلاحياته الواردة في دستور 2012، حيث حددت ولايته لعهدتين كحد اقصى، مع امكانيته في اختيار رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة وعرض برامجها على البرلمان[3]، كما استحدثت صلاحيات جديدة له، فالمادة 146 سمحت له ان ينسف بنجاح حزب بالانتخابات ومنعه من تشكيل حكومة، واعطته المادة 147 حق تعيين وزراء الحقائب السيادية (الدفاع، العدل، الداخلية، الخارجية)، اما المواد التي تحدد مهام مجلس الوزراء فماهي في الحقيقة الا ترجمة لكون مجلس الوزراء ما هو الا جهاز تنفيذي لسياسات رئيس الجمهورية، ويعتبر تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية الاختلاف الجوهري عن دستور 2012 الذي حرص على توزيع السلطة بين كل من

[1]- مرجع نفسه، ص 02، 03.
[2]- رشاد توام، خطوة إلى الخلف :تداعيات الهندسة الدستورية للانتقال على العملية التأسيسية في مصر وتونس، **مجلة سياسات عربية**، المجلد 09، العدد 52، سبتمبر 2021، ص 53.
[3]- باسم القاسم، ربيع الدنان، **مرجع سابق**، ص 56.

الرئاسة ومجلس الوزراء وتجلى ذلك في المادتين 140 و 159 اللتان تلزمان الرئاسة ومجلس الوزراء المشاركة في صناعة القرار وتنفيذه بهدف التقليل من مهام رئيس الجمهورية ومنع استبداد الرؤساء[1]، كما اقر في مادته 139 ان تشكيل الحكومة يتم بتعاون الرئيس مع المجلس الشعبي بحيث تقوم السلطة التشريعية بدور مركزي في تعيين رئيس الوزراء أو بدلا من ذلك، تقر تلك السلطة فور تعيين رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء من خلال تصويت على التنصيب، ويعين رئيس الوزراء مجلس الوزراء دون أي دخل من رئيس الجمهورية ، هذه المبادئ تؤدي الى الحد من نفوذ الرئيس في اختيار وتعيين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء إلى زيادة احتمالية استقلال رئيس الوزراء ومجلس الوزراء عن رئيس الجمهورية وضبط التجاوز الرئاسي[2].

- **المؤسسة العسكرية:**

كان دستور 2012 يحتوي على بعض التسويات في محاولة لإرضاء بعض المؤسسات العميقة للدولة وكسب ولائها، وتأتي على مقدمة تلك المؤسسات المؤسسة العسكرية التي حصلت على حرية نقاش الموازنة العامة وتشريع القوانين المتعلقة بها، وتحديداً في المادة 196. كما حدد الدستور اختصاصات القضاء العسكري ومنحه حق إصدار أحكام بشأن الجرائم العسكرية وجعل مجالس القوات المسلحة مستقلة نسبياً في مناطقها (المادة 197). وعلاوة على ذلك، سمح الدستور بإعلان الحروب وأيضًا أنشأ هيئتين إداريتين هامتين وهما هيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية، وكان هناك جدل كبير حول هاتين الهيئتين خلال الجمعية التأسيسية بسبب تأثيرهما الكبير على مؤسسات الدولة. ومع دستور عام 2014، تم الاحتفاظ بتلك الامتيازات وعمقها بالشكل الذي يجعل المؤسسات العميقة تمتلك نفوذًا أكبر على الدولة، حيث تم تضمين ميزانية القوات المسلحة بوضوح في الموازنة العامة للدولة (المادة 203)، وتم تقييد فترة تولي وزير الدفاع بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المادة الانتقالية 234). وبالنسبة لجهاز الشرطة، فقد سحب من سلطة رئيس الجمهورية (المادة 206) وتم إنشاء مجلس أعلى للشرطة (المادة 207) يتكون من أقدم ضباط هيئة الشرطة ورئيس إدارة الفتوى المختص بمجلس الدولة. يهدف هذا المجلس إلى مساعدة وزير الداخلية في تنظيم هيئة الشرطة وإدارة شؤون أعضائها[3].

- **السلطة التشريعية:**

نص دستور 2012 على ان البرلمان المصري يتكون من مجلس النواب ومجلس الشورى، غير ان دستور 2014 ألغي مجلس الشورى وأصبح البرلمان يتكون من مجلس النواب وينتخب أعضائه بأسلوب الانتخاب العام السري المباشر وبموجب دستور 1971 كان ثلثا أعضاء مجلس الشورى (أي 140 من أصل 210) يتم انتخابهم اما الثلث المتبقي (أي 70 عضوا) فيعين من قبل رئيس الجمهورية، وبموجب

[1]- المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، **دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ودستور 2014**، مرجع سابق، ص 05.
[2]- سوجيت شودري، **دستور عام 2012 لجمهورية مصر العربية: تقاسم السلطة الأفقي في الاطار شبه الرئاسي "دراسة تحليلية"**، السويد: المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، 2013، ص 03.
[3]- سوجيت شودري، **مرجع سابق**، ص 05.

دستور 2012 اصبح عدد الأعضاء المنتخبين في مجلس الشورى 150 عضوا وأجاز الدستور لرئيس الجمهورية تعيين عدد لا يزيد عن عشر الأعضاء المنتخبين، اما دستور 2014 فقد سمح لرئيس الجمهورية تعيين خمسة بالمئة من الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب الذي يتكون من 450 عضوا[1].

واجتمع الدستوران حول مسألة توزيع وظائف السلطة التشريعية وهي الوظيفة التشريعية والمالية والرقابة السياسية على السلطة التنفيذية، مع منح رئيس الجمهورية حق الاعتراض التوقيفي المؤقت على مشروعات القوانين المصادق عليها من قبل البرلمان، مقابل إعطاء البرلمان سلطة تخطي اعتراض الرئيس وإقرار القانون المعترض عليه بعد موافقة ثلثي أعضائه، وبهذا فان كلا من دستور 2012 و2014 منح للبرلمان حق الحيازة الكاملة للسلطة التشريعية[2].

- **القضاء:**

فيما يتعلق بالقضاء، فإن المشروع الجديد يهدف إلى الاحتفاظ بجميع الصلاحيات التي كانت ممنوحة للمحكمة الدستورية بنفس الشكل الذي كانت عليه قبل إصدار دستور عام 2012. وبالمقارنة مع دستور عام 2012 فانه كان يفرض رقابة على المحكمة الدستورية فيما يتعلق بتطبيق القوانين المتعلقة بحقوق المواطنين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية (المادة 177). تمت كتابة هذه المادة بعد تجربة تدخل المحكمة الدستورية في المرحلة الانتقالية عندما تم حل مجلس النواب ومجلس الشورى، وبعد ذلك تم حل الجمعية التأسيسية بشكل رجعي بسبب اعتبار عدم دستورية القوانين التي نظمت هذه الانتخابات، مما أثر سلبًا على عملية الانتقال الديمقراطي، وبالتالي فان إلغاء رقابة المحكمة الدستورية والاحتفاظ بجميع صلاحياتها يعني بالضرورة أن الدستور الجديد يعترف بالدور الكبير الذي لعبته المحكمة الدستورية في الصراع السياسي خلال مرحلة انتخاب أول رئيس بعد الثورة. كما تم تعديل المادة التي كانت تمنع ندب القضاة إلا بصفة كاملة (المادة 170 من دستور 2012) واستبدلت بمادة انتقالية تؤجل إلغاء ندب القضاة حتى مضي خمس سنوات على الأقل من خلال قانون سيتم إصداره من قبل مجلس النواب (المادة 239)[3]. يجدر بالذكر أن ندب القضاة إلى جهات غير قضائية كان يُستخدم كوسيلة لاستبعاد القضاة المعارضين من قبل السلطة التنفيذية، كما نص الدستورين على إمكانية محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية لكن دستور 2014 كان أكثر دقة في تحديد الجرائم التي يحال فيها المدنيون الى القضاء العسكري ولخصها في 14 جريمة تمثل اعتداء مباشرا على منشآت العسكر او افراده، عكس دستور 2012 الذي اكتفى بوصفها جرائم تضر القوات المسلحة دون وصفها وترك امرها للقانون[4].

---

[1]- - يسري محمد العصار، **مرجع سابق**، ص72، 73.

[2]- مرجع نفسه، ص 73.

[3]- المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، **دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ودستور 2014**، **مرجع سابق**، ص 06.

[4]- باسم القاسم، ربيع الدنان، **مرجع سابق**، ص 57.

بشكل عام، يظهر الاختلاف الرئيسي بين دستور 2012 المعطل ودستور 2014، في وجود 42 مادة جديدة في دستور 2014 التي لم تكن موجودة في دستور 2012.

تلك المواد تشمل مسائل مثل تمثيل المرأة، ومواد انتقالية تهدف إلى تلبية احتياجات الأقليات الدينية والثقافية، وأيضًا مواد تنظيمية تُستخدم لمكافحة الجماعات الإسلامية المتطرفة. على سبيل المثال، المادة 74 التي تم إضافتها تحظر تشكيل أحزاب دينية، بالإضافة إلى تعديلات أخرى تتعلق بالهوية الوطنية وواجبات المجتمع. وإلى جانب هذه التغييرات، جاءت باقي التعديلات في دستور 2014 بهدف تعزيز السلطات الدائمة مثل الجيش، والرئاسة، والقضاء، وتعزيز استقلاليتها وحصانتها من أي تدخل محتمل من السلطات المنتخبة في المستقبل. ومع ذلك، يجدر بالذكر أن دستور 2014 لم يتماشى تمامًا مع دور الدستور كمؤطر ومحافظ على النظام الديمقراطي. فالحقوق والحريات التي تم ضمانها في مواده تم تقييدها بأحكام القوانين التي يمكن تطبيقها على نحو يقلل من مدى تلك الحقوق والحريات من خلال التفاصيل والإجراءات المنصوص عليها، ومن ضمنها قانون التظاهر الذي يتطلب الحصول على ترخيص للتظاهر السلمي. هذا يمكن أن يشير إلى أن لجنة الخمسين التأسيسية للدستور، التي من المفترض أن تمثل المجتمع المدني بشكل أساسي، قد انحيت بالدولة المدنية جانبًا لصالح تعديلات تتناسب مع مصالحها وصراعها مع القوى الإسلامية، وبالتالي قد أدي ذلك إلى تسليم مستقبل البلاد للسلطات العميقة من أجل إعادة صياغة الدستور بما يتناسب مع رؤيتها[1].

2. دستور 2019:

لم يصمد الدستور الذي صدر في عام 2014 الا لخمسة سنوات ليعرف اول تعديل له سنة عام 2019. هذه التعديلات شملت تغييرات في هيكل السلطة التنفيذية، حيث أصبح لرئيس الجمهورية الصلاحيات لتعيين نواب له وتحديد اختصاصاتهم وإعفائهم من المناصب. بدت التعديلات الدستورية الجديدة تشير إلى تغييرات كبيرة في التوازن بين السلطات، وتعزيز دور رئيس الجمهورية على حساب السلطة القضائية وتكريس دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية؛ فيما يتعلق بالسلطة القضائية، فقد تم توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، بما في ذلك تعيين رؤساء الهيئات القضائية والنائب العام ورئيس المحكمة الدستورية العليا. كما تم تحويل رئيس الجمهورية إلى رئيس للمجلس الأعلى للقضاء، مما يعطيه حق الفيتو على قرارات المجلس. هذا يمكن أن يؤدي إلى هيمنة واضحة للرئيس على السلطة القضائية. من ناحية أخرى، تم تعزيز دور المؤسسة العسكرية في السياسة، حيث تم تكليفها بصون الدستور والديمقراطية والحفاظ على المقومات الأساسية للدولة، وهو ما يشكل إطاراً دستورياً واضحًا لتدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية[2].

[1]- المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، **دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ودستور 2014**، **مرجع سابق**، ص 7، 8.
[2]- محمد عابد، **مرجع سابق**، ص 271، 272.

كما ان التعديلات قد أغفلت بعض التفاصيل خاصة فيما يتعلق بتطبيق المادة 159 من دستور عام 2014، التي تتعلق بمحاكمة رئيس الجمهورية، حيث كانت تنص على أن المحكمة المشكلة لهذا الغرض تكون برئاسة رئيس المجلس الأعلى للقضاء، غير أن تعديلات 2019منحت رئاسة المجلس لرئيس الجمهورية دون أن توضح انعكاس ذلك على المادة 159. كرست المادة 234 دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأصبح له دور محوري في تعيين وزير الدفاع، حيث أصبحت موافقته شرطًا لتعيين الوزير، وهذا يعزز تأثير الجيش في السياسة وإدارة الدفاع. فيما يتعلق بالسلطة التشريعية تم إنشاء مجلس للشيوخ بغرض استعادة النظام البرلماني الثنائي، ومنحه طابعا استشاريا. كما شملت التعديلات توسيع التمثيل البرلماني للفئات المختلفة، العمال والفلاحين والشباب والمسيحيين والمعاقين والمصريين المقيمين، علما أن القواعد المكرسة للتمييز الإيجابي كانت موجودة في دستور 2014 ضمن الأحكام الانتقالية ولكن دون تحديد أي نسب كمية أو آجال لترقية المشاركة السياسية للفئات المذكورة. فيما يتعلق برئاسة الجمهورية، تم تمديد مدة العهدة الرئاسية إلى ست سنوات، مع إمكانية تجديد العهدة وتمديد عهدة الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي[1].

تعرض هذه التجربة التحديات التي تمت مواجهتها في تعزيز إنجازات الإصلاح السياسي. وقد سهلت هشاشة المؤسسات التي انبثقت من مجال سياسي غير مهيكل لسن هذه التعديلات، مما يدل على التراجع عن التقدم المحرز من حيث الاستقلال القضائي والرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية. يمكن القول أيضًا أن إغفال المؤسس المصري منح المحكمة الدستورية العليا سلطة الإشراف على صياغة تعديلات الدستور قد مهد الطريق لاعتماد هذه التعديلات، على الرغم من حقيقة أن القسم الأخير من المادة 226 من دستور 2014 يحظر صراحة تغيير الأحكام المتعلقة بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية، وكذلك مبادئ الحرية والمساواة[2].

بعد تتبع الإصلاح الدستور في البلدين يلاحظ انه قد تشاركا في نفس التجربة الإصلاحية، حيث بادرت النخبة الحاكمة بمجموعة من التعديلات التي كان يفترض بها ان تغير من الواقع المعاش الا انها كرست لمظاهر شخصنة السلطة وزيادة نفوذ بعض المؤسسات على حساب الأخرى، وعل اثر ذلك، يمكن القول ان الإصلاحات الدستورية غالبا ما تكون جيدة وتفتح آفاق واسعة امام الحريات والممارسات السياسية، غير ان الاشكال الذي يبقى مطروح هو وجود صياغة جيدة للنصوص القانونية مقابل غياب آليات لتطبيقها وهذا ما يمكن ارجاعه الى غياب الإرادة السياسية الحقيقية من قبل النخبة السياسية الحاكمة للتغيير التي غالبا ما تتعمد اصلاح القوانين بالشكل الذي يضمن استمراريتها غير مبالية بحقيقة صعوبة تنفيذها على ارض الواقع فهي تصنفها على انها إنجازات إيجابية لها، الا انها اول من يتجاوزها، وعليه يمكن تعزيز الإصلاح الدستوري وجعله اكثر فعالية من خلال النقاط التالية:

[1] - مرجع نفسه ، ص 273.
[2]- محمد عابد، **مرجع سابق**، ص 273.

1. ضرورة صياغة نصوص دستورية واضحة وشاملة: يجب أن تتضمن الإصلاحات الدستورية تصويبات في النصوص القانونية تجعلها واضحة وسهلة التفسير. هذا يقلل من التفسيرات المتضاربة ويزيد من فعالية تطبيق الدستور.

2. تعزيز ميكانيزمات التنفيذ: يجب وضع آليات فعّالة لتنفيذ القوانين والدساتير. يمكن أن تشمل ذلك تقديم موارد وتدريب للجهات المعنية بتنفيذ القوانين، وضمان استقلالية القضاء ونظام قضائي فعّال.

3. تعزيز المشاركة الشعبية: يجب أن تكون عملية إعداد الدساتير والتعديلات الدستورية شفافة وتشمل جميع الأصوات والجهات المعنية. يمكن تحقيق ذلك من خلال استشارات عامة واستفتاءات ومشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

4. ممارسة الضغط السياسي ومتابعة ورصد تنفيذ القوانين: يجب أن تكون هناك ضغوط سياسية فعّالة تسعى إلى تنفيذ الإصلاحات الدستورية. يمكن أن تشمل ذلك تشكيل تحالفات وجماعات مدنية تدعم الإصلاحات وتعمل على مراقبة تنفيذها، كما يمكن أن تساهم المؤسسات المستقلة ووسائل الإعلام في مراقبة تنفيذ القوانين والدستور ورفع التقارير حول مدى الالتزام بالقوانين.

5. تعزيز التثقيف السياسي: يجب تعزيز التوعية السياسية لدى الجماهير حتى يتمكنوا من فهم الدستور والقوانين والمشاركة بشكل أفضل في العملية الديمقراطية. هذا يمكن أن يتضمن برامج تثقيفية وتوعية قانونية عامة يشرف عليها مختصين في القانون.

في النهاية، الإصلاحات الدستورية تعتمد على عمل متزامن بين الجوانب القانونية والسياسية والاجتماعية. يجب أن تكون هناك إرادة حقيقية لتحقيق التغيير من قبل النخب السياسية الحاكمة ومشاركة واسعة من قبل المجتمع في عملية صياغة وتنفيذ الدساتير والقوانين.

ثانيا. مبادرات الإصلاح القيمي في الجزائر ومصر

يعتبر البعد القيمي الجوهر الروحي لأي مجتمع وتشكل أساسًا حيويًا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. لذا، ينبغي للنخبة السياسية الحاكمة أن تكون على علم بأهمية العناصر الثقافية والقيمية والفكرية، وأن تسهم في تعزيزها وتطويرها. ففي مصر والجزائر، يواجه الأفراد تحولات كبيرة في قيمهم واتجاهاتهم وأفكارهم نتيجة التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. اين يجدون أنفسهم في صراع مستمر بين القيم التقليدية والتحولات النسبية في المجتمع. هذا التغير الثقافي يؤثر بشكل مباشر على مؤسسات الدولة وسلوكيات المواطنين.

خاصة وان ثقافة المقاومة والتمرد ضد الطاعة والاستسلام تزداد تطورًا وقوة. وأصبحت هذه القيم الجديدة قوة دافعة لتحقيق التغيير والتنمية. لهذا السبب، يصبح الاهتمام بالعناصر الثقافية والفكرية أمرًا بالغ الأهمية للنخبة السياسية الحاكمة في هذه البلدان. وأصبح لزاما عليهم ان يولوا اهتمامهم بإصلاح الفرد وقيمه وحمايته من الانحراف والتشويه خاصة في ظل البيئة الحديثة التي غيرت ومست العديد من الثوابت التي كانت راسخة غبر قابلة للمساس.

وعليه سيحاول هذا المطلب التطرق الى جهود النخبة السياسية الحاكمة في مصر والجزائر اتجاه الافراد خاصة بعد موجة التمرد والمقاومة التي عرفها البلدان بعد 2011.

أ.الإصلاح القيمي في الجزائر

اتبعت الجزائر أحد استراتيجيات التعبئة السياسية خدمة لمطلب الإصلاح القيمي، الا انها اصطدمت بمجموعة من التحديات التي وقفت دون التنفيذ السليم لهذه الاستراتيجية.

1. **جهود النخبة السياسية الحاكمة في ترسيخ الإصلاح القيمي**

لجأت الجزائر الى تبني سياسات إصلاحات تمس الافراد، بحيث حاولت ان تنقل الدور السياسي للمواطن الجزائري من ممارسة حقه في التصويت او الترشح للانتخابات، الى اعطاءه مكانة أكبر من خلال اشراك جميع فواعل المجتمع في العمل المحلي التنموي في إطار ما يعرف بالديموقراطية التشاركية التي تقوم على مبادئ اشراك جميع الفئات خاصة المهمشة في مواقع صنع القرار من اجل تنمية وعيهم السياسي واحساسهم بالمسؤولية، ومادامت التنمية المحلية تقوم على أساس البناء القاعدي للمجتمع من الأسفل، فان البلدية هي المنبر الرئيسي الذي يتم من خلاله تبني هذا النوع من الإصلاحات، من اجل ذلك لجأت النخبة الحاكمة الى إقرار القانون رقم 10-11 لترسيخ هذا التوجه[1]

[1]- فراحي محمد، الديموقراطية التشاركية وتعزيز المواطنة في الجزائر في ظل قانون البلدية 11-10 "قراءة في التحديات والواقع"، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، المجلد 08، العدد 01، 2023، ص 302.

يجدر الإشارة ان جميع الدساتير الجزائرية قد اشارت الى ان الشعب هو مصدر كل سلطة وصاحب السيادة الفعلية ولطالما اعتبرت المجالس المنتخبة ولائية كانت او بلدية بكونها إطار قانوني يعبر فيه الشعب عن ارادته، لكن لم يشر المؤسس الدستوري الى الديموقراطية التشاركية الى غاية اصدار القانون البلدية 10-11 في 2011[1]

فقد اصدر رئيس الجمهورية حينها تعليمات تؤكد على ضرورة اعتماد مقاربة لإصلاح الجماعات المحلية مؤسساتيا وجبائيا مع التشديد على التركيز على تبني الديموقراطية التشاركية، ووجه أوامر الى رؤساء البلديات بفتح المجال امام المواطنين لتقديم أفكارهم ومقترحاتهم من الأسفل نحو السلطة المركزية في الأعلى، بحيث يجدر على البلديات ان تتكفل بنقل انشغالات المواطن وآرائه وترجمتها، وإرساء جسور التواصل بينه وبين المنتخبين خلال طول فترة العهدة، فالبلدية تعتبر افضل هيئة يمكن من خلالها تجسيد جوهر الديموقراطية، بفعل احتكاكها الدائم مع المواطنين، وافضل مكان للممارسة المواطنة.

والذي جاء في مادته 02 "البلدية هي القاعدة اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية[2]"، كما جاء في الباب الثالث المعنون بمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية من المادة 11-14 أن" :البلدية تشكل الإطار المؤسساتي للممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، حيث يتخذ المجلس البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول الخيارات التي تدخل ضمن اولوياتهم[3]" مع مراعاة عدم الإشارة المباشرة إلى مصطلح الديمقراطية التشاركية، يمكن فهم من خلال نصوص المواد أن هذا النوع من الديمقراطية يُمارس ضمن السياق .يُعتبر المشرع الجزائري أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي وإدارة الشؤون الجوارية. وتمنح هذه المواد السلطة للمجلس الشعبي البلدي لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإعلام المواطنين والتشاور معهم فيما يتعلق بالتخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تشجع على مشاركة المواطنين وتشجيعهم على المشاركة في حل مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم[4].

كما أكد دستور 2020 على ان الدولة ماضية في تشجيع الديموقراطية التشاركية، ومهدت الوثيقة الدستورية لإقامة فواعل غير دولاتية للمقاربة التشاركية، حيث جاء في الديباجة على ان بناء المؤسسات وتسيير الشؤون العمومية في اطار التحولات الاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري، يكون من خلال

[1]- المرجع نفسه، ص 314.

[2]- قانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 20 يونيو سنة 2011 **يتعلق بالبلدية**، ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 2011، ص07.

[3]- المرجع نفسه، ص 08.

[4]- نوال لصلج، الديموقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية: قراءة في قانون البلدية رقم 10-11، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 202.

اشراك جميع المواطنين بناء على ما يتمتعون به من ضمانات للحريات، خصوصا فئة الشباب بنص المادة 06، والتي اكدت على دوره من خلال المادة 73 التي شجعت على الاستثمار في الطاقات الشبانية بتهيئة كل السبل القانونية والمؤسساتية التي تسمح لهم بتفجير ابداعهم، الى جانب التأكيد على ضمان حق المشاركة للجميع دون أي استثناء ودون أي اعتبارات جندرية قائمة على أساس الجنس او على أساس الإعاقة من خلال فتح الأبواب للرجال والنساء على حد سواء وادراج ذوي الهمم في اطار التسيير التشاركي[1].

وفي نفس السياق اكد الدستور على أهمية دور المجتمع المدني واعتباره شريكا اجتماعيا بنص المادة 10، كما اكد من خلال المادة 16 على تعزيز دوره في المشاركة في تسيير الشأن العام واعتباره ركيزة أساسية للنموذج التشاركي، وتجلت مظاهر الاهتمام به من خلال الضمانات الممنوحة لكل منظماته ومؤسساته بداية بتشجيع انشاء الجمعيات بنص المادة 53، انشاء الصحف بشكلها التقليدي والالكتروني بنص المادة 54، الى جانب العمل النقابي المضمون بنص المادة 64، إضافة الى دعمه لجملة من المجهودات القائمة على الشراكة والاستشارة والتشاور وابداء الرأي وكل ما يؤدي الى تعزيز المناخ الديموقراطي وبما يحقق متطلبات العيش الكريم للمواطن الجزائري[2].

كما لجأت السلطة الى إرساء هياكل خاصة من شأنها ان تعزز من اشراك المواطن في الحياة السياسية ومشاركته في عملية صنع القرار، ومن بين هذه المؤسسات المجلس الأعلى للشباب. وهو عبارة عن هيئة استشارية تعمل بالتعاون مع رئيس الجمهورية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تتولى هذه الهيئة مسؤولية تقديم آراء وتوصيات واقتراحات حول قضايا الشباب وتعزيزهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية. تسهم الهيئة أيضًا في تعزيز القيم الوطنية والضمير الوطني والحس المدني وتعزيز التضامن الاجتماعي بين الشباب. وتلعب الهيئة دورًا رئيسيًا في وضع المخطط الوطني للشباب، وكذلك صياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج والأجهزة الحكومية ذات الصلة بالشباب. كما تشجع الهيئة على مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية، وتسهم في تطوير التربية والتعليم والتكوين لفائدة هذه الفئة. وتوسّعت مسؤوليات المجلس لتشمل مكافحة جميع أشكال التمييز وخطابات الكراهية والجهوية والتطرف والآفات الاجتماعية في أوساط الشباب. يلتزم المجلس أيضًا بتحسين نوعية التربية والتعليم، ويشارك الشباب في الإشعاع الثقافي للبلاد، مما يعزز اندماجهم في تاريخ الوطن ويمكنهم من تقديم آراء حول مشروعات النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشباب[3].

---

[1]- عساسي ناصر، الديموقراطية التشاركية: النموذج الجديد لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة**، المجلد 09، العدد 02، 2022، ص ص 1188، 1189.

[2]- عساسي ناصر، **مرجع سابق**، ص 1189.

[3]- الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للشباب، https://csj.gov.dz/about-council، تاريخ التصفح: 21-11-2023.

2. تحديات تطبيق مشروع الإصلاح القيمي

ان تطبيق الديموقراطية التشاركية كنموذج يتم من خلاله تكريس لمبدأ المواطنة، وادماج المواطن كشريك سياسي واجتماعي يساهم في عملية صنع القرار، يتعرض لجملة من التحديات التي قد تنعكس سلبا على هدف تنمية الفرد والجماعات المحلية، ومن بين أبرز هذه التحديات:

- **تحديات تنظيمية**

يعتبر الجانب التنظيمي أكبر تحد يواجه عملية تطبيق نموذج الديموقراطية التشاركية، وتأتي مركزية القرار وهيمنة السلطة عليه في مقدمة المشاكل التنظيمية، ففي الوقت الذي يفترض ان تجسد اللامركزية أسلوب التخطيط من الأسفل عبر تفعيل المشاركة الشعبية وادوار الجماعات المحلية التي تعكس خصوصية ومتطلبات كل إقليم في الجزائر، لازلت الجماعات المحلية تخضع للتعبية للإدارة المركزية ولا تتمتع بأي استقلالية[1]، وقد يعود سبب هذه التبعية، الى مشكل تنظيمي اخر يتمثل في ضعف المجالس الحلية المنتخبة وانعدام الفعالية والجدية في التخطيط المحلي[2]، فمسألة المجالس المنتخبة في الجزائر تحتاج الى إعادة نظر في كيفية تأسيسها ومراجعة شروط الترشح فيها من اجل ضمان نوعية أعضاءها الذي يجب ان تتوفر فيهم على الأقل الحد الأدنى من معايير الكفاءة والتعليم والخبرة المهنية والابداع، فلا زالت الجماعات المحلية خاصة البلدية الى يومنا هذا لم تخرج من اطار التسيير العام التقليدي القائم على ممارسات البيروقراطية التعسفية.

- **قوة الدولة:**

من بين ابرز معالم الحياة السياسية في الجزائر، عدم وجود أي قوى سياسية او اجتماعية يمكن ان تتغلب او تتجاوز إرادة الدولة وسيطرتها، الأمر الذي يفرغ كل النصوص القانونية والقواعد التشريعية المرتبطة بالمشاركة السياسية لمختلف أطياف المجتمع ومؤسساته غير الرسمية من محتواها ودلالتها، ومن بين ابرز المعالم المجسدة لهيمنة النظام السياسي سيطرته على الهيئات المحلية، والتكوينات المدنية تأسيسا وتمويلا، إدارة ومبادرة، ولا يسمح بوجود أي مشروع فردي او تنظيم مجتمعي خارج إرادة النظام ومؤسساته والا وجدوا انفسهم في دائرة الاتهام بالعمل غير المشروع والعصيان وتجاوز الحدود التي رسمها النظام، لذلك تجد مشاركة الفواعل غير الرسمية محدودة في الشأن المحلي وان وجدت فان اطار مشاركتها لا يخرج عن اطار دعم ومساندة القرارات العامة[3].

---

[1]- سيد سالم عرفة، اتجاهات حديثة في دارة التغيير، الراية، 2012، ص176.

[2]- جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة، 2014، ص 130.

[3]- عساسي ناصر، **مرجع سابق**، ص 1195.

- **تحديات اجتماعية وثقافية:**

يعد موضوع ضعف التنشئة الاجتماعية والسياسية من اهم العوامل التي أدت الى بناء مواطن جزائري سلبي لا يميل الى المبادرة والمشاركة الجدية في الحياة السياسية، ما خلق ازمة مشاركة سياسية، وذلك نظرا لاختلال الموازين بين الحق والواجب، فتجد المواطن يبالغ في المطالبة بحقوقه مقابل التقصير في أداء واجبه، كما أصبحت قيمة العمل لديه مرتبطة بالعائد المالي غير مبالي بالعائد الاجتماعي والمنفعة العامة الامر الذي أدى الى خلق فرد انطوائي منعزل عن أي شكل من اشكال المشاركة خاصة في ظل انعدام الثقة بين المواطن والسلطة التي دائما ما تقدم وعودا لا تفي بها، ويضاف الى ذلك تهميش ذوي المهارات العالية الامر الذي أدى الى هجرة الأدمغة الجزائرية خاصة فئة الشباب بسبب المداخيل المتخلفة والاقتصاديات القائمة على المحاباة والمحسوبية وغياب حرية التعبير[1]، حيث أشار تقرير التنمية العربية الإنسانية لعام 2016 الى ان الجزائر شهدت اعلى معدلات لهجرة الأدمغة في شتى الميادين[2]، ولعل اكبر دليل لذلك هجرة اكثر من 1200 طبيب جزائري سنة 2022 الى فرنسا بعد فوزهم بامتحان اثبات المستوى الذي تنظمه فرنسا لمعادلة الشهادات وهي مسابقة فتح بموجبها 2000 منصب طبيب من خارج الاتحاد الأوروبي تمكن من خلالها الأطباء الجزائريين من الفوز بحصة الأسد[3].

ب. الإصلاح القيمي في مصر

شهدت مصر بعد الثورة الشعبية التي شهدتها في يناير 2011 ويوليو 2013، تغيرات شملت الصعيد الاقتصادي والسياسي وحتى الثقافي حيث أدت الى المساس بالعديد من المفاهيم والمعتقدات التي كانت راسخة وثابتة منذ عقود من الزمن، خاصة إذا تم الاخذ بعين الاعتبار لطبيعة الفرد المصري الذي لا يثور (كما تم التوضيح في مبحث سابق)، القاعدة التي كسرها الشباب المصري الذي قاد ثورة يناير طامعا في احداث التغيير مطالبا بالعدالة الاجتماعية والديموقراطية والكرامة. فكيف تأثرت قيم وأفكار الفرد المصري بعد الثورة وكيف تعاملت النخبة الحاكمة مع العقلية الجديدة لمواطنيها الذين صاروا في حالة تمرد رافضين للممارسات القديمة والمفاهيم التقليدية التي تربوا عليها؟

1. توجهات الفرد المصري بعد الثورة

طرأت مجموعة من التغييرات على البنية الفكرية والقيمية التي كانت في يوم من الأيام تعتبر جوهرية غير قابلة للتغيير لدى الشباب المصري، وتحولوا من حالة الاتكالية والسلبية وعدم الرغبة في المشاركة السياسية والاندماج الاجتماعي، الى حالة التمرد وعدم الاستسلام والمشاركة الفعالة منذ انطلاق الثورة،

---

[1]- مرجع نفسه، ص 1195.

[2]- تقرير التنمية العربية الإنسانية لعام 2016: الشباب وأفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، صادر عن المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016، ص 129.

[3]- بلال تلامعلي، **هجرة الأطباء الجزائريين تتواصل وفرنسا أكبر المستفيدين**، نشر بتاريخ 5-02-2022، https://bit.ly/488lZvl **تاريخ التصفح:** 27-10-2023.

وأصبح الجمهور البسيط العادي والواسع يهتم بالشؤون السياسية بعد ادراكه أن السياسة لا تنفصل عن لقمة العيش، وأن الظلم الذي يقع عليه اقتصادياً واجتماعياً، وتدنّي مستوى معيشته، وعدم حصوله على الحقوق الأساسية في التعليم والرعاية الصحية والأمن والأمان المجتمعي، كلها أمور ترتبط بالشؤون السياسية، ولعل ابرز ما أدى الى هذا التغيير الحركات الاجتماعية والسياسية المعارضة التي طالبت بالإصلاح السياسي والاجتماعي على مرّ العقود السابقة، من خلال حركة كفاية، واللجنة الشعبية من أجل التغيير، وحركة 9 مارس في الجامعات المصرية، والإضرابات المختلفة للعمال والمحامين والصحافيين، وظهور المدونين من الشباب، وشبكات التواصل الاجتماعي[1].

وتأسيسا على ذلك تم الاعتماد على الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة الهام عبد الحميد فرج المتعلقة باستجواب شباب مصريين بعد الثورة من اجل التعرف على اتجاهاتهم نحو ثقافة المواطنة، والتي خرجت بالنتائج التالية:

جدول رقم (6) يوضح توجهات العينة بعد الثورة في مصر

النسبة	التوجه/النسبة
80%	الاتجاه السلبي نحو السلطة
20%	الاتجاه الإيجابي نحو السلطة التي تمارس القهر والاستبداد
60%	عدم الثقة بمؤسسات الدولة (غير ديموقراطية ومتهالكة)
70%	السيادة الشعبية
70%	التعددية
50%	الثقة في الانتخابات
80%	الاستعداد للمشاركة في الانتخابات
40%	استخدام العنف كوسيلة للدفاع عن النفس أو التعبير عن الرأي
60%	ربط التسامح بالعدل والمساواة
	ربط التسامح بالقوة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الهام عبد الحميد فرج، مرجع سابق.

[1]- الهام عبد الحميد فرج، اتجاهات الطلاب نحو ثقافة المواطنة في مصر، مركز كارنيغي لشؤون الشرق الأوسط، نوفمبر 2013، ص ص 08، 09.

يتضح من الجدول أعلاه ان:

- الاتجاه نحو السلطة:
  - 80%من عينة الدراسة أبدوا اتجاهًا سلبيًا نحو السلطة، حيث شددوا على وجود حواجز وعلاقة مشبوهة تتسم بالخوف والقلق والسمع والطاعة تجاه السلطة.
- الاتجاه نحو استخدام القوة:
  - 20%من العينة أظهروا اتجاهًا إيجابيًا نحو استخدام القوة من قبل السلطة، مؤكدين أن القوة ضرورية لإدارة البلاد بنجاح.

التعليق: هذا يشير إلى انقسام واضح في الرأي بشأن السلطة وكيفية ممارستها، مما يشير إلى ضرورة تحسين العلاقة بين الحكومة والمواطنين.

- الثقة بمؤسسات الدولة:
  - 60%من العينة عبّروا عن عدم ثقتهم في مؤسسات الدولة، مع وصفهم لها بأنها متهالكة وغير ديمقراطية.
- الديمقراطية والمشاركة:
  - 70%من العينة أشاروا إلى أهمية السيادة الشعبية.
  - نسبة مماثلة بلغت 70% أيضًا أيدت التعددية.
  - 50%ثقوا في الانتخابات كوسيلة للتعبير عن الرأي.
  - 80%من العينة أعربوا عن استعدادهم للمشاركة في الانتخابات.

التعليق: يُظهر هذا الجزء من النص تفضيل الأغلبية للديمقراطية والمشاركة في العملية الانتخابية كوسيلة للتعبير عن الرأي ومركزية السيادة الشعبية.

- استخدام العنف والقوة:
  - 40%من العينة يرون أن استخدام العنف يمكن أن يكون وسيلة للدفاع عن **التعليق:** هذا يشير إلى وجود توجه نحو استخدام العنف كوسيلة للتغيير، وهو مؤشر على الاستياء الشديد من الوضع السياسي.النفس أو التعبير عن الرأي. والمُلاحَظ أن ربط العنف بالتمكين

يعكس درجةً من الوعي تم اكتسابها في مرحلة الثورة وأنه يعكس الاتجاه نحو ثقافة المقاومة لا الاستسلام أو الخوف.

- التسامح والعدالة:
  - 60%من العينة ربطوا التسامح بالعدالة والمساواة.
  - بينما ربط 40% التسامح بالاستخدام القوة.

التعليق: هذا يشير إلى تنوع في وجهات النظر حول كيفية تحقيق التغيير والمساواة في المجتمع.

يظهر من الجداول أعلاه أن هناك تحولًا في الاتجاهات الفكرية بعد الثورة، حيث زادت مستويات الوعي والتمرد ضد السلطة، وأصبحت الديمقراطية والمشاركة أكثر أهمية بالنسبة للعديد من الأفراد. إن هذا التحول يشير إلى أن السلطة يجب أن تعيد تقييم علاقتها مع الرعية وتتبنى مفهومًا جديدًا يعكس تطلعات الشعب نحو العدالة والديمقراطية والمشاركة.

2. جهود النخبة السياسية الحاكمة لإصلاح الفرد ومحاولة كسب ثقته

خلال فترة حكم الإخوان في مصر، شهدت المؤسسة التعليمية تغييرات كبيرة نتيجة سياساتهم وتدخلهم في التعليم حيث حاولت النخبة الحاكمة الجديدة تطبيق إصلاحات وتغييرات في القطاع التعليمي، ولكن هذه التغييرات كانت ترتكز على أجندتهم السياسية والدينية بدلاً من تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة.تمثلت هذه التغييرات في محاولة أسلمة بعض المناهج وإدخال أنشطة صفية وغير صفية إسلامية، بالإضافة إلى استبدال القيادات التعليمية بالأشخاص المنتمين للإخوان أو المؤيدين لهم. وتدريب المعلمين والمعلمات على أسس وأهداف وتوجهات الإخوان. ومع ذلك، لوحظ أن هذه السياسة لم تعكس بشكل كافي القضايا الأساسية للتعليم مثل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة مما تسبب في تفاقم التناقضات مع توجهات الثورة الشعبية التي سعت إلى تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية هذا التوجه أثر على جودة التعليم وأثر على الثقة في النظام التعليمي، وأدى إلى تفاقم التمييز الاجتماعي في التعليم بناءً على الطبقة الاجتماعية. كما أسهم في تعزيز ثقافة التمييز على أساس الدين والنوع الاجتماعي في المؤسسات التعليمية، مما تسبب في تهديد للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي في مصر[1].

[1]- -الهام عبد الحميد فرج، **مرجع سابق**، ص 06، 07.

يمكن القول ان فترة حكم الإخوان في مصر شهدت تغييرات كبيرة في المؤسسة التعليمية، ولكن هذه التغييرات كانت ترتكز بشكل أساسي على الأهداف السياسية والدينية للإخوان بدلاً من الاهتمام بإصلاح الفرد وتنشئته تنشئة سليمة تمكنه من مواجهة تحديات العصر.

اما في فترة حكم السيسي فقد أدرج محور الثقافة والقيم في رؤية مصر لسنة 2030 التي دخلت حيز التخطيط والتحضير منذ مارس 2014، وجاء في هذا المحور ضرورة "بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري، تحترم التنوع والاختلاف...وفتح الآفاق امامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر...واكسابه القدرة على الاختيار الحر، وان تكون العناصر الإيجابية للثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية...واساسا لقوة مصر إقليميا وعالميا"[1]، وذلك من خلال:

جدول رقم (7) يوضح اهم السياسات الموجهة لخدمة هدف الإصلاح القيمي في مصر

الهدف	أليات التحقيق
بناء توافق مجتمعي حول منظومة القيم الإيجابية في المجتمع المصري	4. بناء حوار وطني شامل حول قيم الديموقراطية والمواطنة واحترام الاختلاف، واحترام حرية التعبير والاعتقاد بالإضافة الى قيم احترام العلم والتفكير النقدي.
تفعيل منظومة القيم الإيجابية في كافة مؤسسات الدولة	5. مشاركة مؤسسات الدولة والمؤسسات الثقافية المستقلة في صياغة سياسة ثقافية تعكس منظومة القيم التي تؤكد على احترام التنوع والاختلاف. 6. القيام بتعديلات هيكلية على الأبنية المؤسسية ونظم العمل بما يتماشى مع القيم المحورية الإيجابية.
بناء آليات لتعزيز حرية التفكير والاعتقاد والابداع	7. وجود تشريعات تحمي حرية الابداع 8. انهاء ظاهرة الحسبة السياسية ضد المبدعين والباحثين. 9. تطبيق قوانين الملكية الفكرية.

[1]- وزارة التخطيط والمتابعة لجمهورية مصر العربية، رؤية مصر 2030: استراتيجية التنمية المستدامة، 2014، ص63.

	10. السماح بإصدار عروض فنية تحمل رؤ ي مختلفة عن وجهة نظر المؤسسات الثقافية الرسمية تأكيدا لمبدأ حرية الرأي.
تعزيز الاهتمام بالقيم الداعمة للتنمية المستدامة	11. الترويج لقضايا النوع الاجتماعي وتقديم رسالة ثقافية تعلي من قيمة المرأة ومساهمتها في بناء المجتمع. 12. زيادة معدل المشاركة للمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على دمجهم في المجتمع. 13. زيادة معدل المشاركة الثقافية لدى الأطفال والشباب 14. اصدار مؤشر سنوي للحرية الثقافية يعكس مدى احترام ممارسة حرية الاعتقاد والتعبير والتفكير. 15. اصدار مؤشر سنوي للتمكين الإبداعي يعكس تشجيع المجتمع للتعبير بطريقة مبتكرة. 16. تحويل المجلس الأعلى للثقافة الى كيان مستقل يتولى مهام تقويم السياسات الثقافية وتوجيهها. 17. استخدام الساحات والحدائق العامة كمواقع للنشاط الثقافي.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة لجمهورية مصر العربية، **مرجع سابق**، ص 64-73 بتصرف.

كما تم انشاء المجلس الوطني للشباب كوسيلة تساهم في تحقيق هذه الأهداف المدرجة اعلاه، وهو مؤسسة مجتمع مدني تعمل على نطاق محافظات مصر بالكامل ولها صفة التعامل الدولي بكافة المجالات المتعلقة بالعمل الشبابي والعمل العام، هدفها بناء مصر وتنميتها من خلال تنمية عقول شبابها وطلائعها وقدراتهم الذهنية والعملية، يعمل على تدريب وتأهيل الشباب في كافة القطاعات والمجالات وملتزم بنشر ثقافة المواطنة والانتماء للوطن. يقوم بتدريب الشباب على نماذج

محاكاه حكومة الدولة المصرية والعديد من المبادرات المجتمعية لخدمة المجتمع وترسيخ مفهوم العمل الخدمي والخيري والتطوعي مع العديد من الوزارات والجهات العامة بالدولة، كما يسعى لتحقيق ا أهداف التنمية المستدامة 2030 المقررة عالميا ومحليا[1].

هذه الاستراتيجيات المدرجة أعلاه تبقى مجرد حبر على ورق، فقد عرفت الساحة المصرية منذ احداث 2011 مواصلة النظام لممارساته السلطوية والاستبدادية، وقيام السلطة بمأسسة قنوات تمثيل خاضعة لسيطرة الدولة، بعد انقلاب عام 2013 في مصر، شاركت القوات العسكرية وقوى الأمن في حملات قمع واسعة ضد جماعات المعارضة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى، بالإضافة إلى حركات نشطة مثل "شباب 6 أبريل". نجحت القوات العسكرية في استعادة جزء كبير من الفضاء العام الذي فقدوه لصالح المجتمع المدني والمعارضة السياسية بعد ثورة يناير 2011. تم فرض قيود صارمة في الجامعات، وتقليص تمويل وأنشطة المنظمات غير الحكومية. حُظِرت جميع أشكال الاحتجاج العام، وسيطر النظام على وسائل الإعلام الخاصة، مما دفع هذه الوسائل إلى التعبير بشكل موالٍ للنظام. تم فرض قيود على وسائل التواصل الاجتماعي، واعتقل العديد من النشطاء بسبب آرائهم على منصات "فايسبوك" و"تويتر"[2].

توسعت السلطات في الانتهاك الممنهج للحريات العامة باستخدام القمع المباشر والأدوات القانونية لإغلاق الفضاء العام والتحكم في المشاركين، وعاد الحصار الأمني للنقابات والحركات الطلابية والعمالية. تمت مهاجمة مقرات النقابات والمصانع التي شهدت مظاهرات أو اعتصامات أو إضرابات. كما تم إحالة النشطاء والمتظاهرين بسرعة إلى القضاء المدني أو العسكري. يبرز من بين هذه الأحداث مجزرة رابعة في 14 أغسطس 2013، التي وصفتها منظمة "هيومن رايتس ووتش" بأنها "أسوأ عملية قتل جماعي في تاريخ مصر الحديث". كانت هذه المجزرة جزءًا من سلسلة من العمليات الأمنية العنيفة، إذ فشلت السلطة في تهدئة الصراع السياسي وتنظيمه بوسائل سلمية. واستمرت السلطات في سياسات التدمير والقمع للمعارضين، مما زاد من تصاعد أشكال العنف السياسي والإرهاب [3].

[1]- الموقع الرسمي للمجلس الوطني للشباب، https://1011.tel/w/About-Us ، تاريخ التصفح: 21-11-2023.
[2]- عصام عبد الشافي، عشر سنوات على ثورة يناير: التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة، **الباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية**، العدد 03، فبراير 2021، ص 34، 35.
[3]- عصام عبد الشافي، **مرجع سابق**، ص 36.

انطلاقا مما سبق، يلاحظ ان كلا النظامين المصري والجزائري بعد عام 2011، اختارا الركيزة القيمية جزءًا أساسيًا من جهود الإصلاح المستهدفة للأفراد . في مصر، اعتمدت السلطات استراتيجية تطوير الوعي السياسي لمواجهة التحولات في آراء ومعتقدات الفرد المصري تجاه النظام. وركزت الجهود على تعزيز التعليم وتنفيذ برامج تنمية مخصصة لإعادة تشكيل الانتماء والمواطنة. ومع ذلك، اصدمت هذه المبادرات بممارسات عكسية، حيث شهدنا تناقضًا بين الجهود الرسمية والتنمية المجتمعية والممارسات القمعية وانتهاكات حقوق الإنسان، حيث انتهجت السلطات أساليب التعنيف السياسي والجسدي، مما أثر سلبًا على حرية التعبير وحقوق الفرد.

اما في الجزائر، اتبع النظام نهج التعبئة السياسية لجذب المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية، مع التركيز على نموذج المواطنة الشاركية. ورغم ذلك، واجهت التحديات التنفيذية صعوبات نتيجة عدم استعداد الفرد لقبول الإصلاحات، مما يشير إلى عدم جدية النخبة الحاكمة في تحقيق هذه الإصلاحات فيستحيل ان تغيب هذه الجزئية عن صناع القرار الذين هم أدرى واعلم بخصوصية مجتمعاتهم ونوعية الفرد فيها. هذه الجوانب تبرز أهمية تكامل عملية الإصلاح القيمي مع التفاعل الفعّال مع الفرد، حيث يجب تجهيز الأفراد بشكل مناسب لفهم وتبني الإصلاحات وتأثيرها على تفكيرهم وسلوكهم.

في هذا السياق، يظهر أنه من الضروري إعادة النظر في مفهوم الإصلاح القيمي بدءًا من النخبة الحاكمة نفسها. يجب على النخبة فهم أهمية التنشئة السياسية والاتصال السياسي. وبالتالي، ينبغي أن تكون عملية إصلاح القيم شاملة، ويقصد بالشمول التركيز على احترام حقوق الأفراد وحرياتهم، وضمان شعورهم بالأمان والحرية في ممارسة حياتهم السياسية من خلال توفير بيئة آمنة وخالية من أي شكل من أشكال التعنيف، سواء كان ذلك جسديًا أو معنويًا. علاوة على ذلك، يجب تعزيز التواصل السياسي بين الحكومة والمواطنين لإعادة بناء الثقة بينهما وتعزيز المشاركة الفعّالة للأفراد.

المبحث الثالث: بناء رؤية عربية لتحسين كفاءة الإصلاحات السياسية في المنطقة

يشهد العالم العربي في الوقت الحالي تسارعًا في الحركة الاجتماعية والسياسية، مما يجعل من الضروري تعزيز الجهود المشتركة لتحقيق إصلاحات سياسية فعالة. هذه الإصلاحات تأتي استجابةً للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العديد من الدول العربية. في هذا السياق، يزداد الاهتمام بإقامة نموذج معرفي عربي يُمكننا من تحقيق تحول حقيقي في المشهد السياسي العربي، يكون قادرًا على تحطيم "لعنة الاستثناء"وبالتالي، تحقيق إصلاح سياسي شامل والوصول إلى نظام ديمقراطي قابل للتنفيذ، وتحويل مفهوم الإصلاح السياسي والديمقراطية من كونها مجرد أفكار طموحة إلى واقع ملموس يمكن تحقيقه.

وعلى إثر الخلفية التي تم تناولها في ثنايا الفصول والمباحث السابقة تعاظم اهتمامنا ببحث بدائل متعددة وسياقات متنوعة ومختلفة قادرة على تحفيز التغيير الإيجابي، ولها القدرة على أن تلعب دورًا فعّالًا في تفعيل عمليات الإصلاح السياسي في المنطقة العربي.

أولا. تخطي عقدة النماذج الغربية

استنادًا إلى ما تم التطرق إليه في نموذجي الدراسة، يتضح أن مصر والجزائر يعانيان من تحديات في تنفيذ نماذج إصلاحية رغم محاولاتهما. يتعلق ذلك بصعوبة تحقيق نموذج إصلاحي فعّال ومستدام يمكن تعميمه على باقي الدول العربية. فعند الحديث عن الإصلاح السياسي، نعني تحقيق نتائج فعّالة تسفر عن نقل الأنظمة من نمطها التقليدي والاستبدادي إلى نموذج ديموقراطي يضمن حقوق وحريات الأفراد ويحقق العدالة الاجتماعية والممارسة السياسية السليمة.

فقد شهدت المنطقة العربية في العقد الأخير ثوراتٍ واحتجاجات، تعبيرًا عن رغبة الجماهير في تحسين مستوى حياتها، خاصة وان معطيات العصر الحالي أصبحت تروج لنمطية المجتمع الغربي وتصوره على انه انسب نموذج للعيش في مختلف مجالات الحياة. هذه الظروف جعلت الأنظمة مضطرة إلى اتباع ما تفرضه البيئة الخارجية وما تمليه تطلعات شعوبها المتأثرة بهذه البيئة. رغم أن الديمقراطية ليست نموذجًا مثاليًا، إلا أنها في الوقت الحالي تعتبر البديل الوحيد الذي يجب اتباعه. ولذلك، يتعين النظر إلى مشاريع الإصلاح بمنظور بعيد، حيث لا يجب النظر للإصلاح كمجرد ترقيع لخلل معين، بل يجب أن يكون وسيلة لتغيير الوضع بشكل جذري نحو نموذج أفضل، والديموقراطية كهدف قابل للتحقيق، فكلما ورد الحديث عن موضوع الديموقراطية في العالم العربي، يتفق الكثيرون على أن العرب ليسوا بديموقراطيين، وأنهم قد لا يكونون جاهزين لتبني هذا النموذج. ويتطلب تحقيق ذلك وعيًا سياسيًا وقاعدة حاضنة للحقوق والحريات وقبول التنوع والاختلاف، والأمر الذي يبدو صعبًا في ظل الخصوصية والتعقيدات الاجتماعية في المجتمعات العربية. وأصبح النموذج الديموقراطي الغربي مثاليًا في أعين العرب، وقد أدى ذلك إلى تشكل عقدة تعتري المنطقة، حيث يُوصف في بعض الكتابات بالاستثناء العربي من موجة التحول الديموقراطي.

رغم التحديات، إلا أن الديموقراطية ليست مستحيلة في السياق العربي. فبعض الدول نجحت في تحقيق تحول جوهري، مبتعدة عن النمطية الغربية. ومع كل الحديث عن عدم جاهزية العرب للديموقراطية، يجب أن ننظر إلى هذا النموذج كفرصة للتغيير وتحسين الأوضاع في المنطقة.

وبناء على هذا الطرح كان لابد من التطرق الى كيفية التخلص من عقدة الديموقراطية في السياق العربي. ومعالجة كيف يمكن تجاوز قاعدة "الاستثناء" وجعل موضوع الإصلاح السياسي والوصول الى نموذج ديموقراطي يخرج من إطار الأسطورة غير قابلة للتنفيذ الى حقيقة ملموسة.

يرى **عزمي بشارة** ان النظريات في مجال العلوم السياسية اغلبها صناعة غربية ووليدة التجربة الغربية، وهم من وضعوا أسس ترسيخ النظام الديموقراطي، فالعلوم الاجتماعية بصفة عامة نشأت بعد صيرورة من الأحداث انبثقت من بيئتها وتعرضت لقوانين التغير والتطور بالتدرج او بالطفرة، فانتقلت من مجتمع اقطاعي الى مجتمع رأسمالي، ومن مجتمع تقليدي الى مجتمع حداثي؛ وهنا تكمن الإشكالية في كيفية نقلها الى البلدان العربية، خاصة وان كل مصطلحاتها ومفاهيمها مستمدة من المجتمع الغربي فالإقطاع والرأسمالية ومجتمع الحداثة مصطلحات كلها تصف بنى لم تكن قائمة في مجتمعات اخرى[1].

ولهذا فحتى لو كان بعض نقاطها يمكن تعميمه عربيا فإنه لا يمكن تعميمها بشكل كامل، والأمر لا يتعلق فقط بعمليات التحول الديموقراطي فقط، بل يشمل أيضا الإصلاح، التحديث، التغيير وغيرها من المفاهيم المتداولة في هذا الحقل العلمي، فما ينجح عندهم ليس بالضرورة ان ينجح هنا، وهذا راجع لعدة اعتبارات وليس مقتصرا فقط على غياب الإرادة السياسية لدى الحكام العرب في التغيير، بل يجب اخذ بعين الاعتبار الاختلافات البنيوية بين هذه المجتمعات والقيم الداعمة لهذا الطرح وكذا أساليب الصيانة الذاتية، كما اعترض على الاتجاه المؤمن بإن الديموقراطية ابنة سياقها التاريخي، وانه يستحيل إعادة ولادتها في سياقات غير السياقات الأوروبية–الامريكية، ويرد على الادعاء بقوله انه يجب الفصل بين "الشروط التاريخية لنشوء الظاهرة...وشروط إعادة انتاجها"[2].

كما انتقد الفيلسوف الألماني "يوهان فابيان" في كتابه "Time and Other"، النظرة الغربية الدونية نحو "الآخر"، وذلك من خلال محاولته دراسة عمليات التحول والنشأة واستخدامات الوقت المختلفة. يرى فابيان أن الغربي ينظر إلى نفسه على أنه "هنا والآن"، أي أنه متقدم ومشارك في التاريخ، بينما الآخر، وخاصة الشعوب المدروسة في كتابه، يعيش في "هناك وبعد ذلك"، ويعيش في زمن غير حديث وخارج التاريخ بالنسبة للغرب.

[1]- عزمي بشارة، **الانتقال الديموقراطي واشكاليته: دراسة نظرية وتطبيقات مقارنة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2020، ص 27.

[2]- مرجع نفسه، ص 50.

وعندما يقارنون بين أوروبا وأفريقيا، يصفون الأخيرة بأنها بدائية، ويضعون الكائن الغربي فوق الكائن الأفريقي في تصوراتهم حول مفهوم الإصلاح والتطور والتنمية. كما يشير فابيان إلى أن استخدامات الأنثروبولوجيا في هذا السياق غالبًا ليست دقيقة، حيث يصنف العلماء المجتمعات استنادًا إلى مستوى تطورها الاجتماعي والسياسي، بالشكل الذي يظهر وكأن مناطق جغرافية معينة تعيش في أزمنة مختلفة مقارنة بالإطار الزمني المعاش في الغرب كما يضيف أن الأنثروبولوجيا في الحقيقة تشكل أساسًا للمعرفة والفهم للاستعمار والإمبريالية، حيث يتم وضع المجتمعات جميعها في تيار زمني لا يمكن التراجع عنه. بعض المجتمعات يُعاملونها كمصدر للتطور والتحضر، بينما يعاملون بعض الآخرين كأجزاء من التيار الهابط والدوني[1].

فالعلوم السياسية منذ نشأتها في الولايات المتحدة الأمريكية صُممت على فكرة دراسة الديموقراطية ونشأتها وحافظت على هذا الإرث الشخصي في دراستها، غير مبالية بدراسة الأنظمة السلطوية، وشبكات القرابة والزبونية والجماعات الدينية، واعتبارها مواضيع تقع خارج نطاق اهتمامات العلوم السياسية الأمريكية، مع انها القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط[2]

وعلى إثر هذا الاعتقاد الاقصائي للدول النامية ظهرت اجتهادات لمفكرين على شاكلة "فابيان"، "عزمي بشارة"، "ادوارد سعيد"، "ايفلين سلطاني"، غير راضين بهذا الطرح، موجهين أفكارهم نحو تأكيد حقيقة ان هناك شعوبا أخرى استطاعت انتاج المعرفة بنفسها في نفس السياق الزماني، بحيث يصبح الآخر معاصر ويعايش نفس زمن الخطاب الذي يعتقد الغرب انه منفرد فيه.

ثانيا. مقاربة الانتقال السياسي (Transitologie) كآلية لإصلاح النظم العربية

لا يدعو "بشارة" الى التخلي عن الأبحاث الغربية او احداث القطيعة معها، بل أكد على البناء منها وعليها، لكن مع ضرورة الالتزام بالتعامل معها على أساس محليتها وليس على أساس دوليتها او غربيتها، وتقديم اسهامات نظرية نقدية مع هذه الأبحاث من خلال دراسة واقع ممارستها في مناطق أخرى، داعيا الباحثين الى الغوص في دراسة الانتقال والتحول الديموقراطي، من منطلق قناعة انهم قادرين على تطوير العلوم الاجتماعية بشكل عام بما يتناسب مع العالم العربي، وأن يتحرروا من التأثيرات الخارجية التي تسعى لفرض وجهات نظرها. كما يجب عليهم أيضًا أن يتبنوا منهجًا شاملًا وعابرًا للتخصص يشمل دراسة قضايا أخرى مهمة مثل بناء الأمة، وشرعية الدولة، ودور الجيش، والأثر الاجتماعي للقبيلة والقرابة، وتشكيل الهويات "فلا يُفترض أن ترتبط دراسات الانتقال بإدارة الظهر لهذه الشؤون"[3]. تلك الجهود المشتركة ستساهم بشكل كبير في تطوير العلوم الاجتماعية وتعزيز فهمنا للتحولات والتغيرات التي تحدث في المنطقة العربية.

[1] -WowEssays. (2020, January, 17) Book Review On Review Of The Book Time And Other. Retrieved October 29, 2023, from https://www.wowessays.com/free-samples/book-review-on-review-of-the-book-time-and-other/

[2]- عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 26.

[3]- مرجع نفسه، ص 26.

ساهم التحليل المقارن لمسارات الديمقراطية في العالم بشكل كبير في تطوير مجموعة من القواعد والمفاهيم والافتراضات. وهذه العوامل ساعدت الباحثين على وصف وتحليل وتفسير المسارات والديناميات التي تؤدي إلى اصلاح الأنظمة السياسية. وقد تم تطبيق هذا الإطار النظري في مجموعة متنوعة من البلدان، وفي هذا السياق، نشأ تخصصين فرعيين في مجال العلوم السياسية وهما "علم الانتقال" و"علم الترسيخ"؛ فموضوع "علم الانتقال" يتعلق جوهريا بتغيير الاجراءات السياسية خلال الفترة الفاصلة بين زوال النظام السلطوي وبين جهود إرساء نظام ديمقراطي، فبراديغمات الانتقال عبارة عن نماذج إرشادية تقدمها بعض التجارب الدولية في إطار "وصفات" خاصة للانتقال الديمقراطي (اسبانيا، البرتغال، اليونان، جنوب إفريقيا، البرازيل...) [1].

ويضيف "اودونيل" و"شميتر" ان جوهر الانتقال لا يتعلق فقط بالإجراءات والقواعد والسلوكيات، بل حتى بالصراعات التي تتصل بطبيعة تلك الإجراءات وشكلها وبأثرها على تلك السلوكيات. لتكون بذلك نظرية تحاول تفسير حالة عدم اليقين والسيولة المميزة للمراحل الانتقالية التي تغيب فيها القواعد الواضحة للعبة السياسية، ولا تتحدد ديناميكية مسار الانتقال من السلطوية الى الانفتاح، او التحول او التكيف من خلال الاستعدادات والاتفاقات بين النخب فقط وإنما كذلك بتفعيل المجتمع المدني[2].

وقد اقترح "لينز وستيبان "من خلال دراستهم لأربعة عشرة تجربة انتقال ديمقراطي براديغم جديد يرتكز على خمسة خطوط توجيهية هي على التوالي[3]:

- المجتمع السياسي: ويتعلق الأمر بالفاعلين الدين يطمحون للوصول إلى السلطة.
- المجتمع المدني: ويشمل الفاعلين غير الرسميين على غرار جمعيات حقوق الإنسان والنقابات والنخب الدينية.
- مفهوم دولة القانون وتحديدا القواعد والأطر الدستورية التي ستنظم قواعد اللعب الجديدة لمرحلة ما بعد سقوط النظام الاستبدادي.
- الدولة ذاتها وتشمل النخب مثل العسكر والأمن حيث يمكنهم حسب الحالة إما تدعيم الانتقال أو عرقلته.
- المجتمع الاقتصادي الذي يتكون من مجموع الهياكل الخاصة والعامة والنخب الاقتصادية ورجال الأعمال والتي تهدف إلى ضمان الرابط بين سياسات قيادات المراحل الانتقالية والتطلعات الشعبية.

[1]- علي لبيدي، **الديمقراطية بين علم الانتقال وعلم الترسيخ**، اسطنبول :المعهد المصري للدراسات، 2018، ص 7، 8.
[2]- **مرجع نفسه.**
[3]- سلمي عائشة، **مرجع سابق**، ص 09.

اما عزمي بشارة فيضيف عنصرا اخرا جوهريا، تجسد في الفاعلين السياسيين ودورهم في تحقيق قيم الديموقراطية حتى لو كانت موجودة، فهو يرى ان الفاعل السياسي من بين اهم العوامل التي تساهم ليس في فقط في الانتقال بل أيضا في المرحلة التي تليه وهي مرحلة الرسوخ والحفاظ على النظام الديموقراطي، مضيفا عنصر "الشرعية" وضرورة توفره خاصة في الديموقراطيات حديثة الولادة لاعتبارها معرضة أكثر لخطر الانقلاب عليها، سواء من قبل المعارضة، او بنى قديمة تحاول الإطاحة بها مثل الجيش، رجال الأعمال، قادة الأجهزة الأمنية، هنا يتجلى دور الفواعل السياسيين الديموقراطيين في قيامهم بمجموعة من التسويات مع القوى القديمة للحفاظ على شرعيتها[1].

وفي سياق المساومات والمفاوضات؛ فان عمليات الانتقال والإصلاح عبر التاريخ لم تحصل بين ليلة وضحاها، بل حدث بعد عمليات تفاوض ومساومة طويلة استمرت لعقود وسنوات بين البنى الجديدة والبنى القديمة، الأمر الذي ينتقد به الفاعلين السياسيين الذين يحاولون تطبيق نموذج الديموقراطية في صورته النهائية الجاهزة على الدول العربية، وعند فشل المحاولة يتهمون العرب بأنهم غير جاهزين للديموقراطية وانها تؤدي في نهاية المطاف الى الاقتتال، فهناك من يربط ظهور التيارات الإسلامية المتطرفة بالتحول الديموقراطي، متغاضين عن حقيقة ان هذه التيارات ظهرت في ظل الحركة التحديثية "العلمنة" الكاذبة التي حاولت العرب المضي فيها (أي محاولة زرع نموذج جاهز)، فهذه الخطوة لم تخدم أي طرف بل كرست لنظام بيروقراطي مجحف ومجتمعات فقيرة، فالتطرف هنا عبارة عن ردة فعل طبيعية للاستبداد فلم يحقق مطلب الشرعية، ولم يعطى للديموقراطية أي فرصة[2].

كما يجب مراعاة التدرج في الانتقال، فبالرجوع الى شروط دال لبناء أنظمة تعددية تجده يؤكد على مبدأ القبول بالمنافسة والتسامح مع المعارضة، وبذلك فانه من المستحيل الوصول الى ديموقراطية دون المرور بمرحلة شبه ديموقراطية او مختلطة، فتجارب الانتقال المباشر من السلطوية الى الديموقراطية دون مرحلة وسطى التي حصلت في اليونان واسبانيا والبرتغال تؤكد فرضية بشارة القائلة "**ما ينطبق على نشوء الديموقراطيات الأولى لا ينطبق على نشوئها في المرحلة المعاصرة**"، فالبنى القديمة العربية لا تنكف عن تخويف الناس من خطر الإسلاميين، وتعظيم السلطوية كسبيل للقضاء على الديموقراطية التي ستوصلهم للحكم، فتبني الديموقراطية لا يعني تنظيم انتخابات نزيهة ومشاركة سياسية وفقط، بل باعتبار ان الحريات المدنية مساوية للحقوق السياسية، الى جانب قبول تعدد الهويات بدلا من تحويلها الى تهديد يستخدم في خلق سياسات الهوية "تحول الانقسام في كل قضية...الى نحن وهم"[3]، او تبني سياسة "المساومة العرقية" كما وصفتها سينثيا اينلو حيث تقوم "النخب الحاكمة بتعينات على مستوى المناصب الحكومية على أساس

[1]- عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 85-87.
[2]- مرجع نفسه، ص 90.
[3]- مرجع نفسه، ص 107-124.

الانتماء العرقي، والذي يهدف الى تشتيت التهديدات المحتملة للسلطة واضعافها"[1]، وبالتالي فإنه من الأصح ان يتم "تبني الديموقراطية وليس نشوئها" أي ان يتم تكييفها في كل بلد على حدا، والابتعاد عن الالتزام بالتطبيق الحرفي للديموقراطيات الغربية باعتبارها نموذجا وذلك نظرا لاختلاف الظروف والسياقات التاريخية والاجتماعية[2].

ووفقا **لدال** ان عصر "الثورة الديموقراطية" والذي يقصد يه الثلث الأخير من القرن الثامن عشر انتهي من دون ديموقراطيات ما عدا الو.م.أ، فنادرا ما حصل في التاريخ ان تم اسقاط نظام سلطوي بقوة معارضته الداخلية ثم حلت محله الديموقراطية، ويضيف **دي بالما** انه لم توجد ديموقراطية ولدت بعد مقاومة مسلحة قادتها قوى ديموقراطية الا واحدة في كوستاريكا سنة 1948، فعموما "لا تنشئ الانتفاضات المسلحة او الثورات على نظامٍ ما، نظاما ديموقراطيا، فالنظام الديموقراطي ينشأ بالتدريج وليس بفعل الثورة"، غير انه لا يجب ان تقوم فكرة التناقض بين الثورة والديموقراطية بل الاصح ان نقول ان الديموقراطية لا تتحقق بالثورة الا اذا تلتها إصلاحات تدريجية، حتى لو قوبلت هذه الإصلاحات بثورات مضادة[3].

ثالثا. اصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع: بين المعيقات وآليات إعادة الترميم

غالبا ما يتم الحديث في الأبحاث السياسية عن طبيعة الأنظمة السياسية، عن ممارسات النخبة السياسية، الثورات الشعبية، الاحتجاجات...وغيرها من المواضيع الا أنه نادرا ما يتم الاهتمام بالقاعدة الشعبية وتوجهاتها الفكرية والثقافية، وحتى هناك من يعتبرها حلقة ضعيفة ليس لها أي تأثير فدائما ما توصف بالغوغاء وعدم الانتظام.

لهذا كان من الضروري ان تولي هذه الدراسة اهتماما بهذه النقطة لاعتبار ان الشعوب العربية لطالما تعرضت للتغييب وعانت لفترات طويلة لجميع أساليب القهر، العنف، عدم السماح لها بممارسات حرياتها الفردية، فحتى لما ثارت تم قمعها وإيقاف مسارها. من اجل ذلك وجب تسليط الضوء على طبيعة العلاقة التي يجب ان تجمع الدولة بمجتمعها حتى نضمن الارساء السليم للإصلاحات التي من شأنها ان تجسد النموذج الديموقراطي الصحيح.

أ. العلاقة بين الدولة والمجتمع لجويل ميغدال

لا تزال الاعتقادات منصبة على ان الأنظمة تقوم "معوجة الهيئة الاجتماعية"، وأن تقدم الأمم ما هو الا انعكاس لأثر جودة الأنظمة وصلاح الحكومات، هذا الوهم تأصل في الأفكار لما تبدده التجارب على تكرارها، متغافلين على حقيقة ان:

[1] Cynthia Enloe, "Police and Military in the Resolution of Ethnic Conflict", ***the Annals of the American Academy of Political and Social Science***, Vol.433,1997 , p 140-141.

[2]- عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 125.

[3]- مرجع نفسه، ص 109، 110.

"الأنظمة هي بنات الأفكار والمشاعر والأخلاق...بل ان الأنظمة والحكومات ثمرة الشعب الذي هي فيه...كما ان كل نظام لم يستقر الا بعد قرون عدة، كذلك ينبغي لتغييرة قرون عدة، وليس للأنظمة قيمة نوعية في ذاتها...فما صلح منها لأمة في زمان يجوز ان يكون مضرا في امة أخرى". وبالمجمل فان قائد الأمم أخلاقها وطباعها لا حكوماتها.[1]وعلى هذا الأساس فإن طبيعة المجتمع تلعب دورا هاما في تحديد المسارات التي تسير عليها الأنظمة السياسية.

ويعد "جويل ميغدال" رائدا في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع، فهو يرى ان دراسة العملية السياسية لا تتم بمعزل عن عملية رصد طبيعة العلاقة التي تجمع الدولة بمجتمعها، حيث يركز في دراسته على تتبع التحولات والتغيرات التي تطرأ على المجتمعات البشرية، ومفهوم التغيير الاجتماعي لديه لا يقتصر فقط على الجانب الاجتماعي فقط بل يشمل أيضا العوامل الاقتصادية والسياسية سواء تعلق الأمر بأساليب الإنتاج، الديموقراطية، الوظائف، القيم، الأدوار الاجتماعية للتنظيمات الاجتماعية، وما يتركه من اثر إيجابي او سلبي على المجتمع، فإما انه يرتقي، او يتفكك ويتشرذم، كما يعتقد ان الكثير من الدراسات المعاصرة التي عالجت التغير السياسي في دول العالم الثالث قد اهملت عامل الصراعات الداخلية، فنظرية التحديث مثلا قللت من حجم الصراعات وتأثيرها على بنية المجتمع وتطوره، ونظريات أخرى تجاهلته تماما واكتفت بربط التغيير بالتحولات الدولية فقط ودور القوى الكبرى، كما هو حال نظرية التبعية ونظريات النظام العالمي[2].

واستطاع جويل ميغدال من خلال كتابه (Strong societied and weak state) الى تقديم تفسيرا لنجاح بعض الدول في تطوير علاقتها مع مجتمعاتها في حين عجزت أخرى عن ذلك، موضحا ذلك بتفاوت حجم القدرات التي تمتلكها كل دولة والتي تحدد قدرتها على الضبط الاجتماعي، فليس كل الدول تمتلك نفس المؤهلات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، ومن خلال هذه التفاوتات استطاع ميغدال ان يضبط اشكال العلاقة التي قد تربط الدولة بالمجتمع انطلاقا من معياري القوة والضعف لكل طرف[3]، ولخصها على النحو التالي:

جدول رقم (8) يوضح العلاقة بين الدولة والمجتمع من منظور جويل ميغدال

	دولة قوية strong state	دولة ضعيفة weak state
مجتمع قوي strong society	.....	مشتتة diffused
مجتمع ضعيف weak society	هرمية pyramidal	فوضوي anarchical

[1]- غوستاف لوبون، **سيكولوجية الجماهير**، تر: أحمد فتحي زغلول، الجزائر: مؤسسة دروملين للنشر والتوزيع، 2020، ص ص 66، 67.
[2]- نسيم ايت ايدير، فتحي بولعراس، الدولة والمجتمع في البلاد العربية من منظار جويل ميغديل: دراسة في المواءمة المنهجية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 406، 407.
[3]- مرجع نفسه، ص 407.

المصدر: Joel Migdal, **Strong Societies and Weak States: State–Society Relations and State Capabilities in the Third World** (USA: Princeton University Press,1988), p35 .

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج ان شكل العلاقة التي يمكن ان يربط الدولة بالمجتمع قد يأخذ أربعة اشكال:

- مجتمع قوي–دولة قوية؛ وهو عبارة عن نموذج لم يتحقق بعد.
- مجتمع ضعيف–دولة ضعيفة؛ فوضى وغياب الضبط.
- مجتمع ضعيف–دولة قوية؛ مركزية الضبط مرتفع على مستوى هرم السلطة.
- قوي–دولة ضعيفة؛ تشتت وضبط اجتماعي متدني.

ب. طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في السياق العربي

ان العلاقة التي تجمع المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي خاصة خلال العقدين الماضيين، عبارة عن علاقة تخوف وانعدام الثقة بين الطرفين، فالدولة لا تثق في المجتمع والمجتمع بدوره لا يثق في الدولة، نظرا لضعف الثقافة المدنية، والآليات الداخلية للنظم السياسية العربية التي تضعف فاعلية المجتمع المدني، علاوة على غياب قيمة العمل الجماعي ومحدودية قبول فكرة تداول السلطة، والتعامل مع اهل الثقة بدلا من اهل الخبرة، وغياب مشاركة المسؤولية[1].

ومرد ذلك العوامل البنائية التاريخية فقد اخذت طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في المجتمعات العربية منحنا مغايرا عما هو متعارف عليه في المجتمعات الغربية التي نمت في ظل مفهوم الدولة القوية التي تتمتع بقدرات عالية في الاستخراج والاختراق والضبط، والمضطلعة بمهام التنظيم والتوزيع بحيث لا يمكن تصور غياب الدولة في المجتمع الغربي نظرا لدورها البارز في هيكلة المجتمع وتنظيمه، اما في الحالة العربية فان تتبع التطور التاريخي للعلاقة بين الدولة والمجتمع يقود الى الوقوف امام علاقة صراع ميزت النخب الحاكمة وبقية التنظيمات الاجتماعية، فالإطار العام لهذه العلاقة يشير الى حالة من التوجس والنفور والارتياب المتبادل بين الطرفين، فالتنظيمات المجتمعية وجدت نفسها في مواجهة نماذج من السلطة شديدة التمركز نتيجة تأثرها بالطباع الإمبراطورية العثمانية والتي كانت متأثرة بالتعقيد العسكري والولاء المطلق للسلطان، الى جانب الانعكاسات التي خلفها الاستعمار والتي يعتبرها البعض انها السبب الرئيسي لمعظم الانتكاسات التي يعيشها العالم العربي، فمعظم الكيانات العربية ما هي الا ترجمة للصراعات الدولية على المنطقة التي حاولت ان ترسخ ايدولوجياتها وتوجهاتها، ولم تكن انعكاسا لرغبة مجتمعاتها المحلية[2]؛ فقد قامت الدولة الحديثة فيها اثناء خضوعها للاستعمار، الذي لم يقصر في نقل مؤسسات ذات طابع

[1]- محمد الخزرجي، ثامر كامل، التحولات العالمية واشكالية الإصلاح في العالم العربي، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 06، 2006، ص 16.
[2]- نسيم ايت ايدير، فتحي بولعراس **مرجع سابق**، ص 410-412.

سياسي، اقتصادي، ثقافي من جنسه الى البيئة العربية محاولا ترسيخ مظاهر الديموقراطية الليبرالية فيها، والتي هي في الأصل نموذج للدولة الاوربية الحديثة التي نشأت بفضل تطورات داخلية حصلت على مستوى مجتمعاتها مما أدى الى نهابة المطاف الى قيام مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي (الدولة)، دعامته مؤسسات اقتصادية (شركات، بنوك)، واجتماعية (جمعيات نقابات)، وسياسية (أحزاب، مجالس منتخبة)، في المقابل تم غرس هذا النموذج بالقوة أحيانا في الأقطار العربية، حيث أنشأت السلطة الاستعمارية مؤسسات لخدمتها زودتها بالسلطة والنفوذ، وجردتها من الديموقراطية بحيث أصبحت تمارس فقط على مستوى رجالاتها (رجال السلطة والجالية الأوروبية)، وعندما استقلت هذه الدول ورثت الحركات الوطنية البنى الحديثة التي غرسها الاستعمار، فكان الاستقلال بمثابة تأميم للبنى وتسليم السلطة الى حكام وموظفين من اهل البلد، كما ورثت معها نفس ممارسات الاستعمار حيث بقيت العلاقة بين الدولة والمجتمع في نفس القالب القديم مما جعل تجربة الديموقراطية فيها تقوم على مبدأ الهيمنة على المجتمع ومراقبته وليس وسيلة تمكن المجتمع من مراقبة الدولة، فدولة الثورة شأنها شأن الدولة التقليدية لم تتحمل وجود مؤسسات مستقلة توازي مؤسسات يقودها العسكر، الحزب الوحيد، القبيلة...الخ[1].

يعتبر المجتمع المدني أحد المفاتيح الرئيسية المستخدمة لفهم علم الانتقال الديموقراطي، وهناك اختلافات كثيرة حول ماهيته، حيث تعددت واختلفت التعريفات حوله، وتطورت استخداماته، ومصطلح المجتمع المدني ليس جديدا بل تعود جذوره الى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية للأفراد، ثم تطور مع هيغل الذي استطاع ان يفرق بين المجتمع المدني كشبكة من العلاقات التفاعلية المبينة على العرف والتقاليد، وبين الدولة باعتبارها شبكة مؤسسات التي تمارس في اطارها التفاعلات المجتمعية، فهي اشمل التنظيمات الإنسانية واوسعها نطاقا، فهي مؤسسة المؤسسات كما يصفها مارسيل بريلو[2].

في حين يصفه الباحث محمد عابد الجابري انه مجتمع المدن، فهو عبارة عن مؤسسات ارادية او شبه ارادية يقيمها الأفراد بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم، بحيث ينخرطون فيها او ينسحبون منها او يحلونها بمحض ارادتهم، وهو نقيض المجتمع البدوي او القروي الذي يتميز بكونه مؤسسات طبيعية يولد فيها الفرد منتميا اليها، لا يستطيع الانسحاب منها مثل القبيلة، الطائفة...الخ، وفيما يخص الوطن العربي كانت ولازالت البادية والريف بمؤسساتها وثقافتها وسلوكياتها فضلا عن انتشارها الديموغرافي هي المهيمنة على المجتمع العربي، ليس على مستوى الجبال والقرى والسهول بل تغلغلت حتى في المدينة حيث اصبح سكان

[1]- محمد عابد الجابري، الديموقراطية وحقوق الانسان، **كتاب في جريدة**، العدد 95، جويلية 2006، ص 09.
[2]- عنترة بن مرزوق، **إشكالية علاقة المجتمع المدني بالديموقراطية في المنطقة العربية، مجلة الحقيقة**، مجلد 17، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 142.

الأرياف يمثلون الأغلبية الساحقة فيها نظرا لتعداد الوافدين اليها ضمن موجة "النزوح من البادية الى المدينة"[1].

كما ان تحليل واقع المجتمع العربي يقود الى انه يعاني من تغلغل الدولة في المجتمع المدني واضعافه من خلال سيطرتها على مؤسساته والحد من استقلاليته، وفرض قيود سياسية وامنية وإدارية على نشاطه، الأمر الذي يضعف المجتمع المدني ويحوله ليكون مجرد امتدادا لمؤسسات الدولة، الى جانب عمل النظام على تعظيم سبل القضاء عليه من خلال القضاء على المعارضة واضعافها واعتبار أي حركة تصدر منها على انها تهديد للأمة، مع ترسيخ مؤسساته لخدمة مصالح الدولة وبالأخص النخبة الحاكمة والقضاء على جميع الأسس المالية والمادية لتمويله[2].

ويمكن تفسير عدم وجود علاقة صحية بين الدولة والمجتمع المدني في الأقطار العربية الى مشكلة بناء الدولة كما تم تناولها سابقا، ومشكلة بناء النخب التي لخصها عابد الجابري بتعاقب النخبات بتواتر سريع على شكل "النقيض الذي يخرج من جوف الشيء"؛ حركية انتجت ثلاثة أجيال من النخب* تخشى الديموقراطية وتتخوف من نتائجها باعتبار ان علاقتها بالمجتمع لا تمر الا عبر مؤسسات المجتمع المدني[3]، فالدولة العربية حسب رأي عبد الله العروي قد تأخذ أحد الشكلين؛ إما سلطاني–مملوكي او بيروقراطي – عقلاني، ويرجع ذلك الى الفجوة التي تفصل بين السياسة والمجتمع، الدولة عن الفرد، والسلطة السياسية عن الضبط الاجتماعي[4].

وإذا حاولنا اسقاط نموذج جويل ميغدال على الحالة العربية، لتحديد أنماط العلاقة التي يمكن ان تجمع بين الدول والمجتمع، سيكون على النحو التالي:

جدول رقم (9) يوضح نماذج العلاقة بين الدولة والمجتمع في العالم العربي

	دولة قوية	دولة ضعيفة
مجتمع قوي	(1) تكامل وتناسق بين التنظيمات، تنافس مضبوط	(2) حكم مفروض من خلال جماعات ضغط

[1]- محمد عابد الجابري، الديموقراطية وحقوق الانسان، **مرجع سابق**، ص 10.

[2]- عنترة بن مرزوق، **مرجع سابق**، ص 153.

*- فالنخبة الأولى(الجيل الأول) قادت الحركة الوطنية من أجل الاستقلال خرجت من جوف الارستقراطية التقليدية على اثر صدمة الحداثة التي تلقتها بسبب احتكاكها بالغرب، فعملت هذه النخبة على تعليم وتوعية الشعب لتجد نفسها امام نقيض يخرج من جوفها أي من داخل الحركة الوطنية التي قادتها، وكانت في الغالب من البدو الذين سكنوا المدن، لتتحول الى نخبة صف ثاني تطالب النخبة القائدة بنقل النضال الوطني من صيغته السياسية السلمية الى المواجهة والصدام (مظاهرات، إضرابات، كفاح مسلح) فتتولى النخبة الجديدة قيادة "العنف الوطني" مكتسبة شرعية تمكنها ان تزاحم النخبة القديمة على قيادة الحركة الوطنية، وبمجرد الاستقلال تصبح النخبتين في تناقض صريح ويتحول كل طرف اتجاه كسب مصالحه الخاصة، ويبقى الصراع على المناصب قائما بغطاء أيديولوجي غذاءه "الفكر الوطني" فتظهر فئة من الجيش او عناصر راديكالية تستولى على السلطة، ويمكن تلخيص هذه النخب كما يلي: نخب "الدولة التقليدية"، نخب "دولة الثورة"، نخب "شبه ليبرالية او شبه ديموقراطية".

[3]- محمد عابد الجابري، الديموقراطية وحقوق الانسان، **مرجع سابق**، ص 10، 11.

[4]- برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ط 03، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 123.

	بقواعد واضحة، في ظل مشاركة سياسية مقبولة، وفي ظروف ديمقراطية.	تسيطر على الدّولة على حساب الجماعات الأخرى(أولى سنوات استقلال الدّول العربية)
مجتمع ضعيف	(3) حكم تفرضه دولة مستقلة، ونخبة متحكمة في موارد الدّولة وفي رسم السياسات (مرحلة الخمسينات والسّتينات).	(4) صراعات داخلية وحروب أهلية، وتفكّك أجهزة الدّولة، مع تبعية للقوى الأجنبية

المصدر: نسيم ايت ايدير، فتحي بولعراس، **مرجع سابق**، ص 413.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان واقع الدول العربية يشير إلى أنها تجتاحها تقلبات تتراوح بين نماذج مختلفة، وتحديدا النموذجين الثاني والثالث والرابع. وتبقى مساحة الحريات المتاحة في الوطن العربي محدودة بالمقارنة مع العديد من مناطق العالم، حيث ما زالت سلطة الدولة تمارس بشكل مطلق وغير خاضعة للمساءلة. على الجانب الآخر، هناك بعض الدول العربية التي تتبع النموذج الرابع في الوقت الحالي نظراً للظروف الصعبة التي تمر بها. وهذا النموذج يعتمد بشكل رئيسي على الدول التي تشهد أزمات داخلية حادة وحروبًا أهلية مدمرة، ويتضمن تراكم الضعف في الهيئة الحكومية والقوى الاجتماعية. يتمثل هذا النموذج في الوقت الحالي في دول مثل الصومال، العراق (بعد الغزو الأمريكي عام 2003)، السودان (بعد انفصال الجنوب في عام 2011)، ليبيا (بعد الثورة في 17 فبراير 2011)، وسوريا بعد الثورة التي تطورت إلى حرب أهلية، إضافة الى اليمن.

انطلاقا مما سبق يمكن تحديد اهم المعوقات التي تقف امام إقامة علاقة سليمة بين المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، وكذا اهم السبل التي يمكن من خلالها إعادة اصلاح هذه العلاقة من خلال النقاط التالية:

ج. معيقات بناء علاقة سليمة بين الدولة والمجتمع المدني

عدم توازن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي قد يرجع الى أسباب متعلقة بممارسات الدولة وأخرى مرتبطة بالمجتمع نفسه، والمتمثلة فيما يلي[1]:

[1]- عنترة بن مرزوق، **مرجع سابق**، ص 157.

1. **معيقات مصدرها الدولة:**

- منع استقلالية المجتمع المدني من خلال فرض سواء قيود سياسية، امنية، إدارية، قانونية على حرية تشكل الأحزاب السياسية والجمعيات، فيصبح تحديد فواعل المجتمع المدني من اختصاص الدولة تعلق الأمر بنشاطه وعملية اتصاله بالجماهير، او فيما يخص مصادر تمويله وعلاقاته الخارجية، الأمر الذي يجعله لا يخرج عن دائرة الحدود التي رسمتها الدولة.
- استخدام الدولة للقوة القانونية لتبرير تدخلاتها في شؤون النقابات المهنية والحد من نشاطها السياسي من خلال منع الإضرابات وتجريمها، اللجوء الى القوة لفضها ومحاسبة كل من شارك فيها او روج لها.
- فرض قيود على الحركات الطلابية من خلال التحكم في السياسات التعليمية وآليات تشكيل الاتحادات الطلابية، واستخدام القوة في التصدي لاحتجاجاتها.
- تبني مبدأ المحسوبية لإشراك بعض قوى المجتمع المدني في عملية صنع القرار، والعمل على احداث انشقاقات وتصدعات على بنية المجتمع المدني.

2. **معيقات خاصة بالمجتمع المدني:**

- غياب او ضعف التماسك الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني، لكثرة الانشقاقات والانقسامات خاصة على مستوى الأحزاب، أو الاتجاه نحو تسييس العمل النقابي.
- تأثير الخلفية الاجتماعية والثقافية في تنظيمات المجتمع المدني (العشائرية والقبيلة والطائفية) وهذا ساهم في إضعاف الدولة وتقوية العصبة.

د. الآليات التي يمكن من خلالها اصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع

يعتبر غياب الديموقراطية هو أكبر عائق يقف امام تنظيمات المجتمع المدني، واحداث توازن او تكامل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي متوقف على كيفية إقامة هياكل ومؤسسات المجتمع المدني بقيم ديموقراطية، حيث يصبح خيار العدول عن النهج الديموقراطي بالغ التكلفة[1]، فالديموقراطية عبارة عن إطار يمارس فيه الانسان حقوق المواطنة، وهذه الممارسة لا تتم ولا تأتي الا عبر قنوات المجتمع المدني[2]، وعلى إثر ذلك يصبح اول متطلبات الإصلاح السياسي ان يؤهل المجتمع المدني

[1]- عنترة بن مرزوق، **مرجع سابق**، ص 157.
[2]محمد عابد الجابري، الديموقراطية وحقوق الانسان، **مرجع سابق**، ص 11.

لدوره في الديموقراطية[1]، ولهذا لابد من إعادة النظر حول دور المجتمع المدني العربي وتعزيز دوره بالشكل الذي يساهم في تحقيق الممارسة الفعلية للديموقراطية وذلك بإصلاحه عن طريق[2]:

- شرعية التأسيس: تعني أنَّ جذور هيئات المجتمع المدني يجب أن تنبع من الشعب، ولا يجب أن تكون مؤسسات المجتمع المدني تحت إشراف الحكومة أو تأسست من قبلها بهدف تحقيق أهدافها. بل يجب على الحكومة الاعتراف بوجود هذه المؤسسات وأهدافها، ومنحها حرية النشاط والعمل داخل إطار الحفاظ على الأمن العام ومراعاة حقوق الإنسان.
- استقلالية منظمات المجتمع المدني: يتجلى ذلك من خلال استقلالية أهدافها وتوجيهاتها، طالما أنها تتماشى مع السياسة الوطنية. وتتضمن أيضًا الاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية.
- المشاركة في وضع الأفكار ومراقبة السياسات: تكمن أهمية المجتمع المدني في مشاركته الفعّالة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا العامة، وصياغة وتعديل القوانين، واتخاذ القرارات الاستراتيجية. بالإضافة إلى دوره في مراقبة تنفيذ القرارات من خلال تقديم تقارير تتعلق بأداء السلطات.
- دوره كشريك اجتماعي: المجتمع المدني يُعتبر شريكًا اجتماعيًا إلى جانب القطاعين الخاص والعام، حيث يقوم بربط الحكومة بمواطنيها ويحمي حقوقهم وحرياتهم، ويعزز القيم الديمقراطية. عندما توفر الدولة بيئة سياسية وتشريعية تسمح بممارسة الديمقراطية، يصبح المجتمع المدني ومؤسساته الوسيط الذي يتوازن بين العمل السياسي والاجتماعي.

هذا بالإضافة الى تفعيل آلية التمكين المتبادل لتصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ التي تقوم على فكرة تحقيق توازن إيجابي في العلاقة بين الدولة والمجتمع، بدلاً من رؤية الصراع كأمر طبيعي بينهما. إنها تسعى إلى خلق تفاعل إيجابي يستفيد منه الجانبان. بمعنى آخر، لا يعني التمكين الاجتماعي تقويض سلطة الدولة، بل يهدف إلى تعزيز القدرات والإمكانيات للمجتمع والدولة على حد سواء[3].

تمثل فكرة التفاعل المتبادل بين الدولة والقوى الاجتماعية تحديًا وجاذبية خاصة بالنسبة للباحثين والممارسين في مجال التنمية في البلدان النامية. هذا يرجع إلى أن الحكومات في هذه البلدان تكون مكلفة بمهام مزدوجة تتضمن تعزيز التحول الاقتصادي والإصلاح السياسي في وقت واحد. من ناحية، تتطلب التنمية الاقتصادية السريعة والمستدامة وجود دولة قوية قادرة على مواجهة مصالح الجهات الخاصة من خلال استراتيجيات تنموية طويلة المدى. ومن ناحية أخرى، يتوقف التطور السياسي في هذه البلدان على

[1] محمد الخزرجي، ثامر كامل، **مرجع سابق**، ص 17.

[2]- ايت عبد الملك نادية، دور المجتمع المدني في التحول الديموقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد (دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي)، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 11، العدد جوان 2019، ص 190.

[3]- أحمد خميس، **لتمكين المتبادل للدولة والمجتمع: طبيعتها وشروطها وآلياتها وحدودها**، نشر بتاريخ 12-12-2019، https://arabprf.com/?p=2266 تاريخ التصفح 02-11-2023.

تعزيز الحياة المدنية والسلطة الاجتماعية في منظمات الدولة. ببساطة، الإصلاح السياسي في البلدان النامية يتضمن غالبًا ضعف الهياكل الحكومية القائمة في الوقت الذي تعمل فيه على تعزيز التحول الاقتصادي وتوفير الحكم الفعال. هذا الصراع بين الأهداف السياسية والاقتصادية يُعرف بشكل عام بـ "معضلة التحولات المزدوجة". حيث تكون الديمقراطيات الجديدة أقل قدرة على تنفيذ السياسات اللازمة للتحول الاقتصادي. ولهذا السبب، تبرز حجة التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع كسبيل لتجاوز هذه المعضلة وتطوير علاقة إيجابية تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي[1].

أصبحت فكرة التمكين المتبادل مدعومة بشكل كبير في دراسات التنمية والأبحاث المتعلقة بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. وتم بموجبها تخصيص مصطلحات مثل "التآزر" و"الإنتاج المشترك" لوصف العمل التعاوني بين الطرفين، وكيف يمكن للمشاركة المدنية أن ترفع من أداء مؤسسات الدولة، ودعم جهود التنمية، وكيف يمكن لمؤسسات الدولة القوية ان تخلق بيئة تشجع على المشاركة المدنية، فتعزيز الديمقراطية لا يعني بالضرورة ضعف الدولة، بل يمكن للدولة القوية دعم الديمقراطية الحقيقية. وتُظهر الجهود المشتركة بين المجتمع المدني والدولة أحيانًا كفاءة عالية في تنفيذ الإصلاحات السياسية[2].

انطلاقا مما سبق يمكن القول، انه يمكن أن يسهم التفاعل المتبادل بين الدولة والمجتمع في التغلب على التحديات وتعزيز العلاقات الإيجابية التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية. من خلال نشر ثقافة التعاون والتكامل، بدلا من تعزيز ثقافة الصراع وترسيخ فهم أن الوصول إلى نموذج سليم يتيح ممارسة الديمقراطية يعتبر مستحيلاً. فالتفاعل المتبادل يعتبر بديلًا للأفكار التقليدية التي كانت تربط تطوير المؤسسات بإطارات الدولة دون مراعاة للدور الحيوي للمجتمع. عند تبني هذا الاتجاه، يصبح المجتمع شريكًا تعاونيًا مع الدولة، حيث يساهم في دعمها بدلاً من أن يكون عبئًا عليها. ومع تقاسم المسؤوليات بين الدولة والمجتمع، تصبح عملية الرقابة والمساءلة تشمل الطرفين، مما يقلل من أعباء الدولة من خلال تحمل الطرفين لعواقب المسؤوليات المشتركة.

[1] Xu Wang, Mutual Empowerment of State and Society: Its Nature, Conditions, Mechanisms, and Limits, Comparative Politics, Vol. 31, No. 2 (Jan. 1999), p232.

[2]- Ibid.

رابعا. اصلاح العلاقة المدنية العسكرية: دمقرطة الجيش

بعد الاحداث التي شهدتها المنطقة العربية في إطار أحداث الربيع العربي، كان من الضروري ان يتم إعادة النظر حول علاقة الجيش بالسلطة والدولة، وهو نقاش لا يعتبر مستجدا في البيئة العربية، غير ان المستجد هذه المرة هو السياق الذي تدرس فيه هذه العلاقة وهي العدوى الثورية التي مست العديد من الدول العربية، حيث ظهر فيها الجيش تبعيا في انطلاقة الحدث بعدما كان سابقا هو المبادر فيها (انقلابات منتصف القرن الماضي)، ففي بداية الثورات ظهر الجيش بموقف الداعم للأنظمة لكن سرعان ما تخلى عن هذا الموقف بتخليه عن النظام، مغيرا اتجاهه نحو دعم المطالب الشعبية المنادية بإسقاطه، فالظروف والأحداث هذه المرة تختلف عن سابقتها لما دعم الجيش الأنظمة وقمع الاحتجاجات الشعبية والنقابية، فالتجارب السابقة اقرت بحقيقة ان احد اهم أسباب فشل الثورات الشعبية سابقا كان لعدم حصولها على دعم الأجهزة الأمنية لاسيما الجيش[1].

ان دراسة العلاقة المدنية–العسكرية من منظور قانوني تعتبر غير كافية وغير شاملة وذلك نظرا لمحدودية استخدامات المقاربة القانونية التي لا تستوعب أي فاعلين من خارج السلطات الثلاث او فاعلين متميزين من داخلها، ولعل ذلك راجع لما استقرت عليه النظريات الغربية حول الجيش والنظر اليه على انه خارج المحاجة باعتباره ليس فاعلا في القانون والسياسة، وان تدخله لا يتجلى الا في الأنظمة الديكتاتورية، وذلك نظرا للسمعة السيئة التي اكتسبها عبر التجارب التاريخية التي دائما ما ربطته بالانقلابات حتى أصبحت تسمى "الانقلابات العسكرية" وباتت نقيضة للديموقراطية، وظلت هذه النظرة التقليدية سائدة الى غاية 2012–2013 عندما جاء **اوزان فارول** بنظرتي "الانقلاب العسكري الديموقراطي" و"الجيش كحارس للديموقراطية الدستورية" فكانت بمثابة الصدمة الى النظريات التقليدية التي تناولت العلاقات المدنية العسكرية من منظورها الضيق[2].

يعتبر الجيش من المؤسسات التي لا يمكن الاستغناء عنها في فهو أصل بقاء أي دولة الامر الذي عبر عليه ميكيافيلي في قوله "**ان الدعامتين الاساسيتين التي تقوم عليهما الحكومات مهما كانت طبيعتها حديثة او قديمة او مختلطة؛ القوانين الرصينة والجيوش القوية**"[3]، الا أنه منذ القدم ربطت المجتمعات وأغلبية الدراسات السياسية المهتمة بالموضوع الجيش بمهام الحماية والدفاع وفقط، متغافلين عنه كفاعل يمكن من خلاله تحقيق الإصلاح والانتقال السليم للديموقراطية، وعلى هذا الأساس طرح المفكر **زولتان باراني** فكرة "الجيش الديموقراطي" عبارة تتكون من لفظتين متناقضتين لكون المؤسسة العسكرية تقوم على فكرة التراتبية وليس الديموقراطية، فالعسكريون لا يختارون او ينتخبون من هم اعلى منهم مرتبة، وبالتالي

[1]- توام رشاد، **الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص ص 24، 25.

[2]- مرجع نفسه، ص 26.

[3] -Nicilo Machiavelli, The prince, Edited and translated by David Wootton, Indianpolis Hackett pub, 1995, p35.

فان فكرة جيوش ديموقراطية يعني بها **زولتان** جيوش تؤيد الحكم الديموقراطي، وعند وصفه للعلاقات المدنية–العسكرية فهو يشير الى المثلث الديموقراطي الذي يستند الى المسؤولية المتبادلة بين ثلاثية الدولة– المجتمع المدني–والجيش[1].

يتجسد نموذج الجيش الديموقراطي من خلال مبدأ التحكم المدني في القوات المسلحة، والذي يعد من أسس الديمقراطية، بحيث "يجب ان يكون العسكر تابعين ومراقبين من السلطات المدنية المنتخبة ديموقراطيا، والتي يجب ان تكون متحررة من كل تدخل للسلطات العسكرية في ممارستها لسلطاتها السياسية"[2].

يعني هذا المبدأ أن المدنيين لهم الدور الرئيسي في توجيه وإدارة الجيش وتحديد سياسته العسكرية، مع الحرص على تقليل تدخلاتهم في الشؤون السياسية. وبهذا النموذج، يتفاعل السياسيون مع الضباط العسكريين –رفيعي المستوى–الذين يتمتعون بتجارب ومعرفة كبيرة بطريقة شفافة ومن خلال آليات رسمية ومن دون تعريض اسرار الجيش للخطر، الى جانب ذلك، يلعب الخبراء العسكريون دورًا هامًا كمستشارين للسياسيين في وضع وتنفيذ السياسات العسكرية. وعلى الرغم من أن العسكريين قد يكونون أكثر دراية لبعض القضايا العسكرية، إلا أنهم ملزمون على الامتثال للأوامر المدنية حتى إذا كانوا غير موافقين عليها، بحيث يحق للمدنيين ان يكونوا مخطئين لكن لا يحق للعسكريين العصيان، لكن هذا لا يلغي حقيقة أن خبرات القادة العسكريين يمكن أن تسهم في توجيه قرارات المدنيين نحو المسار الذي يفضلونه، كما يمكن أن يحدث توتر بين السياسيين والعسكريين في بعض الأحيان، ولكن هذا ليس بالضرورة شيئًا سلبيًا بل هو أمر مرغوب فيه، فهي تشجع على التواصل والمناقشة، وتساهم هذه الديناميات في مراقبة كل طرف للآخر ومنعه من الانحراف عن مسار المصلحة العامة[3].

وفي نفس السياق يضيف **دال**، أنه لكي تدير الدولة شؤونها بشكل ديمقراطي، يجب توفير شرطين أساسيين. الشرط الأول هو تحقيق السيطرة المدنية على الجيش والشرطة، والشرط الثاني هو أن يكون المدنيون الذين يتحكمون في الجيش والشرطة خاضعين لعملية ديمقراطية. وقد حذر دال من طموح الجيش في المجال السياسي بعد أن أصبحت المؤسسة العسكرية مستقلة. حيث يعتبر المؤسسة العسكرية المحترفة عامل خطر يمكن أن يؤدي إلى تكوين فجوة اجتماعية ونفسية بين العسكريين والمدنيين، حيث يصبح

[1]- زولتان براني، **الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديموقراطية في افريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين**، تر: نبيل الخشن، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط 01، 2018، ص 28.

[2] -Derek Lutterbeck**, Arab uprising and armed forces: between openness and resistance**, SSR paper, Geneva: Center of democraric control of armed forces, 2011, p09.

[3]- زولتان براني، **مرجع سابق**، ص 51، 52.

الجيش كقوة مركزية ونظام اجتماعي منفصل، وقد ظهرت عواقب ذلك في البرازيل 1964، غانا 1965، والأرجنتين على نحو متكرر منذ 1955 الى 1983[1]

اما عالم الاجتماع العسكري **موريس جانُويتز** ففكرته لإصلاح العلاقة المدنية–العسكرية تنطلق من مقاربة سوسيولوجية تقوم على مبدأ ضرورة اشراك العوامل الاجتماعية والثقافية في نشر ثقافة أسبقية المدني على العسكري، وخدمة العسكري للمدني بطواعية، فتحكم المدنيين على العسكريين يمكن ان يتحقق عبر الشبكات الاجتماعية وليس عن طريق المحاربين المحترفين، أي يفضل التركيز على "الجندي المواطن" بدلا من التركيز على "الجندي المحارب"، لاعتبار ان الجندي المواطن المتشبع بقيم المواطنة والحس المدني يسهل إقناعه بمزاولة مهامه العسكرية تحت سلطة المدنيين، ويعول **جانُوتيز** على الجندي الاحتياطي الذي تربى على الحياة المدنية ثم التحق بالجيش ليزاول تكوين عسكري، وبهذا يكون قادرا على نشر قيما مدنية في المحيط العسكري الذي يكون فيه، ويضيف أيضا انه لا يمكن فصل العسكر عن المشاركة في الحياة السياسية، وان فكرة عدم تسييس العسكر تعتبر ضربا من الخيال فحتى الموقف الحيادي او اللاموقف الذي يتبنوه يعبر عن موقف سياسي له تأثير سلبي او ايجابي[2].

اما فيما يخص صنع السياسات العسكرية فهو لا يشجع فكرة هيمنة المدني على العسكري بل يشجع على التشاور والتعاون بينهما، لأنهما يعتمدان على بعض وهذا ما سيزيد من تعزيز الثقة بينهما، واقتناع كل طرف بحاجته للطرف الآخر، لأنه يستحيل تفادي تدخل الجيش في الدولة فبدلا من تكريس الجهود في بحث سبل منع هذا التدخل لابد من توجيهها نحو كيفية توظيفه لصالح الدولة والمجتمع، وبهذا يصبح تشجيع التبادل والتفاعل المشترك بين المجالين المدني والعسكري السبيل الأمثل لجعل العسكر يستجيب للسلطات المدنية، كما يدعو أيضا الى التجنيد العام لكونه يؤدي الى مدنية العسكري ويحمي من تدخل العسكر في السياسة تدخلا سلبيا، وهو بذلك حاول ان يؤسس لمشروع مدْيَنَة الجيش عبر العمل البيداغوجي التربوي طويل الأمد، وجعل تطور العلاقات المدنية العسكرية ترتبط بعوامل أخرى مثل الدمقرطة، تطور النظامين السياسي والاقتصادي، مكانة الدولة وموقعها ضمن الرهانات الجيو–سياسية[3].

وفي نفس السياق، يضيف "**فيليبي أغويرو**" الذي حاول هو الآخر بناء مقاربة لعملية الانتقال وتنسيق وربط خطوات إصلاح القوات المسلحة مع مسار العملية الانتقالية الشاملة حتى يتعزز النظام الديمقراطي، انه ينبغي للنخب السياسية أن تكون قادرة على فهم كيفية التحول من عملية توطيد سلبية إلى عملية توطيد إيجابية؛ التوطيد السلبي يعني تحقيق هدف النخب بالمحافظة على استقرار النظام الديمقراطي ومنع الثورة العسكرية، بينما التوطيد الإيجابي يشمل جهوداً واعية على المدى الطويل لتصميم سياسات

[1]- عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص114، 115.
[2]- طيبي غماري، **الجندي والدولة والثورات العربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2019، ص ص 15، 16.
[3]- مرجع نفسه، ص 19.

واستراتيجيات تسعى إلى مشاركة القوات العسكرية في بناء النظام الديمقراطي الجديد ومؤسساته على المدى الطويل. ومن الطبيعي أن يستغرق هذا العمل وقتًا طويلاً في مسار الانتقال المؤسساتي، وبالتالي، لا يمكن اعتبار العملية الديمقراطية قد انتهت بالكامل حتى يتم تغيير المبادئ والمعتقدات العسكرية، وهذا ما يُشير إليه أغويرو عندما يقول: "غالبًا ما لا تنتهي المعضلة العسكرية عند انتهاء مرحلة الانتقال"[1].

باختصار، عملية إصلاح العلاقة المدنية–العسكرية تستند إلى تفاعل ثلاثي بين الدولة، المجتمع، والجيش، بهدف تطوير نموذج ديمقراطي سليم. الدولة تمثل المؤسسات التي تقود عملية الانتقال نحو الديمقراطية، المجتمع هو المنتج للمورد البشري العسكري والمسؤول عن توعيته بثقافة الديموقراطية والتمدن، والجيش يلعب دورًا مكملًا بمشاركة المدنيين في اتخاذ القرارات العسكرية والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، وتقبل الحكم المدني، مع احتفاظه بدوره في ممارسة الحماية ومنع التجاوزات التي قد تصدر من أي فاعل والتي من شأنها ان تهدد اهداف الانتقال الديموقراطي. هذا التفاعل يهدف إلى بناء نموذج ديمقراطي يعكس مصلحة عامة ويعزز الشفافية والمشاركة المدنية.

[111]- سلمي عائشة، **مرجع سابق**، ص ص 224، 225.

خلاصة واستنتاجات

بعد عام 2011، مرت مصر والجزائر بمراحل عصيبة، حيث تعرضت النظامين لموجة تغيير انطلقت من الشعب وأثرت بشدة على استقرارهما. حققت الثورات الشعبية انتصارًا سريعًا وبارزًا، إذ نجح المصريون في 18 يومًا فقط، والجزائريون في شهر تقريبًا في إسقاط حكومات مستبدة حكمت لعقود طويلة، وهدم مؤسسات حكومية شملت هيئات تشريعية ووزارات ورجال أعمال. تم تحقيق هذه الانجازات بطريقة حضارية وسلمية بشكل ملفت يعكس وعي المجتمع آنذاك، وطالبت هذه الثورات النخبة السياسية الحاكمة الجديدة بإجراء إصلاحات جذرية، وكانت الرؤية العامة متفائلة بشأن سرعة وكفاءة الشعب في إحداث التغيير. بالمقابل رغم موجة التغيير السريعة، استطاع النظامان، بزعامة النخبة العسكرية، أن يحافظا على الاستقرار، ويمنعا تدهور الأحوال الأمنية، وهذا يدل على خبرتهم في التصدي للأزمات بفاعلية، بغض النظر عن الطرق المتبعة.

نفذت النخب السياسية الحاكمة في مصر والجزائر سلسلة من الإصلاحات السياسية بهدف تهدئة الأوضاع، ولكن هذه الإصلاحات كانت ضعيفة ولم تساهم بشكل كبير في الدفع الى تحول ديموقراطي شامل. على الرغم من أن البرامج الإصلاحية أطلقت شعارات الديموقراطية، إلا أنها كانت مجرد واجهة لا تتوافق مع الواقع، فعلى الرغم من أن هناك تأكيدًا على احترام خصوصية الأنظمة الديموقراطية في البرامج الإصلاحية، الا ان الواقع يبين بوضوح استمرار النزاع بين النخب السياسية والعسكرية وهيمنتهما على المشهد السياسي، مما يؤدي إلى القمع المستمر لأي قوى منافسة قد تشكل تهديدًا لهما. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الجهود المكثفة التي تتبناها النخبة الحاكمة للتخلص من التيار الإسلامي.

ترتبط أزمة الإصلاح السياسي في مصر والجزائر بغياب التكامل بين التخطيط والتنفيذ، والاستعانة في بعض الحالات بقمع الحريات السياسية والمدنية على الرغم من تصريحات النخبة المستمرة بدعم الحريات، أي استخدام شعارات الحرية دون تطبيقها عملياً. ينجم ذلك عن غياب الإرادة السياسية الحقيقية للإصلاح وعدم السماح بمشاركة النخب العلمية والإعلامية والثقافية في هذه العملية والاكتفاء بحاشية النخبة الحاكمة التي تخدم مصالحها. في النهاية، يمكن وصف عمليات الإصلاح السياسي في مصر والجزائر بأنها تأتي كإجراءات للبقاء والاستمرار، حيث يتم تغيير الوجوه بدلاً من تغيير الممارسات. يظهر هذا بوضوح من خلال عدم تبني تغيير جوهري في سلوكيات النخبة الحاكمة، مما يثير شكوكاً حول وجود تيارات متمسكة بالوضع الحالي وتخشى التغيير نحو نظام ديمقراطي، على الرغم من أن الديمقراطية في نهاية المطاف ما هي الا انعكاس لديموقراطية النخب، إذا اعتبرنا ان الديموقراطية هي تنافس من أجل القيادة السياسية.

بهذا السياق، أصبح من الضروري إعادة النظر في كيفية التعامل مع الإصلاح السياسي، بهدف تحويله إلى عملية فعّالة تمتلك القدرة على تحسين الواقع السياسي في الدول العربية بشكل عام، دون الاكتفاء بالإصلاحات الترقيعية التي لا تلامس أساس الواقع. فبعد تحليل الحالتين المصرية والجزائرية، توصلنا إلى أنه يجب الابتعاد عن الاستراتيجيات التقليدية المقتصرة على تعديل الدستور. فالمقاربة الدستورية وحدها لا تكفي لتفسير التحديات الغير رسمية، خاصة فيما يتعلق بسلوك الأفراد والهياكل غير الرسمية.على سبيل المثال، يُعتبر الدستور الجزائري من بين أفضل الدساتير العربية ولكنه يواجه صعوبات في التنفيذ على مستوى الممارسة. لذا، يتعين التركيز على تشخيص المشاكل الحقيقية التي تعيق عمليات الإصلاح، مع الاهتمام بتفاعلاتها مع المجتمع واعتباره شريكًا يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ الإصلاحات، مع ضرورة التخلص من الاعتقاد بأن الأنظمة العربية غير قادرة على تجاوز تحديات الديموقراطية الغربية، كما هناك حاجة إلى إعادة النظر في علاقة الدولة بالجيش، حيث يجب تحديد مهام كل طرف بشكل واضح، فالجيش لديه دور حمائي متميز في الحفاظ على الوحدة الوطنية من أي تهديد داخلي او خارجي، كما بمكن مشاركة خبراته في صياغة السياسات الأمنية والدفاعية، وحتى فرض رقابته على السياسيين لكن دون المساهمة في الحياة السياسية بشكل مباشر.

خاتمة

الخاتمة

ان وجود النخبة أمر طبيعي في المجتمعات الإنسانية سواء في النظم الديمقراطية او غير الديموقراطية فمفاهيم الديمقراطية او الاستبداد لا تتجذر عند جميع الناس بل عند قلة منهم يتولون مهمة حمايةُ هذه المفاهيم، والدفاع عنها، وإقناع الآخرين بها. كما ان وجود نخبة حاكمة تدير مؤسسات الدولة بكفاءة يُعدُّ من أهم اولويات خطة تحسين الدولة فهي القائد المفكر والموجه لعمليات التحوّل وحركات التأثير ومن ثمّ فإن تأزمها يؤدي إلى انحلال التأثير في المجتمع شيئًا فشيئًا وتراجع أداء الدولة. ففي سياق فلسفة النخبة، يتجنب رواد المنظور النخبوي فكرة حكم الشعوب بشكل عام، مؤكدين على حكم الأقلية المؤثرة أو النخبة. ومع ذلك، يسلطون الضوء على أن النخبة الحاكمة تستخدم الشعب لتحقيق السلطة، وفي الوقت نفسه تعمل على تحقيق مصالحه.

ويشكل توجه النخبة نحو مبادرات الإصلاح السياسي أمرًا حيويًا يعكس الضرورة الملحة إلى التكيف مع التحديات الراهنة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فهو وسيلة تحاول من خلالها النخبة الحاكمة ان تتفاعل مع تحولات العصر، وتكييف أشكال الحكم مع احتياجات المجتمع. فالإصلاح السياسي يعتبر ضرورة لضمان استمرار التقدم والاستقرار فهو عملية طبيعية وحضارية لابد من المشاركة فيها من اجل تغيير الواقع الراهن السيئ بواقع أفضل، وحاجة ملحة لا مهرب منها ولا مصلحة من تجاهلها أو تأجيلها. وفي ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم اليوم، يعتبر النقاش حول الإصلاح وكيفية تنفيذه أمرًا حيويًا في أوساط النخبة الحاكمة، خاصة في الواقع العربي.

ففي إطار هذا السياق، يتجلى دور النخبة السياسية في إدارة العملية الإصلاحية من خلال تركيزها على عدة أدوار محورية. أولاً، يأتي دورها في صياغة السياسات الاصلاحية، حيث تسهم خبراتها ورؤاها في توجيه السياسات الحكومية نحو تحسين النظام السياسي. ثانيًا، في سياق متابعة الإصلاحات، تقوم النخبة برصد عمليات تنفيذها والسهر على انجاحها، الأمر الذي يعكس ارادتها الحقيقية في تحسين الوضع السياسي. ثالثا يتوقف دور النخبة السياسية في الإصلاح على تفاعلها مع السياق السياسي والاجتماعي، وقدرتها على تحقيق التوازن بين مختلف الرؤى المشكلة لمكونات المجتمع لضمان رضاهم وتفاعلهم الإيجابي مع البرامج الإصلاحية، بمعنى ان الإصلاح السياسي الفعال ما هو الا انعكاس لدور النخبة السياسية الحاكمة في إقرار برامج فعالة والسهر على تنفيذها على ارض الواقع وضمان رضا القوى الاجتماعية وتأييدها لها.

نتائج الدراسة:

وتأسيسا على هذا حاولت هذه الدراسة –**النخبة السياسة وعملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بعد 2011: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر**–كشف الغموض عن واقع النخبة السياسية وعملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي بشكل عام وواقعهما في مصر والجزائر بشكل خاص، انطلاقا من إشكالية عامة تتعلق **بمدى مساهمة النخبة السياسية في توجيه عملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية وخاصة في مصر والجزائر**، وقد تم التوصل من خلال فصول الدراسة إلى النتائج التالية:

- ان إدراك مفهومي النخبة والإصلاح السياسي لابد ان لا يقتصر فقط على بحث وفهم النظريات المفسرة لهذا الاتجاه، بل لابد ان يراعي البيئة الذي يتم دراسة فيها هاتين الظاهرتين؛ **فالنخبة** بالرغم من توافق الآراء على انها بشكل عام تُفهم على انها مجموعة من الأفراد الذين يتميزون بصفات خاصة، ولديهم القدرة على ممارسة التأثير، ومع ذلك، يمكن أن يؤثر السياق الثقافي والتاريخي على هذه النخب، وحالة النخب العربية والغربية افضل مثال، تختلف النخب الغربية عن النخب العربية في عدة جوانب من بينها، التكوين التاريخي حيث نشأت النخب الغربية في سياق تاريخي مختلف تمامًا عن النخب العربية، التي تأثرت بالثورات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطورات هامة في مجالات العلوم والفلسفة، مما أسهم في تشكيل الفكر النخبوي، في المقابل، تأثرت النخب العربية بتجارب الحروب بين القبائل، والنهضة الإسلامية والاستعمار، مشكلة الصراع النخبوي والفكر التآمري من أجل البقاء والاستمرار، اما من حيث الجانب الاقتصادي، تأثرت النخب الغربية بالثورات الصناعية والاقتصادات الرأسمالية القوية والتي تعتمد على التكنولوجيا والابتكار. في المقابل تعيش النخب العربية تحديات في تحقيق التوازن بين الثروة النفطية وتحقيق التنوع في اقتصاداتها رغم الثروات الهائلة للمنطقة، اما من الناحية السياسية تستند النخب الغربية إلى نظم ديمقراطية متقدمة في حيت ترتبط النخب العربية بأنظمة قد لا تكون ديمقراطية بنفس الدرجة، وقد تظهر تحديات في مجال حقوق الإنسان والحريات الفردية. هذه العوامل تؤثر بشكل كبير في تحديد بنية النخب في كل منطقة وطرق تكوينها وتجنيدها وكذا طرق تفكيرها. **والإصلاح السياسي** هو الآخر يخضع لإملاءات البيئة التي يقوم فيها، اين تختلف القيم وطرق التعامل مع الإصلاح بين النظم الغربية والعربية، وهذا يؤثر على الطريقة التي يتم بها فهم وتنفيذ الإصلاح السياسي. على سبيل المثال، قد تكون قيم مثل التفرد وحقوق الفرد في صميم برامج الإصلاح الغربي في حين قد تؤخذ الاعتبارات الدستورية بشكل أكبر في بعض النظم العربية، كما ينظر الى الإصلاح في الغرب على انه

جزءا متأصلا في الحياة السياسية في حين يرتبط عند العرب بمنطق الأزمة، الى جانب توفر هياكل اقتصادية واجتماعية وسياسية قوية تدعم عمليات الإصلاح في الغرب، في حين لا تزال بعض الدول العربية، تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية تؤثر على قدرة النظام على تحقيق الإصلاح بشكل فعال، أي ان الإصلاح السياسي في النهاية، يتوقف على فهم السياق الخاص بكل دولة وعلى قدرتها على التكيف مع التحولات وتجاوز التحديات التي قد تواجهها.

- استنادًا إلى دراستنا وتحليلنا للعلاقة التي قد تربط بين النخبة السياسية وعمليات الإصلاح السياسي، يُمكن القول إن الإصلاح السياسي يتأثر بشكل كبير بجهود النخبة السياسية. حتى في حال كان اتجاه الإصلاح قادما من القاعدة، تظل النخبة مسؤولة عن الاشراف وتوجيه تلك العمليات. والحكم على إيجابية أي عملية إصلاحية مرتبط بالأساس بالإرادة الحقيقية للنخبة في احداث التغيير المطلوب. وبالتالي فان "زيادة فاعلية البرامج الإصلاحية تتناسب مع زيادة كفاءة النخبة السياسية".

- بعد استعراض أوجه التفاعل بين متغيرات الدراسة على مصر والجزائر والمقارنة بين الحالتين تم استنتاج ما يلي:

- غياب الثقافة السياسية لدى النخب الحاكمة المصرية والجزائرية سواء كانت مدنية أو عسكرية اذ لوحظ في الحالتين ان طبيعة التكوين الفكري للنخبة الحاكمة لا يقبل بالتنوع ولا يسمح بالمنافسة الأمر الذي انعكس من خلال رفض التعددية بمختلف تجلياتها والتصدي لها بجميع الوسائل الممكنة، فقد لوحظ على نموذجي الدراسة عدم قدرتهما على تجاوز ملف النخبة الإسلامية في مختلف مراحل التطور الذي مر بها النظامين خاصة في مصر التي أقفلت أبواب الممارسة السياسية امام التيار الإسلامي لعقود من الزمن، وحتى لما نجح الاخوان في الوصول الى الحكم، غاب الدعم الوطني حول وثيقة دستور 2012 التي أصدرها اول رئيس مدني منتخب وتم اعتبارها على انها محاولة لأخونة الدولة، وبهذا يبقى هدف تطوير الدولتين بعيد المنال ما لم يتم قبول التعدد والتنوع وبناء هوية سياسية جامعة ترحب بالاختلاف بجميع تجلياته، والسعي نحو توزيع السلطة بدلا من تركيزها او تثبيتها في يد فئة محددة.

- النفوذ القوي والبارز للنخبة العسكرية في النظامين واشرافها على سيرورة المرحلة الانتقالية في الحالتين، وظهورها بوجه الداعم والمنحاز للمطالب الشعبية والحامي لمسيرة الثورة، الأمر الذي اظهر ريبة حول النية الحقيقية للنخبة العسكرية حول ما انها تحاول ان تتولى السلطة او انها تحضر لتزكية شخصيات تخدم مصالحها، او انها كانت تحمي الوضعية المميزة للجيش ومكانته وتعزيزها بكسب التأييد الشعبي او انها تحاول اضعاف الحراك، هذا الوضع

أربك حتى القوى السياسية واحدث شرخ بين النخبة الحاكمة التي تعودت على الدور الحمائي للجيش لها، غير ان التجربة المصرية الغت احتمالية الانحياز الى الشعب بعد الممارسات القمعية التي مارستها ضده، في حين ان النخبة العسكرية في الجزائر واصلت في دعم مطالب الشعب الى غاية تسليم الحكم الى الرئيس المنتخب الجديد.

- النفوذ القوي لمؤسسة الرئاسة في النظامين التي عكست مركزية السلطة وشخصنتها واستقرار البنية العامة لدساتيرها ومؤسساتها السياسية، فمصر شهدت ستة رؤساء فقط في الفترة الممتدة من 1954-2023 حيث كان معظم رؤساءها ينتمون الى الجماعة الثورية التي قادت ثورة 1952، باستثناء مرسي الذي يعتبر اول رئيس مدني منتخب ولم تدم فترة حكمه لمدة طويلة فلم يتمكن حتى من اكمال عهدته مقارنة ببقية الرؤساء الذي دام حكمهم فترة طويلة (حسني مبارك 29)، اما الجزائر فقد شهدت ثمانية رؤساء في الفترة الممتدة من 1962-2023.

- من ناحية الإصلاحات السياسية المتبعة في مصر والجزائر، أولا لابد من ان نشير ان الإصلاحات القادمة من القاعدة تمثل فرصة للتغيير الشامل، الا انها تتميز بأنها صعبة التحقيق لكن ليست مستحيلة، باعتبار انها تفتح العديد من الملفات، وتتطلب تكلفة بشرية ومادية باهضة، فهي غالبا ما تطالب بتغيير النظام القائم بنظام جديد مرسخ للديموقراطية، تقوده حكومة شرعية وقوية، وقضاء مستقل، ومجالس نيابية رقابية فعالة، غير ان الاحتجاجات التي عرفتها مصر والجزائر اكتفت بالمطالبة بتغيير أوجه النظام القائم حتى انها في مرحلة من المراحل تم افراغها من محتواها، الأمر الذي سهل من مهام النخبة الحاكمة في التعامل مع هذه المطالب بإجراء تعديلات طفيفة مست البنية الدستورية والمؤسساتية مع ابراز نوايا تخص الاهتمام بالفرد ورفع شعارات دمجه واشراكه في الحياة السياسية، الا ان الإصلاحات الدستورية اكتفت بدراسة النصوص وإعادة صياغتها دون الاهتمام بتفاعلاتها على مستوى الممارسة، وتبقى الحاجة لتطوير آليات التطبيق وتوفير جو ملائم لبناء المؤسسات ونضجها وتحديد مهامها وضمان استقلاليتها وتفعيل أدوارها الرقابية أهم من تطوير النصوص وتغييرها باستمرار، فكل من مصر والجزائر في الفترة الممتدة من 2011-2021 شهدت ثلاث تعديلات دستورية افتقدت الى الروح الدستورية مع عدم استيفاءها للموازنة الفعلية بين السلطات، واهتمامها بتركيز السلطة لصالح الرئيس، كما ان المرحلة الانتقالية عكست وجود خلل بين السلطة الرسمية والفعلية حيث كانت سلطة القرار في يد مؤسسة الجيش وليس في المؤسسات المنتخبة المعبرة عن إرادة الشعب. اما فيما يخص الإصلاح القيمي او الإصلاح الموجه للأفراد فيمكن وصفه بأنه يبقى

في إطار الأهداف البعيدة المدى ما دامت النخبة نفسها تحتاج الى تغيير ثقافتها السياسية، علاوة على ذلك المشروع المجتمعي لا بتحقق نتيجة وصفة جاهزة ومحددة مسبقًا، بل هي نتاج لتراكم الجهود وتلاقي القوى المتنوعة والتيارات الاجتماعية والسياسية والفكرية. فلا يمكن لأي جهة أن تدعي حقها في تحديد هذه المشروعات بالطريقة التي تريدها، أو فرضها على الآخرين دون اعتبار لاختيارهم الطوعي والإرادي واستعدادهم لتبنيها. في هذا السياق، يظهر أنه لا يوجد من يحمل السلطة الحصرية لتحديد مسار المشروع المجتمعي، الأمر الذي يرجعنا الى تفعيل فكرة الاتجاه الثنائي لبناء ثقافة المجتمع الذي تم التطرق اليه في الفصل الأول. إنَّ العمل الجاد والتفاعل المستمر بين مختلف القوى والتيارات يلعبان دورًا حيويًا في تشكيل هذه المشروعات. يتطلب الأمر فهمًا عميقًا للاحتياجات المتغيرة للمجتمع واستيعاب وجهات النظر المتنوعة. كما يسهم ذلك في تقريب وجهات النظر وتلافي التصدعات، مما يقلل من حدة الصراعات ويسهم في بناء تحالفات قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون. بالتالي، يمكن اعتبار المشروعات المجتمعية الكبيرة هي نتيجة لتفاعل ديناميكي بين العديد من القوى والأصوات في المجتمع، حيث يجب أن تتم عملية تشكيلها بروح من التعاون والحوار، مع الاهتمام بمراعاة حقوق وآراء جميع الفرق المعنية.

- بعد استعراض حالتي مصر والجزائر كنموذجين يعكسان واقع الوضع العربي بشكل عام، وبناءً على تاريخهما وخبراتهما في مجال بناء الدولة وتفعيل آليات الإصلاح السياسي، يظهر بوضوح صعوبة تحدي الوصول إلى نموذج عربي يتسم بالحداثة والمرونة اللازمة لمواكبة التحولات المتنوعة. يبقى الوضع في الدول العربية معقدًا، حيث لازلت أسيرة ارثها التاريخي، وتجد صعوبة في التخلص من أوزار بطريركية القبائل وشيفرة الوراثة العربية وجذورها المتأصلة في نخبها. تستمر هذه الدول في التأزم بسبب سيطرة الطابع التسلطي ورفض أي محاولات للتجديد والانفتاح. واقتصار جهودها على استيراد تجارب أجنبية دون أن تكون هذه التجارب متناسبة مع واقعها المحلي. يبدو أن الدول العربية تفتقر إلى القدرة على تطوير نماذج محلية قائمة على الاستفادة من التجارب الخارجية بشكل فعّال دون التأثير الضار بالهوية الوطنية وخصوصيتها الاجتماعية والثقافية. في هذا السياق، يتعين على الدول العربية البحث عن سبل جديدة ومبتكرة لتجاوز التحديات وتحقيق التنمية والازدهار. يتطلب ذلك التفكير في إصلاحات هيكلية وثقافية، وتعزيز التواصل مع المجتمع المدني، وتشجيع المشاركة السياسية الواسعة النطاق. إن تحقيق تقدم حقيقي يتطلب تجاوز القيود التقليدية واستنهاض روح الابتكار لبناء نظم سياسية تعكس احتياجات المجتمع العربي اليوم وتساهم في تحقيق التقدم المستدام.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما اسفرت عنه هذه الدراسة تعرض الطالبة بعض التوصيات الموجهة لتطوير فاعلية النخبة العربية وعملية الإصلاح السياسي:

1. **إنشاء مراكز أبحاث وسياسات مستقلة:**

تأسيس مراكز أبحاث مستقلة لدراسة وتحليل السياسات العامة والنظم السياسية، بهدف تقديم توصيات مستندة إلى الأدلة لتحسين أداء النخب السياسية، هذه المراكز يمكن أن تكون شريكاً مهماً في عملية صنع القرار وتقديم رؤى علمية ومحايدة.

2. **تعزيز برامج التدريب والتطوير للقيادات السياسية:**

تطوير برامج تدريبية متخصصة تستهدف القيادات السياسية في مجالات القيادة، والإدارة، والتفاوض، وحل النزاعات. هذه البرامج يمكن أن تنظم بالتعاون مع جامعات ومؤسسات دولية رائدة.

3. **تعزيز الرقابة والمساءلة البرلمانية:**

تعزيز دور البرلمان في مراقبة ومساءلة النخب الحاكمة من خلال تطوير أدوات وآليات وقوانين رقابية أكثر فعالية، مثل لجان التحقيق البرلمانية وجلسات الاستجواب.

4. **تطوير البنية التحتية للمؤسسات الديمقراطية:**

الاستثمار في تطوير البنية التحتية للمؤسسات الديمقراطية، من خلال إصلاح نظم الانتخاب وتطوير آليات الديمقراطية التشاركية بما يشمل استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات التصويت والمراقبة، لضمان نزاهتها وشفافيتها، إضافةً إلى تبني آليات الديمقراطية التشاركية مثل المجالس المحلية، واللجان الاستشارية، واستطلاعات الرأي لتشجيع المشاركة الشعبية المباشرة في صنع القرار.

مثل إنشاء مراكز اقتراع حديثة، وتوفير تقنيات آمنة للتصويت الإلكتروني، وتعزيز الشفافية في عمليات الفرز وإعلان النتائج.

5. **إطلاق حملات توعية سياسية واسعة النطاق:**

تنظيم حملات توعية سياسية على مستوى الوطن العربي سواء من طرف الحكومة او من طرف هيئات المجتمع المدني، يكون الهدف منها زيادة وعي المواطنين بأهمية المشاركة السياسية وحقوقهم وواجباتهم

المدنية. يمكن أن تتضمن هذه الحملات استخدام وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، بالإضافة إلى البرامج التعليمية.

6. **تشجيع البحث العلمي والدراسات الأكاديمية حول النظم السياسية:**

دعم وتشجيع البحث العلمي والدراسات الأكاديمية حول النظم السياسية والإصلاحات، من خلال توفير التمويل اللازم للباحثين، وإنشاء برامج دراسات عليا متخصصة في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. مصادر ومراجع باللغة العربية

المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. عبد الوهاب كيالي، موسوعة السياسة، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.
3. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1989.
4. ابن المنظور، المادة (نخبة)، لسان العرب، ج4، القاهرة: دار المعارف، 1984.

المراجع:

المراسيم والقوانين:

1. قانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 20 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 2011.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 72، ديسمبر 2020.

الكتب:

3. مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة الاستعمار والتغيير الاجتماعي-السياسي**، تر: سمير كرم، لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980
4. أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1983
5. أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تونس: الدار التونسية للنشر، 1994
6. احمد بن ابي يعقوب، **تاريخ اليعقوبي**، بيروت: شركة الأعلمي للمطبوعات، مجلد 02، 2010.
7. احمد زايد، النخب **السياسية والاجتماعية: مدخل نظري مع إشارة خاصة لتشكلها في مصر**، في: النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر، مركز البحوث العربية والإفريقية، 2005.
8. باسم جلال القاسم، ربيع محمد الدنّان، **مصر بين عهدي مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، تحرير: محسن محمد صالح، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016.
9. برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 03، 2003
10. بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، تر: محمد الجوهري، علياء شكري وآخرون، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.
11. بوتومور، **النخبة والمجتمع**، تر: جورج حجا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1988.
12. بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا واشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
13. توام رشاد، **الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.
14. جلال امين، **مصر والمصريون في عهد مبارك: 1981-2011**، دار الشروق، 2011.
15. جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**، القاهرة: عالم الكتب، 1981.
16. جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، الجزائر: دار الأمة، 2014.
17. جمال سند السويدي، **احمد رشاد الصفتي، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والافول**، ط 03، الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015.

18.خميس والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

19.زولتان براني، **الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديموقراطية في افريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين**، تر: نبيل الخشن، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2018.

20.سيد سالم عرفة، **اتجاهات حديثة في دارة التغيير**، دار الراية للنشر والتوزيع، 2012.

21.صامويل هنتغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديموقراطي أواخر القرن العشرين**، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.

22.صامويل هينتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، تر: سمية عبود، بيروت: درا الساقي، 1993.

23.طيبي غماري، **الجندي والدولة والثورات العربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2019.

24.عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط03، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999

25.عبد الله بلقزيز، **أسئلة الفكر العربي المعاصر**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية، 1998.

26.عبد الله بن محمد الرفاعي، **علاقة النخب الأكاديمية النسائية السعودية بوسائل الإعلام**، الرياض، د.د.ن، 2010.

27.عبد الناصر جابي، **الانتخابات: الدولة والمجتمع، الجزائر**، الجزائر: دار القصبة، 1998.

28.عبد الوهاب شعلان، **هواجس النخب العربية وقضاياها الفكرية: الاستشراق، الإصلاح الديني، الأنتليجسيا، اللغة والهوية**، مصر: مكتبة الآداب علي حسن، 2013

29.عزمي بشارة، **الانتقال الديموقراطي وإشكاليته: دراسة نظرية وتطبيقات مقارنة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2020

30.علي جواد، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، الجزء الرابع، جامعة بغداد، 1993.

31.علي لبيدي، **الديمقراطية بين علم الانتقال وعلم الترسيخ**، اسطمبول :المعهد المصري للدراسات، 2018.

32.عمرو الشوبكي وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن)**، تحرير: عمرو الشوبكي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 02، 2011

33.غابريال الموند، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، تر: هشام عبد الله، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع 1993.

34.غوستاف لوبون، **سيكولوجية الجماهير**، تر: أحمد فتحي زغلول، الجزائر: مؤسسة دروملين للنشر والتوزيع، 2020.

35.فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، تر: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993

36.لطفي الخولي، **عن الثورة وبالثورة وفي الثورة: حوار مع بومدين**، لبنان: دار القضايا، 1975.

37.لويس عوض، **أقنعة الناصرية السبعة**، بيروت: دار الرقي، 1987.

38.مايسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر دراسة حالة للنخبة الوزارية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

39.محسن الموسوي، **النخبة الفكرية والانشقاق: تحولات الصفوة العارفة في المجتمع العربي الحديث**، قطر: وزارة الثقافة والفنون والتراث، 2021.

40.محمد بن صنيتان، **النخب السعودية دراسة في التحولات والاخفاقات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

41.محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطري: مدخل الى إعادة فهم الواقع العربي**، ط02، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

42.محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1999.

43.محمد رفعت، **تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة**، مصر: المطبعة الأميرية، 1963

44.محمد سليمان الزواوي، **بحر النار: تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط**، الرياض، مركز البيان للبحوث والدراسات، 2015.

45.محمد شرعة، **تطورات الإصلاح السياسي والديموقراطي في الأردن وتداعياتها على موقعه ودوره**، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006.

46.محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة الى الإصلاح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

47.محمد نصر عارف، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية**، المنهج، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع، 2002.

48.محمود حمد، **مراحل تطور الدساتير العربية قبل الألفية الثالثة**، في: الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري: 2015-2016، تحرير: زيد علي وآخرون ، تونس: المنظمة العربية للقانون الدستوري، 2017.

49.محمود شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997

50.مصطفى بكري، **الجيش والاخوان: اسرار خلف الستار**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.

51.معن خليل عمر، **علم اجتماع المثقفين**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.

52.منير سعيداني، **النخب السياسية والفكرية**، بيروت، الموسوعة العربية للمعرفة، 2007.

53.نادية أبو زاهر، **دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأسمال اجتماعي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013.

المقالات:

54.نفيسة بختي ، مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر، **مجلة البحوث في القانون والعلوم السياسية**، المجلد رقم 02، العدد 04، 2016.

55. ناصر عساسي ، الديموقراطية التشاركية: النموذج الجديد لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة**، المجلد 09، العدد 02، 2022.

56. علي بلعربي، الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي: المضامين والأهداف، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 05، العدد 01، 2021.

57. فتحي بولعراس، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجية البقاء ومنطق التغيير، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 35، صيف 2012.

58. عمر محوز ، معمر خديجة، المتغيرات الخارجية ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 03، العدد 01، 2019.

59.إسماعيل بوقنور، التخلف السياسي العربي: المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية، **دفاتر السياسة والقانون**، جوان 2013.

60.أمين بلعليفة، ازمة الدولة في المنطقة العربية بين هشاشة النموذج وصعوبة التحديث، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 14، العدد 04، 2021.

61.نادية ايت عبد الملك ، دور المجتمع المدني في التحول الديموقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد (دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي)، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 11، العدد جوان 2019.

62.حيدر علي حسين، دورين بن يامين هرمز، أنواع النخب في المجتمع: الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، 2015.

63.رشاد توام، خطوة إلى الخلف :تداعيات الهندسة الدستورية للانتقال على العملية التأسيسية في مصر وتونس، **مجلة سياسات عربية**، المجلد 09، العدد 52، سبتمبر 2021.

64.صالح بلحاج، مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات في الجزائر، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 11، جوان 2014.

65.عبد التواب مصطفى، إشكاليات وتحديات جديدة: مستقبل التعاون العربي بعد الثورات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 13، أفريل 2013.

66.عبد الرحمن عبد العال، تحولات النخبة السياسية ومفهوم المواطنة في دساتير مصر الحديثة، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 07، العدد 14، 2022

67. عبد الهادي خلف، حصيلة عشر سنوات من محاولة الاصلاح السياسي في البحرين. **اوراق المتابعة السياسية**، العدد 24، ديسمبر 2008.

68. عصام عبد الشافي، عشر سنوات على ثورة يناير : التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة، **الباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية**، العدد 03، فبراير 2021.

69. علي أسعد وطفة، في مفهوم النخبة: مقاربة بنائية، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، الإصدار الأول، ماي 2015

70. أمينة علاق ، نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم والاشكاليات والأدوار، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 28، مارس 2017.

71. علي حاكم صالح، أصول النظام السياسي وتطوره وانحطاطه: مراجعة كتابي فرانسيس فوكوياما عن أصول النظام السياسي، **مجلة سياسات عربية**، العدد 37، مارس 2019

72. عماد احمد هلال، السياستنامية الثانية: صفحة مجهولة من تاريخ التشريع الجنائي في عصر محمد علي، **مجلة الروزنامة**، العدد الثامن، 2010.

73. عنترة بن مرزوق، إشكالية علاقة المجتمع المدني بالديموقراطية في المنطقة العربية، **مجلة الحقيقة**، مجلد 17، العدد 03، سبتمبر 2018

74. عيساني فؤاد، مليكة بوضياف ، أثر الحركات الاحتجاجية على الدساتير في الجزائر دراسة حالة اثر حراك 22 فيفري 2019 على مشروع الدستور الجزائري الجديد، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.

75. فايز بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في العالم الثالث، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 13، العدد الثالث، 1985

76. محمد فراحي ، الديموقراطية التشاركية وتعزيز المواطنة في الجزائر في ظل قانون البلدية 11-10 "قراءة في التحديات والواقع"، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، المجلد 08، العدد 01، 2023.

77. كريمة بلهواري، النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة والتغيير، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، المجلد 03، العدد 08، 2015

78. كمال حبيب، نحو بناء لمصطلح النخبة من منظور إسلامي، **مجلة البيان**، العدد 124، 1998.

79. كمال فتاح، محمد حداد، الإصلاحات السياسية والاستقرار السياسي: دراسة في المفهوم والأسس ومضامين البناء والترسيخ، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 05، العدد 01، 2021.

80. منال كواش ، دور النخبة السياسية في بناء الدولة: الجزائر نموذجا، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 01، 2021

81. لامية بن دادة،" تنصيب قادة جدد العسكرية الأولى والثانية والرابعة والسادسة"، **مجلة الجيش**، العدد662 ، سبتمبر 2018.

82. لخضر حبيطة، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتأثيره على التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011 (2011-2015)، **مجلة مدارات سياسية**، ديسمبر 2017.

83. محمد الخزرجي، ثامر كامل، التحولات العالمية واشكالية الإصلاح في العالم العربي، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 06، 2006.

84. محمد بوكماش، الإصلاح السياسي: دراسة في المفهوم والغايات، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد الأول، فيفري 2014.

85. محمد تركي بن سلامة، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، **مجلة المنارة**، المجلد 13، العدد 5، 2007.

86. محمد خداوي، "الانتخاب في الوطن العربي: بين الولاءات الأولية والمد الديموقراطي"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد السابع، جوان 2012.

87. محمد زيتوني، عبير بوعكاز، قراءة تحليلية في التعديل الدستوري الجزائري \2020، **مجلة الرائد للدراسات السياسية**، المجلد 02، العدد 04، جوان 2021.

88. محمد عابد الجابري، الديموقراطية وحقوق الانسان، **كتاب في جريدة**، العدد 95، جويلية 2006.

89. محمد نور البصراتي، دور النخبة السياسية في إعادة هيكلة النظام: مصر نموذجا (2010-2014)، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 13، العدد 03، جويلية 2017.

90. محمد يوسف الحافي، ادهم عدنان طبيل، دور النخبة السيا.سية في تعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، **مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث**، مج 02، عدد خاص، ديسمبر 2017.

91. عمر محوز ، خديجة معمر ، المتغيرات الخارجية ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، العدد 01، جوان 2019

92. مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 09، جوان 2013.

93. الطيب معاش ، رشيد بكاي، كرونولوجيا الاحتجاجات والحراك الشعبي في الجزائر–محطات تاريخية–، **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلد 03، العدد 01، مارس 2021.

94. نسيم ايت ايدير، فتحي بولعراس، الدولة والمجتمع في البلاد العربية من منظار جويل ميغديل: دراسة في المواءمة المنهجية، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 02، 2022.

95. نوال لصلج، الديموقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية: قراءة في قانون البلدية رقم 10–11، **مجلة الحقيقة**، المجلد 17، العدد 03، سبتمبر 2018.

96. هاني عبد الكريم اخو ارشيده، رامي مروان العيسى، اتجاه أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو فاعلية دورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 01، 2018.

97. هبة علي حسين، دور النخبة السياسية والمثقف السياسي في التحول الديموقراطي: العراق انموذجا، **مجلة حمورابي**، العدد 27–28، صيف–خريف 2018.

98. هدير محمد إبراهيم قنديل، الأحزاب السياسية في مصر في حقبة الساداتية (1971–1981)، **مجلة دراسات**، العدد 56، يونيو 2022.

99. يسري محمد العصار، مقارنة بين دستور 2012 و2014 في مصر، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 41، ديسمبر 2022

100. عماد احمد هلال، السياستنامية الثانية: صفحة مجهولة من تاريخ التشريع الجنائي في عصر محمد علي، **مجلة الروزنامة**، العدد الثامن، 2010.

101. الوليد أبو حنفية، التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين اتجاه منطقة شرق المتوسط، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد 04، العدد 02، 2020.

102. لزهر مروك، العلاقات اليابانية–الشرق أوسطية مع مطلع القرن 21: دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق 2003، **المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03**، المجلد 06، العدد 11، 2018

103. سمير قلاع الضروس، الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الأوسط والساحل الافريقي: دراسة جيوسياسية مقارنة، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 11، العدد 01، 2022.

104. مصطفى جاسم حسين، التغيير والإصلاح في العالم العربي: بحث في أسباب الظاهرة، **مجلة دراسات دولية**، العدد 58، 2013.

105. دينا شحاته، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسات الدولية**، العدد 184، 2011.

106. محمد حمشي، عبد النور بن عنتر، حراك 22 فبراير 2019 وانتفاضات الربيع العربي: حدود سردية الاستثناء الجزائري، **مجلة عمران**، المجلد 11، العدد 43، شتاء 2023.

107. فرحي رشيدة، مصر: تحديات بناء الدولة على ضوء ثورة 25 يناير، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 02، 2022.

الرسائل الجامعية

108. سمير باهي ، الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية: دراسة لنموذجي تونس وليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، كلي الحقوق والعلوم السياسية، 2018.

109. زكريا بوروني ، النخبة السياسية واشكالية الانتقال الديموقراطي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة قسم العلوم السياسية، 2010.

110. توفيق بن بابا علي، بناء الدولة والمجتمع في الجزائر: دراسة في التجربة البومدينية 1965-1978، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013

111. زكرياء مقيدش، اتجاهات النخبة المثقفة الجامعية في الجزائر نحو الاتحاد المغاربي وسبل تفعيله: دراسة ميدانية 2010-2011، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.

112. زهير محمد عبد الهادي، التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية الجديدة على ضوء نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الثانية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع، 2007.

113. عائشة سالمي ، دور وتأثير النخب في المرحلة الانتقالية: مصر انموذجا (2011-2018)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022.

114. سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

115. نعيم شلغوم ، اصلاح السياسات العامة من منظور إعادة بناء الدول الوطنية دراسة نقدية في التجربة الجزائرية (1999-2019)، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 03، كلية العلوم السياسية، 2021.

116. صونية العيدي، واقع الممارسة المواطنية في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر: دراسة ميدانية ببعض ولايات الشرق (بسكرة، باتنة وسكيكدة)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015.

117. عبد الجبار جبار، التداول على السلطة في الدول العربية: دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016.

118. عبد القادر المشري، النخبة الحاكمة في الجزائر: 1989-2002، رسالة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.

119. عربي بومدين، العلاقات المدنية-العسكرية وتحديات دمقرطة النظم السياسية العربية دراسة حالة مصر بعد 2011، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020.

120. علي ادريس، نمط بناء الدولة وأثره على الانتقال الديموقراطي في المنطقة العربية: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021.

121. فضيل حضري، تشكيل النخبة الدينية في الجزائر: دراسة ميدانية لمنطقة تلمسان، رسالة دكتوراه، تلمسان، جامعة ابوبكر بلقايد، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، 2012-2013.

122. كمال علي احمد أبو شاويش، ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2013.

123. هشام لويشي ، التنمية السياسية بالوطن العربي: دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنيوية والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010

124. ليلى سيدهم، دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديموقراطي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017

125. محمد زيتوني، الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية: دراسة حالتي مصر وتونس 2011-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، قسم الدراسات الدولية، 2018.

126. محمد عابد، تسيير المراحل الانتقالية في الدول العربية: دراسة مقارنة الجزائر، تونس، مصر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي ليابس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021.

127. هشام صاغور، دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.

التقارير

128. مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، تقرير الحالة الجزائرية، في: التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية، رقم 04-الجزء الثاني، إسطنبول: جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، 2018.

129. تقرير التنمية العربية الإنسانية لعام 2016: الشباب وأفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، صادر عن المكتب الإقليمي للدول العربية، 2016.

130. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري لجمهورية مصر العربية، رؤية مصر 2030: استراتيجية التنمية المستدامة، 2014.

131. منظمة الاسكوا، نحو مؤشر حوكمة عربي، يوليو 2021، للاضطلاع انظر:
https://www.unescwa.org/ar/publications/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A،

أخرى:

132. احمد هاشم، الجيش والدولة في مصر: تشابك العسكري والمدني، تر: محمود محمد الحرثاني، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

133. ايمان علي بالنور، دور الموالي في سقوط الدولة الأموية (41-132هـ، 661-750م)، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، 2008.

134. سهام بن رحو، محاضرة ملقاة على طلبة السنة ثالثة ليسانس تحت عنوان: أنماط الإصلاح السياسي، مقياس: الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، جامعة ابوبكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي واداري، 2021.

135. سوجيت شودري، دستور عام 2012 لجمهورية مصر العربية: تقاسم السلطة الأفقي في الاطار شبه الرئاسي "دراسة تحليلية"، السويد: المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، 2013

136. عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديموقراطي في مصر يوليو 1952-يوليو2013، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

137. بلغيث عبد الله، الانتخابات الرئاسية في الجزائرية ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2019.

138. عمرو حمزاوي، بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمع اليمني للإصلاح، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2009.

139. عمرو عادلي، أكبر من ان تسقط: الشركات الكبرى المصرية بعد ثورة 2011، لبنان: مركز كارنيغي للسلام الدولي، 2017

140. مارينا اوتاي، ميشيل دل، الأنظمة الحاكمة ومأزق الملك في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2007.

141. مجاهدي الطاهر، محاضرات في مقياس الإدارة، جامعة محمد بوضياف: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

142. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ودستور 2014، الدوحة، 2014.

143. مزرود حسين، الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فيفري 2021.

144. منتدى البدائل العربية للدراسات (مؤسسة بحثية)، السلطوية الانتخابية: المفهوم والحالة المصرية، الورقة الأولى، القاهرة، 2011.

145. نصر الدين بوسماحة، الجزائر: قراءة قانونية في التعديل الدستوري ل 01 نوفمبر 2020، تونس: المنظمة العربية للتعاون الدستوري، 2021.

146. الهام عبد الحميد فرج، اتجاهات الطلاب نحو ثقافة المواطنة في مصر، مركز كارنيغي لشؤون الشرق الأوسط، نوفمبر 2013.

147. يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام، 2012.

148. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 78، ديسمبر 2019.

المواقع الالكترونية:

149. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=28459 اطلع عليه بتاريخ : 16-06-2022.

150. أحمد خميس، لتمكين المتبادل للدولة والمجتمع: طبيعتها وشروطها وآلياتها وحدودها، نشر بتاريخ 12-12-2019، https://arabprf.com/?p=2266 تاريخ التصفح 02-11-2023.

151. ادريس لكريني، النخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية، تاريخ النشر 14-01-2008، **https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=121611** تاريخ التصفح 12-08-2021.

152. إنسان للدراسات الإعلامية، تأثير الإخوان المسلمين على مستقبل مصر، قراءة فكرية، تاريخ النشر: 14-02-2023، https://bit.ly/3N4RM87 تاريخ التصفح: 17-06-2023.

153. برهان غليون، **اشكالية الاصلاح وإشكالاته في العالم العربي**، الحوار المتمدن، العدد 1539، تاريخ النشر 3-5-2006، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=63807، تاريخ التصفح 07-01-2024.

154. بشير عبد الفتاح، إشكالية الفعل الثوري عند المصريين، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 21.07.2010، **https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2010/2011721105628265409.html** تاريخ التصفح: 25.07.2021

155. بلال تلامعلي، هجرة الأطباء الجزائريين تتواصل وفرنسا أكبر المستفيدين، نشر بتاريخ 5-02-2022، https://bit.ly/488lZvl تاريخ التصفح: 27-10-2023.

156. بي بي سي نيوز، نبذة عن الإخوان المسلمين في مصر، تاريخ النشر: 6-07-2013، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130706_ikhwan_profile تاريخ التصفح: 17-06-2023.

157. الجزيرة، الإخوان المسلمون، تاريخ النشر 11-11-2014 https://bit.ly/3sVCxYc تاريخ التصفح: 17-06-2023.

158. جوزيف باحوط، وآخرون، الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو نمو عادل، مركز ماركوم كير كارنيغي للشرق الأوسط، **https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78162 تاريخ التصفح 20-11-2023**

159. حرز الله محمد لخضر، مقومات ومعوقات التغيير الحضاري في المجتمعات العربية، نشر في 26-08-2019، https://bit.ly/46vGssw تاريخ التصفح: 25-02-2023.

160. حسنين توفيق إبراهيم، النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 07.08.2011، https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201187105658651422.html تاريخ التصفح: 05.08.2023.

161. ديمة امين، واقع النخب في العالم العربي، صحيفة ميسلون، 9 جويلية 2016، https://bit.ly/49SX7sP تاريخ التصفح 21-11-2021

162. رياض الصيداوي، سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك 02، الحوار المتمدن، العدد 1888، 2007، **https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94198** 2007\06\26.

163. رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 9، تاريخ التصفح 04-06-2023، **http://rsidaoui.blogspot.com**

164. رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 10، تاريخ التصفح 05-06-2023، http://rsidaoui.blogspot.com

165. رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 11، تاريخ التصفح 06-06-2023.

166. رياض الصيداوي، مرة أخرى، نحو استثناء جزائري: سيسيولوجيا النفور من مفهوم الزعيم الكاريزمي، http://riadh16.blogspot.com/2009/01/blog-post_28.html

167. رياض الصيداوي،صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة 3، تاريخ التصفح 4-06-2023، http://rsidaoui.blogspot.com

168. رياض الصيدواي، سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك، الحوار المتمدن، العدد 1887، تاريخ النشر 2007\04\16، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94105 تاريخ التصفح: 25\06\2023.

169. عمار بوحوش، مشكلة التخلف في الوطن العربي، https://bit.ly/3RgdLuj تاريخ التصفح: 19-11-2023.

170. محمد محمود السيد، مفهوم الإصلاح السياسي، الحوار المتمدن، العدد 3555، نشر بتاريخ 23-11-2011،

171. محمود الطاهر. *الأحزاب السياسية في اليمن وأبرز تحالفاتها في إعادة بناء الدولة*. نشر بتاريخ 25 04, 2019 https://www.noonpost.com/content/27503 تاريخ التصفح 12 03, 2023.

172. محمود خليفة جودة محمد، اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، https://democraticac.de/?p=550تاريخ التصفح: 30-04-2020.

173. مصطفى فرحات، قضية الكوكايين ومستقبل الرئاسيات في الجزائر، الجزيرة نت، نشر بتاريخ 18-06-2018، https://bit.ly/47TO35v تاريخ التصفح: 20-08-2023.

174. منظمة الباحثون السوريون، الداروينية الاجتماعية نظرية علمية ام ايدولوجية توسعية؟، https://www.syr-res.com/article/22567.html

175. الموسوعة السياسيّة، 30-01-2022، https://political-encyclopedia.org/dictionary/التنشئة السياسية تاريخ التصفح: 21-11-2023

176. الموسوعة السياسية، الاوليغارشية، https://political-encyclopedia.org/dictionary/

177. الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للشباب، https://csj.gov.dz/about-council، تاريخ التصفح: 21-11-2023.

178. الموقع الرسمي للمجلس الوطني للشباب، https://1011.tel/w/About-Us، تاريخ التصفح: 21-11-2023.

179. موقع الرئاسة المصرية، https://bit.ly/47QLKQi تاريخ التصفح 10-06-2023

180. وليد محمد محمد سيد القاضي، دور النخبة السياسية في تكوين الثقافة السياسية، 2015. https://bit.ly/3GAPJVX

2. مصادر ومراجع باللغة الأجنبية

1. Peng Fan, Challenges to State Governance in FATA—'State-in-Society' Approach, Abdu wali khan university mardan, jan 2022.
2. Abdeslam Maghraoui, « Démocratisation de la corruption au Maroc : réformes politiques dans une culture du pouvoir immuable », NAQD, N°19-20, janvier 2004.
3. Akoun André et autres, Le Robert, seuil, Dictionnaire de sociologie, France, Editions : les presses de Mama, Octobre1999.
4. Alaa AL-DIN ARAFAT, Hosny Mubarek and the future of democracy in Egypt, New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2009.

5. Alexandre Alfonso. Institutions, Idées et apprentissage dans la politique d'immigration suisse. Université de Lausanne (faculté des sciences sociales et politiques).2005.
6. Algeria 2019: From the Hirak Movement to Elections, Report 01, DOHA: Arab Center for Research & Policy Studies, Feb 2020.
7. Andrew Barwig, How electoral rules matter: voter turnout in Morocco's 2007 parliamentary elections, The Journal of North African Studies, Vol. 14, N02, Feb 2008.
8. Antonio Campati, Elite and Liberal Democracy: A New Equilibrium?, Topoi: an international review of philosophy, numero 22, Oct 2021.
9. Asef Bayat, Revolution in Bad Times, New Left Review, Vol 80, March- April 2013.
10. Awtborn, A. Political reform in the Arab world: A new ferment?, Carnegie papers, N52, 2004.
11. Belkacem Saadallah, The rise of the Algerian elite: 1900-14, Journal of modern African studies, N O5, 1967.
12. Ben Shepherd, The Clean Wehrmacht, the War of Extermination, and beyond, The Historical Journal, Vol. 52, No. 2 (Jun., 2009).
13. Benyoucef Benkhedda, La crise de 1962, (Alger: dahleb, 1997).
14. Bregolat, E.. The Second Chinese Revolution. Royaume-Uni: Palgrave Macmillan, 2016
15. Bruce Maddy-Weitzman, The Berber Identity Movement and the Challenge to North African States Texas: University of Texas Press, 2011.
16. Cynthia Enloe, "Police and Military in the Resolution of Ethnic Conflict," the Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 433, 1997.
17. Damodaran A., 'Civil Society, Environment, and Trade: The Role of Stakeholders,' India, Climate Change, and The Global Commons, 2nd edn (Oxford, 2023; online edn, Oxford Academic, 22 June 2023), https://doi.org/10.1093/oso/9780192899828.003.0012, accessed 24 Nov. 2023.
18. David Nachmias, Israel's Bureaucratic Elite: Social Structure and Patronage, Public Administration Review, Vol 51, N°05, Sep 1991.
19. Derek Hopwood, Egypt: politics and society (1945-1981), London, 1982
20. Derek Lutterbeck, Arab uprising and armed forces: between openness and resistance, SSR paper, Geneva: Center of democratic control of armed forces, 2011.
21. Dictionnaire la Rousse de Français, France, Edition: Maury à Malesherbes Mars 2016.
22. Djamel Guerid, "Algérie : dualité de la société et dualité de l'élite, les origines historiques," dans : Omar Lardjane, Elite et société : Algérie & Egypte. Alger: Casbah Editions, 2007.
23. ECONIMIST INTELLIGENCE, Democracy Index 2022 : Frontline Democracy and the Battle for UKRAIN, The Economist Intelligence Unit Limited, 2023.
24. ESKWA, Towards an Arab Governance Index, Beirut: United nation house, 2021.
25. Francis Fukuyama, The End of History?, The National Interest, No. 16 (Summer 1989).
26. Giovani Busino, élite et élitisme, France: presse universitaire de France, 1992.
27. Hacen ouali, Abdelhamid Mehri: à propos des réformes politiques 'je ne perçois aucune volonté de changement chez le régime,' EL WATEN, 28-08-2011.
28. Inmaculada Szmolka. Parliamentary elections under Mohammed VI's reign (2002-2021), Mediterranean Politics, Vol 28, N 02, March 2023.
29. Jacques COENEN-HUTHER, Sociologie des élites, Ed Armand Colin/SEJER, Paris, 2004

30. James McDougall, The Fragile and Resilient Country, 1992-2012, Published by Cambridge University Press, 30 June 2017, p 292-294.
31. Joel Migdal, Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World (USA: Princeton University Press,1988).
32. John Joseph Saunder, The Nomad as Empire builder: A comparison of the Arab Mongol conquest, Diogenes, n 52, 1956
33. Lahouari Adi, **Army, state and nation in Algeria**, Zed books, New-York, USA, 2001
34. M. Raffinot et P. Jaquent, Le capitalisme d'état algérien, Paris: Maspero, 1977.
35. Mark Neal Cooper N, The transformation of Egypt, London: Croom Helm, 1982.
36. Matias Lopez, Elite Theory, Sociopedia.isa, Interdisciplinary Network for Studies of Social Inequality (NIED), Brazil, the Federal University of Rio de Janeiro, 2013
37. Max Weber, Le savent et la politique, Alger: Enag éditions, 1991.
38. Md Muddassir Qumar, **Politics of change in Middle East and North Africa after Arab spring a lost decide**, (1st ed.). London: Routledge, 2022.
39. Michael J. Willis, Politics and Economics: **Politics and Economics: Hydrocarbons, Clientelism and Corruption** Oxford Academic Books, 2023.
40. Michael Nau, Economic Elites, Investments, and Income Inequality, Social Forces (Oxford University Press), vol 92, N°02.
41. Mohamed Hemchi, Abdennour Benatar, The 2019 Ḥirāk and the Arab Spring Uprisings.
42. Mohamed Sid-Ahmed, Interview with Mohamed Sid-Ahmed, (The Johns Hopkins University Press)-Vol. 2, 1981.
43. Nathalie Bernard-Maugiron, « Les juges et les élections dans l'Égypte post Moubarak : acteurs ou victimes du politique ? », Confluences Méditerranée, N°82, 2012.
44. Nazih Ayubi, Bureaucracy and politics in contemporary Egypt, London: ST Anthony's center, Ithaca press, 1980.
45. Nicilo Machiavelli, The prince, Edited and translated by David Wootton, Indianapolis Hackett pub, 1995.
46. Nicolas Freymond, « la question des institutions dans la science politique contemporaine : l'exemple du neo-institutionnalisme », travaux de sciences politiques nouvelle série N : 15, université de Lausanne, département des sciences politiques, Lausanne 2003.
47. Olivier Pinot de Villechenon, Le pouvoir illégitime, Paris: Edition lettres du monde, 1993
48. Omar Achour, Collusion to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt, Brooking Doha Center Analysis Paper, Number 14, March 2015.
49. Philippe Lorenzo, "Frédéric Abécassis, Gilbert Meynier, Pour une histoire Franco-algérienne. En finir avec les pressions officielles et les lobbies de mémoire," Lectures [En ligne], Les comptes rendus, mis en ligne le 07 mai 2012, consulté le 12 juin 2023. URL : http://journals.openedition.org/lectures/8337 ; DOI : https://doi.org/10.4000/lectures.8337.
50. Pierre Bergel, Brahim Benkhalef, Les « nouveaux riches » de l'importation algérienne: des agents de la transformation sociale et urbaine?, Journal of Mediterranean geography, N 116, 2011.
51. Pierre Bourdieu, Chose dites, Paris: éditions de minuit, 1987.
52. R. Miliband, "The capitalist state: A Reply to Nicos Poulantzas," N.L.R., No.59, Jan-Feb, 1970.

53. Renske Doorenspleet, Reassessing the three waves of democratization, World Politics, Vol 52, N 03, Apr 2000.
54. Richard Rose and Doh Chull Shin, Democratization Backwards: The Problem of Third-Wave Democracies, British Journal of Political Science, Vol. 31, No. 2 (Apr., 2001)
55. Robert Gellately The Gestapo and German Society: Political Denunciation in the Gestapo Case Files, The Journal of Modern History, Vol. 60, No. 4 (Dec., 1988)
56. Schedler Andreas, « Comment observer la consolidation démocratique », Revue internationale de politique comparée, vol 8, février 2001.
57. Scott Mainwarnig, Transition democracy and democratic consolidation: theoretical and comparative issue, Kellogg Institute: 1998
58. Slimane Cheikh, L'Algérie en arme ou le temps de certitude, Alger: Casbah Edition, 1998.
59. Stephan Roll, Egypt's Business Elite after Mubarak A Powerful Player between Generals and Brotherhood (Research paper), Germany: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2013.
60. The Limits of the Algerian Exception Narrative?, ALMUNTAQA, vol 06, No O2, June 2023.
61. The Oxford English Dictionary, Vol.111, Great Britain, Oxford University Press, 1969.
62. Todd Rogers and others, Social Mobilization, Annual Review of Psychology, Sep 2017.
63. Transparency International Organisation ،Corruption Perception Index 2017, 21 february 2018, https://www.transparency.org/en/news/corruption-perceptions-index-2017#table.
64. Wilbur J. Cohen, Reflections on Political Reform, Current History, Vol. 67, No. 396, AMERICAN POLITICAL REFORM (AUGUST, 1974)
65. William B. Quandt, Halim Isber Barakat, The Arab world : society, culture, and state, **Foreign Affairs (Univeristy of California Press)**-Vol. 72, Iss: 3, Jan 1993, p210.
66. William Genieys, « Nouveaux regards sur les élites du politique ».Revue française de science politique, janvier 2006.
67. William GENIEYS, Cepel Montepellier, « De la théorie a la sociologie des élites en interaction ver un Néo-Elitisme ?,CURAPP, Les méthodes au concret, Paris, PUF, 2000.
68. WowEssays. Book Review on Review of the Book Time and Other. (2020, January, 17), from https://www.wowessays.com/free-samples/book-review-on-review-of-the-book-time-and-other/ Retrieved October 29, 2023.
69. Xu Wang, Mutual Empowerment of State and Society: Its Nature, Conditions, Mechanisms, and Limits, Comparative Politics, Vol. 31, No. 2 (Jan. 1999).
70. Zaki Moheb, Egyptian Business Elites: Their Visions & Investment Behavior, EGYPT: Dar El Kutub, 1999.
71. Carolina de Miguel and others, Elections in the Arab World: Why Do Citizens Turn Out?, **Comparative Political Studies,** Vol 48, N 11, Apr 2015.
72. Doaa S. Abdou, Zeinab Zaazoum, THE EGYPTIAN REVOLUTION AND POST SOCIO-ECONOMIC IMPACT, **Topics in Middle Eastern and African Economies,** Vol. 15, No. 1, May 2013.
73. Selma Botman, Egyptian communists and the free officers: 1950-54, **Middle Estern Studies,** Vol. 22, Iss: 3, Jul 1986.

74. Efa Ida Amaliyah, Agus Nurhadi, The Concept of Elite (Thoughts of Antonio Gramsci and the Study in Islamic Studies), **Fikrah: Jurnal Ilmu Aqidah dan Studi Keagamaan**, Volume 10 ; N 2, 2022.

75. Inna Kostyrya, Nataliia Yanchenko, Ibn Khaldun's Concepts in the Mirror of Arab Political and Economic Identity**, Nuvum Jus**, Volume 17 No. 1, Jul 2023.

76. Luca Mavelli, **Secularism, Postsecularism, and States of Exception in the 2011 Egyptian Revolution and Its Aftermath,** In: **Towards a Postsecular International Politics** New Forms of Community, Identity, and Power; By luca mavelli and Fabio petito, ED: Palgrave Macmillan, 2014

77. Houssem Darwish, **Survival, Triumph and Fall: The Political Transformation of the Muslim Brotherhood in Egypt**, London: Palgrave Macmillan, 2014, pp108,109.

78. Panayiotis hadjipavhid, The importance of the eastern Mediterranean airs pace**, Eastern mediterranean geopolitical review,** vol 01, 2015.

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الاشكال والجداول

قائمة الجداول

جدول رقم (1) يوضح التعريفات الانجلوسكسونية للنخبة 9

جدول رقم (2) يوضح الفرق بين النخبة والطبقة 12

جدول رقم (3) أهم العوامل المحددة لشكل النخبة الحاكمة في مصر والجزائر 171

جدول رقم (4) يوضح اهم الاختلافات والتشابهات لتركيبة النخبة الحاكمة في مصر والجزائر 192

جدول رقم (5) يوضح نتائج الاستفتاء الشعبي على التعديل الدستوري لسنة 2020 236

جدول رقم (6) يوضح توجهات العينة بعد الثورة في مصر 252

جدول رقم (7) يوضح اهم السياسات الموجهة لخدمة هدف الإصلاح القيمي في مصر 255

جدول رقم (8) يوضح العلاقة بين الدولة والمجتمع من منظور جويل ميغدال 265

جدول رقم (9) يوضح نماذج العلاقة بين الدولة والمجتمع في العالم العربي 268

قائمة الأشكال

شكل رقم (1) يفسر المنظور النخبوي للمجتمع وفقا لباريتو 6

شكل رقم (2) يفسر المنظور النخبوي للمجتمع وفقا لباريتو 6

شكل رقم (3) يفسر مرتكزات دورة النخب عند باريتو 25

شكل رقم (4) يفسر مرتكزات دورة النخب عند موسكا، بيرين وشوم 26

شكل رقم (5) يوضح كيف تساهم النخبة السياسية في اصلاح الأفراد 74

شكل رقم (6) يفسر *البنية العامة للدساتير العربية* 89

شكل رقم (7) لخريطة *تظهر دول العالم على مؤشر الديموقراطية لعام 2022 حسب نوع النظام* 97

شكل رقم(8) يفسر بنية المجتمع المغاربي من المنظور الغربي 146

شكل رقم(9) يوضح تطور المجتمع المغاربي 149

شكل رقم (10) يفسر أصول النخبة الجزائرية وتطوراتها 161

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير I

الإهداء II

مقدمة ..... ب

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنخبة السياسية والإصلاح السياسي 2

المبحث الأول: النخبة السياسية قراءة في المفهوم والنظريات المفسرة 2

أولا. مفهوم النخبة: أحادية المصطلح وتعدد المفاهيم 3

ثانيا. نخب ام نخبة: جدلية الانفراد والتعدد 14

ثالثا. عملية دوران النخب "بين الاستمرار والتغيير" 20

رابعا. الاسهامات الفكرية والمحاورات النظرية في طرح مفهوم النخبة 27

المبحث الثاني: البنية المعرفية والفكرية لمفهوم الإصلاح السياسي 34

أولا. مفهوم الإصلاح السياسي وأشكاله 34

ثالثا. أسباب الإصلاح السياسي 43

ثانيا. بيئة الإصلاح السياسي ومجالاته 48

رابعا. النظريات المفسرة للإصلاح السياسي 52

المبحث الثالث: العلاقة بين النخبة السياسية والإصلاح السياسي 63

أولا. تحليل دور النخبة السياسية وتفاعلاتها مع عمليات الإصلاح السياسي 63

ثانيا. المشاريع البارزة التي تقودها النخبة السياسية في سبيل تحقيق الإصلاح السياسي 69

خلاصة واستنتاجات 78

الفصل الثاني: الإطار التحليلي للنخبة السياسية وعملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية 80

المبحث الأول: البعد الاستراتيجي للمنطقة العربية وخصوصية أنظمتها السياسية 81

أولا. الأهمية الجيو استراتيجية للمنطقة العربية 82

ثانيا. خصوصية الأنظمة السياسية العربية 85

المبحث الثاني: طبيعة وخصوصية النخب السياسية العربية 108

أولا. تحليل النخبة في الفكر العربي والإسلامي 108

ثانيا. الارهاصات الأولى لتشكل النخب العربية 113

ثالثا. تصنيفات النخب العربية 119

المبحث الثالث: جهود النخبة السياسية في تحقيق الإصلاح في المنطقة العربية 123
أولا. صمود النخبة العربية ومقاومتها للإصلاح السياسي 123
ثانيا. استراتيجيات النخب السياسية العربية في الإبقاء على الوضع القائم 126
خلاصة واستنتاجات 133
الفصل الثالث: النخبة السياسية وبناء الدولة في الجزائر ومصر: جذور ومنطلقات 135
المبحث الأول: كرونولوجيا تطور بناء الدولة والنخبة الحاكمة في الجزائر ومصر 136
أولا. الإرهاصات الأولى لتشكل الدولة في الجزائر ومصر 136
ثانيا. السياق السوسيولوجي وأثره على بناء الدولة في الجزائر ومصر 144
ثالثا. تاريخية تكون النخبة الحاكمة في الجزائر ومصر 151
المبحث الثاني: تركيبة النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر ومصر 173
أولا. تركيبة النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر "بعد الاستقلال" 173
ثانيا. تركيبة النخبة السياسية الحاكمة في مصر "بعد الاستقلال" 183
خلاصة واستنتاجات 198
الفصل الرابع: الآفاق المستقبلية للنخبة السياسية والإصلاح السياسي في المنطقة العربية بعد 2011 201
المبحث الأول: منطلقات الإصلاح السياسي في الجزائر ومصر بعد عام 2011 202
أولا. العوامل التي مهدت للإصلاح السياسي في مصر 202
ثانيا. العوامل التي مهدت للإصلاح السياسي في الجزائر 223
المبحث الثاني: تحليل تقييمي لمسارات النخبة السياسية الحاكمة اتجاه عمليات الإصلاح السياسي في الجزائر ومصر بعد 2011 232
أولا. مبادرات الاصلاح الدستوري والمؤسساتي في الجزائر ومصر 232
ثانيا. مبادرات الإصلاح القيمي في الجزائر ومصر 247
المبحث الثالث: بناء رؤية عربية لتحسين كفاءة الإصلاحات السياسية في المنطقة 259
أولا. تخطي عقدة النماذج الغربية 259
ثانيا. مقاربة الانتقال السياسي (Transitologie) كآلية لإصلاح النظم العربية 261
ثالثا. اصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع: بين المعيقات وآليات إعادة الترميم 264
رابعا. اصلاح العلاقة المدنية العسكرية: دمقرطة الجيش 273
خلاصة واستنتاجات 277
الخاتمة 280

قائمة المصادر والمراجع 288

قائمة الاشكال والجداول 287

فهرس المحتويات 288

ملخص الدراسة

باللغة العربية

الملخص:

شغلت هذه الدراسة حيزا في بحث إشكالية النخبة السياسية والدور الذي تلعبه في عمليات الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بعد عام 2011. وقامت على فرضية عامة مفادها أن نجاح عملية الإصلاح السياسي يعتمد بشكل كبير على كفاءة وفاعلية النخبة في قيادة وتوجيه هذه العملية. وبهدف الإجابة عن تساؤلات الدراسة وفروضها والوقائع العلمية والعملية المرتبطة بمتغيراتها تم توظيف مجموعة من أدوات البحث العلمي على رأسها اقتراب النخبة، والمنهج المقارن، والاقتراب النسقي، حيث تم إجراء دراسة مقارنة بين مصر والجزائر كنموذجين يمثلان المنطقة العربية. وأظهرت الدراسة نتائج هامة. أبرزها توجه النخبة العربية بصفة عامة نحو التسلط والتمسك بالحكم، مع رفض أي شكل من أشكال المنافسة أو التنوع أو الاختلاف. كما أشارت الدراسة إلى أن أي مبادرة إصلاحية تنبع من النخبة تكون غالبًا محاولات سطحية أو تجميلية تهدف إلى حل مشاكل محددة في الحالة الطبيعية.اما في حالة الأزمات، يظهر توجه النخبة إلى الإصلاح كاستراتيجية دفاعية تهدف إلى تهدئة الوضع، دون التفكير بجدية في الانفصال الذي تواجهه في علاقتها مع المجتمعات التي تحكمها فقد أثبتت موجة الربيع العربي، التي شملت عدة دول عربية عن وجود شرخ في علاقة النخبة السياسية بجمهورها فقد كانت انتفاضة الشعوب موجهة بالمقام الأول ضد نخبها، الأمر الذي يستدعي إعادة تقييم مدى شرعية هذه النخبة الحاكمة. وبناءً على ذلك، يصبح من الضروري التركيز على إصلاح النخبة السياسية كخطوة أولى قبل التفكير في إصلاح الهياكل السياسية، حيث تمثل النخبة السياسية الروح التي تؤثر بشكل أساسي على تلك الهياكل.

الكلمات المفتاحية: النخبة السياسية، الإصلاح السياسي، المنطقة العربية، الجزائر، مصر.

باللغة الأجنبية

Abstract :

This study looked at political elites and their roles in the Arab region's political reform movements following 2011. It was based on the broad concept that the success of political change is heavily reliant on the political elite's efficiency and effectiveness in leading and guiding the process. A variety of research approaches, including elite proximity, comparative methodology, and a systematic approach, were used to answer the study's questions, hypotheses, and scientific facts about its variables. Egypt and Algeria were studied as Arab region representative examples in a comparative study. The study uncovered significant findings, including a strong trend among the Arab political elite toward authoritarianism and clinging to power, as well as a rejection of any sort of competition, diversity, or dissent.

According to the study, any reform movement initiated by the elite tends to be superficial, addressing specific difficulties in the usual condition of affairs. In times of crisis, the elite's proclivity for reform appears to be a defensive approach geared at soothing the situation, without taking into account the connection it has with the societies it controls. The Arab Spring, which spanned multiple Arab countries, revealed a schism between the political elite and their constituents, as the crises were mainly directed at these elites. This demands an examination of the ruling elite's legitimacy. As a result, it is critical to prioritize changing the political elite before considering political structural reforms, given that the political elite is the primary influencer of those structures.

Keywords: Political Elite, Political Reform, Arab Region, Algeria, Egypt.